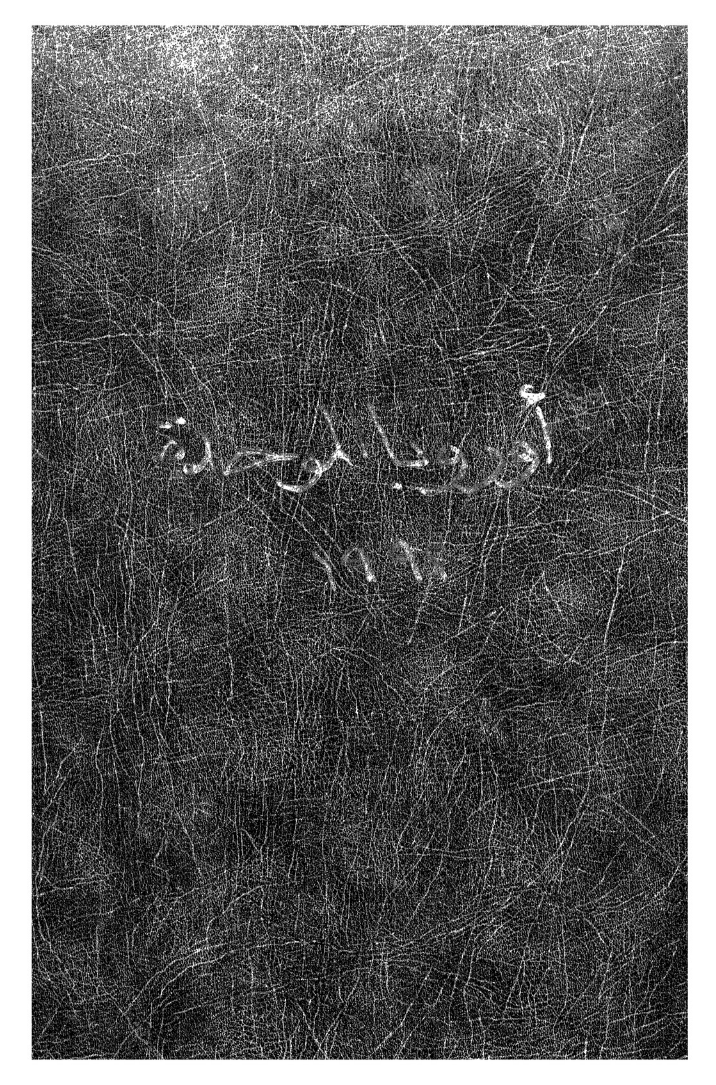

أوروبا الموحدة
١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

اوروبا الموحدة

١٩٩٢

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

المجلد : ١ -اوروبا الموحدة

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٢

الجنرال بيار غالوا يقرأ العالم استراتيجياً

اوروبا قادمة على اضطرابات ولا بشائر سلام في الشرق الاوسط

■ تتسارع الاحداث بشكل لاهث في نهاية هذا العام ١٩٩١، الذي بدأ بالحرب، فما هي الوتيرة التي سيسير عليها عام ١٩٩٢؟

□ النظام العالمي الجديد كما نراه من باريس سيبدأ بنذر غير طيب. هذا النظام موصوم بحربين ادّت الاولى الى ٢٠٠ الف قتيل ومع آثارها سيكون عدد الضحايا ٤٠٠ الف ولا شك واعني بذلك حرب الخليج. اما الحرب الاخرى فهي تلك التي تمزّق يوغوسلافيا الآن وسيبلغ عدد ضحاياها هي ايضاً عشرات الآلاف. واذا نظرنا الى هذا النظام العالمي بروح نقدية فسنجد انه يفوح برائحة مالية نفطية تفقده شيئاً من مصداقيته.

من الواضح ان تدخل الولايات المتحدة وحلفائها في مسألة الخليج قد اتخذ من الكويت ذريعة. أن الهدف الفعلي لهذه الحملة مزدوج: اولاً تدمير الطاقة الصناعية والعلمية والتقنية لبلد كان في طريق التنمية السريعة وثانياً حرمانه من وسائل امتلاك التسلّح الذي تملكه القوى العظمى نفسها اي التسلّح النووي وقاذفاته البالستية. ان القوى العظمى اي الولايات المتحدة وروسيا السوفياتية وبريطانيا وفرنسا والصين ترى بأن لها الحق في الافادة من سلاح يضمن عدم المساس بأراضيها ويعطيها مكانة خاصة في العالم. يسمح لها في آن واحد بفرض القانون واملاء الاخلاق. ولا شك ان هذه المسألة ستناقش في المستقبل لمعرفة ما اذا كان لهذه الادعاءات ما يبررها ام لا. وأود ان اشير الى انه عندما امتلك ستالين اول الاسلحة الذرية شعر العالم بالخوف ولكن شيئاً لم يحدث باستثناء وضع قائم جديد بين الولايات المتحدة وروسيا السوفياتية، وعندما اصبحت الصين بدورها قوة نووية في بداية الستينات صاح العالم: بعدد من السكان يصل الى المليار فالصين لن تخسر شيئاً بل بوسعها ان تغامر وان تقبل خسائر في السكان تحصى بمئات الآلاف وبالملايين دون ان يهدّد ذلك مستقبلها. وما حدث ان الصين سلكت سلوك الاتحاد السوفياتي نفسه والولايات المتحدة والآخرين من قبل، فقد ظل هذا السلاح في المخازن ولم يستخدم الا لإعطاء الصين وضعية تبرّر دخولها الى مجلس الامن الدولي.

■ والآن والاتحاد السوفياتي يتفكك، من سيرث التركة النووية؟

□ لقد أثيرت مخاوف كثيرة في هذا الشأن ولكني أخشى ان تكون كل هذه الضجة لأغراض صحفية. الصحفيون يحبون المضاربة واللعب على المشاعر غير الصحيحة لدى الجماهير.

■ نعم ولكن المواطن الذي يعيش اليوم على كوكب الارض يخشى ان...

□ هو يشعر بالخوف لان الصحفي يقول له ذلك. ان اعراض جزع ورعب تشرنوبيل حية قوية بما لا يسمح بأي مغامرة من هذا النوع. ان القادة السوفيات وهم في غاية الاعتدال حيث هم يؤكدون بقوة انهم يتحكمون كلية بهذه الاسلحة ولا اتصوّر روسيا تستخدم اسلحتها ضد اوكرانيا او ضد اي دولة اخرى...



المصدر : الفرسان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

■ الا يحتمل ان تبيعها؟

□ ان هذه الدول تسعى الى تحقيق استقلالها الذاتي واذا شرعت في المتاجرة بهذه الاسلحة فإنها تخاطر بسمعتها. ولكن علينا ان نضيف ان القوى النووية التي تدّعي امتلاك الاخلاق هي نفسها التي اعانت العراق على سعيُه الى امتلاك السلاح النووي. فرنسا، بشكل خاص في ١٩٧٥، وردّت للعراق النواة والمراحل الاولى لبناء السلاح النووي، وقد استكمل العراقيون ذلك بأن اشتروا من ايطاليا المعدات التكميلية التي سمحت لهم بالعمل في هذا الاتجاه. واعتقد ان الالمان ساعدوهم على امتلاك القوة الكيميائية. كذلك ساعدت فرنسا وكندا باكستان لكي تكون قوة نووية. واقع الامر ان الاخلاق التي نتحدث عنها في الغرب وندّعي اننا روادها، تفوح منها رائحة المال. المنفعة الاقتصادية هي التي تتغلّب في كثير من الاحوال بحيث يجب ان نخجل من تقديم المواعظ للشعوب الاخرى والاعتقاد اننا نملك حق المناعة والتحصّن اكثر من الآخرين واننا نملك الحكمة وغيرنا لا يتمتع بها، اعتقد ان هذه امورتحتاج الى اعادة نظر.

■ ويوغوسلافيا؟

□ انها تمثل احد جوانب هذا النظام الدولي الجديد. ولأن اليوغوسلافيين لا يملكون اسلحة نووية ولا يملكون نفطاً فلا احد يتدخّل بل اننا نتركهم يتقاتلون ويدمرون ميراثاً هو ملك للانسانية كلها كمدينة دوبروفنيك. وانه لمن المحزن حقاً انه منذ انفجار هذا الصراع بين الصرب والكرواتيين صدر ١٦ قراراً بوقف اطلاق النار وتمّت عشر زيارات رسمية لممثلي المجموعة الاوروبية ومنظمة الامم المتحدة دون ان يحدث شيء على الاطلاق. ولكن عندما وقع غزو الكويت هبّ العالم كله في اقل من سبعة ايام وتمّ تعبئة مليون جندي واسقط على العراق ٩٠ ألف طن من القنابل. اما يوغوسلافيا فكل يعلن عن عجزه ويترك الامور على عواهنها وهذا امر غريب حقاً بالنسبة لنظام عالمي يفترض وجود قوة تحافظ عليه كنظام.

■ قد يكون ذلك لأن هناك خلافات اوروبية عميقة...

□ نعم. والاكثر غرابة ان هذه الخلافات ترجع الى الحرب العالمية الاولى، فالكرواتيون والسلوفانيون كانوا في صف الامبراطورية النمساوية- المجرية والمانيا، واما الصرب فكانوا في صف روسيا وفرنسا وبريطانيا. هذا الانقسام نفسه نجده اليوم. والكل ينحني امام هذه الانقسامات الاوروبية.

■ ربما كان ذلك «لتجذير» هذه الانقسامات؟

□ نعم وهذا مذهل. ان قمة ماستريخت استعراض للعجز نفسه الذي شهدناه مع ازمة الخليج، فقد تصرّفت كل قوة اوروبية على طريقتها الخاصة، بريطانيا بولائها الاميركي ارسلت طائرات التورنادو بسرعة ١٠٠٠ كلم في الساعة بعد بداية احتلال الكويت، اما فرنسا فقد اختارت الطريق الاكثر بطءً، ارسلت بسرعة ٤٠ كلم في الساعة حاملات الطائرات التي لم تصل الى السعودية الا في ٢٠ ايلول/سبتمبر. واما ايطاليا واسبانيا وبلجيكا وهولندا فقد ارسلت قوات رمزية... واما المانيا فلا شيء بالمرة. وهكذا دخلت الفوضى الاوروبية في ما يفترض انه نظام عالمي حسبما تراه الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من استعراض العجز، فالحديث جارٍ عن سياسة اوروبية وعن جيش اوروبي وهذا عبث مزدوج. لناخذ مثلاً «فكرة» الجيش الاوروبي. يفترض ان اساس هذا الجيش

هو القوة الفرنسية ـ الالمانية. حتى اذا افترضنا ان هذه القوة موجودة اليوم فإننا لا نرى جيداً ما يمكن ان يفعله هذا الجيش الاوروبي ازاء المسألة اليوغوسلافية. ان الالمان يعارضون المقولات الفرنسية.



المصدر : الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٢

■ هناك اذن تناقض بين امكانية تكوين جيش اوروبي وسياسات الدول الاوروبية التي تختلف كل عن الاخرى!

□ بالنسبة ليوغوسلافيا: لالمانيا وجهة نظر معارضة لوجهة نظر فرنسا. وبريطانيا لا تنوي مطلقاً دمج قواتها في هذا الجيش الاوروبي، فهي وايطاليا تؤيدان الحفاظ على منظمة حلف شمال الاطلسي في اوروبا بل ومع امكانية توسيعه. المانيا ترغب في توسيع رقعة حلف شمال الاطلسي بحيث تشتمل على بلدان شرق أوروبا. واما فرنسا فتريد ان يحل الاتحاد الاوروبي محله وان ينسحب الاميركيون بالتدريج من اوروبا. كذلك فان لفرنسا التزامات افريقية واخرى آسيوية والمانيا لا التزامات لها. اللهم الا التزامات تجارية. المانيا ترفض وجود قوات نووية على اراضيها، واما فرنسا فتخاطر بذلك. واذا حدث ذات يوم هذا الزواج الالماني - الفرنسي واصبح واقعاً ولا اظن ان ذلك سيحدث، واذا ظهر تهديد نووي خارجي من روسيا مثلاً بعد تجددها او من احد بلدان العالم الثالث فان الخطر الذي قد تواجهه المانيا هو ان تحتل قوات اجنبية اراضيها اما الخطر الذي تجازف به فرنسا بالدفاع عن المانيا فهو خطر الاصابة النووية... هذا الزواج مستحيل. وكيف يمكن تحقيق ذلك اذا كان الطرفان لا يقبلان تقاسم المخاطر نفسها؟ ان البلد الوحيد الذي لا تستطيع فرنسا ان تقيم معه اتفاقاً هو بالتحديد... المانيا!

■ هل يعني ذلك ان هناك منطق «قومي» يتغلب يوماً بعد يوم على فكرة الوحدة الاوروبية؟

□ نعم. هذه ظاهرة ملفتة. فمتطلبات الاقتصاد تفرض فيما يبدو تكوين مجموعات كبرى اقتصادية وسياسية للوقوف في وجه القوة اليابانية والاميركية ايضاً. هذا هو احد اسباب الوحدة الاوروبية، وفي الوقت نفسه ترتسم حركة اخرى يمليها شكل اخر للاقتصاد واعني السعي الى الراحة وسهولة الحياة. فبفضل الاعلام واساساً بفضل هذه الصورة التي توحي بوجود نمط واحد للحياة، نمط كوني وشامل يصبح من المستحيل القبول بالفوارق الكبيرة بين مستويات الحياة، تصبح هذه الفوارق غير محتملة بالنسبة للفقراء والاكثر بؤساً. عندئذ ينفجر الاحتجاج. هذا الاحتجاج تحديداً هو الذي قاد الى تدمير جدار برلين وتحرير بلدان اوروبا الشرقية. لقد كانت الصورة من القوة بحيث ظنت الشعوب انها ستحفظها بعد الانعتاق السياسي.

■ أليس هذا هو أخطر سلاح في مجال التسميم الاعلامي الذي تستخدمه الولايات المتحدة؟

□ بالتأكيد. ولكن ذلك لا ينطبق على بلدان اوروبا الشرقية فقط. فالمشاهد التلفزيونية التي تصور حياة اقلية قليلة من الافراد صورت بشكل واسع ومكثف ولقيت قبولاً كاسحاً لأنها اشبه بقصص الحوريات التي يحب الجميع مشاهدتها. وفي نهاية الامر فمشاهدة الغنى والثراء اجمل من مشاهدة الفقر والبؤس. انه منطق يملك قوة اقناع هائلة. واخطر ما في الامر انه مبني على التسميم الاعلامي، هذه الشعوب اعتقدت انها هي ايضاً تستطيع الوصول الى هذا المستوى من الحياة والذي لا تتمتع به الا قلة قليلة من الافراد، بل وتظن انها تستطيع الوصول اليه فوراً. الانفجارات كثيراً ما تقع عندما تتحطم الاوهام. واني اخشى من اضطرابات خطيرة ستشهدها اوروبا.

■ هل اوروبا الوسطى مهددة بالبلقنة؟

□ انها مخاوف تهم الالمان لثلاثة اسباب. اولاً لان معاهدة فرساي التي ما زالت تثقل على الالمان ولاوعيهم قد تنفجر. وثانياً لان هناك شعوب متحدثة بالالمانية متناثرة بما قد يفجر خط اودر - نيس، وثالثاً لان هناك باعث

تاريخي قديم - وهذا امر مهم بالنسبة للشعوب - واعني به الحلم الذي راود الالمان في نهاية القرن التاسع عشر بمد الهيمنة السياسية حتى البحر الاسود بل وعلى امتداد خط برلين - بيزنطة - بغداد - الكويت حتى وان اتخذ حلم امبراطورية (وسط أوروبا) شكلاً متواضعاً هو شكل الهيمنة الاقتصادية، سيؤدي ذلك الى تنمية آلة الغد الصناعية الالمانية ولن تستطيع اوروبا ان تقاوم الاختلال السياسي والسكاني والاقتصادي الذي سينتج عن ذلك. من الصعب جداً قبول هذا النظام الاوروبي الجديد في اطار النظام العالمي الجديد.

■ **في رأيك وبالنسبة للمستقبل هل يكون العامل الحاسم للقوة هو العامل الاقتصادي أم العسكري ام الثقافي؟**

□ سيكون العامل الاقتصادي والاجتماعي اكثر ثقلاً من العامل العسكري من حيث انه يؤثر على السياسة. هذه الظاهرة الخابية في الصين والهند ستصحو، وقد يكون عنصر التفجير هو رخاء بلدان جنوب شرق آسيا. فاليابان والجزر الاربع الاخرى تقدم نموذج النجاح الاقتصادي الذي تتأثر به الآن الجماهير الصينية والهندية وستشهد هذه المنطقة نفس العواصف ولكن بشكل آخر ربما بسبب عبقرية هذه الشعوب.

■ **تذكر في كتابك «سبل القوة» ان تكاثف السكان في العواصم والمدن الكبرى هو احد الاخطار التي تفجر الاضطرابات في مدن الشمال...**

□ وفي مدن الجنوب ايضاً. انها احدى ظاهرات نهاية القرن العشرين، وهي فعلاً مثيرة للقلق والمخاوف. في بريطانيا يعيش ٩١ ٪ من السكان في المدن. وفي مدن القارة الاوروبية تتراوح هذه النسبة بين ٧٥ و٨٠ ٪ ويواكب ذلك بالطبع الهجرة من الريف والاستغلال المكثف للمساحات الصغيرة والتعب الذي يصيب التربة. وهناك مصاعب غذائية في الافق، بينما سيتراوح عدد سكان الارض عام ٢٠١٠ بين ١٢ و١٥ مليار نسمة. ان البروتينات التي يستخرجها الانسان من البحار والمحيطات بشكل بالغ الكثافة والاسراف سيتناقص بالتدريج، في السنوات الاخيرة كان الخبراء يتوقعون استخراج ٨٠ مليون طن من الاسماك واليوم رغم نظم الصيد المعقدة والسفن المتخصصة المزودة بأحدث الات الرصد والاقمار الصناعية التي تتابع تنقلات تداخل الاسماك لم يمكن استخراج اكثر من ٥٠ مليون طن لان الاسماك بدأت تخف.

من ناحية اخرى فان تعاظم المدن الكبرى سيؤدي الى مشكلات اجتماعية متزايدة الحدة بسبب التجاور الاجباري بين الاغنياء والفقراء ويلاحظ ذلك بشكل خاص في مدن العالم الثالث حيث يشكل الفارق بين الثراء الفاحش والبؤس اهانة لا تحتمل.

■ **والشرق الأوسط؛ سلام ام حالة لاسلام ولا حرب؟**

□ بانكسار القوة العراقية دمر نظاماً اقليمياً ربما كان العراق بسبيل زحزحته. وقد نشأ فراغ معين في الشرق الاوسط. لقد ساعدنا نحن الغربيون صدام حسين بقوة ليصبح قوياً عسكرياً وقد جنينا من ذلك ارباحاً مالية هائلة. اما هو فقد ظن انه اشتراكي وتقدمي وعلماني واننا لهذه الاسباب سنعتبره نموذج المستقبل بالنسبة لبلاد الاسلام التي تنتقد



المصدر : الغربـــان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٢

اصوليتها، ولكن هذه البلاد بقيت بمعزل عن الحضارة الصناعية وما بعد الصناعية. وعندما اتخذ النفط الاهمية التي نعرفها بسبب الحضارة الصناعية وحصل العالم العربي فجأة على مال كثير فقد اكتسب هذا العالم طابعاً غريباً: اصبح غنياً وضرورياً لجزء كبير من العالم ومرتبطاً به في الوقت نفسه. وقد كانت النتيجة هذا البناء العراقي، اما الآن وقد انسحق، فايران هي التي تكتسب الاهمية، وقد بدأت البلدان الغربية تغازلها بامل الحصول على طلبيات هامة. هذه الظاهرة قد تتكرر. سيعاد بناء ايران قوية وغنية وستطالب هذه بدورها بأراض وسيثير ذلك مخاوف وريبة البلدان المجاورة.

■ **اذاً لم تحدث اي تسوية؟**

□ لقد كنا نتوقع شيئاً من عدم الاستقرار في هذه المنطقة من العالم بسبب كمية القوة القليلة التي كان العراق سيكتسبها في المستقبل، ولكن الطريقة التي تصرفنا بها ازاء هذه المخاوف أدت الى شكل جديد من عدم الاستقرار.

واذا كانت الحرب لم تذهب الى نهايتها فذلك لان نظماً اقليمية طلبت وقفها حتى يظل هناك سد امام ايران. يضاف الى ذلك ان كل الاطراف المعنية من روس واتراك وايرانيين لا يريدون مشكلة كردية. ان تكوين كردستان يعني مشاكل كثيرة تختص بالاراضي وكان العراق قد وقف في وجه هذه المطالب. اذاً فهذا النظام الدولي الجديد يتعدّل وفق الاحداث وأني اخشى ان نكون قد وضعنا فوضى جديدة بدلاً من تلك التي كنا نخشاها.

■ **وفلسطين... ايصبح مطلبها امراً عديم الاهمية في النظام الدولي الجديد؟**

■ هنا ايضاً سنجد نفس ظاهرة التسميم الاعلامي الذي جعل الناس يظنون ان هذا الانتصار العنيف على العراق والانسحاب السياسي للاتحاد السوفياتي سيسمحان للولايات المتحدة بفرض حل للمشكلة الاسرائيلية - الفلسطينية. ولكن الطريقة التي تجري بها المحادثات وتهجير اليهود السوفيات الى اسرائيل لا يمثلان اية بشائر طيبة بالنسبة للسلام.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤيـة تحليلية :

قمة ماسترخت وإشكالية الميثاق الاجتماعى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

يعد الاتفاق على مشروع معاهدة الاتحاد السياسى والنقدى الذى تم التوصل إليه فى مؤتمر القمة الأوربى المنعقد فى ماسترخت خلال الفترة 9 — 11ديسمبر 1991 ، والذى تتحول بموجبة الجماعة الاقتصادية الاوربية رسميا الى إتحاد ، يفترض له أن يبدأ خلال الأشهر الأولى من عام , 1992من أكثر الاصلاحات جذرية ، منذ قيام الجماعة عام 1957 .

وقد جرت قمة ماسترخت Maastricht Summitفى جو إتسم بالنشاط المحموم ، بسبب تعارض وجهات نظر الدول الأعضاء — وعلى وجه الخصوص المملكة المتحدة — حول بعض بنود مشروع معاهدة الاتحاد السياسى — المكون من 220صفحة — والاتحاد الاقتصادى والنقدى EMU — المكون من 33صفحة ؛ فقد أتت الدول الأعضاء إلى القمة حاملة معها مواقف محددة ومعلن عنها مسبقا . فعلى سبيل المثال بدا واضحا قبل إنعقاد القمة موقف بريطانيا المتشدد بشان توسيع مجال إختصاص الجماعة فى مجال علاقات العمل ، والمسائل الاجتماعية ، وإصرارها على رفض التخلى عن الجنية الاسترلينى والدخول فى إتحاد نقدى وتبنى عملة واحدة ، وكذلك رفضها — وحدها — لفكرة الهدف الفيدرالى -Federal goalالتى وردت فى ديباجة مشروع معاهدة الاتحاد السياسى . وإذا كان موقف بريطانيا قد هيمن على جو المؤتمر — بسبب وزن بريطانيا داخل الجماعة — فإن هذا لم يخف المواقف المعلنة الأخرى للدول الأعضاء . فقد أعربت الدول الجنوبية (اليونان ، البرتغال ، وإسبانيا (مثلا) أنها لن توقع على مشروع المعاهدة ما لم تحصل على ضمانات من الدول الشمالية الغنية بالاستمرار فى ، تقديم المساعدات للمناطق الأقل تطورا الموجودة بها ودعمها ، من خلال الصناديق الهيكلية .

وقد تمكن رؤساء دول وحكومات الجماعة الأوربية من التغلب على خلافاتهم عن طريق تقديم بعض التنازلات بيد أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه ، والذى توج به زعماء أوربا قمتهم يمثل مكسبا عظيما للجميع . ومن أهم ما أسفرت عنه القمة من نتائج .

- الاتفاق على إنشاء إتحاد أوربى مرن .
- الاتفاق على إصدار عمله موحدة بحلول عام 1999مع إدخال شرط إعفاء cop—out clauseيسمح لبريطانيا كإستثناء خاص بالرجوع إلى برلمانها قبل أن تقرر التخلى عن الجنيه الاسترلينى والدخول فى عمله موحدة .
- الاتفاق على سياسة خارجية ، وأمنية ، ودفاعية (على أساس المبادرة الفرنسية الألمانية بإنشاء جيش أوربى مشترك) مشتركة .
- فصل الميثاق الاجتماعى -Social Chartorعن معاهدة الاتحاد ، وتوقيع الدول عليه فرادى ، مع إعفاء بريطانيا من الانضمام إليه .

وهكذا يتضح جليا الصبغة البريطانية التى إصطبغ بها الاتفاق . وتعد هذه هى المرة الأولى التى يسمح فيها لدولة عضو فى الجماعة الأوربية أن تحدد قرارا يتعلق بسياسة مهمة .

وتهدف هذه الورقة إلى تناول الميثاق الاجتماعى من حيث مضمونة . ثم تعرض لأسباب التعارض فى وجهات نظر الدول الأعضاء حول تبنى سياسة إجتماعية أوربية مشتركة بالقدر الذى أفضى إلى فصل الميثاق الاجتماعى عن مشروع معاهدة الاتحاد فى قمة ماسترخت ، وذلك بشىء من التفصيل .

مضمون الميثاق الاجتماعى

يعرف الميثاق الاجتماعى الحقوق الاجتماعية الأساسية لمواطنى الجماعة الأوربية ، وعلى وجه التحديد العمال ، سواء كانوا موظفين ، او أصحاب مهن حرة . ويحدد الميثاق المبادىء الاساسية ، التى تتعلق بالحقوق التالية .

(I)الحق فى حرية الانتقال

ويمكن هذا الحق مواطنى الجماعة الأوربية من أن يقيموا ، ويمارسوا أى مهنة فى أى دولة عضو بناء على نفس الشروط المطبقة على مواطنى البلد المضيف . وبالتالى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة من إعداد :
عبدالحميد حمدى نوار
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد ـ تمهيدى الماجستير

يتعلق هذا الحق أساسا بحرية الانتقال ، وحرية الاقامة ، والمعاملة المتكافئة ، والحماية الاجتماعية المكفولة لمواطنى الدولة المضيفة ويفترض هذا الحق أيضا أن تستمر الجهود التى ترمى إلى تنسيق شروط الاقامة خاصة بالنسبة للأسر التى سيجتمع شملها من جديد ، بالاضافة الى إزالة العقبات المنبثقة عن عدم معادلة الشهادات العلمية .

(II)الحق فى التوظف والاجر

ويعترف هذا الحق ، بأن أى مواطن من مواطنى الجماعة يتمتع بحقه فى التوظف وفى الحصول على أجر عادل مقابل تلك الوظيفة .

ويهدف الحق فى الأجر أيضا إلى إرساء أجر أساسى مقبول ، وتلقى أجر عاد ، وضمان أجر مرجعى متكافىء للعمال غير الدائمين ، والحفاظ على حد أدنى فى حالة ربط الأجور .

(III) الحق فى تحسين ظروف المعيشة والعمل

ويهدف هذا الحق ، الذى يتعلق بتطور السوق الموحدة ، وفى المقام الأول سوق العمل ، إلى تنسيق ظروف العمل والمعيشة لمواطنى الجماعة ، فى الوقت الذى تبذل فيه الجهود لتحسينها .

ويرتبط هذا أساسا بتنظيم ، وقابليت تعديل وقت العمل (الحد الأقصى لوقت العمل ، والعمل لغير المتفرغ ، والعمل محدد المدة ، والمؤقت ، والعمل نهاية الاسبوع ، والعمل ورديات ، والاجازة السنوية ، وفترات الراحة الاسبوعية ، والدورية .. إلخ) ، بالاضافة إلى تقريب قواعد العمل المتنوعة المعمول بها فى الجماعة (إجراءات الفصل الجماعى من العمل -Collective redundoncy وإعلان ، وتسوية التفليسات .. إلخ) .

(IV) الحق فى الحماية الاجتماعية

ويستهدف هذا الحق ضمان حماية إجتماعية كافية لجميع مواطنى الجماعة أيا كان وضعهم ، عن طريق ضمان حد أدنى لأجر العمال ، وتقديم مساعدة إجتماعية ملائمة للمستبعدين عن سوق العمل ، وأولئك الذين يفتقرون إلى وسيلة عيش كافية .

(V) الحق فى حرية الانضمام للاتحادات والمساومة الجماعية .

ويعترف هذا المبدأ بحق جميع أصحاب الاعمال وجميع العمال فى الجماعة الاوربية فى الانضمام بحرية إلى منظمات مهنية . كما يعترف ، إلى جانب ذلك ، بحرية المساومة ، وإبرام إتفاقيات جماعية بين جانبين من الصناعة ، وباللجوء إلى العمل الجماعى ، ومن أمثلته الاضرابات Strikes فى حالة حدوث تعارض فى المصالح .

(VI) الحق فى التدريب المهنى

يحق لكل عامل فى الجماعة الاوربية أن يواصل التدريب المهنى أثناء حياة العمل ويعنى هذا الحق على وجه التحديد ، تنظيم إجازة تدريب تمكن مواطنى الجماعة من إعادة التدريب ، وإكتساب مهارات إضافية بالاستفادة من التسهيلات الموجهة نحو إستمرار ومواصلة التدريب ، التى دعت السلطات العامة والشركات ، وجانبى الصناعة ، إلى وضعها .

(VII)الحق فى المعاملة المتساوية للرجل والمرأة

ويشمل هذا الحق المساواة فى الاجر بين الرجل والمرأة اللتين يؤديان عملا واحدا . ويستهدف تأكيد المعاملة المتساوية فيما يتعلق بالالتحاق بوظيفة ، والحماية الاجتماعية ، والتعليم ، والتدريب المهنى وفرص العمل .

(VIII)حق العامل فى العلم والمشاورة والمشاركة

ويشمل هذا الحق على وجه التحديد حق العمال خاصة الذين يعملون فى مشروعات تقع فروعها فى أكثر من دولة عضو ، فى إعلامهم ، بل وحتى استشارتهم بشأن الاحداث العامة التى تؤثر على حياة المشروع والمحتمل أن يكون لها تأثير على ظروف العمل واستمرارية العمالة .

(IX)حق حماية الصحة والسلامة فى أماكن العمل

ويعترف هذا المبدأ بأن لكل عامل الحق فى ظروف صحية وآمنه بدرجة كافية فى مكان العمل . ويعنى هذا ضرورة إتخاذ إجراءات كافية لتنسيق ، وتحسين ظروف العمل فيما يتعلق بهذا الخصوص فى جميع الدول الأعضاء .

(X)حق حماية الأطفال والمراهقين

ويضع هذا المبدأ حدا أدنى لسن العمل يتحدد بستة عشر (16)عاما ، ويمنح صغار السن الذين يعملون الحق فى أجر عادل ، تنسحب عليه قواعد العمل ، التى تأخذ بعين الاعتبار خصائصهم المحددة ، كما يمنحهم الحق فى تدريب مهنى مدته سنتان بعد إكمال التعليم الالزامى .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(XI)حقوق كبار السن

يحق لأى فرد وصل الى سن التقاعد أو تقاعد مبكرا ، أو مسن أن يتلقى معاشا pensionيمكنه من الحفاظ على مستوى معيشة مقبول ويمنح هذا المبدأ المتقاعدين الذين لايحق لهم صرف معاش ، الحق فى حد أدنى من الدخل ، والحماية الاجتماعية ، فضلا عن المساعدة الاجتماعية والطبية .

(XII)حقوق المعوقين

يحق لكل شخص معوق أن يستفيد من إجراءات معينة ، خصوصا فى مجال التدريب ، والتكامل الوظيفى والاجتماعى -Occupational and social integra tion، وإعادة التأهيل . rehabilitation

أسباب فصل « الميثاق الاجتماعى » ، عن مشروع معاهدة الاتحاد فى قمة ماسترخت .

من المعلوم أن معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوربية ، فى صيغتها الأصلية الموقعة فى روما 1957 لاتتناول تفصيلا الاندماج الاقتصادى والاجتماعى للدول الأعضاء ومناطقهم . فقد أشارت الديباجة إلى « التقدم الاقتصادى والاجتماعى » ..كما ذكرت « أن الدول الاعضاء فى شديد الرغبة لتقوية الوحدة بين إقتصاداتهم ، وتأكيد التنمية المتناغمة ، من خلال تقليل التناقضات القائمة بين المناطق المختلفة ، والتخلف فى المناطق الأقل رعاية » . وفى ضوء ذلك لم تكن الجماعة تمتلك مجالا واسعا للحركة فى مجال السياسة الاجتماعية .

وقد صار الاندماج الاقتصادى والاجتماعى قضية مثار إهتمام بعد إنضمام إيرلندا (1973) واليونان (1981) ، ثم بات أمرا ضروريا بعد انضمام كل من اسبانيا , (1986) والبرتغال (1987) نتيجة للأزمة الاقتصادية التى مرت بها الجماعة والتى تمثلت فى إرتفاع متوسط البطالة فى الجماعة ، وزيادة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق فى الدول الشمالية الغنية ، والدول الجنوبية — إسبانيا ، والبرتغال واليونان — الفقيرة .

ولما كانت سياسة السوق الداخلية -internal mar ketالتى من المنتظر أن تصبح حقيقة إعتبارا من ١ يناير 1993 ، تؤدى إلى إزالة أية قيود على حركات الأشخاص ، والسلع ، والخدمات ورؤوس الأموال ، مما سيعنى حدوث تغيرات جوهرية على أوضاع العمالة والشركات — الصغيرة ، والمتوسطة ، والكبيرة الحجم — ومناطق الجماعة ، فقد أدخل الميثاق الأوروبى الموحد الذى بدأ العمل به اعتبارا من يوليو ١٩٨٧ تعديلات على معاهدة الجماعة الأوروبية ، فيما يتعلق بسياسة السوق الداخلية ، والسياسة الاجتماعية ، وبالتحديد جرت اعادة صياغة المواد 130و 118.

وطبقا للمادة 130تم تحديد أهداف الصناديق الهيكلية — خصوصا الصندوق الاجتماعى الأوروبى ESF والصندوق الأوروبى للتنمية الاقليمية ERDF— ومنحت لجنة الجماعة تفويضا بوضع خطة لترشيد تلك الصناديق واستيضاح مهامها ، وهو الأمر الذى أدى الى القرار بمضاعفة موارد الصناديق الى 15000 مليون وحدة عملة اوروبية قبل عام 1993 ، وبالطبع تتحمل الدول الغنية عبء التمويل لصالح الدول الفقيرة فى الجماعة .

ووضعت المادة 118 الجديدة اساسا قانونيا يسمح للجماعة فى نهاية المطاف بتقرير الاقتراحات التى تمت دراستها فى مجلس الوزراء لعدة سنوات ، واتخاذ قرارات بشأن المشروعات الجديدة بسرعة اكبر ، على أساس التصويت بالأغلبية بدلا من الاجماع Unanimity

وتعد المادة 118 الجديدة صورة مصغرة للميثاق الاجتماعى اذ تهيب باللجنة فى كلمات تتصف بالعمومية ان تدعم التعاون بين الدول الاعضاء فى المجال الاجتماعى وتحدد مجالات معينة للمسئولية مثل التوظف ، وقانون العمل ، وظروف العمل ، والتدريب المهنى ، والضمان الاجتماعى ، والحفاظ على الصحة والسلامة فى أماكن العمل .. الخ

وقد كانت هذه المادة بعينها موضوع جدل كبير خلال صياغة الميثاق الأوروبى الموحد ، فقد كان اصطلاح بيئة العمل Working Environment، ضمن اصطلاحات اخرى ، فضلا عن كلمة خصوصا Especialyالتى تلتها موضوع مناقشات داخل اللجنة ، والمجلس ، والبرلمان وتركزت المناقشات حول مدى ضيق او اتساع تعريف بيئة العمل ، والاهمية التى ينبغى اعطاؤها لكلمة خصوصا وقد طرحت العديد من الاحزاب انذاك استفهامات حول ما اذا كان يتعين تفسير التحسينات فى بيئة العمل بشكل ضيق بالاشارة فقط الى الأمن Safetyوالصحة helth العمل . بيد انه دفع بحجج مفادها ان بيئة العمل بمعنى الظروف التى يعمل فى ظلها الفرد ، والنتائج المترتبة على



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٢

بيئة العمل هذه ، لايجوز الفصل بينهما ، ومن ثم ينسحب مفهوم بيئة العمل ، ضمن اشياء اخرى ، على مدة وتنظيم ومحتوى العمل ، بالاضافة الى الخدمات الاجتماعية وبناء عليه دعوا الى تفسير مرن ، وموسع لاصطلاح بيئة العمل ، ومراعاة ضرورة توجيه الاهتمام بشكل خاص Especialy ، ولكن على وجه غير استثنائى not exclusively للاجراءات المنصوص عليها فى هذه المادة .

كما اعربت نقابات العمال فى مختلف الدول الاعضاء عن قلقها بشأن احتمال ان تصبح المادة 18 أ اداة تأكل شيئا فشيئا الانجازات التى حققتها فى المجال الاجتماعى ومن جانبها اوضحت لجنة الجماعة ، كما جاء على لسان جاك ديلور رئيسها ان النية لم تكن موجهة لتقليل المعايير القصوى ، بل بالاحرى للحفاظ على هذه المعايير بهدف السماح للدول ذات المعايير الادنى ان تلحق تدريجيا بمستوى الدول ذات المعايير الاعلى .

ان المستويات الاجتماعية المحققة فى دول الجماعة تختلف فى الدول الشمالية عنها فى الدول الجنوبية ، فالاخيرة وان كانت قد تحسنت فى السنوات الأخيرة الا انها ادنى مستوى فاذا قارنا المستويات التى تتحدث عليها نقابات العمال مع اصحاب العمل للتفاوض على الأجور فليس ثمة صورة اوروبية واحدة يمكن ان تظهر . ففى اليونان مثلا تمتلك الحكومة تأثيرا كبيرا على تغيرات الأجور والمرتبات ، وهو عكس مايحدث تماما فى المانيا . اما فى بلجيكا فان الحكومة تحضر المناقشات دون ان يكون لها حق الدخول المباشر فى التفاوض ..

ايضا تختلف الكيفية التى ينتظم بمقتضاها العمال فى عملية اتخاذ القرار داخل الشركات ، فمن حيث المبدأ يتمتع العمال فى جميع الدول الاعضاء بالحق فى اخذ مشورتهم والتعبير عن ارائهم ، والمشاركة فى الادارة ، ولكن بدرجات متفاوتة . ويمكن ان تتباين المستويات كما يلى :

(١) ممثلو النقابات داخل الشركات Shop Ste- wards .
(٢) مجالس المهن . Works Councils
(٣) ممثلو لجنة التجارة او هيئة الاشراف .
(٤) ممثلو لجنة الادارة او مجلس الادارة .

كذلك فان نقابات العمال نفسها تطورت بشكل مختلف فى كل دولة تبعا للتطورات السياسية والاقتصادية . ويمكن تمييز مجموعتين اساسيتين : المجموعة الاولى وتشمل نقابات العمال التى تنضوى تحت هيئة تعمل كمظلة Umbrella organization وتنتسب اليها النقابات الفردية ، مثل مؤتمر نقابات العمال فى انجلترا TUC والاتحاد الالمانى للنقابات المهنية DGB والسمة الاساسية لهذه النقابات هى درجتها العالية من الاتحاد . اما المجموعة الثانية فلا يوجد للنقابات فيها اتحاد عام للعمال ، كما هو الحال فى فرنسا واسبانيا ..

بالاضافة الى ذلك فإن العلاقة الوثيقة التى توجد بين الاحزاب السياسية ونقابات العمال فى بلجيكا ، وإيطاليا ، وانجلترا ، وإسبانيا مثلا ، لاتوجد فى ألمانيا .

أيضا إذا أثرنا نقطة أن الفتح الكامل للأسواق إعتبارا من ١ يناير ١٩٩٣ ، سيكون له آثار مباشرة ، وغير مباشرة على جميع القطاعات التى شرعت فى عملية إعادة هيكلة الصناعات الوطنية على مستوى أوربى ، فإن تبنى الميثاق الاجتماعى فيما يتعلق بالعمالة ، سيؤدى إلى آثار سلبية على القدرة التنافسية للدول الشمالية ، فضلا عن تعقد بالغ لعملية السوق الداخلية .

إن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم تشكل أكثر من 59٪ من إجمالى الشركات ، وأكثر من 56٪ من مجموع الوظائف فى الجماعة ، ومن الصعوبة بمكان أن تنصهر وتعمل وفق الكم الهائل من المعلومات المتعلقة بالسوق الداخلية . فأولا وقبل أى شىء آخر ، تفتقر هذه الشركات إلى الموارد المالية الضرورية ، وتواجه مشكلة اللغة ، فضلا عن إعتيادها توفير المنتجات لنفس الأسواق ، وإستخدام نفس القنوات التسويقية دائما ، وينتاب الشركات متوسطة الحجم مخاوف من الاغراق الاجتماعى SACID dunping الذى قد يؤدى الى تدهور أو إختفاء الطلب على منتجاتها نتيجة قيام الشركات الراغبة فى التوسع ، بإنشاء مواقع فى دول تنخفض فيها مستويات الأجور ، وتكون فيها ظروف الانتاج اكثر مرونة ، وهذه المخاوف ليست من دون أساس فبعض ارباب العمل أنشأوا بالفعل فى دول جنوب أوربا شركات لهذه الأسباب كما تطورت اشكال منظمة من إقتصاديات الظل Shadow ecanamies أيضا يجب عدم إهمال موضوع العمل المخالف للقانون illict wark ويقصد به حسب تعريف اللجنة ـ أنشطة وظيفية يتم تنفيذها مقابل عائد نقدى ، وذلك دون مراعاة للالتزامات المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعى . ويقدر العمل المخالف للقانون بحوالى 6٪ إلى 8٪ ، من إجمالى قوة العمل فى الدول الجنوبية .

وتطرح هذه المشكلات والمخاوف خطرا حقيقيا على القدرة التنافسية ، للدول الشمالية ، وخصوصا إنجلترا ، التى ترى أن هذه المسائل تتطلب التدخل السياسى ، لأنها تقضى الى منافسة غير عادلة ، وبالتالى ترفض تتابع تحويل السلطة لبروكسل فى هذا الشان بالذات ، نظرا لتأثيره على القدرة التنافسية ، والعمالة بشكل خطير .



المصدر : ....الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ....١٢ يناير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غير أن الاختلافات الوطنية والاقليمية ، لا تطرح مخاطر بالغة للشركات كبيرة الحجم . فهذه الشركات تقوم بأنشطة تجارية مع شركات أخرى في الجماعة ، أو تمتلك فروعا في الدول الأخرى الاعضاء ، يعمل بها مواطنون من الدولة المضيفة يتكلمون نفس اللغة ، ويعرفون طبيعة الناس ، والسوق ، وبالتالي فإنها أكثر إستعدادا للسوق الموحدة .

وإزاء كل هذه الاختلافات ، كان يتعين ، من حيث المبدأ ، إيجاد مدخل تستخدمه الدول الأعضاء ، لتجنب وإحتواء المخاطر التي تطرحها سياسة السوق الداخلية على فروع الصناعة والعمالة . إلخ من جوانب السياسة الاجتماعية . بيد انه كان ثمة مدخلان مشاطران .

أولا : المدخل التشريعي أو المركزي :

ويقوم هذا المدخل على إرساء قواعد على مستوى القمة . وهذا يعني أن بروكسل سوف تضع الاحكام والقواعد بالتفصيل لكل جزء من أجزاء الجماعة ، وذلك من خلال التفويض . ويتعين بالتالي على الحكومات الوطنية والاقليمية أن تعدل قواعدها القانونية والادارية بما يتماشى مع الاطار القانوني المنسق . وترى اللجنة أن تشكيل السياسة الاجتماعية وفق هذا المدخل يحقق النتائج المرغوب فيها . وتؤيد هذا المدخل بقوة فرنسا ، وألمانيا ، وتعارضه بريطانيا — التي رفضت وحدها الميثاق الاجتماعي — وإسبانيا ، والبرتغال ، واليونان ، وإيرلندا .

ثانيا : مدخل اللامركزية أوقوى السوق ويقوم هذا المدخل على ضرورة إقتصاد السياسة الاجتماعية للجماعة على محاربة البطالة ، ودعم النمو الاقتصادي ، مع توفير معايير أساسية مشتركة في مجالات الصحة ، والسلام في أماكن العمل بيد أن القواعد الاجتماعية الاخرى يتعين تحديدها من قبل قوى السوق ، أي المنافسة ، وبينما تؤيد بريطانيا إلى حد بعيد هذا المدخل ، فإن اللجنة ترى أنه ينطوي على مخاطر قد تعوق تطور التقدم الاجتماعي . لقد أعرب ديفيد هويل David Howell رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس العموم البريطاني قبل إنعقاد قمة ماستريخت عن أن المؤسسات المركزية للجماعة يجب أن تكون خادما لاسيدا للدول الاعضاء وأضاف . إن عصر الاشتراكية قد ولى ، وتساءل لماذا نحتاج إلى بناء جهاز لاشتراكية الدولة المركزية على الصعيد الاوربي برمته

Why do we need to erect the spparstus of centrel-State- Soadism on Pan Europe

إن ذلك في رأيه يمثل عودة لماض مظلم أما جون ميجور فقد عاد بعد إختتام أعمال القمة ليعلن امام مجلس العموم أن هذه معاهدة تضمن وتعزز مصالحنا ومصالح أوربا برمتها .... وأضاف أن أهم نقطة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار هي أن الحد من توسيع سلطات الجماعة الأوربية لتشمل مجالات تتطلب إتخاذ قرار مشترك أمر مرغوب فيه . وقال « إنه من غير المعقول بالنسبة للجماعة الأوربية ان يتدخل ميثاقها الاجتماعي في تشريعات العمل » . وأكد « أن مثل هذا التعامل العملي سيفيد الجماعة الاوربية من دون شك » .

وختاما ، إذا قارنا المدخلين بوضوح نجد أنه من الخطأ وضع قواعد لكل شيء ، لكل مما ليس له معنى أيضا عدم وضع قواعد لأي شيء . إن السيطرة على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية لعملية التسوق الداخلية والوحدة في الجماعة ، يتطلب ألا يضع مجلس الوزراء بشكل غير ضروري قواعد قانونية لقضايا يمكن حلها على مستوى الدول الاعضاء ، بل يتعين أن تتم السيطرة على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية باسلوب فعال وبناء يأخذ في الاعتبار واقع الفرص المتاحة أمام تطبيقه . وتجاهل هذا يمثل مغالطة جوهرية .

المراجع :

1 — 1992— The Social Dimension

2 — 1990 الوثائق الأوربية .

Office for Official publication of the European Communities, Luxembowrg

الدولة	ساعات العمل كل اسبوع	الاجازة السنوية	الاجازة الرسمية
بلجيكا	38	25	11
ألمانيا	38.4	30	10
الدانمرك	38	26	8
فرنسا	39	25	9
اليونان	40	22	9
المملكة المتحدة	39	27	8
إيرلندا	40	24	8
ايطاليا	40	31	9
لكسمبرج	40	27	10
هولاندا	40	36.5	6
البرتغال	45	22	14
اسبانيا	40	25	14

نمو الوظائف في الجماعة الأوروبية

إجمالي التوظف ، بالألف ،

	إجمالي التوظف
1987	128 150
1988	130 454
1989	132 623
1990	----

Source Eurostat

مقارنة بين فترات العمل – 1990

البطالة في الجماعة الاوروبية متوسط سنوي٪

	اجمالي	تحت سن 25
1987	10.3	21.0
1988	7.9	19.6
1989	8.9	17.3
1990	8.3	16.0

Source Eurostat

2 — The Social Challenge, European File Series, Commission of the European Communities, Brussels May 1991.

3 — Mews week, December 9,1991: " At the Crossroads " by Scott Sullivan, p.p. 10 — 15 and in rhe same issue Who Meeds a Megastate ? by David Howell P.P. 16 — 17

4 — الصحف اليومية المحلية والاجنبية بالعربية وبالانجليزية .

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٢
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجموعة الأوروبية ترفض اعتراض فرنسا على إبرام معاهدة عدم الاحتكار مع أمريكا

□ بروكسل – الهيرالد تريبيون:

رفضت دول المجموعة الأوروبية فى الأسبوع الماضى لاعترض فرنسا على معاهدة عدم الاحتكار التى سبق وابرمتها المجموعة مع الولايات المتحدة.

ويأتى: هذا الرفض للموقف الفرنسى من جانب المجموعة الأوروبية فى محاولة منها لاثبات تمتعها بسلطات واسعة فى تطبيق قواعد المنافسة الاقتصادية.

وكانت فرنسا تقدمت بشكوى إلى محكمة العدل الأوروبية، قالت فيها أن هذه المعاهدة كان يجب إقرارها أولاً فى مجلس وزراء المجموعة.

وقد قام كل من رئيس لجنة المنافسة فى المجموعة الأوروبية سير ليون بريتان والنائب العام الامريكى وليم بار بابرام هذه المعاهدة فى العاصمة الامريكية فى شهر سبتمبر الماضى.

وتدعو المعاهدة إلى توفير وتبادل المعلومات الأساسية، حول السلع والخدمات التى تجرى المنافسة لترويجها، من أجل تسهيل إجراء التحقيقات وتوفير الجهود.

ويأتى هذا الاعتراض الفرنسى كحلقة جديدة فى سلسلة من الاعتراضات حول سلطات المجموعة فيما يختص بالقضايا التى تثيرها المنافسة.

فى حين ترى المجموعة الأوروبية أن معاهدة عدم الاحتكار مع الولايات المتحدة هى مجرد اتفاقية إدارية لتنظيم العلاقات بين البلدين.



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٢

بريطانيا ستلحق بالركب عاجلا أم آجلا

ماستريخت منعطف مهم في تاريخ أوروبا وكل دولة فسرت النتائج وفق ما يناسبها

بيتر مانسفيلد يحلل الموقف البريطاني الذي اعتبر نتائج قمة ماستريخت انتصارا لسياسات الحكومة تجاه الوحدة الأوروبية، ويرى ان القمة كانت منعطفاً مهماً في تاريخ القارة..

ربما سيذكر التاريخ مؤتمر ماستريخت الذي عقد في ديسمبر (كانون الاول) الحالي كمرحلة هامة من مراحل التاريخ الاوروبي وعلى غرار شتى الاحداث التاريخية فإن من الصعب التأكد من السياق المستقبلي لما حصل في ماستريخت في وقت مبكر كهذا فسياقه سيتوقف على ما تشهده اوروبا خلال السنوات القليلة المقبلة يجد الرأي العام الاوروبي صعوبة في الحكم على ما اذا كان مؤتمر ماستريخت حدثا تاريخيا هاما لأن الزعماء الاوروبيين الذين شاركوا نيابة عن شعوبهم في المؤتمر فسروا نتيجته كلاً حسب وجهة نظره وينطبق الوضع تماما على بريطانيا بشكل خاص لقد وصف رئيس الوزراء البريطاني، جون ميجر، المؤتمر بأنه كان جيدا لبريطانيا ولأوروبا، في حين وصف النواب المحافظون في البرلمان والصحف البريطانية الشعبية. التي تؤيد عموما المحافظين، المؤتمر بأنه كان «انتصارا لميجر» من ناحية اخرى خلصت معظم الدول الاوروبية الاخرى الى ان بريطانيا تخلفت، مرة اخرى، عن ركاب بقية الدول وانها ماتزال «الوحيدة ضد احدى عشرة دولة». وربما ستنضم الى الركاب الاوروبي في وقت لاحق - كما فعلت من قبل - ولو انها ستكون المتضررة. والجانب الهام في الموضوع هو ان الصحافيين والخبراء الملمين بالشؤون الاوروبية الذين يكتبون في الصحف الجادة يجدون صعوبة في الوقوف على المعنى الحقيقي للنتائج التي تمخضت عن مؤتمر ماستريخت والمعاهدة الاوروبية الجديدة. فلا عجب اذن ان يجد الرأي العام البريطاني بدوره صعوبة في فهم ما جرى في ماستريخت.

بيد ان هناك نقاطا معينة لا غبار عليها:

أولا، كانت المهمة الاولى لرئيس الوزراء البريطاني في ماستريخت تأمين صفقة توحد صفوف حزب المحافظين الذي مايزال منقسما على نفسه ازاء المسألة الاوروبية وحقق نجاحا باهرا على هذا الصعيد. صحيح ان واحدا او اثنين من التيار اليميني في حزبه، مثل نورمان تيبت، قد يصوتان ضد المعاهدة الجديدة، الا ان زميلته السيدة ثاتشر صرحت انها ستصوت في صالح المعاهدة وعلى كل حال فإن تيبت وثاتشر سيغادران مقعديهما في البرلمان في الانتخابات المقبلة، أي قبل ان تتجلى الآثار الحقيقية للمعاهدة الجديدة واهم من ذلك ان الاغلبية الساحقة من النواب المحافظين في البرلمان. بصرف النظر عن تأييدهم او معارضتهم للدور البريطاني في اوروبا. ترى ان ميجر حقق نتيجة جيدة في ماستريخت ومن ناحية اخرى تتهم المعارضة - حزب العمال والحزب الليبرالي - رئيس الوزراء، باهتمامه بمصلحة حزبه على حساب مصالح بريطانيا لكنه قد يرد على هذه التهمة بالتأكيد على ان مصلحة الحزب هي مصلحة بريطانيا وان المحافظين اذا خسروا الانتخابات فإن خسارتهم ستكون كارثة بالنسبة لبريطانيا.

ثانياً، الانتخابات المقبلة سوف لن تتأثر كثيرا بما جرى في ماستريخت، ولا شك في ان الخلافات داخل حزب المحافظين حول اوروبا ستزيد مهمة فوز الحزب في الانتخابات صعوبة الا ان الناخبين البريطانيين سيركزون اهتمامهم حالما تهدأ حالة الاثارة الاولية - على اوضاع الاقتصاد البريطاني . وحالما ترتفع معدلات الفائدة سيتلاشى «انتصار» السيد ميجر في ماستريخت خاصة بعد ان ترتفع معدلاتها في المانيا وهو امر محتمل، فالاقتصاد البريطاني يرتبط من نواح عديدة بالمارك الالماني واذا حدث ذلك فإن الكساد الاقتصادي سيستمر.

ثالثاً، لقد بولغ في تقدير اهمية «الميثاق الاجتماعي» الذي يعني توحيد القوانين الاوروبية بشأن التوظيف والعمل وساعات العمل ومعايير السلامة في مواقع العمل وما شابه والانتصار الرئيسي لميجر يتمثل في موافقة بقية الدول الاحدى عشرة على اسقاط «الميثاق الاجتماعي» من المعاهدة الجديدة حتى تواصل تنفيذ اجراءات توحيد قوانين العمل فيها بينما تستمر بريطانيا في اتباع قوانينها الحالية بهذا الشأن. ويعتقد الوزراء البريطانيون ان المستثمرين الاجانب - خاصة اليابانيين - سيقبلون على الاستثمار في بريطانيا بدلا من الاستثمار في الدول الاوروبية الاخرى في ضوء غياب القيود القانونية على ارباب العمل والشركات الاجنبية العاملة في بريطانيا في ما يتعلق بالاجور وساعات العمل وقد يكون هذا الرأي صحيحا ولكن في المدى القصير فقط. اذ لا يمكن ان تظل ظروف العمل في بريطانيا دون مستواها في بقية اوروبا وسيعلق المستثمرون الاجانب أهمية اكبر على مسألة توحيد العملة بينما تظل بريطانيا خارج نظام العملة الموحدة وفي هذه الحالة فإن هؤلاء المستثمرين سيعدلون عن فكرة الاستثمار في بريطانيا. كما ان فكرة ان تصبح بريطانيا بمثابة هونج كونج على حافة اوروبا - كما يتصور بعض المحافظين - انما تبعث على السخرية.

رابعاً، في ضوء ما سبق يبدو ان النتائج المهمة التي توصل اليها مؤتمر ماستريخت كانت القرارات التي اتخذت بشأن الوحدة الاقتصادية والسياسية. وهنا ايضا يمكن النظر الى ما



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ١٩ يونيه ١٩٩٢

حصل من زاويتين مختلفتين احداهما الطريقة التي ستطرح بها الحكومة البريطانية الموضوع والتاكيد على انه لا شيء جديد في الموضوع وانه حتى وان وافقت بعض الدول الاوروبية على تبني عملة موحدة بحلول عام ١٩٩٧ ـ وهذا ما يستبعده الوزراء البريطانيون ـ فإن لبريطانيا الحق في عدم الانضمام الى نظام العملة الموحدة. وفي الواقع فإن ما وافقت عليه بريطانيا في ماستريخت لا يتعدى زيادة طفيفة في صلاحيات البرلمان الاوروبي. فأوروبا بالتالي ليست سوى رابطة لدول ذات سيادة.

والزاوية الاخرى، التي يمكن النظر منها الى ما حصل في ماستريخت، هي ان بقية الدول الاحدى عشرة اتفقت على توحيد عملاتها قبل نهاية القرن الحالي وفي ضوء توفر الارادة السياسية فإن دول المجموعة الاوروبية ستسعى جاهدة للوفاء بالشروط التي وضعت لاستحداث عملة موحدة ـ بأن تكون لجميع دول المجموعة معدلات تضخم ومعدلات فائدة متقاربة. واذا ما سادت في أوروبا عملة واحدة فإن من المستبعد ان يظل الجنيه الاسترليني خارج نظام العملة الموحدة. ورئيس الوزراء ميجر يعرف ذلك جيدا. وترى الدول الاوروبية الاحدى عشرة ايضا ان العملة الموحدة تعني توحيد شتى الجوانب الاخرى للسياستين الخارجية والداخلية وان اوروبا بدأت عملية ستؤدي، لا محالة، الى اقامة «ولايات متحدة اوروبية».

ومن الامثلة الواضحة على تباين زاويتي النظر الى ماستريخت السياسة الدفاعية، اذ يعتقد الالمان والفرنسيون انه تم التوصل الى اتفاق حول مقترحهما بشأن اعداد قوات مسلحة اوروبية غربية مشتركة على ان تتصرف بصورة مستقلة في نهاية المطاف. اما البريطانيون فيردون على ذلك بـ «لا». فالقرار المهم الذي اتخذ في ماستريخت كان بأن تصبح القوة الاوروبية الغربية تابعة لحلف «الناتو» وسيكون للولايات المتحدة بالتالي دور متواصل فيها كشريك رئيسي. ورأى شخصيا ان هذين الرايين يفتقران الى أسس سليمة وان الراي الاوروبي هو الاقرب الى الحقيقة. فقبل نهاية هذا القرن ستكون هناك عملة اوروبية مشتركة وسياسات مشتركة بشأن المسائل الهامة على صعيدي الدفاع والشؤون الخارجية كما ان إسقاط كلمة «الاتحاد» من معاهدة ماستريخت، بناء على طلب بريطانيا، ليس مهما ـ فالواقع هو المهم. وسيتوجب على بريطانيا تغيير مواقفها. فاثناء النقاشات والمداولات التي جرت اتضح ان البريطانيين ـ او معظمهم ـ يشعرون بانهم يختلفون عن بقية الاوروبيين. والوزراء البريطانيون والصحافة البريطانية يصورون الوضع باستمرار وكأن بريطانيا في خندق وبقية اوروبا في خندق آخر. حتى ان السيد ميجر شبه «انتصار» بريطانيا في ماستريخت بمعركة واترلو الثانية.

وهذه الاشارة، عن الهزيمة التي الحقها البريطانيون بنابليون، ستثير حتما استياء الفرنسيين. ولهذا الموقف البريطاني صلة كبيرة بموقع بريطانيا كجزيرة قريبة من الساحل الاوروبي. وله ايضا علاقة بشعور معظم البريطانيين بأنهم احسن من بقية الاوروبيين. وهذا الموقف يجب ان يتغير، وأمل التغيير يكمن في الجيل الناشئ. وفي مناظرة جرت اخيرا في جامعة اكسفورد تبين لسوء الحظ ان هذا الشعور بالتفوق لازم اغلبية الطلبة عندما صوتوا ضد اقامة علاقات اوثق مع اوروبا. الا ان مناظرة مماثلة على شاشة التلفزيون البريطاني (القناة الاولى ـ بانوراما) شارك فيها جمهور من الشباب يمثلون شتى الشرائح الاجتماعية اظهرت عكس ما اظهرته مناظرة جامعة اكسفورد. اذ ان الاغلبية الساحقة لم تشعر بأي نوع من التفوق على بقية الاوروبيين ودعت الى الاقتراب اكثر من اوروبا. ولحسن الحظ ان الاوروبيين مايزالون يرغبون في ان يكون البريطانيون في اوروبا وليس خارجها. فالاوروبيون يشعرون بأن التعامل مع البريطانيين لا يخلو من صعوبات لكنهم يرون ايضا ان وجودهم في اوروبا سيكون عاملا قيما في دعم المجتمع الاوروبي ـ فلبريطانيا قبل كل شيء تجربة عريقة في الديمقراطية البرلمانية، الا ان على البريطانيين الكف عن الحديث عن معركة واترلو.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٢

«التايمز»

المجموعة الاوروبية وأعراض التضخم الدبلوماسي

تناولت صحيفة «التايمز» اللندنية في افتتاحيتها خطوة المجموعة الاوروبية الاخيرة بالاعتراف الدبلوماسي بكل من كرواتيا وسلوفينيا، فقالت:

كانت النتائج الاولى للاعتراف الاوروبي باستقلال جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا ان صعدت اسعار العقارات بجنون في كل من زغرب ولوبليانا مع انطلاق عدد من المسؤولين الاجانب يبحثون عن مبان لائقة لسفاراتهم الجديدة في المدينتين.

وقد تكون هذه بداية عام باهظ التكاليف للسلك الدبلوماسي الدولي، بتفتت يوغسلافيا الحالي بعد التشتت السوفياتي، مما وضع واحداً وعشرين قطراً جديداً على الخريطة الاوروبية في انتظار قدوم السفراء والبعثات الدبلوماسية.

لقد بدأت المانيا حركة الاعتراف وتولت دفعها، وهي بلا شك سعيدة وقادرة على تحمل الاعباء المالية والتبعات الاخرى. لكن دولاً اخرى مثل ايرلندا ولوكسمبورغ قد تجد صعوبة في مواجهة النفقات الاضافية لسفارة واحدة جديدة، فما بالك بتسع عشرة؟!

وحتى بريطانيا تخشى من ثقل المسؤولية المالية في بلاد لا تعود بالكثير من الفائدة السياسية والتجارية، وربما تلجأ وزارة الخارجية في لندن الى احكام التنسيق والتمثيل في دول الكومنولث الجديد وفي المجموعة اليوغسلافية بطريقة اقتصادية منضبطة. ويدور حديث عن المشاركة الدبلوماسية بين بعض الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية على غرار الاتفاق الفرنسي - الالماني قبل سنوات لبعثة مشتركة بينهما في «اولان باتور» وهي موقع ناء جداً من موسكو حتى قيل مرة ان السفير البريطاني هناك كان يذهب مرة واحدة كل اسبوع لمحطة القطار الاتي من موسكو ليرى ان كان يقل زائراً يستحق الاهتمام!!

غير ان فرنسا اكتشفت في اللحظة الاخيرة ان التمثيل الدبلوماسي المشترك بالصورة المقترحة مناقض للدستور الذي لا يخول لغير الفرنسيين حق تمثيل رئيس الجمهورية الفرنسية.

ولكن من المتعارف عليه ان تمثل سفارة دولة مصالح دولة صديقة اخرى، فسفارة بريطانيا لدى انغولا كانت ترعى المصالح الاميركية. كما عهدت بريطانيا للسفارة السوفياتية في بغداد رعاية مصالح مواطنيها في العراق وبخاصة الرهائن والسجناء منهم حيث قام الدبلوماسيون السوفيات بالواجب خير قيام.

وفي وجه المسؤوليات المالية والعملية المتشابكة، تذهب المقترحات بضرورة المشاركة الى أبعد من ذلك، فتصل الى توحيد المكاتب والاثاث وسبل النقل والاتصال وحتى الخدمات القنصلية. ومن المؤكد ان تبعد العلاقات التجارية ما بقي التنافس على التجارة الدولية حقيقة حية بين الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية.

في هذا بالطبع منطق وعقل، ولكنه مختلف تماما عن انشاء سفارات للتمثيل الدبلوماسي باسم المجموعة الاوروبية. فمثل هذه الخطوة لا تعقل مع غياب سياسة خارجية موحدة. واذا أرادت دول المجموعة الاوروبية خفض النفقات تحت مظلة التعاون الدبلوماسي بينها، فعليها ان تحسن التنسيق وتتعلم المشي الواثق قبل الشروع في الركض!!





● بقلم : محسن محمد



الحسد

اجتمع في مدينة بروكسل - عاصمة دول السوق الأوربية المشتركة - ممثلون عن صناعة القمار لبحث مستقبلهم بعد قيام الوحدة الاقتصادية الأوربية في نهاية هذا العام والتى تشترط حرية التبادل بين الدول ال ١٢ ، ومنها بالطبع تبادل العاب القمار !

القرار الأول الذى اتخذه المؤتمر انه لاشان لهم بالقيم الأخلاقية التى تمنع المقامرة ، واذا كان لدولة راى في المنع فيجب ان يسرى ذلك على جميع العاب القمار المحلية الوطنية والخارجية ايضا .

ومعنى ذلك ان الدولة تمنع الوان المقامرة كلها لا ان تمنع دخول العاب القمار القادمة من الخارج ، اى من إحدى دول السوق .

والعاب القمار التى حضر ممثلوها المؤتمر هى اليانصيب وسباق الخيل وكازينات القمار وماكينات المقامرة التى يسمونها ماكينات التسلية .

وقوانين الدول في هذا الشان مختلفة ، ومتباعدة .

مثلا بريطانيا تمنع اليانصيب وتصادر اوراقه من الخارج . الآن ، يجب عليها السماح بدخول هذه الاوراق . وفي هذه الحالة اليس من الأفضل لها السماح بيانصيب بريطاني .

وبعض الدول اليانصيب المحلى جوائزه محدودة ، قليلة ، فإذا تدفق اليانصيب الوارد من احدى دول السوق بجوائزه الضخمة فان ذلك سيؤدى الى افلاس اليانصيب المحلى .

وسباق الخيل في فرنسا قطاع حكومي ، اى يتبع الدولة ، وفي بريطانيا قطاع خاص . والمفروض الا تحتكر الحكومة ، اية حكومة في الدول ال ١٢ اى شيء . فماذا سيحدث في هذه الحالة خاصة وان الحكومة الفرنسية توجه جانبا كبيرا من ايرادات سباق الخيل للرياضة والفن .

وفي فرنسا كازينات القمار قطاع خاص ، ولكنها ممنوعة في باريس ، وحتى مسافة ٦٠كيلومترا من العاصمة .

وفي البرتغال لايسمح بامتلاك الاجانب إلا لنسبة عشرة في المائة من راس مال هذه الكازينات .

وايرلندا تمنع كازينات القمار تماما ، ولكنها تسمح ببعض العاب القمار التى تنظمها الكنيسة الكاثوليكية !

والمخاوف التى ابداها المؤتمر تتركز في ٣ نقاط : الأول ان تمنع السوق اشتراك القصر - بضم القاف - في العاب القمار وبالذات ماكينات التسلية . الثانية ان تصر الدول على الاحتفاظ باستقلالها في المقامرة . اى ان تظل لالعاب القمار الصبغة المحليةفلا يباح إنشاء مكاتب المراهنة في كل الدول لكل الالعاب في كل الدول .

●●●

في السنوات الأخيرة اثيرت قضية الاقتباس في الأدب والتاريخ .

والاقتباس كلمة مهذبة تخفى ، او هى قناع لكلمة اخرى اسمها السرقة ، اى يجيء مؤلف ، اوكاتب لرسالة ماجستير او دكتوراه فينقل من رسالة قديمة لم تنشر لباحث اخر ، او يسرق بعض ما كتبه الآخرون ويضيفه إلى رسالته .

وعندما يكتشف الاقتباس ، او بعبارة ادق السرقة ، ويعرض الأمر على القضاء ، فإن المحاكم عادة تنتدب خبيرا في الأدب او التاريخ .اذا كانت السرقة تتعلق باى من هذين الموضوعين ، لمراجعة الكتابين او البحثين والرسالتين ، ويقرر بعد ذلك ، ماإذا كان هناك اقتباس او سرقة ، وحدود ذلك .

وعادة يناقش راى الخبير ، فيؤيد ، او ينتقد .

ولكن اثبات الجريمة لن يكون مشكلة في المستقبل بعد ما اخترع اثنان من العلماء الأمريكيين هذا العقل الاليكتروني الذى اطلقوا عليه «ماكينة السرقة» ، او «ماكينة الاقتباس» .

إنك تضع الرسالة او الكتاب الأول في العقل الاليكتروني فيقوم بتخزين كل مافيه ، وتصنيفه إما إلى شخصيات او موضوعات .

ويحدث ذلك ايضا مع البحث الثاني .

وبعد ذلك يراجع العقل الاليكتروني الكتابين فإذا وجد تشابها فإنه على الفور يقوم بضبطه .

والطريقة بسيطة للغاية .. بالنسبة لهذا العقل طبعا .

إنه يراجع الجمل وبدايتها في الكتابين ، وعندما يبدأ التشابه ، اى يكون اول الجملة في احد الكتابين مشابها لاول الجملة في الكتاب الآخر فان العقل يسجل ذلك .

والخطوة التالية هي مراجعة الكلمة الثانية والثالثة وإذا كان هناك تطابق بالفعل يثبت ذلك ويضع النصين امام المؤلف او الحكم ويقول له مامعناه

– تصرف .

والعقل الاليكتروني لايكتفي بإثبات الجريمة في الادب والتاريخ بل يحقق ايضا في الاكتشافات العلمية وكتب العلوم .

ومن هنا رحبت الأوساط الاكاديمية العالمية بهذا الاكتشاف الجديد لان السرقة من مولف او باحث اخر هي الجريمة التى يبغضها الباحثون في كل مكان في العالم .

ولكن ..

المشكلة هي عندما يسرق الباحث والمؤلف من كاتب مجهول الاستدلال عليه وتقديمه لهذا العقل العجيب ؟ ! .

● ● ●

استمر زواجهما ثلاثين عاما ثم انفصلا بالطلاق ، ولكنهما اختلفا حول تقسيم ممتلكاتهما كل يريد ان يأخذ نصيبا اكبر .

واخيرا وقفا امام القضاء في مدينة لوس انجلوس الامريكية لتقرر المحكمة احقية كل منهما في مبلغ ٤٠ مليون دولار .

ظلت القضية تنظر وتؤجل اربع سنوات كاملة عقدت المحكمة خلالها ١١٠ جلسات واخيرا اخذت المحكمة في نظرها ٤٩ جلسة متصلة قرر القاضي بعدها ان يقتسم الزوجان السابقان مناصفة هذه الممتلكات بعدما وجد ان اوراق القضية صارت ستة مجلدات لو وضعت فوق بعضها لصار ارتفاعها ستة اقدام .

بعد صدور الحكم اكتشفا ان نفقات الدعاوى ارتفعت كثيرا ، كما ان اتعاب المحامين وصلت الى ٣ ملايين دولار .

هنا اتفق المطلقان على ان المحامين يبالغون في قيمة الاتعاب فاقاما دعاوى مشتركة ضد المحامين هذه المرة يطلبان تخفيض الاتعاب .

رفض القاضي الدعوى وقال انهما مسئولان عن طول فترة التقاضي وتعدد القضايا والمحامون ليسوا مسئولين عن ذلك ومن حقهم هذه الاتعاب .

استأنفا الحكم امام المحكمة العليا قائلين :

— القضاء حرمنا من حقوقنا الدستورية فقد اصر القاضي على رفض دعوانا . وحرمنا من حق الاستعانة بمجموعة اخرى من المحامين يناقشون ويتحرون فاتورة الاتعاب الضخمة التى طالبنا بها المحامين الاوائل .

رفضت المحكمة العليا الدعوى ووجهت المحكمة اليهما نقدا شديدا قالت :

— سلوك الزوجين السابقين معيب للغاية ، وكذلك تصرفاتهما . الزوج بخيل عنيد . والزوجة امراة خائفة تحس بالمرارة والعداء الشديد العنيف مما جعل القضية مزعجة ومعذبة للطرفين وللمحامين وللمحكمة ايضا .

وقالت المحكمة :

— الاتعاب التى طلبها المحامون معقولة ومنطقية .

الغريب ان المحامين بعد الحكم في القضية طالبا باتعاب اضافية قدرها ٧٥٠الف دولار بالاضافة الى الاتعاب الاولى وقدرها ٣ ملايين دولار .

وقال المحامون :

— هذه نفقات اتعابنا عن القضايا التى اقامها الزوجان السابقان ضدنا .

والغريب ايضا ان الزوجين في اتفاقهما ضد المحامين لم يستطيعا الاتفاق على الصلح او العودة للحياة الزوجية ..

● ● ●

جرى في لندن اغرب استفتاء مع المراة ، وحول المراة بالنسبة للمساواة .

٩٠ في المائه من النساء اللاتي سئلن قلن إن المساواة هامة جدا بالنسبة لهن وانهن يتمسكن بها .

وقلن إنهن يتنازلن عن هذه المساواة إذا كان هناك عمل لايردن او لا يرغبن القيام به مثل السباكة وتقطيع مختلفة ، او اصلاح غسالة او إقامة رفوف داخل المكتبة او الحائط

وقالت ايضا ثمانية في المائة من النساء إنهن درسن اصلاح السيارات باعتبار ان المراة ما دامت تقود سيارة فعليها ان تتعلم طريقة صيانتها واجراء بعض الاصلاحات فيها ومعرفة اسباب تعطلها .

س — ولكن هذه الثمانية في المائة هل يفضلن القيام بهذا العمل .

ع — الجواب ان ٧٥ في المائة منهن يفضلن ان يقوم الرجال بهذه المهمة الثقيلة

وسئلت المراة هل تتساوى مع الرجل في العلوم الاكاديمية فقالت نصف النساء إنهن مؤهلات لهذه المهمة .

واكدت ذلك النساء الشابات بالذات .

ولكن اعترفت ١٢في المائه فقط إنهن اقل ذكاء من الرجل .

والآن ماذا عن الشئون المالية لميزانية الاسرة بما في ذلك الجانب الخاص بميزانية الرجل .

هنا تؤكد اغلبية النساء انهن يفضلن ان يكون الاشراف على الميزانية بالكامل من عملهن واختصاصهن وتدبيرهن .

وقالت ١٢ في المائة انهن لا يمانعن في ان يتولى الرجل الشئون المالية الخاصة بالبيت طعامة وشرابه والميزانية المخصصة للمراة والاطفال ايضا .

واذا تركنا هذه الشئون كلها جانبا تعالوا نرى ماذا قالت المراة لتثبت انوثتها .

ربع النساء قلن انهن يلعبن ويؤدين بمهارة دور المراة الغبية الضعيفة التى لاتعرف شيئا ولاتقوى على شيء لارضاء غرور الرجل .

وقالت معظم النساء مسالة المساواة ليست مهمة . الشئون المالية ليست مهمة مهما قلنا غير ذلك. إدارة البيت توجيه الاطفال . المهم في الحياة ان تكون المراة مطلوبة ومرغوبة يحبها الرجل ويتمنى الحياة معها حتى اخر العمر .

والنتيجة النهائية ان المراة تريد ان تكون زوجة ، حبيبة الى



القلب . فإذا لم يتحقق لها ذلك تمسكت بإدارة شئون البيت والمساواة .

وهذا الاستفتاء جرى بين فتيات وسيدات . متعلمات واكاديميات . من كل الطبقات وكانت للجميع شجاعة الاعتراف .. مع اخفاء كل الأسماء ! !

●●●

وقعت محطة التليفزيون الحكومية في انجلترا عقدا مع مقدمة برنامج اسمه . هذه هي الحياة . مدته ٤ سنوات بمرتب سنوى قدره ١٫٢ مليون جنيه استرليني .

ستشرف السيدة استروانتزين — ٥١ سنة — على إدارة التحقيقات التليفزيونية . اى البرامج التى تقدم تحقيقات مختلفة .

الهدف من العقد ان يحول التليفزيون بين السيدة استر وبين التعاقد مع المحطة التجارية المنافسة وبذلك اصبحت استر اقوى امراة في التليفزيون واعلاها اجرا وصارت مسئولة عن عدد كبير من البرامج .

سالوها :

— ما هو الفارق بين عملك زمان .. وعملك الآن ؟

قالت :

— عندما اصبحت مديرة لم يعد يهمنى الانتاج اليومى بل صرت مسئولة عن العمل الخلاق والقرارات . وهذا هو الفارق بين المسئول عن اعداد قائمة الطعام وبين الطباخ الذى يمسك بالدقيق والسكر . الدور القيادى والادارى هام وفيه نوع من التحدى .

سالوها :

— وهل ستستمرين في الظهور على الشاشة رغم منصبك الجديد ؟

قالت :

— طبعا ولكن يجب ان اعرف متى اعتزل الشاشة . ومن المهم جدا للمثل ان ترى نفسها متعبة . مرهقة . ووجهها جامد لايحسن التعبير . قبل ان يرانى الآخرون .

الغريب في الامر ان برنامج السيدة استر كان يشاهده ١٥ مليونا فانخفض الرقم الى ثمانية ملايين .

وكان البرنامج يشاهد يوم الاحد . وهو يوم البرامج الناجحة والمفضلة . فنقلته محطة التليفزيون — ب . ب . س — الى مساء السبت الذى يخرج فيه الناس للسهر والنزهة خارج البيوت .

قال النقاد :

— اذا كانت هذه عقوبة الفشل . الترقية والعلاوات والعقود لمدة اربع سنوات .

فما هى جائزة النجاح ؟

رويت القصة لمذيع عربى تليفزيونى نلجح فبدت الحسرات على وجهه واكتفى بأن يقول

— جانا نيلة في حظنا الهباب !



رغم البرود البريطاني والتحفظ الأطلسي
المجموعة الأوروبية توقع اتفاقية «ماستريخت» اليوم

ماستريخت (هولندا) - أ.ف.ب: من المقرر أن توقع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية اليوم (الجمعة) في ماستريخت جنوب هولندا «معاهدة الاتحاد» التي تضع أسس اتحاد أوروبا الاقتصادي والمالي والسياسي.

وتقع (معاهدة الاتحاد الأوروبي) في ٣٢٠ صفحة ناقشها قادة الدول الاثنتي عشرة طوال ٣١ ساعة في قمة ماستريخت في التاسع والعاشر من ديسمبر (كانون الأول) الماضي، وادخل الخبراء القانونيون تعديلات بسيطة عليها خلال الأسابيع الستة الماضية.

وتحتوي المعاهدة على ستة عناوين مقدمة. وتجديد معاهدة روما (اعتماد عملة موحدة لاحقاً) تجديد معاهدة (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب). وتجديد معاهدة (اوراتوم) حول الطاقة الذرية. والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والتعاون في مجالات العدل والشؤون الداخلية (الشرطة والهجرة).

وسيوقع وزراء خارجية ومالية دول المجموعة على المعاهدة في قاعة المحاضرات في ماستريخت ويليها مأدبة عشاء.

وسيترأس حفل التوقيع كل من رئيس الوزراء الهولندي رود لوبرز ونظيره البرتغالي الرئيس الحالي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية انيبال كافاكو سيلفا بحضور رئيس المفوضية الأوروبية جاك ديلور.

وادراكاً منها للآثار الوخيمة التي قد تنجم عن فشل محاولتها الأوروبية خاصة بعد الغليان السائد في أوروبا الشرقية وضعت الدول الـ ١٢ في ماستريخت المبادىء الأساسية لاتحادها المقبل (عملة موحدة قبل نهاية القرن، ودبلوماسية مشتركة ودفاع أوروبي في الوقت المناسب وسياسة هجرة منسقة).

وقبل ان تدخل المعاهدة حيز التطبيق عام ١٩٩٣ لا بد من أن توقع عليها كل دولة على حدة حتى ان بعض الدول قد تضطر لادخال تعديلات على دستورها قبل التوقيع.

واذا كانت جميع الحكومات الأوروبية قد شددت على الأهمية التاريخية للخطوة التي تمت في ماستريخت (أهم معاهدة أوروبية منذ معاهدة روما عام ١٩٥٧ التي أدت الى قيام المجموعة الأوروبية) بدرت عن بعضها وخاصة المانيا بعض اشارات الضيق مباشرة بعد لقاء ماستريخت.

وهكذا رفع المصرف المركزي الألماني (البوندسبنك) خلافاً لرأي المصارف المركزية الأخرى نسبة الحسم في معاملاته في التاسع عشر من ديسمبر (كانون الأول) مجبراً بذلك الدول الأخرى على الاقتداء به. وسينشر البوندسبنك في منتصف الشهر الجاري تقريراً مهما حول الاتحاد الاقتصادي والمالي الموقع في ماستريخت. وبما ان بون غير متحمسة لاختفاء رمز قوتها الاقتصادية أي المارك الألماني دخلت أخيراً في جدل (سياسي/لغوي) حول اسم العملة الأوروبية المقبلة.

كما أن المانيا وخلافاً للاتفاق الذي تم بين دول المجموعة الأوروبية انفردت بالاعتراف بسلوفينيا وكرواتيا قبل الموعد الذي حددته المجموعة في الخامس عشر من الشهر الماضي.

وهناك موضوعات أخرى شائكة ستحدد عند البحث فيها ما إذا كانت روح ماستريخت موجودة فعلاً أم أنها على الورق. ومن هذه المواضيع.. السياسة الزراعية المشتركة ومفاوضات (اوروغواي راوند) لتحرير التجارة العالمية والتلفزيون العالي الدقة. ويرى أحد الدبلوماسيين المطلعين ان الاحتفال البروتوكولي اليوم، يجب الا يخفي واقع كون بريطانيا لا تزال على هامش الاتحاد الاقتصادي والمالي وبعيدة عن أوروبا الاقتصادية وان الطابع الفيدرالي للاتحاد لم يعلن نهائياً بعد، وان النزاع بين الأطلسيين والأوروبيين في مجال الدفاع لا يزال قائماً، وان هناك صعوبة في تكييف اقتصاد البلدان الـ ١٢ مع المعايير التي حددت في ديسمبر (كانون الأول) الماضي في وقت واحد.





الهجرة الى أوروبا

نبهني الصديق د . مهندس صلاح عز الى سلسلة من المقالات نشرتها جريدة الجارديان البريطانية للكاتب مرتن وولاكوت ، يتعرض فيها بالتحليل لظاهرة العداء الاوروبى للهجرة واللجوء ..

فى كل دولة اوروبية الآن تقوم الحكومات بتفصيل قوانين جديدة هدفها الحد من دخول الاجانب الى ارضها ..

وتقوم المفوضية الاوروبية بحث اعضاء الجماعة الاوروبية الاثنى عشر لتوحيد جهودهم لكبح تدفق المهاجرين واللاجئين الذين لا يستوفون الشروط القانونية واعادتهم الى أوطانهم ..

وقد بدأت فى نفس الوقت حمى التدفق على اوروبا بعد ان بلغ اسماع الناس هذه الحقيقة ..

وطبقا لأحصائيات المفوضية ارتفع عدد طالبى اللجوء فى الدول الاوروبية من ١٦٩ الفا سنة ١٩٨٨ الى ٣٢٧ الفا سنة ١٩٩٠ .. يتوجه من هؤلاء ٦٠٪ الى المانيا وحدها ، و٢٠٪ الى فرنسا .. والباقى الى دول اوروبا المختلفة ..

وقد ارتفع عدد طالبى الهجرة الى بريطانيا من ٣١٠٠ سنة ١٩٨٨ الى ٢٥ الفا وثلثمائة سنة ١٩٩٠ .

وقد سجل تقرير لمنظمة العفو الدولية ان الدول الاوروبية وضعت حواجز غير عادلة امام طالبى اللجوء السياسى مما ادى الى تعرضهم للمشاكل .. فى كوبنهاجن تقدم ٧٠ فلسطينيا بطلبات لجوء ورفضت طلباتهم ، وهم يعيشون الآن فى قبو كنيسة فى ضاحية خارج المدينة ، ومعهم عدد من المتطوعين الدانمركيين الذين اوقدوا الشموع على درجات السلم ، ورابطوا أمام الابواب المواجهة لمواجهة الشرطة اذا حاولت امساك الفلسطينيين وترحيلهم الى بيروت ..

وقد كتبت شاعرة دانمركية تسخر من موقف الحكومات الاوروبية لنفاقها بشأن حقوق الانسان ، كتبت الشاعرة تخاطب الفلسطينيين قائلة ، لقد كنتم موضع ترحيب قبل مجيئكم ، والآن ... قد افسدتم كل شيء لأنكم حضرتم فعلا ، ... ولا يختلف الموقف كثيرا فى بقية دول اوروبا ، ولهذه القضية اكثر من جانب ، فلننظر فى الجانب الذى يخصنا منها ..

أحمد بهجت



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٢



الوحدة الأوربية والشرق الأوسط

● ● قام وزراء خارجية المجموعة الاوروبية امس فى ماستريخت بتوقيع معاهدة اقرار السياسة الخارجية والامنية المشتركة التى تعتبر خطوة متقدمة على طريق الوحدة الاوروبية اقتصاديا وماليا وسياسيا .

● ● وعلى الرغم من الخلافات الجانبية التى مازالت موجودة بين اقطاب المجموعة الاوروبية الا انها استطاعت دون شك ان توطد اسس وحدتها وتقدم للعالم كيانا قويا سيكون له دور هام فى اقرار النظام الدولى الجديد .. خاصة فى ضوء تفكك الاتحاد السوفييتى وسقوط دول حلف وارسو والتحالفات الجديدة لروسيا الاتحادية التى وقعت منذ يومين معاهدة تاريخية مع فرنسا وصفها الرئيس الروسى يلتسين بأنها الاساس القانونى للعلاقات بين موسكو وباريس لسنوات قادمة .

● ● ومن هنا تتأكد اهمية الجهود الدبلوماسية والسياسية التى تبذلها مصر لتجميع العالم العربى وإعادة تضامنه .. وتوطيد جسور التفاهم بين المجموعات الإقليمية فى المنطقة .. سواء عربيا أو منتدى حوض البحر المتوسط او افريقيا . فهذه المجموعات الاقليمية تربطها مشاكل متشابهة وامال واحدة .. وترغب فى ان تجد لها مكانا لائقا تحت شمس النظام الدولى الجديد. ومن هنا اعلنت مصر بصراحة ان حركة عدم الانحياز بشكلها الحالى قد تجاوزتها الاحداث وعليها ان تنضم مع مجموعة ال ٧٧ لتكون منتدى جديدا يتجه إلى التنمية والعلاقات المتوازنة بين الشمال والجنوب وحتى على صعيد العلاقات الثنائية نجد ان القاهرة قد اعتمدت اسلوب اللجان المشتركة لترتيب العلاقات ومتابعة المشروعات المشتركة وتقييمها .

● ● ان الشرق الاوسط صاحب الوضع الجغرافى الفريد يملك من مقومات القوة البشرية والاقتصادية مايجعل منه تجمعا اقليميا قويا وعن طريق التكامل يستطيع ان يحقق كيانا يشار اليه باحترام وتقدير وله فى التجربة الاوروبية خير دليل .



دول المجموعة الأوروبية توقع معاهدة الوحدة

■ ماستريخت (هولندا) - رويتر - تم أمس الجمعة في مدينة ماستريخت الهولندية توقيع معاهدة الوحدة الأوروبية التي تنظم توحيد الهياكل السياسية والاسواق والعملة لدول المجموعة الأوروبية الـ ١٢ كذلك اعطاء المجموعة حضورها السياسي والعسكري الموحد على المسرح الدولي.

ووصف الرئيس الدوري للمجموعة رئيس وزراء البرتغال انيبال كافالكو سيلفا توقيع المعاهدة بانه «خطوة تاريخية اخرى نحو أوروبا التي نعمل سوياً لبنائها». واعتبر المراقبون ان هذا التوقيع هو الحدث الاهم في تاريخ المجموعة منذ معاهدة روما عام ١٩٥٧ التي حكمت تاسيسها.

وجاء التوقيع في المكان نفسه الذي شهد المفاوضات الصعبة التي قام بها رؤساء دول المجموعة وحكوماتها أواخر العام الماضي، خصوصا بسبب الاعتراضات الشديدة التي ابدتها بريطانيا على النصوص المقترحة.

وتقع معاهدة الوحدة التي لا يزال على البرلمانات الوطنية ابرامها في ١٨٩ صفحة، اضافة الى عشرات البروتوكولات والاعلانات. وتشمل توحيد السوق والعملة بحلول ١٩٩٩ وتوسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي على حساب البرلمانات الوطنية، وللمرة الاولى رسم سياسة خارجية ودفاعية موحدة لدول المجموعة.

وقع المعاهدة وزراء المال والخارجية، في حضور جاك ديلور رئيس المفوضية الأوروبية وايغون كليبش رئيس البرلمان الأوروبي.

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢

وحدة الانفصاليين أو ما بعد ماستريخت

هل تجذف أوروبا الغربية عكس التيار الاوروبي القاري؟ السؤال يطرح نفسه بعدما خطت دول المجموعة الأوروبية خطوة حاسمة على طريق الوحدة بتوقيع وزراء خارجيتها وماليتها، أمس الاول، في ماستريخت، على معاهدة الوحدة التي تنص على اقامة اتحاد نقدي بحلول العام ١٩٩٩ وعلى إنتهاج سياسة خارجية وأمنية مشتركة بعد نهاية العام الحالي.

هل تستطيع أوروبا الغربية ان تتوحد بموازاة اوروبا شرقية تتفتت؟ وهل يمكن ان يقوم صيف وشتاء على سطح واحد في القارة الأوروبية؟

من الواضح ان رياح القارة الأوروبية تجري بما لا تشتهيه دول المجموعة الاوروبية. وقبل عشرة اشهر فقط من الموعد المضروب لإنتهاج سياسة خارجية وامنية مشتركة تخرج ابرز دول هذه المجموعة على قواعد التنسيق المقترح لهذه السياسة بداعي تأييد التيارات الانفصالية في أوروبا الشرقية.:: ومسارعة المانيا في الخروج على الموقف الاوروبي الموحد في اعترافها، من طرف واحد، باستقلال سلوفينيا وكرواتيا عن الاتحاد اليوغوسلافي لا تعكس فقط نزعة «انفصالية» مستجدة في الدولة الأكثر حماساً للوحدة بل تبرر تخوف الاوروبيين الآخرين من ممارستها «هيمنة» سياسية على أوروبا الغربية، تكون مكملة لهيمنتها الإقتصادية والنقدية.. ويعزز هذه النزعة الانفصالية المستجدة في المانيا تشكيك «البوندزبنك» (البنك المركزي الالماني) امس في جدوى الوحدة النقدية المقترحة لعام ١٩٩٩ انطلاقاً من تخوف دفين من فقدان الاستقرار النقدي في اوروبا الموحدة.

ربما كانت بريطانيا اكثر دول اوروبا الغربية واقعية في نظرتها الى المستقبل الأوروبي القاري باكمله والملاحظة التي اطلقها وزير خارجيتها، دوجلاس هيرد، عقب التوقيع على المعاهدة مباشرة، بانها لن تؤدي الى وحدة فدرالية في وقت تتوقع فيه اوروبا بروز دول جديدة على خريطتها توحي بان تيار الوحدة في اوروبا الغربية بدأ يفقد زخمه وقد يخسر في عصر «الاستقلالية» المتصاعدة في أوروبا الشرقية الى حد ادنى من وحدة اقتصادية لا تقضي على خصوصيتها القومية لدول المجموعة ولا تحول دون قطفها ثمار السوق الأوروبية الواسعة.

وغني عن التذكير بان المحافظة على مكاسب الأوروبيين من سوق مرشحة لأن تصبح اكبر سوق استهلاكية في العالم كانت، ولا تزال، الدافع «القومي» للتوحد الاوروبي قبل اي شعارات أخرى.

«الشرق الأوسط»



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢

اعتبرتها توازنا حكيما بين الطموح والواقع

دول المجموعة الأوروبية وقعت على معاهدة «ماستريخت»

ماستريخت (هولندا) - ا.ف.ب:
وقع وزراء الخارجية والمالية في الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية مساء أول من أمس معاهدة ماستريخت التي انشأت الاتحاد الاوروبي السياسي والاقتصادي والنقدي.

وجرى الحفل في (ماستريخت) في هولندا بحضور رئيس وزراء كل من هولندا رود لوبرز والبرتغال انيبال كافاكو سيلفا ولوكسمبورغ جاك سانتر.

كما حضرها رئيس المفوضية الاوروبية جاك دولور ورئيس البرلمان الاوروبي ايغون كليبش. ويتوج توقيع المعاهدة عاما من الاعمال المضنية لانهاء المؤتمرين الحكوميين حول الاتحاد السياسي والاتحاد الاقتصادي والنقدي منذ ديسمبر (كانون الاول) عام ١٩٩٠ في قمة روما.

وتحول الوثيقة الموقعة اليوم المجموعة الاقتصادية مثلما عرفت منذ معاهدة روما عام ١٩٥٧ الى اتحاد اوروبي اهدافه الاساسية هي عملة مشتركة قبل عام الفين وسياسة خارجية وأمنية مشتركة ودفاع اوروبي في الوقت المناسب، ومزيد من التعاون على المستوى الحكومي في قضايا الشرطة والقضاء والهجرة.

وستحال معاهدة ماستريخت لتصادق عليها البرلمانات في الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية الاسبوع المقبل.

وقد وصف رئيس الوزراء البرتغالي انيبال كافاكو سيلفا الذي تتولى بلاده حاليا رئاسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية معاهدة ماستريخت بانها توازن حكيم بين الطموح والحكمة وبين المثالية والواقعية وبين التضامن والتكامل. واضاف ان هذه الوثيقة هي عقد سياسي مطابق لواقع اليوم وربما للمستقبل.

واشار الى ان انهيار الانظمة الشيوعية في اوروبا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفياتي يجعلان المجموعة الاوروبية تواجه مسؤوليات متعاظمة لا يمكنها التنصل منها.

وشدد على ان من واجب المجموعة الاوروبية ان لا تخيب امال بلدان الجنوب وقال ان على اوروبا الا تقتصر على دور الشريك التجاري.

من جهته رحب وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد باتفاقية الوحدة الاوروبية ووصفها بانها في مصلحة بريطانيا كما هي في مصلحة بقية الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية.

وتعهد هيرد بعد توقيعه للاتفاقية بالتزام بريطانيا بالعمل من اجل انجاحها خاصة عندما تتولى بريطانيا رئاسة المجموعة الاوروبية في شهر يوليو (تموز) المقبل.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

المجموعة الأوربية توقيع معاهدة الوحدة

وقع وزراء خارجية ١٢ دولة أوربية هم اعضاء المجموعة الاوربية على اتفاقية معاهدة الوحدة الاوربية التي تنظم توحيد الهياكل السياسية والاسواق والعملة لدول المجموعة الاوربية .

واعتبر المراقبون ان توقيع المعاهدة هو الحدث الاهم فى تاريخ المجموعة منذ معاهدة روما عام ١٩٥٧ التي حكمت تأسيسها وتقع معاهدة الوحده التى لا يزال على البرلمانات الوطنية التصديق عليها فى ١٨٩ صفحة اضافة الى عشرات البروتوكولات والاعلانات وتشمل توحيد السوق والعملة بحلول ١٩٩٩ وتوسيع صلاحيات البرلمان الاوربي على حساب البرلمانات الوطنية وللمرة الاولى رسم سياسة خارجية ودفاعية موحدة لدول المجموعة .

The Daily Telegraph

الديلى تلجراف

عصر ماستريخت

طالب جاك ديلور رئيس المفوضيه الاوروبية بزيادة ميزانية المجموعة الاوروبية من ١,٢٪ الى ١,٣٧٪ تستقطع من ناتج الدخل الاجتماعى الكلى للدول الاعضاء فى غضون الاعوام الخمسة القادمة وذلك لكى تذهب الى ما يطلق عليه « عصر ماستريخت » .

الجانب الرئيسى المميز لهذا العصر الجديد عصر ماستريخت هو زيادة حوالى ٥٠٪ من مصروفات التنمية الاقليمية يعتبر ذلك انعكاسا للثمن الذى دفعته الدول الاكثر ثراء فى المجموعة الى الدول الافقر التى تقودهم اسبانيا وطبقا لما قاله رئيس المفوضيه فان الخمس سنوات المقبلة يجب ان تشهد ايضا زيادة فى الانفاق على السياسة الزراعية المشتركة تقدر بحوالى ١٢٪ على الرغم من حقيقة ان برنامج الاصلاحات الحالى من المفترض ان يكبح تلك الزيادة على نحو صارم.

الحيزان الباقيان للانفاق هى المساعدات الخارجية التى تذهب كلية الى الديمقراطيات الجديدة فى اوروبا الشرقية والى اعادة بناء عمليات التصنيع زيادة المساعدات الى اوروبا الشرقية يمكن لها ان تتم على اساس ان تلك المنطقة بحاجة الى تهدئة عملية التحول المؤلمة الى اقتصاديات السوق بدون هدم مؤسساتها الديمقراطية



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

«الغارديان»

شكوك في بريطانيا حول خطة المانية ـ فرنسية

اعلنت بون في ديسمبر (كانون الاول) الماضي عن وضع خطة لانشاء قوة عسكرية المانية ـ فرنسية مشتركة، تكون نواة للقوة الاوروبية الموحدة. وقد آثار هذا الخبر شكوك بريطانيا حول دور القوة، ودور حلف شمال الاطلنطي، وتناول هيلا بيك المحرر الدبلوماسي لـ «الغارديان» البريطانية هذا الموضوع وقال:

تحضر بريطانيا الاسبوع المقبل اجتماعا في بون لمناقشة الخطط الفرنسية ـ الالمانية بشأن تكوين قوة مشتركة تكون بمثابة نواة للقوة الدفاعية الاوروبية، وبالتالي فهي التعبير العسكري عن السياسة الدفاعية المشتركة لأوروبا الموحدة في المستقبل.

لقد دعت المانيا جميع الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي الغربي الى لقاء يوم ١٩ و٢٠ فبراير (شباط). وقد أوضح المسؤولون الالمان ان الهدف من هذا اللقاء هو اقناع بريطانيا وغيرها من الدول المتشككة ان الخطة الالمانية ـ الفرنسية لن تكون صورة مكررة من «الناتو» ولا تتعارض مع رغبة بريطانيا في التأكيد على دور اتحاد دول اوروبا الغربية كجسر عسكري بين «الناتو» والمجموعة الاوروبية.

ومع ذلك فان بريطانيا مازالت تتساءل عن الدوافع الحقيقية لالمانيا وفرنسا. فعندما كشف النقاب عن هذا العرض لأول مرة في ديسمبر (كانون الاول) الماضي، تمت إدانته بشدة في لندن كمحاولة من جانب الرئيس فرنسوا ميتران والمستشار هيلموت كول لوضع الجماعة الاوروبية على بداية الطريق لسياستها الدفاعية الخاصة والجيش الخاص بها، مستبدلة بهذا حلف «الناتو» كدرع حماية لأوروبا الغربية.

وقد انكرت المانيا مثل هذا الهدف وقالت ان تكوين قوة عسكرية فرنسية ـ المانية يجب ان يلقى ترحيباً كاشارة الى فتح الطريق لعودة فرنسا لقيادة «الناتو». وفي هذا الاطار حاول دبلوماسيون المان في بروكسل اعطاء الانطباع بأن القوات العسكرية الاوروبية التي كانوا يخططون لها ستعمل مستقلة خارج حدود اختصاص الناتو فقط.

ومع هذا مازال المسؤولون البريطانيون يقولون ان الخطة الفرنسية ـ الالمانية تبدو كمحاولة لتكوين هياكل عسكرية تدور حول الحلول الوسط التي تم التوصل اليها في «ماستريخت».

ويضيفون أن هذا يشكل خطراً عندما تتساءل القيادات السياسية الاميركية عن التزام الولايات المتحدة تجاه «الناتو».



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

أثينا تستعد لمؤتمر أوروبا والبحر المتوسط فى النظام العالمى الجديد .. وأوروبا تستعد معها !

البحر الأسود .. وما وراءه .. فى منطقة واحدة مع البحر المتوسط من شمال افريقيا إلى إيران

على مدى ثلاثة أيام من الاسبوع الماضى ، تجمع فى العاصمة اليونانية العريقة ، اثينا ، اكثر من ١٥٠ صحفيا بارزا من مختلف دول منطقة « حوض البحر الابيض المتوسط » وإمتدادها الاوروبى ، بدعوة مشتركة من وزارة الخارجية اليونانية ومؤسسة سويسرية للابحاث والتعاون الدولى ، تدعى مؤسسة « فورام » .. لكى يستمعوا من وزراء الخارجية والاقتصاد والصناعة والتجارة والسياحة ومحافظ البنك المركزى وغيرهم من كبار المسئولين اليونانيين ويناقشوهم . وكان الهدف هو التمهيد للمؤتمر السياسى والاقتصادى الكبير الذى دعت إليه اليونان لكى ينعقد فى الايام من ٨ إلى ١٢ إبريل القادم تحت شعار: اوروبا والبحر الابيض المتوسط فى النظام العالمى الجديد .

رسالة اثينا :

سامى خشبة

فى المؤتمر الصحفى الصباحى الاول لم يتمكن وزير الخارجية اليونانى الشاب ، انتونيس ساماراس ان يكون على راس المجيبين على اسئلتنا ـ فقد شغله إجتماع عاجل لمجلس الوزراء يمهد لزيارة رئيس الوزارة اليونانية للسعودية والامارات ..وتصدرت « المنصة » السيدة فيرجينيا تسوديرو ، وزيرة الدولة للشئون الخارجية ، والمتحدثة الرسمية باسم حزب الديمقراطية الجديدة الحاكم الآن فى اليونان وعضوة اللجنة البرلمانية للسياسة الخارجية والدفاع .. والى جانبها جلس جان بول كارتيرون رئيس مؤسسة فورام السويسرية التى تشارك فى تمويل المؤتمر وفى الدعوة إليه .

تدعو اليونان الآن لهذا المؤتمر ، ومعها المؤسسة السويسرية التى توحى بنوع من « الحضور الاوروبى » القوى ، ولكن غير الرسمى ، فهى كما سمعت من رئيسها المحامى ورجل القانون فى كل من فرنسا وبلجيكا وسويسرا تحصل على ثلث تمويلها من الحكومة السويسرية الفيدرالية ، وتحصل على الثلثين الاخرين من مساهمات الشركات والبنوك ورجال الاعمال السويسريين .. فى « انموذج » معاصر مفتوح وعلنى للتعاون بين الدول وبين المؤسسات الدولية الخاصة التى تشارك الحكومات فى بحث شئون العالم ، وتمدها بالعون والمشورة بما تملكه من متخصصين ودراسات وتوجهات جاهزة ، وشديدة المرونة ايضا .

الاوراق التى وزعتها وزارة الخارجية اليونانية على المدعوين ، تعلن « الهدف » الذى تسعى إليه اليونان بصدق وبساطة : إنه السعى الى تدعيم مسيرة اليونان نحو « الاصلاح الاقتصادى » الليبرالى ، أو : التنمية اعتمادا ـ فى الاساس ـ على تقليص حجم ودور القطاع العام والدولة ، وعلى تشجيع وتعظيم دور القطاع الخاص ، بعد أن كان ٦٠٪ من الاقتصاد اليونانى بعيدا عن متناوله .. بما يعنى ضرورة الانفتاح على العالم .

ولكن هذا الهدف يحتاج الوصول إليه الى تنشيط مجالات اخرى كثيرة ، على راسها التفاهم السياسى الدولى ، وبتعبير اكثر تحديدا ، التسوية السلمية للمشاكل الكثيرة المتفجرة الآن حول اليونان ، والتى تهدد بجر اليونان نفسها الي شبكة نارية من الازمات والصراعات :

● فى البلقان ـ او فى « يوجوسلافيا » التى تتفكك الآن وتستقل جمهورياتها ، وحيث تهدد مشكلة جمهورية « مقدونيا » بالتحول إلى صراع لابد ان تكون اليونان نفسها هى الطرف الاساسى فيه ، والطرف الاخر يضم « مناوئين » كثيرين من داخل المنطقة او من خارجها .

○ وفى قبرص ، وفى أسبانيا ، ثم عبر البحر كله على الشاطىء المقابل حيث لايزال النزاع العربى الاسرائيلى قابلا للالتهاب من جديد ، وبكل ما يؤدى اليه هذا النزاع من نتائج سلبية على التوازنات والحسابات السياسية فى اليونان خصوصا ، وفى اوروبا كلها على اتساعها .

ولكن الاوراق التى تتحدث ايضا بصراحة واضحة عن الدور السياسى الذى تسعى اليونان إلى القيام به فى « منطقتها » ـ لا تذكر اسم «البحر الاسود» ، ودوله المستقلة التى اكتسبت كياناتها الذاتية الخاصة بعد تفكك «الاتحاد السوفيتى» ... ولا حتى تشير الى هذا البحر .

وإنما سيطرح اسم البحر الاسود بقوة فى اجابات فيرجينيا تسوديرو وجان بول كارتيرون فى المؤتمر الصحفى ، ثم فى الحوار الخاص الذى دار مع وزير الخارجية ستر انتونيس ساماراس اثناء الغداء .

ولاول مرة فى السياسة الدولية المعاصرة ، يطرح تصور « جيوبوليتيكى » ، واستراتيجى واقتصادى جامع ، يشمل البحر الابيض المتوسط ـ بسواحله فى شمال افريقيا وغرب آسيا وجنوب اوروبا ـ ويشمل اوروبا الغربية والوسطى والشرقية .. ثم يشمل «دول البحر الاسود» : اوكرانيا ومولدافيا وروسيا واذربيجان ـ من جمهوريات الإتحاد السوفيتى القديم ـ ثم رومانيا وبلغاريا وما بقى من يوجوسلافيا فى البلقان .

إنه تصور لا يخلو ابدا ـ بل يبدأ انطلاقا ـ من رؤية ومن مصالح يونانية خالصة : واى نظرة الى الخريطة الجغرافية ـ السياسية ـ سوف تؤكد احتياج اليونان الآن وبشدة الى ان يعود الاستقرار بسرعة ، وان تسود روح التفاهم والتعاون الاقتصادى فى هذه المنطقة باسرها ... ليس فقط لكى تتمكن مسيرة الاصلاح الاقتصادى اليونانية من التقدم بالمعدلات المطلوبة فى إطار السوق الاوروبية المشتركة ، وإنما ايضا : لكى تتمكن اليونان من ان تكتسب «الشكل السياسى» الذى

يجعل وجودها داخل السوق ملموسا ونافعا لبقية زميلاتها الاوروبيات .....

وهنا لابد ان نتوقف برهة وجيزة عند الاهتمام الاوروبى الملحوظ - اعلاميا - وهو الاهتمام الذى تجلى من ثقل الحضور الاعلامى - ليس من خلال الأسماء الاعلامية اللامعة - ولكن من خلال «نوعية» المنابر والأجهزة الاعلامية التى حرصت على الحضور، وكلها تقريبا ذات صلات وثيقة بدوائر الفكر الاستراتيجى وصنع واتخاذ القرار فى كل دول السوق الأوروبية ودول منطقة التجارة الحرة (الافتا) وهو ما يقطع بالاهتمام السياسى الذى ستوليه هذه الدول لمؤتمر ابريل الذى دعيت اليه مصر.

★★★

ان السعى اليونانى الى الدور السلمى من ناحية، والى دعم مسيرة الاصلاح الاقتصادى والانتعاش الاقتصادى الملموس من ناحية اخرى، سعى اكثر من مشروع : إنه سعى صحى، لان تزايد الدور السلمى لدولة ديمقراطية حقيقية وذات طبيعة سلمية - تحتاج بطبيعتها وبطبيعة تكوينها ومصالحها الى السلام. إن تزايد الدور السلمى لمثل هذه الدولة لابد ان يشيع مناخا إيجابيا للعلاقات الدولية فى المنطقة باسرها. لكن الانتعاش الاقتصادى لمثل هذه الدولة - فى إطار هذا المناخ السلمى - لابد ان ينعكس بشكل صحى على الاخرين الراغبين فى العمل، وفى تبادل الاعتماد والمنافع ... والقادرين عليه .. المبادرين بدورهم اليه ...

وهذا هو اختيارنا نحن، او ما نتحمل نحن مسئولية اختيارنا فيه.

هذه واحدة ...

اما الثانية، فهو أن المؤتمر نفسه - فى ابريل - بكل الدلائل الواضحة يشير الى انه سوف يكون تجمعا عالمى المستوى: سياسيا واقتصاديا وفكريا ..

فقد تاكد ان الامم المتحدة سوف تمثل فيه بمستوى عال.

والولايات المتحدة واليابان وكندا سوف تحضره بتمثيل رفيع إلى جانب روسيا من ناحية وايران من ناحية اخرى وتركيا من ناحية ثالثة. وقيل إن تمثيل الأمم المتحدة سوف يكون على مستوى الامين العام .... وان تمثيل ايران سوف يكون على مستوى رئيس الجمهورية ... وبينما وجهت الدعوة الى اسرائيل، فقد وجهت ايضا الى حنان عشراوى - التى تشارك فى التمثيل الفلسطينى فى محادثات السلام - الثنائية ومتعددة الأطراف .. اما تمثيل جمهوريات البحر الاسود فقد تاكد انه سيكون على مستوى الرؤساء ووزراء الخارجية والاقتصاد على الاقل. إضافة الى تمثيل السوق الأوروبية المشتركة ودولها .. ومؤسساتها المالية والصناعية والتجارية. فاذا كانت اليونان تفتح لنفسها نافذة، فإن اوروبا تريد لنفسها نوافذ عديدة ...



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٢

«ايكونوميست»

اللاجئون لأوروبا والغربة والمطاردة في الداخل!

دفعت الظروف السياسية والاقتصادية القاهرة الوفاً من مواطني اوروبا الشرقية ودول العالم الثالث دفعاً الى طرق ابواب اوروبا الغربية. وتتناول هنا مجلة «ايكونوميست» البريطانية ما يستقبل هؤلاء اللاجئين من الحقد العنصري والبطالة ومضايقات العيش في البلاد المقصودة.

في الشهر الماضي اصدر احد قضاة المحكمة البريطانية العليا قراراً فوق العادة عندما رفض ما اتخذته سلطات الهجرة البريطانية باعادة مواطن سوداني وصل الى لندن من المانيا التي كانت الملجأ الآمن الأول له من بلاده التي هرب منها. وطالب القاضي بأن توقف الحكومة اجراءات ترحيل اللاجئ السوداني الى المانيا حماية له من خطر التعرض لارهاب النازيين الجدد المتصاعد هناك ضد النازحين الأجانب وهذا سابقة قضائية لسنوات كثيرة بسبب طلب اللجوء من المانيا هرباً من الاضطهاد العنصري.

لقد تصاعدت حوادث التعدي على المهاجرين في دول المجموعة الأوروبية بطريقة مثيرة للقلق، وفي تقرير حكومي من المانيا - تسرب للصحف هناك - قفزت حوادث الاعتداء المسجلة على الاجانب عشرة اضعاف خلال العام ٩٠ - ١٩٩١ (الى المائتي جاءت في الشهر الواحد!) كما ارتفعت درجة التأييد لليمين المتطرف بوضوح وحماس في عدد من الاقطار الاوروبية. ففي ايطاليا مثلاً حصلت رابطة اللومبارد - وهي حزب معارض لسلطة روما المركزية في الاساس ولكنه مجابه للهجرة الى ايطاليا بعنف - على اعلى نسبة من الاصوات في الانتخابات المحلية لمدينة بريسيكا الشمالية في اكتوبر (تشرين الاول) الماضي. وفي بلجيكا فازت كتلة الفلمنك المعادية للمهاجرين بربع الاصوات في انتويرب اما في فرنسا فيعبر ثلث الذين جرى استطلاع رأيهم عن اتفاقهم مع زعيم الجبهة الوطنية جان ماري لوبين حول حظر الهجرة بينما تجد حملته الانتخابية اهتماما عريضاً من دائرة الاعلام والناخبين على السواء.

لقد وجدت المخاوف من موجات الهجرة المتواصلة - وعلى وجه الخصوص من اوروبا الشرقية - تربة خصبة بسبب المصاعب الاقتصادية التي تواجهها اوروبا الغربية والخوف من تهديد بروكسل.

من جهة اخرى للهوية القومية الخاصة بالدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية. ويتزايد كل يوم الاحساس بالارتياب والتعصب ضد الدخلاء والغرباء القادمين وترك السياسيون الراغبون في احتواء هذه العصبية الجياشة امام خيارين، تطمين مواطنيهم ومحاولة كبح النزعات العنصرية المتطرفة عندهم او الاستسلام لهذه المخاوف بعض الشيء والعمل على اقناع الرأي العام بضرورة تقييد الهجرة الأجنبية حرصاً على تنقية العلاقات العنصرية الداخلية والشعي لكسب ثقة الناخبين بذلك.

ولهذا تتخذ عدة حكومات بلسان حاد عن تشديد القوانين الخاصة بالهجرة واللجوء لبلادها بينما اتفق معظم السياسيين الفرنسيين في التحذير من الغزو «المهاجر» الى بلادهم وعن «الضوضاء» و«الرائحة الغريبة» او المطالبة بالترحيل المباشر لطالبي الاقامة في فرنسا من اللاجئين.

وفي احصائية للمقيمين الاجانب في بعض البلدان الاوروبية عام ١٩٨٩ وضح ان ٣.٢ في المئة من سكان بلجيكا هم من الاجانب من خارج دول المجموعة الاوروبية، ويمثل مواطنو اقطار شمال افريقيا ٤٥ في المئة من العدد الكلي للمهاجرين والذين يبلغون ٣٢٢ الفاً. وفي فرنسا تقفز نسبة القادمين من شمال افريقيا الى ٦٥ في المئة من بين مليونين واربعمائة وستين ألفاً من المهاجرين، بينما يمثل الاتراك واليوغسلاف ٦٥ في المئة اخرى في المانيا من اصل ثلاثة ملايين ونصف مليون من الاجانب المقيمين من مواطني الدول غير الاعضاء في المجموعة الاوروبية. وفي بريطانيا تبلغ نسبة المهاجرين من الهنود ١٦ في المئة ومن الاميركيين ١٣ في المئة من مليون وخمسة وعشرين ألفاً من مجموع الاجانب المقيمين فيها.

وفي ايرلندة سبعة عشر ألف مهاجر يكون الاميركيون ٤٠ في المئة منهم.

واذا حكم المنطق البسيط فيمكن اعتبار النازحين مواطنين يتمتعون بالاقامة والحماية. لكن الأمر ليس بهذه البساطة للأسف. فكل قادم يستحق المأوى والتعليم والخدمات الصحية وغيرها، كما ان العواطف الانسانية المفروسة لا تخضع دائماً للمنطق بهذه السهولة. وتختلف القوانين والمؤهلات المطلوبة للحصول على حق المواطنة او الاقامة من بلد الى آخر. ففي فرنسا يمكن للاجنبي ان يمنح حق المواطنة اذا كان مولوداً وعاش فيها بغض النظر عن جنسية والديه، او ولد من أب او أم فرنسية حيثما كان مكان ميلاده او اذا اقترن بمواطن فرنسي بالزواج. وخلافاً لذلك يتمسك الالمان بأن الشخص يولد المانياً والا فهو غير ذلك. وعلى الرغم من ان ٦٠ في المئة من الاجانب المقيمين في المانيا لأكثر من عشرة اعوام متتالية الا انهم لا يتمتعون بحق المواطنة كما تشجع الحكومة الالمانية عودتهم لبلادهم او مغادرة المانيا لأي بلد آخر وتغريهم بالمساعدات المالية في هذا الصدد.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

والذين يجوز لهم الحصول على الجنسية الألمانية من الاتراك واليوغسلاف يواجهون صعوبات وعقبات بيروقراطية عديدة في سبيل ذلك لأن الألمان يرون في الحصول على بطاقة الجنسية نهاية المطاف لعملية الدمج والتكامل في المجتمع الألماني.

ولا شك مطلقاً في أن المهاجرين يضيفون ثراء وحيوية وبعداً ثقافياً للأمم الاوروبية من دم جديد وافكار ورؤى وطموحات متوثبة وفاعلة. وفي وزير التكامل الفرنسي كوفي يامغنين وهو أصلاً من توجو مثال مضيء لذلك وهو يحاول جاهداً اقناع فرنسا بأن للأفارقة مثلاً اكثر من مجرد المهارات في كرة القدم والموسيقى الراقصة في الترابط الأسرى وتوقير الكبار والقيم التي لا تكثرت اولاً بالمنافع المادية.

وعلى اوروبا ان تعي الدروس وتنهل من حكمة الشرق والأخرين لخلق التجانس والترابط بين قومياتها المختلفة القائمة والوافدة. الا ترى كيف بنى الملايين الذين هاجروا من العالم القديم عالماً حافلاً بالأنجاز والوعد على الجانب الآخر من الاطلسي؟! وان كانت هناك سلبيات ما. فالايجابيات اكبر بكثير!!



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

اوروبا توافق على وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢

فيينا - د.ب.ا: وافقت الوفود المشاركة في المؤتمر الخاص باجراءات بناء الثقة والامن ونزع السلاح في اوروبا امس الاول على تبني وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢.

وذكر رئيس الوفد النمسوي في المؤتمر مارتين فوكوفيتش ان وثيقة فيينا ١٩٩٢ تتضمن تصورا لفرض قيود حقيقية على النشاط العسكري في جميع انحاء العالم وذلك للمرة الاولى.

ومن المقرر ان يتم التوقيع على الوثيقة بصورة نهائية في الاجتماع الرابع لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي الذي سيعقد في هلسنكي يوم الرابع والعشرين من مارس (اذار) الجاري.

واوضح فوكوفيتش ان الوثيقة قد جمعت بين جميع اجراءات بناء الثقة والامن، التي وافق عليها مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي حتى الان.

وتشمل هذه الاجراءات تحسين تبادل المعلومات العسكرية بين الدول الاعضاء واجراءات التفتيش الاختياري على المنشآت العسكرية لكل دولة على حدة من جانب الدول الاعضاء.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

بسبب موقفها من العملة النقدية الموحدة

لندن تفشل في إستضافة مقر البنك المركزي الاوروبي !

لندن - رويتر: حذر مركز استشاري كبير اول من امس من ان لندن قد تخسر جهود استضافة مقر البنك المركزي الاوروبي المقترح رغم مكانتها كأحد ثلاثة مراكز مالية عالية مع طوكيو ونيويورك.

واجرى مركز هينلي للتنبؤات، وهو مؤسسة خاصة، بحثا بشأن المكان الذي قد تختاره المجموعة الاوروبية لمقر البنك المركزي نيابة عن مجالس الحكم المحلي في لندن.

واثار التقرير الذي نشره المركز زعماء حزب العمال المعارض الذي يخشى ان عدم اختيار لندن لاستضافة مقر البنك المركزي الاوروبي سيعرض للخطر مكانة مدينة لندن كمركز مالي عالمي.

وكتبت المتحدثة باسم حزب العمال للشؤون المالية مارجوري مولام رسالة الى رئيس الوزراء المحافظ جون ميجور تتهم فيها حكومته بعدم حشد تأييد كاف من اجل اختيار لندن.

ويدرج مركز هينلي فرانكفورت وبرلين وامستردام وباريس ومدريد ضمن مدن اخرى قد تستضيف مقر البنك الذي تزمع المجموعة الاوروبية انشاءه في تحركها نحو استخدام عملة موحدة.

وذكر المركز ان لندن لا تزال المركز المالي البارز لأوروبا.

وتوجد في لندن اكبر بورصة للنقد الاجنبي واسواق السندات في العالم.

وتأتي ايضا في المرتبة الثانية بعد اليابان باعتبارها اكبر مركز مصرفي في العالم، وان كان حجم التعامل في بورصة الاسهم في لندن هو الاكبر في التعامل بالاسهم الدولية.

واشار مركز هينلي الى الطريقة التي تصر بها بريطانيا على عدم الالتزام بعملة اوروبية موحدة.

وجاء في تقرير المركز «نعتقد ان طلب لندن استضافة مقر البنك المركزي الاوروبي لا يلقى دعما بسبب الافتقار الواضح للتأييد من جانب حكومة المملكة المتحدة للوحدة النقدية الاوروبية».

وحذر التقرير الحكومة من انه ليس بوسع بريطانيا ان تهمل اعتبارات النقل والبيئة. وقال التقرير ان دول المجموعة الاوروبية قد تفضل انشاء البنك المركزي الاوروبي في مدينة ليست عاصمة لاقتصاد رئيسي.

واضاف التقرير «وهذه الاسباب تدعو الى تفضيل مدينة مثل امستردام التي تتمتع بموقع مركزي واتصالات جوية ممتازة ونسبة كبيرة من الاشخاص الذين يتحدثون عدة لغات».

وقال التقرير ان وضع البنك المركزي الاوروبي في امستردام قد تكون له آثار افضل على مستقبل لندن كمركز مالي من اختيار فرانكفورت التي تحاول بالفعل اغتصاب الدور العالمي للعاصمة البريطانية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرؤية الجينشرية لمستقبل الوحدة الأوروبية

تصريح وزير الخارجية الالماني هانز ديتريش جينشر الاخير، حول حق اي شعب اوروبي يصوت بصورة ديمقراطية لصالح الاستقلال، بالحصول على دعم المجموعة الاوروبية، يفتح الباب واسعا امام مشكلتين:

الاولى: مشكلة الاقليات الاوروبية المنتشرة من الاورال والقوقاز شرقا حتى شبه الجزيرة الايبيرية وايرلندا غربا.

والثانية: موقع المانيا في قلب اوروبا، حامية للهوية القومية وقائدة لمسيرة الوحدة القارية في آن.

لعل ما رمى اليه جينشر في تصريحه يشير الى الشعوب التي تعترف لها الكيانات الموجودة هي فيها حاليا بشيء من التميز والشخصية الخاصة.

وهذا مؤشر قد يقلق بريطانيا واسبانيا، وربما يثير امتعاض او تخوف دول اخرى تعاني من تميز بعض اقلياتها.

فالازمة الايرلندية ما تزال على نار حامية، والمستقبل قد يحمل ازمات مماثلة في اسكتلندا وويلز، اذا كسب المحافظون الانتخابات العامة المقبلة في بريطانيا.

بينما لا تزال مدن شمال اسبانيا تغفو وتستفيق على ارهاب منظمة في منطقة الشمال الباسكي، وعلى الحساسية التاريخية القشتالية - القتالونية.

ولكن حتى في فرنسا وايطاليا ازمات لا شك بان الهر جينشر يعرف عنها الكثير. فماذا عن «الرابطة اللومباردية» التي تخوض معركة تزداد قوة وثقة للسيطرة على اغنى اقاليم ايطاليا، وكيف يكون حال فرنسا، اذا زاد عيار الاحتجاج الكورسيكي؟؟

ولكن الرسالة الاوروبية الابلغ التي لا يفصل بينها وبين جينشر مسافة تذكر هي رسالة بلجيكا التي تتعايش منذ زمن مع «الشيزوفرانيا» السلطوية. فهل يا ترى ستكون المانيا على استعداد في يوم من الايام للاعتراف بوالونيا مستقلة او فلاندرز مستقلة اذا شاء الوالون والفلمنك ذلك.. وهذا بينما تقود المانيا معركة توحيد اوروبا؟

لا.. لا حاجة للتساؤل عن وسط اوروبا وشرقها حيث لالمانيا مصلحة قومية حيوية قديمة.

لا حاجة للسؤال عن ارض السوديت في بوهيميا (تشيكوسلوفاكيا) وعن سيليزيا وبومرانيا في بولندا وعن اقليم كاليننجراد (كونيجسبرج الروسي حتى اشعار آخر). ولا حاجة للاستفسار عن بوريس يلتسين عن موعد «الوطن ذي الحكم الذاتي» لالمان حوض الفولجا والاورال، وسؤال الرفيق السابق يون ايلييسكو عن مصير المان رومانيا في المعادلة الجينشرية الجديدة، التي تهدف على ما يبدو الى بناء ولايات يمكن هضمها بدون مشاكل عرقية في «اوروبا الموحدة» المستقبلية.

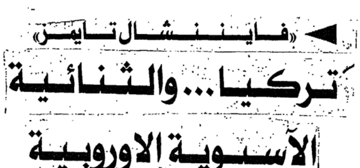
والاهم من ذلك ان هذه الولايات المدينة باستقلالها لالمانيا، مثل كرواتيا وسلوفينيا ستكون حتما تحت الجناح الالماني ضمن اي اطار وحدوي اوروبي واسع.. و.. «هايل جينشر».

اياد أبو شقرا



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢



«فـايـنـنـشـال تـايـمـز»

تـركـيـا... والـثـنـائـيـة الآسـيـويـة الاوروبـيـة

الاستـراتـيـجـيـة الـتـركـيـة المتـغـيـرة حـول انـضـمـامـهـا للمجموعة الاوروبية تناولـهـا ديـفـيـد بـوكـان مـن اسـطـنـبـول «للفايننشال تايمز» يقول:

بدلت تركيا طريق سيرها، ولكنها لم تبدل اهدافها بالانضمام لعضوية المجموعة الاوروبية. لكنها لم تعد بالحرص السابق على الحصول على العضوية بكل سرعة، وهي الان بصدد اقناع أوروبا وغيرها انها مكان ثقة الجمهوريات الآسيوية الجديدة وهي مركز ثقل حقيقي على بوابات الشرق والغرب الأوسط منهما والاوروبي والآسيوي. ولذا فهي شريك ثمين لمن يغي ويستقطب.

واوضحت تصريحات المسؤولين الأتراك في الحكومة الجديدة انهم ليسوا اقل رغبة مما مضى في عضوية المجموعة الاوروبية، ولكنهم - كما قالوا - مشغولون بقضايا اكثر جدارة بالاهتمام السريع من مخاوف وتطلعات اقليمية بعيدة الأثر. ولعلهم يدركون بذكاء أن الثانية، وهي الطموح الاقليمي، هي الطريق الأفضل للأولى - وهي الانتماء الاوروبي - ومن المؤكد ان اوروبا لن تغامر بالتقليل من شأن تركيا، بينما تنظر اليها جمهوريات القوقاز واواسط آسيا كنموذج رائد وجدير بالقيادة والاتباع في الطريق الديمقراطي للتنمية الراسمالية.

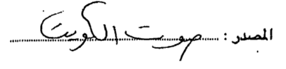
وبخلاف حزب الرفاه الأصولي، فان كل القوى السياسية تضع عضوية المجموعة الاوروبية على رأس الأهداف المقصودة. ودفعت هذه الرغبة باصلاحات واسعة في السياسة الاقتصادية لتركيا وفي سجلها لحقوق الانسان، وهذه هي القضايا التي طرحها رئيس الوزراء سليمان ديميريل وكسب بها الانتخابات.

ولكن، وعلى الرغم من ان تركيا تقدمت بطلب العضوية في ١٩٨٧ وكانت في مقدمة الصف، الا انها ظلت تدفع للمؤخرة كل مرة. وينظر بعض السياسيين لهذا التصرف الاوروبي بكثير من الارتياب والاستياء وعلى رأس هؤلاء الرئيس التركي تورغوت اوزال الذي كان المحرك الرئيسي من وراء الطلب المقدم للمجموعة الاوروبية والذي يقول ان السبب الحقيقي لتأجيل النظر في عضويتنا هو اننا دولة مسلمة، وكل ما قدم لنا من مبررات لا يمثل الحقيقة أبداً.

اما رئيس الوزراء سليمان ديميريل فيأخذ المسألة بتعقل وهدوء دون مساندة لنظرية الرئيس اوزال. ويؤكد ديميريل ان مستقبل تركيا مربوط بأوروبا، وهذا هو خيار تركيا الحديثة مهما طال الزمن. ولكن اوزال ومن يؤيدون نظرته - من صناع المنسوجات التركية ضمن اخرين - يقبلون بالانضمام الى الاتحاد الجمركي في عام ١٩٩٦. غير ان معظم الصناعيين والوزراء الحكوميين لا يقبلون بهذا الاتجاه المتنازل، ويرفضون زعزعة القطاع العام والدعم الحكومي لصناعة المنسوجات المهمة. وكان الرئيس اوزال يقول «دعونا نظفر بالوحدة الجمركية اولاً، وان لم تكن هناك معونات مالية» بينما يحرص ديميريل على لعب اوراقه بحذق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

وحذر دون التعرض للاتحاد الجمركي لما له من فوائد.

وعلى صعيد اخر لا يرى بعض السياسين في استقطاب الجمهوريات في القوقاز واسيا الوسطى نفعاً جديداً بالمقارنة مع عضوية المجموعة الاوروبية، ولا يمكن بأي حال ان يعوض عنها. لكن ديميريل يعرف ان الاثنين متكاملان وليسا متعارضين، بل ان تركيا من دون الدعم الاوروبي لن تقدم النموذج المقنع الجذاب لغيرها من جمهوريات اسيا الوسطى. ويلزم تركيا ان تقدم معونات ثقافية ودينية لجاراتها في الكومنولث. وعليها ان تبذل جهدها لمنع النزاع وايقاف الاقتتال الدائر بين ارمينيا واذربيجان. ويبدو ان بروكسل وجدت اغراء في مقترحات تركيا للعملية المثلثة الأضلاع، حيث توفر المجموعة الأموال لجمهوريات الكومنولث المستقلة لشراء البضائع والمنتجات التركية. وتعمل المفوضية الاوروبية الان على اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الجمهوريات المستقلة. وفي السياسات الداخلية تتحسن صورة الحكومة التركية مما كانت عليه حكومة حزب «تركيا الأم» خاصة في معاملة الاقليات الكردية. غير ان تركيا تحس انها تطارد هدفاً دائم التحرك في طلبها الانضمام للمجموعة الاوروبية، والتي تنمو اكبر كل يوم، حتى تصبح سياساتها صعبة التنفيذ. وكما قال رئيس الوزراء سليمان ديميريل «ماذا يمنع تركيا او غيرها من الوصول لمستوى اوزوبا او تجاوزه؟».



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

وزير خارجية هولندا: مفتاح السياسات الأوروبية الاتفاقات الجماعية والدبلوماسية المفتوحة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

لنـدن ـ بارعــة علـم الديــن:

ايّد وزير خارجية هولندا هانز فان دن بروك الراي القائل بانه ليس هناك مهندس واحد صنع اوروبا الجديدة مشيراً الى أن العديد من زعماء دول شرق اوروبا لعبوا دورا كبيرا في هذا المجال. ودعا بروك الدول الأوروبية الى اعادة تشكيل مؤسساتها الموحدة في ضوء القواعد التي اقرتها قمة ماستريخت مشدداً على اهمية تقديم معونات سياسية واقتصادية لاوروبا الشرقية وفق رؤية بعيدة المدى تساهم في تقوية

تناول بروك في محاضرته التطورات التي شهدتها اوروبا الشرقية، والنتائج المترتبة عليها، فقال ان: الحياة بعد سقوط الشيوعية أثبتت صعوبة لم تكن في حسبان أحد، ومع ان أوروبا ضبطت التقسيم السياسي، إلا أننا اليوم نواجه امكانية حدوث تقسيم من نوع جديد. فنحن نرى تماسكاً في الغرب وانقساماً في الشرق. فالاتحاد السوفياتي أصبح كومنولث من ١١ دولة غير مؤكد الاستمرار، وفي يوغسلافيا تم الاعتراف بجمهوريتين، وهناك جمهوريات أخرى قد تليها، وكل تلك الجمهوريات ما زالت تتمسك بعقدة التاريخ والاثنية، ووراء كل ذلك يلوح خطر الحرب الأهلية. وفي مناطق أخرى من وسط وشرق أوروبا، نجد أن التحول نحو الديمقراطية تشوبه ما يقوله فرويد «عودة المغلوب على أمره». فالاحساس القومي يسود حيث الشرعية السياسية ضعيفة والمرض الاقتصادي عميق.

وأضاف: ان عودة ظهور الشعور الوطني والقومي عامل لا يمكن رده وهو إيجابي اذا ما منح الشعب دوافع لأن يرى الأشياء بمنظار أفضل، ولكن اذا ما تحول هذا الشعور الى حقد قومي، فالمنطقة ستكون في خطر خصوصاً وان شعوبها تختلف في اثنياتها وتاريخها وتتصارع حول حدودها في الداخل والخارج. فالحدود الداخلية في الاتحاد السوفياتي السابق كانت، لمدى كبير ذات طبيعة سياسية وادارية رسمت لخدمة النظام الستاليني. اما الآن فإن تلك الحدود باتت دولية معرضة لأن تصبح مشكلات حادة من سياسيين غير مسؤولين يعتلون موجات القومية.

واستطرد بروك قائلا: لكن الصورة غير الواضحة هذه، تعلوها بعض النقاط البيضاء. ففي أوروبا الوسطى، توصلت الحكومات الى إعتماد برامج مشجعة ذات تغيير بناء. في روسيا ينهمك بوريس يلتسين في جهود هرقلية لتغيير مجتمع أعتمد لـ ٧٠ عاما خلت على المبادرات الحزبية. وهناك اعادة تشكيل في مناطق اخرى، تم تطبيقها ولكن ببطء، وجهود الشعب في التحمل اتت معبرة على الرغم من انتشار الحرمان. وامنيتنا ان الديمقراطية واقتصاد السوق سيوفران الوقت الكافي لكسب ثقة الشعب.

وقال: ان ما نشهده اليوم في شرق أوروبا هو اعادة اختراع السياسات. فالسلطة التشريعية أعيد تأسيسها، والمسؤوليات اعطيت شكلها، وسياسات الشعوب صنعت نفسها. وما يقال هنا ان العلاقات الدولية عامل مهم بين هذه الدول. كيف يمكن السير بهذا التغيير في اتجاه ديمقراطي داخليا وتعاوني خارجيا؟ ذلك هو التحدي الاكبر في وقتنا الحالي.

وعن الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها دول أوروبا الشرقية، دعا وزير الخارجية الهولندي دول الغرب الى تقديم معونات عاجلة لأوروبا الشرقية، وفقاً لما أقره مؤتمر واشنطن، لكنه اعتبر ان هذا العون لن يكون مشجعاً على المدى البعيد. وقال ان الاستثمار المباشر من الخارج يجب ان يساعد على تجديد البنية الانتاجية التي انتهى وقتها. وتوازن البيئة السياسية والاقتصادية هو شرط مسبق لهذا. وفي الوقت نفسه، علينا في الغرب ان نفتح حدودنا للمنتجات الشرقية بحيث ان اقتصاديات تلك الدول تصبح أكثر ارتباطاً بالسوق العالمي. لكن تبدو السياسات مهمة أكثر من الاقتصاديات في هذا المجال. والمطلوب حقيقة في الظروف الحاضرة بناء بنية تستطيع توفير اقل ما يمكن من التوازن الدولي وبالتالي إيجاد بيئة قيادية للتغيير.

وطالب بروك بتحاشي العودة الى الشكل الأوروبي ما قبل الحرب وهو التنافس بين الدول وتنقل التحالف فيما بينها. واعتبر ان الاتفاقيات الجماعية والدبلوماسية المفتوحة، ودور القانون على المستوى العالمي، هي مفاتيح كلمات السياسات الأوروبية الحالية. انها بسهولة، الانعكاس الصحيح للقيمة الأساسية التي ربطتها اوروبا بديمقراطية الحكومة واحترام الحقوق الأساسية والحريات، بما فيها للاقليات وفي هذا المجال، وضع ميثاق باريس في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠ دستور (بان ـ اوروبا). وتحدث بروك عن الايجابيات والسلبيات المترتبة على الكيان الأوروبي الموحد فقال: منذ سنوات عدة، علق دوغلاس هيرد «انه ليس هناك مهندس واحد فقط لأوروبا الجديدة»، واعتقد انه كان ولا يزال على حق. علينا ان نشارك في صنع



اوروبا في الغرب والشرق وبعض زعماء الشرق يلعبون دوراً كبيراً. ليس هناك مؤسسة واحدة تتكيف لأن تلبي احتياجات أوروبا الجديدة في سبيل ترويج التوازن والأمن والتعاون لكل القارة في أجزائها المتداخلة.

ورأى وزير الخارجية الهولندي ان اهم المؤسسات التي ستحقق التوازن وتكون قادرة على اكتساب القوة، هي مجلس التعاون والأمن الأوروبي الذي وضع قواعد جماعية للسلوك وتطوير المؤسسات واليات المراقبة في حقلي الثقة والأمن مع احترام الحقوق الانسانية. ولقد دخلنا الآن منطقة مهمة من تحاشي الصراعات والازمات الادارية. فبعد مشكلة يوغسلافيا، نتجت عن مؤتمر الوزراء الذي عقد أخيراً في براغ، مقترحات عدة لتقوية أعمال مجلس التعاون والأمن الأوروبي، بعضها لزيادة ما يمكن تسميته بقدرة «الانذار المبكر» للمجلس. كذلك يجب ان تعطى الاهمية لاقتراح هولندا في تعيين قائد اعلى في المجلس للاقليات، مهمته استقبال وتسليم المعلومات عن اي صراع اثني قبل حدوثه. هذا القائد قد يقدم النصائح للحكومات التي يهمها

انظمتها الديمقراطية الجديدة. وحذر بروك من تحول الشعور القومي الى عامل سلبي يضعف من استقرار المنطقة مشيراً الى إنه على الرغم من اتجاهات الوحدة القائمة ما تزال هناك عوامل كثيرة تدفع نحو التقسيم.

جاء ذلك في محاضرة سياسية القاها وزير خارجية هولندا في تشاتام هاوس - المعهد الملكي للدراسات الدولية - بحضور وزير الخارجية البريطاني السابق جيفري هاو وامين عام اتحاد أوروبا الغربية ويليم ايكلان وعدد من النواب والسفراء الاوروبيين في لندن. وقد كانت المحاضرة تحت عنوان: اعادة بناء اوروبا: قضايا، أفكار، ومؤسسات.

الأمر، بخصوص حماية حقوق الأقليات وقبل ان تبدأ أعمال الشغب. وهو يلتقي مع الاقتراح الفرنسي - الألماني حول تأسيس نظام التحكيم والاصلاح بين الصراعات الاثنية. وتساءل بروك هل بإمكاننا إذن تطوير مجلس التعاون والأمن الأوروبي الى ما يمكن تسميته منظمة امنية اقليمية جماعية وفعالة؟ اعتقد اننا نحتاج الى تطبيق هذه التسمية لكن بدون سخاء. ان مبدأ المساواة هو مهم في اتفاقية هلسنكي وقد خدمته كل دولنا الأوروبية. لكن مع توسيع رقعة المجلس ليطال ٤٨ دولة، كيف ستكون فعالية صنع القرار مع المجلس خصوصا في حالة الأزمات. ان الوصول الى قرار جماعي من دبلن الى دوشنبي - عاصمة طاجكستان - لن يكون سهلاً.

وتابع: في هذا المجال، وفي براغ، اقترح الرئيس التشيكي هافل ونظيره الالماني غنشر الحاجة الى تأسيس جسم توجيهي في المجلس يقوم بالتنفيذ العملي عن الآخرين في اي وقت تحتاج اليه. ونحن في هولندا نفضل تقوية عمليات المجلس ولا نعتقد ان تحويل المجلس الى نوع من أمم متحدة اقليمية بما فيها مجلس أمن باعضاء دائمين هي فكرة جيدة، بل نفضل رؤية التعاون السياسي الأوروبي مع تمثيل الترويكا للدول الـ١٢ والعمل نيابة عنها. ان ترويكا المجلس اليوم، تشيكوسلوفاكيا، المانيا، والسويد، هي فريق متوازن للدول المسؤولة يوثق بها في بعض مهام المجلس المحدد. والمرونة هي عامل مهم ايضا لتأمل دور المجلس في قوات حفظ السلام. ولكن المجلس ليس مستعداً للخوض في هذا المجال، ولكن قد يكون مكملاً لحلف «ناتو». ولكن ذلك يفتح أمامنا مجال التساؤل عن ماذا يمكن ان يقوم به ناتو وما لا يمكن أن يقوم به.

ان وجود القوات العسكرية الكندية والأميركية يتضاءل واصدقاؤنا الاميركيون يستحقون نصيبهم من السلام ولكن في الوقت نفسه، علينا ان نشدد على ان الابقاء على التدخل الاميركي المرئي مهم للتوازن الأوروبي. وهناك عامل آخر من التعاون الأمني هو في تغيير العلاقات بين الهجوم والدفاع. فالولايات المتحدة وروسيا على الرغم من اتفاقيات تخفيض الأسلحة النووية، ستبقيان على بعض القدرات الهجومية. وما يسبب المشاكل الآن هو انتشار أسلحة الدمار الشامل خصوصا من الجمهوريات السوفياتية الى مناطق اللاتوازن. والمطلوب أولاً تجديد مقاييس عدم الانتشار وإيجاد وظائف للعلماء الروس، وثانياً، تطبيق شامل لأحكام عدم انتشار الأسلحة ومحاولة إيصال المفاوضات المتابعة الى نتيجة ناجحة، خصوصاً ما يتعلق بمنع الأسلحة الكيماوية عالمياً. وثالثاً، علينا ايجاد برامج ابحاث في التكنولوجيا المتقدمة لانشاء دفاعات فعالة ضد اي هجوم من الصواريخ «البالستيكية».

وقال بروك ان قمة ماستريخت أوجدت عملية مهمة لاعادة القوى الى السوق



الأوروبية من خلال الوحدة الاقتصادية والمالية وبالتالي السياسية. وان الاندماج الأوروبي هو عامل مهم للتوازن في القارة لأنه يمثل الوطنية: وهذا ساعد المانيا في إيجاد السلام مع نفسها ومع جيرانها، وايضا ساعد في تقديم تطور متوازن للديمقراطية الالمانية. وقد فتح أيضاً المجال أمام فرنسا وهولندا للانفتاح نحو المانيا وبناء علاقات جديدة. ان الوحدة الالمانية ستفتح الطريق أمام وحدة العمل في السوق الأوروبية.

وعن فكرة توسيع السوق الأوروبية المشتركة، قال: ان خط الدول التي تريد الانتماء الى السوق الأوروبية يكبر بسرعة، وعلينا ان نفتح الباب أمام الديمقراطيات الجديدة في شرق ووسط أوروبا وبعض الدول السوفياتية سابقاً. وعلينا ان نأخذ المسألة بشكل جدي كما قال دوغلاس هيرد في اوكسفورد أخيراً «لا يمكن ان تضع السوق الحواجز أمام القسم الآخر من أوروبا». وهذا يعني ان السوق هي أكثر بكثير من السوق الموحد. لأنه نسبة للاعتبار الاقتصادي، لا يمكن لهذا الدول أن تمنح العضوية الكاملة لسنوات طويلة من الآن فاقتصادياتها لا تستطيع تحمل نيران المنافسة من الدول الكبرى. واذا كانت نيتنا في مساعدتها على المشاركة فعلينا العمل بجهد وجدية لجعل الأمر ممكناً من خلال العون والتجارة...

وتساءل: هل يفي توسيع عضوية السوق ان الاتحاد سيعمل بقوة وعمق أكثر. قياساً على ما حصل في ماستريخت؟ اعتقد شخصياً ان السوق قوية لدرجة تستطيع استيعاب عضويتين جديدتين أو ثلاث. وهنا اركز على عضوية النمسا والسويد اللتين ستساهمان في تقوية الأساس الاقتصادي للسوق. ولكن مع ازدياد العدد، سيكون من الصعب صنع القرار، فالوصول الى قرار جماعي بين ٢٥ دولة يمثل صعوبة تبلغ ضعف صعوبة قرار الدول الـ ١٢. لهذا، فإننا بحاجة الى تصويت الأكثرية في مجلس الوزراء بالارتكاز على ارتفاع حقوق مبادرات اللجان الأوروبية وتقوية حقوق ضبط البرلمان الأوروبي.

وختم الوزير الهولندي بالقول انه بعد حصول بريطانيا على رئاسة السوق من البرتغال في وقت لاحق من هذا العام فإنه ستكون أمامها لائحة جذابة للعمل بعد قمة ماسترنخت داخليا وخارجيا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية



التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

اوربا وقعت اتفاقية السماوات المفتوحة

حرية الاستطلاع والمعلومات للدول الموقعة عليها

هلسنكي – وكالات الانباء :

وقع امس ٢٤ من وزراء خارجية البلدان الاوربية على اتفاقية « السماوات المفتوحة » التى استغرق الاعداد لها ٣ سنوات وتتيح لكل دولة من الدول الموقعة عليها القيام بطلعات استطلاعية فوق اراضى بقية البلدان الموقعة .

تم التوقيع صباح امس فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الامن والتعاون الاوربى الذى يعقد حاليا فى العاصمة الفنلندية .

وصف الدبلوماسيون الاتفاقية بانها خطوة هامة من عملية بناء الثقة بين الاعداء السابقين وذلك بينما يسعى مؤتمر الامن والتعاون الاوربى الى توسيع نطاق الامن فى المنطقة التى تمتد من خانكوفر الى فلادفوستول والحدود الصينية .

وتتيح الاتفاقية عمليات الاستطلاع على ان يتم تزويد كافة بلدان الاتفاقية بالمعلومات التى جمعت .

وفى الجلسة الافتتاحية للدورة الحالية للمؤتمر والتى تستمر ٤ أشهر وتخصص لدراسة الدور الذى يمكن القيام به فى عصر مابين الحرب الباردة تم قبول عضوية ثلاث دول جديدة اليه وهى كرواتيا وجورجيا وسلوفينيا لتصبح عدد اعضائه ٥١ عضوا .

ومن المنتظر ان يبحث وزراء الخارجية اليوم النزاع بين ارمينيا واذربيجان حول اقليم ناجورنو كاراباخ وبقية النزاعات فى اوربا وبخاصة الازمة اليوغسلافية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٥ مارس ١٩٩٢

سنوات الحسم في إيطاليا

الانتخابات تحدد سرعة التزام إيطاليا بالوحدة الاقتصادية الأوروبية

□ ميلانو - رويتر:

في الوقت الذي تجد فيه الحكومة الإيطالية نفسها مطالبة بالسير في ركب الوحدة الأوروبية على الصعيدين الاقتصادي والمالي، فإن الانتخابات العامة أصبحت تشكل أهمية بالغة الخطورة خاصة أن إيطاليا تعاني من متاعب اقتصادية وتحاول الآن الفكاك من مصيدة الكساد.

وفي الماضي، كان الإيطاليون يدلون بأصواتهم في ظل اقتصاد منتعش وقومي، وفي الوقت نفسه لم يطلب من إيطاليا الاضطلاع بدور على الصعيد الاقتصادي داخل الجماعة الأوروبية.

أما الآن فموعد اللحاق بركب الوحدة الاقتصادية والنقدية في أوروبا قد تحدد في ميعاد أقصاه عام ١٩٩٧ أو ١٩٩٩.. لذا يؤكد المسئولون الإيطاليون أن انتخابات يومي ٥ و٦ أبريل القادم ستكون واحدة من أهم الانتخابات العامة التي أجريت في إيطاليا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح لزاما على الإيطاليين تقرير ما إذا كانوا يرغبون في الانضمام لركب الوحدة الأوروبية من عدمه.

ويقول جيوفاني أجنيلي أحد مديري شركة فيات الإيطالية إن السنوات القادمة تمثل سنوات الحسم بالنسبة لمستقبل إيطاليا، إلا أن الوقت غير كاف أمام الحكومة الإيطالية لتقرير اللحاق بالركب الأوروبي.

وعلى الجانب الآخر، يؤكد مسئولو الحكومة الإيطالية بأنه لا حاجة لإيطاليا للجوء إلى مزيد من التضحيات أو رفع الضرائب بهدف توفيق أوضاعها الاقتصادية مع الاتجاه الأوروبي العام الرامي إلى الوحدة.

ويقول جياني دي ميكليس المسئول بوزارة الخارجية إن كل ما تحتاجه إيطاليا من هذا الشأن إجراء بعض التغييرات.. كما يعتقد مسئولو البنك المركزي الإيطالي أنه بإمكان إيطاليا اللحاق بركب الوحدة الأوروبية خلال فترة وجيزة، إلا أن الاقتصاد الإيطالي سيصاب بالإجهاد.

وتكمن مشكلة إيطاليا في أن ديونها العامة تعادل قيمة إجمالي إنتاجها السنوي أي نحو ١,١٣ تريليون دولار، بينما حددت السوق الأوروبية سقفا لديون أعضائها لا يزيد على ٦٠٪ من إجمالي الناتج القومي لكل دولة.

كما أن العجز السنوي بالقطاع العام الإيطالي والناجم بصفة رئيسية عن الفوائد التي يتم دفعها على جبل الديون الملقى على عاتق هذا القطاع، يمثل أيضا أكثر من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، أي حوالي ثلاثة أمثال الحد الذي حددته قرارات المجموعة كشرط للانضمام للوحدة النقدية.

وقد وصل الحال لدرجة أن الحكومة الإيطالية أصبحت تدفع ما يعادل ٣٢٢ مليون دولار يوميا كفوائد ديون. وحتى معدل التضخم أصبح أعلى من معدله في ألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا، على الرغم من هبوطه بنسبة ٤,٥٪ عاما بعد عام.

لذا أكد جوليو أندريوتي رئيس الوزراء الإيطالي بأن الحكومة في حاجة للحركة بصورة أكثر جدية وفاعلية.

ويقول رجال الأعمال الإيطاليون إن الحكومة تسببت في تدهور مستوى الخدمات العامة بالمقارنة بدول المجموعة الأوروبية الأخرى، ابتداء من خدمات الاتصالات إلى الطرق والسكك الحديدية، ولا شك أن هذا الوضع يعوق بشكل كبير قدرة الصناعة الإيطالية على المنافسة الدولية.

ويقول الخبراء إنه على الرغم من أن الأحزاب المحافظة ومسئولي الصناعة الإيطاليين قد دقوا ناقوس الخطر، إلا أن الاقتصاد الإيطالي لا يزال بعيدا عن تحقيق شروط الانضمام للوحدة النقدية الأوروبية.

أما السبب فهو الانتخابات التي باتت على الأبواب وأصبح معها المرشحون يحاربون لأهداف شخصية أكثر منها قومية.

ولكن نقاطا عديدة أصبحت محل اتفاق كل الأطراف وعلى رأسها تطبيق الخصخصة على نطاق واسع وخفض الإنفاق. وبعيدا عن ادعاءات الحكومة لتضييق الخناق على عجز الموازنة والتضخم، يقول عدد من الاقتصاديين المستقلين إن عجز هذا العام يتجه إلى تسجيل رقم كبير. ويشير جورجيو لامالفا زعيم الحزب الجمهوري المحافظ أنه رغم اشتداد الأزمة وأعراضها والإعلان عن خطة علاج جراحية، إلا أن شيئا من كل ذلك لم يتم.

جوليو أندريوتي رئيس وزراء إيطاليا



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس حزب الأحرار الألماني

تركيا ليست مؤهلة للانضمام للمجموعة الأوروبية

□ بون ـ محمد فهمي:

فى إطار الخلاف الحاد بين الحكومتين الالمانية والتركية اعلن جراف لامبسدورف رئيس حزب الاحرار الالمانى أن تركيا ليست ناضجة للانضمام للمجموعة الأوروبية. وقال إن انتهاكها لحقوق الإنسان واستخدامها للقوات المسلحة فى قصف القرى الكردية، وخرقها للاتفاقيات المعقودة مع المانيا بشأن التعاون العسكرى تشير إلى أن تركيا ليست مؤهلة لعضوية المجموعة الأوروبية لسنوات طويلة قادمة.

وكانت بون قد أعلنت أمس الأول رسمياً عن وقف تصدير الأسلحة الالمانية لتركيا فى أول مقاطعة من نوعها بين دولتين عضوين فى حلف الأطلنطى. وقالت المصادر العسكرية إن لديها «أدلة مبدئية» عن استخدام القوات المسلحة التركية لدبابات جيش المانيا الشرقية السابق فى قصف المدنيين الاكراد مشيرة إلى أن تركيا حصلت منذ منتصف الستينات على مساعدات عسكرية المانية تقدر بنحو ٥,٥ مليار مارك علاوة على أنها كانت ستحصل فى الفترة من سنة ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ على مساعدات عسكرية أخرى فى إطار حلف الاطلنطى تقدر بنحو ٢١٢ مليون مارك. بالإضافة إلى أنه كان من المقرر تزويد تركيا بـ ٤٥ طائرة استطلاع من طراز فانتوم.

وقالت هذه المصادر إن تركيا حصلت خلال عملية عاصفة الصحراء من المانيا على أسلحة من جيش المانيا الشرقية السابق بنحو ٢٠٠ مليون مارك، بهدف استخدامها فى الدفاع عن الأراضى التركية ضد العدوان الخارجى وليس ضد المدنيين الأكراد.

ومن جهة اخرى سافر إلى انقرة أمس عدد من كبار المسئولين بوزارة الخارجية الالمانية للإعداد للزيارة التى سيقوم بها هانز ديتريش جينشر وزير خارجية المانيا لانقرة فى أول أبريل القادم. وهى الزيارة التى كان قد تحدد موعدها قبل الازمة بين البلدين بمدة طويلة.

وعلى الصعيد الأمنى وقعت بعض حوادث الاعتداء على بعض المنشات التركية فى عدد من المدن الالمانية مما الحق بها خسائر مادية فقط بينما شددت السلطات الأمنية الحراسة على السفارة التركية فى بون وقنصلياتها العامة فى عدد من المدن الالمانية.

ومن المتوقع أن تندلع المظاهرات اليوم للاحتجاج على الإجراءات العسكرية التى اتخذتها الحكومة التركية ضد المدنيين الاكراد. وينظم هذه المظاهرات حزب العمل الكردى الذى يضم ١٩٠٠ عضو من الاكراد الذين يعيشون على الاراضى الالمانية، في الوقت الذى حذرت فيه أجهزة الامن قيادات هذا الحزب من ارتكاب اية اعمال إرهابية على الأراضى الالمانية أو نقل المعركة بين الاكراد والاتراك إلى المانيا.

وذكرت بعض المصادر الدبلوماسية فى بون أن رئاسة المجموعة الاوروبية ابلغت وزير الخارجية جينشر بأنها لا تنوى إصدار بيان مشترك باسم المجموعة للاحتجاج على انتهاك تركيا لحقوق الإنسان. وذلك لإتاحة الفرصة لاحتواء الازمة بالاساليب الدبلوماسية، ووقف عمليات تصعيدها فى المرحلة الحالية.



المصدر: المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ: ١٤ مارس ١٩٩٢

رايات اوروبا الجديدة

الأقليات التي طال كبت طموحاتها السياسية

تطالب بحق تقرير المصير مدفوعة بزخم جديد

مسكين طالب الجغرافيا الامريكي الذي يكفيه مشقة ان يستطيع التمييز بين بلجيكا وهولندا على الخريطة الاوروبية!.. فأوروبا الآن اخذت تبدو مثل افريقيا لدى انتهاء عهد الاستعمار. وفيما تختفي الامبراطوريات القديمة تظهر دول جديدة وتسميات طازجة بين عشية وضحاها. سلوفينيا كانت جزءا من يوغوسلافيا.. وسلوفاكيا مازالت جزءا من تشيكوسلوفاكيا، ولكنها ليست واثقة من انها تريد البقاء هكذا. وروسيا تحولت الى روسيا من جديد. وجورجيا باتت دولة مستقلة. ومع ذلك فان في وسط بعض هذه البلدان ذاتها امم وأقوام اخرى تسعى الى انشاء دول خاصة بها - مثل تتارستان وتشيشين انجوشيتيا - وقد رفعت اصواتها مطالبة بالاستقلال والسيادة. وبلدان اوروبا الغربية ايضا، رغم الديموقراطية والازدهار، ليست منيعة من تأثير هذه العدوى القومية. فاسكتلندا مثلا ربما تستعيد استقلالها بنهاية القرن الحالي.

وهذه المطالب المتجددة بحق تقرير المصير هي نتيجة طبيعية للمد الديموقراطي في اوروبا الشرقية وغيرها. فبينما تكتسب الأغلبيات في الشرق حق حكم نفسها بنفسها اخذت الاقليات - التي طالما تعرض بعضها للكبت والقمع - تطالب بحقوق مماثلة. على ان رفع اعلام جديدة بهذه الكثرة يعد ظاهرة تدعو الى القلق.

فأوروبا ليست بحاجة الى مزيد من الحروب الأهلية تضيفها الى الصراع المحتدم في ايرلندا الشمالية وفي جورجيا والحرب الدائرة بين صربيا وكرواتيا. وإعادة رسم الحدود لن تثير سوى المتاعب. فالتجربة التاريخية تدل على ان الحكومات المركزية القوية هي افضل من الحكومات الضعيفة. ومن شواهد ذلك وضع امريكا قبل قيام الاتحاد وأوضاع ايطاليا قبل غاريبالدي والمانيا قبل بسمارك.

ولكن لعل اكثر الأمور مدعاة للقلق من تفجر القوميات الصغيرة في اوروبا هو ما تنطوي عليه من تناقض ظاهر، عالميا ومحليا على السواء. فأولا عادت النزعة الانفصالية الى الظهور في نفس الوقت الذي اصبحت فيه الحياة الاقتصادية وصيانة البيئة والتقدم التكنولوجي وتطور وسائل الاتصالات تتطلب نوعا من التكامل والاتساق على صعيد عالمي.



المصدر : المجلة

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بين الانفصال والوحدة

وتبدو المفارقة اوضح داخل اوروبا حيث نرى فئات تسعى جاهدة الى الانفصال كدول مستقلة، بينما هناك دول قائمة فعلا اخذت تسير باتجاه الوحدة على نحو لم يسبق له مثيل. فالجماعة الاوروبية (او ما يعرف بالسوق الاوروبية المشتركة) التي تضم حاليا اثنتي عشرة دولة هي الآن على وشك ان تقيم سوقا موحدة خالية من التعرفات الجمركية، فيما تتأهب ايضا لتوسيع نطاق عضويتها بحيث تشمل ٢٠ دولة او اكثر اذ اصبحت تجتذب بعض البلدان الاخرى كالسويد والنمسا، اللتين غدا حيادهما فجأة غير ذي موضوع. ومؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي ازداد اعضاؤه من ٣٥ الى ٤٨ امتدادا من البرتغال غربا الى أذربيجان شرقا.

وظاهرة حدوث الاتحاد والتفكك معا في اوروبا يمكن ان تعزى من ناحية الى انهيار الشيوعية المفاجئ وانحلال الامبراطورية الروسية، ومن ناحية اخرى الى انعدام اي تهديد جديد للأمن الاوروبي. ففي الشرق أدى انهيار الامبراطورية السوفييتية الى انطلاق المشاعر القومية من عقالها بعد ان طال كبتها في ظل الامبراطوريات الروسية والعثمانية والنمساوية - المجرية والرايخ الثالث ثم حكم الشيوعيين. وبعض الاقليات تحاول ايضا ان تطرد أشباح ماضيها الشيوعي الذي شوهته الأكاذيب وتضمن أن اراضيها عاداتها وتقاليدها وممتلكاتها لن تنتزع منها مرة خرى. وفي الغرب اعطت الوحدة الاوروبية بعض الأقليات أملا في ان الاستقلال الذاتي اصبح الآن ممكنا - ومأمونا ايضا - في اطار مؤسسات جديدة لاتحاد اوروبا.

والصراع بين الوحدة والانفصال ومدى امكانية التوفيق بن هاتين النزعتين المتعارضتين سوف يحددان معالم اوروبا القرن الواحد والعشرين. ومن الممكن جدا ان تثبت اوروبا عكس النظرة السائدة اليوم



فتجد اسباب الاستقرار والقوة لا في الوحدة الوثيقة بل في قدر من الفرقة ايضا.

اسكتلندا

بعد ٢٥٠ عاماً:

الاسكتلنديون يفضلون الاستقلال عن بريطانيا

ذات يوم شتوي قارس تجمع بملعب رياضي في ادنبره نحو ستين ألف شخص وطفقوا يلوحون بالأعلام الوطنية غير عابئين بلسعة البرد، فيما انطلقت حناجرهم بنشيد «زهرة اسكتلندا» الحماسي الذي يمجد ذكرى الحاق الهزيمة بالانجليز الدخلاء قبل ٦٧٨ عاما.

شوارع ادنبرة الكالحة لا تشهد مظاهرات عارمة، وقلما تظهر فيها كتابات سياسية على الحيطان، ولا يكثر بها التعبير العلني عن مشاعر معادية للانجليز ولا تقع اعمال عنف تستهدفهم خصيصا. ولكن تيارا من السخط والتذمر لا يقل حدة عن موجة الرفض التي أدت الى استقلال دول البلطيق يسري الآن في ارجاء اسكتلندا. ويشير احد استطلاعات الرأي الى ان نصف اهل البلاد يريدون الاستقلال التام. وحتى الرافضون لنداء الاستقلال يلاحظون اليوم ان «الدماء بدأت تفور في اسكتلندا».

ورغم ان آخر الثورات التي اندلعت في اسكتلندا كانت قد سحقت سنة ١٧٤٦ فان الأجيال المتعاقبة من ابناء البلاد رفضت باصرار عنيد ان تعترف بحق الانجليز في حكمهم. والديموقراطية البريطانية لم تحل المشكلة. بل ان ١٣ عاما من حكم المحافظين في لندن الذي ينقصه تأييد الأغلبية في اسكتلندا (حيث ان تسعة فقط من مجموع ٧٢ عضوا في البرلمان البريطاني انتخبوا من اسكتلندا ينتمون الى حزب المحافظين) نالت من شرعية الاتحاد. ويقول ديفد ماكرون من جامعة ادنبرة تعليقا على هذا الواقع: «ان الوضع الراهن لا يمكن ان يستمر. فنحن نشهد انهيارا للسلطة في اسكتلندا يعكس افتقار الحكومة الى الشرعية». ويبدو من نتائج الاستفتاءات ان واحدا فقط من كل خمسة من الاسكتلنديين يفضل الابقاء على الوضع الراهن، بينما هناك ٧٠٪ لم يعودوا يعتبرون انفسهم من «البريطانيين» و٨٠٪ يطالبون بالتغيير الدستوري.

وتمثل المجموعة الاوروبية في ثوبها الجديد اطارا ملائما لانضمام اسكتلندا كدولة مستقلة. ومن ناحية اخرى فان التغيرات السريعة الجارية في خريطة اوروبا الشرقية تشكل نموذجا يحتذى لتصور استقلال اسكتلندا. وفي هذا الصدد يتساءل جيمس كيلاس من جامعة جلاسجو: «اذا كان يمكن القبول بقيام سلوفينيا وكرواتيا كدولتين مستقلتين، فلم لا تُقبل اسكتلندا كذلك؟». وهي في حالة استقلالها سوف تحتل المرتبة الثلاثين بين اغنى دول العالم، وخاصة بفضل ايراداتها من نفط بحر الشمال. كما ان قطاع الخدمات المالية فيها اوسع من نظيره في شيكاغو، ودخل الفرد يضاهي مثيله في استراليا.

ان تدهور الصناعات التقليدية في اسكتلندا - وهي بناء السفن وصناعة الفحم والفولاذ - وما ترتب على ذلك من تحول شاق الى اقتصاد يقوم على قطاع الخدمات قد زاد من قوة هذه النزعة القومية في البلاد. فنسبة البطالة الآن أعلى بمقدار الثلث منها في انجلترا، واغلاق كل مصنع للصلب او حوض



المصدر : الجملة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٢

لبناء السفن يلهب الشعور بالضيم والاستياء في اسكتلندا. ويقول كامبل كريستي الأمين العام لاتحاد نقابات العمال هناك: «ان الشعور بأن حكومة لندن اجحفت بنا اصبح واسع النطاق جدا».

ولقد غادر البلاد اكثر من مليون اسكتلندي منذ منتصف الخمسينات، ولا تزال الهجرة مستمرة، وبعض الخمسة ملايين الباقين في اسكتلندا يتصرفون وكأنهم في حالة حصار.

واستغلال هذا الاحساس بالانفصام كان عدة الحزب الوطني الاسكتلندي منذ انشائه في سنة ١٩٣٤. ويضم الحزب خليطا من المثقفين اليساريين وذوي الافكار المثالية وصغار رجال الأعمال، وهو يحظى بتأييد واحد من كل اربعة من الاسكتلنديين، مما يجعله متخلفا بكثير عن حزب العمال الاسكتلندي الذي يميل الى القبول بفكرة تفويض قدر من السلطة من الحكومة المركزية ويلقى مساندة ٤٠٪ من الناخبين، في حين يتقدم حزب العمال قليلا على حزب المحافظين الذي تبلغ نسبة انصاره ٢٣٪.

ويبقى كل شيء في النهاية رهنا بارضاء طموحات الاسكتلنديين الى امتلاك المزيد من السيطرة على مقدراتهم الخاصة وتقرير مصيرهم بأنفسهم.

تتارستان

سلالة جنكيز خان تبدأ المسيرة بقيادة السيدة فوزية

آخر مرة زار فيها بوريس يلتسين جمهورية تتارستان بذل جهدا عظيما ليظهر انه ليس روسياً متعصباً، فقال للأهالي: «خذوا كل ما تستطيعون حمله من السيادة». وبعد عام ونصف من ذلك الاعلان يقول رافيل خاكيموف مستشار رئيس تتارستان: «ان مفاوضاتنا مع موسكو صعبة للغاية ويلتسين يعلن انه ديموقراطي، ومع ذلك لم يعطنا اية حقوق. فعلينا ان نأخذ حقوقنا عبر صراع مرير مع روسيا».

وخاكيموف جاد فيما يقول، وهو يمثل الجناح المعتدل من الحركة الوطنية التتارية. وبلهجة متزايدة الحدة يطالب هذا الاقليم بالحكم الذاتي منوّها بالمصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية الخاصة به. وكانت روسيا أستولت على ارض التتار سنة ١٥٥٢ اثناء التوسع شرقا في عهد ايفان الرهيب. ولا يزال الوطنيون التتار يتذكرون باكتئاب ذلك «اليوم الفاجع» الذي وقعت فيه قازان عاصمة بلادهم تحت نير الحكم الروسي. وقد حرم التتار من لغتهم ومن دينهم الاسلامي، وأعيد توطينهم قسرا وحولوا الى مواطنين من الدرجة الثانية فوق ارضهم ذاتها، كما يقولون.

واليوم اصبحت نسبة التتار من سكان المنطقة ٤٩٪ فقط، ويريد التتار تصحيح الماضي. ويقول احد ضباط الجيش وهو نائب لرئيس جماعة تتارية



تنادي بالاستقلال: «لقد تغيرت حكومات وتبدلت أنظمة، وتلقينا وعودا باحياء الثقافة واللغة، ولم يحدث شيء. ولن يختلف الحال تحت حكم يلتسين».

وقد ارتفع الوعي التتاري منذ ان أعلنت جمهورية التتار سيادتها لأول مرة في مارس (اذار) ١٩٩٠ (حتى قبل انحلال الاتحاد السوفييتي). ففي العاصمة قازان يتحادث العمال اليوم باللغة التتارية جهارا، وهم يقولون انهم ما كانوا ليفعلوا ذلك من قبل الا في مجالسهم الخاصة خشية من السخرية. ويتعلم الأطفال القران في المدارس الاسلامية والمساجد. والاعتداد بالنفس واضح بكل جلاء. «هذه طائرة الخطوط الجوية التتارية وليست ايروفلوت» تقول المضيفة بابتسامة مشرقة لجماعة من الركاب. «ولما تعودون سوف أطبخ لكم جميعا أكلة تتارية حقيقية».

والسؤال المهم هو كيف تضع تتارستان مطلب السيادة موضع التطبيق العملي. وهي غنية بموارد لم تعد تريد اقتسامها مع موسكو، وقد وافقت على تصدير ٧١٥ ألف برميل من النفط سنويا. وتتصارع الحكومة التتارية مع موسكو الآن حول مسألة دفع الضرائب، وهي قضية ليس من المتوقع البت فيها قريبا.

وتتارستان من حيث المبدأ لا تتوفر فيها الشروط التي تحددها موسكو لنيل الاستقلال الكامل، لأن المنطقة لا تسكنها أغلبية تتارية وانما هي خليط عرقي من أجناس مختلفة. وحكومة يلتسين مازال يحدوها الأمل في ايجاد صيغة علاقة تبقي هذه المنطقة في أطار الاتحاد الروسي. وتقول الحكومة الروسية ان استطلاعاتها للرأي تشير الى ان ٢٠٪ فقط من سكان تتارستان يفضلون الانفصال التام والفوري، بينما يعتقد الساسة الوطنيون كلهم ان الأغلبية تريد ذلك.

البرلمان الثاني

لا يختلف الزعماء الوطنيون الا حول درجة السرعة التي ينبغي ان يحدث بها التغيير ومدى التنازلات الممكن تقديمها للروس الذين يشكلون نسبة ٤٣٪ من سكان تتارستان. وحزب الاستقلال التتاري المتطرف المعروف باسم حزب «اتفاق» عقد مؤتمرا للتار خلال شهر فبراير الماضي أسفر عن انتخاب «برلمان وطني» يسمى المجلس الملّي. وتخشى موسكو أن تكون هذه الخطوة بادرة لقيام جمهورية انفصالية مناهضة لها. وتقول المعارضة التتارية المتطرفة ان برلمانها لن يتناول سوى القضايا الثقافية، غير ان زينولينا فلاريورا التي تحتل المركز الثاني في حزب «اتفاق» تشير الى ان المجلس الملّي هو الوسيلة التي تحتاج اليها تتارستان المستقلة لتحقيق هويتها القومية. وهي تقول بالخصوص: «اذا كان الحكومة (التتارية الحالية) لا تريد ان تقوم بالمهمة فنحن لدينا الاطارات المستعدة لتنفيذها».

ورغم ان الفئات الوطنية المعتدلة ترفض اتجاه حزب «اتفاق» باعتباره «مفرط الحماس العاطفي» في مرحلة تتطلب الكياسة في المناورة السياسية، فان الحزب يملك قاعدة شعبية عريضة في المدن والقرى التتارية. وزعيمة التنظيم فوزية بيراموفا شاعرة تحولت الى العمل السياسي، وكانت قد نشأت فقيرة في احدى قرى التتار، ولكنها تمكنت من الحصول على تعليم جامعي. وهي امرأة قوية الارادة وصريحة في التعبير عن أرائها، وقد كتبت مؤخرا تقول: «ان التتاري الحقيقي هو انسان مسلم يؤمن ايمانا راسخا بانبعاث دولة قازان وبأن النضال في سبيل ذلك لن يلطخ شرف الأحفاد من سلالة محاربي جنكيزخان».

وتقول زينولينا فلايورا انه لا يمكن الادعاء بأن روسيا قدمت الى الحضارة التتارية شيئا غير الدعارة وادمان الخمور! وعلى العكس من ذلك فان كثيرين من العظماء الذين يفخر بهم «الروس» كانوا من اصل تتاري. ومنهم القيصر بوريس جورونوف وعملاق الأدب الروسي فيودور دوستويفسكي.



المصدر : المجلة

التاريخ : ١-٣- مارس ١٩٩٢

سلوفاكيا

وقت أزمة وغضب قديم وحلول سهلة

في قاعة نصف خالية باحدى ضواحي براتيسلافا يقف فلاديمير ميشار رئيس وزراء سلوفاكيا السابق وأوسع السياسيين المحليين شعبية ليجيب على اسئلة الحاضرين وهم بضعة مئات من مواطنيه. وتحت علم سلوفاكيا بأشرطته الثلاثة الأحمر والابيض والأزرق يقول للناخبين: «لماذا نحتاج الى أناس في براغ يملون علينا ادارة اقتصادنا بينما ينشرون بيننا البطالة؟ ان

عندنا خطة اقتصادية خاصة بنا». فيهلل الجمهور. لكن احدا لا يسأل ميشار عن ماهية المخطط الاقتصادي الذي تحدث عنه.

وسلوفاكيا التي تشكل ثلث مساحة تشيكوسلوفاكيا هي الجزء الفقير من البلاد ويبلغ تعداد سكانها ٥.٣ مليون نسمة. وهم بعدما تحرروا من الحكم الشيوعي أخذوا يعبرون عن نزعتهم الوطنية. وتشير استطلاعات الرأي العام الى ان ميشار والائتلاف الهش الذي يتزعمه وهو ينادي بالاستقلال الوطني والحكم الشعبي ومناهضة الاصلاحات القاسية الرامية الى تحقيق حرية السوق من المرجح ان يفوز بأغلبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية المتوقع اجراؤها في يونيو (حزيران) المقبل.

القديم والجديد

القومية السلوفاكية تنبع من مزيج من التذمر القديم والمخاوف الجديدة التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي. والسلوفاك الذين اخضعوا طيلة ألف عام لحكم المجر ثم سلطة براغ منذ انشاء دولة تشيكوسلوفاكيا من رماد الامبراطورية النمساوية - المجرية لدى نهاية الحرب العالمية الثانية يبدون سخطا متزايدا على التشيكيين الذين يترفعون عليهم في كثير من الأحيان.

ومما زاد من حدة التوترات بين الجانبين ان الشيوعيين كانوا عمدوا الى نقل الصناعات الثقيلة الى اراضي سلوفاكيا فانتشر التلوث في المنطقة وتناثرت بها المدن العمالية الكئيبة حول مداخن المصانع. وكانت الصناعة الجديدة معدة للانتاج الحربي بالدرجة الاولى، وترسل المنتجات نصف المصنعة



المصدر : المجلة

التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الى الجمهورية التشيكية لاتمام تصنيعها ثم تصديرها او تبيع منتجاتها للسوفييت مباشرة.

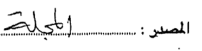
والآن فقدت سلوفاكيا اسواقها الصناعية، واصبحت نسبة البطالة فيها اكثر من ١١ بالمئة مقابل ٤.٧٪ في الجمهورية التشيكية. ونظرا لأن سلوفاكيا تفتقر الى التقاليد الرأسمالية التي يعرفها التشيكيون، فان كثيرين من السلوفاك يخشون ان الاصلاحات الاقتصادية الخاصة بتحرير السوق في تشيكوسلوفاكيا سوف تخلفهم وراءها.

ولكن الواقعية والديموقراطية معاً بدأتا تخففان من غلواء الوطنيين السلوفاك الذين تملكهم الغضب الى حد انهم قذفوا الرئيس فاكلاف هافل بالبيض الفاسد اثناء زيارته لبراتيسلافا في الخريف الماضي. ومع ذلك فان الديموقراطية والنزعة الوطنية والمتاعب الاقتصادية قد تصبح خليطا متفجرا في سلوفاكيا. ويقول اليكساندر سلافكوفسكي وهو عمدة بلدة صغيرة تقع على سفوح جبال تاترا: «ان الناس هنا تعوزهم الخبرة في النواحي الاقتصادية، وأخشى ان المشاكل سوف تزداد سوءا فتدفع الناس الى التطرف القومي» ■

خدمة «يو.اس.نيوز / ترجمة واعداد محمد القزيري



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٢

أوروبا الشرقية

انهيار الشيوعية أوجد متنفساً للمشاعر القومية المكبوتة، كما اشعل معارك جديدة بشأن الأراضي والقوانين والممتلكات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

مفتاح الرموز

دول حديثة الاستقلال

مناطق في حالة توتر

في الدول الديموقراطية الغربية

كانت يوما ما تحت سيطرة الامبراطورية النمساوية - المجرية

كانت يوما ما خاضعة للامبراطورية العثمانية

في الاتحاد السوفييتي سابقا

ايرلندا الشمالية

اسكتلندا

اوروبا الغربية

الاتجاه نحو اقامة اتحاد فدرالي في اوروبا انعش امال بعض الاقليات في امكانية تحقيق قدر اكبر من الاستقلال داخل اوروبا موحدة

جنوب التيرول

بلاد الباسك

كاتالونيا

كورسيكا



▶ «الفايننشيال تايمز»

ايطاليا والاتحاد المالي الأوروبي

وضعت المجموعة الاوروبية قواعد مالية خاصة بالانضمام الى اتحادها المالي، ويبدو ان ايطاليا تعاني من مشاكل اقتصادية تحول دون انطباق المعايير الموضوعة من قبل اللجنة الاوروبية عليها. ولكن «الفايننشال تايمز» ترى ان القرار سياسي اكثر منه اقتصادي، وخاصة مع اهتمام ايطاليا بعضوية المجموعة والاتحاد، كما يتضح من حوار وزير خارجيتها. وجاء في المقال:

لم يمض من عام ١٩٩٢ سوى الربع، ولكن عجز الميزانية الايطالية اصبح امرا متوقعاً كالعادة. وعجز الميزانية عن تحقيق اهدافها ليس التقليد الايطالي الوحيد المتوقع استمراره هذا العام، فمن المتوقع ان تبرز الانتخابات العامة الأحد المقبل نقطة ضعف اخرى، فالحكومة الائتلافية لن تتمكن من اتخاذ اجراءات حاسمة لتخفيض الانفاق وزيادة الضرائب: انه من غير المتوقع ان تتمكن ايطاليا من الوفاء بمعايير الوحدة التي تم وضعها في اتفاقية «ماستريخت» والتي على إساسها يتم تقييم قدرتها على الالتحاق بالاتحاد المالي الأوروبي.

وجدير بالذكر، انه ما لم يتم تخفيف هذه المعايير، فإن المتوقع ان يتم تأجيل البت في هذا الموضوع، ان قواعد الاتحاد الخاصة بالتضخم، ومعدلات الفائدة الطويلة المدى، تعتبر مباشرة نسبيا، وستسبب مشاكل قليلة لمعظم الاعضاء: ولكن القواعد الأكثر أهمية الخاصة بالعجز في ميزانيات الحكومات وديونها تعتبر غير محددة بدقة.

ويتضح من النظرة الأولى للاتفاقية انها تمنع اي دولة يزيد العجز فيها عن ٣٪ من أجمالي الناتج المحلي، او يرتفع اجمالي ديونها عن ٦٠٪ من اجمالي الناتج المحلي.

واذا ما تم تطبيق هذه القواعد حرفياً، فانه من المتوقع استبعاد بلجيكا وايرلندا واليونان وايطاليا، والنرويج غالباً، من الاتحاد المالي الأوروبي حتى نهاية العقد الحالي، ولكن يمكن تحريك هذه الحدود اذا كان العجز في الدولة حالة استثنائية وموقتة، او اذا كان الدين يقترب من ٦٠٪ من الدخل بمعدل بطيء.

ومن المتوقع ان تقوم اللجنة الأوروبية، المسؤولة عن وضع سياسة لمعالجة هذا العجز الزائد، بتفسير هذه القواعد المالية بطريقة ميسرة نسبياً. فاذا نظرنا الى حد الديون (٦٠٪) سنجد انه قد تم اسقاطه فعلياً. ويقول مسؤولون في اللجنة انه كان موضوعاً كمعيار توجيهي فقط. في الوقت نفسه نجد ان الخطة المالية الموضوعة بين ايطاليا والمجموعة الأوروبية تهدف الى تقليل عجز الميزانية الايطالية الى ٣٪ من اجمالي الناتج القومي مع عام ١٩٩٦، وهذا بدوره سيؤدي الى فائض اولي في الميزانية يزيد عن ٢٪، وهي النسبة المطلوبة لموازنة الدين، ومع ذلك سيظل الدين الحكومي أكثر بكثير من القاعدة الموضوعة في «ماستريخت». كذلك قد يؤدي بطء النمو الاقتصادي الى عجز زائد (مؤقتاً). وهكذا ستلحق ايطاليا بالاتحاد المالي الاوروبي دون ان تحقق القاعدتين الماليتين.

لقد كان تفسير اتفاقية «ماستريخت» خاضعاً دائماً لآراء السياسيين والاقتصاديين أكثر منه للاحصائيين، فالتطبيق الرقمي الجامد للمعايير لن يحقق الاهداف الاقتصادية كلها. وقد يبدو غريباً الطلب من الدول تخفيض معدل التضخم او معدل الفائدة الاسمية لتوافق افضل المستويات الاوروبية قبل ان يسمح لها بالاشتراك في اتحاد مالي يهدف الى الوصول لمعدل تضخم واحد. وبالتالي نجد انه لا يوجد منطق اقتصادي وراء وضع حدود قصوى دقيقة سواء للعجز في الميزانية او للديون.

وهكذا نجد ان الحكومات ذات الديون الكبيرة وعجز الميزانية والتضخم الذي لا يمكن معالجته لديها، لن تتمكن من الالتحاق بالاتحاد المالي. فلا يوجد سبب كاف يجعل بقية أوروبا تتحمل جزءاً من تكلفة اسراف هذه الدول، وهنا تتضح الاهمية السياسية للقواعد المالية. فالسبيل الوحيد هو ان تقفز هذه الدول فوق الحاجز المرتفع الموجود حاليا حتى تضمن بقية اوروبا، وخاصة المانيا، عندها فان انضمام مثل هذه الدول لن يحدث خللاً في توازن الاتحاد المالي الأوروبي. ان هذه القواعد المالية مطلوبة في ايطاليا لدفع الحكومة للقيام بالاصلاحات المؤسسية المطلوبة للسيطرة على عجز الميزانية. وجدير بالذكر ان الدستور الايطالي لا يستطيع الوفاء بهذه المهمة، ففي العام الماضي ارتفع العجز في الميزانية الاصلية بمعدل ١٦٪. وبالنسبة للعام ١٩٩٢، تتوقع وزارة المالية وصول العجز الى ٢٥٪. وحتى اذا استطاعت تخطي الحاجز المالي مع عام ١٩٩٦، فان التخفيض ٧٪ من الناتج القومي الاجمالي سيتطلب اختيارات اكثر مما يستطيع السياسيون القيام به حالياً. وتشمل تخفيض الانفاق العام والدعم او الاتجاه نحو برنامج للتحول للقطاع الخاص. وبناء على ذلك، اذا لم تقم ايطاليا ببعض الاصلاحات الدستورية فإن مشكلتها ستستمر. وقد تكون عصا وجزرة المعايير الموضوعة للانضمام الى الاتحاد الأوروبي الحافز للاصلاح. ولا تدخل ضمن اهتمامات ايطاليا محاولة الحصول على قدر من المرونة، فمثل هذه المحاولة قد تؤدي الى كسر الاجماع السياسي الهش الذي يعتمد عليه نجاح الاتحاد المالي الاوروبي.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

هيلموت كول يعارض انضمام أعضاء «الكومنولث» الى المجموعة الأوروبية

بون: من احمد كمال حمدي

أعلن المستشار الالماني هيلموت كول معارضته لانضمام رابطة «كومنولث الدول المستقلة» التي قامت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

ففي ندوة دولية ضمت ممثلي الفعاليات السياسية والاقتصادية، اكد المستشار الالماني في بون، ضرورة وجود كتلتين اقتصاديتين مستقلتين تمثل الاولى المجموعة الاوروبية والاخرى «كومنولث الدول المستقلة»، يقوم بينهما تعاون وثيق ويكونان دعامتين رئيسيتين للقارة الأوروبية، وفي نفس الوقت يمكن لـ «الكومنولث» ان يكون جسرا يربط بين اوروبا وآسيا في المستقبل.

واشار كول بأن موقفه هذا لا يشمل دول اوروبا الشرقية مثل بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا، كما انه لا يمنع التزام دول اوروبا الغربية بتقديم المساعدة والدعم الى الدول الاعضاء في «كومنولث الدول المستقلة».

واضاف: ان دول وسط اوروبا وشرقها تستطيع الاعتماد على الدعم الغربي اذا تعهدت بخفض انفاقها العسكري بصورة كبيرة. واوضح ان سياسته الشرقية في المستقبل ستقوم على دعم استقرار الانظمة الاقتصادية الشرقية ومبادئ الديمقراطية في دول وسط اوروبا وشرقها.

واعرب عن استعداد المانيا لايفاد الخبراء والمستشارين الى هذه الدول لفترات طويلة للمساعدة في تطوير المناطق والمؤسسات وقطاعات التنظيم الاداري، وتاهيل اليد العاملة الفنية.

كذلك وصف كول التعاون الاقتصادي في اوروبا بأنه التزام وواجب تاريخي وليس ثمة دولة تستطيع بمفردها تحمل الاعباء المستقبلية، الامر الذي ينطبق ايضا على المجموعة الأوروبية نفسها، وانطلاقا من هذه النقطة دعا دول العالم الاخرى، وخاصة أمريكا الشمالية واليابان واستراليا، الى المشاركة في دعم الاستقرار في اوروبا الشرقية في اطار توزيع الاعباء على الجميع.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

تقرير إخباري

بروكسل عاصمة مستقلة للمجموعة الاوروبية

خطة سرية لتقسيم بلجيكا بين فرنسا وهولندا

لندن ـ «صوت الكويت»: اعلن مصدر داخل مجلس المجموعة الاوروبية الرابع والعشرين ان خطة سرية يجري تداولها وبحثها في اجتماعات سرية ايضا تقضي باحتمال تقسيم بلجيكا بين جارتيها فرنسا وهولندا. وانفصال بروكسل العاصمة لتصبح عاصمة مستقلة للمجموعة الاوروبية.

وجاء في التقرير الذي اوردته صحيفة «التايمز» البريطانية في احد اعدادها هذا الاسبوع انه بعد ١٦٢ عاما من الاستقلال يثور اليوم جدل حول مستقبل وجود بلجيكا كدولة. فاقليم الفلاندرز الشمالي الناطق بالهولندية قد يعود فيلحق بهولندا في حين ينضم اقليم «والونيا» الجنوبي الناطق بالفرنسية الى فرنسا، ذلك الحلم الذي لم يتمكن حتى نابوليون من تحقيقه.

اما الوضع البديل فهو ان تندمج الدولة لتأخذ شكلا جديدا. لقد كان من المتوقع ان تأخذ بروكسل وضعها كعاصمة للمجموعة الاوروبية ذات حكم ذاتي. وتجري حاليا مناقشات سرية لهذه الاحتمالات بين اعضاء الاحزاب الناطقة بالفرنسية والهولندية، وذلك بعد سنوات من المحاولات للابقاء على وحدة الدولة.

لقد تم الابقاء على موضوع توزيع بلجيكا سرا خوفا من الاضرار بالمفاوضات التي مازال الشعب داخل بلجيكا غير مدرك لعواقبها المحتملة، وخاصة على الوضع داخل المجموعة الاوروبية.

اولاً سيقل عدد دول المجموعة الاوروبية ليصبح احد عشر عضوا، بدلا من اثني عشر، وستتحمل فرنسا وهولندا نصيب بلجيكا في الميزانية. لقد كانت هناك آمال بأن يلتحق كل من اقليمي «الفلاندرز» و«والونيا» منفصلا بالمجموعة، ولكن مثل هذا الاقتراح صعد مشكلة الاعتراف بالاقاليم كدول وهي المسألة التي تؤيدها بشدة اسكتلندا وغيرها من القوميات المختلفة داخل اوروبا، ويتشكك فيه جنوب اوروبا.

ان اختفاء بلجيكا من الخريطة الاوروبية سيعني تسليم انكلترا للرئاسة الى الدنمارك مباشرة تبعا للتسلسل الابجدي، وبناء عليه ستتحرك الرئاسة ستة شهور الى الامام في جميع الدول.

اما عن وضع بروكسل كعاصمة فيدرالية لاوروبا فستعطي المجموعة مقرا محايدا يشبه الى حد كبير «واشنطن دي سي» و«كانبرا».

اما التفاصيل عن الادارة والتمويل لمثل هذه العاصمة فمازالت غير واضحة، باستثناء ان الادارة اليومية ستظل في ايدي عمد المناطق التسعة عشر.

اما الجدول الزمني للانقسام فلم يوضع بعد، مع ملاحظة ان اقليمي «الفلاندرز» و«والونيا» يتمتعان بقدر كبير من الحكم الذاتي، وذلك في اطار التعديلات الاخيرة على الدستور التي وضعت كل السلطة تقريبا في ايدي الحكومة.

(التتمة في الصفحة ٦)



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

خطة سرية لتقسيم

الاقليمية. وبناء على هذا تتمتع بروكسل حاليا بحكم ذاتي مستقل. وجدير بالذكر ان الاشاعات حول هذا الموضوع قد ادت الى اضراب في اذاعة الفلاندرز. ان مثل هذا التقسيم لبلجيكا بين هولندا وفرنسا سيجعلها ثاني دولة تختفي من على الخريطة الاوروبية في خلال العامين الماضيين بعد المانيا

الشرقية في عام ١٩٩٠. ان التقسيم المتوقع لبلجيكا بين جارتيها سيقوي كثيرا الدولتين.

ان اللهجة الرقيقة التي ينطق بها سكان الفلاندرز الهولندية ستجعل اللغة الهولندية اكثر انتشاراً. وبالتالي يصبح هناك اهتمام اكبر بدراستها في الخارج.

اما في فرنسا فلا شك انها ستستفيد من خبرات اقليم «والونيا» في الطبخ وشهرته في صناعة الحلوى لتضيف الى امكاناتها المعروفة في هذا المجال. هذا بالاضافة للشخصيات البلجيكية الشهيرة التي ستصبح منتمية الى الجنسية الفرنسية، مما سيدعم من الوضع الفرنسي ثقافيا.



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على هامش الدبلوماسية — طارق فوده

ماذا يحدث فى أوربا ؟ عملة واحدة أوربية فى ديسمبر ١٩٩٩

بدأ النظام العالمى الجديد .

اوروبا الشرقية تم فتحها

شعوب الشرق تحاول الانضمام الى اقتصاد الغرب .

روسيا الاتحادية اكبر الجمهوريات السوفيتية سابقا وصاحبة الكلمة الاولى فيها تحاول الانضمام الى حلف الاطلنطى .

سقطت اخر قلاع الشيوعية فى البانيا .

جمهوريات يوغوسلافيا السابقة اصبحت جمهوريات اوروبية ومازال الصراع دائرا على ارضها .

الحرب مازالت دائرة داخل بعض جمهوريات البلطيق - السوفيتية السابقة .

مازالت القلاقل فيما بين ارمينيا واذربيجان جنوب ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى .

اما فى الغرب ذاته :

فاوروبا حائرة .

الحزب الاشتراكى فى فرنسا فقد كل مقاعده تقريبا ولا احد يعرف مصير ميتران عندما تحين الانتخابات القادمة ، او حتى قبل موعد الانتخابات فالبطالة وصلت بفرنسا الى ابشع حدودها وكادت تسبق حتى مثيلاتها فى دول الشرق .

الفرنسيون غير راضين لا عن اديث كريسون ، ولا عن وزير ماليتهم الذى تولى مقعد رياسة الوزراء باقل اصوات ممكنة . وكادت فرنسا بذلك تخرج حتى عن قوتها المقعدية فى برلمان اوروبا فى لكسمبورج وبالتالى فى المجلس الاوروبى فى ستراسبورج او على الاقل يفقد الرئيس ميتران بذلك قوته داخل المجلسين الهامين جدا واللذين يحكمان اوروبا فعلا فى الحقبة القادمة جنبا الى جنب مع ما يعرف بمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى (هلسنكى) والذى اصبح الآن ٣٧ دولة بعد ان انضمت اليه كثير من دول الشرق ، بل وتستعد دول اخرى فى انحاء اخرى من العالم للانضمام اليه .

المملكة المتحدة (بريطانيا) فى غضون يومين او ثلاثة تظهر نتائج الانتخابات فيها ، وهى انتخابات بلا منتصر قضية البطالة . قضية التضخم . قضية العمالة . قضية الضرائب . قضية المساكن حتى قضية الوحدة الاوروبية الكاملة . كلها لم يحسم الكلام فيها بصفة اكيدة لا عن طريق حزب المحافظين ولا عن طريق حزب العمال ، والمسائل كلها متشعبة ، والكلام يختلف .

واهم من هذا وذاك ..

هل بريطانيا الان جزء اوروبا ، ام هى الحليف الذى لا ينفصل عن امريكا . هل تريد وحدة اوروبية فعلا ام تريد وحدة بريطانية امريكية ؟

ايطاليا والانتخابات فيها بدات بالفعل ، وابسط ما يمكن ان يقال عنها او نشرح به الموقف هو تساؤل اندريوتى ذاته فى آخر خطبه الانتخابية وقد احتشد له مئات الالاف .

— هل يمكن ان تعود ايطاليا دولة بلا حكومة ؟

واعتقد ان ايطاليا ابان الثمانينات عاشت فعلا على امتداد اكثر من سنة بلا حكومة او حكوماتها لا تستمر اكثر من اسبوع فى الحكم ، واذا عاشت ايطاليا بلا حكومة وهى منبع الوحدة الاوروبية التى بدات فى عاصمتها روما سنة ١٩٥٧ باتفاقية الحديد والفحم . وهى الان اقوى الدول المؤيدة للاقتصاد الاوروبى الموحد وللبنك الاوروبى وللعملة الاوروبية الواحدة فكيف يمكن ان يكون موقفها ؟

المانيا - بعد ان اصبحت اكبر دول اوروبا (٨٠ مليون نسمة) اقوى اقتصاد فى اوروبا - وثانى او ثالث اقتصاد فى العالم والقوة المحركة الان للوحدة الاوروبية لاسباب كثيرة ما الذى يحدث فيها ؟



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل يقتلون الاجانب فعلا ؟

هل يريدون ان يكونوا المانا فقط على ارض المانيا ؟ وهل سيستنبتون جذور الناس من جديد ، وهل سيعلنون نازية او المانية جديدة ، وهل سيقبلون بعض شعوب الشرق الذين يتدفقون فعلا على ارضهم الآن ، وخاصة من بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ، ام سيكتفون بضم النمسا مرة اخرى لتصبح امبراطورية المانية ضخمة اقوى من اى امبراطورية اخرى موجودة الآن رغم انتفاء كلمة الامبراطورية ؟ .

الاحزاب اليمينية داخل المانيا تعلن انها ليست مسئولة عن قتل الاجانب ولا تتبعهم وانما هم اشخاص بمفردهم يقومون بهذا وانا اتساءل .

ـــ كيف يمكن لاشخاص بمفردهم ان يقتلوا ويؤذوا ٦٠٠ اجنبى فى غضون تسعين يوما فقط من بداية السنة حتى آخر مارس ؟ اليس فى المانيا حكومة ؟ اليس فيها وزارة داخلية ـ مدى معلوماتى انها من اقوى وزارات الداخلية فى كل اوروبا .

اهم من هذا .. هذه الانتخابات الالمانية بدورها والتى ضرب فيها حزب كول فى اول ولايتين .. افضل ما سمعته من صديقى بيرجن شتلتزر ان ما يحدث فى الانتخابات ليس هزيمة وانما هى انتخابات التحدى . فالالمان يرفضون هذه التكاليف الباهظة للوحدة الالمانية ، يريدون الوحدة ويرفضون تكاليفها .

كل هذا يؤثر على الوحدة الاوروبية التى يجب ان تضع لنفسها اسلوبا جديدا للحياة وهى على وشك التضخم اكثر واكثر .

فانا اعرف ان فنلندا ستصبح الدولة رقم ١٣ داخل المجموعة الاوروبية ان لم تكن المانيا الشرقية فعلا هى اصبحت هى الدولة رقم ١٣ .

النمسا والنرويج مفروض انهما الدولتان رقم ١٤ ، ١٥ .

كيف تحيا المانيا باقتصادها ـ بقوتها ـ بتعدادها ـ بعصبيتها داخل هذه المجموعة الاوروبية الجديدة .

كيف سيتعامل ابناء المانيا مع ابناء دول الشرق بعد فتح الحدود ؟

ما هو موقف المانيا من ذويهم الذين يعيشون على الشاطىء الآخر لنهر اودينسا فى بولندا وعلى حدود ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى سابقا .

كان المفروض ان تعطى المانيا النموذج على الوحدة الاوروبية الحقيقية بعد ان بدأت اوروبا كلها ـ كمجموعة تتبنى النظام الاقتصادى الالمانى الذى يفصل البنك عن الحكومة .

اساس الوحدة الاقتصادية الاوروبية الحالية هو انشاء بنك اوروبا ـ بسلة عملاتها ـ بحصيلة اقتصادها ـ بعيدا عن تدخل كل الحكومات ـ بحيث لا تستطيع اية حكومة ان تسيطر لا على عملاتها ولا على حصيلة اقتصادها فى المستقبل .. بمعنى ان الحكومات تخطط للاقتصاد فى كل ارض ولكن حصيلة الاقتصاد نتيجة العمل تذهب الى البنك الاوروبى الذى يقيمه ولا يكون للحكومات اى نوع من انواع التدخل وهذا نفسه هو ما يحدث فى المانيا منذ تولى ايرهارد شئونها الاقتصادية .

تصورى شخصيا ان ما يحدث فى اوروبا هو مجموعة من الصراعات ـ من الحوارات ـ من الافكار التى تتارجح ـ تتعدل حتى تاخذ شكلها النهائى مع امتداد الحقبة الاخيرة من القرن العشرين وقبل الوحدة الكاملة والتى يكون اعظم اشكالها الوحدة النقدية فى ديسمبر ١٩٩٩ .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٢

«ميتران» ينفى تأثير قيام الوحدة الأوروبية على العلاقات بين أوروبا والدول العربية

الشارقة ـ وكالات الانباء : نفي الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران امس ان قيام الوحدة السياسية الاوروبية سيؤثر سلبيا على العلاقات بين اوروبا والدول العربية . اكد الرئيس الفرنسى اهتمام فرنسا بتطوير العلاقات بين اوروبا ودول الجنوب وخاصة مع الدول العربية . اشار ميتران الى امكانية قيام نظام دولى جديد يقوم على التعاون بين الشمال والجنوب . واوضح ميتران استئناف الحوار العربي ـ الاوروبى خلال الاسابيع القادمة .

اكد ميتران حرص فرنسا والمجموعة الاوروبية على تحقيق السلام العادل والدائم فى الشرق الاوسط. نفى الادعاءات التى تتردد حاليا حول عدم مساهمة المجموعة الاوروبية بدور اساسى فى احلال السلام فى منطقة الشرق الاوسط . اوضح ميتران ان المجموعة الاوروبية اول من ساهمت فى الدعوة الى احلال السلام فى الشرق الاوسط . واشار الى الاتصالات الاوروبية لاقناع الاطراف المعنية فى الشرق الاوسط والمشاركة فى مؤتمر السلام فى مدريد لاستمرار مفاوضات السلام . واعرب ميتران عن ثقته بان الافكار الفرنسية الاوروبية الخاصة باحلال سلام عادل فى الشرق الاوسط بدات تشق طريقها عبر مفاوضات السلام .

واكد الرئيس الفرنسي فى حديثه لصحيفة الشرق القطرية تاييد فرنسا لجهود دول مجلس التعاون الخليجى لاجراء ترتيبات اقليمية جديدة فى منطقة الخليج . اكد ميتران استعداد فرنسا لزيادة الوجود الأوروبى فى الخليج وذلك بعد اعلان الرئيس بوش خفض الوجود العسكرى الامريكي فى العالم كله . اوضح ميتران استعداد دول الخليج لزيادة ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الاوروبية مشيرا الى عدم استعداد



ميتران — بوش

الولايات المتحدة لوجود عسكرى امريكى دائم فى منطقة الخليج .

من ناحية اخرى اجرى الرئيس ميتران محادثات مع بريان مالروني رئيس وزراء كندا الذى وصل الى فرنسا امس وناقش الجانبان مشكلة دعم العلاقات بين فرنسا وكندا . كما ناقش الجانبان مسالة حماية مناطق الصيد للحفاظ على البيئة . اكد مالروني ان زيادة عمليات الصيد المعمول بها حاليا فى الدول الاوروبية وخاصة اسبانيا والبرتغال ماساة بيئية خطيرة . وطالب الدول الاوروبية بضرورة القيام بعمل عاجل لمنع تفاقم المشكلة . اشار الى انه سيقوم بعرض موضوع الصيد والبيئة على مؤتمر البيئة المقرر اجراؤه فى البرازيل فى يونيو القادم .

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٢

«سـايبروس مـيل»

المجموعة الأوروبية تتوسع شرق المتوسط اذا قبلت عضوية قبرص

المشكلة القبرصية هي العقبة الرئيسية اما عضوية قبرص الكاملة في المجموعة الأوروبية، ولكن قبول العضوية الكاملة من جانب آخر يمكن ان يساعد على تسوية المشكلة ذاتها، وعلى قضية اخرى وهي امتداد اوروبا وتوسعها باتجاه شرق المتوسط، هذا هو ما يطرحه «اندرياس ليوفانيوس» المساعد الرئاسي الخاص للرئيس جورج فاسيليو في المقال التالي:

الانضمام الكامل الى المجموعة الأوروبية هو احدى القضايا الجوهرية التي يجمع عليها سكان الجزيرة، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تصعد الحكومة والبرلمان من جهودها في شتى الاتجاهات التشريعية، والالحاح على إلتزام قبرص بالديمقراطية والالتزام الكامل بحقوق الانسان ليس أمرا مستغربا، فقد كانت قبرص تاريخيا جزءا مكملا لأوروبا.

وقد اعتنت قبرص منذ حصولها على الاستقلال بتحقيق تنمية سريعة انعكست على معدل نمو عال، وصل في الفترة ما بين ٦٠ ـ ١٩٧٣ الى ٧٪، كما اعتنت بالتحديث وتحقيق تحول في اسلوب الحياة حسن من صورة قبرص على الصعيد الاقليمي والدولي، وقد مكّن هذا الجزيرة من الانضمام الى اتفاقية التعاون الأوروبي في العام ١٩٧٢، ويدأ بعض المحللين بمقارنة تجربة قبرص بالتجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، اي تجربة النهوض والبناء السريعين وبمعدلات عالية، وفي العام ١٩٨٧، وفي ضوء موقعها الحيوي وأدائها الاقتصادي والمؤشرات المستقبلية التي تنبىء بها، وقعت قبرص على اتفاقية التعاون الجمركي مع المجموعة الأوروبية، وأعلنت في يوليو (تموز) ١٩٩٠ رسميا هويتها الأوروبية بتقديم طلب العضوية الكاملة.

ويقف الاقتصاد القبرصي الان على ارضية صلبة، حيث يصل نصيب الفرد من الدخل القومي الى اكثر من ١٠ آلاف دولار في العام، وتقل نسبة البطالة عن ٢,٣٪، وتسير الجزيرة نحو تحقيق المؤشرات والمعايير الاقتصادية التي اعتمدتها اوروبا في قمة «ماستريخت» وهي:

١ ـ الا يتجاوز عجز الميزانية ٣٪ من مجمل الدخل القومي.

٢ ـ الا يتجاوز الدين العام ٦٠٪ من مجمل الدخل القومي.

٣ ـ يجب ان يظل التضخم بين ٣ ـ ٥٪.

كما اعلنت الحكومة إلتزامها بتكييف اوضاع الجزيرة، اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا، لتنسجم مع بنى الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية.

ومن الواضح ان قبرص يمكن مقارنتها مع دول اخرى اعضاء مثل اليونان والبرتغال وايرلندا، واسبانيا التي سارت من قبل في طريق تحقيق اوضاع تلبي شروط العضوية. صحيح ان هنالك مشكلات وعقبات كما هو في كل دول العالم، ولكن هذه المشكلات يمكن التغلب عليها بمرور الزمن، وفي حالة قبرص، صحيح ان ليس هناك حرية انتقال لراس المال، ولكن يجب الاعتراف بأن الجزيرة تتحرك تدريجيا نحو الليبرالية الاقتصادية وانهاء هذا الوضع.

وعلى اي حال، وكما قيل في الصحافة مرارا، فان معارضة دخول قبرص الان في المجموعة الأوروبية تستند الى وجود المشكلة القبرصية، او بعبارة أخرى، ان هذه المعارضة لا ترجع الى أسباب اقتصادية بل ترجع الى اعتبارات سياسية، ووفقا للمعارضين فان قبرص يمكن ان تتمتع بالعضوية بعد حل مشكلتها الداخلية، وهنالك اعتراف بأنها جاهزة اجتماعيا واقتصاديا للعضوية، ولكن تقسيمها يخلق عقبات سياسية وفنية.

وهنالك تلميحات مشجعة تقول بأن ردا ايجابيا على طلب العضوية يمكن ان يدفع بمسيرة التسوية الى الامام.

وبالطبع فان امكانيات التسوية العادلة يمكن ان تتحسن بشكل جاد اذا انضمت قبرص الى المجموعة الأوروبية، خاصة وان التسوية تتضمن جوانب تلبي الشروط الأوروبية مثل حرية حركة اليد العاملة وراس المال، وبالاستجابة الى الطلب القبرصي فان المجموعة الأوروبية تكون بذلك قد وجهت رسائل مهمة الى المعنيين، مثل اهمية تطبيق القانون الدولي وحماية حقوق الانسان، إضافة الى تمتين الوحدة الأوروبية، اما الأمن العملي، فان المجموعة الأوروبية بهذه الاستجابة ستكون قادرة على توسيع حدودها الى شرق المتوسط بما يحمله ذلك من مصالح سياسية واقتصادية حيوية.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٢

الحكومة الفرنسية تقترح تعديل بنود الدستور المتناقضة مع معاهدة الوحدة الاوروبية

■ باريس - «الحياة» - تبنت الحكومة الفرنسية امس الاربعاء مشروع قانون يقضي بتعديل بعض بنود الدستور الفرنسي التي تتناقض مع مضمون معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية، مستغلة التضارب في وجهات نظر قادة المعارضة اليمينية للاسراع في اقرار المعاهدة.

وينص المشروع الذي تم تبنيه خلال اجتماع عقدته الحكومة برئاسة بيار بيريغوفوا على تعديل البنود الدستورية غير المتطابقة مع مضمون معاهدة ماستريخت في شان اعتماد العملة الاوروبية الموحدة وحرية تنقل الافراد.

لكن مشروع القانون لم ينص على اعطاء حق التصويت في الانتخابات البلدية للاوروبيين المقيمين في فرنسا، وذلك خلافاً لما نصت عليه المعاهدة.

وقال الناطق باسم الحكومة مارتان مالفي ان مشروع القانون سيحال الى الجمعية الوطنية (البرلمان) التي ستبدا مناقشة بنوده في ٥ ايار (مايو) المقبل.

واضاف في تصريح ادلى به عقب الاجتماع الحكومي، انه لا مفر من تعديل الدستور، «لأن اعادة مناقشة معاهدة ماستريخت امر غير وارد على الاطلاق»، وفقاً لما سبق واكده الرئيس فرنسوا ميتران.

وكان «حزب التجمع من اجل الجمهورية» (اليمين المعارض) الذي يتزعمه رئيس بلدية باريس، جاك شيراك اعرب عن معارضته لتعديل الدستور ودعا الى طرح معاهدة ماستريخت على الاستفتاء الشعبي، مشيراً الى ان بعض بنود هذه المعاهدة يمس بالسيادة الوطنية.

واعتبر زعيم «حزب الاتحاد من اجل الديموقراطية» الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان من جانبه انه لا داعي لطرح المعاهدة على الاستفتاء وان «من يسعى الى عرقلة مسيرة الوحدة الاوروبية يعتمد نهجاً انتحارياً».

وكان الحزب الشيوعي الفرنسي دان بدوره المعاهدة كما دانها وزير الدفاع السابق جان بيار شيفنمان الذي يتزعم تياراً متمرداً داخل الحزب الاشتراكي، فيما اعتمد زعيم «الجبهة الوطنية الفرنسية» (اليمين المتطرف) جان ماري لوبن، وبعض انصار البيئة، موقفاً مماثلاً.

وكان ميتران اشار في تصريح ادلى به اخيراً انه لن يطرح معاهدة ماستريخت على الاستفتاء الا اذا تعذر اقرارها عبر الاطر البرلمانية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

وزير خارجية ايطاليا يتحدث إلى «العالم اليوم»:

الدور الأمريكى يحجب المساعى الأوروبية فى الشرق الأوسط

مؤتمر ماستريخت فتح صفحة جديدة فى التاريخ الأوروبى

□ روما – رشدى العربى:

قال جيانيني دي ميكليس وزير خارجية ايطاليا أن ردود الافعال الكبيرة للدور الأمريكى هي السبب فى حجب أهمية الدور الأوروبي. وأكد فى حوار خاص لـ «العالم اليوم» أن مؤتمر ماستريخت كان البداية الواقعية لأوروبا القوية الموحدة أكثر من كونه مؤتمرا وشن الوحدة النقدية الأوروبية. وعن الدور الايطالى فى مشاكل المنطقة العربية ذكر دى ميكليس أن لايطاليا موقف واضح من عدالة القضايا العربية.

وحول إمكانية استمرار ايطاليا فى السوق الأوروبية أوضح وزير الخارجية الايطالى أن الأمر يستلزم اصلاحا دستوريا يقود إلى إصلاح اقتصادي يعالج مشكلات التضخم الحالية فى ايطاليا، الامر الذى سيؤكد إلى تثبيت أقدام ايطاليا داخل السوق الأوروبية.

وفيما يلى نص الحديث مع دى ميكليس:

- سيادة الوزير هل من الممكن أن تتخلف ايطاليا عن المشاركة الكاملة فى الوحدة الاقتصادية الأوروبية المرتقبة؟

— بدون شك من الممكن أن تتخلف ايطاليا عن هذه الوحدة إذا لم نتمكن من تحسين الوضع الاقتصادى كما طلب منا اللجان المختصصة للسوق الأوروبية المشتركة.

ومن الممكن أن نجد أنفسنا خارج هذه الوحدة النقدية لأوروبا، ولكنى مازالت متفائلا حيث إن الاقتصاد الايطالى لديه كل الأوراق السليمة والقادرة على دفعه إلى الأمام، وتفاؤلى هذا ليس تفاؤلا عاطفيا وإنما هو تفاؤل التجارب التي مرت بها ايطاليا فى الماضي. إن الثلاث سنوات القادمة كافية لتحسين الاقتصاد الايطالى لمواجهة هذه التحديات، لكن هذا لن يتم إلا من خلال حكومة قوية قادرة على تنفيذ برنامج اقتصادى قاسي وذلك للعودة بالاقتصاد الايطالى إلى المستوى المرغوب فيه. وأنا أرى الرغبة لدى الجميع للوصول إلى هذه النتيجة والانتخابات القادمة هي خير دليل على الرغبة الجادة في الاستمرار داخل أوروبا.

وكما قلت فإن الحل الوحيد هو من خلال حكومة قوية تمثل الائتلاف الحالى وتكون قادرة على حسم هذه الأزمة.

يذكر كثير من المحللين أن ايطاليا واليونان والبرتغال تجازف الاحتفاظ بعضوية السوق الأوروبية.

وأشار بعض المحللين الانجليز إلى ذلك السياسي المتفائل الوحيد في ايطاليا فى الوقت الذى يتصاعد فيه التضخم فى ايطاليا إلى مستوى قد تكون معه عملية الاصلاح الاقتصادى السريعة صعبة، إن لم تكن مستحيلة. كيف تعلل هذا التشاؤم وخاصة من جانب المحللين الاقتصاديين فى انجلترا؟

— أولا إننى أعتقد أن مفتاح الاحتفاظ بعضوية السوق الأوروبية يأتي عن طريق النظام الانتخابى الحالى والذي يجب أن يقرر إذا كان يرغب فى الاستمرار فى أوروبا أم لا. أى أن اختيار الناخب هو أول الطريق وبعد ذلك ستكون أول مهام البرلمان الجديد هو عملية الاصلاح الدستورى الشاملة والتى نريد منها الوصول إلى مستوى دستورى أوروبي. كل هذا يعتبر بداية الطريق لعملية اصلاح اقتصادى جذرى يكون الهدف الاساسى منها هو الاستمرار فى أوروبا.

من الواضح أن اسرائيل لا ترتاح للسوق الأوروبية، وخاصة بعد الصفعة والتى وجهه إليها بعد مؤتمر فينسيا الاخير، وفي الجانب الاخر ترى العالم العربي والذى يفضل التعامل مع السوق الأوروبية المشتركة وهناك اسئلة تخرج من جانب العالم العربي.. ماذا تفعل أوروبا حاليا أمام القضايا المهمة التى تتعلق بالشرق الأوسط والعالم العربى؟ وهل تقوم بدور أو بضغط معين على الولايات المتحدة كي يكون لها تأثير أكثر ايجابية وأكثر عملية للمنطقة؟

— بدون شك أوروبا لديها القدرة على التأثير كما أنها من الممكن أن تقدم أكثر من ذلك.. والسبب فى عدم بزوغ الدور الأوروبى هو أن ما تقوم به الولايات المتحدة تنشأ عنه ردود أفعال كبيرة تغطى على أدوار الاخرين مهما كانت اهميتها وأن أوروبا فعلت وتفعل الكثير وخاصة فى الشهور الأخيرة وخاصة دورنا فى المؤتمر الدولى للسلام. كما أن أوروبا سيكون لها دور حاسم وفعال فى المرحلة الثالثة لمؤتمر السلام حيث تمثل فيه أوروبا والولايات المتحدة وجميع الاطراف الاخرى. وهى بدون شك مناسبة حاسمة حيث إن أوروبا ستخرج منها بوجه جديد وبوزن جديد مؤثر وفعال فى القضايا العالمية وخاصة قضايا المنطقة العربية. إن موقف ايطاليا وموقف اوروبا واضح وصريح من عدالة القضية العربية وهدفنا إيجاد حلول سياسية واقتصادية وأمنية لمشاكل هذه المنطقة دورنا فعال من



خلال اللجان المختلفة للسوق الأوروبية المشتركة.

ما هو طبيعة الدور الاوروبى فى الأزمة الليبية؟

ـــ وضع ليبيا حساس فى هذا الموضوع ونحن ننتظر نتائج الاتصالات والمباحثات الدولية ونتمنى أن ينتهى الأمر على خير.

إلى أى مدى ستكون نتائج مؤتمر ماستريخت واقعية وهل لدى أوروبا القدرة على توسيع دول السوق من خلال قبول عضوية دول اخرى؟

ـــ إن الواقع العالمى يتغير بسرعة رهيبة وأنا اعتقد أن مؤتمر ماستريخت كان بداية الطريق الواقعي العملى للوحدة النقدية لأوروبا. كما أن قبول ومشاركة عضوية كل من النمسا والسويد وفنلندا خلال العامين القادمين ثم بعد ذلك سويسرا والنرويج وتشيكوسلوفاكيا سيوسع نطاق الجماعة الأوروبية.

وهناك بحث يجرى لقبول تركيا. إن مؤتمر ماستريخت كان أكثر من كونه مؤتمرا نقديا، إنما هو في الواقع مؤتمر لفتح صفحة جديدة للواقع السياسي الجديد لأوروبا واعتقد من خلال هذا أن ايطاليا لن تعجز لاتمام الاصلاح الاقتصادى واعتقد أن بعض التقشف على مستوى المصاريف العامة لن تكون قاتلة من أجل الوصول إلى النجاح الاقتصادي والذي يعطينا تأشيرة للاستمرار فى أوروبا.

فرنكو مودوليمانى - لويجى سبافينتا اثنان من كبار الاقتصاديين فى العالم وضعا روشتة لعلاج الاقتصاد الايطالى وهى تتعلق بتجميد المرتبات وتجميد المصروفات العامة. هل ستعتمد الحكومة القادمة على فنيين للخروج من هذه الأزمة؟

ـــ لقد اعتمدت الحكومة فى الماضى والحاضر على فنيين فهناك «كارلى» وزير الخزانة الحالى وهو واحد من الفنيين السياسيين واعتقد أن القضية تتعلق بحكومة قوية قادرة على وضع وتنفيذ برنامج إصلاحى دون تعديل ودون تراجع.

وأنا متفق مع فرنكو مودوليمانى بأن سياسة الخطوة خطوة هي العلاج الوحيدة لهذه الأزمة الاقتصادية.

هل لديكم القدرة فى أوروبا على سحب بساط القوى العظمى من تحت قدمي امريكا؟ وهناك من يقول إنه ليست هناك سياسة موحدة لأوروبا؟ اقصد سياسة خارجية موحدة؟

ـــ أولا اعتقد أن مؤتمر ماستريخت هو بداية الطريق لولادة أوروبا كقوة عظمى وهذا لن يظهر تأثيره الايجابى إلا بعد عدة سنوات من الان. ولكن احداث أوروبا الاخيرة مثل يوغوسلافيا مثلا يدل على تواجد سياسة خارجية موحدة لأوروبا واعتقد أن أوروبا لديها كل الاوراق التى تؤهلها لتكون قوة عظمى ولكن حاليا لا تستطيع اخذ مكان امريكا للقيام بهذا الدور.

ونحن مع أوروبا القوية والمتحالفة مع امريكا!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٢

فرنسا لن تبتلعها اوروبا الموحدة

موجة من التشكيك فى آثار اسقاط الحدود الأوروبية

كلما تقدمت اوروبا خطوة جديدة على طريق الوحدة ، ازدادت الأصوات المعارضة لهذه الوحدة بسبب ماتنطوى عليه من مخاطر فقدان السيادة الوطنية .

فوسط مشاعر قلق متزايدة فى فرنسا ، تبنت الحكومة الفرنسية الجديدة برياسة بيير بيرجوفوا يوم الاربعاء ٢٢ ابريل مشروع قانون يقضى بتعديل الدستور الفرنسى الذى وضعه الجنرال ديجول فى عام ١٩٥٨ والذى على اساسه قامت الجمهورية الخامسة ، ليتفق ومعاهدة الوحدة النقدية والسياسية والمعروفة باسم معاهدة ماستريخت .

فقد اقرت الحكومة فصلا مكونا من مادتين سيضاف الى الدستور ويسمح بنقل اختصاصات السيادة لفتح الطريق امام انشاء عملة اوروبية بحلول عام ١٩٩٩ ، ووضع نظام موحد لتاشيرات الدخول ولسياسة الرقابة على الحدود واخيرا ليستطيع مواطنو دول السوق الاثنتى عشرة التصويت فى الانتخابات المحلية والاقليمية .



المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢

ولا يتيح هذا التعديل في المقابل لمواطني دول السوق ترشيح انفسهم في هذه الانتخابات ، وفقا لما تقضي به اتفاقيات ماستريخت ، وذلك للحيلولة دون تولي مواطنين غير فرنسيين لمنصب العمدة أو نائب العمدة الذي يعطى سلطة الاشراف على عمل البوليس على الصعيد المحلي كما يعطي الحق في انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ الذي يكون مع الجمعية الوطنية مجلس البرلمان الفرنسي .

وسيطرح مشروع القانون على البرلمان الفرنسي بمجلسيه اليوم الاربعاء ، ٢٩ ابريل على ان تبدأ المناقشات حوله في الخامس من مايو .

ويجمع المراقبون في العاصمة الفرنسية على ان تجسد مشروع القانون وماينطوي عليه من اسراع الخطى في التصديق على المعاهدة قد أدى الى زيادة القلق في أوساط عديدة حول عدم سيطرة فرنسا في المستقبل على مقاديرها ومصيرها ، كما لو كانت فرنسا قد استيقظت فجأة للتحولات الكبرى التي ستنجم عن معاهدة ماستريخت للوحدة النقدية والسياسية التي وقعتها دول السوق الأوروبية الاثنتي عشرة في مدينة ماستريخت في هولندا في ديسمبر الماضي .

ورغم ان فرنسا كانت ومازالت من اشد الدول الاوروبية حماسا للاندماج الاوروبي بل ان صلابة المحور الفرنسي الالماني هي المحرك الأول لحركة الوحدة الاوروبية ، فان فرنسا تشهد موجة من التشكك والارتياب ازاء ماينطوي عليه الغاء الحدود بين دول السوق واعطاء المواطنين حق التصويت في دول غير دولهم مما يعني في نهاية المطاف دمج مصيرها بصورة نهائية مع مصير جاراتها .

غير ان هذه الظاهرة لايمكن بحال من الاحوال اعتبارها ظاهرة فرنسية ، ففي اماكن اخرى من اوروبا ، تتضاعف مظاهر الرفض تجاه معاهدة ماستريخت التي ستصبح سارية المفعول ما أن تصدق عليها مختلف دول السوق .

فالالمان على سبيل المثال تعتريهم مشاعر القلق لما تنطويه معاهدة ماستريخت من ابدال المارك الالماني ، عملتهم القوية المستقرة التي يفخرون بها ، بعملة اوروبية موحدة تكون اقل استقرارا وثباتا ، فضلا عن تسامح شركائهم الأوروبيين تجاه معدلات التضخم المرتفعة التي يخشاها الالمان اكثر من اى شيء اخر .

باريس من :

اسماعيل صبرى

وفي المقابل فان اسبانيا وايطاليا تخشيان من خضوعهما لسياسات تقشف صارمة تفرض عليهما من اعلى خلال السنوات القادمة استجابة للشروط المشددة التي وضعها الالمان على الصعيد المالي والنقدي لقبول التخلي عن المارك لصالح عملة اوروبية موحدة .

أما ايرلندا ، فتثير معاهدة ماستريخت فيها مشاكل من طبيعة اخرى ، حيث انها ستجد نفسها مضطرة للانصياع للقوانين الاوروبية على الصعيد الاجتماعي والحريات الفردية للقوانين الاوروبية على الصعيد الاجتماعي والحريات الفردية وفي مقدمتها حق الاجهاض الذي مازال محظورا في ايرلندا ، بينما يعتقد معارضو المعاهدة في الدنمارك انهم اصبحوا اقوياء بالدرجة الكافيه لرفض التصديق على المعاهدة في الاستفتاء الذي سيجرى هناك حول هذا الموضوع في ٢ يونيو القادم .

ومن المفارقات ان بريطانيا التي بذلت جهودا لا تكل خلال التفاوض حول معاهدة ماستريخت لافراغ المعاهدة من اى مضمون وجدوى ، لاتبدو قلقة ازاء التحولات التي ستدخلها ماستريخت على الأوضاع المحلية فيها ، ولعل فوز جون ميجور بالاغلبية في الانتخابات الاخيرة من الأسباب التي يمكن ان تفسر عدم وجود معارضة قوية للمعاهدة .

غير أن الوضع مختلف في فرنسا حيث يبدو ان المشاعر الوطنية متاججة بصورة خاصة ويبدو الرأي العام حساسا حساسية مفرطة لكل مايتعلق بمكانة ووضع فرنسا في اوروبا وفي العالم بل وحول مستقبل فرنسا وبقائها كاحدى القوى الاساسية في عالم الغد .

ولعل حالة الراى العام الفرنسي غير المستقرة قد انعكست بصورة دقيقة في الانتخابات المحلية التي جرت في شهر

تحقيقات خارجية

مارس الماضى حيث لم تحصل الاحزاب التقليدية ـ الاشتراكيون واحزاب اليمين التقليدية ـ سوى على نحو نصف اصوات الناخبين حيث تناثرت وتشتت اصوات الناخبين ، وتفتت بالتالى القوى السياسية بشكل لم يسبق له مثيل فى ظل الجمهورية الخامسة ، بينما ذهبت نصف اصوات الناخبين للأحزاب التى كانت بالماضى احزابا هامشية تعلن جميعها عن مواقف مناوئة للوحدة الاوروبية .

فزعيم حزب الجبهة الوطنية اليمينى المتطرف جان مارى لوبن أعلن ان التصديق على ماستريخت هو « بداية النهاية لفرنسا » . والغريب ان شخصيات من مختلف القوى السياسية توافقه الرأى مثل جان بيير شفنمان وزير الدفاع السابق وعضو الحزب الاشتراكى الحاكم الذى دعا لرفض معاهدة ماستريخت وهاجم الرئيس ميتران شخصيا بسبب تاييده المطلق لاوروبا الموحدة . غير ان الشيوعيين بدورهم يرفضون أوروبا الموحدة متفقين فى ذلك مع تيار حماة البيئة من الخضر وعدد كبير من الشخصيات اليمينية والديجولية البارزة .

أما الانقسام الذى تسلط عليه الاضواء اكثر من غيره فهو الذى أحدثته معاهدة ماستريخت فى القوة اليمينية الاساسية فى البلاد اى الاتحاد من اجل فرنسا المكون من حزب التجمع من اجل الجمهورية - الديجولى بزعامة رئيس الوزراء الأسبق وعمدة باريس جاك شيراك وحزب الاتحاد من اجل الجمهورية الفرنسية بزعامة الرئيس السابق فاليرى جيسكار ديستان .

فشيراك هاجم بشدة المعاهدة معتبرا اياها « سيئة وغامضة » وبحاجة لاعادة النظر فى العديد من نصوصها ، ذلك دون ان يعلن ماإذا كان سيدعو للتصويت ضدها أم معها ومطالبا فى الوقت نفسه باجراء استفتاء حول هذا الموضوع فى فرنسا ليقول الشعب كلمته ، بينما رفض جيسكار ديستان فى المقابل فكرة الاستفتاء خوفا من تداخل اعتبارات سياسية داخلية فى هذا الموضوع الذى يتعلق بمستقبل فرنسا كلها وليس بمصلحة حزب أو آخر واعرب فى الوقت ذاته هو وحزبه عن مساندته القوية للمعاهدة ولطريقة الرئيس ميتران فى معالجة هذا الموضوع .

ومن الجدير بالذكر انه فى حالة انقسام المعارضة اليمينية فى الانتخابات التشريعية القادمة فانه لا امل لها فى الفوز رغم أن كل استطلاعات الرأى تؤكد فوزها على الاشتراكيين فى مارس القادم . وقد أعرب جان فرانسوا بونسيه وزير الخارجية الأسبق فى عهد الرئيس ديستان عن موقف التيار الذى يقوده الرئيس السابق بقوله « ان القول بأن اوروبا ستبتلع فرنسا محض هراء » ، اما بيير بيرجوفوا رئيس الوزراء الجديد فاكد ثقته فى ان الاتفاقية ستحصل على اغلبية الثلثين فى البرلمان الفرنسى وهى الاغلبية للتصديق عليها .

وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف الانتقادات الموجهة لماستريخت بانها ستؤدى الى خضوع فرنسا لسلطة خارجية ولسياسات اوساط المال والصناعة الالمان بصفة خاصة ولبيروقراطية غير منتخبة او ممثلة فى بروكسل .

وقد دحض الرئيس ميتران مختلف هذه الانتقادات مؤكدا ان فرنسا ستكون اقوى واقدر على اسماع كلمتها فى وسط العائلة الاوروبية وان أوروبا الموحدة هى دون شك مستقبل فرنسا ، مبرزا فى الوقت نفسه انه لامجال لاعادة التفاوض من جديد حول المعاهدة التى تم التوصل اليها بين دول السوق الاوروبية الاثنتى عشرة بعد عام من المفاوضات الشاقة .

ورغم ان الرئيس ميتران يكرر دائما انه لا يفكر مطلقا فى السياسة الداخلية عندما يدعو كل فرنسى للايمان بأن مستقبل فرنسا هو اوروبا وعندما يدعو مختلف اعضاء البرلمان للتصديق على المعاهدة فانه « يضرب عصفورين بحجر » ، فبعد الفترة التى قضتها اديث كريسون فى رياسة الوزراء والتى اضرت كثيرا بشعبية الحزب الاشتراكى بل بشعبية الرئيس ميتران نفسه حتى انه بات فى حكم المؤكد هزيمة الاشتراكيين فى الانتخابات التشريعية القادمة واضطرار الرئيس فى هذه الحالة اما للاستقالة واما التعايش مع حكومة يمينية جديدة كما حدث بين ١٩٨٦ و١٩٨٨ ، فان الخلاف حول المعاهدة والانقسامات التى ستحدثها ستعيد تكوين القوى السياسية الفرنسية التى خرجت مجزأة من الانتخابات المحلية الأخيرة بما يسمح بتكوين قوى وسطى من الاشتراكيين واحزاب يمين الوسط ، بعبارة اخرى تحقيق الانفتاح الذى طالما دعا اليه الرئيس ميتران والذى اعيد انتخابه على اساسه فى عام ١٩٨٨ :

فاذا نجح الرئيس ميتران فى بلوغ هذا الهدف وتجميع اغلبية رياسية جديدة تكون منبثقة من الانتخابات التشريعية القادمة فسيتمكن من تفادى التعايش مع قوى يمينية مناوئة له ؛ ولكن فى المقام الاول من اكمال عمله الاكبر الذى يرغب ان يذكر به فى التاريخ أى « مشيد الوحدة الاوروبية » .

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

قلق في الجاليات العربية من أوروبا الواحدة

أحزاب اليمين توسع نطاق حملتها ضد الاجانب واتجاه نحو سياسة لإعادة المهاجرين الى بلاد المنشأ

باريس: من علي حماده

مع اقتراب موعد المصادقة على معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية عادت ترتفع مرة اخرى اصوات كثيرة في اوساط الاحزاب اليمينية الفرنسية لتطرح مشكلة زوال الحدود بين دول المجموعة الاثنتي عشرة بنهاية العام الجاري مع ما تحمله من إمكانات لإنتقال مجموعات كبيرة من المهاجرين الاجانب من دولة الى اخرى دون اي رقابة. وتشكك هذه الاصوات في القدرة الاوروبية المشتركة على الحد من الهجرة خصوصا تلك الآتية من افريقيا السوداء وشمال افريقيا وأوروبا الوسطى التي تهزها ازمات وصراعات سياسية وعرقية. وجاءت الانتخابات التي شهدتها فرنسا وايطاليا والمانيا لتؤكد ان احزاب اليمين المتطرف وإن لم تكن قد حققت تقدما كبيرا في نتائجها الا انها اثبتت رسوخها، خصوصا أنها حركت مخاوف مواطنيها من «خطر الهجرة الاجنبية التي تهدد حضارة اوروبا» وهناك من يتوقع حملة سياسية واعلامية جديدة تستهدف المهاجرين، وذلك في وقت تعمل فيه كثير من الدول على صياغة سياسة لاعادة المهاجرين الى بلادهم.

في هذه الاجواء، تمكن حزب «الجبهة الوطنية» اليميني المتطرف بزعامة جان ماري لوبن في فرنسا من تامين نسبة ١٣,٩ في المائة من المقترعين في الانتخابات الاقليمية والمحلية التي جرت في مارس (اذار) الماضي وذلك بالرغم من الحصار الذي تعرض له من قبل احزاب اليمين التقليدي فضلا عن الحزب الاشتراكي الحاكم.

وفي ايطاليا يسجل المراقبون النجاح الانتخابي الذي حققته «الرابطة اللومباردية» التي تنادي بانفصال شمال ايطاليا عن جنوبها بحجة ان الشمال يحرك عجلة الاقتصاد الوطني في حين ان الجنوب لا يساهم الا بمزيد من البطالة والاتكالية و«يصدر» جرائم «المافيا» الى بقية ارجاء ايطاليا. كما ان الرابطة اللومباردية ركزت حملتها الانتخابية على الخطر الاجنبي الداهم وذلك في اشارة الى تزايد المهاجرين الافارقة والعرب واليوغوسلاف والالبان.

ومايزال العالم يذكر البواخر المحملة بآلاف الالبانيين الفارين من بلادهم عام ١٩٩١ وهم يحاولون دخول ايطاليا عنوة.

وفي مقاطعة باد فوتنبرج الالمانية التي تنعمت في السنوات العشرين الماضية باقتصاد حديث ومتطور ومزدهر حققت احزاب اليمين المتطرف نتائج لم يسبق لها مثيل اذ حصلت على نسبة ١١ في المائة من المقترعين في الانتخابات الفرعية التي جرت في مطلع ابريل (نيسان) الماضي.

اشارات

هذه النتائج تحمل في طياتها اشارات معبرة تعكس حال المجتمع ومخاوفه. فمع نمو فكرة اوروبا الموحدة من غير حدود داخلية، تنمو في شكل مواز مخاوف «بدائية» من «غزو الاجنبي»، وحسب علماء الاجتماع فإن الخوف من الاجنبي يترسخ عندما يكون هذا الاخير منتميا الى حضارة مختلفة تحمل صفة الحضارة المعادية. هذه هي النظرة التي يحملها العقل الباطن الاوروبي وهذه هي النظرة التي تعمل احزاب اليمين المتطرف على ترسيخها فتحصد بذلك نتائج انتخابية تضطر بقية الاحزاب المعتدلة في هذا المجال على اللحاق بها.

وفي هذا الاطار يمكن تسجيل مواقف عدد من كبار السياسيين الفرنسيين امثال الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان الذي يتزعم حزب «اتحاد الديمقراطية الفرنسية». ففي نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي وصف ديستان حال الهجرة الاجنبية بقوله انها بمثابة غزو تتعرض له فرنسا. وكان رئيس الحكومة الاشتراكية السابق ميشال روكار قد صرح قبل عام على ذلك قائلا «ليس بوسع فرنسا استقبال كل مآسي العالم». واعتبر الرأي العام المؤيد لليسار الفرنسي ان روكار تنكر للمبادئ الانسانية والاخلاقية التي بنت عليها حركة اليسار الفرنسي رصيدها الانتخابي طوال عشرات السنين.

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩١

هكذا بات موضوع الهجرة يشكل رأس قائمة اهتمامات الحكومة الفرنسية بالاضافة الى البطالة. وكانت الاحداث التي شهدتها ضواحي العاصمة باريس ومدن اخرى في مطلع الصيف الماضي قد القت الضوء على المهاجرين، خصوصا العرب والمشاكل التي يواجهونها للاندماج في المجتمع الفرنسي الذي يتزايد انغلاقه مع مرور الوقت.

والضواحي المحيطة بالمدن هي نفسها مدن يسكنها مزيج من الاعراق والالوان وتعيش تحت سقف الفقر. وسكان الضواحي ينتمون الى جنسيات مختلفة بينهم عرب من شمال افريقيا (الجزائر وتونس والمغرب) ومهاجرون من افريقيا السوداء وبرتغاليون وأتراك، وكلهم يعملون في الصناعات الفرنسية الكبرى.

احصائيات

تشير الاحصائيات الرسمية الى ان العدد الاجمالي للاجانب المقيمين في فرنسا يتجاوز ٤.٤ مليون نسمة بينهم ١.٣ مليون في العاصمة باريس وضواحيها. وهذا الرقم يعادل ٦.٧ في المائة من مجموع السكان او ٧.٥ في المائة من العاملين. ويشكل المهاجرون المغاربيون القسم الاكبر منهم أي ١.٦ مليون نسمة منهم ٩٠٠ الف جزائري و٤٨٠ الف مغربي و٢٠٠ الف تونسي، اما البقية فهم من الافارقة والآسيويين والاوروبيين الشرقيين.

وفضلا عن الارقام الرسمية يمكن اضافة المهاجرين غير الشرعيين الذين يبلغ تعدادهم ٤٣٠ الف شخص ويعيشون بمعظمهم في مجمعات سكنية تحيط بالمدن ويعملون في قطاعات البناء والاشغال العامة وفي معامل الحياكة.

وحياة المهاجرين صعبة ويعانون من البطالة كما يعاني ابناؤهم من قلة الامكانيات التي تمنعهم من التحصيل الدراسي. وتشير الارقام الى ان ٩٠ في المائة من ابناء المهاجرين يلتحقون بالصفوف الابتدائية، وفقط ٢٠ في المائة منهم يكملون الدراسة في المرحلة الثانوية. مما يعني ان ٧٠ في المائة من هؤلاء يتركون المدرسة دون أن يكونوا مؤهلين للقيام بعمل دائم ومضمون وهذا اسرع طريق نحو الانحراف.

ويضاف الى هذه المشاكل التي يعاني منها المهاجرون عامل آخر تستغله التيارات العنصرية واليمينية المتطرفة وهو عجز نسبة كبيرة من المهاجرين عن الانصهار في المجتمع المضيف. وتوجه اليهم لهذا السبب الانتقادات بسبب اهتمامهم بالمحافظة على تقاليدهم الدينية، خصوصا الاسلامية. لكن تجدر الاشارة الى ان قسما من ابناء المهاجرين الذين ولدوا في اواخر الستينات وبداية السبعينات يجدون سهولة اكبر في الانصهار بالمجتمع الفرنسي.

من جهة أخرى وبالرغم من ان باب الهجرة اقفل في فرنسا عام ١٩٧٤ فإن ذلك لم يمنع المهاجرين من الاستفادة من قانون جمع العائلات، فالتحق الآلاف بذويهم في فرنسا كما استفاد عدد آخر من الزواج بفرنسيات او فرنسيين كوسيلة للحصول على الجنسية الفرنسية.

وحسب الارقام لدى وزارة الاندماج فإن نسبة المجنسين من اهل افريقي ارتفعت من ٢٦.٣ في المائة عام ١٩٨٥ الى ٣٤.٥ في المائة عام ١٩٨٩. ويمثل المواطنون من دول شمال افريقيا وحدها ٢٤.٣ في المائة.

اما المجنسون من اصل آسيوي فارتفعت نسبتهم من ١٩.١ عام ١٩٨٥ الى ٢٢.٧ في المائة عام ١٩٨٩. وبالمقابل انخفضت نسبة المجنسين من اصل اوروبي من ٤٦.٦ في المائة عام ١٩٨٥ الى ٣٧.٥ في المائة عام ١٩٨٩.

اللجوء

علاوة على ذلك يمكن الاشارة الى تزايد طلبات اللجوء السياسي التي تقدم لفرنسا سنويا، اذ وصلت الى ٥٩ الفا لعام ١٩٩١ وحده.

ووسط هذه الارقام التي تقلق الفرنسيين ويحسن زعماء اليمين المتطرف استغلالها، يمكن توقع حملة سياسية واعلامية جديدة ستستهدف المهاجرين بمناسبة انفتاح اوروبا بعضها على الآخر في وقت باتت فيه اكثر الدول الاثنتي عشرة تعمل على صياغة سياسة «اعادة المهاجرين الى بلادهم». والمهاجرون العرب والافارقة هم اول المستهدفين لأن الحكومات الاوروبية تحبذ منح مواطني دول اوروبا الشرقية «الاقرب اليها حضاريا» الاولوية، خصوصا ان المآسي التي تضربها تجعلها خزانا كبيرا لليد العاملة الرخيصة.

وبالرغم من ذلك كله فإن المهاجرين العرب والافارقة لا يملكون سوى التشبث اكثر بمواقعهم في الدول الاوروبية لأن بلادهم لا تقدم وعداً بمستقبل زاهر.

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مخاطر وقيود على الهجرة واللجوء السياسي

ماستريخت.. السؤال الكبير الذي يبحث عن اجابة في بريطانيا

لندن: من طلعت المرصفي

تشهد الساحات السياسية في ١٢ دولة غربية، اعضاء في السوق الأوروبية المشتركة منذ عدة اسابيع اندفاعا محموما، ومناقشات حادة داخل أروقة مؤسساتها البرلمانية، وعلى صفحات اعلامها المقروء والمذاع والمرئي.. وانتهاء بالشارع العام لمراجعة أشهر الاتفاقيات التي توجت بها حكومات هذه البلدان خطواتها نحو الوحدة.. وعرفتها جماهير شعوبها الـ ٣٢٠ مليون نسمة باسم اتفاقية ماستريخت.

وبداية من الأسبوع الحالي والأسابيع الأربعة المقبلة يعاد طرح بنود اتفاقية ماستريخت على أعضاء برلمانات الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في منظمة السوق الأوروبية المشتركة وفي اكبر عملية استفتاء ديمقراطي شعبي والتصويت عليها قبل المضي بايقاعات اندفاع سريعة خلال الأشهر السبعة المقبلة نحو رفع الحواجز الجمركية وبوابات الحدود، واطلاق حرية الحركة والتنقل أمام الملايين في العواصم والمدن الداخلية الأوروبية الغربية.

وصباح امس شهدت القاعة الكبرى داخل مجلس العموم البريطاني وجها آخر من وجوه الاستفتاء الشعبي على بنود اتفاقية ماستريخت قبل أن يجتمع رؤساء حكومات الدول الأعضاء في منظمة السوق الأوروبية مرة أخرى للاعداد للمرحلة التالية من هذه الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ مع مطلع العام المقبل ١٩٩٣.

وفيما تجري الاستعدادات على قدم وساق نحو سعي الحكومة البريطانية ومن خلال ممثلي اكبر الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة للحصول على قرار التصويت «بنعم» والفوز بالأغلبية طبقا لقواعد العمل الديمقراطي في أعرق البرلمانات الأوروبية الغربية، يخيم شبح الرعب على رؤوس ٦٥٠ نائبا من مخاطر عملية التصويت وفي استفتاء لن تتأخر عوامله كثيرا قبل أن تصبح آثاره معايير ثابتة يتحدد بها مستقبل ومصير الأمة البريطانية، وسيادتها، وهياكل نظامها الملكي بين مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة السوق الأوروبية المشتركة.

وفي محادثة اجرتها «الشرق الأوسط» مع بعض أعضاء البرلمان البريطاني من الأحزاب السياسية المختلفة قبل عملية التصويت التي ستشهدها قاعة الاجتماعات داخل أعرق المؤسسات الدستورية الأوروبية المطلة على ضفاف نهر التيمز بالوستمنستر في لندن، طرح التساؤل حول كيفية التصويت على اتفاقية ماستريخت ولماذا؟ وما هو موقف الذين سيدلون بأصواتهم بـ «نعم» تاييدا لبنودها؟ وما هي الأسباب التي سيعارض بها من يختارون كلمة «لا» على بطاقات الاستفتاء.

ومن خلال آراء الذين سيصوتون «بنعم» أو «لا» يرسم اثنان من أعضاء البرلمان البريطاني وأكثر شرائحه الفاعلة ملامح الحركة السياسية المقبلة في ساحة يعاد النظر فيها الى الكثير من ايقاعات الحركة والاندفاع نحو أبواب مرحلة جديدة ومنحنى تاريخي لشعوب القارة الأوروبية الغربية.

وردا على تساؤلات «الشرق الأوسط» يجيب النائب العمالي البريطاني (عن دائرة توتنهام شمال لندن) «برني جرانت» وابرز ممثلي شرائح الحركة العمالية: بداية، وانطلاقا من موقف المعارضة لسياسة حكومة المحافظين ستكون اجابتي على بطاقة الاستفتاء ظهر اليوم «لا» وذلك لعدة أسباب، أولها اننا كأعضاء داخل مجلس العموم البريطاني لم يتح لنا الوقت الكافي لمناقشة بنود اتفاقية ماستريخت التي يتم الاستفتاء عليها.

فالحكومة الراهنة لم تنشر حتى الآن الكتاب الأبيض الذي تستعرض فيه وتحدد موقفها الواضح من بنود هذه الاتفاقية، الأمر الذي لم تتح فيه للمنظمات والأحزاب السياسية الأخرى والاتحادات النقابية العمالية وبقية شرائح القوى العاملة داخل المجتمع البريطاني فرصة الاطلاع على هذه البنود ومن ثم مناقشتها وتبين أبعادها الحقيقية وتأثيرها على ايقاعات الحياة داخل بريطانيا.

ومن هنا فعملية الاستفتاء التي تمت ظهر امس طالبت أعضاء مجلس العموم وعلى اختلاف انتماءاتهم السياسية الادلاء بأصواتهم في اتفاقية شبه مجهولة لم يتم عرض تفاصيلها على الرأي العام البريطاني.

ثانيا: أعتقد أن اتفاقية ماستريخت تطرح مخاطر عديدة على الشعب البريطاني وعلى الحركة العمالية وقواها العاملة على وجه الخصوص، فنحن نعتقد أن التحرك نحو بلورة كيان اتحادي عمالي واحد يمثل خطورة مباشرة على آفاق وفرص العمل وكذلك على الصعيد الاقتصادي والعملة الرسمية للبلاد.

وانطلاقا من السيطرة التي يمارسها البنك المركزي الألماني مثلا في استعراضه لحجم انتاجية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

العمل في الساحة البريطانية، واضطراره الى فرض قيود على اسعار المنتجات الصناعية حتى تتمكن من المنافسة في الأسواق الكبيرة داخل بلدان المنظمة الأوروبية المشتركة، الأمر الذي سيضر ضررا بليغا بقيمة الجنيه الاسترليني في سلة العملات الأوروبية ويضيق بالتالي من فرص التوزيع والعمل أمام المنتجات والقوى العاملة البريطانية.

ثالثا وهو الأهم أن اتفاقية ماستريخت سوف تدخل بريطانيا خلف أعلى اسوار العزلة عن بقية دول منظمة الكومنولث التي تشكل السند والامتداد الطبيعي للسيادة البريطانية آخذين في عين الاعتبار أن الملكة اليزابيث الثانية لا زالت هي رأس الدولة في بريطانيا وفي ٤٩ دولة عضو في منظمة الكومنولث في افريقيا واسيا ومجموعة الدول المطلة على البحر الكاريبي.

واتفاقية ماستريخت ستدفع بيريطانيا الى مزيد من احتلال موقعها داخل السوق الأوروبية المشتركة وعلى حساب اضعاف علاقتها الأصلية باكثر من خمسين دولة عضو في منظمة الكومنولث، والالتزام بكافة منظومات الدفاع الجديدة التي ستنشأ بالاضافة الى وضع ضوابط أخرى على حركة الهجرة واللجوء السياسي وتطبيقا لمفاهيم اسوار العزلة التي تسعى بها منظمة السوق الأوروبية واقامتها حول القارة الأوروبية.

● هل تعتقد أن موقف المعارضة الذي ستسجلونه على بطاقات الاقتراع سيحول دون حصول حكومة الرئيس جون ميجور على الاغلبية في النتائج النهائية للاقتراع وكيف تفسر موقف حزب العمال وبقية الاحزاب المعارضة من عملية التصويت؟

- أعتقد أن الموقف الذي التزم به حزب العمال بالتغيب عن جلسة التصويت سيفقد حكومة المحافظين اكثر من ٢٠٠ صوت على الاقل بالاضافة الى الاصوات المعارضة الأخرى داخل حزب المحافظين نفسه وان كنت ارى في النهاية ومن واقع الأغلبية التي يحرزها المحافظون داخل مجلس العموم ان نتيجة التصويت ستكون نعم على اتفاقية ماستريخت

ولكن ذلك ومهما كانت النتيجة سيبرز عامل آخر أمام الحكومة يفرض عليها ضرورة مراجعة الموقف برمته من الاتفاقية خاصة وأن هناك برلمانات أخرى في بلدان مثل الدنمارك وايرلندا وفرنسا تطرح مواقف المعارضة المشددة من اتفاقية ماستريخت التي لا نعرفها كممثلين للامة البريطانية هنا ولا معظم ممثلي شعوب عدد من بلدان منظمة السوق المشتركة ماذا تعنيه حقيقة بنود اتفاقية ماستريخت لأنه وببساطة لم تتح الفرصة أمام احزاب ومنظمات هذه الشعوب مناقشتها وابداء الرأي فيها اجراء عمليات الاستفتاء التي ستبدأ هنا في بريطانيا ظهر اليوم.

وبين صفوف الأعضاء المحافظين في مجلس العموم البريطاني يتزعم السير تيدي تيلور جبهة المعارضة ضد التوقيع على اتفاقية ماستريخت انطلاقا من المخاطر التي ستطرحها سيطرة البنك المركزي الالماني على اسعار العملات المتداولة في السوق الأوروبية بالاضافة الى القاء أعباء مالية ثقيلة على كاهل دافعي الضرائب البريطانيين دون مبرر سوى تكبيد الميزانية البريطانية ما لا يقل عن ثلاثة بلايين جنيه استرليني سنويا لاحداث عمليات التوازن في القيمة الضريبية المضافة غير المباشرة داخل دول السوق مثل فرضها على ملابس الأطفال واستهلاك المياه والكهرباء والغاز.

والمثير في اتفاقية مصيرية بحجم اتفاقية ماستريخت التي تم التوقيع عليها بالأحرف الاولى في ٧ فبراير (شباط) الماضي أنها ظلت مفروضة على بنودها ستائر التعتيم حتى الآن، ودون اهتمام من الحكومة بطرحها للنقاش داخل البرلمان الا في أضيق نطاق

وفي تقديري فإن ذلك محاولة لتحجيم المعلومات، في الوقت الذي لو كانت فيه الحكومة قد لجأت الى اصدار كتاب أبيض عن الاتفاقية وبنودها وطرحها بصورة موسعة للنقاش لعرف أعضاء مجلس العموم والرأي العام البريطاني ماذا تتضمنه هذه الاتفاقية وما هي الآثار التي ستنعكس عليهم سلبا أو ايجابا اذا ما تم التصديق عليها أو معارضتها.

هناك أيضا موقف عام من الاتفاقية في اكبر احزاب المعارضة (حزب العمال) الذي اصدر توجيهاته الى اعضائه بالتغيب عن التصويت، وهو أيضا موقف غريب يفقد اعضاءه من حرية الممارسة الديمقراطية داخل المجلس والتعبير عن ارائهم بالاسلوب التقليدي في عمليات الاقتراع.

وفي تقديري أن هناك أيضا ما يقرب من سبعين نائبا محافظا سيعارضون التوقيع على الاتفاقية الى جانب ممثلي اكثر من عشرين نقابة عمالية في المجلس وما يقرب من ثلثي الأعضاء من ممثلي حزب الأحرار الديمقراطي

ورغم تلك الموجة المتصاعدة من معارضة اتفاقية ماستريخت داخل البرلمان فلا شك في أن الحكومة ستحصل على الاغلبية في نتائج التصويت ولكن الأكثر أهمية في تقديري من كل هذا وبعيدا عن عملية الاستفتاء المحدودة من اعضاء مجلس العموم، هو أنه اذا ما طرحت الحكومة سؤالا واحدا في استفتاء عام تشارك فيه الجماهير البريطانية حول الرغبة في أن يكون المواطن البريطاني عضوا في دولة اتحادية كبرى فانا على يقين من ان ٩٠ في المائة من



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات		التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

البريطانيين سيرفضون الانضمام ويتمسكون بالولاء لوطن لا يفرط في سيادته

ولأن ماستريخت في حقيقتها تفريط في الكثير من عوامل السيادة، ومن المصلحة العامة والعليا أن تبقى بريطانيا دولة ملكية ذات سيادة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

البرلمان الايطالى يعقد جلسته الـ ١٤ لإختيار رئيس للدولة

ايطاليا مهددة بالخروج من النظام الاقتصادى للمجموعة الاوروبية

روما - ا . ب - عقد البرلمان الإيطالى امس جلسته الرابعة عشرة لاختيار رئيس لايطاليا فى إجراء لم يسبق له مثيل منذ علم ١٩٦٤ وذلك للخروج من حالة الشلل السياسى التى تعانى منها البلاد منذ اكثر من شهر فى الوقت الذى يتعين فيه على الحكومة اتخاذ قرارات اقتصادية حاسمة لانقاذ اقتصاد الدولة.

وارجع المراقبون أسباب الازمة الى عاملين أولهما أن النظام الحكومى الإيطالى فى أدنى وضع له منذ الحرب العالمية الثانية.

والسبب الثانى هو الاقتصاد الإيطالى الذى يترنح تحت عبء الديون العامة التى أصبحت ضعف مثيلتها فى الولايات المتحدة، مما دعى المجموعة الاوربية منذ عدة أيام الى توجيه تحذير لإيطاليا لخفض العجز المتزايد فى ميزانية ١٩٩٢ الذى يقدر بحوالى ١٣٠ مليار دولار، وقالت مصادر فى المجموعة الاوروبية، انه ما لم تتخذ ايطاليا إجراءات عاجلة، فقد تجد نفسها خارج النظام الاقتصادى والوحدة النقدية للمجموعة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

ميجور يحقق انتصاراً سياسياً كبيراً

مجلس العموم يقر اتفاق الوحدة الأوروبية

لندن ـ من مكتب الاهرام ـ حقق جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني نصرا كبيرا عندما وافق مجلس العموم البريطاني الليلة قبل الماضية على اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية باغلبية ٣٣٦ صوتا مقابل ٩٢ صوتاً من بينها ٢٢ صوتا من اعضاء حزب المحافظين الذى يراسه ميجور و٥٩ صوتاً من حزب العمال المعارض.

وجاء انتصار الحكومة فى هذا التصويت تتويجا لجهود ميجور ووزير الخارجية دوجلاس هيرد اللذين دافعا عن الاتفاقية بقوة ووصفاها بأنها تعكس الاولويات والاهتمامات البريطانية بدقة .

وأعرب هيرد عن سعادته بنتيجة التصويت وقال ان بريطانيا التى ستراس المجموعة الأوروبية فى الدورة القادمة اعتبارا من اول يوليو القادم لديها فرصة جيدة لتشكيل هيئات هيكل الاتحاد الاوروبى الجديدة .

□ ميجور □ تاتشر

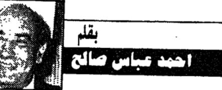


المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

خطر التدهور قادم!



بقلم

أحمد عباس صالح

مع مرور الوقت تتحول الصورة المتفائلة التي وجد العالم نفسه فيها بعد نهاية الحرب الباردة، تبدو قاتمة ومحفوفة بالخطر.

ويبدو ان غروب شمس العالم القائم على محورين، سيؤدي الى نشوء قوى اخرى لا يعلم احد الى اين تتجه، وما هي مشاريعها للمستقبل. واهم هذه القوى الجديدة اوربا الموحدة.

وفي وقت من الاوقات كانت دعوة فرنسا الى ان تكون لها قوة مستقلة تعتبر عملاً جريئاً يخرق نظام احتكار القوة الذي تفرضه الدولتان العظميان، ويعطي لفرنسا طابعا استقلاليا في فترة الاستقطاب الايديولوجي والسياسي الحادة. وكانت دول العالم الثالث تجد في الموقف الفرنسي شيئا متميزا يساعدها، سواء في حركة التحرير، او الاستقلال، على ان تجد حليفا قويا ليس تابعا لهذه القوة العظمى او تلك.

حقا كانت فرنسا محسوبة ضمن القوى الغربية في مواجهة المعسكر الإشتراكي، لكنها تتميز بهذا الموقف المستقل والذي ينعكس - بصفة خاصة - في اقامة نظام دفاعي مستقل عن الهيمنة والحماية الامريكية.

ولكن هذا الموقف نفسه، وفي وقتنا هذا بالذات، يعطي دلالات مختلفة تماما. ففرنسا اليوم تريد ان تنشئ قوة عسكرية اوربية - ذات عضلات خاصة - تكون قادرة على الحسم في المشاكل الدولية. ومنذ وقت مبكر وهي تحاول أن تجر الدول الاوربية الاخرى وبصفة خاصة المانيا لانشاء نواة تلك القوة.

اثناء سباق التسلح، وبلوغ الولايات المتحدة أعلى مراحل القوة التسليحية لم تكن دعاوى فرنسا بشأن استقلال نظمها الدفاعية، تؤخذ على محمل الجد، اذ كان المستحيل ان تصبح القوة الفرنسية مهددة للهيمنة الإمريكية او الروسية. ولكن الآن وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، والازمة الاقتصادية الطاحنة في امريكا، ثم بعد عمليات تخفيض السلاح التطوعية التي تقوم بها الولايات المتحدة وتليها الدولة العظمى الاخرى، وبعد الاتجاه الى تصفية الغالبية العظمى للقواعد الامريكية - خارج وداخل الولايات المتحدة - وبعد تخفيض ميزانيات الدفاع الى ادنى حد ممكن، بل بعد الغاء الكثير من مشروعات تصنيع الأسلحة الفائقة التحديث مثل طائرات «ستيليث»... بعد هذا كله يصبح الحديث عن تكوين قوة عسكرية في اوربا تقوم به فرنسا والمانيا موضوعا لافتاً للنظر.

وهناك من الكتاب الفرنسيين من يتنور الوضع - ومنذ وقت مبكر في منتصف الثمانينات - مثل جاك اتالي الذي كان مستشار الرئيس ميتران الى عهد قريب. والمرشح الاول لادارة البنك الاوربي المركزي المزمع انشاؤه والذي يشرف على كل الانشطة المالية لاوربا الموحدة.. على انه نهاية مرحلة امبراطورية تفقد فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيطرتهما على العالم. وجاك اتالي نفسه هو الذي تنبأ بتدهور أوضاع الولايات المتحدة وانسحابها من مجالات نفوذها، وشبه ذلك بوضع بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد حرب السويس، حيث تم الاعلان النهائي لاختفاء النفوذ البريطاني عن العالم.

وقال اتالي - في تحليلاته أواسط الثمانينات - ان سقوط الامبراطورية البريطانية والفرنسية كان لصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وان الدولتين الكبريين - وخاصة أمريكا قد بذلتا جهداً ملحوظا لانهاء النفوذ البريطاني والفرنسي.

وفي هذه التحليلات اشارة الى انه قد آن الأوان لأن تسترد اوربا سيطرتها على العالم، وأن ترث نفوذ الدولتين القطبيين، بما يبدو وكأنه عملية ثأر، وأن التاريخ يعيد نفسه.

وقد يكون هذا صحيحا الى حد كبير. ولكن هذا الاتجاه موجود في اوربا ويشكل خطراً على السلام في العالم. لانه المسؤول عن طريقة في التفكير تؤدي الى التصادم. وبالطبع ليس مثل هذا التفكير وحده هو المسؤول عن سياسة الحماية الجمركية في اوربا وخاصة في فرنسا التي وقفت اكثر من غيرها موقفا متشددا امام الالحاح الإمريكي برفع هذه الحماية والوصول الى اتفاقات تجارة حرة بعيدا عن السياسات التحكمية الاخرى.

ومن يتابع ردود الفعل داخل الولايات المتحدة يلاحظ الاضطراب الشديد تجاه سياسة الحماية التي كانت وما زالت تعتبر مسؤولة عن مشاكل التجارة الامريكية. وفي الاوضاع الحالية، تبدو المسالة اكثر من خطيرة. اذ يبدو ان هناك اصراراً على القاء مزيد من الاعباء على حالة الارهاق الاقتصادي التي تعاني منها الولايات المتحدة بسبب سباق التسلح طويل المدى الذي أحدث تشويهاً كبيراً في البنية الاقتصادية للدولة الكبرى ونموها التكنولوجي المتناسق.

وليس من المستبعد ان ينتهي في القريب العاجل، ووفق سياسة مدروسة ومخطط لها، دور الدولار كعملة مهيمنة في مجالات التجارة الدولية.

وهذه الضغوط التي تمارس بشكل غير علني دون اثارات كثيرة، تساعد على انتشار الميل العام الذي بدأ يتزايد لدى الراي العام الامريكي نحو الانسحاب من السياسة الدولية والعزلة في الداخل.

وربما كان هذا شيئا محتملا في العقد القادم على ما فيه من مخاطر اقتصادية كبرى. وفعلا اتجهت امريكا الى عقد اتفاق التجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك. وعلى الرغم من الاحاديث الوردية عن هذا الاتفاق، فإن هناك صعوبات كثيرة تعترض طريقه وقد لا يكون في الواقع اكثر من حل جزئي لازمة تتطلب حلاً اكثر شمولا.

واليوم يظهر تحد جديد، اذ تم الاتفاق بين المستشار الالماني كول والرئيس الفرنسي ميتران على انشاء قوة دفاعية اوربية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

ومع ان الاعلان عن هذا الاتفاق جاء مصحوبا بالتأكيد على دوره السلامي، وعلى انه سيكون تحت الاستعداد لتنفيذ اوامر الامم المتحدة في عمليات حفظ السلام وجزءا مكملا للأطلنطي، فإنه من المعروف انه نواة لذلك الجيش الاوربي الذي يتصور بعض الساسة الاوربيين أنه ضرورة لظهور نظام دولي تقوم فيه اوربا باعتبارها قطبا اساسيا في هذا النظام. ومن المفروض في هذا الجيش ان يكون موازيا للقوى العالمية الاخرى وقادرا بالتالي على ان يكون شريكا متساويا عند اعادة رسم خريطة العالم.

وهذه المحاولة ليست غائبة عن احد من الساسة. ولكن الولايات المتحدة قد لا تقوم بعرقلتها بشكل حاد، ففي ازمة الخليج كان من الاسهل ان تتحرك قوات اوربية قادرة على العمل الى منطقة الخليج وان تقوم بدور ملموس في عملية تحرير الكويت. او هكذا تذرعت الولايات المتحدة اثناء طلبها التعاون الالماني واحتجت المانيا بان دستورها لا يسمح بتكوين جيش يعمل خارج البلاد.

اليوم - ووفقا لهذا الكلام - تقوم المانيا بتعديل دستورها، تمهيدا لانشاء جيش اوربي بناء على تلك النصيحة الامريكية.

وقد دفعت المانيا في عملية عاصفة الصحراء ما يساوي ستة مليارات ونصف مليار دولار تقريبا.

ومن الممكن حصر اليابان والتعامل معها بعيدا عن اوربا. ولكن اليابان ايضا تفكر في ان تنتهز فرصة نفس النصيحة او العتب الذي وجهته اليها الولايات المتحدة لتعدل دستورها هي الاخرى وتكون جيشها. والجميع يرون كيف تزايد حجم اليابان اقتصاديا وتكنولوجيا وبدا يضيق بالدور المحدود الذي سمح لها به بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية.

واليابان والولايات المتحدة تتصافحان ظاهريا، ولكن داخل الغرف توجد خلافات كثيرة اغلبها يدور حول المشاكل الاقتصادية والمصالح المتضاربة. وحتى الآن لم تزل اليابان دولة ذات طابع خاص، ومن الصعب عدها ضمن اطار الديمقراطيات الغربية التقليدية، فعلى الرغم من الاطار الديمقراطي الظاهر، تسير الحياة العملية والسياسية وفق تقاليد يابانية خالصة يصعب فهمها او الوقوف بشكل واضح على اصولها ومدى تأثيرها على الراي العام الياباني. وخلال ما يزيد على اربعين سنة ما زال الذي يحكم اليابان حزب واحد، هو الحزب القائم، وما زال لها نظامها الامبراطوري المتداخل بالعقائد والمنتمي الى ثقافة تكاد تكون شديدة الخصوصية.

يبدو للمراقب احيانا ان الولايات المتحدة لم تعد قادرة على التفاوض وان الانهاك قد نالها تماما، وانفجارات لوس انجلوس اشارة الى هذا الانهاك وعدم القدرة على الحركة والتجاوب السريع مع الاحداث ومواجهة التحديات، وربما كانت حرب الخليج نهاية الجهد الخارق الذي كانت تدخره هذه الدولة العظمى قبل أن تركن الى الراحة او تتجه الى العزلة.

أما الاتحاد السوفياتي فهو اسوأ كثيراً، وما كانت عوامل التفكك تحدث آثارها، حتى بدأت الدول الجارات تتحدث عن حقوق وواجباته، وما هي ذي ايران وتركيا، كل منها تمد يدها الى الجمهوريات الآسيوية المسلمة، وتكشف واجباتها الاسلامية ويعلنان صراحة هذه الرغبة في التدخل، مما دعا قائد قوات دول الكومنولث الى ان يهدد بشكل علني وواضح بأن اي تدخل في شؤون دول الكومنولث سيؤدي الى حرب فورية، وقد يفتح الطريق أمام حرب عالمية!

والى اليوم لم يبد أن هناك حلا ظاهرا للأزمة الاقتصادية لدول الاتحاد السوفياتي السابق، وظهرت قرارات من الدول الغنية السبع، ولكن لم يتحقق على ارض الواقع شيء واضح بعد. وما زالت احتمالات التحول قائمة في هذه الجمهوريات.

والملاحظ انه عندما تختلف الآراء - وهو الشيء المتوافر - يفرض الامر الواقع نفسه ويجري من التحولات والتغييرات كل ما تتطلبه الصدفة العمياء بعيدا عن اي تدبر بشري عامل ومحسوب.

ومن يقرأ تعليقات الكتاب في هذا الصدد يجد خلافات بيزنطية حول شروط يجب ان تفرض على دول الكومنولث الجديد قبل ان تتلقى العون، كتثبيت القيم الديمقراطية وحقوق الانسان. وهذا كلام حق بغير شك، ولكن من الممكن ان يراد به باطل، وها هو جورباتشوف يجلس في قاعة المتفرجين، ودولته تتفكك الى شظايا ما زالت قابلة لمزيد من التفكك. اما خليفته يلستين فهو يقاوم نزعات تنحو الى التمرد والعودة الى الشمولية من اليمين المتطرف او اليسار المتطرف - على حد تعبير تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - والى ان يتلقى المعونة الموعودة ستكون الامور قد زادت سوءاً ويلحق سلفه جورباتشوف او يمسك بالعصا الشمولية باعتبارها وسيلة الانقاذ الاسهل والاقرب تناولا.

والى جانب هذه الهموم، وقصر النصر الذي نراه في بعض سياسات الدول الكبرى، تقف الامم المتحدة مفلسة او شبه مفلسة عاجزة عن التجاوب مع المتطلبات المتلاحقة التي تأتيها من جميع القارات.. من آسيا.. ومن افريقيا.. ومن امريكا اللاتينية.. ومن وسط اوربا.

الطلبات تتكاثر ولا مال ولا قوة هناك.. وداخل القوى الكبرى نفسها تختلف الآراء حتى في الموضوعات الخطرة والتي ينبغي الا تقبل اختلافاً، والواضح ان القدرة البشرية على تجاوز المصالح العاجلة من اجل مصالح اكثر ثباتا واوسع مجالا، محدودة جدا.. وما زال الناس يندفعون الى الافكار والافعال الخطرة، من اجل مصالح انانية شديدة الضيق، كما لو كانوا معصوبي العيون!



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثاتشر تعرب عن شكوكها وتحذر من تجاهل الدور الاميركي

مجلس العموم البريطاني يوافق على اتفاقية ماستريخت

لندن - «صوت الكويت»: وافق مجلس العموم البريطاني الليلة قبل الماضية على اتفاقية ماستريخت بأغلبية ٢٤٤ صوتا، وقد عارض الاتفاقية ٢٢ عضوا من حزب المحافظين الحاكم.

وجاءت الموافقة بعد يومين من المناقشات الحادة حول الاتفاقية، اظهرت انقسامات واضحة داخل حزب العمال المعارض تجاه السياسة الخارجية خاصة ما يتعلق منها بوضع بريطانيا داخل المجموعة الاوروبية.

وبلغ اجمالي الاصوات الموافقة على الاتفاقية ٣٣٦ صوتا مقابل ٩٢ صوتا معارضا. ومن جهتها اعربت رئيسة الوزراء السابقة مارغريت ثاتشر عن شكوكها العميقة حيال اتفاقية ماستريخت، حيث اشارت في مقال لها انفردت بنشره صحيفة «ذا يوروبيان» الى ان تلك الاتفاقية لا تكفل ولاتعزز بقاء الحكومات الديمقراطية اذ انها تنقل السلطات من الحكومات القومية الى البيروقراطية المركزية الاوروبية، وان الاتفاقية - بنصها على وجوب انشاء عملة اوروبية موحدة قبل عام ١٩٩٩ - تعني معدل فائدة موحداً وسياسة نقدية واقتصادية موحدة، وآخر الامر وزيراً اوروبياً واحداً للمالية، بيد ان التحكم في السياسات الاقتصادية وتوفير الموارد المالية للسلطة التنفيذية هما لب الديمقراطية البرلمانية وجوهرها.

واضافت السيدة ثاتشر ساخرة انه «يحق للمراقب المتجرد ان يتساءل عما اذا كنا نحن في الغرب نحاول اقناع الشرق بانتهاج الديمقراطية ام ان الشرق هو الذي يقوم باقناعنا بانتهاج البيروقراطية».

انتباه

استقلال أوروبا

هل يواجه العرب، ومعهم العالم أيضاً تكتلاً غربياً واحداً، أم عدداً من التكتلات والتحالفات والمصالح؟

والإجابة قدمها أمس الزعيمان الفرنسي والألماني ميتران وكول حين أعلنا أمس عن اتفاق نهائي بشأن إنشاء قوة عسكرية ألمانية ـ فرنسية تكون نواة لقوة أوروبية.

وقد كان هذا الاقتراح محل جدل شديد ومحل شد وجذب داخل حلف الأطلنطي.. فالولايات المتحدة ـ بطبيعة الحال ـ تعارض إنشاء هذه القوة، وبريطانيا ترى أن الوعاء الوحيد المناسب هو : حلف الأطلنطي الذي تتسع مهامه لتشمل الشرق الأوسط.. ولكن، وعلى النقيض تقود فرنسا وألمانيا، الاتجاه لقدر من الاستقلال العسكري وأبدت بلجيكا ولوكسمبورج وأسبانيا استعدادها للمشاركة في القوة التي يمكن أن تتسع لتضم دول المجموعة الأوروبية الاثنتي عشرة.

والصراع قديم على ضفتي المحيط الأطلنطي، فالولايات المتحدة لم يبق لها شيء تؤكد به زعامتها غير القوة العسكرية.. ففي الجانب الحضاري ليست الأكثر عراقة. إنها دولة حديثة ينظر لها الأوروبيون على أنها خليط من المهاجرين.. لاجذور لهم، بل إنهم قد يكونون أكثر تنافراً من شعوب الاتحاد السوفييتي التي انفرط عقدها أخيراً.

وفي الجانب الاقتصادي تبرز اليابان وألمانيا كأكبر قوتين في العالم وتبرز أوروبا الموحدة بينما تواجه واشنطن مشاكل اقتصادية حادة أبرزها أكبر حجم من الاقتراض في العالم، وأكبر عجز في ميزانية حكومية، وكساد وبطالة دفعت الجهات المسئولة لخفض أسعار الفائدة إلى مستوى متدن للغاية أملاً في تنشيط الاقتصاد.

أمريكا عاجزة عن مواجهة الحلفاء، لذلك فهي تحاول احتكار مهمة الحراسة وحماية المصالح الغربية، فالبترول العربي على سبيل المثال، هاجس ياباني، أوروبي أكثر مما هو هاجس أمريكي ، لأن نسبة اعتماد «اليابان ـ أوروبا» عليه أكبر من نسبة اعتماد الولايات المتحدة التي تملك إنتاجاً كثيفاً.. إنه هاجس غير أمريكي في الدرجة الأولى، ومع ذلك فإن حملة تحرير الكويت والحفاظ على التوازن البترولي قادتها أمريكا ولم تقدها أوروبا.

صحيح أن أوروبا قد شاركت في «التحالف».. لكن أحداً لم يحرك نصف مليون جندي سوى الولايات المتحدة.

وقبضة الطاقة والحماية العسكرية لها تاريخ طويل.. وعندما ألقى ديجول بأفكار الاستقلال الأوروبي عن أمريكا كان يلقي بذرة تجد حصادها الآن بعد أن انحسر الخطر الشيوعي وتراجعت أهمية الجيوش الضخمة بعض الشيء.

الآن تنشيء أوروبا قوتها العسكرية.. وتؤكد قوتها الاقتصادية.
إنها حرب الاستقلال بين الأصدقاء.. وغداً تنفجر حرب المصالح.

محمود المراغي



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

ترحيب ألمانيا بانضمام سويسرا إلى المجموعة الأوروبية يعكس رغبة بون فى لعب دور أكبر فى القارة العجوز

أحمد كمال حمدي كتب من بون عن طابور الدول الجديدة الراغبة في الانضمام الى المجموعة الأوروبية، ويرى ان ترحيب المانيا بانضمام كل من سويسرا والنمسا يعكس الرغبة المتزايدة لدى بون في دور لعب أكبر على الساحة السياسية الأوروبية.

قبل أيام قليلة انضمت سويسرا الى طابور الدول التي تقف على باب المجموعة الأوروبية في بروكسل، طالبة انضمامها الى الأسرة الأوروبية ذات الاثني عشر عضواً، الذي يضم بدوره، ست دول تنتظر بفارغ الصبر الموافقة على الطلب الذي تقدمت به كي تصبح واحدة من أعضاء هذه السوق الأوروبية الكبيرة، هي النمسا والسويد وفنلندا وتركيا وقبرص ومالطة، في نفس الوقت الذي تتردد فيه دولة أوروبية سابعة هي النرويج في تقديم طلب الانتساب الى هذا النادي الأوروبي المرموق.

وأول دول الأسرة الأوروبية الاثنتي عشرة، التي رحبت بامكانية انضمام سويسرا الى المجموعة الأوروبية هي المانيا الموحدة، وذلك بسبب علاقات الجوار والدم التي تربطها بسويسرا والجزء الجرماني منها، الى جانب رغبتها الملحة في دعم طلب شقيقتها الجرمانية الأخرى: النمسا، كي تصبح عضواً جديداً في نادي بروكسل، بحيث يزداد وزن الالمان داخل المجموعة الأوروبية، وتحقق المانيا حلمها في العودة الى الساحة الأوروبية والدولية كي تلعب دوراً أكبر، بعد اعادة وحدتها وشعورها بنمو وزنها ودورها في القارة العجوز. لذلك فإن دعم بون فوراً لطلب الانتساب السويسري هذا يأتي مكملاً للضغط الذي تمارسه في اجواء العاصمة البلجيكية بقبول انتساب النمسا الى الجماعة الأوروبية، وسياستها في ان تكون الأسرة الأوروبية هي المسرح الطبيعي والمشروع لتحركاتها السياسية والدبلوماسية وامتدادها الاقتصادي داخل اوروبا في المستقبل.

كذلك يأتي الدعم الالماني لطلبي الانتساب النمساوي والسويسري، في اطار السياسة الالمانية الخارجية الجديدة بعد اعلان الوحدة الالمانية، ورغبتها في توسيع النفوذ الالماني داخل الأسرة الأوروبية، الأمر الذي اثار حفيظة الدول الأخرى الاعضاء في هذه المنظمة الأوروبية، وخاصة بريطانيا وفرنسا، التي انتهزت فرصة دعوة المستشار الالماني هلموت كول بضرورة استخدام اللغة الالمانية كلغة رسمية ثالثة في مقر المجموعة الأوروبية في بروكسل، الى جانب الفرنسية والانكليزية، كي تشن حملة شديدة على المانيا وساستها متهمة اياهم بانهم يرغبون في السيطرة على أوروبا وتوسيع نفوذهم ونشاطهم داخل المنظمة، ومحاولة تحقيق الحلم الجرماني القديم الذي أدى الى تفجير حربين عالميتين مدمرتين.

والواقع ان مفوضية المجموعة الأوروبية ورئيسها الفرنسي جاك ديلور، قد عمدا، منذ سنوات طويلة، الى تطبيق سياسة النفس الطويل في قبول طلبات الانتساب الأوروبية الى الجماعة الأوروبية هذه، وحسم موضوع توسيع هذه الجماعة في المستقبل، بحيث يعكسان في ذلك رغبة عدد من الدول الاعضاء، وفي مقدمتها فرنسا واسبانيا ومعظم الدول الصغيرة في المنظمة، في عدم توسيع حدود السوق التي تمثلها هذه المنظمة الأوروبية، وهي الدول التي ترى بان التكوين الحالي للنادي الأوروبي يعتبر مثالياً ولا حاجة الى توسيعه، في الوقت الحاضر على الأقل، ولكن يبدو ان مقاومة تلك الدول ومعارضتها قد أخذت تضعف بوضوح خلال الفترة الأخيرة، بعد ان شعر الجميع استحالة ابقاء باقي دول أوروبا الغربية بعيدة عن

نادي النخبة الاوروبي هذا. وان عليها ايجاد حل أو مخرج مقنع لسياستها المعارضة هذه، خلال فترة قصيرة لا تتجاوز أكثر من منتصف التسعينات الحالية، الأمر الذي حاول وزير الخارجية الالماني المستقيل هانز ديتريش جنشر تحقيقه خلال السنوات القليلة الماضية، وسوف يسعى خليفته كلاوس كينكل لذلك خلال الفترة القريبة المقبلة.

وتتساءل الأوساط السياسية والدبلوماسية الالمانية في بون الآن، عن معنى ابقاء دول أوروبية غنية كالنمسا وسويسرا والسويد وفنلندا بعيدة عن الساحة الاوروبية، بدلاً من قبول طلبات انتسابها فوراً، كدليل على رغبتها في تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية الاوروبية.

كما تتساءل عن معنى التلكؤ في حسم موضوع طلبات الانتساب الاوروبية الجديدة في نفس الوقت الذي تفخر فيه مفوضية الرابطة الاوروبية بالاتفاق الاخير الذي توصلت إليه مع مجموعة دول منطقة التجارة الحرة.

وترى هذه الأوساط الالمانية بان توسيع مجال الأسرة الأوروبية بحيث تضم ١٨ أو ٢٠ عضواً، لا يتلاءم، في نفس الوقت، مع الكيان الحالي الذي تقوم عليه المجموعة الاوروبية حالياً، إذ لا بد من العمل على تعديل الاسس والقواعد التي قامت عليها «السوق الأوروبية المشتركة» في منتصف الخمسينات الماضية، ومعاهدة روما التي ابرمت في عام ١٩٥٧ ولم يكن عدد اعضائها يتجاوز ست دول أوروبية انذاك. كما أنه لا بد من تعديل الفكرة التي ما زالت سائدة بين أوساط الدول الاعضاء في المجموعة والبيروقراطية التي تتحكم في جهاز المفوضية التنفيذية لها في بروكسل، والتي تقوم، اصلاً، على محاولة حصول كل دولة من الدول الاعضاء على أكبر كسب سياسي واقتصادي من هذا النادي الاوروبي.

والواقع ان فرنسا ومعظم الدول الصغيرة في المجموعة الأوروبية تخشى ان يؤدي توسيع الرابطة الاوروبية الى فقدان الامتيازات السياسية والاقتصادية والإدارية التي تتمتع بها في هذه الرابطة، وتفضل ابقاء الوضع السائد حالياً على ما هو عليه ولأطول مدة ممكنة. ففي حال اعادة النظر في كيان الرابطة الاوروبية من جديد فإن ذلك سوف يفقدها امتيازات عديدة بالاضافة الى تقلص وزنها السياسي في أوروبا نفسها، ففرنسا تخشى من «جرمنة» الأسرة الاوروبية، بينما تخشى هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج، ان تفقد مركزها المميز داخل المفوضية والأجهزة الاوروبية المختلفة.

وخلال اللقاء الأخير الذي تم بين الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران والمستشار الالماني هلموت كول في مدينة لاروش الفرنسية الواقعة على المحيط الأطلسي، حاول رئيس الحكومة الالمانية اقناع الجانب الفرنسي، بضرورة الوقوف موقفاً ايجابياً من توسيع المجموعة الأوروبية وقبول طلبات الدول الجديدة الراغبة في الانتساب اليها، وعدم وجود اي داع للمخاوف الفرنسية من ازدياد الثقل الجرماني في هذه المنظمة الاوروبية. كما حاول اقناعه بأن من مصلحة فرنسا اعتبار المجموعة الاوروبية أداة مهمة لتنشيط سياستها الخارجية والاوروبية في المستقبل، ولا سيما مع اقتراب موعد قيام السوق الاوروبية الداخلية الشاملة التي سوف ترى النور في مطلع العام القادم ١٩٩٣.

في اطار المناقشات الدائرة في عواصم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية حول رغبة الدول الست الجديدة في الانضمام للأسرة الأوروبية، يرتفع مزيد من الاصوات التي تدعو الى ضرورة التزام هذه الدول الجديدة بالاستراتيجية السياسية والدفاعة الأوروبية الغربية، وعدم الاكتفاء بترك هذه الدول للاستفادة من السوق الأوروبية الواسعة بدون التزام مقابل، الامر الذي يشير الى ان موضوع الانضمام هذا ما زال فجاً، ولا بد من ان ينضج على نار أوروبية هادئة، بينما يزداد طابور الواقفين امام البوابة الأوروبية طولاً.



المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ميجور يبحث انضمام دول أوروبا الشرقية للمجموعة الأوروبية

لندن - ى . ب - فى أول رحلة له خارج البلاد منذ فوزه بالانتخابات العامة الشهر الماضى توجه رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور الى كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر حيث من المنتظر ان يبحث مع قادة هذه الدول انضمام بلدانهم الى المجموعة الاوروبية .

وقال متحدث باسم رئاسة الوزراء البريطانية ان دول اوروبا الشرقية الثلاث التى يزورها ميجور سوف تمنح مبدئيا عضوية انتساب داخل المجموعة الاوروبية .

كان ميجور قد ذكر فى وقت سابق ان توسيع المجموعة الاوروبية سيكون احد اولوياته عندما تتولى بريطانيا رئاسة المجموعة فى شهر يوليو المقبل .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

خطوط التلاقي

بين بروكسل وريو دي جانيرو

انقسمت المجموعة الأوروبية اخيراً امام «ضريبة الطاقة» الى كتلتين متناقضتين وفق خطوط مشابهة للخطوط التي ستفصل حتما دول الشمال «الغنية» عن دول الجنوب «الفقيرة» في «قمة الارض» المرتقبة في ريو دي جانيرو.

في اجتماع المجموعة الاوروبية في بروكسل الذي فشل في تقنين «ضريبة الطاقة» اتضح ان اوروبا الدنمارك والمانيا ولكسمبورج وهولندا تختلف عن اوروبا اليونان والبرتغال وايرلندا واسبانيا. اوروبا «الشمال» الاولى متخمة بثروتها، ومستهلكوها قادرون على احتمال مليارات الدولارات التي ستفرض عليهم في شكل ضرائب طاقة. لكن دول اوروبا «الجنوب» الاقل غنى، تعرف جيدا ان مستهلكيها عاجزون عن احتمال «ضريبة الطاقة» التي ستضيف ١٠ دولارات الى سعر برميل النفط.

الاختلاف بين الكتلتين وصل حداً هاجمت فيه اليونان والبرتغال واسبانيا شريكاتها التجارية في الشمال الاوروبي، متهمة اياها بوقف الجهود التي تبذلها هذه الدول لرفع مستوى معيشة مواطنيها. وفي الهجوم استندت دول البحر المتوسط الاوروبية على مبداين: الاول ان «ضريبة الطاقة» ستشل صناعات دول حزام المتوسط التي تجاهد في عالم خاضع لمعايير «تنافسية» حادة. والثاني ان فرض «ضريبة الطاقة» في ظرف يمر فيه العالم بكساد حاد يعتبر شروعاً غير مبرر في خنق المستهلكين والمنتجين لمختلف انواع الطاقة.

وادى انقسام المجموعة الاوروبية الى هز «الوحدة» المرتقبة ونسف مشروع «ضريبة الطاقة» الذي ظلت جماعات البيئة النشطة في الشمال الاوروبي تلوح به كحل نهائي وكدرع يقي اوروبا خطر تلوث الغازات الكربونية.

وعزز موقف دول البحر المتوسط مجموعة من الضغوط الامريكية بعضها مرتبط باولويات جورج بوش الانتخابية واغلبها مرتبط بفترة الكساد الحادة التي يمر بها الاقتصاد الامريكي.

وما حدث في بروكسل سيتكرر في ريو دي جانيرو وعبر نفس الخطوط غير ان الفارق هذه المرة ان دول حزام البحر الابيض المتوسط «الفقيرة نسبيا» ستنضم الى دائرة دول الشمال الغنية، لتحل محلها في المواجهة ٧٧ دولة من اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية تعارض كل توجه من قبل الدول الصناعية لفرض ميثاق للبيئة يعاقب الدول الفقيرة على تلوث احدثته الدول الصناعية.

وفي الحالتين، سواء في «ضريبة الطاقة» الاوروبية او في «ميثاق البيئة» المرتقب من ريو دي جانيرو، ليس هناك إثبات علمي ان ظاهرة التسخين الجوي مرتبطة بتصاعد الغازات الكربونية. ولحسن الحظ فإن امريكا «الغنية» تطرح هذا التوجه وبقوة، مما سيعني ان القوة العظمى الوحيدة في العالم ستقف مرة اخرى الى جانب «الفقراء» ضد هجمة لوبي البيئة الاوروبي غير المبررة.

«الشرق الأوسط»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

«واشنطن بوست»

الفرقة الفرنسية ـ الالمانية.. هل تصبح نواة الجيش الاوروبي الموحد؟

كتبت الواشنطن بوست في افتتاحيتها انه لم يمر ثلاث سنوات بعد على تشكيل الفرقة العسكرية المشتركة من قوات فرنسية والمانية، حتى اصبحت تعتبر النواة المحتملة للجيش الاوروبي. وفيما تغادر القوات الاميركية على دفعات متصلة قواعدها الاوروبية تكثف السلطات الالمانية والفرنسية جهودها في تكامل قواتها العسكرية لبناء فرقة اوروبية مشتركة تصبح فيما بعد ساعدا دفاعيا للمجموعة الاوروبية.

وينتظر ان يكشف لقاء القمة بين الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران والمستشار الالماني هيلموت كول على الساحل الفرنسي ببلدة لاروشيل عن تفاصيل خطة لخلق (فرقة) سلاح مشتركة من ٣٥ الف جندي في يوليو (تموز) المقبل. كما يتوقع للفرقة الجديدة ان تمارس مسؤولياتها الامنية في العام ١٩٩٥.

ويقول وزير الدفاع الالماني فولكروهي ان الفرقة العسكرية المشتركة تمثل الاساس لبناء جيش اوروبي. وعبرت كل من ايطاليا وبلجيكا واسبانيا عن الرغبة في المشاركة بوحدات عسكرية منها. وقال القائد الحالي للفرقة المشتركة الجنرال الالماني هيلموت نيوباور ان الروح المعنوية لجنوده عالية جدا وبأكثر مما تسود في الوحدات القومية حسب تجربته «لأنهم يدافعون بحس والتزام عن المثل الاوروبية العليا». هذا وتتقلب القيادة العسكرية بين الالمان والفرنسيين حاليا فترة كل عامين.

غير أن اختلاف اللغة هو الحاجز الرئيسي الآن بعد ان تضاءلت الاسباب القديمة للنزاع القومي.

ويشرح الكابتن جين مارك بأبوت ان الاختلافات بين العسكريين في النظرة والتدريبات ليست بأكبر من تلك التي تسود بين الفرق الاقليمية داخل الجيوش في البلد الواحد. ويقول عن فرقته التي تضم جنودا من الفرنسيين والالمان انها تتحلى بنظرة ايجابية ومتفائلة بدورها في حفظ السلام الاوروبي والدولي ان دعاها الواجب.

ويؤكد الكابتن الالماني توماس رايبلنغ ان معظم المتقدمين للتجنيد يفضلون الالتحاق بالفرقة العسكرية المشتركة. وستوضع وحدة المانية من الفرقة المشتركة تحت امرة قيادة ناتو بينما ستحتفظ فرنسا بعشرة الاف من جنودها على التراب الالماني بعد سحب اربعين الفا من قواتها السابقة في المانيا. وجاء ان الاقتراح بتكوين الفرقة المشتركة قد برز الى الوجود في اكتوبر (تشرين الاول) الماضي كاشارة لتنازلات مشتركة من فرنسا والمانيا حول دورهما في عمليات السلام الدولية مستقبلا. والمعروف ان فرنسا انسحبت من القيادة العسكرية للحلفاء قبل اكثر من ربع قرن على الرغم من بقائها عضوا سياسيا في حلف الاطلسي.

ويبدو ان فرنسا التي ظلت ترفض نداءات الرؤساء الاميركيين المتكررة للانضمام الكامل لدفاعات الاطلسي قبلت اخيرا بالنظرة الالمانية للتنسيق بين القوة الثنائية وقيادة حلف الاطلسي العسكرية لحماية الامن الاوروبي ولخدمة الاهداف الانسانية الطارئة حتى خارج نطاق دول حلف الاطلسي الستة عشر.

وربما تضطر هذه الاجراءات المانيا لتعديل دستورها وهو ما يرغب فيه المستشار كول. وعلى الرغم من ترديد الولايات المتحدة لحرصها على تسلم اوروبا زمام الدفاع عن اراضيها وحماية امنها الا ان الرئيس جورج بوش لا يبدي ترحيبا بالاتفاق العسكري الثنائي، ويخشى بعض المسؤولين الاميركيين من تأثيره على الموقف القيادي لاميركا و«مزاحمته» لقيادتها السياسية والعسكرية لحماية شمال الاطلسي من ناحية، ومن الناحية الأخرى خذرهم من تراجع المانيا وفرنسا مثلا عن التزاماتهما العسكرية نحو «ناتو» واشاعة شيء من الفوضى والغموض فوق واجبات وخطوات صنون الامن الاوروبي.



نحو الغد!

بعد أيام قليلة تقوم الوحدة الاوربية الشاملة بين الدول الاوربية الغربية .. وبذلك تشكل كيانا دوليا اقتصاديا وسياسيا ونقديا وامنيا جديدا ولقد انطلقت الوحدة الاوربية من المصالح الاقتصادية والسياسية والامنية واستندت على دعامات راسخة من التخطيط والتدرج والتصاعد على امتداد اربعة عقود . فقد بدات اول مابدات في عام ١٩٥٧ بانشاء الوحدة الاوربية المشتركة من ست دول ثم اخذت تنمو حتى وصل عدد دولها اثنتى عشرة دولة .

وفي مسيرتها نحو الوحدة الشاملة قامت الدول الاوربية الغربية بانشاء المؤسسات الوحدوية المركزية السياسية والاقتصادية ، مثل البرلمان الاوربي والحكومة الأوربية وغيرها وقد احيلت الى هذه المؤسسات الوحدوية ٩٠ ٪ من القرارات السياسية والاقتصادية والأمنية . وبذلك خرجت هذه القرارات من دائرة السلطة الوطنية لكل دولة !

وقامت الوحدة الاوربية على تخفيف الرقابة على الحدود وتيسير انتقال الاشخاص والبضائع والاموال في حرية تامة بين دولها .. كذلك استندت الوحدة الاوربية الى ظروف اجتماعية واقتصادية تتسم بتقارب مستويات معيشة شعوبها كما استندت الى المصالح الامنية المشتركة .

وفي الاسبوع الماضي تشكلت قوة من ٣٥ الف جندي الماني وفرنسي لتكون نواه للوحدة الامنية التي ستنضم اليها كل الدول الاوربية الغربية .. وبذلك يتم تشكيل مايسمونه بالدرع الاوربي !

ولشدة مايشعر المرء بالمرارة والاسى وهو يشهد مولد هذه الوحدة الجديدة بين دول اختلفت بينها اللغات والثقافات والتاريخ ، وقامت بينها الحروب طوال القرون بينما لايرى المرء قيام الوحدة العربية بين دول تجمعها لغة وثقافة واحدة ، ومصالح واحدة ، وتشكل الرغبة في الوحدة ارادة شعوبها .. والانكى والاضل سبيلا ان نشهد انقسام الدول العربية فيما بينها ، وبقاءها كيانات صغيرة غير قادرة على التعامل مع الكيانات الكبرى التي يتسم بها عصرنا . كما تظل عاجزة عن جمع الكلمة ومواجهة الاخطار الكثيرة المشتركة التي تهدد مصائرها !

حسين فهمي



المصدر : المســــــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

استفتاء فى الدانمارك حول «معاهدة ماستريخت» الشعب حائر بين المصلحة.. والهوية

فى مدينة ماستريخت الهولندية عقدت دول المجموعة الاوروبية فى ديسمبر الماضى قمة تاريخية انتهت الى توقيع معاهدة تحمل اسم المدينة.

وكانت المعاهدة تلزم الدول الموقعة عليها بتحقيق مزيد من التقدم فى اتجاه الوحدة فى مجالات عدة كالسياسة الخارجية والدفاعية والوحدة الاقتصادية .. وحتى تدخل المعاهدة حيز التنفيذ فلابد ان تصدق عليها اولا برلمانات الدول الموقعة عليها.

على ان الوضع يختلف فى كل من الدانمارك وايرلندا حيث يقضى الدستور فى كل منهما بالتصديق عليها بالرجوع الى رأى الشعب عن طريق الاستفتاء وقد تحدد يوم الثانى من يونيو القادم موعدا لاجراء الاستفتاء فى الدانمارك.

وتشير استطلاعات الرأى التى اجريت بالدانمارك الى وجود اتجاهين متعارضين مما يعد انقساما شعبيا بشأن تأييد التصديق على المعاهدة تتراوح مواقف الجانبين المؤيد والمعارض - ما بين محذر ومطالب.

فعلى جانب يحث معظم السياسيين وكبار رجال الاعمال والقيادات العمالية على التصويت لصالح التصديق على المعاهدة فى الاستفتاء القادم ويرون ذلك لصالح الدانمارك على الجانب الاخر يشكل معارضو التصديق على المعاهدة مجموعات واحزاب سياسية متناسقة للضغط ويجعلون من اهدافهم مزيدا من الحماية للبيئة ويرون فى المعاهدة اسلوبا غير كاف لتحقيق ذلك.

ويوجه كل من الجانبين النقد للاخر فالمؤيدون يوجهون اتهامات للسياسيين المعارضين للمعاهدة باستخدام الاساليب الشيوعية القديمة لتغليب رأيهم كما يتهمون كذلك الديمقراطيين الاشتراكيين الذين يشكلون اكبر الاحزاب الدانمركية بأنهم لا يفعلون الكثير لكسب المساندة الشعبية لصالح التصديق على المعاهدة.

وقد نفى عدد من اعضاء الحزب الشيوعى السابق الذين يشكلون حاليا حركة شعبية مناهضة للمجموعة الاوروبية الاتهامات التى وجهت اليهم الا انهم اعلنوا انهم ضد معاهدة ماستريخت.

خيار صعب

الخيار سيكون صعبا كما يرى المحللون اذا ان الدانمركيين سيجدون انفسهم بين خيارين ما يمليه العقل والمصلحة بما يدفعهم للتصويت بنعم وبين ماتمليه العاطفة من الخوف من تذويب هويتهم كقومية صغيرة الامر الذى يدفعهم للتصويت بلا.

ويرى مؤيدو ماستريخت ومنهم اليمان جنس وزير الخارجية السابق أن رفض التصديق على المعاهدة وانفاذها سوف يؤثر سلبا على وضع الدانمرك اذ انه سيؤدى الى هروب الاستثمارات الاجنبية مما سيضر حتما بالاقتصاد القومى كما سيؤدى الى تقليص الدور الدانمركى فى اوربا اكثر من ذلك انه سيعد صفعة على وجه المجموعة الاوربية والتى تعد معاهدة ماستريخت ركنا اساسيا لاحراز مزيد من التقدم والتعاون الاقتصادى والسياسى على صعيد عمل المجموعة من خلالها فى

آثار الرفض

على أن رفض المعاهدة من جانب شعب الدانمرك لن يقف عائقا دون استمرار المعاهدة ذاتها اذ انه فى هذه الحالة ستضطر الدول الاحدى عشرة الاخرى الى ايجاد معاهدة جديدة والسير نحو تحقيقها قدما دون اشراك الدانمرك وهنا سوف تتعرض لبعض الاثار السلبية على الصعيدين الاقتصادى والسياسى اذ سوف تعانى قطاعات عديدة مثل قطاعى الزراعة والصيد الحيويين كما ستزداد حدة مشكلة البطالة والتى يصل معدلها الحالى الى ١٠,٩٪ من اجمالى الايدى العاملة على الصعيد السياسى ستجد الدانمرك نفسها فى عزلة سياسية متنامية مما سيجعل المزيد من الخسائر الاقتصادية والسياسية أمرا محققا.

ويكفى مثالا على ذلك القيود التى ستدفع الاستثمارات الاجنبية الى الهرب والتى ستهدد استمرار اداء الاقتصاد الدانمركى.



المصدر : أكتوبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٢

بين باريس وفيينا ١

رحلة إلى المستقبل القريب والماضى البعيد



صلاح منتصر



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٢

في أسبوع واحد أتيح لى أن أكون شاهدا على النقيضين : المستقبل القريب ببعض تطوراته المذهلة ، والماضى البعيد الذى يزداد التعلق به ، متمثلا فى العظمة التى حققها أجدادنا الفراعنة فى وقت لم يكن معروفا فيه حتى المنشار الحديدى ، ومع ذلك كان المصرى القديم يتعامل مع أصلب أنواع الحجارة ، ويحفر عليها بصماته الفنية التى عاشت نموذجا حيا للجمال ودقة الصنع والحساسية ..

فى باريس كانت البداية مع معرض يقام كل أربع سنوات ، تقدم فيه شركات الطباعة أحدث ما لديها للمستقبل القادم .. ومشكلة الصحافة أو الكلمة المطبوعة فى هذا المستقبل هى فى محاولة مواجهة التحدى الذى بدأ بالفعل مع أسرع وسيلة فى نقل الأحداث عن طريق الأقمار الصناعية والأطباق المتعددة فورا إلى جهاز التلفزيون الملون الذى أصبح موجودا فى كل بيت .. فبلمسة أصبع سوف يكون كل مشاهد فى خلال خمس سنوات على الأكثر قادرا على رؤية نصف محطات العالم .. وسيكون اليوم مشحونا بالإرسال المتصل طوال أربع وعشرين ساعة ، كما هو الحال بالفعل الآن مع أكثر من شركة إرسال تعمل على مدار اليوم .. وإذا كنا قد دخلنا عصر الأطباق فوق البيوت لاستقبال المحطات العالمية فإن التطور القادم هو إنتاج أجهزة تلفزيون جديدة بداخلها هذه الأطباق دون حاجة إلى تركيبها فوق الأسطح .

وسوف يسبق ذلك بالطبع الاتجاه إلى تصغير الطبق مع زيادة قدراته وكفاءته .. بحيث يكرر التاريخ نفسه ، فكما حدث مع أجهزة التسجيل ذات الشرائط الكبيرة الحجم عند ظهورها ، وكذلك مع أجهزة الراديو التى كانت ضخمة وأصبحت فى حجم الكف وبعضها فى حجم علبة الكبريت ، كذلك سوف يحدث مع أطباق الاستقبال التى ستجعل المواطن يعيش فى عالم كبير مفتوح بلا حدود ولا تأشيرات دخول أو خروج ..

هذا تحد كبير سوف تواجهه الصحافة بلاشك ، وهو كيف تحافظ على نفسها وجاذبيتها وزبونها أمام أجهزة لا ينقطع إرسالها ليلا ونهارا . وقد لا يجد الوقت الكافى للإمساك بالجريدة



والقراءة ؟ .

وفى مواجهة هذا التحدى فإن أهم ملامح التطور الصحفى تتلخص فى الأسرع والأجمل والأوفر ..

إن أى صحفى خلال خمس سنوات لا يستطيع التعامل مع الكومبيوتر سوف يصبح معزولا عن العالم الذى يعيش فيه ويعمل به .. فبدلا من القلم سوف يكون هناك جهاز الكومبيوتر المحمول الذى يبعث الصحفى من خلاله كل مقالاته وأخباره وأحاديثه .. وكثير من الأحاديث التى يجريها الصحفيون العاملون فى كبرى الصحف الأجنبية يتم نقلها حاليا مباشرة من فم المتحدث فى القاهرة مثلا إلى غرفة الاستقبال مباشرة فى مقر إدارة الصحيفة فى واشنطن .. على بعد آلاف الأميال .. وهذا يحدث بالفعل فى التلفزيون وفى الإذاعة ، وأيضا أصبح موجودا فى الصحافة ..

الأسرع أيضا فى الوقت الذى تبذله الصحيفة فى إعداد المواد ، فسوف يختصر الكومبيوتر مساحات زمنية كبيرة تضيع فى جمع المقالات وتصحيحها وتوضيبها ثم تصويرها على أفلام وزنكات لتوضع على سلندر المطبعة لتدور المطبعة بعد ذلك .. جميع هذه الخطوات سوف تختصر فى خطوة واحدة : يكتب المحرر مقاله على الكومبيوتر بعد أن يكون قد عرف مسبقا المساحة المحددة له ؛ ومن المحرر إلى المصحح إلى الزنكات إلى آلات المطبعة فى دقائق .. ويكون هناك مفتاح خاص لرئيس أو مدير التحرير أو المشرف المسئول بحيث إذا استخدمه يصبح مستحيلا تغيير ما فى الصفحة ..

ثم إن المحرر سوف يكون بجانبه جهاز استقبال المعلومات التى تجب معرفتها : تواريخ الميلاد ، والوفاة ، والأحداث المماثلة .. كل شىء فى ثوان سوف يكون أمامه على شاشة الكومبيوتر ..

□□□

صحافة الغد سوف تكون أيضا الأجمل ..

فتوضيب المواد فى الصفحات مقيد - كما هو الحادث الآن ، بإمكانات وقدرات معينة لا يستطيع سكرتير التحرير الذى يتولى رسم الصفحة تجاوزها ، ولكن مع دخول عصر الكومبيوتر سوف يبدأ ما يمكن تسميته مرحلة « اللعب الذى على أصله » .. فسكرتير التحرير أمامه وضع الخبر فى أى شكل يريده : هرم أو دائرة أو مثلث أو خطوط متمايلة أو خارج رسم معين ... أو ... أو ... إمكانات بلا حدود من أجل الوصول إلى الأجمل ..

أيضا هناك زحف الألوان .. بحيث يمكن أن تصدر الصحيفة كلها ملونة .

أخطر التطورات هو ما يحدث بالنسبة للصورة ..

ولقد كنا نسمى الصورة « تعبيرا عن لحظة صدق » فالعدسة تسجل الحقيقة والواقع ، ويوم عرف الصحفيون المحترفون أنواع الخداع فى التصوير بحيث يمكن التقاط صورة لشخص يمد ذراعه



ويشير بأصبعه إلى قمة الهرم ، وتظهر أصبعه بالفعل فوق قمة الهرم ، كان هذا يمثل قمة التحايل فى الصورة . ولكن هذا التحايل بالنسبة لما سوف يشهده التطور القادم يعتبر « لعب عيال » ... فالمصور عليه أن يصور أى صورة ، ولكن من خلال الكومبيوتر يمكن التغيير واللعب .. فالبدلة البنى يمكن أن يحولها الكومبيوتر إلى صفراء ، بل من الممكن أن يخلعها عن صاحبها بحيث يبدو عاريا !! ولهذا فإن صورة الغد سوف تكون محل شك وريبة ، وسيكون السؤال : هل هى فعلا الصورة التى سجلتها العدسة أو لعب بها الكومبيوتر ؟ وقد كنا قديما نفكر فى موضوعات يتخيل فيها الرسامون كبار الشخصيات عندما يزحف عليهم الزمن .. وتبدو آثار الشعر الأبيض عليهم وتجاعيد السنين .. وكل هذا سوف يصبح واقعا ، ويتم فى دقائق على الكومبيوتر .. وأى شخصية شابة يمكن تحويلها فى ثوان إلى شخص عجوز ! أو نقل مكانها من فوق الأرض إلى فوق قمة الهرم !! .

طبعا هناك تفاصيل فنية أخرى كثيرة زحف إليها التطور ، خصوصاً بالنسبة لمشكلة الملاحق التى تصدر مع الصحيفة ، وهذه يتم إعدادها قبل صدورها بعدة أيام ، ومشكلة جمعها فى مجموعة واحدة مشكلة كبيرة .. والاتجاه هو جمع كل ملحق فى شكل عجلة كبيرة ضخمة ، ثم رص جميع العجلات التى تحمل كل منها نسخة من الملحق ودورانها فى وقت واحد ليتم تجميع الملاحق المختلفة فى أسرع وقت ..

وكل هذه التطورات لا تقفز فقط بعملية الطباعة قفزة ضخمة ، وإنما أيضا توفر فى التكاليف ، خصوصا فى أعداد العمالة الكبيرة التى لن تكون هناك حاجة إليها ، وستكون هناك نوعية خاصة من العمالة المطلوبة ، وهو العامل الفنى الذى يفهم ويعرف التعامل مع لغة العصر فى الكومبيوتر ووسائل الاتصالات الحديثة ، وهى نوعية سوف تطرد بالتأكيد فى المستقبل غير البعيد العمالة العادية التى تفك الخط ..

□□□

ومن باريس إلى فيينا .. من نظرة إلى الغد القريب إلى الاستمتاع بتاريخنا العظيم فى المعرض الذى بدأ يوم الأحد الماضى وسيستمر حتى أكتوبر القادم ..



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

والمتحف يحمل عنوان : الإنسان .. الإله .. الفرعون .. ويضم ٢٥٠ قطعة أثرية كلها من صنع القدماء المصريين ..

وقد بدأت فكرة هذا المعرض فى خلال زيارة الرئيس حسنى مبارك فى العام الماضى إلى النمسا .. والشعب النمساوى كما هو معروف عاشق للفن والجمال .. سواء فى الموسيقى أو الغناء أو الآثار ..

ولما كان لم يقم أى معرض للآثار المصرية فى النمسا منذ ٢٠ سنة .. فقد كانت فكرة هذا المعرض ..

ولكن من أعجب الأمور أن هذا المعرض الذى يضم ٢٥٠ تحفة أثرية فرعونية لم تشترك فيه مصر بقطعة واحدة ! وكل القطع الموجودة فى المعرض والمعروضة بطريقة بالغة الروعة والجمال والكبرياء جاءت من متاحف كثيرة .. من بوسطن فى أمريكا وبروكسل فى بلجيكا واللوفر فى باريس والمتحف البريطانى فى لندن ومتحف برلين فى ألمانيا الغربية ومتحف تورينتو فى كندا ..

وقد كان المقصود من فكرة المعرض ومن تحديد موعد افتتاحه يوم الأحد ٢٤ مايو .. هو أن يكون تحية أخيرة للرئيس النمساوى كورت فالدهايم ، وقد صادف موعد افتتاح المعرض يوم انتخاب الشعب النمساوى لرئيسه الجديد الذى سيتسلم المنصب من فالدهايم يوم أول يوليو ..

والانتخابات فى النمسا - كما نرى - تجرى يوم أحد أى يوم اجازة وليست فى يوم عمل حتى لا يضيع الإنتاج على الدولة .. وقد بلغ عدد الذين اشتركوا فى هذه الانتخابات ٨٠ فى المائة من مجموع الذين لهم حق الانتخاب ، وهو حق يأخذه المواطن أوتوماتيكيًا بمجرد بلوغه سن الـ ١٨ دون حاجة إلى أن يقيد اسمه فى كشوف انتخابات أو يحصل على بطاقة انتخابية .

ورغم نسبة الـ ٨٠ فى المائة من الناخبين المشتركين (تعداد كل النمسا فى حدود ٧ ملايين) فإنهم إعتبروا أن هذه أقل نسبة إقبال على الانتخابات !

انتهت الانتخابات كما هو معروف بفوز مرشح حزب الشعب توماس كليستنيل ، وهو نفس الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس فالدهايم ، وقد عمل توماس فترة طويلة من حياته فى الولايات المتحدة قنصلاً وسفيرًا وارتبط معها بعلاقات قوية .. ويقال إن له الفضل فى فرملة الحملة الإرهابية التى شنها اليهود على فالدهايم عندما فاجأوا العالم باتهامه بعد ان أصبح رئيسا للنمسا بأنه اشترك فى أثناء الحرب العالمية مع الألمان فى إحراق اليهود .. وكان غريبًا أن يتذكر اليهود هذه الواقعة بعد أن أصبح فالدهايم رئيسًا للنمسا .. وينسوها طوال عشر سنوات كان فالدهايم خلالها سكرتيرًا عامًا للأمم المتحدة !

وهى لعبة السياسة القذرة بلا شك التى جعلت الحزب الاشتراكى



النمساوى المنافس لحزب الشعب يحرك اليهود للتخلص من فالدهايم .. ولكن الذى حدث هو العكس . ففالدهايم لم يهتز ولم يستسلم .. والشعب النمساوى ازداد تمسكًا به وكراهية لليهود .. والحزب الاشتراكى قل عدد مؤيديه ، ورغم فوزه فى الانتخابات البرلمانية التى جرت منذ عامين بالأكثرية فإنها أكثرية لم تمكنه من الانفراد بتشكيل الوزارة ، وقد اضطر للتحالف مع حزب الشعب ..

وهكذا أصبح رئيس الجمهورية من حزب الشعب ، والمستشار النمساوى الذى يمثل القوة التنفيذية من الحزب الاشتراكى ، وقد يفقد هذا الأخير شعبيته فى الإنتخابات القادمة التى تجرى بعد عامين ، خصوصًا أن الرئيس الجديد توماس كليستنيل شخصية متحدثة ومؤثرة ، وكان شعاره الذى رفعه فى حملته الإنتخابية : رئيس لكل الشعب وليس لحزب الشعب [illegible]

ورغم صمود فالدهايم والنمسا أمام حملة الكراهية التى أطلقها اليهود ضده فإن النمسا فى خلال فترة حكم فالدهايم جرى عزلها تمامًا ، فلم تشهد أى اجتماع دولى له قيمة ، ولم يزرها رئيس غربى .. ولكن مع رئاسة كليستنيل وعلاقاته القوية مع أمريكا فالمتوقع أن تخرج النمسا من عزلتها ، ويعيد الغرب انفتاحه عليها ، وأيضًا دخول النمسا السوق الأوربية المشتركة هي وفنلندا والسويد ، وهى ثلاث دول اشتهرت بموقف الحياد ، ولكن أمام الغول الأوربى القادم قد لا تستطيع دولة أن تقف موقف الحياد .. حتى سويسرا نفسها تشاور عقلها وتفكر جديًا فى الانضمام إلى السوق الأوربية .

□□□

كان لفالدهايم لقاء طويل مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الذى وصل إلى النمسا لحضور المعرض ، وكان المفروض أن يكون اللقاء مجرد تحية وسلام فى حدود ربع الساعة ، ولكنه امتد إلى الساعة رغم أن الحديث بينهما بالانجليزية وليس هناك وسيط مترجم .. وربما كان من أهم ما اتفق عليه تعويض ما حدث فى معرض هذا العام .. وإقامة معرض فى العام القادم تشترك فيه مصر ، وأيضًا تم الاتفاق على إيفاد عدد من رؤساء الجامعات النمساوية إلى مصر ليبحثوا مع رؤساء الجامعات المصرية دعم العلاقات التعليمية بين الجانبين .

قبل ذلك كان فالدهايم قد افتتح معرض .. الإنسان .. الاله .. الفرعون ، ورغم أن الافتتاح كان مقصورًا على المدعوين فإن كتلا من النمساويين عشاق الفن زحفوا إلى المعرض الذى سيزورونه مرة وأثنتين وثلاث مرات .

وفى كلمة الافتتاح قال فالدهايم عبارة لها مغزاها عندما أشار إلى أنه اتفق



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

مع الرئيس مبارك على إقامة هذا المعرض للآثار المصرية ، وأن السفير المصرى عبد الحميد أنسى الموجود اليوم كان شاهدًا على ذلك ، وأن الجمهور النمساوى كان أيضًا شاهدًا ..

والمعنى واضح ولا يحتاج إلى تفسير إذا عرفنا أن مصر لم تشترك بقطعة أثرية واحدة رغم الإلحاح المستمر الذى بذله الفنان فاروق شحاته المستشار الثقافى فى النمسا ، وهو شعلة من النشاط والحركة والإخلاص ، ولكن جهوده فشلت فى إقناع مصر بالاشتراك .. بسبب حكاية شخصية سخيفة لا أريد أن أخوض فى تفاصيلها ، ولكن خلاصتها أن مصر قررت أن مدير بيت الفن النمساوى الذى يقام فيه المعرض واسمه دكتور سيبيل شخصية مشكوك فى التعامل معها ، وأنه قد يسرق الآثار المصرية التى ترسل للاشتراك فى المعرض !

وهذا كلام لا يدخل سوى عقول البسطاء ؛ فالمعرض تكلف ٦٥٠ مليون شلن (الدولار = ١١ شلنًا) ومبالغ التأمين على القطع المعروضة ٢٠٠٠ مليون شلن !!

والغريب أن القطع المصرية الفرعونية المعروضة فى المعرض معظمها - إن لم تكن كلها - مسروقة أصلًا من مصر ! وسيبيل الذى اتهمه بعض المسئولين بالسرقة هو الذى اتصل بمتاحف العالم وائتمنته هذه المتاحف على مقتنياتها رغم أن هذه المقتنيات بالنسبة لها لا تعوض .. بينما لدى مصر الكثير .. ولعلها تعوض ذلك فى المعرض القادم إن صدقت كلمة الذين وعدوا بذلك !

صلاح منتصر

ألمانيا ترفض شروط هونيكر لمغادرة سفارة شيلى

□ بون ـ خاص:

أعلنت الحكومة الالمانية أمس عن رفضها للشروط التى قدمها الرئيس الالمانى ايريك هونيكر لمغادرة سفارة شيلى فى موسكو، وأشارت إلى أن الشروط التى قدمها هونيكر عن طريق محاميه بموافقته على مغادرة السفارة بشرط تقديمه للمحاكمة أمام إحدى المحاكم الروسية يتعارض مع حق ألمانيا القانونى باستلامه وتقديمه للمحاكمة أمام محكمة المانية.. وقالت فى بيان رسمى أعلنته فى بون أمس إن شروط هونيكر ليست مقبولة وغير قابلة للتنفيذ وتتعارض مع اتفاق الحكومتين الالمانية والروسية بتسليم هونيكر للسلطات الالمانية بمجرد خروجه من السفارة، وتواجده على الأراضى الروسية. وأشار المتحدث الرسمى إلى أن شروط هونيكر تتعارض مع الاتفاق المبدئى بين موسكو وبون بضرورة تسليم هونيكر لسلطات التحقيق الالمانية لمحاكمته على الجرائم التى ارتكبها على الأراضى الالمانية وإخضاع شعب ألمانيا الشرقية للقوانين الاشتراكية. وكان المستشار هيلموت كول قد كلف السيدة اورسولا البرنج وكيلة وزارة الخارجية الالمانية بالسفر إلى سنتياجو لتسليم الرئيس الشيلى باتريشيو اولينى رسالة شخصية تتعلق بقضية هونيكر ناشده فيها بوضع نهاية لبقاء الدكتاتور الالمانى تحت مظلة الحصانة الدبلوماسية لسفارة شيلى فى موسكو.

وذكرت مصادر دبلوماسية فى بون أن الرسالة تضمنت إعراب كول عن قلقه إزاء تاثير بقاء هونيكر فى السفارة على العلاقات بين البلدين مما يعد بمثابة التحذير المستتر من تأثر المعونات الاقتصادية الالمانية لشيلى.



هونيكر

مجرد رأى

المشكلة فى الكلاب !

٢ ـ اوروبا الموحدة بدون حواجز ولا قيود تعنى بالنسبة لغير الاوروبى تطورا مؤثرا خصوصا فى مجال التنقل بين دول السوق الاوروبية. فالمصرى الذى يحصل على سبيل المثال على تاشيرة دخول الى اليونان ـ وهى من دول السوق ـ يستطيع بعد ذلك ان يتنقل فى باقى دول السوق دونما حاجة الى تاشيرة دخول لاى دولة. والمعنى ان اوروبا اصبحت كلها دولة واحدة وان الدول الموجودة داخلها قد اصبحت محافظات فاذا انت دخلت الى فرنسا من باريس بتاشيرة دخول واردت ان تذهب الى نيس او كان او ليون او اى مدينة فرنسية اخرى فهل يحتاج هذا منك الى تاشيرة دخول تدخل بها كل مدينة ؟ هذا بالضبط هو وضع السوق الاوروبية. كما يتطلعون اليها ولكن بريطانيا وهى جزيرة تختلف اوضاعها الجغرافية عن باقى دول اوروبا لا تستطيع ان تتصور حكاية الغاء قيود التنقل بين دول السوق وان يجرى دخول اى اوروبى الى داخل بريطانيا من اى منفذ او معبر دون ان يمر من خلال الضوابط المعمول بها حاليا.

ووضع بريطانيا كجزيرة اعطاها قدرة اتخاذ ترتيبات امن خاصة لحماية نفسها من ثلاثة اخطار المخدرات والهجرة غير المشروعة وامراض الحيوانات.. والفرنسى او البلجيكى او اليونانى او الايطالى او اى مواطن من دول السوق الاوروبية يدخل بريطانيا اليوم بدون تاشيرة دخول، ولكن الذى لايستطيعه اى واحد منهم هو ان يدخل وبرفقته كلب لان اى حيوان يطلب صاحبه ادخاله الى بريطانيا لابد اولا قبل دخوله من حجزه فى الكارنتينا الصحية ستة اشهر للتاكد من خلوه من الامراض. ولذلك تنفرد بريطانيا اليوم بانها رغم ملايين الكلاب التى يربيها مواطنوها الا انها تكاد تكون الدولة الوحيدة فى العالم التى ليس فيها «مرض الكلب».

وبريطانيا من اجل اوروبا الموحدة على استعداد لان تتساهل فى حكاية دخول وخروج الافراد بدون فيزا بما يمكن ان يحمله ذلك من مخاطر تهريب المخدرات وتسلل العمالة غير المشروعة ولكن الذى لاتستطيع ان تتساهل فيه هو دخول الحيوانات اليها. هذا موضوع يبدو انه غير قابل للمناقشة. ومن الممكن ان يكون عقبة فى طريق توحيد اوروبا.. والاوروبيون لايشاركون الانجليز رايهم. ولهذا ستكون مشكلة دخول الكلاب الى انجلترا اهم مشكلة فى قضية توحيد اوروبا !

صلاح منتصر



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

أحفاد الأمير الدانماركى هاملت يتساءلون اليوم:

ماستريخت أو لا ماستريخت.. تلك هى المشكلة

ثالث أصغر دولة أوروبية.. تخشى الجيش الأوروبى الموحد

إعداد: القسم الخارجى

منذ زمن هاملت على الأقل لم يمتلىء الدانماركيون بالشك مثلما هو حادث الان. إن عبارة هاملت الشهيرة «أكون أو لا أكون.. تلك هى المشكلة» قد قلبها الدانماركيون الان بحيث أصبحت «نصدق على معاهدة ماستريخت أو لا نصدق من أجل وحدة أوروبية كبرى.. تلك هى المشكلة» تلك هى المشكلة التى تقلق بال الدانماركيين فى هذه اللحظة. فبعد موافقة قادة دول السوق المشاركة على معاهدة ماستريخت فى ديسمبر الماضى بفترة وجيزة نشر أوف ايلمان جنش وزير خارجية الدانمارك كتابا تحت عنوان «١٠٧ أسئلة» حول أوروبا الجديدة اشترى منه الدانماركيون قرابة ٤٠ ألف نسخة سعر الواحدة منها ٢٩ كورون أو ما يوازى خمسة دولارات للنسخة. وقد عمد كتاب ايلمان جنش إلى تبسيطر معاهدة مساتريخت للناس ولكنه لم يستطع أن يتحاشى الحديث فى القضايا الأوروبية الصعبة مثل «الدعم» وهى كلمة يرادفها فى اللغة الدانماركية اصطلاح مكون من ٢٤ حرفا ويعتبر ثانى أطول كلمة فى الكتاب كله. وباسم التبسيط تساءل داعية الوحدة الاوروبية ايلمان جنش: «لماذا ١٠٧ أسئلة: ورد على ذلك قائلا إنه يعتقد أن هناك مثل هذا العدد من الأسئلة الجيدة التى تحتاج إلى إجابة.

ويجرى اليوم الثلاثاء استفتاء عام فى الدانمارك حول معاهدة ماستريخت. والمعتقد أن يرفض الدانماركيون هذه المعاهدة من أساسها. فقد أظهرت استفتاءات الرأى العام خلال الفترة الأخيرة نمو شعور رافض للمعاهدة فى الدانمارك التى تعتبر ثالث أصغر دولة داخل السوق الأوروبية المشتركة. لقد أصبح الرافضون للمعاهدة - طبقا لاستفتاءات الراى - أكثر عددا من الموافقين عليها فى حين يوجد ٢٠٪ من الدانماركيين لم يحددوا رأيهم فيها بعد. لقد سبق أن صوت ثلاثة أرباع النواب فى البرلمان الدانماركى لصالح معاهدة ماستريخت ولكن الدستور يشترط موافقة أغلبية خمسة أسداس لكى تمر المعاهدة. وهذا التشدد الذى يبديه القانون الدانماركى سرعان ما ستكون له ردود فعل وأثار فى مختلف اتحاد القارة الأوروبية. وبالفعل فإن معاهدة ماستريخت ستواجه حاجزا اخر سيتعين عليها أن تقفزه فى ايرلندا حيث سيتم اجراء استفتاء عام بشأنها هناك فى منتصف شهر يونيو الحالى. والشىء الذى يجب أن نعرفه هو أن اقدام ولو دولة واحدة على رفض معاهدة ماستريخت سيفرض إعادة التفاوض بين دول السوق بشأنها فى مناخ من الشك سوف يسود بالتأكيد ليس فى الدانمارك وحدها وإنما فى فرنسا والمانيا أيضا وهما أكبر دولتين مؤيدتين للمعاهدة. ولعل ذلك هو الذى دفع أيلمان جنش وزير خارجية الدانمارك إلى أن يحمل اجاباته الحاسمة الـ ١٠٧ التى لا يمكن دحضها ويطوف بها فيما يشبه الرحلة الانتخابية فى مختلف أنحاء البلاد ينظر فى عيون الناس ويحثهم - كما تقول مجلة «نيوزويك» الأمريكية - على الا يقولوا «لا» للمعاهدة لأنهم بذلك لا يقولون «لا» لأوروبا وإنما يقولونها لقادتهم المنتخبين الذين سبق أن اختاروهم فى انتخابات حرة لحكم الدانمارك.

حقا إن عام ١٩٩٢ قد تحول إلى موسم للاستياء والنفور فى مختلف انحاء العالم من طوكيو إلى واشنطن. ولكن الدانمارك الأمة التى تضم ٥,١ مليون نسمة أى نحو نصف تعداد «البرتغال» كانت دائما ذات توجهين متنافرين تجاه أوروبا. فالدانماركيون كانوا يعتقدون دائما أن الأصغر هو الأفضل.. فهم ينفقون على رفاهيتهم من خلال حكوماتهم المحلية ثلاثة أضعاف ما ينفقونه من خلال الحكومة المركزية.. وكلما تحدثت السوق المشتركة فى بروكسل عن سياسات خارجية موحدة أثار ذلك مخاوف الدانماركيين.

ويقول كاى ليمبرج قائد إحدى الحركات الشعبية الدانماركية المناهضة للسوق المشتركة إننا لا نريد أن نكون قوة عظمى ولكننا نريد أن نظل أمة صغيرة مستقلة. بل إن بعض الدانماركيين العجائز يتخوفون بشكل مسبق نحو عضلات ألمانيا الجديدة. ولكن أكثر ما يخيف على أية حال هو التفكير فى أن تتمكن بيروقراطية أوروبا وطموحها الزائد من تدمير روح الدانمارك. وإذا كان الحديث عن سياسات الهجرة والتجارة يمكن أن يكون متسما بالهدوء فإن ما يثير حذر كل الأطراف هو الحديث عن فكرة الجيش الأوروبى الموحد. وهو الجيش الذى بدأت قواته منذ أيام بالاتفاق بين ألمانيا وفرنسا على إقامة الفيلق الأوروبى الموحد كخطوة أولى نحو الوحدة العسكرية بين الدول الأوروبية. لقد اثار قيام الفيلق الأوروبى المخاوف فى كل مكان سواء فى أوروبا نفسها أو هناك عبر الأطلنطى فى الولايات المتحدة.

ويقول هانز جورجى نيلش استاذ علم السياسة فى جامعة كوبنهاجن إن الرعب الذى يمكن أن يملأ قلوب كل الدانماركيين هو رعب هذا الجيش الأوروبى الموحد. فليس من المتصور أن نجد أنفسنا يوما مضطرين إلى أن نرسل أولادنا للقتال فى أماكن مثل يوغوسلافيا حيث يخوضون حروبا ليست حروبهم. لقد اشترت الحركة الشعبية المناهضة للسوق المشتركة منذ أيام عشر دقائق فى التليفزيون الدانماركى لتدعو الناس إلى عدم التصويت لصالح معاهدة ماستريخت.. فماذا قالت الحركة فى دعوتها للناس؟ لقد أتت بصور جاك ديلور معوق السوق المشتركة و١٢ اخرين من قادتها وقالت إن هؤلاء الناس جادون فعلا فى سعيهم نحو إقامة الوحدة الأوروبية وهو الأمر الذى تعتقد الحركة الشعبية أنه سيثير بالفعل حفيظة الناخب الدانماركى وتدفعه إلى رفض معاهدة ماستريخت.

ورغم كل شىء فإن ايلمان جنش وزير خارجية الدانمارك يعتقدان العاصفة سوف تمر وأن الناخبين الذين ادلوا باصواتهم أمس قد اختاروا التصويت لصالح معاهدة ماستريخت. ويقول ايلمان جنش إن الدانماركيين يستخدمون استطلاعات الرأى العام كوسيلة فقط لتسجيل سخطهم ولكنهم مثل الناخبين البريطانيين الذين ثبتوا المحافظين فى السلطة فى شهر ابريل الماضى رغم أن كل الاستفتاءات كانت تشير إلى تفوق العمال.. ولذلك فإن الناخبين الدانماركيين قد تصرفوا أمام صناديق الاستفتاء على نحو مغاير لكل ما تقوله استطلاعات الرأى العام.

ويرى البعض بالفعل أن رفض الدانماركيين لمعاهدة ماستريخت قد يحول الدانمارك إلى مجرد عضو منتسب فى السوق الأوروبية وهذا سيجعلها تفقد نحو ٢٠ ألف فرصة عمل فى المدى القصير وحده. أما الاعباء التى ستترتب على هذا الرفض فى المدى المتوسط فسوف تكون أشد وذلك رغم أن بعض الدانماركيين يعتقدون أن أعباء الوحدة الأوروبية ستكون هى الاكبر من كل شىء.

والسؤال الذى يطرح نفسه الان: هو هل ستتمكن معاهدة ماسترخيت حقا من تجاوز العقبة الدانماركية.. وإذا تجاوزتها اليوم فهل تستطيع خلال الايام القادمة أن تقفز الحاجز الايرلندى هو الاخر؟!



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

« الجيش الأوروبى » وخلافات التحالف الغربى

تزايدت الخلافات حول السياسات التجارية والسياسات المالية والنقدية للدول الراسمالية الكبرى لكن هذه الخلافات تمتد بجذورها لعهد الحرب الباردة. اما الخلاف الأهم الذى برز مؤخرا فهو حول قيام المانيا وفرنسا بتشكيل فيلق مشترك كنواة لجيش اوروبى موحد. فهذه الخطوة تظهر بوضوح رغبة فرنسا والمانيا، وهما بمثابة قلب اوروبا وعمودها الفقرى : فى جعل الدفاع عن اوروبا قضية اوروبية بما يعنى تقليل اهمية الدور الامريكى او تهميشه. ورغم ان ذلك ياتى متواكبا مع تراجع التهديدات التى كان يمثلها الاتحاد السوفيتى السابق الا ان بعض الدول الاوروبية الاخرى وبالتحديد بريطانيا تبدو غير مرحبة بتكوين الفيلق الفرنسى - الالمانى سواء بسبب العلاقات القوية التى تربط بين بريطانيا والولايات المتحدة، او بسبب تخوف بريطانيا من تزايد الدور الالمانى ومن سيطرة محور برلين - باريس على اوروبا على حساب بريطانيا. كذلك فان ايطاليا ابدت بدورها نوعا من القلق بشان الجيش الاوروبى.

وسوف تتجدد فرص نجاح تكوين هذا الجيش الاوروبى فى ضوء نجاح او تعثر الوحدة الاقتصادية الاوروبية فى بداية العام القادم. وسوف يكون نجاح تكوين هذا الجيش بداية لتوسيع نطاق الدور الاوروبى بما قد يخلق عنصر توازن مع الدور الامريكى المهيمن على الساحة الدولية حاليا





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٢

تعليق

بعيدا عن الوصاية

ردود الفعل الامريكية تجاه تشكيل فيلق فرنسى ـ ألماني كنواة لجيش أوربي موحد تعبر فى مجموعها عن الارتياب وتحمل على الاعتقاد بان واشنطن تنظر الى هذه الخطوة بعين القلق البالغ وتعتبرها تهديدا لمصالحها الاستراتيجية فى القارة الاوربية .

فى يوم افتتاح أعمال القمة الفرنسية ـ الالمانية فى « روشيل » صرح ويليام تافت السفير الامريكى لدى مقر حلف الاطلنطي قائلا إن جهود المجموعة الاوربية نحو الدفاع المستقل تنطوى على تهديد للأمن الاوربى مادامت فرنسا خارج اطار القيادة الموحدة للحلف . أما القائد الامريكى لقوات الحلف فقد ادلى بتصريح اخطر حينما قال ان انشاء جيش اوربى مستقل يعد نوعا من المستحيلات .

المفارقة الصارخة هنا ان الاعداء المحتملين لهذا الفيلق مطمئنون بينما يخشاه اولئك الذين يؤكدون انهم حلفاء مخلصون وفى مقدمتهم الولايات المتحدة . والمفارقة تتمثل ايضا فى التناقض بين مخاوف واشنطن من الفيلق الالماني ـ الفرنسى ـ وبين نصائحها المتكررة للاوربيين بالعمل على امتلاك زمام امنهم بالتدريج ودعوتهم الى الاضطلاع بدور اكبر فى الدفاع عن قارتهم وضمان سلامها واستتباب امنها فى اعقاب الفراغ الاستراتيجى الناشىء عن تصفية حلف وارسو

ان تشكيل هذا الفيلق ينسجم مع رغبة الاوربيين فى تاكيد هويتهم السياسية المستقلة على الساحة الدولية بما يتفق مع معاهدة ماستريخت وسياسة ارساء قواعد امن اوربى مستقل لأول مرة منذ ٤٥ عاما .. وعلى المستوى الثنائى يمكن اعتبار هذه الخطوة امتدادا لحلم المصالحة القديم الذى راود الراحلين الرئيس الفرنسى ديجول والمستشار الالمانى اديناور فى مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية .

ولو كان ديجول حيا لسعد بتبرم الولايات المتحدة كبرهان أكيد على ان اوربا بدات تسير فى طريق التخلص من الوصاية الامريكية .. وهذا اكثر مايزعج واشنطن

محمد صفر عيد



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٢

الدنمـــــــارك رفـــضت التصـــديق على معاهدة ماستريخت

بروكسل - رويتر

يعقد وزراء خارجية دول المجموعة الاوربية جلسة طارئة فى اوسلو عاصمة النرويج غدا لبحث الاثار المترتبة على رفض الدنمارك لمعاهدة ماستريخت الاتحادية .

أعلن متحدث رسمى من البرتغال التى ترأس المجموعة الاوربية فى دورتها الحالية إن الاجتماع سيعقد على هامش اجتماعات وزراء خارجية حلف الاطلنطى المقرر عقدها فى اوسلو .

تجدر الاشارة الى ان ٥٠,٧ من شعب الدنمارك رفض التصديق على المعاهدة فى مقابل ٤٩,٣ وافقوا عليها .

اجتماع أوروبي طارئ غدا لبحث نتائج رفض الدانمارك اقرار اتفاقية « ماستريخت »

بروكسل ـ وكالات الانباء ـ قرر وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية امس عقد اجتماع طارىء في العاصمة النرويجية اوسلو غدا لبحث النتائج المترتبة على رفض الدانمارك التوقيع على اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية .

وقال متحدث باسم البرتغال التى تراس المجموعة الاوروبية حاليا ان الاجتماع سيعقد على هامش اجتماع كان مقررا لوزراء دول حلف شمال الاطلنطى (الناتو) في اوسلو .

وذكر خواو دى ديوس بيوبيرو وزير خارجية البرتغال في بيان له انه يشعر بخيبة امل عميقة ازاء نتيجة الاستفتاء الذى جرى في الدانمارك بشان رفض الشعب الدانماركى التصديق على اتفاقية ماستريخت .

واشار وزير خارجية البرتغال الى ان المجموعة الاوروبية ستبحث مع الدانمارك نتائج هذا التصويت .

واكد زعماء عدة دول اوروبية اخرى في المجموعة انهم سيرفضون اى طلب دنماركى بإعادة التفاوض حول كل او بعض جوانب الاتفاقية واوضح هؤلاء الزعماء في المجموعة الاوروبية انه سيتم تطبيق الاتفاقية الخاصة بالوحدة الاوروبية مع استثناء الدنمارك من اى مجالات في المستقبل .

أزمة حادة فى المجموعة الأوروبية بعد رفض الدنمارك معاهدة ماستر يخت

كوبنهاجن ـ وكالات الانباء ـ تفجرت ازمة سياسية قانونية داخل المجموعة الاوروبية امس بعد ان صوت شعب الدنمارك باغلبية ٥١٪ ضد التصديق على معاهدة ماستر يخت التى تدعو الى دعم الوحدة المالية والسياسية الخارجية لدول المجموعة الاوروبية الـ ١٢ وذلك وسط محاولات مستميتة لاحتواء الازمة وانقاذ المعاهدة .

فبينما تنص بنود المعاهدة على ضرورة موافقة الاعضاء بالاجماع عليها لتكون سارية المفعول ، أعلن جاك ديلور رئيس اللجنة الاوروبية امس فى اعقاب اجتماعات عاجلة مع كبار القيادات التنفيذية للمجموعة ، أنه يتعين على الاعضاء الـ ١١ الاخرين التصديق على المعاهدة رغم رفض الدنمارك لها .

كما اكد انيبال كافاكو سيلفا رئيس وزراء البرتغال ، التى ترأس المجموعة فى الوقت الحالى ، انه يجب تطبيق معاهدة ماستريخت فى الدول الـ ١١ الاعضاء الاخرى واستبعاد الدنمارك . موضحا فى مؤتمر صحفى عقده امس انه لن يقبل إعادة المفاوضات بشانها لمجرد تحقيق مطالب الدنمارك .

كما اكد الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ان المانيا وفرنسا ستواصلان تحقيق الوحدة الاوروبية وستطبقان معاهدة ماستر يخت مهما حدث .

وفى الوقت نفسه اعلن وزير خارجية الدنمارك امس أن بلاده ستعمل على محاولة طرح بعض بنود المعاهدة للتفاوض بشانها .

واكد فى مؤتمر صحفى عقده امس انه سيطرح الفكرة فى الاجتماع الطارىء الذى دعا اليه وزير خارجية البرتغال اليوم فى اوسلو لبحث نتائج استفتاء وتقييم الموقف فى ضوء نتائج استفتاء الدنمارك .

وقد اثارت نتائج الاستفتاء ردود فعل فورية من جانب الدول الأوروبية الاعضاء وغير الاعضاء . فقد اعلن ميتران انه قرر طرح المعاهدة على الشعب للاستفتاء عليها بينما اعرب عدد من نواب البرلمان البريطانى عن رغبتهم فى استفتاء الشعب البريطانى عليها .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدنمارك قالت : لا للوحدة الأوربية

رفض الشعب الدنماركي باغلبية ضئيلة التصديق على معاهدة الاتحاد الأوربي التي وقعتها دول المجموعة الاوربية في ديسمبر الماضي . اظهرت النتائج النهائية للاستفتاء الذي جرى اول امس ان ٥٠,٧٪ من الدنماركيين يعارضون معاهدة ماستريخت التي تستهدف اقامة اتحاد سياسي اقتصادي اوربي موحد .

وصف المراقبون نتيجة الاستفتاء بانها ضربة لجهود اقامة اوربا الموحدة . وقرر وزراء خارجية دول المجموعة الاوربية عقد اجتماع عاجل لهم اليوم في اوسلو لبحث رفض الدنماركيين للمعاهدة .

وفي الصورة مظاهرة لمجموعات من سكان العاصمة الدنماركية تعبيرا عن رفضهم للمعاهدة . « صورة للاخبار من ا . ب »



المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

الدنمارك تطالب بمفاوضات جديدة حول أجزاء من اتفاقية ماستريخت

ميجور يدعو لوقف المناقشات حول الاتفاقية . وميتران يقترح استفتاء شعبيا

عواصم العالم ـ وكالات الانباء : اعلنت حكومة الدانمارك امس انها ستسعى الى اجراء مفاوضات جديدة مع دول المجموعة الاوروبية الاخرى حول اجزاء من اتفاقية ماستريخت فى محاولة لانهاء الازمة الناجمة عن رفض الشعب الدانماركى فى استفتاء عام للتصديق على الاتفاقية الخاصة بالوحدة الاوروبية .

واعلن رئيس وزراء الدانمارك بول شلوتر فى اعقاب محادثات ازمة اجراها مع الاحزاب السياسية المختلفة انه اتفق مع أوفى ايليمان ينسن وزير خارجية الدانمارك حول وجهة النظر الرسمية التى سيتم طرحها خلال الاجتماع الوزارى الطارىء لدول المجموعة الاوروبية فى العاصمة النرويجية اوسلو والذى سينعقد لبحث النتائج المترتبة على رفض الدنمارك التصديق على اتفاقية ماستريخت .

واكد الحزب الاجتماعى الديمقراطي المعارض فى بيان له عقب الاجتماع ان الدانمارك سيبلغ شركاءه الاوروبيين خلال قمة المجموعة الاوروبية فى لشبونة الشهر الحالى بانها تعتزم ان تكون عضوا فى السوق الاوروبية الموحدة اعتبارا من شهر يناير المقبل .

وذكر شلوتر ان الحزب الاجتماعى الديمقراطى طلب اجراء انتخابات مبكرة عقب الرفض الشعبى لاتفاقية ماستريخت غير ان الحكومة وحلفاءها رفضوا هذه الدعوة . واوضح انه سيطلب من دول المجموعة الاوروبية الاخرى اعادة التفاوض حول جوانب معينة فى اتفاقية ماستريخت تثير خلافا داخل الدانمارك ولكنه توقع ان يلقى معارضة اوروبية قوية لهذا المطلب .

فى غضون ذلك اعلن جاك ديلور رئيس اللجنة الاوروبية ـ الجهاز التنفيذى للمجموعة الاوروبية ـ ان دول المجموعة الـ ١١ الاخرى يتعين عليها التصديق على اتفاقية ماستريخت على الرغم من رفض الدانمارك لها . وقال ديلور عقب اجرائه محادثات ازمة مع خواودى ديوس بينير ووزير خارجية البرتغال ورئيس مجلس الوزراء الاوروبى ان هناك اجماعا بين دول المجموعة على ضرورة مواصلة مشروع الوحدة الاوروبية . وتوقع ديلور ان يؤثر رفض الدانمارك للاتفاقية سلبيا على قدرة المجموعة الاوروبية على استيعاب اعضاء جدد .

وذكر رئيس وزراء البرتغال انيبال كافاكو فى تصريح له انه لايقبل مطلقا اى اعادة للتفاوض بشأن الاتفاقية لارضاء مطالب الدانمارك . وتشغل البرتغال حاليا منصب رئيس المجموعة الاوروبية ..

وتوالت ردود الفعل الاخرى ازاء نتيجة الاستفتاء فى الدانمارك برفض اتفاقية ماستريخت ففى باريس اعلن الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران انه سيطرح اتفاقية ماستريخت فى استفتاء عام فى فرنسا فى سبتمبر المقبل ولكنه اكد انه لاتوجد حاجة لاعادة التفاوض حول الاتفاقية بغض النظر عن رفض الدانمارك لها . واعرب ميتران عن اسفه لرفض الدنمارك الاتفاقية مشيرا الى ان هذا الرفض لن يؤثر على ارادة بقية دول المجموعة الـ ١١ بشأن مواصلة توحيد اوروبا وقال انه يمكن اقامة الوحدة الاوروبية بدون الدانمارك اذا لزم الامر .

وفى لندن اكد رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور استمرار حكومته فى تاييد اتفاقية ماستريخت التى تم التوصل الى اتفاق بشأنها فى شهر ديسمبر الماضى . وقال ميجور فى بيان له امام مجلس العموم البريطانى ان التصديق على هذه الاتفاقية سوف يتم بعد استشارة الدول الاعضاء فى المجموعة الاوروبية خاصة فى اعقاب رفض الدانمارك للاتفاقية . واضاف ميجور انه يتعين اتخاذ قرار بوقف المزيد من المناقشات حول الاتفاقية الى ان يتم التشاور مع الدول الاعضاء وان كانت الحكومة البريطانية لا تزال ملتزمة بتطبيق هذه الاتفاقية من اجل المصلحة القومية للبلاد .

ودعا ميجور الى عقد اجتماع طارىء لاعضاء الحكومة البريطانية من اجل مناقشة انعكاسات نتيجة الاستفتاء الذى اجرته الدانمارك على اتفاقية ماستريخت وذكرت مصادر رياسة الوزراء فى بريطانيا ان ميجور دعا كبار مستشاريه الى تقييم نتائج الاستفتاء كما سيعقد اجتماعا خاصا مع دوجلاس هيرد وزير الخارجية



المصدر : الاهرام المسائي

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ فى مؤتمر سرى بالقدس :

الفصائل الفلسطينية تبحث وضع « ميثاق شرف » ودعم الانتفاضة

عمان ـ وكالات الانباء : اعلن عباس ذكى امين سر المجلس الوطنى للانتفاضة وعضو المجلس المركزى لحركة فتح ان مؤتمرا وطنيا فلسطينيا سيعقد بالقدس خلال الايام القليلة القادمة لمناقشة الاتفاق على وضع « ميثاق شرف » بين الجماعات الفلسطينية المختلفة لتحقيق العمل الوطنى المشترك وتجديد انشطة الانتفاضة فى الاراضى المحتلة .

واضاف عباس ذكى فى مؤتمر صحفى عقده بالعاصمة الاردنية عمان ان المؤتمر الذى يعقد بشكل سرى سيبحث وقف عمليات القتل والاختطاف والتحقق بدقة قبل تنفيذ احكام الاعدام فيمن يشتبه فى تعاونهم مع سلطات الاحتلال الاسرائيلى ..

ودعا المسئول الفلسطينى لان تبقى الانتفاضة بمناى عن اى خلاف سياسى وان تعمل كافة الفصائل الفلسطينية على دعمها ومساندتها .

واشار ذكى الى ان الوضع فى قطاع غزة المحتل « مرعب » ويهدد بماساة حقيقية . ودعا المجتمع الدولى الى العمل على ضمان حماية المواطنين الفلسطينيين .

يذكر ان السلطات الاسرائيلية كانت قد فرضت حصارا على القطاع منذ ٩ ايام ، بعد مقتل فتاة اسرائيلية على ايدى شاب من مواطنى غزة يوم ٢٤ مايو الماضى ..

وقد ذكرت صحيفة « فايننشيال تايمز » البريطانية ان اسرائيل مازالت مستمرة فى اتباع سياسة القبضة الحديدية ضد المواطنين الفلسطينيين فى قطاع غزة .

وقالت الصحيفة فى تعليق لها على تقرير صدر عن منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الاونروا حول اوضاع الفلسطينيين فى قطاع غزة ان هذه السياسة ادت الى ازدياد أعمال المقاومة من جانب الشباب الفلسطينى .

فى الوقت نفسه بدات المنظمات الدولية فى تقديم حصص من المواد الغذائية لسكان قطاع غزة لمواجهة استمرار الحصار الذى يعد اطول حصار يشهده القطاع منذ ١٨ شهرا .

وقالت كلير جريمز المتحدثة باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين « الانروا » ان مواطنى قطاع غزة لايعانون من نقص المواد الغذائية وانما من نقص السيولة المالية لشراء الاغذية حيث منعوا من الوصول الى اماكن عملهم داخل اسرائيل قبل تسعة ايام .

يذكر ان الحصار يمنع ٧٥٠ الف فلسطينى من الوصول الى اماكن عملهم

من ناحية اخرى بحث مجلس الامن الرسالة التى قدمها مندوب فلسطين لدى الامم المتحدة بشان الوضع فى قطاع غزة المحتل وقد طلب اعضاء المجلس من السفير بول نوتروام مندوب بلجيكا الذى يراس مجلس الامن للدورة الحالية ان يستدعى مندوب اسرائيل ويبلغه قلق المجلس بشان الوضع فى الاراضى العربية المحتلة .

سابقة دانماركية

■ سقط «اتفاق ماستريخت» في الامتحان الجدي الاول: رفضته اكثرية ضئيلة من مواطني الدانمارك. سبق لمئة وثلاثين نائباً، من اصل مئة وخمسة وسبعين، ان اقروه في البرلمان، وتلاقت الاحزاب الكبرى كلها على الدعوة الى التصويت بـ «نعم» لكن الرأي العام لم يكن في هذا الوارد. جرى الاستفتاء في ظل اقبال مرتفع فكانت النتيجة سلبية. انه انتصار لا أب له لأن الاحزاب التي دعت الى الرفض، من اقصى اليمين واقصى اليسار، لا تدعي انها تمثل اكثرية الشعب، ولأن هذه الاكثرية تقاطعت عند هذا الموقف لأسباب متعارضة: هناك من يرى وراء «ماستريخت» شبح اليمين الرأسمالي الاوروبي وهناك من يرى شبح الهجرة غير المضبوطة التي تهدد البلاد.

لم تنجح القوى السياسية الدانماركية في شرح الاتفاق جيداً او، ربما، لم تنجح في تسويقه. تصاعدت الاعتراضات عليه لتتمحور حول النقطة الآتية: نعم للتعاون بين الدول والامم الاوروبية لا للفيديرالية او الوحدة في ما بينها. وشاع من مواقع مختلفة موقف يقوم على النقاط الآتية: لا لتحويل السيادة النقدية والاقتصادية، لا للمشاركة في هيئة دفاعية اوروبية مستقلة، لا للمواطنة المشتركة، لا للشرطة الاوروبية الموحدة، لا للتدخل في تحديد علاقات العمل، لا لسياسة مفروضة حيال الهجرة واللاجئين، لا للخطر الذي يمثله التنقل الحر على انظمة الحماية الاجتماعية الوطنية، لا لانكشاف المنتوجات المحلية امام المنافسة غير المشروعة، لا لتمييع خصوصية النظام التعليمي، لا لتحلل الثقافة الدانماركية في هوية ثقافية اوروبية اصطناعية.

اي، باختصار، نعم لأرقى اشكال التنسيق السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، في حدود الاتفاقات الراهنة، من دون ان يعني ذلك التقدم نحو شكل من اشكال الفيديرالية.

تسلّح الرافضون بموقف بريطانيا المنسحبة من «النقد الموحد» والبعد الاجتماعي، وبموقف ارلندا الحريصة على حيادها. تسلحوا، ايضاً، بالتقدير القائل ان دول الجنوب الاوروبي، وايطاليا على رأسها، لن تستطيع تلبية الشروط المفروضة عليها، من الآن حتى العام ١٩٩٦، لتوحيد العملات واصدار «الايكو» (نسبة معينة من التضخم، والعجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات...) تسلحوا بذلك كله ليقولوا ان الدول الاوروبية تتقدم بخطى متفاوتة السرعة، نحو «ماستريخت»، وان شيئاً لن يمنع الدانمارك من التمهل.

للموقف الدانماركي آثار اوروبية مؤكدة. فهو يكشف، من جهة، وجود تفاوت بين حماس النخب السياسية وتردد الجمهور، ويطرح، من جهة ثانية، إشكالاً قانونياً.

سيزداد المعارضون حماساً بعد السابقة الدانماركية وسترتفع الاصوات الداعية الى اجراء استفتاءات مماثلة بدل الاكتفاء بموافقة الهيئات التشريعية. الى ذلك فان الثنائي هلموت كول – فرنسوا ميتران (قاطرة الاتفاق) سيضطر الى صياغة رد سريع على الاشكال الآتي: ينص «ماستريخت» على الاجماع كشرط للتطبيق فهل يؤدي رفض كوبنهاغن الى مناقشة الاتفاق من جديد أم الى تعديله بحيث يلغى شرط الاجماع منه؟

فتح باب النقاش من جديد يساوي فتحاً لأبواب تدخل منها رياح يصعب ضبطها، وقد استبق المستشار الالماني والرئيس الفرنسي الموقف بالاشارة الى انهما يعتزمان الاستمرار حتى في ظل رفض احدى الدول. سيكون هذا قرارهما على الارجح لكنه قرار يعطي المعارضين حججاً اضافية. كانوا يتحدثون، اصلاً، عن «النقص الديموقراطي» في المؤسسات الاوروبية فمن يجرؤ، بعد ٢ حزيران (يونيو) على تكذيبهم؟

جوزيف سماحة



رفض الدنمارك معاهدة ماستريخت يثير ازمة للمجموعة الاوروبية

■ بروكسيل - رويتر، ا ف ب - يعقد وزراء خارجية المجموعة الاوروبية اليوم الخميس، اجتماعا طارئا للنظر في الوضع الذي خلفته نتيجة الاستفتاء في الدنمارك على معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية، وهزيمة الطرف المؤيد لها بهامش بسيط. واستبقت البرتغال، الرئيسة الدورية الحالية للمجموعة، اجتماع وزراء الخارجية بالتأكيد على ان هناك اجماعا بين الدول الـ١١ المتبقية على المضي قدما في شأن المعاهدة من دون الدنمارك.

كما اعلن رئيس المفوضية الاوروبية جاك ديلور في بروكسيل ان عملية المصادقة على معاهدة ماستريخت يجب ان تستمر «في المدة المحددة». واضاف ان رفض الدنمارك «يجب ان يدفع الجميع على التفكير». وعبر ديلور عن قلق المفوضية الاوروبية من انعكاسات الرفض على «المجموعة الاوروبية وعلى احتمالات توسيعها».

ومن المعروف ان المجموعة الاوروبية تتخذ قراراتها بالاجماع، مما يعني ان نتيجة استفتاء الدنمارك تشكل نقضا قانونيا للمعاهدة يلزم الاطراف كافة بالغائها او اعادة التفاوض عليها.

وقال وزير خارجية البرتغال خواو دي ديوس بينيرو للصحافيين امس، بعد محادثات طارئة في بروكسيل: «لا مجال لاعادة التفاوض في شأن المعاهدة». واضاف بعد محادثات على مائدة الافطار مع المفوض الاوروبي جاك ديلور انه اجرى مشاورات مكثفة مع اعضاء آخرين في المجموعة الاوروبية منذ اتضح رفض الناخبين الدنماركيين معاهدة ماستريخت.

وقال بينيرو: «هناك اجماع قوي على ضرورة ان تمضي الدول الاحدى عشرة قدما من دون تردد لتحقيق الاهداف التي حددتها». واضاف انه ليس هناك ما يبرر ان يتأثر البرنامج الزمني لتوسيع نطاق المجموعة الاوروبية بهذه الازمة. وتأمل السويد والنمسا وفنلندا وسويسرا في الدخول في المفاوضات الخاصة بعضوية المجموعة السنة المقبلة.

فرنسا

وفي فرنسا قال وزير الخارجية رولان دوما ان موقف كوبنهاغن «يعطي تشجيعا» للعناصر المعارضة لماستريخت. وقال ان من الافضل ان تجري فرنسا استفتاء مشابها للاستفتاء الدنماركي لحسم الموقف.

ويعرف ان مجلس الشيوخ الفرنسي ينظر حاليا في التعديلات الدستورية اللازمة لتطبيق معاهدة ماستريخت التي عقدت أواخر العام الماضي. وقرر المجلس، اول من امس، تأجيل مداولاته الى ان ينجلي الموقف، بعدما طالبت قيادات سياسية فيه عرض القضية على الاستفتاء العام.

وفي بريطانيا اكد وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد ان بلاده عازمة على المضي في اصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ المعاهدة والملاحق الخاصة ببريطانيا فيها. الا ان رئيسة الوزراء السابقة مارغريت ثاتشر المعارضة للوحدة الاوروبية وصفت نتيجة الاستفتاء بانها «خدمة كبيرة للديموقراطية وضد البيروقراطية». وتعتبر ثاتشر ان خطوات الوحدة الاوروبية كما تحددها ماستريخت تعطي السلطة تدريجيا الى الجهاز الاداري للمجموعة على حساب البرلمانات الاوروبية المنتخبة.

وفي حال تعذر الالتفاف على نتيجة التصويت في الدنمارك سيصعب تنفيذ معاهدة الوحدة الاوروبية الخاصة بتكامل اوثق، يشمل خططا لاستخدام عملة اوروبية واحدة بحلول ١٩٩٩. وسيتم تجميد بقية الخطط الطموحة للمجموعة الاوروبية بما في ذلك مفاوضات انضمام عدد من الاعضاء الجدد في السنوات المقبلة واجراء تعديلات جذرية في الشؤون المالية تعرف باسم اتفاق ديلور الثاني.

ويمكن لدول المجموعة، عدا الدنمارك وامام النقض الدنماركي، الدخول في معاهدة جديدة مشابهة للمعاهدة الاصلية. الا ان هذا الحل قد يؤدي الى تفاوت في سرعة تحقيق الهدف الاوروبي، اذ ان بريطانيا حصلت في ماستريخت على امكان تخطي بعض نصوص المعاهدة.

ولا يعني رفض الدنماركيين لماستريخت خروج الدنمارك من المجموعة الاوروبية خصوصا ان كوبنهاغن مرتبطة بشريكاتها الاحدى عشرة بمعاهدة روما التي ابرمت في ١٩٥٧. وكان وزير الخارجية البرتغالي خواو دي دوس بينيرو الذي تراس بلاده المجموعة الاوروبية صرح الشهر المنصرم انه «في حال الرفض ستجد الدنمارك نفسها وحيدة مع معاهدة روما بينما ستواصل الدول الاخرى الاعضاء في المجموعة المسيرة من دونها».

اما الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران والمستشار الالماني هلموت كول فاكدا من جهتهما اثناء لقاء قمة في لاروشيل في الثاني والعشرين من ايار (مايو) الماضي ان فرنسا والمانيا ستطبقان معاهدة ماستريخت مهما حصل.

لكن بعض المسؤولين الآخرين يعتقدون ان الحل لن يكون بهذه السهولة. فقد حذر رئيس الوزراء الفرنسي بيار بيريغوفوا من مخاطر «تصدع اوروبا» في حال رفض ماستريخت. ويشكل موقف الدنمارك انطلاقة سيئة لعملية التصديق على المعاهدة التي من المقرر ان تعطي الدول الاعضاء الاخرى موافقتها عليها عن طريق الاستفتاء او البرلمان قبل نهاية هذا العام.

وقد يقنع كذلك الاوروبيين الاكثر فتورا بانه لا جدوى في هذه الظروف من متابعة عملية التصديق، ويخشى البعض في بروكسيل من ان يأخذ هذا الامر ابعادا خطيرة خصوصا في البلدان التي يثير فيها الجدل حول هذا الموضوع القوى الانفعالات مثل فرنسا.

مؤتمر الربيع لوزراء خارجية مجلس التعاون الأوروبي.. يبدأ اليوم

القلق الأمريكي من الفيلق الألماني - الفرنسي يسيطر على المباحثات

□ بروكسل - «العالم اليوم»:

تبدأ اليوم «الخميس» بمقر حلف الأطلنطي في بروكسل أعمال مؤتمر الربيع لوزراء خارجية مجلس التعاون بين دول شرق وغرب أوروبا وتحولت قاعات الحلف إلى ما يشبه قاعات الترانزيت في المطارات الكبرى، فلغات شرق أوروبا تتردد بلا حرج. والوجوه الروسية بملامحها المتميزة لا تثير القلق.. وكل هذا الحشد من أبناء شرق أوروبا ليس جيشا من الجواسيس اقتحم حلف الاطلنطي سرا، وإنما هم أصدقاء جاءوا لبحث دعم قنوات الاتصال بينهم، وإيجاد صيغة للربط بين الحلف وبين دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

ومجلس التعاون يضم وزراء خارجية دول حلف الأطلنطي وحلف وارسو. أي أعداء الأمس الذين حولتهم المصالح المشتركة إلى أصدقاء.

الحلف الثاني انتهى بسقوط الستار الحديدي وانتهاء عصر الاشتراكية.

والحلف الأول يعيد تدفق أوضاعه في ظل التغيرات الجديدة، ويحاول مواكبة الزمن، وهي عملية شبه مستحيلة، لأن الزمن تجاوز المهمة التي قام حلف الاطلنطي من أجلها.. وهي الدفاع عن أوروبا الغربية في مواجهة «امبراطورية الشر» السوفييتية كما كان يسميها الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان. ولكن واشنطن لا تريد التخلي عن الحلف باعتباره الغطاء الطبيعي لتواجدها العسكري في أوروبا.

ولذلك عندما وصل وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر إلى بروكسل كانت تبدو على ملامحه كل علامات القلق بسبب الانكماش التدريجي للنفوذ الامريكي التقليدي في أوروبا. فهذا النفوذ يقل ويتضاءل بسرعة، رغم كل ما تردده العواصم الأوروبية عن نواياها الطيبة تجاه روابطها الاطلسية مع واشنطن.

وقلق جيمس بيكر له ما يبرره بعد المحاولات الأوروبية المستمرة لايجاد بدائل دفاعية لحلف الأطلنطي مثل الفيلق الفرنسي الألماني المشترك، واتحاد غرب أوروبا، لاسيما وأن الإعلان عن تشكيل الفيلق الألماني الفرنسي جاء مواكبا للمعركة الانتخابية في الولايات المتحدة. الأمر الذي يراه بيكر ليس مجرد إضعاف لحلف الاطلنطي وإنما يعد في نفس الوقت إضعافا لموقف الرئيس بوش في الانتخابات.

وعندما قام نائب وزير الخارجية الامريكي لورانس إيجلبوجر بزيارته الخاطفة لبون قبل يومين دافع وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل عن موقف بلاده بحجة لن يبتلعها الأمريكيون بالطبع، وهي أن ألمانيا عقدت اتفاق تشكيل الفيلق مع دولة ليست عضوا في الجناح العسكري لحلف الاطلنطي «يقصد فرنسا» وأن هذا الاتفاق يستهدف تقوية حلف الاطلنطي وليس إضعافه لأن الدولة الثانية في التعاقد «يقصد ألمانيا» عضو في الحلف.

وقال كينكل إن بلاده لن تتخلى عن روابطها مع الولايات المتحدة ولا عن دعمها لحلف الاطلنطي وأن الفيلق سيكون في خدمة الحلف.

الحجة التي ساقها كينكل في الدفاع عن الفيلق الألماني الفرنسي تعني أن ألمانيا «ضحكت» على فرنسا، وقادتها إلى حيث تريد من أجل عيون حلف الاطلنطي. وهذا ما لا يمكن للعقل الأمريكي أن يقبله، فالكلام الأوروبي شيء والسلوك العملي شيء يختلف تماما.

وساعدت كينكل حجة أخرى عبر عنها بقوله إننا عقدنا اتفاقية الفيلق لكي يكون الغطاء للتواجد العسكري الفرنسي على الأراضي الألمانية على أساس أن فرنسا هي إحدى دول التحالف الذي انتصر على ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية.. وأن ألمانيا حريصة على بقاء قوات التحالف على أراضيها، وكأن الوحدة الألمانية لم تغير من الأوضاع شيئا. وأكدت ألمانيا أن الفيلق قام على أساس الابقاء على قوات فرنسية على أراضي ألمانيا وليست على أساس معاداة الولايات المتحدة.

وكان المستشار الألماني كول قد أعلن من قبل أن بلاده لا تسعى لعقد صداقة مع دولة ما على حساب صداقتها مع دولة أخرى.. وقال نحن أصدقاء الجميع.

والمعروف أن فرنسا كانت أولى دول التحالف التي قامت بسحب قواتها من الأراضي الألمانية بعد إعلان الوحدة الألمانية مباشرة وقال الرئيس ميتران أيامها جملته الشهيرة «إن الضيف الحصيف هو الذي يتصرف في الوقت المناسب، وقبل أن يطلب منه صاحب البيت ذلك».

هذا المحور الفرنسي الألماني الجديد يقلق واشنطن على مستقبل حلف الاطلنطي وعلى نفوذها في أوروبا، لأنها لا تريد الاستسلام للواقع الذي يؤكد أن اختفاء صورة العدو التقليدي قد سحبت البساط من تحت أقدام الحلف، وحولته إلى «خيال مآتة» لم يعد يخيف أحدا، وأصبح حلفا بلا أعداء، وبلا تهديد خارجي يدفع الأعضاء فيه للتماسك ووحدة الصف والهدف. وعندما يجتمع مجلس التعاون اليوم سيجري البحث عن أدوات جديدة لتحقيق السلام.. وهي أدوات تختلف جذريا عن الأدوات القديمة التي تجسدت في الصواريخ النووية متوسطة المدى والأسلحة التقليدية وغيرها. وتشمل الأدوات الجديدة لحفظ السلام هيئة الأمم المتحدة والتي يجب أن يتدعم دورها، وأن يقوى ذراعها العسكري المتمثل في قوات حفظ السلام التابعة لها، أو ما يسمى قوات «أصحاب الخوذات الزرقاء» وهي أدوات تتجاوز ميثاق حلف الاطلنطي الذي قام على أساس الحرب الباردة، وانقسام العالم إلى شرق وإلى غرب.



المصدر : الأهـــــــــرام
التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجموعة الأوروبية
تؤكد تمسكها بمعاهدة ماستريخت بدون الدانمارك

اوسلو - وكالات الانباء - وافقت دول المجموعة الاوروبية امس باستثناء الدانمارك على المضى قدما للتصديق على معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية وذلك خلال الاجتماع الطارىء الذى عقده وزراء خارجية المجموعة فى العاصمة النرويجية اوسلو .

كما وافقت دول المجموعة التى اجتمعت لبحث الازمة السياسية والقانونية التى تفجرت اثر رفض الدانمارك التصديق على معاهدة ماستريخت ، على استبعاد اعادة التفاوض بشان المعاهدة كما قرر وزراء الخارجية ترك الباب مفتوحا امام الدانمارك اذا ارادت الانضمام للمجموعة والتوقيع على المعاهدة .

واكد وزراء دول المجموعة مجددا سعيهم للتصديق على المعاهدة بحلول نهاية العام الحالى لتتواكب مع ازالة الحدود التجارية بين دول المجموعة .

وفى تطور لاحق اعلن رئيس الوزراء الدانماركى انه من المحتمل ان يدعو الى اجراء استفتاء جديد حول روابط الدانمارك بالمجموعة الاوروبية .

وصرح جاك ديلور المفوض الاوروبى بان اجتماع قمة المجموعة لبحث ازمة الدانمارك لن يعقد كما كان مقررا فى يوم الثلاثاء القادم .

وكان أوف اليمان ينسن وزير خارجية الدانمارك قد اعلن عند وصوله إلى أوسلو لحضور الاجتماع ، أن بلاده لن تطلب من أعضاء المجموعة إعادة التفاوض بشان تغيير بعض بنود المعاهدة ، موضحاً أن جميع الاحزاب السياسية الدانماركية اتفقت امس على عدم تقديم الطلب بعد أن تاكد لها رفض الدول الأخرى للخوض فى هذا الموضوع .

وكان جاك ديلور المفوض الأوروبى وكافاكو سيلفا رئيس وزراء البرتغال التى ترأس المجموعة الأوروبية للدورة الحالية ، وكذلك فرنسا والمانيا قد انتقدوا بشدة ما تردد عن إحتمال تقدم الدانمارك بطلب لإعادة التفاوض بشأن بعض بنود المعاهدة .

ومن واشنطن كتب مندوب الاهرام - أعلنت وزارة الخارجية الامريكية أنها تؤيد التكامل بين الدول الاوروبية ، إلا إنها من ناحية أخرى ترى أنه من حق كل دولة أن تختار الطريق الذى تريده وأن تحدد موقفها الخاص من مسألة توحيد دول المجموعة الأوروبية .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٢

الدانمرك تؤكد رفض معاهدة «ماستريخت»

عاصفة غضب فى أوروبا لموقف «كوبنهاجن» وقمة طارئة ببروكسل الأسبوع القادم

«تاتشر» ترحب برفض الدانمرك و«كول» يتهمها بإشعال نار القومية الألمانية

عواصم اوروبا ـ وكالات الانباء : اكدت الدانمرك امس تصميمها رفض معاهدة «ماستريخت» للوحدة الاوروبية . وتوالت ردود الفعل الغاضبة فى دول المجموعة الاوروبية نتيجة موقف الدانمرك . توقعت مصادر المجموعة عقد اجتماع استثنائى ببروكسل الاسبوع القادم لمناقشة موقف «كوبنهاجن» . ورحبت مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة برفض الدانمرك معاهدة «ماستريخت» . وهاجم المستشار الالمانى هيلموت كول «تاتشر» واتهمها بإشعال نار القومية الالمانية فى نفوس الشعب الالمانى .

اكد اوفى ايلمان جنسن وزير خارجية الدانمرك عدم اجراء مفاوضات جديدة حول معاهدة «ماستريخت» الخاصة بالوحدة الاوروبية فى اجتماع وزراء خارجية المجموعة الاوروبية فى النرويج امس . اوضح «جنسن» اتفاق جميع الاحزاب السياسية فى الدانمرك على عدم اعادة المفاوضات حول معاهدة ماستريخت . ووصف السعى لإعادة المفاوضات بانه مستحيل . كان «جنسن» قد اعلن امس الاول انه سيسعى للتفاوض مرة اخرى حول بنود المعاهدة . ولكنه توقع عدم التوصل إلى حلول فى اجتماع وزراء خارجية المجموعة الاوروبية «باوسلو» امس .

وتوقعت مصادر المجموعة الاوروبية ، دعوة البرتغال ، الرئيس الحالى للمجموعة إلى اجتماع استثنائى لرؤساء دول وحكومات دول المجموعة لبحث رفض الدانمرك معاهدة «ماستريخت» . ورفضت مصادر الرئاسة البرتغالية التعليق حول الدعوة لمثل هذا الاجتماع . اوضحت مصادر مطلعة ان القمة الاوروبية ستتخذ ...اء عمل فى بداية الاسبوع القادم ...إلى امكانية مناقشة عقد القمة فى اجتماع امس «باوسلو» . واعرب فيليب جونزاليس رئيس وزراء اسبانيا عن استعداده لحضور القمة وتجيل سفره إلى «بوليفيا» .

واكد ممثلو المجموعة الاوروبية ، عقب اجتماعهم ببروكسل امس الاول ، المضى قدما فى طريق الوحدة الاوروبية ، رغم رفض الدانمرك لمعاهدة «ماستريخت» .

وقررت الحكومة البريطانية تاجيل اية مناقشات تتعلق باتفاقية «ماستريخت» .

رحب نيل كينوك زعيم المعارضة البريطانية بقرار الحكومة . واكد ان الاتفاقية ستعود إلى بيات شتوى طويل . ولكن جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى اكد مواصلة عملية التصديق على معاهدة «ماستريخت» . وصف «ميجور» المعاهدة بانها جيدة لبريطانيا . استبعد «ميجور» اجراء استفتاء حول «معاهدة ماستريخت» وطالب بدراسة الانعكاسات القانونية والعملية لاستفتاء الدانمرك قبل مواصلة النقاش الحالى حول «ماستريخت» فى مجلس العموم .

ووصف مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة رفض الدانمرك لمعاهدة «ماستريخت» بانه خدمة كبيرة للديمقراطية ، فى مواجهة البيروقراطية . واضافت ان الدانمركيين تحدثوا باسم العديدين غيرهم فى المجموعة الاوروبية ، الذين لم يجدوا فرصة للتعبير عن ارائهم . وهاجم المستشار الالمانى هيلموت كول ، «تاتشر» واتهمها بتوجيه انتقادات لا معنى لها لعملية التكامل الاوروبى .

بدء الاجتماع الطارىء للمجموعة الأوروبية فى أوسلو

وزير خارجية الدنمارك ينفى المطالبة بإعادة التفاوض حول اتفاقية «ماستريخت»

□ عواصم العالم ـ «العالم اليوم» والاندبندانت ـ وكالات الأنباء:

أعلن اوفى ايليمان ــ ينسن وزير خارجية الدانمارك أمس أنه لن يطلب إعادة التفاوض حول اتفاقية ماستريخت الخاصة بالوحدة الأوروبية وذلك خلال الاجتماع الطارىء لوزراء خارجية المجموعة الأوروبية الذى انعقد فى العاصمة النرويجية أوسلو على هامش الاجتماع الوزارى لدول حلف شمال الأطلنطى «الناتو».

وقال ايليمان ـ ينسن فى تصريح له إن هناك اتفاقا بين جميع الأحزاب السياسية فى الدنمارك على عدم المطالبة بإعادة التفاوض حول اتفاقية ماستريخت لأن هذا المطلب سيكون مستحيلا.

وذكرت المصادر المطلعة أن شركاء الدانمارك فى المجموعة الأوروبية أكدوا خلال اجتماعهم الوزارى الطارىء تصميمهم على مواصلة مشروع الوحدة السياسية والاقتصادية الأوروبية بدون الدانمارك إن لزم الأمر.. وقال رئيس وزراء البرتغال انيبال كافاكو سيلفا فى مؤتمر صحفى عقده فى لشبونة إنه يرفض تماما إعادة التفاوض حول الاتفاقية لإرضاء مطالب الدنمارك.

وكان رئيس الوزراء الدانماركى بول شلوتر قد أجرى مباحثات طارئة مع زعماء الأحزاب السياسية فى الدانمارك لبحث كيفية حماية مصالح الدانمارك فى ظل رفض دول المجموعة الأوروبية الأخرى إعادة التفاوض حول اتفاقية ماستريخت.. وقال شلوتر عقب المباحثات إن حكومته ستسعى إلى اجراء تغييرات فى الاتفاقية وأنه فى حالة فشل هذا المسعى فإنه يتعين إنقاذ ما تستطيع إنقاذه من الروابط التى تجمع بين الدانمارك والمجموعة الأوروبية.. ولكنه تعهد ببذل جهود مكثفة لإبقاء الدانمارك داخل المجموعة فى معظم مجالات التعاون الممكنة.

وقال شلوتر «لا أعتقد إن التفاوض بشأن الاتفاقية بالكامل للتوصل إلى صياغة جديدة لها يعد أمرا واقعيا».

فى الوقت نفسه أكدت الدول الإحدى عشرة الأخرى فى المجموعة الأوروبية أن إجراء مفاوضات جديدة حول الاتفاقية ــ التى تعد فى حد ذاتها تسوية هشة تم التوصل إليها فى شهر ديسمبر الماضى ـ قد يؤدى إلى إثارة المطالب بإدخال تغييرات جديدة عليها من جانب الأطراف المعارضة داخل هذه الدول.. وأصدرت عدة دول فى المجموعة بيانات أعلنت فيها تصميمها على مواصلة مشروع الوحدة الأوروبية وفق نصوص اتفاقية ماستريخت.

وقال ينز ـ بيتر بوند عضو البرلمان الأوروبى وزعيم حركة الشعب الدانماركية المعارضة للوحدة الأوروبية ـ إن الدانمارك ترغب فى البقاء داخل المجموعة الأوروبية وفق الأوضاع الحالية.

وأضاف قائلا: «إننا نريد تدعيم التعاون الأوروبى ولكن دون الالتزام بالوحدة الأوروبية».

وفى ضربة أخرى لمعسكر المعارضين لاتفاقية ماستريخت أعلنت شركة الألعاب «ليجو» ومقرها الدانمارك إنها ستؤجل اتخاذ قرار حول استثمار ما قيمته ٣٠٠ مليون جراون «٤٨ مليون دولار» فى مصنع ومركز تدريب جديدين بعد الإعلان عن نتيجة الاستفتاء العام فى الدانمارك والتى كشفت عن رفض الشعب الدانماركى التصديق على الاتفاقية.

وقالت «ليجو» إن الشركة تتوقع أن تفقد الدانمارك قريبا تأثيرها داخل المجموعة الأوروبية مما سيجعلها غير قادرة على التأثير على القرارات الحيوية بشأن التنسيق المتبادل الذى تم اتخاذه خلال اجتماعات المجموعة فى بروكسل مؤخرا.

وفى لندن شن المستشار الألمانى هيلموت كول هجوما عنيفا على رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجريت تاتشر واتهمها بأنها «تنتقد التكامل الأوروبى بدون تفكير».. وقال كول فى مقال نشرته صحيفة «ويكلى يوروبيان» إن تاتشر تعتقد أن التكامل الأوروبى سيقوى ألمانيا فقط، ووصف هذا الاعتقاد بأنه «خطأ تاريخى» يعكس عدم فهم عميق للتطورات السياسية فى نهاية القرن الحالى.



دائرة الضوء

المأزق الدنماركى

بعد يوم واحد من كلمة «لا» التى انطلقت من كوبنهاجن، ترى بروكسل أن هذه الكلمة جاءت كالصفعة على وجه أوروبا ويثور سؤال: هل من الممكن أن يغير ٥٠ ألف دانماركى مسيرة ٣٤٠ مليون أوروبى.

الواقع يقول نعم!

ليس فقط لأن الشعب الدانماركى قال «لا» لاتفاقيات ماستريخت ولكن لأن الدول الرئيسية فى المجموعة بدأت تعيد النظر فى مواقفها فالرئيس الفرنسى قرر طرح الاتفاقيات للاستفتاء الشعبى.. وبريطانيا قررت إرجاء عرض الاتفاقيات للتصديق أمام البرلمان.

ولذلك فإن الدعوة السائدة فى بروكسل اليوم هى دعوة للتأنى فليس من المتصور إحداث تغيير شامل فى الخريطة السياسية للقارة الأوروبية دون موافقة واقتناع مواطنيها.. وهذا يحتاج إلى وقت خصوصاً وأن دولة فى المجموعة الأوروبية لها مشاكلها المحدودة ففى الدانمارك تثور المخاوف حول المزايا الاجتماعية ولا يهم المواطن هناك الاتفاق على سياسة أمنية موحدة، فالمزايا الاجتماعية أهم لديه من المسائل الأمنية. وفى إيرلندا يثور قلق المواطن من قانون الإجهاض، وفى فرنسا يثور الاهتمام حول قانون الأجانب، الذى يعطى الأجانب حق الانتخاب، وفى ألمانيا يخشى المواطن من تأثير الوحدة الأوروبية على «المارك»، وفى مجموعة دول جنوب القارة لايزال المواطن فيها يتطلع لاتفاقيات السوق بقدر ماتحقق له من مزايا وحقوق .. ففى قلب كل شعب مايشغله.

ويبقى الحل كما يلى:

١ ـ حيث إن اتفاقيات ماستريخت لاتنطوى فقط على الوحدة الاقتصادية والنقدية وهى التى يثور حولها الخلاف، دائما تضم أيضاً العديد من البنود التى تتناول الوحدة السياسية والأمنية والدفاعية، فإنه من الممكن فصل هذه البنود عن بعضها.

٢ ـ إضافة ملحق للاتفاقيات يتضمن معالجة ثغرة عدم موافقة إحدى دول المجموعة على القرارات التى تتخذ على مستوى المجموعة.

وعلى أى حال فلا تزال اللجنة الأوروبية تدرس إمكانيات الخروج من المأزق الدانماركى وهى تتطلع إلى بون وباريس ولندن، فربما يأتى الفرج.

بروكسل: محمد فهمى



المصدر : العالم اليوم
11

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ... ١٩٩٢

دائرة الضوء

دروس ماستريخت

السلوك الاوروبى تجاه اتفاقية «ماستريخت» مفعم بالدلالات التى ينبغى أن تشغل الفكر العربى المغرم بالبلاغيات المنمقة والاحكام المطلقة والمفاهيم المجردة.

فهذه هى دول المجموعة الأوروبية الاثنتا عشرة، المنتمية إلى قوميات مختلفة والناطقة بلغات متعددة، تسعى إلى الوحدة رغم التنوع، بل وربما بسببه.

وهذا الهدف لم يكن مجرد شعار رنان أو «فرقعة» وقتية أو حماسية بل إنه ارتبط بـ «عملية» مدروسة ومتشابكة المسارات، تتضافر فيها الجوانب السياسية مع الجوانب الثقافية والفكرية وترتكز كلها على قاعدة المصالح الاقتصادية المشتركة المتنامية، والتى ظلت تتنامى وتتعزز وتتسع - بصورة مدروسة - يوما بعد اخر.. حتى أصبح هذا الهدف الكبير فى متناول اليد رغم المصاعب والعراقيل والتحديات الإقليمية والدولية.

ثم إن توفير كل هذه المقومات المادية الملموسة لم يتم بشكل فوقى أو بالاتفاق بين الحكومات فقط.. وإنما كانت الشعوب فى الدول المشار إليها أطرافا معنية وصاحبة صوت فى كل خطوة.

وقد شاهدنا مؤخرا كيف تم الاستفتاء الشعبى على هذه الاتفاقية فى الدانمارك. ورأت الاغلبية أن تكون «لا» هى ردها عليها. وفى ١٨ من هذا الشهر ستعرض نفس الاتفاقية للاستفتاء الشعبى فى ايرلندا. وسيحدث نفس الشىء فى فرنسا بالخريف القادم ثم سيتم التصويت فى البرلمان الالمانى فى نوفمبر وديسمبر المقبلين اى أن الشعوب طرف أصيل فى رسم الخطوط العريضة النهائية للاتفاقية التى ستحدد مستقبل القارة الأوروبية.

واللافت للنظر أن الاطراف المؤيدة لاتفاقية ماستريخت لم تقم قيامتها ضد الدانمارك عندما رفضت الصيغة المطروحة. ولم تقطع معها العلاقات أو تشن ضدها حربا إعلامية. بل ولم تهددها حتى بعزلها أو فصلها من المجموعة كل ما تسعى إليه هو محاولة افهام الدانماركيين أن هذا الموقف الرافض لاتفاقية ماستريخت من شانه أن يضر بمصالح الدانمارك. ومع ترك الباب مفتوحا امام هذه الدولة، للعودة إلى المسيرة الوحدوية، وإعادة طرح المسالة للاستفتاء الشعبى مرة إخرى بعد أن تكتسب الاتفاقية مزيدا من المصداقية والتاييد الشعبى فى الدول الاوروبية الأخرى، ورغبة دول جديدة فى الانضمام - مثل السويد وسويسرا وفنلندا - فإن «لا» الدانمارك تتيح الفرصة أمام تعديل هذه الفقرة أو تلك من الاتفاقية بحيث تحظى بتأييد غالبية الشعوب المعنية.

هكذا.. يفعلون فى أوروبا متعددة القوميات واللغات والثقافات من أجل إقامة وحدة تقاوم عوامل الانهيار والزوال السريع.

فهل يفهم العرب - الذين ينتمون إلى أمة واحدة ويتحدثون بلسان عربى مبين - درس ماستريخت؟

السؤال قائم.. والإجابة غيرمؤكدة.

سعد هجرس

الولايات الألمانية تطالب بحق الفيتو على «ماستريخت»

□ بون - محمد فهمي:

بعد ان رفض الشعب الدنماركى الموافقة على اتفاقيات ماستريخت الخاصة بالوحدة الاوروبية، بدات المعارضة الالمانية تطالب بتطبيق النموذج الدنماركي وطرح الاتفاقيات في استفتاء عام ليقول الشعب كلمته وبدأت الولايات الالمانية (١٦ ولاية في غرب وشرق المانيا) تطالب بحق الفيتو للاعتراض على اتفاقيات الوحدة، وتعديل الدستور بما يسمح للمحليات بابداء الراى في قرارات السياسة الخارجية التى تتخذها الحكومة الاتحادية، وترى الولايات الالمانية ان حكومة المستشار كول وافقت على اتفاقيات ماستريخت دون استشارتها او العودة اليها على الرغم من تاثير هذه الاتفاقيات على المصالح المحلية للولايات، ودعت لعقد اجتماع للجنة الدستور التي تضم اعضاء البرلمان والمجلس الاتحادى في ٢٣ يونيو الحالى لادخال تعديل جذرى على الدستور بما يسمح للولايات الالمانية (الحكم المحلى) من ابداء الرأى في القرارات التى تتخذ على المستوى الاتحادى والمتعلقة بالسياسة الخارجية تجاه المجموعة الاوروبية.

ومن هذا المنطلق يسعى المستشار هليموت كول للتعجيل بعرض اتفاقيات ماستريخت للتصديق عليها فى البرلمان قبل ٢٣ يونيو الحالى، لانه اذا انتظر الي ما بعد هذا التاريخ فانه سيصبح من المستحيل التصديق على اتفاقيات الوحدة الاوروبية، الامر الذي يضع المزيد من العراقيل امام تحقيق الوحدة فى موعدها. بل ويهدد الوحدة الاوروبية ذاتها. وفى الوقت الذى اعلنت فيه بعض المصادر الحكومية ان المستشار كول اجرى مشاورات مع رؤساء حكومات الولايات وقادة المعارضة حضرها وزير الخارجية السابق هانز ديتريش جينشر، واتفق معهم على المبادىء الاساسية لاتفاقيات ماستريخت، اكدت مصادر حزبية اخرى ان هذا الاجتماع لم يحدث استنادا الى النص الدستورى الذى يفوض الحكومة الاتحادية وحدها فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

ومن جهة اخرى ابدى وزير الخارجية كلاوس كينكل رفضه لاشتراك الولايات المحلية فى شئون السياسة الخارجية وقال ان المانيا دولة اتحادية، وليست اتحاد ولايات. اما الولايات الالمانية فتطالب بحقها في المشاركة في القرارات التى تتخذ على مستوي المجموعة الاوروبية لعدة اسباب:

١ - ان الدستور الالماني يفوض الحكومات المحلية في وضع السياسات الخاصة بالتعليم والامن الداخلى والاقتصاد وحيث ان القرارات التي تتخذ على مستوى المجموعة الاوروبية تؤثر على هذه السياسات، فانه تنبغى مشاركة الولايات في وضع سياسات المجموعة الاوروبية (لان الامر لا يتعلق هنا بالسياسة الخارجية، وانما بالسياسات الداخلية).

٢ - ان اتفاقيات ماستريخت تمس «السيادة الالمانية» ولذلك ينبغى عرض مثل هذه الاتفاقيات التي تمس السيادة على المجلس الاتحادى الذى يضم نواب البرلمانات المحلية، وعدم ترك الامور برمتها بين ايدى الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادى (البوندستاج). وهذا يعني منح المجلس الاتحادى «البوندستاج» سلطات جديدة، بما فيها حق الاعتراض على السياسات الاوروبية، الامر الذى يقتضى تعديل المادة ٢٤ من الدستور التي تقصر هذا الحق علي البرلمان الاتحادى وتعنى الموافقة على هذا التعديل منح الولايات المحلية حق ارسال مندوبين دائمين لها فى بروكسل وفتح مكاتب خاصة بكل ولاية لمتابعة التطورات اولا باول وتخشى الخارجية الالمانية ان يؤدى ذلك الى قيام فئات دبلوماسية مستقلة، والى انشطار المانيا الى ١٦ دولة فى بروكسل.

وتتركز اعتراضات الولايات الالمانية علي اتفاقيات ماستريخت فى بعض البنود ولا سيما تلك التى تسمح للاجانب بحق الانتخاب، ويرجع الاعتراض الى تزايد عدد الاجانب فى بعض الولايات مما يجعلهم (قوة متحكمة) وتشكيل البرلمانات المحلية. كما تتركز الاعتراضات ايضا حول تحويل البنك المركزى الالماني الي بنك اوروبى. ومن المقرر ان يجتمع المستشار كول خلال الايام المقبلة القادمة مع الوزراء المعنيين في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات لبحث الاثار المترتبة على تطبيق اتفاقيات ماستريخت على الحكم المحلى فى المانيا، وسط انباء عن احتمال طرح الاتفاقيات فى استفتاء عام اسوه بالنموذج الدنماركى.

كول وميتران يطالبان بضم دول أخرى إلى المجموعة الأوروبية لدعم وحدتها

بون - وكالات الانباء - دعا المستشار الالمانى هيلموت كول ورئيس الوزراء البريطانى جون ميجور امس بعد اجتماع مغلق فى بون الى الاسراع بتنفيذ الخطط الخاصة بدعم وحدة المجموعة الاوروبية وتوسيع نطاقها بعد ان تعرضت لهزة عنيفة عقب اعلان الدنمارك رفضها معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية .

واشار المراقبون الى ان دعوة كول وميجور تعد محاولة من جانبها للحفاظ على الحماس وقوة الدفع اللازمة لتحقيق الوحدة الأوروبية ، بعد الأزمة الحادة التى تعرضت لها المجموعة اثر قرار الدنمارك

واكد الزعيمان الغربيان انهما سيعملان خلال قمة المجموعة التى تعقد فى الشهر الحالى فى لشبونة عاصمة البرتغال ، على الضغط بقوة لتوسيع نطاق المجموعة بالسماح باشتراك دول اخرى من الدول الاعضاء فى اتفاقية التجارة الحرة الاوروبية ومن بينها النمسا وسويسرا والسويد وفنلندا والنرويج وايسلندا .

وكانت الدول الثلاث الاولى قد تقدمت بطلبات للانضمام الى المجموعة الاوروبية .

كما دعا ميجور وكول الى اتخاذ الاجراءات الفنية والقانونية لضم هذه الدول الى المجموعة الاوروبية ومناقشة ذلك فى القمة التى تعقد فى ادنبرة بانجلترا فى ديسمبر القادم .

وبحث الزعيمان الغربيان ايضا ، اتجاه المانيا للانسحاب من المشروع الاوروبى لانتاج الطائرة الاوروبية المقاتلة والذى يواجه صعوبات بسبب ارتفاع تكاليف انتاجها .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

صباح الخير

من اخطر الاحداث السياسية التى يشهدها العالم هذه الايام الحدث الذى تمثل فى رفض شعب الدانمرك إتفاقية الوحدة الاوربية ، التى اقرتها الحكومة ، وأيدها البرلمان الدانماركى .. !

وكانت نتيجة الاستفتاء الذى اعلن يوم الثلاثاء الماضى ، مفاجاة مذهلة هزت اوربا كلها ، واثارت القلق والمخاوف فى اوساط السياسيين الاوربيين الذين يرفعون شعار اوربا الموحدة ، وفى اوساط البيروقراطيين الاوربيين ، الذين امضوا اكثر من ربع قرن كامل وهم يحددون ويصيغون بنود الاتفاقيات التى ترسم شكل اوربا الموحدة .. !

وتعتبر نتيجة الاستفتاء لطمة على وجه اوربا الموحدة ، وخطرا حقيقيا على مستقبل الوحدة التى اتفقت عليها ١٢ دولة والتى تقرر بدء العمل بها اول يناير القادم .

وكان قادة الدول الاوربية الاثنا عشر قد وافقوا على الاتفاقيات النهائية للوحدة ، وتقرر عرض الاتفاقيات على الحكومات والشعوب لاقرارها .

وقبل اسابيع قليلة مضت .. وافق برلمان الدانمرك باغلبية ٨٥ فى المائة على هذه الاتفاقيات ، وبارك مشاركة بلاده فى اوربا الموحدة . وقررت الحكومة استفتاء الشعب فى هذه الوحدة . وكانت كل التوقعات تتصور فوز الاتفاقية بموافقة الشعب ، خاصة وان ممثلى الشعب فى البرلمان سبق وقالوا نعم .. للوحدة .

ولكن نتائج الاستفتاء ، جاءت عكس كل التوقعات ، وكل التصورات .. فقد رفضت اغلبية الاصوات التى اشتركت فى الاستفتاء ، اتفاقيات الوحدة ، وقالت : لا .. للوحدة .. ! وهكذا اتضح ان السياسيين لا يعبرون بالضرورة عن شعوبهم .. !

وكانت نتيجة الاستفتاء ، اشبه بقنبلة انفجرت فى اوساط السياسيين الاوربيين ، وخاصة اوساط الذين راهنوا على نجاح اوربا الموحدة .. وبدا الكل يتساءلون عن المخرج من هذا المازق الذى وضعهم فيه الاستفتاء .

ان رفض شعب الدانمرك لاتفاقية الوحدة .. معناه اما انسحاب الدانمرك من الاتفاقية ، بما قد يغرى ويشجع دولا اخرى على الانسحاب .. واما تعديل بنود الاتفاقية ، بما يرضى الذين يعترضون عليها .

وقد سارع الرئيس فرانسوا ميتران ، وهو من اكبر مؤيدى الوحدة الاوربية الى التعقيب على نتيجة الاستفتاء قائلا : ان ١١ دولة يمكنها ان تصنع ، ما لا تستطيع ان تصنعه ١٢ دولة .. ! وذلك فى اشارة واضحة منه الى ان اوربا الموحدة ستبقى ، حتى ولو خرجت منها الدانمرك .

والحديث عن هذا الحدث ، يمضى ولا يتوقف .

سعيد سنبل



تعليق

قطار الوحدة

مفارقة غريبة ان تتعرض اتفاقية ماسترخيت ، الخاصة بالوحدة السياسية والنقدية للمجموعة الاوربية لاكبر ازمة منذ التصديق عليها .. بعدما شقت الدنمارك عصا الطاعة على دول المجموعة ورفضت ، فى استفتاء شعبى ، بنود الاتفاقية ، فى الوقت الذى اقر فيه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية السوق العربية المشتركة ، التي تستهدف تسهيل انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال والاقامة والعمل وحرية تبادل البضائع والمنتجات بين الدول العربية .

وما يعمق آثار المفارقة ان ازمة ماستريخت حدثت بعد قليل من اتفاق فرنسا والمانيا على تشكيل الفيلق الاوربى ، ليكون نواة للجيش الاوربي الموحد وهو ماعبر عنه المستشار الالماني هيلموت كول بقوله « إن قطار الوحدة قد تحرك ولن يستطيع احد ايقافه » .

فماذا تعني هذه المفارقة ؟ وهل يعني الرفض الدنماركى لاتفاقية ماستريخت وضعها فى مهب الريح ، فى حين يعني اقرار اتفاقية السوق العربية المشتركة ، ان الوطن العربي مهيأ حاليا او فى المستقبل القريب - لهذه الخطوة ؟!

واذا كان وزراء خارجية دول المجموعة قد تمسكوا بمقولة تشرشل الشهيرة « بعدم وجود اتفاق دائم او خلاف دائم بل مصلحة دائمة » ، واصدروا بيانا بعدم اعادة طرح اتفاقية ماستريخت للتفاوض مهما كان موقف الدنمارك ، فإن كلمة المصالح تبدو مستفزة وثقيلة الدم فى القاموس العربي . وليس ادل على ذلك من عدم قدرة دول « اعلان دمشق - حتى الآن - على مجرد تحديد موعد لوضع بنود الاتفاق ولو الاقتصادية منها ، موضع التنفيذ .

ومما يؤكد الفارق بين حلم الوحدة الاقتصادية وارض الواقع العربى ، ما جاء على لسان مسئول بمجلس التعاون الخليجي - وهو اكثر التجمعات العربية تجانسا - عندما وصف الحديث عن عملة خليجية موحدة بانه يدخل فى باب المبالغات الصحفية !!

احمد حسن



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٧ يونيه ١٩٩٦

بروكسل تترقب بصيصاً من الأمل في دبلن

ديمقراطية الصغار تكبح جماح حركة الوحدة

مأزق «صاعقة كوبنهاجن»: حادث منعزل أم تيار أوروبي



عبد الله حموده يدرس الاسباب التي ادت الى قرار الناخب الدانماركي رفض اتفاقية ماستريخت، والبديل المطروح امام قادة المجموعة الاوروبية.

ذهبت معظم توقعات المراقبين السياسيين في الاسبوع الماضي الى ان الاستفتاء على اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية في الدانمارك سينتهي الى مصادقة شعبية عليها - ولو بأغلبية محدودة، في ضوء احتدام الحوار الوطني الذي دار على مدى اكثر من عشرة ايام، وتضمن نشر وتوزيع اكثر من ٥٠٠ الف نسخة من نص الاتفاقية باللغة الدانماركية، اي بمعدل نسخة واحدة لكل سبعة ناخبين ونصف في المتوسط، على اساس انه كلما زادت المعرفة بمضمون الاتفاقية، ازدادت احتمالات المصادقة عليها.

وعلى الرغم من شدة المعارضة للاتفاقية من جانب انصار الهوية والقومية الدانماركية، لم يكن احد يتوقع سقوطها في اول استفتاء عام يجري في احدى دول المجموعة الاوروبية، وثاني اصغر دولة فيها، اذ ان عدد سكان الدانمارك لا يزيد على خمسة ملايين نسمة، وعدد الناخبين ٣.٧ مليون فقط ومن ثم كان التصويت برفض الاتفاقية صدمة للجميع، وتضاعفت آثار الصدمة نتيجة ازدياد نسبة المشاركة في الاستفتاء التي بلغت ٣.٣ مليون ناخب بنسبة ٨٨.٢ في المائة، اضافة الى ان الاغلبية التي رجحت الرفض لم تزد على ٤٨ الف صوت، اي ٠.٧ في المائة من عدد الناخبين.

سرت نتيجة الاستفتاء الدانماركي في ارجاء القارة الاوروبية وفي اوصال نظمها ودوائرها السياسية مثل الصاعقة. فأربكت الزعماء والحكومات، وعززت موقف المتشككين من معارضي استمرار خطوات التنسيق بين دول المجموعة، واثارت التساؤلات عما اذا كانت هذه النتيجة كارثة ام انها تطرح فرصة جديدة لإعادة صياغة الحركة الاوروبية الواحدة على اسس جديدة، تتضمن مزيداً من المحتوى الديمقراطي.

ويعتبر كثير من المراقبين ان نتيجة الاستفتاء الدانماركي تمثل رداً مباشراً على اصرار الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، والمستشار الالماني هيلموت كول، ورئيس المفوضية الاوروبية جاك ديلور على الاستمرار في خطوات الوحدة الاوروبية، والمصادقة على الاتفاقية وكأن شيئاً لم يكن، في التصريح الذي اصدره ميتران قبل نحو ثلاثة اسابيع، ولكنه عاد فأعلن نيته بشأن تنظيم استفتاء في فرنسا للحصول على مصادقة شعبية بعد الاستفتاء الدانماركي الرافض بيومين فقط.

وفي ضوء الاصرار الالماني - الفرنسي المشترك يمكن تفسير الموقف الشعبي الدانماركي. فقد اعربت فرنسا والمانيا عن رغبتهما في التنسيق حتى درجة الاندماج بينهما، وكونتا في ما بينهما نواة جيش اوروبي موحد، في خطوات يراها اعضاء المجموعة الآخرون على انها خطة للقيادة وترك الباقين للاضطلاع بدور التبعية. واذا كانت الدولتان تكونان معا نواة اوروبية ضخمة يصل عدد سكانها الى نحو ١٣٠ مليون نسمة، اي حوالي ٤٠ في المائة من اجمالي مواطني دول المجموعة، فقد هزتهم وزعزعت موقفهم معارضة دولة صغيرة لا يزيد عدد سكانها عن ٠.٢٣ في المائة من عدد سكان الدول الاثنتي عشرة، وبأغلبية لا تزيد عن ٥٥ من كل مائة الف اوروبي.

ومما يزيد حالة التخوف من تعرض الاتفاقية لضربات اخرى مقبلة، هو ان استطلاعات الراي العام في فرنسا ذاتها - التي يصر رئيسها على اجراء استفتاء الشهر المقبل، وفي نفس الوقت يبدي حماسه للمضي قدما في تنفيذ بنود ماستريخت - تفيد ان ٦٦ في المائة من الفرنسيين يؤيدون طرح الاتفاقية للاستفتاء، ولكن مؤيديها حتى الآن لا يزيدون على ٢٤ في المائة، في حين يعارضها ١٥ في المائة، ولا يبالي بالتفكير فيها ٢٢ في المائة، بينما بلغت

نسبة اولئك الذين ليست لديهم آراء بشأنها على الاطلاق ١٨ في المائة. ويقدم ذلك دليلا على انخفاض الاهتمام، ويوضح ان القضايا الاوروبية لا تمثل اولوية ذات وزن بالنسبة الى الناخب الفرنسي.

ويثير هذا الموقف قضية اخرى تتعلق بمبادئ الديمقراطية، وما اذا كانت الحكومات في الدول التي تتبنى نظمها السياسية هذه المبادئ تتحرك في سياساتها استجابة لمطالب شعوبها، ام ان هناك حالة من الانفصام الوطني بين الحكومات والشعوب، وكل طرف منهما في واد، حيث تعمل الحكومات من اجل الوحدة الاوروبية، بينما تعاني الشعوب من حالة تشرذم الاقليات نحو التطرف القومي والعرقي، كرد فعل للمشكلات الاقتصادية الطاحنة، وانعكاس للعداء ضد المهاجرين الاجانب، الذين يقدمون الى اوروبا من دول العالم الثالث او شرق اوروبا، فيتسببون في زيادة عدد طالبي الوظائف في عالم لا تتوافر فيه فرص عمل كافية.

ومن ثم يبدو ان الفرنسيين ربما كانوا يبحثون عن فرصة مواتية لرفض الاتفاقية من جانبهم ايضا، خاصة ان حزب «التجمع من اجل الديمقراطية» الديجولي ـ الذي يتزعمه جاك شيراك عمدة باريس ـ يدعو الى وقف مسيرة الوحدة الاوروبية، واعادة النظر في نص المعاهدة.

ويبدو ايضا ان وزراء الخارجية الاوروبيين الذين اجتمعوا خلال الايام القليلة الماضية في اوسلو، حيث اعلنوا انه يتعين البحث عن صيغة لتمكين دول المجموعة من الخروج من «مأزق كوبنهاجن»، والاستمرار في مسيرة الوحدة الاوروبية، لا يزيد عن كونه نوعا من «التعامي» المتعمد عن الشروخ التي القى الدانماركيون الضوء عليها، ووضعوا اصابع زعمائهم فيها.

ويرى البعض ان عدة عوامل كانت وراء رفض الناخب الدانماركي لاتفاقية ماستريخت:

● اولها: الخشية من انتهاء عهد الديمقراطية الانتخابية في بلادهم، لان مسودة الاتفاقية اعدت بواسطة مفوضية غير منتخبة، واحتفظت هذه المفوضية بحقها في رفض اي مشروع قانون حتى وان كان يتمتع بتأييد المجلس الوزاري والبرلمان الاوروبيين.

● وثانيها: هو التخوف من القضاء على استمرار وجود الهويات القومية، على النحو الذي حافظت عليه قرونا طويلة، وذوبانها في كيان اكبر لم تتعود عليه، والخشية من احتمالاته على وجودها ومستقبلها.

● وثالثها: هو الحساسية الخاصة التي تعاني منها دولة صغيرة مثل الدانمارك في خضم عالم العمالقة الكبار مثل فرنسا والمانيا وبريطانيا، وتخشى ان يجرفها التيار جنوباً بعيداً عن جذورها الاسكندنافية، بعد ان ظلت اعواماً طويلة ممزقة تحاول التوفيق بين الرابطة الاسكندنافية والوجود في اطار المجموعة الاوروبية.

● ويتعلق العامل الرابع ايضا بقضية الهوية، حيث يخشى الدانماركيون من هجرة اعداد كبيرة من ابناء الدول الاوروبية الجنوبية مثل اسبانيا والبرتغال وايطاليا واليونان، بحثا عن فرصة افضل للحياة بعد ازالة الحدود بين دول المجموعة في اوائل العام المقبل، وما يمكن ان يترتب على ذلك من عبء اضافي على دافع الضرائب في الدانمارك، حيث سيتمتع هؤلاء المواطنون الاوروبيون الجدد بفوائد وميزات الرعاية الاجتماعية التي يحصل عليها ابناء الدانمارك.

ويؤكد احد الخبراء في الشؤون الاوروبية ان قاعدة الاجماع في اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاوروبية لا تتفق مع مبادئ الديمقراطية التي تقضي بتبني قاعدة الاغلبية، ويفسر الاضطراب الذي اصاب الدوائر الاوروبية في اعقاب «صاعقة كوبنهاجن» على انها احد مظاهر هذا التناقض، ويدعو الى كبح جماح حركة الوحدة الاوروبية حتى يتم تلافي هذا التناقض وغيره، وتبدأ المسيرة من جديد بخطى هادئة تتفادى «مطبات» الطريق.

ويشير خبير آخر الى ان الاعمدة الثلاثة لاتفاقية ماستريخت، التي تتمثل في توحيد السياستين الخارجية والدفاعية، وتطوير الاتفاقيات الاوروبية منذ اتفاقية روما المؤسسة للمجموعة الاوروبية في عام ١٩٥٨، والتنسيق في الشؤون الداخلية والقانونية، تتطلب دعما شعبيا من مستوى القاعدة، ويوضح ان ذلك امر يتطلب مزيدا من الوقت والإعداد لتمهيد الارضية المناسبة.

وقد دفع الرفض الدانماركي لاتفاقية ماستريخت كثيرا من النواب والمواطنين البريطانيين المعارضين لها الى دعوة جون ميجور رئيس وزراء بلادهم الى الاستفادة من الفرصة السانحة عندما تتولى بريطانيا رئاسة المجموعة الاوروبية في النصف الثاني من هذا العام، وطرح مشروع بديل على قمة لندن في الشهر المقبل، يتضمن تحويل المسؤولية الاساسية في المفوضية الاوروبية الى سياسيين منتخبين، وتخفيض دور المفوضية بشكلها الحالي الى مجرد جهاز للخدمة المدنية، واتباع ايقاع جديد في الحركة يتناسب مع ظروف الشعوب، بدلا من الهرولة على النحو الذي تحدده الخطى الواسعة للقادة والحكومات.

وفي ظل هذه الظروف جميعاً، فإن العيون تتركز على العاصمة الايرلندية دبلن، حيث سيجري ثاني استفتاء ـ بعد ما حدث في الدنمارك ـ يوم ١٨ يونيو (حزيران) الحالي، لمعرفة ما اذا كانت «صاعقة كوبنهاجن» تمثل تياراً اوروبياً يمكن ان يتكرر، ام ان دبلن ستعزز موقف القادة والزعماء، وتجعل ما حدث في الدانمارك حادثة فردية منعزلة.



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

معترفاً بمخاوف جيرانه الأوروبيين من توحيد المانيا

كول يدعو لتعجيل الوحدة الأوروبية لمنع العودة الى النزاعات القومية

■ بون، دبلن، لندن - رويتر - دعا المستشار الالماني هلموت كول امس الاحد لتعجيل الوحدة الأوروبية باعتبارها مصلاً مضادا للنزاعات القومية، فيما أعترف بان الكثيرين من جيرانه لا يزالون يخشون من المانيا موحدة قوية.

وقال في مقابلة اذاعية ان رفض الناخبين الدنماركيين معاهدة ماستريخت في استفتاء عام الثلثاء الماضي لم يشكل ازمة في حركة الوحدة الأوروبية وربما ادى الى التعجيل في توسيع نطاق المجموعة الاوروبية. وأضاف: «اتضح لي تماما خلال عملية الوحدة الالمانية (...) انه ليس هناك في اوروبا من يريد هذه الوحدة».

وذكر ان «المانيا الآن موحدة وهناك مخاوف في اوروبا. واذا لم نربط توحيد المانيا بالوحدة الاوروبية (...) واذا فشل ما بدأناه في ماستريخت ولم نحقق الوحدة الاوروبية خلال العقد الاخير من هذا القرن، فاننا سنرتد الى النزاعات القومية في اوروبا القرن المقبل».

وكرر وزير الخارجية الالماني السابق هانس ديتريش غينشر آراء كول في مقابلة نشرتها صحيفة «فيلت ام سونتاغ» امس الاحد. اذ قال ان «فشل الوحدة السياسية في اوروبا قد يوفر فرصة جديدة للنزاعات القومية».

ومعلوم ان تصاعد المشاعر القومية اصبح واضحا في المانيا خلال العامين الماضيين. اذ تزايدت اعتداءات الجماعات اليمينية المتطرفة والحركات النازية الجديدة على اللاجئين الاجانب الوافدين من بلدان العالم الثالث.

واكد كول في المقابلة الاذاعية أن الرفض الدنماركي لمعاهدة ماستريخت لن يثنيه والزعماء الآخرين للمجموعة الاوروبية عن المضي قدما للمصادقة على المعاهدة.

واعتبر ان «الرد على التصويت الدنماركي يجب ان يكون: ان القطار لن يتوقف. سنمضي شوطا ابعد». وأشار الى انه ينوي لقاء عدد كبير من الزعماء الأوروبيين في ريو دي جانيرو اثناء حضوره «قمة الارض» خلال بضعة ايام.

ايرلندا

وينتظر المراقبون ما ستسفر عنه نتائج استفتاء الناخبين في ايرلندا على معاهدة ماستريخت في ١٨ حزيران (يونيو) الجاري. وقال مسؤول في المجموعة الاوروبية ان «اي رفض آخر سيقتل المعاهدة نهائيا. اذ من المستحيل تخيل امكان استمرار الدول العشر الاخرى. وسيكون من المحتم ان يعاد النظر فيها».

لكن يرجح ان تكون نتيجة الاستفتاء الموافقة على معاهدة الوحدة السياسية والنقدية بغالبية ساحقة. وكان استفتاءان سابقان اظهرا تاييد غالبية الايرلنديين لمسيرة الوحدة الاوروبية. اذ ايد ٨٣ في المئة منهم الانضمام الى المجموعة الاوروبية عام ١٩٧٢، في حين وافق ٦٩,٩ في المئة على «قانون اوروبا الموحدة» عام ١٩٨٧.

وفي بريطانيا، تزايدت الضغوط على رئيس الوزراء جون ميجور خلال عطلة الاسبوع لاجراء استفتاء على مسالة المصادقة على معاهدة الوحدة الاقتصادية والسياسية. ويرفض ميجور، الذي سيتسلم قريبا الرئاسة الدورية للمجموعة الأوروبية، الرضوخ لهذه الضغوط ويقول ان الاستفتاء غير مالوف في الحياة الديموقراطية البرلمانية لبريطانيا.

واظهرت نتائج استطلاعين للراي نشرتها صحيفتان امس الاحد ان حوالى ثلثي الناخبين البريطانيين يؤيدون اجراء استفتاء. ومعلوم ان حزب المحافظين الحاكم منقسم في شان الموقف من معاهدة ماستريخت. وتتزعم رئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر المطالبة باستفتاء. كما اعرب الزعيم العمالي اليساري طوني بن عن اعتقاده اول من امس السبت ان حزب العمال المعارض سيؤيد بدوره قريبا اجراء الاستفتاء.



مستقبل أوروبا

اكدت مفاجاة رفض الناخبين الدانمركيين لاتفاقات الوحدة التي ابرمها زعماء الدول الـ ١٢ الاعضاء في المجموعة الاوروبية في ماستريخت في اواخر العام الماضي مدى صعوبة وقلق المرحلة الانتقالية التي يمر بها العالم اليوم في اتجاه ارساء قواعد وموازين قوى عالم ما بعد الحرب الباردة.

وتحتل عملية الوحدة الاوروبية اهمية خاصة، ليس لاوروبا وحدها وانما لكل الدول والمجموعات الاقليمية في العالم ومنها الدول العربية لانها تفتح الطريق امام نشوء اضخم سوق موحدة في عالم تتحدد فيه موازين القوى بمعايير اقتصادية في المقام الاول. وعلى هذا الاساس فان هناك وجهة نظر ترشح اوروبا لتكون قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة، وهي القوة العظمى الوحيدة في المرحلة الحالية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق. وتملك اوروبا عدة ميزات في هذا المجال عن القوة الاخرى المرشحة لدخول حلبة المنافسة، وهي اليابان، واهمها ان اقتصادها يمكن ان يكون اقل اعتماداً بدرجة كبيرة في التصدير عن طوكيو.

ورغم تاكيد زعماء بقية دول المجموعة الاوروبية الاستمرار، وتسريع تطبيق اتفاقات ماستريخت حتى لو استبعدت الدانمرك التي اعطيت مهلة لنهاية العام، فان هناك مازقا على الاقل من الناحية القانونية وهو ان هذه الاتفاقات تشترط موافقة الدول الـ ١٢ عليها، فضلاً عن ان التصويت الرافض، للناخبين الدانمركيين، قدم دعما كبيرا لاتجاهات قوية رافضة للاتجاه نحو توحيد اوروبا.

وستتعرض معاهدة ماستريخت الى اختبار جديد عندما يجري استفتاء عليها يوم ١٨ يونيو (حزيران) الحالي في ايرلندا، ثم في وقت لاحق عندما يستفتى عليها الشعب الفرنسي، ومن شان اي استفتاء رافض آخر تقويض هذه المعاهدات تماما، واجبار زعماء اوروبا على اعادة التفاوض عليها، وان كانت تحليلات المراقبين السياسيين تشير الى ان الدانمرك حالة خاصة، فهي دولة صغيرة يخشى شعبها ان تطمس شخصيته تماما بين الدول الاكبر في اوروبا عندما تطبق اجراءات الوحدة، بينما تفيد الاستطلاعات الاولية الى تاييد معظم الايرلنديين لاتفاقات ماستريخت.

ولذلك فمن الصعب القفز الى استنتاج آن الاتجاه الوحدوي الاوروبي محكوم عليه بالفشل، حتى لو فتح الباب امام عملية اعادة التفاوض على اتفاقات ماستريخت، لان هناك متطلبات عملية تفرض ذلك على دول المجموعة الاوروبية، وان كان ذلك لا ينفي ان تطبيق اتفاقات ماستريخت سيكون سهلا، فحتى قبل نتيجة استفتاء الدانمرك كان هناك جدل في اوروبا حول قدرة بعض الاقتصاديات ومنها اقتصاد كبير لدولة كايطاليا، على الالتزام بالبرنامج الزمني للاجراءات التي تقررت في هذه الاتفاقات التي تركت امورا كثيرة مفتوحة، فضلا عن رفض شعبي مبطن في بعض الدول، ومنها المانيا احدى اهم القوى المحركة في اوروبا الحالية، للتخلي عن العملة الوطنية لصالح عملة اوروبية موحدة مستقبلا.

ولعل مصدر الصعوبة الاكبر هو ان التجربة الاوروبية فريدة في نوعها بين تجارب الوحدة، سواء كانت اقتصادية او سياسية في التاريخ الانساني الذي تمت فيه اغلب عمليات الوحدة بقوة السيف اساسا.

كيف ستكون خريطة اوروبا، ومن هي الدول التي ستكون عضوة في اوروبا الموحدة، وما هو دور اوروبا الشرقية وروسيا في اوروبا ما بعد عام ٢٠٠٠؟ هذه كلها اسئلة مفتوحة لا احد يملك الاجابة عليها الآن.

«الشرق الأوسط»



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسبانيا ترفض إجراء استفتاء على معاهدة ماستريخت

□ مدريد - لندن - وكالات الانباء:

استبعدت متحدثة رسمية اسبانية أن تقوم الحكومة الاسبانية بإجراء استفتاء شعبى بشأن الوحدة الأوروبية كما تم فى الدانمارك.

وقالت روزوا كوندى المتحدثة باسم الحكومة إن فيليبس جونزاليس رئيس الوزراء الاسبانى لا يرى أية ضرورة لإجراء الاستفتاء حتى ولو اضطر إلى إدخال بعض التعديلات على الدستور الاسبانى باعتبار أن القضية من اختصاص المحكمة الدستورية والبرلمان الاسبانى.

وطالبت كوندى بقية الدول الاوروبية بالسير قدما فى تنفيذ مشروع الوحدة الاوروبية.

وكان جونزاليس كان قد أعرب عن قلقه العميق إزاء نتائج الاستفتاء الشعبى فى الدانمارك برفض مشروع الوحدة.

وفى لندن أظهرت ثلاثة استطلاعات للرأى أن أغلبية البريطانيين يفضلون إجراء استفتاء شعبى على معاهدة «ماستريخت» التى تضع أسس الوحدة الأوروبية لتحديد موقف البريطانيين منها.

وطالبت نسبة ٧٤٪ من المشتركين فى استطلاع اجرته هيئة مورى ونشرت نتائجه صحيفة صنداى تايمز بإجراء الاستفتاء كما صوت ٥٩٪ مطالبين بإعادة التفاوض حول المعاهدة التى حصلت على موافقة رؤساء دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى مؤتمرهم الاخير فى هولندا.

وبلغت نسبة المطالبين بإجراء استفتاء فى الاستطلاع الثانى الذى أجرته مؤسسة جالوب لصالح صحيفة صنداى تلجراف ٦٩٪ فى حين بلغت فى الاستطلاع الثالث الذى أجرته محطة التليفزيون البريطانية القناة الرابعة نسبة ٧٢٪.

الجيش الألماني-الفرنسي واللعب بين الكبار

كول

تحليل :

د. أحمد المغازى

في بعض الاحيان .. أشعر كأن هذا العالم قد أفرز كل مفاجآته فعلا .. وانه لم يعد هناك «زيد سياسي» جديد تحت الشمس ! وذلك اعتمادا على أنه ليس بعد هذا النظام الدولي الجديد .. ذنب !! وبعيدا عن دمويات الابادة المرصودة لمسلمي البوسنة والهرسك .. وارتجاليات التراشق الجديدة بين اسرائيل والجنوب اللبناني وبالتالي سوريا .. في المشرق العربي .. وعن عبثيات الحوار الليبي الغربي .. في الشمال الافريقي .. وما الى ذلك .. تبرز فجاة أنباء اعلان التحالف الفرنسي الألماني لتكوين «فيلق» عسكري أوروبي في أعقاب اجتماع قمة تاريخي بين ميتران وكول .. في فرنسا .

وهو تحالف مفتوح بلا شروط لبقية اعضاء أوروبا الموحدة - وأوروبا ٩٢ ويهدف -كما قيل- لحماية أعضائه أولا ثم حماية أمن أوروبا ككل .. مع الحرص على التأكيد بأنه ليس بديلاً لحلف الأطلنطي المتهالك ..

■ ولا أدرى لماذا نحيت كافة اهتماماتي السياسية جانبا .. وحاولت متابعة وقراءة كل ما يتعلق بهذه الاستراتيجية الميتران - كولية العسكرية الجديدة .. «قلبي .. -كما يقولون- «مش ياكلني» .. وخاصة عندما «اقرأ» مطمئن» - واقرأ هنا بمعنى افهم - ان من مهام هذه الميترانكولية وتوابعها الأوروبية طبعا .. القيام ببعض المهام الانسانية ما لزم الأمر ! يعني ايه انسانية .. ولماذا لم نقل الكلمة بمرادفها الحقيقي .. وهى مهام «عالمية» أو كونية .. وهل هي انسانية على طريقة عاصفة الصحراء التي تسللوا تحت مظلتها الى الخليج ببتروله .. ونسوره .. وغربانه ! وأى عواصف أخرى محتملة يا ترى !. وما الذى -ياترى- جمع «الشامي» الفرنسي .. على «المغربي» الألماني .. ولماذا في هذا الوقت بالذات وما هو المدى العملي المحسوب .. بالنسبة لنا نحن هنا في الشرق الأوسط .. على مصائرنا الاسلامية والحضارية والوحدوية .. وذلك بعد أن تحولت اللعبة السياسية من مرحلة بدء الفعل .. الى مرحلة مواجهة رد الفعل .. ثم حاليا الى مرحلة عدم الإحساس أصلا بالفعل !!

■ عموما ، انها لعبة بين الكبار .. واللعب مع الكبار غير اللعب بينهم طبعا ! والجديد هنا أن فرنسا الزعيمة تناست عقدة هزيمتها المريرة على يد النازية الالمانية .. وأن ألمانيا الموحدة تناست تمزيقها بين الحلفاء الأربعة الكبار المنتصرين في الحرب العالمية الثانية .. ولم تلعب برأسها نشوة تقدمها الاقتصادي الكبير ولسنوات قادمة .. برغم أعباء التركة الالمانية الشرقية . انه تحالف محسوب التنازلات من جانب أوروبا .. ثم من جانب الولايات المتحدة الامريكية مبتدعة النظام الدولي «البوشي» الجديد . بل انني لا أبالغ اذا قلت انه بمباركة أمريكا ذاتها وبرغم الاستهلاكات السياسية الغاضبة من قبل أمريكا وبريطانيا .. ذلك ان أوروبا لن تستغني عن أمريكا .. وأمريكا أكثر حاجة لأوروبا الموحدة الاقتصادية والعسكرية أيضا . وخاصة أمام الترديات الاقتصادية والتربوية الأخيرة بعد أحداث لوس أنجلوس .. كما أن أوروبا ٩٢ .. ستظل مفتقدة دائما الى ما يمكن تسميته «بالآلية الادارية المرنة للعمليات» . والى تجانس وحسم المنظومة الدستورية على المستوى القومي والعالمي . ويكفي أن بريطانيا قد تخلت أخيرا عن الرفض «التاتشري» المعروف للذوبان في هموم القارة الأوروبية بعد موافقة مجلس العموم على ذلك بأغلبية ٣٣٦ صوتا ضد ٢٢ معارضا . والآن ما هو دورنا نحن ؟ ان فن اللعب مع الكبار . يعني أولا أن يكف الصغار عن اللعب ببعضهم على بعض !



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

اوروبا من «السوق» الاقتصادية الى «المشروع» السياسي

انور عبد الملك*

■ يحتل موضوع اوروبا، او بالاحرى ما يستشعره البعض انه أزمة المشروع الاوروبي، مكانة في الفكر والسياسة العربيين هذه الايام. فتارة دعوة الى استعادة الحوار العربي - الاوروبي، وتارة اخرى سلسلة من الاجتماعات الثنائية او الجماعية بين الساسة ورجال الفكر، ثم بين الآونة والاخرى، حدث «لافت» للانظار، يغلب عليه طابع الشعار ولو كان ذلك في اطار اوسع مما يمكن ان نطلق عليه «التعبئة المفتعلة».

ثم وفي مستوى آخر: من كان من خبراء اللجنة الاوروبية في بروكسل يقول (قبل استفتاء الدنمارك) ان مشروع الوحدة في تقدم ملحوظ. تتلو ذلك تصريحات عن أزمة مرتقبة في الفكر الاتحادي الاوروبي اكان اتحاد فيديرالياً او كونفيديرالياً، وكان موضوع وحدة اوروبا - وعلى وجه التحديد منذ ١٩٩١ - في بوتقة التساؤل التي عاشتها فكرة الوحدة العربية منذ ١٩٦٧. فهل الامر كذلك ام انه مغاير؟

مداخل

هناك مداخل عدة لتبين اعماق الاشكالية الاوروبية في التسعينات:

مدخل تاريخي لا بد منه. ذلك ان «وحدة اوروبا» كفكرة معاصرة تشكلت في اعقاب الحرب العالمية الاخيرة بعد ان قضت الهجمات الجوية والبرية الالمانية من ناحية، وكذلك الهجمات الجوية الاميركية لمساندة تحرير اوروبا من ناحية اخرى، على معظم معاني الحياة المدنية والاقتصاد المتقدم في اغلب بلدان اوروبا الواقعة جنوب الدول الاسكندنافية، اي في القارة الاوروبية عموماً حتى جبال اوراس، وكذا الجزر البريطانية وايطاليا، وان ظلت اسبانيا والبرتغال في منأى من هذا التدمير. وقد استعادت اوروبا معاني الحياة المجتمعية والنشاط الاقتصادي المنتظم بفضل «مشروع مارشال» الاميركي من ناحية، وايضاً بفضل الحلف الرسمي او الضمني بين القوى الراسمالية المحلية والاحزاب الشعبية الكبرى، كالحزبين الشيوعي في فرنسا وايطاليا والحزب الاشتراكي الديموقراطي في المانيا والنمسا على وجه التمثيل. وسرعان ما تبينت القيادات الوطنية، خصوصاً في فرنسا بقيادة الجنرال ديغول والى حد اقل المانيا في عهد المستشار كونراد اديناور، ان المساعدة الاميركية لها ثمن سياسي - استراتيجي، يتمثل في تردي اوروبا الغربية سياسياً، وادراجها عسكرياً (كلها، من دون فرنسا) في منظمة الحلف الاطلسي ابتداء من عام ١٩٤٧ لتواجه الخطر الشيوعي.

عندئذ بدأت الفكرة الاوروبية تنتقل من مستوى الرؤيا او الحلم، الى مستوى البرنامج العملي، وكان ذلك من خلال فكر جان مونيه الاقتصادي الفرنسي البارز الذي رأى ان من الواجب عدم تكرار تدمير الاقتصاد الالماني كما حدث في مؤتمر فرساي عام ١٩٢٣، ودعا الى تكوين «جماعة الفحم والصلب» اي الرابطة التي تجمع بين الصناعة الثقيلة المجددة بعد الحرب في كل من المانيا وفرنسا منعاً للمنافسة الصدامية، وتوكيداً لبزوغ قوة صناعية اوروبية ذات كيان وشخصية متميزين. وسرعان ما انتقلت هذه الفكرة، الاقتصادية من حيث المنبع الى فكرة ظن البعض انها سياسية، الا وهي اجتماع عدد من دول القارة - خمس ثم سبع حتى وصل العدد الى اثنتي عشرة - في اطار رابطة جديدة مركزها بروكسيل.

وقد فات المراقبين ان يدركوا ان هذه المجموعة الوحدوية الاوروبية الجديدة لها ايضاً طابع اقتصادي واضح، حتى ان تسميتها جاءت بعيدة كل البعد عن اي معنى سياسي: انها «السوق الاوروبية المشتركة». «السوق» اي سيادة الاقتصاد الراسمالي المتجه الى التصدير والتبادل، وكان الهدف تخفيف القيود الجمركية بين دول المجموعة ثم الغاؤها لتكوين جماعة اقتصادية صناعية تكنولوجية تصديرية قوية، تستطيع ان تقف موقف الحليف، بادئ الامر، من الزعامة الاميركية لحلف الاطلسي.

ثم تكونت في مطلع السبعينات مجموعة اخرى من الدول خارج الدائرة الاوروبية القارية المركزية،

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : 9 يونيو 1992

تجمع بين الدول الاسكندنافية والنمسا ودول اخرى على الاطراف، وهي ايضا اختارت لنفسها تسمية اقتصادية الا وهي «الجماعة الاوروبية لحرية التجارة».

هنا وهناك اذن المفهوم «الاقتصادي» و«السوق»، اي ان الفلسفة المجتمعية هي الفلسفة الراسمالية التخطيطية من دون اي تفكير مستقبلي لان قارة اوروبا تشمل قطاعا في اوربا الوسطى والشرقية التقى آنذاك من خلال انظمة اشتراكية في حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق.

يظن البعض ان الازمة بدات مع بيريسترويكا غورباتشوف عام ١٩٨٩، الى ان تفكك الاتحاد السوفياتي في العام الماضي، ولكن الامر اعمق من هذا بكثير. فقد بدات الازمة وتفجرت في شهر تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٣ عندما حول تحرك جيوش مصر وسورية ضد اسرائيل البترول من سلعة بخسة الثمن الى بسلعة رفيعة التكلفة حيث اصبح سلاحاً يهدد تكاليف التصنيع في الدول الصناعية المتقدمة.

عندئذ اهتز العالم وما زال. وبات على كل من المراكز الثلاثة للمجتمعات الصناعية الكبرى - اميركا (الشمالية) اوروبا غرباً وشرقاً، اليابان - ان يحدد استراتيجية مضادة في مواجهة كارثة البترول بعد ان اصبح سلاحاً.

لا بد هنا في تحليل الموقف الاميركي، وهو معروف، من رؤية اعداد الهجمة المضادة عبر حربي الخليج بالسيطرة الكاملة على المنطقة ورفع معدلات الانتاج وتهديد كل من المانيا واليابان في الصميم لو رأت اي منهما ان تستقل سياسياً، وقد اصبحتا على مستوى رفيع من التقدم التكنولوجي والمالي، وكذلك لا بد من درس موقف اليابان الذي عدنا اليه في عديد من الدراسات، على الاقل مرحلياً للتركيز من ثم على موضوع اوروبا الحائرة الذي يشغل اهتمامنا هذه الايام.

المدخل الثاني يبدا من «الشرق» - لا الشرق الحضاري وانما شرق اوروبا. فقد رفعت قيادات الاحزاب الشيوعية في وسط اوروبا وشرقها، الاممية شكلا والصهيونية مضموناً، شعار «اللحاق بمستوى معيشة الولايات المتحدة»، تلك الشعار الامي ليس فقط من حيث استحالة تحقيقه مادياً وانما لانه جعل جوهر الاشتراكية «اقتصادياً» وليس «حضارياً»، وكان لا بد من ايجاد صيغة لهذا اللحاق المزعوم بمستوى المعيشة الاميركية. فكان الطرح الصهيوني المنفصل في اوروبا الشرقية وكذلك الجمهوريات الاوروبية في الاتحاد السوفياتي، الا وهو ان اللحاق بالغرب المتقدم ثمنه تفكيك السلطة المركزية في الاتحاد السوفياتي باسم «الديموقراطية» و«قيم السوق الحرة» و«التاقلم مع النظام العالمي الجديد». قد يختلف التحليل لاسباب تفكيك الاتحاد السوفياتي، بعد تفكيك مجموعة حلف وارسو، وهو امر مشروع ومقبول ومفهوم، ولكن النتيجة على ما نعتقد لا تقبل الاختلاف. والنتيجة هي ان التفجير الداخلي للاقتصاد المخطط من اجل العدالة الاجتماعية وحماية الجماهير الكادحة اسال لعاب ملايين من البشر يلهثون وراء المواد الاستهلاكية واساليب ترف ومتعة غير متاحة لهم بسبب ضعف الهيكل الانتاجي الاستهلاكي في الدول الاشتراكية الاوروبية السابقة، والتي اضطرت ان تركز كل انتاجها الصناعي لاعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية التي سحقت جميع المدن في الاتحاد السوفياتي وجميع المؤسسات الصناعية.

فردوس السوق

من هذين المدخلين لفكرة اوروبا بوصفها «سوقاً»، ثم تفجير اوروبا الشرقية بغية اللحاق بفردوس السوق، يمكن ان ندرك نوعية الخطر الذي يتهدد اوروبا الغربية ومشروع الوحدة. فكيف يستشعر البيت الاوروبي العادي في جلساته وتفكيره اليومي الخطر المحيط؟

لا بد لنا هنا ان نؤكد ما يعرفه جميع المراقبين العالميين لواقع الحياة اليومية في اوروبا الغربية، ذلك ان الهم الاول انما هو العدالة والاستقرار من حيث مستوى المعيشة والرفاهية، وضمان عدم المساس بنظام التامين الاجتماعي والصحي ومستوى المعيشة الحالي، فالقضايا كلها امور مرهونة بحماية اقتصاديات دول اوروبا الغربية المتقدمة من اي زلزال جديد يتهددها، والمهم اليوم ان معظم المحللين، وكذلك القراءة الرصينة للصحافة الاوروبية على تنوع اجتهاداتها ووسائل الاعلام يؤكدون ان هذا الخطر يتمركز في نظر اوروبا والاوروبيين في القطاع الشرقي، وفي امكان تدفق سيل جارف من الهجرة البشرية من الجياع من شرق اوروبا صوب الحدود الفاصلة بينها وبين اوروبا الغربية، سعياً وراء لقمة العيش والحياة المتعة التي يحلمون بها بوصفها تعبيراً عن عالم «السوق» وقيمه. سيل منهمر من الهجرة البشرية لا بد ان يتخذ اشكالاً متنوعة بطبيعة الامر: موجات من الهجرة عشوائية ثم ضغوط من دول اوروبا الشرقية لاقتحام «السوق المشتركة» واخيراً لو فشلت الموجتان في تحقيق المرام، هجرة جماعية وموجة تتلو موجة، نحو حدود بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ومنها الى قلب اوروبا: المانيا الموحدة.

ان هذا الشعور بالخطر القادم من «الشرق» ظاهرة جديدة منذ ١٩٩٠ اصبحت في هذا العام الخاصية المميزة للحياة الاجتماعية والثقافية والندوات والمجالس والمقاهي والليل والنهار في عواصم اوروبا ومدنها وقراها الى درجة تثير الانتباه، وهي الموجة التي قامت على اساسها الحركات القومية المتطرفة خصوصاً في المانيا والنمسا وكلها متجهة الى منع الهجرة.

الى هنا والامور مفهومة ولها نسقها الداخلي المقبول حتى وإن كان سوداوياً الى حد بعيد. فمن اين أتن موجات التنديد بـ «الخطر الإسلامي»؟ من اين العداء الذي تعلنه جهات عدة لكل ما هو «عربي»؟ كيف يمكن ان نفهم ان العالم العربي - الاسلامي الذي يمثل المنبع الرئيسي للطاقة بالنسبة لاقتصاد اوروبا، وكذلك السوق الرئيسي لصادراتها، يمكن ان يتحول او بالاحرى يُحول في مدد قليلة من الشريك، حتى وإن كان المغاير وغير المحبوب، الى العدو الرئيسي؟

ان الدراسة التفصيلية لوسائل الاعلام الاوروبية بالذات تبين تكثيف الهجوم على العالم العربي والصحوة الاسلامية باقلام تعمل بدافع الولاء للصهيونية ودولة اسرائيل، وتلك التي ترى انه من الافضل الابقاء على



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

الصلة بالولايات المتحدة في المقام الاول، وهي الدولة العظمى العسكرية الوحيدة في المرحلة التاريخية القصيرة الراهنة، والتي حددت لنفسها هدفاً استراتيجياً رئيسياً يتمثل في السيطرة على منابع البترول بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي. وهذا الارتباط بين هذين الرافدين على ارضية تاريخية ولدتها الحروب الصليبية وحركات التحرير الإسلامية المضادة هو ما مكّن نشر الموجة العارمة من التنديد بالغرب والاسلام الى حد محاولة اقناع رجل الشارع الاوروبي بان الخطر لا ياتي من الشرق الاوروبي وانما من الجنوب العربي - الاسلامي.

كل هذا بمناسبة الغموض والتشكك والتساؤل ولكن هذا التحليل الاولي لا ينفذ الى جوهر تازّم فكرة الوحدة الاوروبية التي تكمن كما قلنا في انها طرحت بنفسها كاشكالية اقتصادية، بعيدة عن البعد السياسي والحضاري.

كيف يمكن ان يكون المخرج من هذا المازق خاصة بالنسبة لاوروبا، ثم بالنسبة لعلاقة اوروبا المتجهة نحو تعقدها، وعالمنا العربي؟

المستوى الاول: بالنسبة لتازّم فكرة الوحدة الاوروبية وامكان تحققها (بين ايدي القوى الاوروبية الرئيسية امام انحسار دائرة الاشكالية الاقتصادية والازدياد النسبي في حدة البطالة، او التضخم وانحسار النمو الصناعي) هو ان عملية الوحدة الاوروبية عملية سياسية في المقام الاول. وعندما نقول انها عملية سياسية انما نعني ان اوروبا المتحدة يجب ان تملك لو ارادت لنفسها وجوداً على مستوى صياغة النظام العالمي الجديد وارادة سياسية متخصصة تتمثل في مؤسسات واضحة المعالم وتملك ادوات تنفيذية فاعلة غير خاضعة للقيادة الاميركية الإطلسية. وعلى رغم الضباب، والتخبط والضغوط الهائلة من الخارج والداخل معا فانه يجدر بنا ان ندرك ان الدولتين الرئيسيتين في اوروبا الغربية - فرنسا والمانيا - بدأتا تتحركان في هذا الاتجاه بشكل واضح منذ اعلان قرار انشاء الفيلق الفرنسي - الالماني المدرع الذي يضم ٣٥ الف رجل على مستوى عال من التسلح والتاهب القتالي، ليكون قوة تخدم مصالح اوروبا المتحدة بعد ١٩٩٣ بما يؤمن حدودها الخارجية، كما يمكنه الاسهام في تهدئة بؤر التوتر المحيطة باوروبا التي يمكن ان تهدد الامن الاوروبي ومصادر الطاقة.

ان الفيلق الفرنسي - الالماني المشترك سيكون النواة الاولى لايجاد قوة اوروبية مستقلة تخضع لمجلس وزراء المجموعة الاوروبية، وهذا امر سيتفق من قريب او بعيد اياً كانت التاويلات الديبلوماسية المحتكة مع مفهوم القيادة العسكرية لحلف الاطلسي، الاميركية قلباً وقالباً، ولكنه، وهذا بيت القصيد، يتفق مع زوال انقسام القارة الاوروبية الى كتلتين.

وزوال حلف وارسو فتح الباب على مصراعيه للتحرك الاوروبي المستقل الذي يندرج امام اعيننا اليوم، ويجب ان تدركه القوى السياسية والفكرية في عالمنا العربي من حيث ابعاده المرتقبة من دون التوقف عند مستوى الاشكالية التكتيكية.

ارادة سياسية، كيان سياسي ذو استقلال متزايد، خدمات تنفيذية فاعلة، هذا هو طريق الفصل بين المفهوم السياسي للوحدة الاوروبية الذي نراه فتحاً لتمكين اوروبا من وحدتها المشروعة، وبين طرح اشكالية الوحدة على اساس اقتصادي محصور ومحاصر لا يليق بتحديات انهيار نظام القطبية الثنائية الغربية السابق، ودخول العالم في مرحلة تغيير جذري تهدف الى صياغة عالم جديد متعدد الاقطاب، خصوصاً وقد اجمع الانصار والمواكبون والمحبذون على ان «النظام العالمي الجديد» المزعوم لم يستطع بعد ان يؤكد وجوده الا من حيث سيطرته على المنطقة النفطية العربية على وجه التحديد. فهل يا ترى ينتهي الموضوع عند هذا الحد؟

هل يمكن ان تتجه اوروبا الى وحدتها، على الشكل الفيديرالي الذي ترفضه انكلترا تاتشر وميجور، او الكونفيدرالي كما يرحب به معظم قادة اوروبا القارية؟

هل يمكن ان تتفاعل اوروبا المتحدة اياً كانت صورة الوحدة السياسية المرتقبة الممكنة والمتاحة؛ مع مختلف القوى الصاعدة في عالمنا الجديد؟ بل قبل هذا وذاك كيف يمكن ان تصمد اوروبا المتحدة امام التحديات والضغوط الاميركية - الآسيوية - الجنوبية؟ وكيف يمكن ان تستوعب خطر تدفق شرق اوروبا نحو حدود الغرب كلها؟

اسئلة تظل حائرة لو انحصر الطرح في الاطار السياسي على رغم انه متقدم بمراحل عن الطرح الاقتصادي البدائي.

وعندنا ان اوروبا المتحدة سوف تشهد عملية اعادة شكل القوى الرئيسية التي تمثل اعمدة وجودها، على نحو سوف يغير خريطة العمل السياسي التقليدية في الاعماق.

والقوتان الرئيسيتان هنا تتمثلان وفق المصطلح التقني في مدرستي فكر وعمل في قلب الكيان الاوروبي:

أ - القوى او المدرسة القومية التي تتحرك في الاساس حول مفاهيم الاستقلال والشخصية الحضارية الاوروبية المتميزة، وتتخذ لنفسها في معظم الاحيان توجهات في دائرة الحضارة الدينية المسيحية، خصوصاً الكنيسة الكاثوليكية حول بابا روما، في حلف واضح مع القوات المسلحة، وهذا ما شهدناه على رغم تنوع الانظمة من الديموقراطية والديكتاتورية في فرنسا ديغول، ونشهده في ايطاليا اليوم، وكان حاضراً في المانيا والنمسا وانكلترا والدول الاسكندينافية على درجات اقل من الوضوح. اي ان التوجه القومي في اوروبا يتحرك داخل إطار الحضارة المسيحية بوصفها حضارة متميزة في الغرب خصوصاً في اوروبا حول المركز الاول للكنيسة الكاثوليكية، الا وهو كرسي البابوية في روما.

ب - المدرسة الثانية وهي اكثر ميلاً إلى توكيد الاشكالية الداخلية، داخل المجتمع القومي، على اساس من العدالة الاجتماعية. وتجمع في إطارها الاحزاب والقوى الاشتراكية الديموقراطية والشيوعية، وكما اليوم حزب الخضر وجميع القوى المناهضة للتسلح النووي.

لقد ظلت هاتان القوتان تتعاطيان خلال اعوام الحرب الباردة مع النزاع، وتوزعتا بين اليمين واليسار في حرب اهلية سياسية مقننة وكان الجمع بينهما نوع من الخرافة لا سبيل إليه إلا في عالم الطوباويات.

وشهدت اوروبا المعاصرة على رغم هذا التراث العريق، محاولتين لتخطي الانقسام: اولا خلال حركة المقاومة ضد النازية والفاشية حيث اجتمع اليمين واليسار، وتولى اليمين القيادة السياسية بينما امسك اليسار بمفاتيح الحركة المسلحة الميدانية؛ لكن المحاولة الاولى انكسرت بانشاء حلف الاطلسي عام ١٩٤٥.

ثم جاءت المحاولة الثانية التي قام بها الحزب الشيوعي الايطالي خصوصاً في عصر زعيمه رفيع المقام



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

انريكو برلينغوير الذي رفع شعار «المساومة التاريخية» اي الحلف التاريخي، بما في ذلك التنازلات الجذرية التي لا مفر منها بين القوتين الرئيسيتين في ايطاليا: الحزب الديموقراطي المسيحي والحزب الشيوعي. وعلى رغم تاثير برلينغوير العظيم في الوجدان الايطالي، واتفاق زعيم الحزب الديموقراطي المسيحي آنذاك الدو مورو معه، استطاعت القوى المعادية لانهاء الحرب الاهلية المؤسسية ان تتغلب على هذه المحاولة، وذلك باغتيال رئيس الوزراء الدو مورو في ظروف لا تزال غامضة ثم اضعاف الحزب الشيوعي الايطالي بعد وفاة برلينغوير قبل سنوات.

ويؤكد تاريخ الستينات والسبعينات والثمانينات انه كان يمكن ان تتخطى أوروبا الطرح الاقتصادي وتدخل من الباب الواسع إلى الوحدة السياسية لو نجحت هذه «المساومة التاريخية» لكن القوى الضاربة المضادة قضت على هذه المحاولة الثانية.

البعض يقول انها لم تقض عليها في جوهر الامر؟ وقد بقي هذا السؤال حائراً حتى انهيار الكتلة السوفياتية منذ عام، اذ لم يكن هناك ما يمكن ان يجمع بين الاخوة المتصارعين ما دام ان «العدو» على الحدود؟ اما وقد زال العدو ولم يعد يهدد الحدود بترسانته النووية وتوغله السياسي فلمَ إذن استمرار الخصومة بين الأخوة؟ لمَ الصراع والصدام؟ لمَ الاستمرار في التفتت؟

وهنا بدات عجلة التاريخ الجديد تتحرك بسرعة موضوعية هائلة، مخترقة دروباً ومسارات لم تكن في الحسبان منذ سنوات قلائل. فقد وقع بابا روما، رئيس الكنيسة الكاثوليكية، يوحنا بولس الثاني شعار العدالة الاجتماعية والابقاء على المكاسب الاجتماعية لجماهير الشعب العاملة في اوروبا الشرقية، وشجب بشكل جذري ونظرة عالية اخلاقيات مجتمع السوق وهيمنة قيم المال والاستهلاك والرشوة والتفسخ الخلقي والفساد، منذراً العالم الغربي ان هذه المعاني تمثل تنكرا للقيم الحضارة المسيحية تاريخياً وآنياً، ومعنى هذا ان الكنيسة الكاثوليكية تعمل الآن بوضوح لسد الفراغ الذي تركه انهيار الانظمة الاشتراكية، وذلك من حيث تقديم المفاهيم الإنسانية لتحقيق شكل مقبول من العدالة الاجتماعية والبعد من الانسياق وراء الفكر الذي يترتب على تفشي قيم السوق المبتذلة.

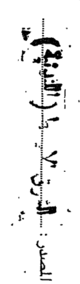
ومن ناحية اخرى بدات الاحزاب الشيوعية السابقة بعد أزمة الانظمة الشيوعية السلفية مذهبياً، البيروقراطية عملياً، المتعاملة في الأعماق مع الصهيونية العالمية والولايات المتحدة، بدات هذه الاحزاب تعيد النظر في مفاهيمها وسياساتها بشكل جاد وجذري. وجهود هذه العملية تكمن في التفرقة بين مضمون الاشتراكية - اي العدالة الاجتماعية للسواد الاعظم من جموع قوى الشعب العام - وبين الفلسفة العامة والاجتماعية التي طالما تنكرت للايمانية والقومية، كما لم تدرك البعد الجيوسياسي للتحرك الاوروبي.

نحن إذن أمام حركة تجديد جذري، في الأعماق للمفاهيم التكوينية لمدرستي الفكر والعمل الرئيسيتين في اوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، وبعد أن انكشفت حقيقة ما يسمى «النظام العالمي الجديد» في شهور قلائل على مستوى عالمي.

---

* كاتب وباحث مصري واستاذ الحضارة في جامعات عالمية عدة.





المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

انهيار الحلم الأوروبي في الوحدة

ألمانيا أكبر المتضررين من استفتاء الدانمرك

أحمد كمال حمدي كتب من بون عن استفتاء الدانمرك الذي أسفر عن عدم موافقتها على ميثاق ماستريخت. ويقول ان المتضرر الأكبر هذا الاستفتاء هو ألمانيا الموحدة التي تعتمد بدرجة كبيرة على تصدير بضائعها للدول الأوروبية. ويرى ان لجوء فرنسا وايرلندا الى تنظيم استفتاء على معاهدة ماستريخت بالاضافة الى تأجيل لندن المصادقة عليها، يزيدان الأمور تعقيداً ويضعان حكومة المستشار كول في موضع حرج جداً.

ما زال المسؤولون الالمان في بون يعيشون الصدمة العنيفة التي سببها رفض المواطنين الدانمركيين الموافقة على ميثاق ماستريخت الخاص بالاتحاد السياسي والاقتصادي والنقدي الأوروبي، وما أثاره هذا الرفض المفاجئ من هزة كبيرة بين أعضاء الأسرة الأوروبية، عندما أعلنت لندن بأنها سوف تؤجل التصديق على ميثاق ماستريخت، وتجاوبت معها دبلن التي اكدت بأنها سوف تستفتي المواطنين حول هذا الموضوع، بينما أعلن الرئيس الفرنسي ميتران، كرد فعل مخيف على مفاجأة كوبنهاجن، بأنه سوف يعمد إلى اجراء استفتاء شعبي شامل حول موضوع الاتحاد الأوروبي، مخاطراً بذلك باحتمال رفض الشعب الفرنسي مشروع الاتحاد المنشود لا كراهية في أوروبا وفي فكرة الوحدة الأوروبية، بل لاظهار رفضهم للحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم وسلسلة الأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة التي تعيشها فرنسا.

وفي العاصمة الألمانية بون يبدو الأمر، بعد رفض الدانمرك لميثاق ماستريخت، وكأن الحلم الأوروبي الذي عملت ألمانيا من أجله سنوات عديدة قد انهار فجأة، الأمر الذي يعتبره المستشار الالماني هلموت كول هزيمة شخصية له تزيد من الازمات السياسية والاقتصادية الخانقة التي تمر بها ألمانيا بعد استعادة وحدتها، فقد حلم المستشار كول، الذي تقلد لقب مستشار الوحدة الألمانية، ان يصبح أيضاً مستشار الوحدة الأوروبية، ويحمل لقب «بسمارك أوروبا»، أي صفة المستشار الالماني القديم الذي حقق الوحدة الألمانية وانشأ إحدى أكبر الامبراطوريات في القارة الأوروبية.

خلال الفترة الأخيرة، عمد المستشار الالماني كول، الى ابعاد المشاكل الكبيرة المحيطة به وتأجيل الخطوات الحاسمة اللازمة لحلها، على أمل ان يحمل معه عام الوحدة الأوروبية المقبل حلولاً ذاتية لمثل هذه المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة أوروبية كبيرة وفي اطار أوروبي فضفاض، ولكن صدمة الدانمرك قد اعادت رئيس الحكومة الألمانية وحكومته الائتلافية الى جادة الصواب والحقيقة المرة، بحيث أصبح عليه ان يبحث عن حل عاجل بديل يعمل على انقاذ الكيان الأوروبي الذي سعى إليه، لذلك فقد كان أول رد فعل له على رفض الدانمرك لميثاق ماستريخت، هو التصريح المشترك الذي أعلنه مع الرئيس الفرنسي ميتران، باستمرار المسيرة الأوروبية بدول أقل من عدد أعضاء الأسرة الأوروبية الأثنتي عشرة، مما طرح في بون سؤالاً مهماً عما إذا كانت أوروبا القادمة ستكون مجموعة الاحدى عشرة دولة أو العشر دول أو حتى مجموعة الست دول القديمة التي انشأت السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٥٧، قبل انضمام بريطانيا والدانمرك واسبانيا والبرتغال وايرلندا واليونان؟

ويشعر الالمان بخيبة أمل شديدة لموقف الدانمرك من ميثاق ماستريخت وما يتضمنه من وحدة نقدية تدريجية، خاصة مع ازدياد شعورهم بأن هذا الميثاق والنقد الأوروبي الموحد القادم، سوف يعملان على إضعاف الاقتصاد الالماني ومكانة المارك الالماني الذي يرمز الى «الأعجوبة الاقتصادية الالمانية»، التي حققها الالمان بعد هزيمتهم في الحرب واحتلال بلادهم وتجزئتها، بحيث بدا لهم بأن التجربة الأوروبية قد انهارت في أول اختبار جدي لها، وأخذوا يراجعون انفسهم عما إذا كانت هذه الاندفاعة الأوروبية، التي دعمها الالمان بحماس شديد ومسؤولية كبيرة، كانت متسرعة جداً، وعما إذا كانت تتطابق مع رغبة الأوروبيين، وحق مصلحة ألمانيا الموحدة نفسها.

لقد كان من المفروض ان يوضع ميثاق الاتحاد الأوروبي موضع التنفيذ بعد شهور قليلة، أي في الأول من شهر يناير (كانون الثاني) القادم، بعد ان توافق عليه الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الرابطة الأوروبية، وتعمد برلماناتها على ابرامه رسمياً، ولكن رفض الشعب الدانمركي، ولو بنسبة ضئيلة جداً، الموافقة على الميثاق، اعاد الأمور الى نقطة البداية، مما يثير مخاوف المسؤولين في بروكسل، تماماً كما هو الحال في باريس وبون، من اعادة فتح «صندوق السحر» مرة أخرى، خوفاً من مفاجآت غير سارة.

وتناقش الأوساط السياسية الالمانية في بون حالياً، وبعد انقضاء فترة الصدمة، مدى امكانية استمرار مسيرة الاتحاد الأوروبي، وانعكاس الرفض الدانمركي على التضامن السياسي والازدهار الاقتصادي في أوروبا الغربية في حال تأجيل تطبيق مقررات ماستريخت السياسية والاقتصادية والنقدية، إذ تخشى بون من نتائج مماثلة لعمليات الاستفتاء التي سوف تجرى في ايرلندا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوروبية التي



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اكتشفت فجاة ان شعوبها لم تكن متحمسة للوحدة الأوروبية، كما كان مفروضاً من قبل.

وترى بون بان رفض كوبنهاجن لميثاق ماستريخت ينبغي الا يعرقل مسيرة الوحدة الأوروبية بحال من الأحوال، وان النسبة الضئيلة من الرافضين الدانمركيين الذين لا يتجاوز عددهم أكثر من ٤٦ ألف شخص، يجب الا تكون المعيار الذي يزيل حلم هذه الوحدة المنشودة، لذلك فإن على الدول الإحدى عشرة الباقية متابعة المسيرة الأوروبية، وزيادة التفاهم بين هذه الدول الأوروبية على خطوات تنفيذية وعملية حاسمة، ومتابعة الحوار مع دول منطقة التجارة الأوروبية الحرة الراغبة في الانضمام الى المجموعة الأوروبية.

يضاف الى ذلك أن المانيا تخشى اليوم على مصالحها الاقتصادية، إذ ان اي تفكك للسوق الأوروبية المشتركة يعني اقامة حواجز تجارية وجمركية جديدة وبالتالي عرقلة صادرات المانيا الى الدول الأوروبية الأخرى، إذ من المعروف ان الاقتصاد الالماني يعتمد، قبل كل شيء، على قطاع التصدير، وخاصة الى دول المجموعة الأوروبية الأخرى، كما ان من مصلحة أوروبا نفسها لجم العملاق الالماني في بوتقة أوروبية شاملة بدلاً من تركه وحيداً تتلاعب فيه التيارات الوطنية والقومية المتطرفة، بحيث يمكن القول بان المصالح الأوروبية والالمانية متطابقة تماماً ولا مجال للتخلي عن عملية الوحدة الأوروبية، سواء أكانت هذه الوحدة تضم اثنتي عشرة دولة أو أقل، هذا إذا لم تحدث مفاجآت جديدة في عواصم الدول الاحدى عشرة الأخرى، تماماً كما حدث في العاصمة الدانمركية كوبنهاجن قبل أيام قليلة.

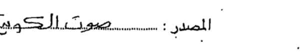
في العاصمة الألمانية بون انفجرت اللعبة السياسية ـ الحزبية بين الحكومة والمعارضة مجدداً بعد اعلان الرفض الدانمركي المفاجئ، إذ شعرت المعارضة الديمقراطية الاشتراكية الالمانية ان هذا الرفض القادم من الشمال قد هز المستشار كول واضعف حكومته الائتلافية، وزاد من تعقيد الأزمة السياسية والاقتصادية التي تواجهها حكومة كول ـ موللن المسيحية ـ الليبرالية. لذلك فقد رات ان الفرصة سانحة جداً الآن لتوجيه لطمة جديدة وشديدة الى كول وحزبه الديمقراطي المسيحي تزيد من تعقيد المشاكل المحيطة بهما، لذلك ارتفعت في أوساط المعارضة الألمانية في بون نغمة جديدة تغلفها الشماتة والتشفي تتحدث عن الاخطاء الكبيرة التي ارتكبتها حكومة كول في اطار سياستها الخارجية والأوروبية، وتعالت أصوات المعارضة تطالب باجراء استفتاء شعبي على الوحدة الأوروبية والتصديق على ميثاق ماستريخت اسوة بما حدث في الدانمرك وما سيحدث في بريطانيا وفرنسا وايرلندا، على الرغم لمن أن الدستور الالماني لا يقر مثل هذه الاستفتاءات الشعبية، بسبب الذكريات المريرة التي جرت في المانيا في هذا المضمار قبل ما يزيد عن ٦٠ سنة، واوصلت هتلر الى سدة الحكم في برلين.

لقد استطاعت دولة أوروبية صغيرة هي الدانمرك، وعدد قليل من المواطنين الدانمركيين لا يتجاوز بضعة عشرة ألفاً من الأصوات، وقف الاندفاعة الأوروبية وعرقلة المسيرة الأوروبية، وقلب الطاولة الأوروبية ذات القوائم الاثني عشر، بحيث بدت الوحدة المنشودة وكأنها أكذوبة كبيرة سوف تنعكس آثارها على القارة الأوروبية ودولها وعواصمها، وتؤدي الى انهيار انظمة كاملة وانهيار احزاب مستقرة ودحرجة رؤوس كبيرة!

ترى هل كان استفتاء كوبنهاجن انتقاماً دانمركياً من المانيا؟



المصدر : صوت الكويت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

الشعوب الاوروبية تواجه حكوماتها

فيتو الشعب الدنماركي الذي اثار ذعر الحكومات الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة هو الاول وليس الأخير من تلك الشعوب التي آمنت بالديمقراطية بنمطها الغربي طريقا لاختيار الحكام، وهو ليس الأخير لان مجموعات كبيرة من شعوب اوروبية اخرى تتحرك في ذات الاتجاه الذي اعلن من خلال الشعب الدنماركي معارضته اتفاقية ماسترخت.

والاضراب العمالي الذي شهدته اسبانيا لمدة نصف يوم في الثامن والعشرين من مايو (ايار) الماضي كان المقدمة وإن لم يلتفت المراقبون الى هذا الاضراب باعتباره اعتراضا على الاتفاقية التي وافقت عليها حكومة اسبانيا الاشتراكية والتي تعتبر في مجملها اتفاقية حكومات وليس اتفاقية شعوب، لانها تضع مصالح الحكومات السياسية ومصالح الشركات الكبرى والمتعددة الجنسية منها بشكل خاص فوق مصالح الطبقة العاملة العريضة التي تعتبر قوام هذه الشعوب. فالاضراب العمالي الاسباني كان يعترض على المرسوم بقانون الذي اصدرته حكومة فيليي غونثالث، والذي يخفض ميزانية اعانة البطالة التي تقدمها الدولة الى العاطلين عن العمل والشباب الذي يبحث عن فرصته الاولى في العمل. وهذا المرسوم بقانون الذي لم يأخذ طريقه الى التنفيذ بالطرق البرلمانية هو تطبيق لمقررات ماسترخت. ولكن لان هذه المقررات وضعها حكام هذه الدول فانها قررت ان تأخذ من الذي لا يملك اصلا وتعفي الشركات الكبرى التي تهيمن على كل شيء من دفع نصيبها.

وهذا كشف حقيقة جديرة بالاهتمام وهي ان الديمقراطية الغربية تعيش هذه الايام مأزقا حقيقيا، فالشعب الذي انتخب الحكومة التي تدير شؤونه لا يملك ان يعدل عن رأيه اذا خرجت تلك الحكومة عن برنامجها الذي اعلنته اثناء الانتخابات العامة وحصلت من خلاله على الاغلبية التي اهلتها للتربع على السلطة. ولذلك فان اكثر هذه الاحزاب التي تشكل الحكومات الاوروبية تصل الى مقاعد السلطة بأغلبية نسبية او مطلقة من اصوات الناخبين سرعان ما تفقد الاجماع الشعبي لانها تستغل الثقة التي حصلت عليها لتعمل في صالح الشركات الكبرى التي تملك ان تمنح او تمنع عن تلك الحكومات مصادر التمويل القادرة على النهوض بالمشروعات التي تتطلبها خطط التنمية.وفيتو الشعب الدنماركي ليس الاخير لأن اتجاهات الرأي في العديد من البلدان الاوروبية ترى ان مقررات ماسترخت هي مقررات فوقية تريد الحكومات ان تفرضها على شعوبها برغم انها تحقق فقط مصلحة سياسية تتمثل في الحفاظ على الوحدة الاوروبية لان اي من حكام تلك الدول لا يريد ان يتحمل مسؤولية قرار يمكنه ان يؤدي الى تصدع تلك الوحدة السياسية، ويحقق ايضا مصالح اقتصادية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات ولكن على حساب الطبقة العاملة.

وشعور تلك الحكومات بأنها قد تواجه مصير حكومة الدنمارك أدى الى تشبثها باجراءات شكلية لا ديمقراطية حتى لا تجري اية استفتاءات حول مقررات ماسترخت.

ووصل عناد الحكومة الاشتراكية في اسبانيا الى حد المطالبة بتعديل الدستور ليتطابق مع مقررات ماسترخت الفوقية برغم ما في ذلك من مجافاة لروح الديمقراطية، واعتداء على حرمة الدستور والسلطة الوطنية. لان حكومة اسبانيا تعلم تماما اجراء استفتاء لن تخرج نتيجته عن ما حدث في الدنمارك، بل يتوقع المراقبون ان تكون المعارضة في اسبانيا اكبر، والشيء ذاته قد يحدث في فرنسا وبريطانيا.

لذلك يرى المراقبون ان الوحدة الاوروبية تعيش لحظة من أدق اللحظات التي مرت بها، وللخروج من هذا المأزق لا بد من البحث عن صيغة جديدة لتحقيق هذه الوحدة تضع نصب عينها مصالح الشعوب وهذا يتطلب ايضا التضحية بالحكومات لصالح سلطة الشعوب بتوسيع السلطة التشريعية للبرلمان الاوروبي الذي حاولت الحكومات الاوروبية جميعها ابعاده تماما عن حقه في ان يكون السلطة التشريعية الحقيقية التي تمثل بعض الناخبين وترعى مصالحهم

طلعت شاهين

ميچور ينفى أى انقسام فى حكومته حول معاهدة ماستريخت

بلچيكا تؤيد انشاء قوة فرنسية ألمانية فى اطار أوروبى



□ ميچور

لندن ـ ستراسبورج ـ وكالات الانباء ـ

نفى رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور الانباء التى نشرتها الصحف البريطانية عن انقسام الحكومة البريطانية حول معاهدة ماستريخت ، واكد ميجور عدم وجود اى خلاف بين اعضاء الحكومة حول سياسة بريطانيا تجاه اوروبا .

فى الوقت نفسه اكد مجلس النواب الاوروبى تصميمه على متابعة المسيرة الرامية الى تحقيق الاتحاد الاوروبى معرباً عن امله فى انضمام الدانمارك اليه متى امكنها ذلك .

ودعا المجلس بقية الدول الاعضاء فى المجموعة الاوروبية الى التصديق على معاهدة ماستريخت دون تاخير نظراً لاهميتها بالنسبة لمستقبل المجموعة .

على جانب آخر صرح رئيس الحكومة البلجيكية مساء أمس الأول فى باريس اثر محادثاته مع الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران بان بلاده تتبنى موقفا ايجابيا ازاء انشاء قوة عسكرية فرنسية ـ المانية مشتركة فى اطار اوروبى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٢

حلم الوحدة الأوروبية ..

وعاصفة دانماركية اسمها « لا » !

بفارق لم يزد على ٢٤ الف صوت انتخابى تمكن شعب الدانمارك القابع فى الطرف الشمالى البارد من القارة الاوروبية ان يزلزل الأرض تحت حلم الوحدة، ووجه برفضه لطمة ساخنة لاتفاقية ماستريخت فاشاع حالة من الفوضى والبلبلة بين القادة المتحمسين للاسراع ببناء الهياكل الاساسية لاوروبا الموحدة وفتحت « لا » الدانمارك باب الجدل حول مصير « ماستريخت » بين البقاء او الزوال او القاء طوق النجاة لانقاذها من الغرق.

فالرفض الدانماركى يمكن النظر اليه من زاويتين مختلفتين تفضى كل منهما الى نتائج مغايرة عن الاخرى. الزاوية الاولى هى النظر اليه باعتباره حادثا عارضا يأتى من شعب لايمثل الا ٢٪ من سكان الجماعة الاوروبية، ولايقوم بدور محورى فيها، ويتعارض موقفه مع الامواج الجارفة اللاهثة لتحقيق الحلم الاوروبى ومن ثم يتعين التعامل فقط مع مايثيره من معضلة قانونية، والعثور على حل لايعوق مسيرة الدول الاحدى عشرة الاخرى الاعضاء وفقا للجدول الزمنى المحدد سلفا فى الاتفاقية بتطبيقها بحلول عام الفين

وفى اطار ذلك يترك للدانمارك عدة خيارات أما العدول عن موقفها فى استفتاء اخر يعقد قبل انتهاء مهلة التصديق على الاتفاقية فى نهاية العام الحالى، او الانسحاب من عضوية الجماعة، او القبول بوضع ادنى مثل العضوية المنتسبة التى تحكم علاقات الجماعة بدول اخرى مثل اعضاء الاتحاد الاوروبى للتجارة الحرة، ومعنى هذا هو اضطرار الدانمارك الى الالتزام بالكثير من قوانين الجماعة فى نفس الوقت الذى ستفقد فيه قدرتها على التأثير فى هذه القرارات.

والزاوية الثانية هى النظر الى رفض الدانمارك باعتباره نذير خطر بتفشى مرض التشكك الشعبى ازاء الاتفاقية التى تدخل تغييرا جذريا على عملية صنع القرار السياسى والاقتصادى، وتخرج الكثير منه من دائرة السيادة لكل دولة الى دائرة السيادة الجماعية الممثلة فى مؤسسات الجماعة فى بروكسل.

واذا كان الخوف من العملاق الالمانى هو احد اعراض التشكك فى الدانمارك فهناك ايضا تردد الالمان فى التخلى عن عملتهم القوية فى مقابل عملة اوروبية مبهمة والتوجس من تبدد المعجزة الاقتصادية الالمانية فى بحار الضعف الاوروبى، والخوف البريطانى من الانسياق وراء الصراعات القومية فى اوروبا، والتشكك الاسبانى واليونانى والبرتغالى ازاء القدرة على الوصول الى مكانة الاقوياء داخل الجماعة



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

سنجيني دولرماني

ويبدو للوهلة الاولى ان قادة الجماعة وفي مقدمتهم كول وميتران وميجور اكثر ميلا لقبول الزاوية الاولى للتحليل ليس لوثوقهم في صوابه ، ولكن لانه البديل الايسر ، ويرى هؤلاء القادة ان تجميد العمل بالاتفاقية يضاعف من اخطار التفكك وسيفضى الى اعلاء النعرة القومية المتصاعدة ، ويغلق النافذة لاحتواء الطموح الالمانى .

كما ان فتح باب التفاوض حول نصوص « ماستريخت » لايمثل بالنسبة اليهم بديلا ممكنا ان لم يكن مستحيلا لان اعادة التفاوض ستثير مطالب لاحصر لها ، ولان الاتفاقية التى اقرها قادة الجماعة في ديسمبر الماضى بعد مفاوضات شاقة استمرت عاما - قامت على توازنات دقيقة في جوانبها المتعلقة بارساء قواعد الوحدة النقدية الكاملة والتعامل بعملة اوروبية موحدة بحلول عام ١٩٩٩ ، وصياغة سياسة مشتركة في مواجهة القضايا الخارجية ، وبناء نظام امنى ودفاعى مستقل . وكل محاولة للمساس بهذه التوازنات تنطوى على خطر القضاء على « ماستريخت » تماما . وبمعنى اخر فليس هناك بديل سوى التقدم الى الامام وترك الكرة في ملعب الدانمارك لتحدد اختيارها .

غير ان امعان النظر في مسببات الرفض الدانماركي يؤكد ان الكرة مازالت في ملعب الجماعة . فقد كان تصويت الدانمارك هو اول احتجاج « شعبى مباشر » على ماستريخت ، وقد يتلوه احتجاج اخر في استفتاء ايرلندا في الاسبوع القادم . ويفسر هذا دعوة ميتران لاستفتاء الشعب الفرنسى على « ماستريخت » في الخريف محاولا بذلك احتواء الرد السلبى الدانماركى برد ايجابى من فرنسا .

وتتزايد الضغوط الان لاستفتاء الشعب في الدول التى سبق ان اكتفت بالموافقة البرلمانية مثل بريطانيا والمانيا . ولا احد يعرف يقينا ما يكون عليه موقف القادة المتحمسين اذا تكرر الرفض من اكثر من دولة .

لقد كشفت « لا » الدانمارك عن وجود فجوة حقيقية لايستهان بها بين الجهود المتسارعة للقادة الحاكمين ، وخبراء الاقتصاد ورجال الاعمال واجهزة الاعلام الطامحين الى تحول اوروبا الى قوة سياسية واقتصادية لتتبوا مكانتها بين الكيانات المنافسة لها وبين قاعدة شعبية تعيش حالة من التخبط والاضطراب بسبب الكساد وكثرة التحولات العميقة التى مرت بها القارة خلال فترة وجيزة لم تتح لها فرصة استيعابها والتهيؤ لتحولات جديدة تفرضها الاتفاقية والدليل على ذلك ان استطلاعا للراى اجرته اللجنة الاوروبية ذاتها في ابريل الماضى اوضح ان ٤٤٪ فقط من سكان الجماعة سمعوا عن ماستريخت ، و٢٤٪ فقط يرونها في مصلحة وطنهم و١٣٪ فقط يرون انها ستحقق لهم حياة افضل .

ولايغيب عن الذهن انه بدون تضييق هذه الفجوة لن يكتب لماستريخت النجاح ، ويقتضى هذا توعية الشعوب وتوفير الضمانات التى تحقق عدم التعارض بين المصالح القومية لكل دولة وبين القرارات الجماعية التى تتخذها مؤسسات الجماعة ويثير هذا بدوره مشكلة « العجز الديمقراطى » في هذه المؤسسات بسبب تكريس عملية اتخاذ القرار الجماعى في يد سلطة مركزية غير منتخبة مثل اللجنة التنفيذية والمجلس الاوروبى على حساب البرلمان الاوروبى المنتخب .

المشكلة اذن ليست في الهدف الذى تسعى ماستريخت الى تحقيقه فالكل متفق على مزايا العمل الاقتصادى الجماعى ، لكن هناك توجسا من الامتثال الاجبارى لقرارات قد لاتتوافر لجميع الاعضاء فرصة متساوية في عملية صناعته ، وقد يلحق ضررا بمصلحة قومية حيوية .

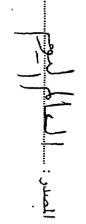
فاذا كان اللجوء الى الغضب لفرض ماستريخت على الشعوب ليس امرا واردا ، واذا كانت اعادة التفاوض امرا له خطورته في الوضع المعقد الراهن فالبديل المتاح هو تحرك اعضاء الجماعة بسرعات متباينة تجاه هدف الوحدة . ويمكن للدول الست المؤسسة للجماعة والاكثر تاييدا للاتفاقية الاسراع بخطواتها تاركين الحرية للاعضاء الاخرين للانضمام الى المسيرة عندما تطمئن شعوبهم وتتهيا للتغيير في قواعد اللعبة .

ربما لايحقق ذلك كل المزايا المرجوة من البناء الاوروبى الجديد لكنه يحفظ للجماعة وجهها الديمقراطى ويضفى عليها مرونة تمكنها من استيعاب اعضاء جدد من شمال اوروبا وشرقها وتجعلها بحق قلعة الامان للقارة كلها وليس لبعض اجزائها فقط . وهذا هو الفارق بين النظر الى الرفض الدانماركى باعتباره حادثا عارضا او لحظة لالتقاط الانفاس ومراجعة الحسابات .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم



التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

لندن توجه بيانا لكوبنهاجن:

بريطانيا تأمل فى اقناع الدانمارك باجراء استفتاء اخر حول «ماستريخت»

□ لندن – اندرو مارشال وانتونى بيفينز – «العالم اليوم» و«الاندبندانت»:

تامل بريطانيا فى اقناع الناخبين الدانماركيين بأن المجموعة الأوروبية يمكن اخضاعها للسيطرة الديمقراطية، وتطمع لندن فى ان تجرى «كوبنهاجن» استفتاء ثانيا حول معاهدة «ماستريخت» التى تضع أسس الوحدة الأوروبية، على ان تكون النتيجة هذه المرة بـ «نعم» قوية تعيد الاستقرار للمجموعة التى عصفت بها «لا» الدانماركية.

وهناك عدة مزايا للاقتراح البريطانى باصدار بيان أو «بروتوكول» يشرح «آلية» عمل معاهدة «ماستريخت» ويؤكد انها بعيدة عن فرض سلطة مركزية فى أوروبا ومحو الشخصيات القومية للدول الأوروبية.

وتأمل لندن فى ان تفلح هذه المزايا فى اقناع الدانماركيين بأنهم ارتكبوا خطأ عندما رفضوا معاهدة «ماستريخت».

ويتوافق الاتجاه البريطانى، من الناحية السياسية، مع الاستراتيجية التى اقرها وزراء خارجية المجموعة فى اجتماعهم الذى عقدوه الأسبوع الماضى فى «أوسلو». وهذه الاستراتيجية تتلخص فى فصل المشكلة الدانماركية عن الأزمة السياسية الأوسع نطاقاً التى تسببت فيها «لا» الاستفتاء، والمضى قدماً فى الوحدة الأوروبية مع ترك طريق العودة مفتوحاً للدانمارك.

وقد تركت حكومة الدانمارك بدورها الباب مفتوحا أمام اجراء استفتاء جديد. ويقول المراقبون ان الدانمارك قد تفعل ذلك فعلا فى الخريف القادم عندما تقترب المجموعة من تحقيق الوحدة. وتشعر كوبنهاجن انها أصبحت وحيدة.

ويذكر أن رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور يقود بنفسه الدعوة إلى اصدار «بيان» لندن إلى الدانمارك، وقد حصل ميجور على موافقة جميع دول المجموعة الأوروبية على البيان.

وأكد مصدر بوزارة الخارجية البريطانية على أهمية أن يكون البيان «شديد اللهجة» بعض الشيء حتى لا تبدو المجموعة الأوروبية وكأنها تخضع لإرادة كوبنهاجن.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

أوروبا تفتح ملف حقوق الانسان في تركيا

تمهيداً لرفض إنضمامها للمجموعة

قرار بون بوقف المساعدات بداية القطيعة مع أنقرة

الكساد الاقتصادي وتفشي البطالة يضعفان فرصة التحاق أنقرة بقطار ماستريخت

كولون - ماجد الخطيب :

تسعى الحكومة التركية منذ اكثر من ثلاثين سنة لتحديث جيشها العتيق وتعزيز موقعها في حلف شمال الاطلسي. وإذ كانت الولايات المتحدة تعتبر اكبر ممول لتركيا بالسلاح، فان المانيا احتلت الموقع الثاني منذ عام ١٩٦٤. وبالنظر لحرص المانيا على تزويد تركيا بالصناعة العسكرية والتكنولوجية الحديثة، فقد اصبحت منذ الستينات ممول تركيا الاول بالسلاح المجاني، والباني الحقيقي للجيش التركي الحديث الذي يعتبر اليوم ثاني اكبر قوة في حلف الناتو.

ويمكننا الاشارة هنا الى اهم اتفاقيتين (في اطار) الناتو بين تركيا والحلف، واللتين ما تزالان ساريتي المفعول، وتتسرب المساعدات العسكرية شبه المجانية الى تركيا في ضوئهما. وكانت الاتفاقية الاولى عام ١٩٨٢ حيث تم توقيعها بين الولايات المتحدة وتركيا وتنص على سماح تركيا للناتو باقامة منشآت عسكرية في البوسفور وتضعها تحت خدمة قوات التدخل السريع التابعة للناتو. وتنال في ضوئها الدعم العسكري، والمادي مقابل ذلك.

اما الاتفاقية الثانية فكانت عام ١٩٨٤ تحت اسم «HOST SUP-PORT NATION»، وثبت فيها ان تقدم تركيا دعما لوجستيكيا لقوات الولايات المتحدة في حالة استخدامها في الشرق الاوسط، او ضد الاتحاد السوفياتي. جدد العمل بالاتفاقية عام ١٩٨٨ باسم اتفاقية الدعم والدفاع (D E C A) وتنال تركيا على اساسها دعماً مالياً وعسكرياً من الولايات المتحدة والناتو.

وبفضل هذه المساعدات استطاعت تركيا ان تبني جيشاً قوياً وحديثاً، وعمل هذا بشكل مباشر بالطبع، وبفعل الحكومات الديكتاتورية العسكرية، على تحول تركيا الى الاقتصاد العسكري.

وتؤكد الدراسات ان تركيا تخصص ٣٠ في المئة من ميزانيتها للجيش، وهو ما يصل الى مبلغ ٢ مليار دولار اميركي، ويشكل ٥ - ١٠ في المئة من اجمالي الناتج القومي التركي. وقد سبق وان شهد البوندستاغ (البرلمان الالماني) جلسات نقاش حادة حول المساعدات التي تقدمها المانيا الى تركيا بسبب قضية حقوق الانسان في تركيا. لكن حكومة بون، التي كانت ترفل بالحرير قبل الوحدة الالمانية لم تجرؤ على رفع اصبعها في وجه صناعة السلاح الالمانية، المستفيد الوحيد من صادرات المانيا العسكرية الى تركيا. وبلغت المساعدات العسكرية الالمانية لتركيا منذ عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٠ مبلغ (٣,٥٩) مليار مارك. والمستفيد الوحيد كما قلنا هي صناعة السلاح الالمانية، طالما ان المشتري هي الدولة الالمانية، وان الاموال المخصصة لدفاعات الناتو تأتي مباشرة من خزينة وزارة الخارجية ولا تدخل في اية قائمة احصائية للدولة الالمانية.

وتدخل هذه الاموال والمواد ضمن ما توفره شركات السلاح الى جيش المانيا.

وتبلغ المساعدات السنوية الالمانية لتركيا ٨٦٦٦ مليون مارك، وتتألف من ٨٠ في المئة من الاجهزة والاسلحة الجديدة، و٢٠ في المئة من الاسلحة المستخدمة في المانيا.

وتقول مجلة Rundbrief العدد ٢٤ «ان ٨٠ في المئة من الاسلحة الجديدة التي تذهب لتركيا باسم دفاعات الناتو تأتي من اتفاقيات مباشرة بين شركات السلاح الالمانية والجيش الالماني».

وقد ازدادت قيمة وحجم صفقات السلاح خلال فترة قصيرة، بحيث ما عادت الفترات الزمنية السابقة للاستلام تكفي. «واذا كان زمن تسليم الصفقات السابقة يمتد على مدى ١٨ شهراً، فان صفقات عام ١٩٨٩ احتاجت الى ٣٦ شهراً».

اكبر الصفقات

وبين عامي ٨٩ - ١٩٩٠ تم تنفيذ ١٧ صفقة دعم عسكري لتركيا بلغت قيمتها ٢٦٠ مليون مارك. وتضمنت هذه الصفقات ما يلي:

- اجهزة اتصالات حديثة بقيمة ٣ ملايين مارك.
- مدافع مدرعة من طراز M-44 بقيمة ٦٥ مليون مارك.
- تجهيزات لصناعة مواسير دبابات بقيمة ١ مليون مارك.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٢

- شاشات ضخمة لتعيين المصادر الساخنة من طراز MIRA بقيمة ٦٠ مليون مارك.
- طائرات نقل ضخمة من طراز TRANSAL بقيمة ٦٠ مليون مارك.
- تجهيزات لبناء السفن الحربية بقيمة ٥٨ مليون مارك.
- وفيما قلصت هذه المساعدات اخيراً بمقدار ٤٨ مليون مارك، فان الحكومة بررت ذلك بمصاعبها المالية وليس لأي سبب آخر.

عدا عن المساعدات العسكرية التسليحية التي تقدمها المانيا الى تركيا، فان حكومة بون تقدم ايضا ما يطلق عليه بالدعم في حقول التجهيزات والتدريب. وتعرف وزارة الدفاع الالمانية هذا النوع من الدعم على انه «تقديم المواد والتدريبات الضرورية لقوى الأمن والقوات المسلحة في الدول الصديقة بغية مساعدتها على تنفيذ مهماتها. وجاء هذا التعريف على لسان رويرت هيرتسوغ رئيس المجلس الاستشاري للشؤون الخارجية في الوزارة.».

وتقدم المانيا المساعدات التجهيزية والتدريبية للدول الصديقة حسب اتفاقات أمد كل منها ثلاث سنوات وبنسبة ٥ ـ ٨ ملايين مارك كل سنة. وهي مساعدات تقررها الحكومة فقط، وخارج نطاق البرلمان ودون اي تدخل منه. كما تنفرد الحكومة ايضا بتحديد الدول التي تستحق مثل هذه المساعدات. وكان من المفترض ان تنال تركيا مبلغ ٥ ملايين مارك (لدعم حربها ضد المخدرات كما يقول الناطق الحكومي) في الفترة بين ٩١ ـ ١٩٩٣، وهو مبلغ يزيد ١٥٠ في المئة عن مبلغ الخطة السابقة ٨٩ ـ ١٩٩٠ (٢ مليون).

كما تقدم الدولة الالمانية مساعدات تجهيزية تشمل الناقلات الضخمة، المطابخ الميدانية المتنقلة واجهزة الانصات والاتصالات، اضافة الى تقديم الدورات التدريبية لعناصر الشرطة والأمن التركية. وعلى هذا الاساس قامت القوات الالمانية الخاصة بمكافحة الارهاب GSG9 بتدريب الشرطة التركية على اساليب مكافحة الارهاب، وبالاخص مكافحة عناصر حزب العمال التركي (PKK). وقالت صحيفة تاز TAZ البرلينية اليومية في مقالها يوم ١٩٨٨/١٢/١٢، ان هناك اتفاقية بين المانيا وتركيا تتعهد المانيا بموجبها تقديم المعلومات عن طالبي اللجوء السياسي من الاتراك. كما منحت المانيا، في اطار هذا الدعم، ١١ كلباً مدرباً عام ١٩٨٨. كما قامت بتدريبات خاصة للعسكريين الاتراك على الاراضي الالمانية بين ١٩٨٨ و١٩٩٠ وبكلفة ٣ ملايين مارك.

وبالمثل نال ١٤ ضابطاً تركياً تدريبات في الممارسات الاعلامية في مختلف مراكز الشرطة الالمانية، وذلك في شهر يونيو (حزيران) ١٩٩١/٥/٣، كما تم تدريب الضباط الاتراك على عمليات اقتحام السفن وعمليات الضفادع البشرية في المانيا في الفترة من ١٠ ـ ١٩٩٠/١٢/١٥، كما تم تدريب وجبة اخرى على الزوارق السريعة (التي نالتها تركيا من المانيا) في دورة خاصة بين ٤ ـ ١٩٩٠/١٢/٢٢، (انظر مجلة Rundbrief عدد مارس ـ آذار ـ ١٩٩٢).

وهذه المعلومات مستمدة اصلاً من تقرير قدمته الحكومة الالمانية الى البرلمان في ضوء الطلب الذي تقدمت به القائمة اليسارية وعنوانه «انتهاك الى حقوق الانسان في تركيا»، وذلك يوم ١٩٩٢/١/١٤.

وقد أقيمت هذه التدريبات في مشروع LURSSEN في ميناء بريمن، وهو ذات المشروع العسكري الذي قام بصناعة هذه الزوارق السريعة لتركيا.

وفي ما تقدم شركة AEG الأدوات الاحتياطية والخبرات الى الصناعة العسكرية التركية، وتحقق بعض الارباح فانها تلتزم بتقديم العون في التدريبات. وقد قدمت هذه الشركة محاضرات للشرطة التركية في التقنية العالية والكومبيوترات والرقابة الفيديوية، وذلك عام ١٩٨٧، (انظر RUNDBRIEF العدد ٣٦.



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٢

مارس - آذار - ١٩٩٢).

المساعدات العسكرية السرية

وهي أهم جوانب المساعدات العسكرية الالمانية لتركيا طالما انها تشمل التصدير المجاني لمعامل انتاج الاسلحة والخبرات. وهي مساعدات دابت المانيا على تقديمها لتركيا منذ عام ١٩٨٠. وتندرج تحت هذه التسمية معظم انواع المواد والاجهزة والخبرات KNOW HOW وبالطبع رخص انتاج الاسلحة الالمانية.

والحقيقة ان ما يندرج تحت هذه التسمية هو كل ما لا تستطيع المانيا تصديره الى تركيا باسم الناتو. وهذه المساعدات خاصة بالبلدين ولا داعي لأخذ موافقة الناتو عليها.

وقد ارسلت المانيا اولى دفعات المساعدات العسكرية من نوع خاص عام ١٩٨٠ وبقيمة ٦٠٠ مليون مارك. وشملت هذه الدفعة الاولى ما يلي:

- تبديل سبطانات مدافع من طراز M-48 من عيار ٩٠ - ١٠٥ مم الخاصة بـ ١٦٠ دبابة.
- دبابات MTU ذات محركات ديزل.
- ارسال صواريخ مضادة للدبابات من طراز MILAN.
- تسليم ٧٧ دبابة من طراز Leo1A3.
- تسليم ٤ دبابات جبلية.

وقد وصلت الى تركيا الدفعة الثانية من المساعدات العسكرية من نوع خاص عام ١٩٨٨، وبقيمة ٥٨٠ مليون مارك. وتضمنت هذه الدفعة عدد ١٥٠ دبابة من طراز Leo1، وقد تسلمت تركيا ١٣٦ دبابة منها الى ان قررت الحكومة (والبرلمان) وقف تصدير الدبابات الـ ١٤ المتبقية ثم ثارت فضيحة ارسالها من جديد بعد ان تبين ان مصانع Krauss Maffai قد اتمت انتاجها وصارت تطالب وزارة الدفاع بدفع أثمانها.

ونستطيع ان نضيف هنا ان تركيا قد تلقت ما قيمته ٧٠٠ مليون مارك من السلاح الالماني دعما لدورها في حرب الخليج، اضافة الى ألف مليون مارك اخرى تلقتها نقداً عام ١٩٩١. واذ قالت مصادر الحكومة الالمانية ان المليار الاخير كان عبارة عن تجهيزات مدنية، فان صحيفة هامبورغ المسائية كشفت في مقال لها يوم ١٩٩٢/٢/٤ عن ان هذا المليار قد تضمن «في الشهور البنتة الاخيرة ٢٠٠ الف كلاشنكوف روسي ورشاشات UZ1 الاسرائيلية، بالاضافة الى صواريخ أرض أرض، وان كل هذه الاسلحة قد وصلت الى أذربيجان عبر تركيا».

وتقول مجلة Rundbrief في عددها لمارس (اذار) الماضي، ان الحكومة الالمانية قد وضعت خطة لتسليم تركيا مساعدات عسكرية من نوع خاص بقيمة ١,٥ مليار مارك. وان تلك الخطة قد وضعت عام ١٩٩٢ وتوقف العمل بها حالياً:

ونطرح هنا بعض ما تضمنته القائمة الحكومية التي طرحت في البرلمان الالماني في ضوء طلب قائمة اليسار التي قدمتها من حزب الخضر النائبة اولا يلبكة يوم ١٩٩٢/١/١٤.

١ - تجهيزات ميكانيكية متطورة لبناء (تراخيص):

- صناعة اجساد طائرات كوبرا مع ترخيص.
- ترخيص بانتاج بنادق ورشاشات من طراز Typ3.
- ترخيص انتاج جنازير دبابات.
- منشآت لانتاج دبابات PZH M44 وM52.
- تسليم غواصتين من صنف ٢٠٩ وتسليم تجهيزات خاصة لبناء ٥ غواصت اخري في تركيا.
- بناء ٧ زوارق سريعة من طراز جاكوار.
- ترخيص بانتاج موتورات ديزل لدبابات M48 و M44 و PZH وPZH M52 ودبابات جبال Berg-panzer.
- منصات اطلاق صواريخ Milan (ميلان).
- مدافع يدوية ضد الطائرات.
- ذخائر لطائرات، دبابات ومدافع ثقيلة.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسيبقى التنافس مستمراً!

بقلم: جورج عين ملك *

يبدو أن ٣٠ عاما من التقارب والتجاذب الأوروبي، لم تستطع ان تمنح بريطانيا، الجزيرة الواقعة خارج القارة، ذلك الرابط المفترض للقارة الأوروبية الجديدة التي قررت «قمة ماستريخت» ان عام ١٩٩٣ هو عام بدايته الفعلية.

حتى الان لا تزال عناصر التخاطب البريطاني ـ الفرنسي تستمد بعض مفرداتها من جذور التصارع البوربوني ـ النابليوني ـ الفيكتوري، هذا التصارع الذي لم تستطع تحالفات حربين عالميتين متتاليتين، وعضوية مشتركة في حلف الأطلسي لمدة لاحقة لا تزال قائمة، ان تمحوها نهائيا أو ان تقضي على جوانبها التنافسية والمستمرة بصور متعددة، ولا تزال وسائل الاعلام البريطانية تفرض العديد من الاشارات الاستفهامية والشكوك على قرائها ومتابعيها جراء الغزل الفرنسي ـ الألماني الذي توصل اخيرا في قمة لاروشيل في فرنسا الى إقرار قيام «القوة العسكرية المشتركة» ليست الأوروبية كما هو مفترض، بل الفرنسية ـ الألمانية بكل ما يشكله هذا الوضع الجديد من اثارات وشكوك لدى البريطانيين، سيما وأن هذه القوة العسكرية المشتركة لن تكون جزءا من التشكيل الدفاعي الأطلسي او تنظيماته الادارية، طالما ان فرنسا ذاتها قد غادرت ومنذ عام ١٩٦٦ التنظيم العسكري لحلف الأطلسي ولا تزال مبقية فقط على اتصالها السياسي بصورة فعلية، وان أتت بعض شكوك بريطانيا الحالية تجاه هذا الحدث جراء التنافس التاريخي الفرنسي ـ البريطاني وبعض مفرداته الباقية، الا ان القسم الأكبر من هذه الشكوك يعود بصورة اوضح الى واقع القدرة النووية الفرنسية التكتيكية والاستراتيجية الخاصة التي لا بد ستقترب في يوم من الأيام، في حال استمر الغزل الألماني ـ الفرنسي الحالي، من الأنف الألماني الذي كبر حجمه بصورة مؤكدة بعد تجدد التوحيد الألماني وتجدد التطلعات الألمانية نحو «اللاندر» الناطقة بالألمانية في غير منطقة من اوروبا الجديدة الموحدة، او تلك التي لا تزال خارج هذا الاطار الجغرافي العتيد.

ان حساسية بريطانيا لحلف الأطلسي بكل مقوماته، وتحفظات بريطانيا حول مكونات الوحدة الأوروبية الجديدة سواء النقدية منها او السياسية او غيرها، يمكن اعتبارها عوامل من جملة عوامل أكبر تحرك السياسة البريطانية الحالية المشككة بدعوة قمة «لاروشيل»، وحيث يرتبط الاسم التاريخي لهذه المدينة في الذهنية البريطانية غير الراغبة في نسيان التاريخ بحوادث محددة، فان ظهور القوة العسكرية الفرنسية ـ الألمانية المشتركة قد تبدأ بمئة ألف جندي ستتجاوز طبيعة تحركهم، جغرافية الدولة الأوروبية العتيدة في المستقبل ان لزم الأمر، سيؤكد التخوف البريطاني من عودة الحياة للعسكرية الألمانية ولن يبقي الشكوك البريطانية في حجمها الأسمي فقط، وفي حال قيام ذلك فعليا فان تطلعات المستشار الألماني «كول» نحو دور «أوروبي» اكبر اولا، ومن ثم خارجيا قد يصل به ويمثل هذه التطلعات الى تجاوز حقيقي للقوانين الألمانية التي لا تزال تمنع من مشاركة عسكرية المانية خارج حدود اوروبا، ذلك الأمر الذي وان كان يثير بعض الأسئلة احيانا لدى بريطانيا في حالات مثل الوضع في الخليج عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، الا انه في الوقت نفسه



كان يثير لدى سياسييها في كلا الحزبين الرئيسيين ارتياحاً واقعياً لا يتم الاعلان عنه لدوافع يعرفها البريطانيون جيداً، واضافة لهذا كله فان بريطانيا التي وان ارتبطت بأوروبا العتيدة، لا تزال تتطلع الى الهامها السياسي وتماثله مع النفحات الأطلسية (كما سماها تشرشل) القادمة من وراء المحيط: من القارة الجديدة. وحين ترى لندن، وان كان دون اعلان مباشر، ان القوة العسكرية المشتركة الجديدة لا تتمتع بصورة ايجابية لدى واشنطن، فان ذلك يبعث لديها مزيدا من السرور بأن تلك «النفحة الأطلسية» لا تزال تملك سحرها الانكليز - ساكسوني الخاص، بما يفرد لبريطانيا دورا متميزا، ووضعا متميزا بالتالي في اوروبا الموحدة العتيدة.. وان افتقر ذلك كله الى شيء مماثل كالذي يقوم بين فرنسا والمانيا سواء على صعيد المواقف المشتركة حول السياسات النقدية او الزراعية او العسكرية، الا انه في نظر البريطانيين يلقى صدى من نوع خاص كذلك الذي جرى التعبير عنه في استفتاء الدنمارك الأخير الذي لم يأت لصالح قرارات قمة ماستريخت... الأمر الذي اضحك بريطانيا في سرها لكنه لم يستطع ان يبكي فرنسا والمانيا اللتان ستعملان دون شك لتجاوز السلبية الدنماركية المعلنة، لعل ذلك يصل الى البريطانية المستترة في يوم من الأيام.

• صحافي سوري



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

المجموعة الأوروبية تبحث تجديد رئاسة چاك ديلور

باريس - ر - ذكرت اليزابيث جويجو وزيرة الشئون الاوروبية الفرنسية امس ان المجموعة الاوروبية ستبحث مسألة تجديد رئاسة جاك ديلور للجنة الاوروبية لمدة عامين ، وذلك فى الاجتماع الذى سيعقد فى لشبونة فى ٢٦ و٢٧ يونيو الحالى .

واكدت جويجو فى حديث أجرته معها اذاعة «ار. تى. ال» الفرنسية ان عددا من رؤساء الدول، والحكومات الأوروبية الاعضاء قد أعربوا عن رغبتهم فى تجديد رئاسة ديلور ، واوضحت الوزيرة الفرنسية أن ديلور نفسه قد ألمح عن استعداده لمد فترة رئاسته .

الاختيار الصعب بعد « لا » الدانماركية

من السابق لاوانه ، التكهن بنوعية الاختيار الذى ستواجه به دول المجموعة الاوروبية رفض الدانماركيين – فى استفتاء عام – التصديق على معاهدة الوحدة الاوروبية المعروفة باسم « ماستريخت » وتقضى بزيادة خطوات التكامل بين دول المجموعة ، كاصدار عملة موحدة باسم « ايكو » واقامة بنك مركزى موحد ضمن صلاحيات اقتصادية اخرى واسعة النطاق ، واقامة سياسة خارجية وامنية مشتركة والعمل على تكوين نظام دفاعى اوروبى موحد

وفى حين رأت دوائر اوروبية ان نتيجة استفتاء الدانمارك قتل المعاهدة ، رأت دوائر اخرى ان الرفض الدانمركى اصاب المعاهدة بجرح بالغ ومعروف أن المعاهدة تشترط لتطبيقها ضرورة موافقة الدول الاثنى عشر للمجموعة عليها فهل يؤدى رفض الدانمارك الى اسقاط عضويتها من الجماعة حسب نص المعاهدة ؟ وكيف سيكون الموقف علما بانها ستظل عضوا فى معاهدة روما التى سبق التوقيع عليها بين دول المجموعة ؟ لكن بقاء الدانمارك فى اطار « روما » وبقية الاعضاء الاحدى عشر فى اطار « ماستريخت » ، سيخلق موقفا غريبا له متاعبه وتداعياته السلبية ، فى ظروف من ادق تاريخ أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز شروخ فى جدار علاقاتها بامريكا فى حلف الاطلنطى (موضوع القوة العسكرية الالمانية الفرنسية المشتركة – اقرأ ص ٢ من العدد الماضى)

وحسب وزير خارجية الدانمارك ، من غير المحتمل ان تعيد بلاده التفاوض حول المعاهدة . ومن ناحية اخرى وافق وزراء المجموعة الاوروبية ، نهاية الاسبوع الماضى فى اوسلو ، على الاستمرار فى عملية التصديق على النص الحالى للمعاهدة على ان يتم الانتهاء من ذلك اخر العام الحالى كما هو مقرر وتركوا الباب مفتوحا امام الدانمارك لمراجعة الموقف

وتبدى بريطانيا قلقا واضحا بسبب دعوة فرنسا والمانيا الى ضرورة المضى قدما فى تشكيل الاتحاد الأوروبى على اساس معاهدة « ماستريخت » بدون الدانمارك وطالبت بريطانيا بضرورة معاملة الدانمارك كشريك كامل فى المفاوضات الشاقة المتوقع اجراؤها الاسابيع القادمة ويشار الى ان سبعين نائبا من حزب المحافظين الحاكم فى بريطانيا الذين كانوا قد صوتوا ضد المعاهدة ، وقعوا بيانا طالبوا فيه رئيس الوزراء بالاستفادة من الازمة الناجمة عن رفض الدانمارك واعادة النظر فى اهداف المعاهدة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

«الانـدبـنـدنـت»

ليست لدوله... ولكنها حلم لنا جميعاً

«عن اتفاقية ماسترخت وما يثار حولها من جدل، وانتقادات، اكدت صحيفة «الاندبندنت اون صنداي» ان الاتفاقية هي تجسيد لحلم اوروبي طال انتظاره، وان الذين يتباكون على السيادة القومية هم في واقع الامر يتحدثون عن مصالحهم وسلطاتهم الشخصية وليس عن احلام الشعوب.

وجاء في افتتاحية الصحيفة:

كانت «ماستريخت» مرحلة في تحقيق ما بدا دوماً كحلم مستحيل، كانت خطوة نحو اوروبا التي مزقتها حربان عالميتان، وهي تتوحد آخر الأمر.

وماستريخت اتفاقية لا مثيل لها قط في تاريخ العالم، فالعنصر العسكري او اقتراب تحقيقه كان وحده هو الكفيل بجعل بلدان مستقلة ذات نفوذ تتخلى عن جزء من سيادتها وتتضافر لتحقيق هدف مشترك، خاصة وان تحلل شرق اوروبا يؤكد قوة تأثير النزعات العرقية والقومية والاقليمية في غياب السلطة المركزية.. واذا كان مصير يوغسلافيا امراً متسقاً مع سوابق التاريخ الانساني، فان «ماستريخت» ومن قبلها اتفاقية روما هما عكس ذلك تماما.. فهما انتصار لارادة الجموع على نزعات القومية والاقليمية.

واذا كان لحلم «ماستريخت» ان يتحقق فيجب ان تتوج البصيرة السياسية والزعامة المؤهلة. ولقد تم تصوير «ماستريخت» في بريطانيا لا باعتبارها انتصاراً للمثل العليا الاوروبيـة، وانمـا كـانـتـصـار للدبلوماسية البريطانية، واللغة التي جرى استخدامها قبل تلك القمة وخلالها وبعدها هي لغة تناسب قوى متخاصمة اكثر مما تناسب قوى شريكة في رؤية موحدة مشتركة.

وكان بوسع «جون ميجور» ان يتحدث عن كيف ان ماستريخت اقترحت ان يكون ابناء الدول الاعضاء «مواطنين في الاتحاد الاوروبي» يتنقلون ويعملون ويعيشون تجربة داخل اوروبا، وكيف انه سيكون لهم حق الاستئناف امام البرلمان الاوروبي او امام الرقيب الاداري الاوروبي.. او كيف ان التعاون الاوروبي من شأنه دعم جهود الحد من التلوث وتحقيق بيئة افضل.. الا ان قليلاً من ذلك ورد في احاديث رئيس الوزارة البريطانية. فقبل ماستريخت تحدث امام مجلس العموم - مثل زعيم نقابي مظلوم - عما يمكن قبوله وما لا يمكن قبوله.. ولدى عودته ركز تصريحاته حول كيف ان العملة الاوروبية الواحدة لن يكتب لها وجود.. «الا تحت شروط تقارب نقدي صارمة». وكانه قد انتهى لتوه من فرض النظام على صف من تلاميذ المدارس المشاغبين، كما تحدث عن تلك الاتفاقية وعن غيرها من الاتفاقيات اللاحقة باعتبارها «منتزعة بعد جهد ونضال».. وافاض كثيراً في الحديث عن «الحفاظ على المصالح القومية لبريطانيا».

وهذه لغة سلبية ودفاعية، وهي لا تهدف الى الترويج للمثل الاوروبية العليا وسط البريطانيين، بقدر ما تمثل جزءاً من الصراع الحزبي داخل بريطانيا وبين اجنحة المحافظين الذين يقفون في منطقة الموافقة والرفض في آن واحد.

وفيما تتعالى اصوات المعارضة لماستريخت في انحاء اخرى من اوروبا فان «جون ميجور» قد يجد نفسه مطالباً بأن يدفع الثمن.. فهو قد فشل في طرح القضية الاوروبية على النحو السليم قبل حملة الانتخابات النيابية العامة وخلالها..

واذا انتصرت الدعوة لاقامة استفتاء شعبي بشأن «ماستريخت» فقد يجد ميجور صعوبة كبرى في تحقيق قبول لتلك الاتفاقية.

بيد ان فشل «ميجور» ليس الا مظهراً لمشكلة أعمق تعاني منها المجموعة الاوروبية حيث انها اصبحت نادياً للحكام الاوروبيين: فالسياسيون والدبلوماسيون ورجال الخدمة المدنية الذين يذهبون ويجيئون بين الفنادق الاوروبية الفارهة يحتسون بانتمائهم الاوروبي، اما الشعوب التي يفترض انهم يمثلونها ويخدمونها فلا تشاركهم ذلك الاحساس بالانتماء، فكم عدد اولئك الذين يفهمون مدى صلاحيات مجلس الوزراء الاوروبي او المفوضية الاوروبية او البرلمان الاوروبي، وكم عدد الذين يستطيعون تذكر اسم نائبهم الاوروبي، او عدد اولئك الذين سمعوا بماستريخت ذاتها؟ لا اكثر من اربعين في المئة من البريطانيين وفقاً لأحد استبيانات الرأي.

ويتكلم الوزراء البريطانيون كثيراً عن السيادة، الا ان ما يهمهم هو سلطاتهم هم انفسهم لا سيادة الشعوب، ومجلس وزراء المجموعة يجتمع سراً حتى عند مناقشته قوانين دول المجموعة الاوروبية والبرلمان الاوروبي سلطاته محدودة ولا يستطيع نقض العديد من القوانين واللوائح المهمة مما جعله لا يختلف كثيراً عن صنيفة اوروبية لمجلس اللوردات البريطاني.

وبماستريخت او بدونها، فان السعي وراء ذلك الحلم سيستمر، حيث ان البديل هو كابوس من الطراز الذي نراه الآن في بعض دول شرق اوروبا.. على ان احداث الاسابيع القليلة الماضية ينبغي ان تكون نذيراً للحكام كي يشركوا شعوبهم في ذلك الحلم.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشروق

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٢

«لا» الدانماركية لن توقف قطار ماستريخت

■ رسمت نتائج الاستفتاء الدانماركي على «الوحدة الاوروبية» ظلالا قاتمة على مصير «معاهدة ماستريخت»، لأن الـ «لا» الدانماركية جاءت في وقت يطرح فيه بشكل جدي مستقبل البنية العسكرية الاطلسية في اوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفي وقت تتزايد فيه الضغوط الاميركية على الدول الاوروبية للابقاء على «المظلة الاطلسية» فوق القارة، باعتبار ان مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، لا تلغيان حاجة أوروبا الى الذراع العسكرية الاميركية لقيام استقرار أمني وسياسي في المرحلة الانتقالية التالية.

لذلك سارع الاوروبيون المتحمسون لمعاهدة ماستريخت وتحديدا فرنسا والمانيا الى دق النفير بين دول المجموعة التي عقدت اجتماعا طارئا في اوسلو لمواجهة الآثار المترتبة على الاستفتاء الدانماركي، واتخذت قرارا إجماعيا - باستثناء الدانمارك - أكدت فيه اصرارها على اقامة الوحدة الاوروبية «واستبعاد اية مناقشة جديدة حول النص الذي وقع في ماستريخت».

هذا الاستعجال الاوروبي في تجديد التمسك بمعاهدة ماستريخت كانت له عدة أسباب منها:

* أولا: خشية انتقال العدوى الدانماركية الى الدول الأخرى المقبلة على تحديد موقفها من المعاهدة، اما بالاستفتاء الشعبي، واما بموافقة البرلمان، واما بتعديل الدستور.

* ثانيا: لئلا تؤدي المطالبة الدانماركية بتعديلات على معاهدة ماستريخت الى ما يشبه السبحة التي تنقطع، وتكر المطالبة بالتعديل من دول أخرى، فتفقد المعاهدة مضمونها، وتصبح الوحدة السياسية والاقتصادية الاوروبية هيكلا فارغا.

* ثالثا: عدم الافساح في المجال لمزيد من التفسخ في «المجموعة الاوروبية»، كي لا تتمكن الولايات المتحدة من استغلال ذلك، وتضرب ضربتها في الاطاحة بحلم الوحدة الاوروبية الذي يشكل مصدر ازعاج لاستراتيجية «الهيمنة الحميدة» التي كشف النقاب عنها مؤخرا.

الموقف الاوروبي في اوسلو كان ضروريا لتاكيد ان «قطار الوحدة الاوروبية» لن يتوقف أو يتعثر بـ «لا» الدانمارك .. بل هو على استعداد لنقل المزيد من «الركاب» الاوروبيين الراغبين في قطع تذاكر السفر على متنه. وهو ما ستقرره قمة لشبونة الاوروبية يوم ٢٦ يونيو - حزيران الحالي. ■■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

مشاكل على طريق الوحدة الأوروبية

المرأة الاسكندنافية ترفضها...خوفا على رفاهيتها

لاتزال التربة الاوروبية حافلة بالجديد من التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى لاتنفصل بحال عن اتجاهات الوحدة الاوروبية التى ستتم بعد شهور أى بنهاية العام الحالى.. على الرغم من إصرار حكومات الدولة الاوروبية على التوجه نحو الوحدة وتحقيق بنود معاهدة ماستريخت بخلق سياسة خارجية ودفاعية موحدة وذلك كمرحلة متطورة تلى الوحدة الاقتصادية والتطلع إلى نظام نقدى موحد باستحداث عملة أوروبية واحدة . ورغم إتجاهات المجموعة لزيادة عدد الدول الاعضاء فيها والمصلحة المشتركة للدول والشعوب الاوروبية فى تحقيق ذلك . رغم كل ذلك فهناك إتجاهات شعبية قوية مناهضة لاتمام الوحدة منها الاتجاه الذى تتبناه مجموعات من نساء الدول الاسكندنافية تعارض الوحدة .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

ولم تكن هذه الاتجاهات المناهضة للوحدة تبدو من قبل بالقوة التي فاجأت كل المهتمين بمسألة المجموعة الاوروبية عندما رفض شعب الدانمارك معاهدة ماستريخت في الاستفتاء الذى سيذكره التاريخ علامة بارزة علي المسيرة الاوروبية كأول مؤشر على قوة إتجاهين إثنين : احدهما الاتجاه المعارض كلية للاندماج الاوربى ثانيهما الاتجاه المؤيد للوحدة ولكن بتحفظات على بعض بنودها

وهكذا ظهرت على الساحة الاوروبية فى الركن الشمالى الغربى من القارة وتحديدا فى الدول الاسكندنافية قضية جديدة سياسية إجتماعية تتبناها مجموعات نسائية من دول الشمال .

تتركز هذه المجموعات فى كل من الدانمارك عضو المجموعة الاوربية منذ عام ١٩٧٣ ، والسويد وفنلندا اللتين تقدمتا بالفعل بطلب لعضوية المجموعة الاوربية ، والنرويج التى يتوقع أن تتقدم بطلب مماثل خلال نوفمبر القادم .

الامر الذى تخشاه هذه المجموعات هو سيطرة بيروقراطية الرجال فى بروكسل (مقر المجموعة الاوربية) خشية أن تتحول أوربا إلى نظام أقرب إلى هيئة كهنوتية يتزعمها الرجال ليسلبوهن حقوقهن المكتسبة الواسعة وأن يحل هذا النظام محل النظام السياسى الديمقراطى الاوربى .

من المعروف أن النساء عادة مايرتبن أفكارهن على أسس من العواطف قد تكون بعيدة عن المصلحة الواقعية . كما تتوجه إهتماماتهن إلى النواحى الاجتماعية أكثر من الفكر الرأسمالى .كما انه من المعروف أيضا أن النساء يتملكن بقدر من الغيرة وحب التميز عن غيرهن خاصة من بنات جنسهن ربما يساعد ذلك فى تفسير الاتهام الذى توجهه نساء الشمال لنساء القارة الاوربية وبريطانيا بأنهن أقل تقدما بشأن حصولهن على المساواة الكاملة بين المرأة والرجل وانتزاعهن حقوقهن عنوة . قد يفسر ذلك أيضا المخاوف التى تشعر بها المرأة الاسكندنافية من تأثر مكاسبهن بشأن المساواة بوضع غيرهن من نساء الشعوب الاوربية داخل المجموعة إذ انه فى حالة إندماج دولهن مع المجموعة سيصبح لزاما عليهن التكيف مع مستويات من الحقوق الاجتماعية تقل عن المستويات السائدة داخل بلادهن .

وتخشى أيضا الجماعات النسائية فى الدانمارك من ذوبان بلادهن داخل اطار واحد ومايشكله من تضاؤل فى فرص العمالة التى يتمتعن بنسبة عالية فيها وتتبنى هذا الاتجاه الجماعات النسائية فى باقى دول اسكندنافيا .

قد يؤدى كل ذلك إلى ما تتوقعه توربيردال مساعدة مدير أحد المعاهد النرويجية من خشيتها من انتهاء الرفاهية التى يعيشها نساء الشمال بالانخراط داخل المجموعة الاوربية لذلك تقف النساء الاسكندنافيات صفا واحدا فى مواجهة الوحدة الاوربية .

المستقبل

ومن ذلك يتضح حجم وعى النساء الدانماركيات ذوات الاصوات الانتخابية بالتوجهات المستقبلية وآثارها على المجتمع

حيث صوت أكثر من ٦٠٪ منهن « بلا » خلال الاستفتاء الذى أجرته الدانمارك للتصديق على معاهدة ماستريخت والذى رفض خلاله الدانماركيون المعاهدة بنسبة ٥٠,٧٪ ، وذلك طبقا لتكهنات الصحف الدانمركية كذلك أجرت إحدى الصحف السويدية إستطلاعا للرأى ظهر خلاله ان ١٦,٧١٪ من قرائها يعارضون الوحدة الاوربية وأن ٥,٨٠٤٪ فقط يؤيدونها . وعلى الرغم من عدم أخذ الصحيفة فى حسبانها خلال الاستطلاع التمييز فى حساب أصوات النساء والرجال الا انها قامت بعد الاستفتاء الدانمركى بحساب ذلك فوجدت أن معارضة الوحدة من جانب النساء كانت أكثر منها عند الرجال الدانمركيين .

أما فى فنلندا فهناك رأى سائد يقول بتصاعد الشكوك بين النساء بشأن الوحدة الاوربية ، فتذكر « هيلكا بيتلا » إحدى الزعامات النسائية هناك ان المرأة الفنلندية تعارض الوحدة حيث تراها تهديدا للديمقراطية ونوعا من النظم الكهنوتية يسلبهن الحقوق التى اكتسبنها على مدار العقود الماضية لصالح الرجال المسيطرين على السلطة فعلا فى الوقت الحالى .

المكاسب

أما حجم تلك المكاسب التى تدافع عنها المرأة الشمالية خشية فقدها ففى السويد مثلا يشغل النساء ثلثى حجم عمالة قطاع الاعمال العام . أما فى فنلندا فقد حصلت المرأة على مستوى عال من العمالة نتيجة جهودها المتواصلة على مدار العقود الماضية إذ يصل حجم التمثيل النسائى فى البرلمان الفنلندى إلى نسبة ٧٠٪ من مقاعد البرلمان .

ورغم الشكوك والمخاوف التى تشعر بها المرأة الشمالية إلا أن رفض الدانمرك لمعاهدة ماستريخت قد أثار تفاؤلهن حيث يعتبرنها أول مرة تأتى الرياح بما تشتهى السفن



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

«حوار الصواريخ» الجديد بين فرنسا وألمانيا

قطبان متناقضان من الصداقة والتعاون والمنافسة والتحدي

أحمد كمال حمدي كتب عن قصة العلاقات الألمانية ـ الفرنسية ويقول انها قصة غريبة وفريدة من نوعها، تتأرجح دوماً بين قطبين متناقضين، من الصداقة والتعاون والثقة، ثم تنتقل فجأة الى البرود والركود والمنافسة والتحدي، ولعل ذلك يكمن في تاريخ هذه العلاقات الطويل، والعداء التاريخي بين دولتين كبيرتين متنافستين في القارة الاوروبية.

لقد وصلت العلاقات الالمانية - الفرنسية الى القمة قبل اسابيع قليلة، وذلك بعد فترة من البرود اعقبت اعادة الوحدة الالمانية وموقف فرنسا السلبي منها، وقلق باريس للدور السياسي المتزايد الذي تلعبه المانيا الموحدة في اوروبا، فقد اعاد لقاء الرئيس الفرنسي ميتران والمستشار الالماني كول في مدينة لاروستيل الفرنسية الدفء والحرارة الى هذه العلاقات الفريدة، وكانت المفاجاة التي اطلقها هذان القطبان السياسيان الكبيران في هذا اللقاء، والتي هزت حلفاء فرنسا والمانيا، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، هي اعلان تشكيل الفيلق الاوروبي الذي يمثل قوة عسكرية خارجية، المانية فرنسية، قوامها حوالي ٤٠ الف ضابط وجندي، وسوف يظهر الى الوجود في شهر اكتوبر (تشرين الاول) القادم وتكون مدينة ستراسبورج الفرنسية (الالمانية؟؟) مقراً لقيادته المشتركة.

وقد سارت العلاقات الالمانية - الفرنسية والتقارب السياسي والاستراتيجي بين باريس وبون في طريقهما المرسوم، وتصدى الجانبان للانتقادات الشديدة التي شنها الشركاء الاوروبيون والاطلسيون على «الفيلق الاوروبي» المزعم تشكيله من قوات المانية - فرنسية مشتركة، وفجاة.. اعلن مجلس الدفاع الوطني الفرنسي، برئاسة فرانسوا ميتران، الستراتيجية العسكرية الفرنسية الجديدة التي سوف تسير عليها فرنسا في الجانب الآخر من نهر الراين الذي يفصل بين الدولتين، التي لا تقتصر فقط على القوات الفرنسية والصواريخ المرابطة فوق الاراضي الفرنسية، بل تحدد ستراتيجية فرنسا العسكرية في وسط القارة الاوروبية، وبالتحديد فوق اراضي جارتها «اللدودة» المانيا الموحدة، فقد اعلن هذا المجلس الفرنسي تمسكه ببرنامج الصواريخ النووية المتوسطة المدى المعروفة باسم «هاديس» التي يصل مداها حتى ٥٠٠ كم، كي تخلف صواريخ «بلوتون» الفرنسية التي لا يزيد مداها عن ١٢٠ كم، في نفس الوقت الذي حاولت فرنسا فيه ادخال الطمأنينة على قلوب الالمان عندما اعلنت بان برنامج صواريخ هاديس المذكور سوف يختصر بقدر الامكان، بحيث يتقلص عدد هذه الصواريخ من ١٢٠ صاروخا الى ٣٠ صاروخا! مع تقليص نفقاته من ١٧ مليار فرنك فرنسي الى عشرة مليارات فرنك فقط!! وزاد الرئيس الفرنسي من محاولته تهدئة اعصاب جيرانه الالمان عندما اعلن بان صواريخ هاديس الثلاثين لن تنصب في شرق الاراضي الفرنسية وعلى الحدود مع المانيا بل سوف توضع في مستودعات خاصة تخضع لاشرافه المباشر!!.

والمشكلة التي تثير اعصاب المسؤولين الالمان ومخاوفهم تجاه هذه المبادرة العسكرية - الاستراتيجية الفرنسية، هي ان صواريخ هاديس الحديثة، هي صواريخ نووية متوسطة المدى سوف تصيب، في حال اطلاقها الاراضي الالمانية والتشيكية في وقت تغيرت فيه المعطيات الستراتيجية والعسكرية داخل القارة الاوروبية بشكل جذري بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال حلف وارسو، وتطبيق سياسة الامن والتعاون بين دول القارة الاوروبية جميعها، وبينها وبين الولايات المتحدة الامريكية وكندا.. فما هو السبب في وجود هذه الصواريخ المتوسطة المدى اصلاً، ولماذا ستحتفظ بها فرنسا على حدودها المشتركة مع المانيا.. حليفتها السياسية وشريكتها العسكرية في «الفيلق الاوروبي»..؟؟

وتتساءل الاوساط السياسية الالمانية في بون عن معنى هذا التناقض الواضح في السياسة الستراتيجية الفرنسية تجاه المانيا وداخل القارة الاوروبية، وعما اذا كان الرئيس الفرنسي ميتران قد تراجع عن ستراتيجيته التي اطلق عليها اسم «قوة الردع» والتي استبدل بها استراتيجية «القوة الفرنسية الضاربة» التي اعتمدها الجنرال ديجول قبل حوالي عشرين سنة، كما تتساءل ايضا عن سبب اعتماد سياسة الامن الفرنسية على



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

تدمير المانيا في حال نشوب حرب او نزاع مسلح في القارة الاوروبية، وعما اذا كانت هذه السياسة القديمة التي كانت تصر على ان الامن الفرنسي لا يبدأ على نهر الراين على الحدود مع المانيا، بل على نهر البه الذي كان يفصل بين الدولتين الالمانيتين سابقاً، تتناسب اليوم مع التغيرات الشاملة التي شملت القارة الاوروبية والمعطيات الجديدة، السياسية والستراتيجية والامنية، الناجمة عنها. ولعل ما زاد قلق المسؤولين الالمان هو الصمت المطبق الذي خيم على قصر الاليزيه تماماً خلال الفترة الاخيرة، وعدم صدور اي شيء قد يعيد الطمأنينة الى قلوب الالمان، ويشير الى تفهم الفرنسيين لقلقهم ومخاوفهم.

والواقع ان صواريخ «هاديس» و«بلوتون» الفرنسية التي يطلق عليها اسم «الاسلحة ما قبل الستراتيجية»، كانت عبارة عن مشاركة فرنسية غير مباشرة لستراتيجية الصواريخ الاطلسية ـ الغربية في اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات الماضية التي اعاد الغرب النظر فيها مرة اخرى، بعد زوال الخطر السوفياتي عن وسط اوروبا وغربها، لذلك يبدو من الغريب جداً، ان تعمد باريس اليوم الى احياء هذه الستراتيجية التي ظلت بعيدة عنها رسمياً سنوات طويلة.

في منتصف الثمانينات الماضية، وقبل وصول الرئيس السوفياتي السابق جورباتشوف الى السلطة في الكرملين، كان سباق الصواريخ هو الموضوع الرئيسي الذي سيطر على الحوار بين الشرق والغرب آنذاك، ومع بداية التسعينات الحالية بدا للجميع ان هذا الموضوع قد استنفد اغراضه تماماً، وان الحوار الاوروبي الجديد سوف يقوم على مبادئ الامن والتعاون والتفاهم في القارة العجوز، وفجأة.. عاد حوار الصواريخ مرة اخرى، لا بين الشرق والغرب هذه المرة، بل بين دولتين اوروبيتين متجاورتين تربطهما علاقات سياسية واقتصادية وثيقة، ويشاركان في «فيلق اوروبي» واحد.

حوار ذو نبرة عالية متوترة تتبادله المانيا وفرنسا عبر نهر الراين، الذي عاش تاريخ العلاقات الالمانية ـ الفرنسية في كافة مراحلها وجوانبها، من صعود وهبوط، خلال قرون طويلة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل أن تهدأ زوبعة الفيلق الألماني-الفرنسي

اتحاد غرب أوروبا يبحث إنشاء جيش أوروبى للعمل فى مناطق التوتر

□ بون - محمد فهمى
□ باريس - جيهان الطاهرى:

بحث وزراء الدفاع والخارجية لدول اتحاد غرب أوروبا أمس مشروع قرار بانشاء جيش أوروبى مزود بالاسلحة التقليدية للعمل فى مناطق التوتر والمساهمة مع قوات حفظ السلام الدولية فى تسوية النزاعات الإقليمية. وأكدت مصادر المؤتمر الذى بدأ أعماله فى بون أمس أن القرار يستهدف ابراز هوية السياسة الامنية لدول غرب أوروبا ويتمشى مع رغبة دول المجموعة الأوروبية فى تشكيل قوة عسكرية تعمل تحت إشراف الاتحاد الأوروبى.

وذكرت هذه المصادر أن الجيش الاوروبى سيعمل تحت السيادة المستقلة لدول اتحاد غرب أوروبا ويتمتع بصلاحية التحرك على مسرح عمليات عسكرية تتجاوز حدود المنطقة الجغرافية الخاصة بحلف الاطلنطى مشيرة إلى أن ميثاق حلف الأطلنطى قصر الانشطة العسكرية للحلف فى منطقة جغرافية لا تتجاوز حدود الدول الاعضاء بينما ستتمتع القوات الاوروبية الجديدة بصلاحية العمل خارج هذه المنطقة.

ومن المقرر أن يتضمن البيان الذى سيصدر فى بون اليوم وظائف الجيش الأوروبى الجديد وأهدافه فى الاتى:

١- تقديم المساعدات الانسانية والمساهمة فى عمليات الانقاذ والايواء ونقل الجرحى.

٢- القيام باعمال عسكرية لإرغام الأطراف المعتدية على الامتثال للسلم.

٣- ابراز التواجد الاوروبى فى مناطق الصراع.

٤- التعاون مع قوات «الخوذات الزرقاء» التابعة للأمم المتحدة فى عمليات حفظ السلام.

ومن المقرر أن يحمل البيان اسم «بيان بيترسبورج» نسبة إلى القصر الذى تجرى فيه الاجتماعات.

ومن جهة أخرى اثيرت فى أروقة المؤتمر العديد من وجهات النظر حول التكييف القانونى لمهام الجيش الجديد فى ضوء تعارض انشاء هذا الجيش مع الدساتير المحلية لبعض الدول، ولذلك فمن المتوقع الوصول إلى حل وسط فى صياغة البيان يتضمن مراعاة موافقة البرلمانات المحلية على قرارات اشتراك قواتها فى مناطق التوتر، الأمر الذى يقتضى عرض الصراع الإقليمى على نواب الشعب والحصول على الموافقة على كل حالة على حدة، بما يعنى أن انشاء الجيش الأوروبى لا يعنى منح شيك على بياض للتدخل التلقائى فى الصراعات الإقليمية.

ووفقا لقرار إنشاء هذا الجيش الذى سيعد الأول من نوعه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ستتضمن اجراءات ارسال القوات ضرورة الحصول على موافقة المجلس الوزارى للاتحاد، ثم موافقة البرلمانات المحلية بعد ذلك.

وحول علاقة الفيلق الفرنسى-الالمانى بجيش اتحاد دول غرب أوروبا ذكرت المصادر المطلعة فى بون أن هذا الفيلق يعكس العلاقة الخاصة بين فرنسا والمانيا، بينما يعكس الجيش الجديد خصوصية المصالح الاوروبية، والعلاقة بينهما هى علاقة تكامل.

أما بالنسبة لحلف الاطلنطى فهناك اتفاق على الابقاء عليه كجهاز سياسى بعد أن انتهى دوره العسكرى بانتهاء الحرب الباردة حيث يرى البعض أن حلف شمال الاطلنطى كان أحد رموز الحرب الباردة وينبغى أن يتغير دوره بانتهاء هذه الحرب، وبداية النظام العالمى الجديد.

من ناحية أخرى أوضح وزير الدفاع بيير جوكس أن الاتهامات التى توجهها الولايات المتحدة إلى مشروع انشاء جيش أوروبى على اعتبار أن هذا الجيش سيؤدى إلى إضعاف حلف شمال الأطلنطى، هى اتهامات غير صحيحة، بل على العكس فإن الجيش الأوروبى سيكون بمثابة إضافة إلى قوة الحلف حيث إنه سيجلب إلى قوات حلف الاطلنطى الخبرة الالمانية - الفرنسية المشتركة.

وأضاف بيير جوكس قائلا إنه عند تأسيس الجيش الأوروبى فمن المتوقع أن يتم توقيع معاهدات مع حلف الأطلنطى لتوضيح اليات العلاقة بين الطرفين فى المستقبل. وأشار أيضا إلى أن فرنسا قد تقوم بمراجعة المعاهدات التى تم توقيعها مع الحلف الأطلنطى عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٤ حين يتم تأسيس جيش أوروبى.

يذكر أن فرنسا كانت قد انسحبت من قوات حلف الأطلنطى عام ١٩٦٧.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

الفرنسيون يعتبرون الوحدة الاوروبية وسيلة لزيادة نفوذ فرنسا

باريس ـ وكالات الانباء ـ ذكرت استطلاعات الرأى فى العاصمة الفرنسية باريس امس ان اكثر من ٦٠٪ من الفرنسيين يرون فى الوحدة الاوروبية وسيلة جيدة لتمتع فرنسا بالمزيد من النفوذ فى العالم .

واظهرت الاستطلاعات ان نسبة كبيرة من الفرنسيين يرون ان فرنسا ستستعيد بالوحدة الاوروبية موقعها الريادى فى العالم والذى كانت تتمتع به فى الماضى .

فى الوقت نفسه ، ذكرت صحيفة « الجارديان » البريطانية ان نتيجة استفتاء ايرلندا التى جاءت بالموافقة على الوحدة الاوروبية تعد انقاذا لهذه الوحدة من الموت .

واضافت التايمز ان زعماء اوروبا شعروا بالارتياح لان الوحدة بذلك استعادت قوة الدفع التى فقدتها عقب رفض شعب الدنمارك فكرة الوحدة .



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد ان قالت ايرلندا «نعم»

٦٠ بالمائة من الفرنسيين يؤيدون الوحدة الاوروبية

باريس - «صوت الكويت» : افادت آخر استطلاعات الرأي التي نشرت امس ان نحو ٦٠ بالمائة من الفرنسيين يرون في الوحدة الاوروبية وسيلة جيدة لتمتع فرنسا بالمزيد من النفوذ في العالم، في حين يرى عكس ذلك ٣٥ بالمائة.

وذكر الاستطلاع الذي اجري في الفترة من ٤ الى ٥ يونيو (حزيران) الحالي بمناسبة اجتماعات الحركة الليبرالية والاجتماعية الاوروبية التي ينظمها رئيس الوزراء الفرنسي الاسبق ريمون بار، ان ٤٩ بالمائة ممن شملهم الاستطلاع يرون ان فرنسا ستستعيد بالوحدة الاوروبية موقعها الريادي في العالم، الذي كانت تتمتع به في السابق، في حين عارض هذه المقولة ٤٧ بالمائة.

واحتلت مسألة الوحدة الاوروبية مساحات واسعة من الصحف الفرنسية امس التي علقت على نتيجة الاستفتاء الايرلندي، وعلى قرار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران بعقد اجتماع لما يسمى بالكونغرس الفرنسي (مجلس الشيوخ ومجلس النواب معا) لمناقشة موضوع معاهدة ماستريخت في قصر (فرساي).

وقالت صحيفة (ليبراسيون)، ان ايرلندا اعطت معاهدة ماستريخت جرعة اوكسجين وانه يمكن لاوروبا ان تتنفس الآن، مشيرة الى ان ايرلندا كانت اول دولة اوروبية تقول «نعم» لاوروبا دون اي لبس، وحتى الحكومة الايرلندية لم تكن تتوقع مثل هذه النتيجة التي تقترب من السبعين بالمائة.

انحطاط الوحدة

■ ربما جاز وصف هذه الايام التي نعيشها بعهد انحطاط «الوحدة» كفكرة وواقع على السواء. ذلك ان ما امكن ضبطه وتكتيله في زمن الحرب الباردة والبحث عن جبهات للمواجهة اوسع واصلب، صار عصياً على الضبط والتكتيل.

وعلى رغم التفاوت بين وضع وآخر، تلتقي تيارات وأمكنة عدة في هذا العالم الشاسع على توكيد انحطاط «الوحدة» كائناً ما كانت الراية الايديولوجية، التي ترفعها هذه الوحدة او تلك.

فالتصويت الايجابي في ايرلندا لم يتغلب على مرارات التصويت السلبي في الدنمارك. ومع ان اوروبا الغربية حين تتحدث عن وحدتها تتحدث بعقلانية، لا مثيل لها في العالم الثالث، وتتقدم اليها من مواقع دول نشأت وتكرست، فالواضح اليوم ان المركزية لم تعد موضوعاً مطروحاً، وانها تخسر وتتراجع يوماً بيوم.

وفيما تنضم تشيكوسلوفاكيا بهدوء المتمدنين وتحضرهم الى الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، وربما العراق والسودان ايضاً، يوفر الافغان والفلسطينيون، كل بطريقته، حججهم الميدانية ضد الوحدة. فـ «المجاهدون» الذين سبق لهم ان ملأوا الدنيا ضجيجاً في صددها، ينكفئون الى نزاع مسلح دموي بين طوائفهم ومناطقهم واحزابهم، فيما يوالي الفلسطينيون سحب انفسهم وقضيتهم من قضية عربية جامعة مزعومة. ومن الذي يمكن ان يضمن اننا لن نجد انفسنا في غد قريب امام قضية للضفة الغربية واخرى للقدس وحدها وثالثة لغزة ناهيك عن قضايا فلسطينيي الشتات الكثير البلدان.

حتى التجارب الوحدوية التي «نجحت» يمكن ان يقال كلام كثير في صدد نجاحها:

فيمنيو الجنوب الذين رموا انفسهم في حضن الشمال هرباً من حروبهم الدموية واقتصادهم الاشتراكي المترنح يكتشفون اليوم ان وحدة اليمن لا تعمل على النحو الخلاصي المأمول. وقبل اليمن كانت فيتنام الشمالية تغلبت على الجنوبيين وفرضت عليهم وحدة بالقسر والحديد والتقشف، الا ان اي استرخاء فيتنامي في زمن ما بعد الحرب الباردة سيكون كفيلاً بتفكيك الوحدة التي لن يمكنها غير مفاقمة احساس الجنوبيين بهويتهم الوطنية المضغوطة.

وحدها المانيا حققت نجاحاً نسبياً ونسبياً جداً نظراً الى عاملين يصعب ان يتوفرا في بلدان كثيرة اخرى: الاقتصاد القوي الذي ينفق على عملية التوحيد وان ادى انفاقه هذا الى اطلاق جرعات من التذمر يصعب التغافل عنها، والديموقراطية البرلمانية التي تتيح تنفيس الاحتقانات المجتمعية عبر سكبها في قنوات واطر مؤسسية.

ولا نبالغ اذ نقول ان بعض المواقف الليبية الاخيرة في هجاء العروبة تقدم خير تعبير كاريكاتوري عن مأزق الوحدة. فقد خال العقيد ان في وسعه شراء شعوب بكاملها (وصولاً الى ايرلندا الشمالية كما كشفت «الصنداي تايمز» بالامس!؟)، ليكتشف لاحقاً، بلسان بعض موظفيه، ان الامور اكثر تعقيداً مما خال:

اما آن الاوان كي يجد التفتت طريقه الى الرؤوس البسيطة التي تسكنها وحدات بسيطة، لا ترى الى القوة الا بوصفها نتاج الكثرة؟

حازم صاغية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

هل تقول فرنسا «لا» لأوروبا؟

خلاف بين المعارضة الفرنسية بشأن الاستفتاء على ماستريخت

□ باريس - «العالم اليوم»:

لم تعد موافقة الفرنسيين على معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية فى الاستفتاء الذى قد يجرى فى الخريف القادم أمرا مفروغا منه ويرجع ذلك جزئياً إلى البلبلة التى سببها رفض الدانمارك للمعاهدة فى أوائل هذا الشهر كما يرجع أيضا إلى ضعف حماس الرأى العام الفرنسي للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الذى يرغب فى اقرار المعاهدة.

وكانت مسالة الاستفتاء حول معاهدة ماستريخت مجرد احتمال فى الماضى لكنها اصبحت ضرورة سياسية بعد رفض الدانمارك للمعاهدة فنغمة معارضة المعاهدة فى فرنسا رغم انها مازالت تمثل الأقلية أصبحت مرتفعة وحماسية ومتزايدة. ولما لم يعد من المؤكد ان يستطيع الرئيس الفرنسى الحصول على الأغلبية اللازمة للتصديق على المعاهدة من مجلس البرلمان الفرنسى وهى اغلبية ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية فقد أصبح الاستفتاء طريقا للتغلب على ذلك.

وبالدعوة إلي الاستفتاء يكون الرئيس الفرنسى قد دق اسفينا بين مناوئيه اليمينيين حيث بادر فاليرى جيسكار ديستان زعيم «الاتحاد من أجل الديمقراطية» المؤيد للاتحاد الأوروبى بالدعوة إلي قول «نعم» فى الاستفتاء بينما تريث جاك شيراك زعيم «التجمع من أجل الجمهورية» الديجولية الجديدة الذى يتميز بالتشكك فى الحركة الاوروبية.

وسيكون على شيراك ان يقرر ما إذا كان سيستجيب لحدسه ويدعو للتصديق على المعاهدة مخاطرا بذلك بتمزيق حزبه اربا أو ان يمتنع أو حتى يدعو إلي التصويت بـ«لا» مخاطرا بتدمير تحالفه مع «الاتحاد من أجل الديمقراطية».

وقد حاول شيراك تحويل الانتباه فى ٨ يونية الحالى حيث طلب الديجوليون الجدد ان ينسحب



ميتران

حلفاؤهم المحافظون من سلسلة الاجتماعات المؤيدة لماستريخت والتى كان قد تم الاتفاق على عقدها مع الاشتراكيين الفرنسيين قبل ان يعلن الرئيس الفرنسى عزمه على اجراء استفتاء. ويقول الديجوليون الجدد ان استمرار هذه الاجتماعات المشتركة «سوف يؤدى إلى نتائج خطيرة لاتحاد المعارضة». وتجاهل الاتحاد من أجل الديمقراطية هذا الانذار من الديجوليين الجدد الغاضبين الذين لا يريدون حتى الآن تحويل الأمر إلى حرب سافرة مع الاتحاد من أجل الديمقراطية الذى دعاهم من جديد إلى الانضمام إلى الدعوة لتأييد المعاهدة والا خاطروا بتفتيت أوروبا.

ومازال الديجوليون الجدد مترددين ويقول شيراك الأن انه في حاجة إلى مزيد من الوقت ليحسم أمره وهو الذى قال من قبل ان ماستريخت «خطوة صغيرة فى الاتجاه الصحيح». وليس من المستبعد ان يؤيد قول «نعم» للمعاهدة غير انه مع تزايد القوى المعارضة لماستريخت فى حزبه ربما ينحو إلى الامتناع عن التصويت أو إلي الرفض الصريح للمعاهدة لكى يحافظ على نفوذه كزعيم للحزب وأدى الانقسام فى جبهة اليمين أيضا إلي تفجر العداوة الشخصية من جديد بين ديستان وشيراك حيث يتطلع كل منهما إلى رئاسة فرنسا. ويأمل ديستان الذى كانت استطلاعات الرأي حتى الآن تأتي به متخلفا عن شيراك ان تؤدى معركة ماستريخت إلي تدعيم موقفه. ومع ذلك فالاثنان يعرفان أن عليهما انهاء خلافاتهما بسرعة بعد اجراء الاستفتاء على ماستريخت إذا كانا سيدخلان الانتخابات العامة القادمة فى مارس ١٩٩٣ تحت راية موحدة.

لكن ماذا لو خسر الرئيس الفرنسي ميتران رهانه على الاستفتاء؟ تبين استطلاعات الراى ان ما بين ٣٥، ٤٥٪ من الفرنسيين سوف يصوتون بـ«نعم» للمعاهدة وان حوالى ٢٥٪ سوف يصوتون بـ«لا» و٢٥٪ إخرين لم يحسموا أمرهم. غير ان الرافضين يزداد عددهم. ويضم هذا الخليط المتباين المعارض لماستريخت فى فرنسا الحزب الشيوعى والجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة وكثيرا من الديجوليين الجدد وبعض الخضر وعددا قليلا من الاشتراكيين وعددا أقل من الاتحاد من أجل الديمقراطية كما تضم جماعات الضغط المتذمرة مثل الصيادين والمزارعين وهو ما يجمع أصواتا كثيرة إلي جانب الفكرة العامة بأن الاستفتاء فى النهاية هو لصالح أو ضد الرئيس الفرنسى الذى انخفضت شعبيته. وإذا رفضت فرنسا المعاهدة فى الاستفتاء فسوف يكون لزاما على الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ان يتقدم باستقالته مثلما فعل الجنرال ديجول بعد ان خسر الاستفتاء الذى دعا إليه عام ١٩٦٩ حول الاصلاح البرلمانى والحكم المحلى. لكن إذا صوتت فرنسا بالموافقة على ماستريخت فسوف يدعم ذلك مركز ميتران بشكل قد يدفعه إلي استغلال خلافات المعارضة والدعوة إلى انتخابات مبكرة جدا. ومع ذلك فليس من المتوقع ان يفوز فى هذه الانتخابات حزب حصل على ١٨٪ فقط فى الانتخابات العامة السابقة.



المحايدون فى أوروبا .. يخلعون ثوب الحياد

كان وصولى الي فيينا في ظروف انتقالية . فالنمسا خرجت توا من انتخابات رئاسة الجمهورية، فاز فيها الدكتور توماس كليستيل مرشح حزب الشعب المحافظ، ويبدو أن الأغلبية الكبيرة التى أحرزها، جاءت معبرة عن طبيعة هذه الظروف الانتقالية، فالرجل يحمل خبرة في الشئون الدولية، من خلال عمله كدبلوماسي، وكان آخر مناصبه سفيرا فى واشنطن، والنمسا تريد الخروج الي العالم من عزلة دبلوماسية نتجت عن قيود فى التعامل علي مستوى رؤساء الدول، فرضتها عليها بعض العواصم بعد الضجة التي سبق أن أثيرت حول عمل رئيسها السابق «كورت فالدهايم» فى وحدة للجيش الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم ان أهم مافى هذه الظروف الانتقالية ان النمسا تستعد الآن للانضمام الي المجموعة الاوروبية، وجاء وصوليا الى فيينا، وقضية حياد النمسا مطروحة للمناقشة.

عاطف الغمرى

وحالة الحياد التي تتخذها النمسا رسميا مثلها فى ذلك مثل عدة دول أوروبية أخري منها السويد، وسويسرا، وفنلندا، أصبحت تماثل أوضاعا قانونية سياسية عديدة وجدت لتتوافق مع نظام دولي قديم، قام على أساس وجود صراع بين معسكرين، يحكم علاقاتهما العداء الكامل علي كافة المستويات.: وهذا الحياد مثله مثل عدم الانحياز، وعلاقات الشمال والجنوب، والتحالفات العسكرية وغير العسكرية فى أوروبا وآسيا وغيرها، وهى أوضاع، منها ما لم يعد ينسجم مع احتياجات نظام دولى جديد ومختلف، ومنها ماهو في حاجة الي اعادة نظر واعادة صياغة، أو تشكيل مختلف.

ولحاق النمسا باوروبا الموحدة مسالة حسم امرها، بتقديمها طلب الانضمام، وهى الآن فى انتظار البت فيه، وحول معنى الانتقال الي هذا الوضع، قال الويس موك وزير الخارجية النمساوى.. ليس هناك شك فى أن المجموعة الأوروبية أصبحت نقطة التقاء لجميع الدول فى أوروبا، وأن المجموعة الأوروبية هى موقع البناء الرئيسى لأوروبا الجديدة.

وكانت تلك نقطة بدء سعيت بعدها وراء حوار حول مستقبل حياد النمسا. فكان لى لقاء مع الدكتور هانز فيشر رئيس البرلمان في مكتبه فى فيينا، وبعد أن عرضت تساؤلاتى، أجاب: ان هناك ثلاث نقاط فيما يتعلق بحياد النمسا، الأولى :ان هذا الحياد كان بالفعل مركزا على العداء بين التحالف الغربى والاتحاد السوفيتى.. وهذا العداء لم يعد له وجود الآن.

ثانيا: ان حياد النمسا هو امر يتعلق بالاطراف الأخرى في العالم، وبالنزاعات المحتملة، ولا يمكن النظر اليه الآن، في اطار الظروف التي قام عليها عام ١٩٤٢. لكننا لانستطيع تغيير وضع الحياد مرة واحدة. فمن يضمن ان الحياد قد لايعنى الكثير خلال سنوات قادمة؟. وأن تناقضات وتحالفات ونزاعات ستظهر فى أوروبا، او بالقرب منها. لذلك فهناك حاجة لتفكير طويل فيما يتعلق بوضع الحياد.

النقطة الثالثة: انه إذا قام نظام امن جديد فى أوروبا ونظام سياسى جديد، وهو مايمكن ان يضمن استقرار أوروبا فى المستقبل المنظور، فان دولتين كالنمسا وسويسرا وغيرهما، تستطيع التفكير في اعادة صياغة الحياد بشكل جديد: والأمل قائم في وجود نظام امنى سياسى عسكرى في أوروبا، وفي سبيل هذا الأمل فاننا نضحى بالحياد. لكننا لانستطيع أن نتخلى عن شيء قبل أن يقوم شيء آخر مكانه.

وباختصار فاننى لاأرفض فكرة قيام شكل جديد لأوروبا في المستقبل، ستكون له نتائج علي حيادنا، ولكن ما أرفضه هو ان بعض السياسيين يتخلون عن الحياد من اجل الأمل.. والأمل وحده ليس أمانا كافيا وان هذه مسالة تحتاج اعادة تقييم موقفنا من أوروبا، وعلينا ان نفكر في نتائج كل مايترتب علي

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢



قيام اوروبا الموحدة عام ١٩٩٢، وايضا على دور النمسا كعضو في المجموعة الأوروبية.

□□

هذا ماقيل لي في فيينا.. لكن موضوع الحياد - يختص الآن باكثر من دولة اوروبية - وأيا كان تقييم السياسيين في النمسا له، الا ان الانضمام الي المجموعة الأوروبية يعنى - في حالة توقيع اتفاقية ماستريخت الخاصة بالوحدة الأوروبية - ان جميع الدول الأعضاء في المجموعة سوف تلتزم بسياسة خارجية مشتركة، وبعدها بسياسة دفاع مشترك، ولن تكون الدول المحايدة - سابقا - محايدة في المستقبل باية صورة كانت.

وبصرف النظر عن اجابات دبلوماسية او رسمية حول خلع ثوب الحياد، من عدمه، الا ان هناك عنصرين سوف يؤثران بالتاكيد على الوضع النهائي للحياد، أولهما :أن دول منطقة وسط أوروبا - ومنها النمسا - تقع في مفترق طرق بين دول الوحدة الاوروبية من ناحية - حيث الاستقرار - وبين الدول التي تتنازعها الآن عوامل البلقنة والتمزق والصراعات العرقية، حيث تتراكم تيارات ساخنة قد تعبر حدودها.

العنصر الثاني :أن أوروبا الآن يهب عليها تيار سياسي قوي مقتنع بان القرن القادم سيكون قرن أوروبا، مثلما كان سابقه قرنا امريكيا، باعتبار أن أوروبا سوف تكون هي الاغزر ثراء، الاوفر رخاء، الأكثر قوة، وبالتالي فانها مهياة لكي تنتقل اليها مقاليد الزعامة السياسية للغرب من يد امريكا.

بل ان بعض أعضاء مؤسسة صناعة قرار السياسة الخارجية في واشنطن، مقتنعون بان عملية توسيع عضوية المجموعة الاوروبية، هي جزء من تيار انهاء عصر حلف الإطلنطي والزعامة الامريكية للغرب، وبحيث يتم استيعاب ذلك كله داخل دائرة «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي»، كإطار جديد للأمن الغربي سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

وبالتاكيد فإن قوة دفع هذه العناصر النشيطة، تجعل من الصعب تصور أن يستمر الذين كانوا محايدين في أوروبا، على نفس وضع حيادهم القديم.





أمير الدنمارك

في مباراة المانيا وهولندا كنت متعاطفا مع المانيا ، وقلت في نفسى إن المانيا دولة لها تاريخ مع كرة القدم ، اما هولندا فدولة لها تاريخ مع الجبن واللبن والزهور والزيتون ، فكيف يغلب الفلاحون في اوروبا اقدم دولة صناعية.

ولكن اداء الفريق الهولندى وسيمفونيته البرتقالية نجحت في ان تميل بمشاعرنا معهم ، وكان لعبهم مدهشا للغاية ، كما كان انتصارهم سلحقا ، قلت في نفسى .. لقد انعقد النصر للفلاحين ، وهذا يفتح امامنا املا بوصفنا دولة من الفلاحين .. سابقا

وكان احساسى قبل ان تبدا مباراة هولندا والدنمارك ان هذه الاخيرة لن تحتمل اكثر من « غلوة واحدة » امام عتاولة الهولنديين وادائهم ، وكانت مشاعرى مع الدنمارك لسببين قاما في تصورى :

١ ـ ان الدنماركيين غلابة ومستجدون على كرة القدم ، وليس لهم فيها تاريخ ولا تجارب ، وهذا سبب موضوعي.

٢ ـ اما السبب الشخصى فكان هو الامير هاملت .. وهو الامير المثقف المتردد الذى تساوى لديه الفعل وعدم الفعل .. إن هذا الامير ينتمى للدنمارك وهذا سبب كاف لتشجيع الدنمارك وهكذا ادرت التليفزيون على القناة التى تنقل المباراة بين هولندا والدنمارك ، واعطيت ظهرى للتليفزيون لكى اضع مخدة وراء ظهرى وانا اشاهد المباراة في اللحظات التى اعطيت فيها ظهرى للتليفزيون ، وفي اللحظة التى التفت فيها ، كان فريق الدنمارك قد سجل اول اهدافه.

لقد تنازل الامير هاملت عن كل تردده ، واصبحت قراراته وحركته تنافس معا سرعة البرق.

قبل المباراة قال مدرب الدنمارك ريتشارد مولر نيلسون ـ انا لا اعد إلا بشىء واحد ، وهو ان كل لاعب سوف يعطى كل ما عنده من جهد في كل لحظة من لحظات المباراة.

وقلت في نفسى : انه يعتذر مقدما عن الهزيمة ، ثم اتضح للعالم كله انه كان صادقا

لقد انجز الحر ما وعد.

لقد كان اداء لاعبى الدنمارك غير عادى ، ولم يكن مظهرهم هو مظهر فريق يلعب الكرة ، انما كانوا اشبه بجنود يخوضون معركة يتوقف عليها مصيرهم كله ؟

أحمد بهجت



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

قمة فى لشبونة لاقناع شعوب أوروبا بمعاهدة ماستريخت

لشبونة - وكالات الانباء - توقع دبلوماسيون اوروبيون موافقة قادة دول المجموعة الاوروبية الاثنتى عشرة خلال اجتماعهم الذى يستمر يومين على تحديد السلطات الممنوحة للجنة الاوروبية فى بروكسل وقصرها على المسائل التى لا يمكن تسويتها على المستوى القومى ..

وفى الوقت نفسه اعلن جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى الذى تتسلم بلاده - أول الشهر القادم - رئاسة المجموعة الاوروبية انه من الضرورى اقناع شعوب المجموعة بان مصالحهم القومية لن تتضرر .

وقال وزير خارجية البرتغال « ديوس بينهيرو » ان هناك حاجة ملحة لايضاح اتفاقية ماستريخت التى ترجمتها العديد من الدول على انها ستؤدى الى تآكل السلطات القومية ورفضتها الدنمارك فى الاستفتاء الشعبى الذى اجرى مؤخرا ..

ومن المنتظر ان تتركز المباحثات فى لقاء القمة الذى يعقد بمدينة لشبونة البرتغالية على المقترحات الخاصة بزيادة ميزانية المجموعة خلال السنوات الخمس القادمة وهو الأمر الذى ترفضه الدول الغنية فى المجموعة وعلى رأسها المانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا .

واوضح عدد من المراقبين ان المسألة التى قد يشوبها الخلاف هى قضية توسيع المجموعة باضافة اربع دول من منظمة التجارة الحرة الاوروبية المعروفة باسم « الافتا » وهى دول السويد والنمسا وفنلندا وسويسرا .



المصدر : الحيــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

فرنسا: دولتان اوروبيتان تبديان استعدادهما للانضمام الى نواة الجيش الاوروبي الموحد

● اوسلو – رويتر – اعلن وزير الدفاع الفرنسي بيار جوكس امس الثلثاء ان دولتين اوروبيتين قد تنضمان قريباً الى القوات المشتركة التي تنوي فرنسا والمانيا تشكيلها لتكون نواة لجيش اوروبي موحد.

ورفض جوكس، الذي يزور النروج حالياً، تسمية الدولتين. لكن الرئيس فرنسوا ميتران كان اشار الشهر الماضي الى ان بلجيكا واسبانيا ولوكسمبورغ وايطاليا تدرس امكان الانضمام الى القوات التي ستضم بين ٣٥ و٤٠ الف رجل.

وتنظر دول حلف شمال الاطلسي، وفي مقدمها الولايات المتحدة وبريطانيا، الى هذا المشروع بتشاؤم. وتعتبره مصدر تهديد لهيكلية الحلف العسكرية.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكد معارضته لاستفتاء شعبي حول ماستريخت

ميجور: موقف تاتشر ديماغوجي وديكتاتوري

لندن - كونا: دافع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور عن معاهدة ماستريخت في وجه حملات رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر ووصف ميجور دعوتها الى اجراء استفتاء على انها تتصف بالديماغوجية والديكتاتورية.

وفي بيان امام مجلس العموم اول من أمس حول قمة المجموعة الاوروبية في لشبونة وجه ميجور تحذيرا شديدا بأن مستقبل اوروبا اصبح في الميزان.

كما اعاد تأكيد التزامه الراسخ بمعاهدة ماستريخت وذلك بعد يوم واحد فقط من وصف السيدة ثاتشر لتلك المعاهدة على انها «بعيدة جدا».

وقال ميجور في معرض رفضه لدعوة ثاتشر لاجراء استفتاء شعبي «ان من مواقف المحافظين التقليدية عدم قبول الاستفتاءات».

ومضى رئيس الوزراء البريطاني الى القول ان ثاتشر وصفت وجهة نظر اللورد اتلي بشأن الاستفتاء عام ١٩٧٥ بأنه «اداة للديماغوجيين والديكتاتوريين».

وقوبل بيان ميجور بردود فعل مختلفة من جانب الاعضاء المحافظين الذين ايده بعضهم على حين هاجم اخرون المعاهدة.

وحول قمة لشبونة قال ميجور انه يأمل في ان تبدا المفاوضات الرسمية حول توسيع المجموعة الاوروبية في بداية العام المقبل. وقال ان جميع رؤساء الحكومات قد اكدوا تمسكهم بمعاهدة ماستريخت.

والى ذلك، تعرضت رئيسة الوزراء السابقة الى هجوم عنيف من جانب بعض اعضاء البرلمان المحافظين المؤيدين لاوروبا والذين اتهموها باثارة «فوضى» حول اوروبا يقوم ميجور حاليا باصلاحها وترتيبها.

وقال عضو البرلمان المحافظ ديريك كونوي في بيان اول من امس انه يضم صوته الى حملات المحافظين على السيدة ثاتشر بعد ان قالت في برنامج تلفزيوني محلي اول من امس ان ماستريخت هي معاهدة بعيدة جدا وتعهدت بالتصويت ضدها في مجلس اللوردات كما وجهت ثاتشر التهنئة الى الدانمركيين لرفضهم المعاهدة ودعت الى اجراء استفتاء شعبي في بريطانيا».

وقال كونوي انه شعر «بالدهشة والغضب» لملاحظات السيدة ثاتشر وكنت بالكاد استطيع تصديق ما اسمع».

واضاف كونوي «انه شيء كثير حقا بالنسبة لها ان تتصرف على هذا النحو في الوقت الذي سبق لها ان استخدمت الضغط الكامل لمنصبها لاقرار الاجراءات التي اثارت الصعوبات الاوروبية الحالية».



أوروبا... في عهدها البريطاني

تولي بريطانيا رئاسة المجموعة الاوروبية، هو بلا شك، علامة مميزة في طريق العلاقة بين الطرفين.

وبريطانيا، التي يعتز بعض اهلها بانهم «ابناء جزيرة» مع كل ما تعنيه هذه العبارة من انعزالية برغم انهم تمددوا هجرة وتوطنا واستثماراً وثقافة في مشارق الارض ومغاربها، لن تكون رئيسا عاديا. وليس حتى مجرد لاعب في فريق.

هذه حقيقة يعرفها البريطانيون. ويعرفها ايضا الاوروبيون. وانطلاقا منها وضع الطرفان اصولا وقواعد للحرب المهنية، المستترة احيانا، بينهما.

بطبيعة الحال، كثيرون من الاوروبيين لا يثقون بالولاء البريطاني للهوية الاوروبية، وقد تعززت هذه القناعة خلال سنوات حكم مارجريت ثاتشر الـ ١١. وهم يعتبرون - ليس عن تجن - ان بريطانيا في نهاية الامر دولة كبرى عندها مصالحها وحساباتها، لكنها لنهجها السياسي العملي لا تقطع شعرة معاوية حيث هي بحاجة اليها.

بل ان بعضهم - وهؤلاء هم الاسوا نية - يرون ان بريطانيا موجودة داخل الاسرة لكي تلعب دور «حصان طروادة»، وهدفها الحقيقي انما هو عرقلة قيام كيان اوروبي اتحادي واحد من الداخل.

ولكن على الجانب البريطاني من القصة، نجد ان رئيس الحكومة جون ميجر يحاول ضرب عصفورين بحجر واحد. اذ يهمه اولا المحافظة على مكانته القيادية داخل الحزب، وثانيا تحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب في عملية المساومة والمكاسرة مع المجموعة الاوروبية، كاشفا امام مفوضية المجموعة، دون تعمد ظاهر، وجود قاعدة شرسة في عدائها للتكامل الاوروبي.

وفي هذا السبيل فهو يكرر اعلان التزامه بالمضي قدما في تقريب بريطانيا من قلب المجموعة مع انه يعلم ان «خصوم اوروبا» في حزبه وعلى رأسهم الليدي ثاتشر نفسها و«مجموعة بروج» مصرون على مواصلة معارضتهم. ولقد جاء اعلان ميجر عزم حكومته تاييد التجديد لجاك ديلور، رئيسا لمفوضية المجموعة، بمثابة دعوة مجانية للثاتشر والثاتشريين لرفع الصوت.

الا ان الاسلوب الانكى الذي يستخدمه ميجر لإبطاء عملية التكامل والوحدة، خلافا للمواجهة المالوفة من ثاتشر، هو التركيز على توسيع قاعدة المجموعة وضم مزيد من الاعضاء اليها خصوصا في شرق اوروبا ووسطها. ومن شان هذا التكتيك ان يحقق النتيجة ذاتها التي تريدها ثاتشر ولكن بقالب آخر في غلالة الحماسة لاوروبا وكل اقطارها من الاطلسي الى الاورال.

فميجر يدرك تماما تعثر انسجام دول اوروبا الشرقية داخل المجموعة بسرعة، قبل ان تكمل هذه الدول عملية التحول الاقتصادي - الاجتماعي، وحتمية إضعاف لحمة الوحدة ان هي ضمت الى المجموعة بالفعل.

اعتراضات بريطانيا على موضوع رفع الميزانية وربطه بموضوع توسيع اطار العضوية اعتراضات سياسية مهمة. وصدورها عن الرئيس الجديد للمجموعة يعد بدخول المجموعة عهداً جديداً من الحرب المهذبة مع بريطانيا ومصالحها.

إياد أبو شقرا



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ليس استفتاء على رئاسته

ميتران يدعو الفرنسيين لتأييد ماستريخت

□ باريس - جيهان الطاهرى:

أعلن الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى خطاب تليفزيونى وجهه للأمة أن الاستفتاء حول ماستريخت سيجرى يوم ٢٠ سبتمبر المقبل وأن الحملة ستبدأ من اليوم لإقناع المنتخبين أنه يجب التصويت «نعم» لأوروبا، لأن أوروبا هى المستقبل بالنسبة للجميع.

وقد ركز الرئيس ميتران حديثه حول محورين أساسيين وهما أن أوروبا الموحدة هى الوسيلة الوحيدة لتأمين السلام بين دول كانت فى الماضى قد واجهت صراعات عديدة.. وقال الرئيس ميتران تأكيدا لهذه الفكرة إنه فى وقت نرى أوروبا الشرقية تقطع نفسها بصراعات داخلية وعرقية فإن أوروبا الغربية لابد وأن تعمل لتأمين السلام للمستقبل.

أما المحور الثانى الذى ركز عليه الرئيس الفرنسى هو أن أوروبا الموحدة هى أحسن وسيلة لمواجهة الخطر الاقتصادى التى توجهه أمريكا واليابان للتجارة والاقتصاد الأوروبى.

ويذكر أن الرئيس ميتران قد عمل على الإشارة إلى هذا الاستفتاء لن يكون له أى علاقة بالسياسة الداخلية فلا يجب على المنتخبين أن يردوا على السؤال على أساس حزبى.

ويجب الإشارة إلى أن ميتران قد أكد على هذه النقطة أولا لأنه بالفعل من أكبر مشجعى أوروبا موحدة، ولكن من جهة أخرى لكى لا يعتبر هذا الاستفتاء بمثابة نعم أو لا تجاه حكمه خطوة لإرضاء الشعب «مثل الاستقالة» إذا كانت نتيجة الاستفتاء مقترنة بشخصية سلبية.

ويذكر أن هذا هو الاستفتاء السابع منذ بدء الجمهورية الخامسة فى فرنسا وهو استفتاء مماثل لحد كبير لاستفتاء عام ١٩٧٢ الذى عقده الرئيس السابق جورج بومبيدو بمناسبة طلب بريطانيا دخول المجموعة الأوروبية وفى هذه الأونة كان بومبيدو قد تفادى أيضا اقران حكمه بنتيجة الاستفتاء..

ميتران

ويذكر أن الرئيس ميتران فى ذلك الحين كان قد دعا لمقاطعة الاستفتاء حيث كان من رأيه أن التصويت «نعم» قد يعد بمثابة «نعم» لحكم بومبيدو.

الجماعة الاوروبية تحت القيادة البريطانية

دخلت الجماعة الاوروبية مرحلة جديدة،من المراحل الأخيرة،قبل اتمام الوحدة الاندماجية المزمعة مع بدايات العام القادم. وقد تسلمت الحكومة البريطانية قيادة الجماعة خلال هذه الفترة.. الامر الذى يثير العديد من التساؤلات خاصة ان بريطانيا لها رؤية مختلفة ومتشددة تجاه عملية الوحدة الاندماجية، وذلك عكس معظم شركائها فى النظام.

كما ان قيادتها للجماعة الاوروبية ـ فى هذا الوقت بالذات ـ تنذر بعدة احتمالات خاصة مع تعقيد الموقف بعد رفض الشعب الدنماركي لاتفاقية «ماستريخت» واعلان العديد من البلدان الاوروبية الاخرى عن عزمها على دعوة شعوبها لابداء الرأى فيها ،الأمر الذى يتطلب من القائمين على زمام الأمور والسلطة فى الجماعة، مراعاة مختلف الاعتبارات والملابسات السياسية القائمة .

والخطير فى الأمر ان الموقف البريطانى مازال قريب الشبه الى حد كبير، مع الموقف الدنماركى ، اذ ان كلا منهما يرى ضرورة التدرج وخلق المصلحة المشتركة، التى تدفع بصورة تلقائية، الى عملية التوحد ، وهى فى ذلك تختلف عن رؤية الشركاء الآخرين بالنظام وعلى رأسهم فرنسا والمانيا ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

برلمان لكسمبورج يقر معاهدة ماستريخت

لوكسمبورج - وكالات الانباء - اقر برلمان لكسمبورج باغلبية كبيرة معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية . وتعد لوكسمبورج الدولة الاولى العضو فى المجموعة الاوروبية التى تصدق على هذه المعاهدة .

وجاءت نتيجة التصويت الذى جرى امس الاول موافقة ٥١ صوتا مقابل ٦ اصوات معارضة . وتعهد النواب باعادة النظر مرة اخرى عام ١٩٩٤ فى المعاهدة لأن بندين من بنودها - يتعلقان بالاتحاد المالى وحق التصويت للاجانب - لا يتفقان مع دستور لكسمبورج .



هلسنكي تستعد لاستقبال قمة الأمن والتعاون الأوروبي

هلسنكي - ر - استعدت مدينة هلسنكي عاصمة فنلندا لاستقبال قادة وزعماء ٥٢ دولة الذين يجتمعون يوم الخميس القادم لاول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في اطار مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي .

وصرح كريستر هاجولاند رئيس القسم الصحفي بالمؤتمر ان حوالي ١٠ الاف مندوب وصحفي سيحضرون المؤتمر الذي يعد آخر لقاءات القمة التي شملت قمة الارض واجتماع قمة المجموعة الاوروبية وقمة الدول السبع الصناعية .



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

ليس إلا



بقلم: محمود السعدني

يبدو ان الوحدة الاوروبية مجرد حلم يحتاج تحقيقه الى مئة عام. لقد تصور البعض ان بناء نفق تحت بحر المانش هو الطريق الى الوحدة الاوروبية، وتصور البعض ايضا انه يكفي ان تتخذ الحكومات الاوروبية قرارا بقيام الوحدة فتقوم الوحدة.. اللي ما يخلينا غلاب. ولكن في التجربة العملية على ارض الواقع سقطت الوحدة الاوروبية في اول استفتاء للشعب الدنماركي، وها هو الشعب الفرنسي يعلن رفضه للوحدة بدون حاجة الى استفتاء. ان مجرد السماح باستيراد الطماطم من اسبانيا اغضب الفلاحين الفرنسيين، وكان رد الفعل هو اغلاق الطرق السريعة واستخدم الفلاحون كل ما تيسر في ايديهم لاغلاق الطريق: تراكتورات، سيارات نقل، سيارات نصف نقل، كتل خشبية.. ثم استخدموا في النهاية المحاصيل الزراعية والقوا بصناديق الفاكهة والخضروات على الطريق. وكانت النتيجة توقف المرور على الطرق السريعة داخل فرنسا، وسقوط مئات من سيارات النقل البريطانية والاسبانية المحملة بالخضروات والفواكه، وبعد يومين اضطرت هذه السيارات الى بيع الاصناف التي تحملها بأي سعر، ثم تخلصت من شحنتها بعد اعدامها في اليوم الرابع. نفس المنظر شاهدناه في العام الماضي عندما سمحت فرنسا باستيراد اللحوم والدجاج من بريطانيا. لقد اخذ الفلاحون ماشيتهم واطلقوها داخل باريس احتجاجا على هذا القرار. واضطر بعضهم الى اطلاق الدجاج الحي على الطرق السريعة وادى اطلاق عشرات الالوف من الدجاج الى حوادث رهيبة. واذا كان الرفض قد جاء من القاع، ففي القمة لاتزال مدام ثاتشر مصرة على رأيها الذي اعلنته من قبل عندما كانت في السلطة، وهو ان تبقى بريطانيا خارج اوروبا، وان تحتفظ بنشيدها وإعلامها واسترلينها وتقاليدها. وتطالب ثاتشر بضرورة اجراء استفتاء حول الوحدة الاوروبية لاستطلاع رأي الشعب البريطاني قبل الاقدام على اي خطوة وفي المقابل ترفض الحكومة البريطانية اقتراح ثاتشر، وتصر على انها - الحكومة - تعبر عن رأي الشعب الذي اختارها في انتخابات حرة مباشرة.

ولكن.. الأحداث الأخيرة أكدت أن ثاتشر على حق، وأهم هذه الاحداث وعلى رأسها بطولة اوروبا في كرة القدم، لقد ضرب الانكليز السويديين علقة ساخنة، وطحن الالمان عظام الهولنديين، وضربت الشرطة السويدية الجميع بضراوة، ولا ضراوة شرطة جنوب افريقيا مع السود في جوهانسبرغ، وثبت منها ان الوحدة بعيدة عن شوارب اهل اوروبا!



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

السبعة الكبار يجتمعون اليوم وسط المظاهرات والاتهامات

□ ميونيخ - محمد فهمي:

تبدأ اليوم «الاثنين» في ميونيخ اجتماعات قمة الدول الصناعية السبع الكبرى رقم ١٨، ويحضرها رؤساء حكومات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وانجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا.. وهي الاجتماعات التي تعقد سنويا منذ سنة ١٩٧٥ وتعرف باجتماعات السبعة الكبار.

يحضر المؤتمر إلى جانب قادة الدول السبع ٢٨ وزيرا للخارجية والاقتصاد والمالية ونحو ٣٠٠ من الخبراء وخمسة الاف صحفي من مختلف دول العالم ابتداء من اليابان وحتى الولايات المتحدة وعدد هائل من رجال الأمن والحراسة الخاصة علاوة على ما يزيد على عشرة الاف شرطي ألماني جاءوا لتوفير الأمن للعمالقة وحجب أصوات المظاهرات المعادية عنهم.

ومن القضايا التي لن يصل فيها المؤتمر إلى حل.. قضية التجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم الجات وهي القضية المعلقة بين الرئيس الأمريكي بوش والرئيس الفرنسي ميتران.

بوش يرى تحرير التجارة وفتح الأسواق الأوروبية أمام الحاصلات الزراعية الأمريكية، وأن تتوقف الدول الأوروبية عن تقديم الدعم لفلاحيها أو على الأقل خفضه على أساس أن هذا الدعم يخل بقواعد المنافسة الحرة.. أي أن تقف الحكومات الأوروبية موقف الحياد وهي ترى بعينيها الحاصلات الزراعية الأمريكية تفترس الفلاح الأوروبي.

ويطالب بوش الأوروبيين بتقديم التنازلات لكي يكسب شعبية الفلاح



رئيس النمسا الجديد يسعى للانضمام للمجموعة الأوروبية

فيينا ـ ا.ش.ا ـ ادى توماس كليستيل ٥٩٠ عاماء رئيس النمسا الجديد اليمين الدستورية امس خلال جلسة اجرائية مشتركة لمجلسى النواب والشيوخ .

ونقلت وكالة الانباء النمساوية عن كليستيل قوله فى خطابه الافتتاحى انه لايوجد اى بديل حقيقى للتكامل الاوروبى وانه يريد ان تنضم بلادة الى المجموعة الاوروبية باقصى سرعة ممكنة لكى يمكنها المشاركة فى تقرير سياسات المجتمع الاوروبى .



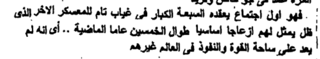
مجلس ادارة العالم

بقلم : د. فتحى عبد الفتاح

وانفض مولد السبعة الكبار .. اعضاء مجلس ادارة العالم ..

والسبعة الكبار هم اغنى اغنياء العالم ، المؤتمر يعد مولدا عالميا بحق حضره إلى جانب قادة الدول السبع ٢٨ وزيرا للخارجية والاقتصاد والمالية و٣٠٠ خبير عالمى فى جميع التخصصات العسكرية والاقتصادية والسياسية والبيئية كما حضره أكثر من خمسة الاف صحفى واعلامى من جميع انحاء العالم

والسبعة الكبار يجتمعون منذ عام ١٩٧٥ ولكن أجتماعهم هذه المرة عقد فى جو خاص وفريد



فهو اول اجتماع يعقده السبعة الكبار فى غياب تام للمعسكر الاخر الذى ظل يمثل لهم ازعاجا اساسيا طوال الخمسين عاما الماضية .. أى انه لم يعد على ساحة القوة والنفوذ فى العالم غيرهم

كذلك فإن روسيا الناشئة من خلال رماد بقايا الاتحاد السوفيتى السابق دعيت لحضور الاجتماع واعطت مشاركة بوريس يلتسين للمؤتمر لقبا جديدا واصبح يسمى «مؤتمر السبعة والنصف» ..

ولذلك كان جدول اعمال المؤتمر خاليا تماما من أى بنود تتعلق بالمواجهة الاقتصادية مع المعسكر الاخر وامتلأ ببنود تتعلق فى النهاية بالمواجهة الاقتصادية بين السبعة الكبار انفسهم ..

ومن هنا يتذكر المرء مؤتمرا اخر عقد منذ مائة عام وضم ايضا السبعة الكبار وعلى الارض الالمانية ولكنه كان فى برلين وليس فى ميونيخ .

برلين عام ١٨٨٢ .... ميونيخ عام ١٩٩٢

فى برلين عام ١٨٨٢ اجتمعت الامبراطوريات السبعة فى ذلك الوقت روسيا والنمسا وفرنسا والمانيا وايطاليا وتركيا وكانت القضية المطروحة هى تقسيم الاسواق والنفوذ فى افريقيا ..

كانت المانيا مثلما هى اليوم تطالب بنصيب يبدو اكبر فى الاسواق والمستعمرات بعد أن توحدت حديثا عام ١٨٧٠ ..

وكانت فرنسا تصارع بريطانيا على الاراضى الافريقية وترفض الاعتراف بالاحتلال البريطانى لمصر الذى لم يكن قد مر عليه عام واحد .

وكانت روسيا والنمسا وتركيا غارقة فى صراعاتها الساخنة حول النفوذ فى دول البلقان وارمينيا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

ان التاريخ لايعيد نفسه ، تلك حقيقة ولكنها حقيقة ايضا ان التاريخ لايمضى فى خط مستقيم إلى الامام بل احيانا ماتتشابك تعرجاته ودوراته لنجد تشابها غريبا لاحداث واهداف قد يكون قد مر عليها مائة عام بالتمام والكمال ..

فالبرغم من التغيرات الكثيرة التى جرت بين مؤتمر برلين عام ١٨٨٢ ومؤتمر ميونيخ عام ١٩٩٢ والتى اختفت فيها امبراطوريات عتيقة وظهرت فيها امبراطوريات اخرى كانت فتية ثم اصبحت عتيقة الا انه ليس غريبا ان نرى تشابها كبيرا بين المؤتمرين بل ونقول وبثقة علمية مريحة ان هدف المؤتمرين واحد بالرغم من المائة عام التى تفصل بينهما .. الصراع حول الاسواق ومناطق النفوذ ..

لقد كانت هناك فترة محدودة (١٩٤٥ - ١٩٩٠) اتخذ منها الصراع الاوربى شكل الانقسام إلى معسكرين وحلفين عسكريين وفى تلك الفترة ساد السلام فى اوربا وتعتبر اطول فترة فى كل تاريخ اوربا لم تشهد فيها حربا واحدة ولم تطلق دانة مدفع واحد ولم تقم أى غارة جوية على أى مدينة اوربية

لسبب بسيط هو ان الصراع الاوربى كان يحكمه التوازن فى ترسانات الاسلحة والردع النووى وغير النووى .

وحل محلها مواجهات اخرى ومن نوع جديد .. بل وخطر ..

مواجهات تأخذ اطار المصالح القومية الضيقة ..

وتعود سياسة المحاور ومراكز القوى ..

امريكا تعقد تحالفا حديثا مع روسيا .. وضد من ؟

والمانيا واليابان يطالبان بدور سياسى اكبر يتواءم مع قوتهما الاقتصادية اذ اصبحا يمثلان القوة الاولى والثانية فى العالم بينما تحتل امريكا المركز الخامس والعهدة على مركز الدراسات الاقتصادية الدولية فى جنيف ..

واوربا الموحدة أو التى تسعى إلى الوحدة تحت قيادة المانية وفرنسية مشتركة تحاول ان تخلق محورا جديدا يعتمد على الوسط فى مواجهة الاطراف (روسيا - امريكا)

واحدث كتاب امريكى اسمه «السلام البارد» لمؤلفه جيفرى جارتن يقول بوضوح ان صراع التسعينات وحتى السنوات العشر الاولى من القرن القادم هو بين الولايات المتحدة واليابان واوربا (وفى الاساس المانيا) وان اسلحة هذا الصراع واستراتيجيته تقوم على التكنولوجيا والمدخرات والاسواق وان امريكا ستخسر هذا الصراع كما هو واضح حتى الان ولسبب بسيط كما يقول المؤلف وهو أن الرأسمالية الامريكية فجة وتقليدية ومتعجرفة بينما نجحت اليابان ومعها المانيا فى خلق توازن بين سياسات السوق وسياسات التعاون الاجتماعى بين المنتجين العمال واصحاب الاعمال ..

الاهم من هذا كله ان مجلس أو مؤتمر «السبعة ونصف» يجتمع ولاول مرة والنيران تشتعل بالفعل فى اوربا .. نيران حقيقية ومدافع ميدانية وطائرات تحرق وتدمر على الاراضى اليوغوسلافية فى كرواتيا والصرب وسلوفينيا والبوسنة والهرسك وايضا على الاراضى الروسية والمولدوفيه الارمنية والاوكرانية .

ولكن من يضمن الا تشتعل النيران فى الاطراف الامريكية نفسها .. وهناك بالفعل الجاز والكبريت والبروفة كانت فى لوس انجلوس ..

ولايجب ان ننسى انه فى اعقاب مؤتمر برلين عام ١٨٨٢ حيث صراع المصالح القومية فى السيطرة وفتح الاسواق على حساب العالم الثالث قد ادى إلى حربين عالميتين مدمرتين على الاراضى الاوربية نفسها .

اما نحن الفقراء فى دول العالم الثالث فلقد كان لنا صوت واضح فى ميونيخ تمثل فى مظاهرة حاشدة ضمت عشرات الالاف من طلبة جامعة ميونيخ امام فندق الفصول الاربعة الذى اجتمع به السبعة ونصف يحتجون على النظام الاقتصادى العالمى الجائر وغير الانسانى ..

ويهتفون ضد الذين يستمتعون بالرخاء والتخمة على حساب شعوب العالم الثالث المستنزفة ..

مجلس أمن مكرر

■ منذ انتهاء «الحرب الباردة» وقمة الدول الصناعية السبع الاكثر تقدما تشهد نزاعا حول دورها. هناك من يريد اخراجها من الروتين الذي وضعت فيه واعطى للقاءاتها السنوية طابع المناسبات الاحتفالية. اليابان من هذا الرأي مثلا فهي تعتبر انها شريك قوي في هذه المؤسسة (ومحرومة من ان تكون في الهيئات الدولية الاخرى) لذلك تريد توسيع صلاحياتها. فرنسا كانت، على الدوام، معترضة على هذا التوجه. فهي ترفض تحويل القمة السباعية الى مجلس ادارة لشؤون العالم يمكنه استفزاز الدول الفقيرة ويشرك في اتخاذ القرارات دولاً مثل المانيا وايطاليا وكندا واليابان مستبعدة من العضوية الدائمة في مجلس الامن. ولعل هذا التخوف هو الذي أسقط الاقتراح المتسرع للرئيس جورج بوش بضم روسيا الى هذا النادي فجرى الاكتفاء باستضافة بوريس يلتسن بعد استضافة ميخائيل غورباتشوف.

اللافت للنظر في قمة زوريخ الاخيرة ان باريس تراجعت بعض الشيء عن موقفها التقليدي.

لقد انعقدت القمة في ظرف يتسم بميزتين. الاولى هي ان عدداً من المشاركين فيها قادمون على استفتاءات قريبة وصعبة (فرنسا، اميركا، اليابان)، والثانية هي دقة القضايا الاقتصادية المطروحة للنقاش وصعوبة التوصل الى قرارات حاسمة حولها. ليس واردا بالنسبة الى جورج بوش او فرنسوا ميتران، مثلاً، تقديم تنازلات متبادلة تنهي الخلافات المزمنة في اطار «الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة» (الغات). وليس مستحباً من وجهة نظر المانية، خفض سعر الفائدة من اجل تسهيل انطلاقة اقتصادية موعودة تطل برأسها ولو بخجل شديد. ويكتفي اليابانيون بالاعتذار عن الفوائض التجارية التي يحققونها من دون الاتفاق على علاج لذلك. اتفق الحاضرون على «خطر» البطالة من دون التجرؤ على تقديم جواب عنها.

امام هذا الانسداد الاقتصادي المعزز بالانتخابات القريبة جرى اللجوء الى «السياسة». لقد كانت حاضرة على الدوام في اللقاءات الماضية لكنها، هذه المرة، كانت طاغية. يدل الى ذلك البيان الختامي. لقد اجتمع الحاضرون على مواقف تطال قضايا متنوعة: أزمة الشرق الاوسط، العراق، تأييد الثورة الديموقراطية في شرق أوروبا، دعم ماستريخت، تبني الموقف الياباني من جزر الكوريل، تحديد صربيا كمعتد في يوغوسلافيا، انتقاد الكرواتيين بلطف.

لم يتفقوا، مثلا، على انشاء صندوق خاص للامن النووي يعالج الحال المتدهورة لمفاعلات في وسط القارة الاوروبية وشرقها. هذه قضية على الحافة بين السياسة والاقتصاد. وقد فشل التوافق حولها، على اهميتها، بسبب التنافس المحتمل بين الشركات التي يمكنها ان تلعب دوراً في هذا المجال.

في المقابل جرى التوصل الى تسوية في شأن الجهة المولجة متابعة الازمة اليوغوسلافية. كانت الولايات المتحدة تريد دوراً لنفسها عبر حلف شمال الاطلسي وكانت فرنسا تصر على تحجيم هذه المساهمة عبر ايكال المهمة الى «اتحاد اوروبا الغربية». خلاف قديم يتجدد في كل مناسبة. وكان الحل تحويل الملف الى «منظمة التعاون والتنمية الاوروبية» حيث يمكن لكل جهة ان تشارك بنصيب مع اخذ دور الامم المتحدة في الاعتبار.

غير ان الامين العام للامم المتحدة يدرك جيداً حجم هذا «الاعتبار» لذلك فان الخشية مشروعة من تحول «منظمة التعاون...» الى هيئة موازية للجمعية العامة للامم المتحدة بعدما خطت الدول الصناعية السبع خطوة نحو تنصيب نفسها مجلس امن مكرراً.

جوزيف سماحة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٢

انقسام عميق فى المانيا حول معاهدة ماستريخت

باريس - وكالات الانباء: ذكرت مجلة «لوبوان» الفرنسية ان الرأى العام الالمانى ينقسم بين مؤيد ومعارض لمعاهدة ماستريخت، فرجال السياسة بصفة عام يؤيدون - مع بعض التحفظات - المعاهدة اما الرأى العام فمعارضته لها تزداد يوما بعد يوم حيث ان «مغامرة اوروبا العظمى» تسبب له شعورا هائلا بالرهبة خاصة انها تأتى متزامنة تقريبا مع عملية اندماج شطرى المانيا التى لم تكتمل بعد.

واشارت المجلة الى ان استطلاعات الرأى تشير الى تزايد الشكوك والاصوات المعارضة للمعاهدة فى المانيا وذكر المراقبون انه لو اجرى استفتاء على المعاهدة اليوم لنال تأييد ٥٠ فى المائة فقط من الالمان.

واضافت الصحيفة ان مايثير قلق الالمان اساسا هو موضوع التخلى عن المارك الالمانى حتى ان صحيفة «بيلد» الالمانية قد شنت حملة شعواء من اجل انقاذ وحماية المارك الذى وصفته بانه يقدم قربانا على المنبح الاوروبى.



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٢

التانجو الأخير لن يكون في هلسنكي

مشاكل سوق أوروبا والنزاعات القومية تحدد مستقبل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي

سامي عماره كتب من موسكو عن القمة الاخيرة التي عقدتها بلدان الامن والتعاون الاوروبي في هلسنكي مؤخرا. ويقول ان مشاكل سوق اوروبا والنزاعات القومية تحدد مستقبل ونشاط آليات مؤتمر الامن الاوروبي.

كثيرا ما يسارع المعلقون مع نهاية كل قمة او لقاء بغض النظر عن مستوى المشاركة باعلان ان الحدث كان «تاريخيا وفق كل المعايير والمقاييس»، ولم تكن قمة رؤساء بلدان الامن والتعاون الاوروبي التي عقدت في هلسنكي في نهاية الاسبوع الماضي استثناء.

غير ان عودة سريعة الى الماضي القريب تؤكد ان الاحداث تسبق صانعيها وتخرج عن سيطرتهم ومن ثم فإن النتائج لا بد ان تكون من وحي المقدمات. في باريس منذ قرابة العامين شهدنا اعلان «قمة هلسنكي - ٢» حول «انتهاء تقسيم القارة الاوروبية» وبدء عصر جديد في اوروبا الجديدة». لكن ولم يكن يمضي وقت طويل حتى زاد عدد المجتمعين في قمة هلسنكي - ٢، وكان ٣٤ رئيسا، الى ٥٢ رئيسا في هلسنكي - ٣ لم يحضر منهم سوى رئيس يوغوسلافيا بمعنى استمرار نزعة التقسيم وظهور الدول والدويلات الجديدة!

في باريس قالوا لنا آنذاك ان الحرب الباردة انتهت وان عصر المواجهة اندثر. وفي هلسنكي في الاسبوع الماضي عادوا ليقولوا نفس المعنى تقريبا مع اختلاف المصطلحات وكأن العامين الماضيين

لم يشهدا الزلزال الذي قوض صرح ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي وشتت شمل ما كانت تسمى بيوغوسلافيا.

في عام ١٩٧٥ اعلن قادة الشرق والغرب الذين اجتمعوا في هلسنكي لاول مرة حرمة حدود ما بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما كان يعني تكريس تقسيم اوروبا، ومباركة اتفاقيات يالطا بحضور رئيس المانيا الديمقراطية ايريك هونيكر!

وفي عام ١٩٩٠ عاد هؤلاء القادة في ظل غياب رموز الشيوعية الذين تجاوزهم التاريخ للاجتماع في باريس لاعلان مباركتهم لتوحيد الالمانيتين والاتفاق حول دفن المواجهة بين الحلفين الناتو ووارسو

وتوقيع ما سمي بـ «ميثاق اوروبا الجديدة» الذي نص على انتهاء عصر المواجهة وتقسيم اوروبا والتخلص من تراث الماضي.

وعلى الرغم من ان ذلك المؤتمر حقق انجازا كبيرا يحسب له، وهو الاتفاق على تشكيل المؤسسات الدائمة للمؤتمر ومنها مركز درء النزاعات والامانة الدائمة، فإن الاتفاقيات ظلت حبرا على ورق. بل ثمة دلائل تشير الى ان الاعضاء الغربيين لم يكونوا ذوي مصلحة في درء النزاعات على ما يبدو. والا

فكيف لنا تفسير ما شهدته منطقة شرق اوروبا من نزاعات بلغت حد الاقتتال واشعال نيران الحروب في ظل سلبية بالغة الحدة من جانب ما سمي بمركز درء النزاعات؟

التانجو الاخير لم يكن في باريس. وليس هناك من يقول انه كان في هلسنكي في نهاية الاسبوع الماضي، وان كانت مقدمات كثيرة تقول ان قادة مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي يبدون اليوم اكثر حسما

عن ذي قبل وليس الامر يتعلق فقط بالوثيقة الجديدة التي صدرت تحت عنوان «تحدي عصر التغييرات»، ولا بمحاولات توسيع الرقعة الجغرافية لهذه المنظمة التي احتفلت هذا العام بالذكرى العشرين لقيامها، بل هو، وعلى حد اعتقادي، يستند الى ان العالم صار احادي القطب بما يعني ان المعايير ستكون غربية والموازين غربية والاحكام ايضا غربية. وليس مهما الموقع الجغرافي. حتى اليابان التي تجرى محاولات ضمها رسميا الى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي لا بد ان تمتثل لهذه الاحكام مهما كان قسطها الاقتصادي الذي يخطف الاضواء..

في هذا الاطار يتوقع الكثيرون نتائج سريعة وايجابية في اغلب الظن. فمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي يتحول تدريجيا من التصريحات والبيانات الفضفاضة الرنانة الى خطوات عملية تتمثل في تشكيل الآليات المدعوة الى تجسيد ما تتعالى اصداؤه في اروقة الندوات والمحافل الدولية، من اقوال الى افعال. ولعل القضية الاولى التي يمكن الاستناد اليها للحكم على مدى مصداقية «وثيقة هلسنكي - ٢» هي النزاعات القومية التي تهدد بتقويض امن القارة الاوروبية والآسيوية ايضا ونسف انجازات العشرين سنة الماضية.

وإذا كان هناك من يتصور ان الدول اعضاء مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي قد عقدت العزم على السير بخطوات حثيثة على طريق تنفيذ روح وحرف وثيقة «تحدي زمن التغييرات»، فإن هناك ما يشير الى ان تشكيل الآليات المدعوة الى تنفيذ بنود هذه الوثيقة ليست وحدها تكفي. فالولايات المتحدة التي يسمونها بسيد النظام العالمي الجديد لم تستبعد على لسان رئيسها المشاركة العسكرية الفعالة في اخماد بؤر النزاعات القومية وفرض النظام في يوغوسلافيا من خلال قوات مشتركة يجري تشكيلها تحت لواء مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي، في نفس الوقت الذي اعلن فيه ممثلوها في تصريحات شخصية ان واشنطن ليست مستعدة لتكرار تجربة عاصفة الصحراء. وثمة من يقول ان الرئيس بوش يدرك ان شعبه لن يغفر له احتمالات التضحية بحياة ابناء الولايات المتحدة من اجل فرض النظام في اراض وبلاد لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

يقولون ايضا ان لندن تواصل رفضها لارسال القوات الى البلقان حيث يشتعل القتال وتودي الحرب بحياة ابناء ما كانت تسمى بيوغوسلافيا السابقة. ونفس الشيء يمكن ان ينطبق تقريبا على روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي السابق التي لا تزال عاجزة عن تشكيل قوات حفظ السلام داخل اطار الكومنولث رغما عن الاتفاق على المبدأ. وإذا كان هناك من يمكنه تفهم «الدواعي النبيلة» لانشاء هذه القوات فإن احدا لا يريد لابنائه ان يفقدوا حياتهم في عمليات قد تعيد الى الاذهان افغانستان وجراحها التي لم تلتئم بعد. هكذا يقولون في عواصم بلدان الكومنولث!

ولعل الموقف المتشدد الذي يواجه به البرلمان الروسي كثيرا من قرارات الحكومة التي يترأسها الرئيس بوريس يلتسين يؤكد احتمالات عدم القدرة على تمرير مسألة المشاركة في قوات حفظ السلام التابعة لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي. وقد كانت ظلال هذا الموقف تخيم على تصرفات الوفد الروسي في هلسنكي. فبعد اعلان السوفييت الاعلى لروسيا الاتحادية عن اعتراضه على قرار الخارجية الروسية بشأن الموافقة على الانضمام الى العقوبات التي فرضها مجلس الامن في يوغوسلافيا وعدم التصديق عليه، حاولت روسيا من خلال وزير خارجيتها اندريه كوزيريف في هلسنكي التمسك بموقف اكثر مرونة ازاء هذه القضية، فقد عارضت بشدة ان ينص البيان الصادر عن مؤتمر هلسنكي حول يوغوسلافيا على تحميل صربيا مسؤولية اندلاع الحرب في يوغوسلافيا وحاولت تضمينه الاشارة الى مسؤولية كل الاطراف ازاء هذه الحرب وليس على صربيا وحدها. وقد استطاعت بالفعل التوصل الى حل وسط تمثل في اشارة البيان الى ان «المسؤولية الاكبر تقع على كاهل سلطات بلجراد»!

دلائل كثيرة تشير الى ان الاوضاع في شرق اوروبا والاتحاد السوفييتي السابق هي التي ستحدد اطر نشاط اليات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي وهي التي ستكون المحك الحقيقي والعملي لمصداقية كل البيانات والتصريحات، وإذا كانت هناك محاولات لاستبدال اليات هيئة الامم المتحدة بآليات المؤتمر فإن الواقع يشير الى عقم هذه المحاولات، وان تعالت الاصوات التي تبارك اقرار ما يسمى بمنصب مفوض شؤون الاقليات القومية الذي يعلق عليه كثيرون آمالا كبارا.. ويكفي ان نشير الى ان محاولات روسيا حول اصدار المؤتمر لبيان خاص بالاوضاع في منطقة الدنيستر ذات الاغلبية الروسية التي اعلنت انفصالها عن مولدوفا، دفعت وزير خارجيتها اندريه كوزيريف الى البحث عن آلية أخرى وجدها في الاتفاق مع ممثلي اوكرانيا ومولدوفا ورومانيا حول تشكيل قوات رباعية تتولى مهمة فصل القوات لكنه فشل في الحصول على تفويض من المؤتمر بهذا الشأن!

وإذا كانت مشاكل شرق اوروبا والاتحاد السوفييتي فرضت نفسها على جدول اعمال قمة هلسنكي - ٢ فإن تداعيات هذه المشاكل واحتمالات تفاقمها وتحولها الى حروب محلية قد يتسع نطاقها، لا بد ان تحدد مستقبل هذه المنظمة التي تبدو اليوم اشبه بأمم متحدة جديدة للقارة الاوروبية ومن يحاول ان يلف لفها كما يقول البعض.



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٢

بعد مفاجأة الدانمرك :

الوحدة الأوربية فى خطر !

• البوسنة - الهرسك أعنف تحد !

• ميتران يدعو للاستفتاء وهل يوافق الفرنسيون ؟

• بريطانيا شريك متمرد ومشكلة الوحدة النقدية

• إبراهيم قاعود



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● مسيرة الوحدة الأوربية : تواجه العواصف والمخاض الصعب ! .. الصراعات تدور حول دول الوحدة الـ « ١٢ » في وسط وشرق القارة والتحدى الأكبر جاء من الداخل بعد المفاجأة الدانمركية برفض معاهدة ماستريخت للوحدة ، وبريطانيا ماتزال تعارض الوحدة الاقتصادية من عملة وبنك موحدين مع نهاية القرن الحالى ، وامريكا تعترض على الجيش الأوربي الموحد .. فهل يتحطم الحلم الأوربي بالوحدة على صخرة التحديات الجديدة والعقبات في الداخل والخارج .. وماذا بعد الرفض أو الصدمة الدانمركية ؟

● مع نهاية العام الحالى تقترب اوربا من تحقيق حلمها الكبير : الوحدة التى تبدأ بدول غرب اوربا الـ « ١٢ » ، ولكن يبدو أن أوربا تواجه مخاضا صعبا في شهور ما قبل انطلاق مسيرة الوحدة في الداخل والخارج سوف لا يهدر فرص إتمامها ولكنه يعرقل وإلى حد كبير شكل الوحدة ومداها وتحقيق الحلم الذى تكتمل فصوله بنهاية العقد والقرن الحالى بإتمام الوحدة المالية والنقدية خاصة .. فعلى مستوى التحديات الخارجية تأتى الصراعات المتفاقمة في وسط وشرق القارة اختبارا صعبا لمدى قدرة المجموعة الأوربية التى تتجه للوحدة على التعامل مع الأزمات خاصة إذا اقتربت من حدود دولها ومست استقرارها .. فقضية الصراع الدامى داخل الكيان اليوغسلافى المنقسم وممارسات جمهورية الصرب ضد كرواتيا وسلوفينيا واخيرا وليس آخرا البوسنة والهرسك لم تقف تداعياتها داخل حدود الكيان القديم وإنما امتدت لخارجه متمثلة في تدفق مئات الآلاف من اللاجئين هربا من نيران المعارك والمذابح الوحشية خاصة في البوسنة والهرسك وهى مشكلة تعانى منها كل من المانيا والمجر والسويد وكانت موجة سابقة من اللاجئين قد تدفقت على البلدان الأوربية من رومانيا عام ٩٠ نتيجة الصراعات التى تفجرت مع نهاية الحكم الشيوعى بزعامة « تشاوشيسكو » .. وخطورة أزمة البوسنة والهرسك انها كشفت إلى حد بعيد ان الكيان الأوربي الوليد عجز عن التعامل بفاعلية وحسم وحزم مع تداعيات الأزمة خاصة مع حصار سراييفو منذ مارس الماضى والمذابح الوحشية للصرب ضد السكان خاصة المسلمين وحرب التجويع وعزل السكان عن العالم الخارجى وسياسة التهجير الجماعى التى تمارسها سلطات الصرب ضد هذه الجمهورية تدفع ثمن إعلان استقلالها عن الدولة اليوغسلافية المنهارة...



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

ويمكن تفسير زيارة الرئيس الفرنسى « فرانسوا ميتران » المفاجئة والتى اتسمت بعنصر المخاطرة لسراييفو عاصمة البوسنة المحاصرة مؤخرا بانها رسالة أعتذار اوربية لشعب البوسنة والهرسك عن التخاذل الأوربى تجاه أزمتهم .. خاصة ان سراييفو مدينة عاشت على مدى عشرات السنين رمزا ونموذجا للتسامح بين الطوائف والقوميات وتهديد وجود مثل هذا النموذج قد ينذر بسيادة منطق الصراع بين القوميات والطوائف الأوربية .. وجاءت حفلوة اهل سراييفو بزيارة ميتران كنوع من قبول الاعتذار الى حد ما ، أما الصرب فاعتبروا زيارة ميتران نوعا من التحدى لهم فواصلوا قصف المدينة خلال زيارة ميتران القصيرة .. قصفوا قصر الرئاسة البوسنى عندما كان ميتران و« على عزت بيكوفيتش » رئيس البوسنة داخله وقصفوا مطار سراييفو عندما كان ميتران يتاهب لمغادرته !.. على رغم وصف ميتران لعلاقلته مع الصرب بانها قديمة ووطيدة واعترف ميتران بأن ما شاهده فى المدينة هو اسوا ما رآه فى حياته !.. وليست قضية البوسنة ـ الهرسك هى النزاع الوحيد الذى يهدد مسيرة الوحدة الأوربية فهناك الانقسام الجديد الذى تجرى فصوله الآن لدولة تشيكوسلوفاكيا الى دولتين (التشيك والسلوفاك) والذى قد يؤدى لتعقيد العلاقات بين القوميات ومؤشرا ينذر باتساع الحرب بينها لرومانيا والمجر لتتصل بالحروب الأخرى فى « مولدوفا » و« ناجورنو كارباخ » و« ناخيتشيفان » فى مجموعة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق وما تعنيه تلك الحروب من تزايد التوتر واشتعاله الى الشرق من المجموعة الأوربية .. وهناك المشكلة القبرصية التى تستعصى ازمتها حتى الآن على الحل بين الطرفين التركى واليونانى كل هذه الصراعات تهدد مسيرة الوحدة الأوربية واكتمالها إذا امتدت تداعياتها الى دول المجموعة .. كما تعد اختبارا لفاعلية الوحدة وقوتها - سواء السياسية او الاقتصادية او العسكرية ..

المفاجأة الدنمركية !

منذ توقيع زعماء المجموعة الاوربية على معاهدة الوحدة فى ١٢ ديسمبر الماضى فى مدينة « ماستريخت » الهولندية ، فإن كل الدلائل والمؤشرات ان التصديق على المعاهدة سوف يتم بشكل ايجابى من خلال برلمانات دول المجموعة أو عن طريق الاستفتاء .. ولكن استفتاء الشعب الدنمركي ورفضه لمعاهدة الوحدة وان كان بنسبة ضئيلة شكل مفاجاة وصدمة اوربية لانه لم يكن فى الحسبان ان الوحدة وما سوف تحققه من مزايا فى كافة المجالات يمكن ان تكون مرفوضة من شعب ما .. ولكن الأغرب ان قادة أوربا فى ماستريخت ولثقتهم ان المعاهدة لن توضع فى اختبار صعب كالذى حدث فى الدنمرك لم يناقشوا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٢

او يضعوا بندا خاصا بالتصرف حيال رفض المعاهدة والبديل لمواجهة هذا الظرف من جانب شعوب او برلمانات دول المجموعة وكان الاستفتاء قد اجرى في الدنمرك في بداية يونيو الماضي وجاءت النتيجة بهزيمة الطرف المؤيد للمعاهدة بفارق بسيط ، واثار هذا الرفض صدمة عنيفة لانه يشكل نقضا قانونيا للمعاهدة يدعو لاعادة النظر فيها حيث ان قاعدة الاجماع شرط لاستمرار سريان معاهدة الوحدة وقد دعت الدنمرك عقب إعلان نتيجة الاستفتاء لاعادة النظر في بعض بنود الوحدة ولكن طلبها قوبل بعدم اهتمام من باقي المجموعة .. وفي حالة عدم قدرة الأطراف الاوربية على احتواء الصدمة الدانمراكية فانه يصبح من الصعب تنفيذ بنود الوحدة وخاصة فيما يتعلق بالوحدة النقدية واستخدام عملة واحدة في عام ١٩٩٩ وتجميد باقي خطط الوحدة ولكن وهذا بديل مطروح يمكن لدول اوربا باستثناء الدنمرك الاتفاق على معاهدة جديدة تشبه إلى حد كبير الاتفاقية القديمة .. وخروج الدنمرك على الاجماع الاوربي على الوحدة لا يعني خروجها من الاطار الاوربي فالدنمرك مرتبطة بالمجموعة الاوربية طبقا لمعاهدة روما عام ١٩٥٧ ولكن رفض شعب الدنمرك كان بداية سيئة لمسيرة الوحدة ورسم ظلالا قاتمة فيما يتعلق بامكانية تكرار هذا الرفض . وفي إحدى دول المجموعة الاخرى .. ولكن موافقة ايرلندا من خلال الاستفتاء على معاهدة الوحدة في ١٨ يونيو الماضي كان بمثابة انقاذ لها وتصحيح للمسار نحو الوحدة . كما ان الرفض الدنمركي فتح الحديث عن امكانية اقامة وحدة اوربية دون ان تكون مالية .. وهذا الاحتمال معناه ان الوحدة ستفرغ من مضمونها وقيمتها والغريب ان البرلمان الدنمركي كان قد وافق بغالبية ١٣٠ نائبا من ١٧٥ نائبا على المعاهدة ولكن يبدو ان هناك فجوة واسعة بين الشعب وقيادته واحزابه وربما لم يكن التحرك السياسي والحزبي كافيا لشرح ابعاد المعاهدة واهميتها في المستقبل وتركزت مخاوف احتمال سيطرة اليمين الاوربي الراسمالي واحتمال تدفق الهجرة بعد فتح الحدود وعدم ضبط هذه الهجرة بما تحمله من تاثيرات قد تهدد البلاد .. ولكن الدنمرك كانت حريصة على طمانة شركائها الاوربيين إلى انها تحتاج لمزيد من الوقت لدراسة مستقبلها في اوربا .. ورفض الدنمرك وضع دول المجموعة الاوربية في موقف قانوني غامض وعلى هذه الدول ان تجد مخرجا من هذه الازمة خاصة مع وجود التحفظات البريطانية على بنود العملة الموحدة والبنك المركزي والضمان الاجتماعي وقوانين العمل والمساعدات لدول الجنوب الاقل ثراء (البرتغال واسبانيا واليونان) .

ميتران : دعوة للشعب

ومخاطرة ميتران بذهابه إلى سراييفو المحاصرة سبقها خطوة لا تقل عنها اهمية ، فعلى الرغم من أن الدنمرك وايرلندا هما الدولتان الوحيدتان اللتان اعلنتا انهما ستتجهان لاجراء استفتاء شعبي على معاهدة الوحدة ، وعلى الرغم من ان ميتران أصر على رفضه لاسلوب اجراء استفتاء على هذه المعاهدة لشهور عديدة إلا انه عاد عن اصراره وقرر طرح المعاهدة للاستفتاء بعد ايام من إعلان نتيجة استفتاء الدنمرك ولم يحدد تاريخا لاجراء هذا الاستفتاء وقد جاءت مبادرة ميتران لتحدث ارباكا في صفوف احزاب اليمين المعارضة والتي تواجه انقساما حادا فيما بينها بخصوص هذه المعاهدة .. وفي الاسبوع الماضي حدد ميتران موعدا للاستفتاء (٢٠ سبتمبر القادم) وفسر المراقبون تحديد ميتران لهذا التاريخ ان الفرنسيين تنتهي اجازاتهم الصيفية ويكونون اكثر قابلية للموافقة على معاهدة الوحدة وقد اكد ميتران نفسه هذا المعنى حين اكد ان الاجازات فرصة للفرنسيين للتفكير بهدوء في مستقبل فرنسا في ظل الوحدة .. وطرح ميتران معاهدة الوحدة للاستفتاء هي خطوة لاثبات جدية بلاده في السعي في مسيرة الوحدة خاصة ان المانيا وفرنسا تتزعمان بشكل او باخر هذه المسيرة ، كما ان الدعوة للاستفتاء رد على الاصوات التي تعالت منذ توقيع معاهدة الوحدة في ماستريخت بالدعوة للاستفتاء على نمط الدنمرك وايرلندا على الرغم من ان المؤتمر النيابي الفرنسي الذي ضم كلا من الجمعية الوطنية (البرلمان) ومجلس الشيوخ اقر في قصر فرساي في ٢٣ يونيو الماضي بغالبية ٥٩٢ مقابل ٧٣ نائبا التعديلات الدستورية اللازمة لالغاء التناقض مع بنود المعاهدة بصورة نهائية بعد ان اقرها كل مجلس على حدة قبل ذلك .. وهذه التعديلات اثارت جدلا واسعا في الاوساط السياسية والحزبية الفرنسية حيث اضيف لدستور ١٩٥٨ بند جديد عنوانه المجموعة الاوربية والوحدة الاوربية ويطرح خلاله مسالة اعتماد العملة الموحدة وسياسة خارجية وامنية موحدة وامكان منح مواطني دول المجموعة حق التصويت في الانتخابات المحلية الفرنسية .. وقد اظهرت استطلاعات الراى العام في فرنسا ان الفرنسيين سوف يصوتون إلى جانب المعاهدة ولكن هناك احتمالا لان يتخذ الفرنسيون موقفا من سياسة الحزب الاشتراكي الحاكم ويصوتون ضد المعاهدة .. ولذا فان خطوة ميتران الخاصة بالبوسنة والهرسك اعطته دفعة قوية في اوساط الفرنسيين كان يحتاجها خاصة بعد تفاقم اوضاع الاقتصاد الفرنسي (مشاكل البطالة والمزارعين والمهاجرين) .



بريطانيا : شريك متمرد !

خلال قمة ماستريخت وقبلها بسنوات - اى منذ بدات خطوات الوحدة وترتيباتها منذ منتصف الثمانينات - فان بريطانيا شكلت معارضتها على طول الخط مشكلة مزمنة لأطراف المجموعة الأوربية إلى الدرجة التي جعلت شركاءها يضعون بنودا خاصة تلائم الموقف البريطاني وعدم اشراك بريطانيا في بعض مراحل الوحدة وخاصة ما يتعلق بالوحدة النقدية وتستند بريطانيا في موقفها على رفض مبدأ الفيدرالية في الوحدة الأوربية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والامنية الواحدة على اعتبار أن ذلك يمس سيادة بريطانيا وقد تزعمت رئيسة الوزراء البريطانية هذه المعارضة ابان فترة حكمها ثم تبعها جون ميجور وان كان بدرجة اقل تشددا منها وتسعى بريطانيا لاتباع سياسة الخطوة - خطوة في انضمامها لمسيرة الوحدة الأوربية.. وكان مجلس العموم البريطاني قد وافق على معاهدة ماستريخت باغلبية ٢٤٤ صوتا ضد ٢٢ صوتا في قراءة أولى وتبعتها قراءة ثانية اقرت بغالبية ٣٣٦ صوتا ضد ٩٢ صوتا وتتلوها قراءة ثالثة ترفع بعدها المعاهدة لمجلس اللوردات لاقرارها بشكل نهائي ، وكان ميجور قد تحفظ على البند الخاص بالضمان الاجتماعي ودعا لاستمرار القيود على الحدود في تنقل المواطنين الأوربيين بين دول المجموعة ، وتتولى بريطانيا اعتبارا من بداية الشهر الحالي رئاسة المجموعة الأوربية .. وترفض بريطانيا الخطط الفرنسية الألمانية المتعلقة بانشاء جيش أوربي موحد وهي بذلك تساند الموقف الامريكي من هذه المسالة ، حيث ان امريكا ترى أن مثل هذا الجيش سوف ينهي دور حلف شمال الأطلنطي وسيكون مصدر تهديد لهيكل الحلف العسكري وتقليصا للدور الامريكي في أوربا وهو الدور الذي تقلص بالفعل بعد انتهاء القوة العظمى الثانية (الاتحاد السوفيتي) ونهاية المواجهات في ظل الحرب الباردة وسقوط حلف وارسو وسقوط المعسكر الشيوعي (كتلة أوربا الشرقية).. وكانت فرنسا والمانيا قد اتفقتا في اجتماع ميتران وكول في ٢٢ مايو الماضي في « لاروشيل » بفرنسا على تشكيل قوة فرنسية - المانية مشتركة تكون نواة لقوة دفاع أوربية مشتركة تضم ما بين ٣٥ - ٤٠ الف جندي ستكون جاهزة للعمل عام ١٩٩٥ ، وقد حاولت المانيا وفرنسا طمانة الجانب الامريكي إلى أن هذه القوة لن تؤثر في الالتزامات الدفاعية القائمة للدول الأوربية ، وان مهمة هذه القوة تتعلق بحفظ السلام وضمان وحماية العمليات الانسانية إلى جانب الدفاع عن أوربا الغربية .. وتتركز معارضة بريطانيا على رفضها التخلي عن عملتها (الجنيه الاسترليني) انطلاقا من مبدأ تخليها عن احد مبادىء السيادة الوطنية.. وبريطانيا ليست وحدها في مشكلة التخلي عن عملتها فالدلائل تشير إلى أن المانيا قد لا تتخلى عن عملتها (المارك) حيث أن العملات الأوربية الآن تعتمد على الية سعر الصرف الأوربية بالمارك الالماني مع تحديد معدلات تذبذب لكل منها مع تدخل المصارف المركزية في الدول الاعضاء بالمجموعة لاعادتها للنطاق المتفق بشانه عند الحاجة إلا انه مع نهاية العقد الحالي وطبقا للمعاهدة فسوف يتم اعتماد وحدة النقد الأوربية (الايكو) لتكون بديلا لسلسلة العملات الأوربية الحالية .. ويخشى الايطاليون ان تكشف الوحدة المالية الأوربية عيوب اقتصادهم ومشاكله مع عجز الميزانية .

في قمة لشبونة

وقبل نهاية الشهر الماضي اجتمع قادة المجموعة الأوربية في لشبونة لمناقشة مسيرة الوحدة وخاصة بعد المفاجاة الدنمركية ومناقشة الموقف الأوربي من النزاع الدموي في البوسنة والهرسك وقد بحث زعماء المجموعة على مدى يومين موازنة السنوات الخمس المقبلة والتي اقترح ، جاك ديلور ، مفوض المجموعة زيادتها بنسبة ٣٠ في المائة وزيادة المساعدات لدول الجنوب الفقيرة في أوربا اضافة لايرلندا والتي تم الاتفاق بشانها في ماستريخت خاصة ان هذه الدول حذرت من أن تربط بين تنفيذ ما تم الاتفاق عليه فيما يتعلق بالمساعدات وبين التصديق على معاهدة الوحدة ، كما ناقش المؤتمر طلبات الانتساب التي قدمتها ٧ دول أوربية (فنلندا - السويد - النمسا - سويسرا - تركيا - مالطة - قبرص) ومسالة فتح باب العضوية للمجموعة ، افتا ، .. وقد تعهد الزعماء الأوربيون بضرورة إعادة الثقة في خطط الوحدة على الرغم من رفض الدنمركيين لها ، ولكن بريطانيا اعلنت رفضها لزيادة الموازنة المشتركة بالنسب التي تطلبها دول جنوب المجموعة والتي اقترحها ديلور ، كما بحث المؤتمر اقتراح ديلور بتقليص سلطات المفوضين وإعادة بعض هذه السلطات للحكومات الأوربية والشهور القليلة القادمة سوف تكون حاسمة في تاريخ مسيرة الوحدة الأوربية فلابد ان تنتهي عمليات التصديق في دول المجموعة الاثنتي عشرة . ثم تبدا المسيرة الفعلية وتنفتح الحدود والأجواء



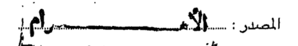
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٢

بين دول المجموعة .. لتتوالى مراحل الوحدة حتى نهاية القرن الحالى .. وعلى الكيان الجديد ان يواجه التحديات من داخل المجموعة ومن خارجها : صراع بين منطق الوحدة ومداها وبين مبادىء السيادة الوطنية وصراع بين السرعات المتفاوتة فى تلبية احتياجات الوحدة بين دول أوربا الموحدة والتحدى الخارجى المتمثل فى اليابان كقوة اقتصادية وامريكا كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية .. وعلاقاتها مع باقى الكيانات الاقليمية خاصة ان الوحدة تعطى افضليات اقتصادية واجتماعية لشعوب دول المجموعة قد تثير مشاكل عديدة مع باقى الكيانات الاخرى وخاصة فيما يتعلق بانتقال العمالة الأوربية والمهاجرين وانتقال السلع وحركة الطيران وغيرها من الامتيازات التى ستعطى الأولوية فيها لمن داخل المجموعة الموحدة . كما ان أوربا الموحدة عليها ان تواجه الصراعات المحتدمة حولها والتى تقترب باثارها من المجموعة وتشكل تحديا لوجودها ومدى فعاليته .. ولكن آلية التحرك الاوربى فى مسيرة الوحدة تتسم بديناميكية خاصة تتميز بتجاوزات الأزمات والخلافات من اجل الوصول للهدف النهائى .. وحدة الغرب الأوربى مع بداية عام ٩٣ .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ ... ١٩٩٢



قمة الـ ٧ + ١

انعقد منذ اسبوع بميونيخ اول قمة للدول الصناعية السبع الكبرى عقب اختفاء الاتحاد السوفيتي من الوجود ... وكان ماجرى فى القمة مناسبة لتسليط الاضواء على بعض الخواص - غير المعترف بها صراحة - لعالم ما بعد « النظام الدولى الثنائى القطبية ».

بقلم :
محمد سيد احمد

دعى الرئيس الروسى يلتسين لحضور القمة فى يومها الاخير .. لم تكن دعوة لروسيا كى تصبح العضو الثامن بالقمة .. ولكن صدر - اثناء انعقادها - قرار بالموافقة على حضور روسيا - مستقبلا - كـ « مراقب » ، وهكذا سوف توصف اجتماعات القمة بـ « ٧ + ١ »..

وكان جورباتشوف قد دعى للقمة السابقة التى عقدت فى لندن منذ عام .. وعاد من القمة فارغ اليدين .. وبعد ايام ، دُبر انقلاب ضده .. لذلك تقرر ، فى هذه المرة ، الا يعود يلتسين صفر اليدين. ووافق زعماء الغرب على اجابة طلب روسيا بمعونات تصل الى ٢٤ مليار دولار بـ « منحة اولى » مقدارها .. مليار واحد !...

لو تقرر ان تكون لروسيا احقية فى حضور القمة ، لم يكن ذلك لما تملكه من اوجه « قوة » ، بل لعكس ذلك تماما... ذلك ان الخطر الذى تمثله انما ينبع من اوجه « الضعف» التى اصبحت تميزها ، وتهدد بحالة « انفلات» لن يكون العالم الغربى بمنأى عنها ، خاصة وان روسيا مازالت تحتفظ باغلب ترسانة الاتحاد السوفيتى النووية .. ولذلك تقرر ضم روسيا « لاحتوائها » داخل القمة، مع عدم منحها مقام العضو !

والحقيقة ان زعماء الغرب ارادوا - باشراك روسيا - هدفا آخر ايضا، هو الحيلولة دون تعرض التماسك الغربى للتآكل، والحد من اكتساب « النظام الدولى الجديد » صفة النظام المتعدد الاقطاب ذات العلاقات الملتبسة فيما بينها.. وقد كشفت قمة ميونيخ عن تباينات واضحة فى نظرة العواصم الغربية الى المستقبل، اتخذت شكلا كان مثار تعليقات كثيرة فيما يتعلق بالعلاقات الامريكية الفرنسية بالذات..

فان كل اعضاء القمة - باستثناء رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور - بصدد انتخابات او استفتاءات قريبة فى بلادهم.. وكلهم مشدودون الى مشاكل مجتمعاتهم الداخلية ذات الوزن الحاسم فى الانتخابات ، واصبح لهذه المشاكل اولوية على ارضاء اقرانهم فى القمة.. فان فرنسا تواجه فى ٢٠ سبتمبر القادم استفتاء على قرارات قمة « ماستريخت » حول الوحدة الاوروبية، يشكل فى نظر الكثيرين استطلاعا للرأى بل وحكما على سياسات الرئيس الفرنسى ميتران.. كما ان فرنسا تواجه الآن اضراب سائقى شاحنات النقل، واضراب المزارعين احتجاجا على التهديد برفع الدعم عن منتجاتهم.. ثم يواجه الرئيس الامريكى بوش انتخابات الرئاسة فى ٢٠ نوفمبر القادم، فى ظرف هبطت فيه شعبيته الى ادنى حد.. فضلا عن بروز تحدى المرشح المستقل « روس بيرو » وكانما هو تعبير عن نهاية « النظام الثنائى القطبية » حتى داخل المجتمع الامريكى ذاته! وان الناخب الامريكى بصدد « عصيان » على ضرورة اختيار رئيسه من احد حزبى امريكا التقليديين الكبيرين !.. ان بوش منشغل بالناخب الامريكى ، وميتران بالناخب الفرنسى.. ولانشغال الرؤساء بالمشاكل الداخلية اولوية على نجاح القمة.. وعلى ابراز تماسك الغرب ووحدته.. واخذت التصدعات تبرز فوق السطح..

ففى اربعة اجتماعات سابقة لقمة « السبع الكبار » ، فى اورجواى وتورنطو وباريس ولندن ، فشلت الجهود للتوصل الى اتفاق حول شروط التجارة الدولية ، داخل اطار « الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) » ، وتقرر مرة اخرى فى ميونيخ ، ارجاء البت فى هذا الموضوع الحيوى لموعد لاحق..

بيــد ان الخـــلاف الاهم هو الذى برز بين باريس وواشنطن حول مبررات استمرار « الوجود العسكرى الامريكى » فى أوروبا عقب نهاية الحرب الباردة .. فان امريكا تصر على أن يكون لـ « حلف الاطلنطى » دور أساسى فى كل مايتعلق بمعالجة الأزمات الساخنة فى أوروبا .. وفى مقدمتها ؛ ما يجرى الآن فى البوسنة والهرسك .. ذلك بينما تتمسك فرنسا بأن تجرى معالجة مثل هذه الأزمات المحتدمة داخل اطار « مؤتمر الامن والتعاون الأوروبى » .. صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية عضـــو فى كل من « المؤتمر » و « الحلف » ولكن لكلمة واشنطن فى « الحلف » شان اعظم من كلمتها فى « المؤتمر » ، ولو لمجرد أن « الحلف » ليس هيئة تختص بشئون أوروبا وحدها .

لقد شكل الغرب « قطباً واحداً » تحت المظلة الامريكية طالما كان العالم منقسما الى كتلتين متضادتين : ولكن يتعذر تصور احتفاظ الغرب بصفة « القطب الواحد » بعد زوال « القطب المقابل » .. ولامفر بعد انهيار « النظام الدولى الثنائى القطبية » .. من بروز « نظام دولى متعدد القطبية » .. هذه حقيقة مازالت تقاومها الولايات المتحدة بشدة .. وتقاومها الادارة الأمريكية الراهنة بالذات ، وقد أرادت بناء مجدها على دور كونى لامريكا ،كان التصدى لصدام حسين من أبرز معالمه .. وهو دور لا بد أن يتشبث به الرئيس بوش فى وقت يتصدى فيه لانتخابات رئاسية صعبة ..

فمن هنا الحاجة الى « توظيف » روسيا ، وتصويرها على انها مازالت تشكل « قطبا مقابلا » ! .. والواقع اننا مازلنا بصدد عملية « توظيف متبادلة » ! .. فان روسيا ايضا بحاجة الى هذه « اللعبة الامريكية » ، وهى ايضا بحاجة الى تاكيد انها مازالت تملك مكانة « كونية » ، كسبيل لاحتواء مشاكلها الداخلية ..

غير ان المحاكمة الجارية الآن للحزب الشيوعى فى موسكو حول هل كان من الجائز حله لمجرد ان بعض قادته قد دبروا انقلابا ضد رئيس الدولة ، انما تعكس ، على نحو ما ، احساسا داخليا بان الإعتماد على الغرب لم يات بثماره . وان الماضى ، ايا كانت عيوبه ، فانها عيوب لم تكن اكثر وطاة من مشاكل الحاضر المستعصية على الحل !

وقبل انقلاب اغسطس ١٩٩١ باشهر ، فاجا شيفرنادزه العالم باستقالته المدوية ، بدعوى ان الاتحاد السوفيتى مقبل على انقلاب عسكرى وشيك .. ومنذ ايام صدر تحذير مماثل من صديق آخر لجورباتشوف هو ياكوفليف .. هل يحمل هذا الانذار معنى ان عملية « التوظيف المتبادل » مستحيلة الانجاز .. بمعنى انه لا الزعماء الغربيون كفيلون بمواجهة مشاكل روسيا المتفجرة ، ولا القيادة الروسية كفيلة بمنع انتشار عدوى « الانقلاب » الى خارج حدودها ؟ .. هل نحن بصدد صيف ساخن آخر فى موسكو ؟

أوروبا في عهد الـ«بوندز بنك»

اجتماع البنك المركزي الالماني «بوندز بنك» اليوم في فرانكفورت هام بكل المقاييس، فهو على صعيد المانيا آخر اجتماع «قبل اجازة الصيف الطويلة» للبنك المستقل عن سيطرة حكومة بون لوضع الأسس اللازمة لاحتواء التضخم الذي يهدد الانتعاش النسبي الذي يشهده الاقتصاد الالماني مقارنة باقتصادات الدول الصناعية الاخرى. وهو على الصعيد الدولي اول اجتماع ينعقد تحت «مناشدة» موجهة الى اعضائه من رئيس وزراء بريطانيا «جون ميجر» الذي يعرف ان مصير اقتصاد بلاده وعملتها معلقان على «رفع الفائدة الالمانية».

على الجانب الآخر من الاطلنطي ينتظر جورج بوش نتيجة الاجتماع بترقب، اذ ربما مثلت مقرراته الفاصل الحاسم بين فوز بوش او سقوطه في معركة الرئاسة الامريكية.

وزراء مالية دول المجموعة الاوروبية اكدوا في اجتماعهم «الضاغط» الذي انعقد في بروكسل قبل يومين ان «مصير اقتصاداتهم» تحت «رحمة» مقررات فرانكفورت ووزير الخزانة الالماني الذي شارك في الاجتماعات علق ان حكومة المستشار كول لا تستطيع ان تتدخل في قرارات الـ«بوندز بنك» المستقل.

لاول مرة اذن في «النظام العالمي الجديد» بدأ سيناريو الهيمنة الاقتصادية الالمانية على اوروبا يتشكل بوضوح وبريطانيا التي انضمت مؤخرا الى نظام النقد الاوروبي ستكون اول الدول التي ستكتوي بميكانيكية ربط العملات الاوروبية بالمارك الالماني.

خياران متاحان امام اعضاء الـ«بوندز بنك» لاحتواء السيولة النقدية المتزايدة في الاسواق الالمانية:

إما رفع الفائدة المصرفية لتقليص السيولة في الاسواق، وهو سلاح حاسم في خنق التضخم الالماني وان كان سيولد «الكوابيس» الاقتصادية على المستوى الدولي، خاصة في ثلاث دول، من مجموعة السبع الصناعية الكبرى، هي بريطانيا وايطاليا وامريكا.

او الحد من قدرة البنوك الالمانية على الاقتراض، وهو سلاح «معتدل» يمكن استخدامه دون عواقب «دبلوماسية»، وان كانت نتائجه في ضغط السيولة النقدية واحتواء التضخم غير مؤكدة.

الخيار الاول يمكن ان ينجم عنه تخفيض مباشر في قيمة تحويل العملات الاوروبية الاخرى مقابل المارك في «نظام التحويل النقدي الاوروبي»، وهو خيار ترفضه فرنسا بشدة وبريطانيا بـ«مناشدة». اما الخيار الثاني فمقبول «سياسيا» غير ان فعاليته مشكوك فيها.

سواء هذا او ذاك فان اجتماع الـ«بوندز بنك» اليوم مؤشر هام على ان المانيا عادت مرة

اخرى تمارس هيمنتها التاريخية على اقتصادات الدول الاوروبية مما سيعزز في بريطانيا وفرنسا موقف المعارضين لـ«ماستريخت» واتفاقاتها حول الوحدة الاوروبية.

مالك جعفر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

فرنسا منقسمة على ذاتها، والدانمارك لاذت بالفرار

الوحدة الاوروبية تتحطم على صخرة ماستريخت!



بعد ان صوت الدانماركيون ضد معاهدة ماستريخت، واخذ القلق يساور الاوروبيين حول امكانية رفض التصديق على هذه المعاهدة في كثير من البلدان الاوروبية التي صوتت حكوماتها عليها، وبعد ان لاح الانقسام الشديد في الآراء في فرنسا، قام الرئيس ميتران باخذ زمام المبادرة واقر دعوة المواطنين لاعطاء رأيهم حول اوروبا والتصديق على معاهدة ماستريخت في استفتاء شعبي عام في شهر ايلول (سبتمبر) المقبل.

جاءت دعوة ميتران للاستفتاء بعد ان كان الجدل قد بدأ في مجلسي النواب والشيوخ لتعديل الدستور كي يتوافق على المعاهدة، لأن هناك تعارضاً في بعض مواد الدستور مع ما تنص عليه المعاهدة التي تسير خطوة مهمة نحو التوحيد السياسي والاقتصادي لاوروبا، فتحد قليلاً من السيادة الوطنية لصالح سيادة جديدة هي السيادة الاوروبية، وتنشيء مواطنية اوروبية جديدة لها حقوق اوروبية وعليها واجبات اوروبية. وقد انتهت مناقشة المجلسين الى اجتماع مشترك عقد في قصر فرساي حيث اقر التعديل الدستوري بما يشبه الأجماع.

الا ان الاجماع الدستوري لا يعني الاجماع حول معاهدة ماستريخت التي تتضارب الآراء بشأنها وتكاد تقسم فرنسا الى شطرين متعادلين تقريباً وانما متباينين من حيث الانتماء الحزبي. فبينما رأينا تيار اليمين الممثل بالديغوليين الذين يتزعمهم جاك شيراك، واتحاد الديمقراطيين الذين يتزعمهم الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان ينشق حول ما ستريخت، فيبدأ ديستان حملة الى جانب الاشتراكية لدعوة الناخبين الى التصويت «بنعم» لصالح ماستريخت رأينا من جهة اخرى تيار اليسار الممثل بالاشتراكيين والشيوعيين وبعض البيئويين ينشق هو الآخر. فالشيوعيون وبعض الاشتراكيين، وانصار البيئة يعارضون ماستريخت بشدة فيما يؤيدها معظم الاشتراكيين واليمين المتطرف الممثل بجان ماري لوبين يقف الى جانب المعارضين.

اذن هناك خلط في الاوراق السياسية قد يؤدي الى اعادة النظر ليس فقط بالتحالفات السياسية، وانما ايضاً بالآراء السياسية وخطط الاحزاب ومبادئها. هذا وقد بدأت الاحصاءات واستطلاعات الرأي تتناقض حول امكانية التصديق او عدمها، منها ما يشير الى الاكثرية الساحقة في المؤيدين ومنها ما يبرز المعارضين او المترددين.

الا ان الانقسام الاكثر حدة هو الذي حصل في اوساط اليمين التقليدي حيث دعا الديغولي فيليب سوغان الى معارضة ماستريخت ورفض المعاهدة وطلب بإعادة التفاوض حول اوروبا، بينما قامت جماعة ديستان وخصوصاً فرانسوا ليوتار بإقامة المهرجانات مع الاشتراكيين لاقناع الناخبين بالتصويت بنعم للمعاهدة. ولكن الخلاف بين الطرفين اليميني لم يكن حول ماستريخت بقدر ما كان حول استخدام المعاهدة لمآرب سياسية داخلية. فالديغوليون يعتبرون ان ميتران قد نجح في تسلق ماستريخت ليتلافى الانهيار السياسي الذي حصل للاشتراكيين اثناء الانتخابات المحلية التي جرت في آذار (مارس) الماضي، تمهيداً لابراز تحالفات جديدة تعطي الاشتراكيين امكانية جديدة في الانتخابات التشريعية التي ستحصل في آذار (مارس) المقبل عام ١٩٩٣. لذلك قام حزب التجمع من اجل الجمهورية الديغولي بادانة تصرف حزب الاتحاد الديمقراطي واعتبره قد وقع في شرك الاشتراكيين وبالتحديد بشرك الرئيس ميتران الذي نصب فخاً للمعارضة وقعت فيه عن سابق تصور وتصميم.

فالرئيس ميتران باقراره مبدأ الاستفتاء الشعبي قد ساهم بخلط الاوراق وباحداث البلبلة، ليس فقط في صفوف المعارضة، وانما ايضاً في صفوف اليسار، فهو بذلك قد نزل عند رغبة الديغوليين والشيوعيين وبعض الاشتراكيين امثال جان بيار شوفانمان وجماعته، وهذه الفئة الجديدة الى جانب اليمين المتطرف. وهذه الفئة الجديدة الى جانب اليمين المتطرف، جماعة جان ماري لوبن، هي فئة غير منسجمة ليس بامكانها ان تشكل معارضة قوية للنظام الاشتراكي الحاكم. والفئة الاخرى المكونة من الاشتراكيين بأكثريتهم ومن الاتحاد الديمقراطي واحزاب الوسط تؤيد ماستريخت ولكنها هي الاخرى غير منسجمة وليس بامكانها الاتفاق على برنامج مشترك للحكم.

وهذه هي الخارطة السياسية التي بدأت ترتسم في فرنسا حول الموضوع الاوروبي والتي قد تمتد لمواضيع اخرى اقتصادية او اجتماعية او حتى سياسية. ولكن ما هي النقاط التي يدور حولها الجدل وتنقسم بشأنها الآراء والمواقف؟

النقطة الاولى تتعلق بمسالة الهيمنة الالمانية على اوروبا: فمعارضو ماستريخت يتخوفون من ان تسيطر المانيا الموحدة بعدد سكانها وبثقل العنصر الالماني في جميع انحاء اوروبا الاخرى، كان ذلك في النمسا او سويسرا او المناطق الفلامنكية (هولندا وبلجيكا)، ام في البلدان الاوروبية الجديدة مثل المجر وسلوفينيا وكرواتيا، وهذان البلدان قد انشقا عن يوغسلافيا تحت تأثير المانيا وبدعم مباشر منها. اذن العنصر الالماني سيفوق عدده في اوروبا الموحدة مائة مليون نسمة. الى جانب ذلك يأتي الثقل الاقتصادي لالمانيا، فهي اقوى بلدان العالم على هذا الصعيد ولا ينافسها الا اليابانيون ولكنهم بعيدون عن اوروبا. والذي يعزز هذا الرأي حول السيطرة الالمانية، ان اوروبا الشرقية بكاملها والاتحاد السوفياتي السابق بوجه خاص اصبحا ضعيفين جداً من الناحية الاقتصادية، ويقعان مباشرة تحت التأثير



المصدر : ....الحوادث..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....١٧ ... ١٩٩٢.........

الالماني، فالسد الذي كان قائماً بوجه المانيا قد انهار نهائياً مع انهيار حائط برلين: لذلك فالعملة الموحدة الاوروبية «الايكو» سيتكه ... تماماً للمارك الالماني.

اما المؤيدون لماستريخت فيقولون ان قوة المانيا هي حجة لصالح مؤيدي المعاهدة وليس ضدهم لانه من الافضل ان تكون المانيا مضبوطة داخل المجموعة الاوروبية من ان تكون منفردة او معزولة بحيث تتجه نحو التطرف فتصبح خطراً على السلم وبالتالي قد تتحول الى دولة امبريالية داخل اوروبا المفككة والضعيفة. وما يؤيد هذا الرأي ان اليمين الالماني المتطرف يعارض اوروبا بشدة ويعتبر ان معاهدة ماستريخت تكبح طموحات المانيا وعظمتها في اوروبا وفي العالم.

والنقطة الثانية موضوع الجدل هو الاتجاه في قرارات ماستريخت نحو تحويل اوروبا الى قوة سياسية فيدرالية او كونفدرالية من شانها ان تجعل من اوروبا قوة عملاقة الى جانب الولايات المتحدة واليابان بعد زوال الاتحاد السوفياتي. فالمعارضة تقول ان ماستريخت ستبقي اوروبا خاضعة للولايات المتحدة او على الاقل لسياستها المناوئة للعالم الثالث حيث يجري السعي لابقائه متخلفاً والاستفادة من موارده الاولية وبالتالي بقائه راسخاً في التبعية. فهذا يبعد فرنسا عن مجالها الحيوي في افريقيا عموماً وفي حوض البحر المتوسط خصوصاً ويخلق انقساماً عالمياً حاداً بين الشمال المتطور والجنوب المتخلف قد يؤدي الى تهديد السلام، او في افضل الاحتمالات الى زعزعة الاستقرار في بلدان الجنوب وتدفق موجات كبرى من المهاجرين الى اوروبا،الذين ينشدون الامن والحرية والعمل والاستفادة من رفاهية الغرب.

اما المؤيدون لماستريخت فيردون على هذه الحجة بالقول ان توحيد اوروبا يجعل منها قوة كبرى قادرة على الوقوف في وجه الامبريالية الاميركية لمنعها من العربدة وحدها على الساحة الدولية. فالرأي المعارض هنا لا يمكنه ان يصمد وحجته غير مبررة، وفرنسا في وضع التفكك تترك لالمانيا السيطرة وحدها على اوروبا ولاميركا السيطرة وحدها على العالم ولليابان السيطرة وحدها على الاقتصاد والتجارة.

والنقطة الثالثة مثار الجدل تتعلق بالنمط السياسي الذي سيحكم اوروبا هل ستؤدي معاهدة ماستريخت الى مزيد من الديمقراطية ومشاركة اوسع لفئات الشعب في العملية السياسية. ام ان اوروبا الواسعة والموحدة ستخضع الى نوع من التكنو ـ بيروقراطية التي ستعطل الديمقراطية لصالح المصلحة العليا للاتحاد وبالتالي لصالح الفئات المسيطرة اصلاً؟ وهنا تطرح المسألة الاجتماعية بكل ابعادها.

فالمعارضون لماستريخت يقولون ان الوحدة الاوروبية المرتقبة ستقع تحت تأثير الراسمالية الاحتكارية المدعومة من قبل البيروقراطية والتكنوقراطية وهي ستجرد الفئات العاملة من المكاسب التي حصلت عليها في اوطانها المجزاة لترسي السيطرة النهائية لراس المال على العمل. ودليل هؤلاء هو ما ادت اليه الراسمالية الاميركية التي خلصت الى الحد من المكاسب الاجتماعية لصالح كبار الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية، الامر الذي اوقع الدولة ذاتها في حبائل الراسمالية، وبالتالي ارهقها بالديون وعرضها للافلاس وتفاقم عدد العاطلين عن العمل. فهذا التراجع الاجتماعي سيطال بالدرجة الاولى البلدان الاوروبية الصغيرة والاقل تقدماً من الناحية الاقتصادية وسيحولها الى مجرد اسواق لراسمالية البلدان المتقدمة، عندها ستكون اوروبا ماستريخت الموحدة مصدر انقسامات اجتماعية خطيرة تسبب الصراعات التي تراجعت كثيراً في الاونة الاخيرة.

اما المؤيدون لماستريخت فيردون على هذه الآراء بالقول ان الديمقراطية الراسخة على صعيد البلدان المجزية وصلت الى نوع من المازق واخذت الامراض السياسية تنهش هذه الديمقراطية، من هذه الامراض الفساد المتفشي في اوساط السياسيين والاحزاب. وظاهرة المافيات والجرائم وتجاوز القانون التي تعم معظم البلدان الاوروبية من ايطاليا الى فرنسا، الى المانيا، فقد نشأت فئة طفيلية تهدد تماسك واستقرار هذه البلدان. اما على الصعيد الاجتماعي فبامكان اوروبا الموحدة ان تقدم للفئات العاملة خدمات اكثر بكثير مما تقدمه البلدان منفردة بحيث تجبر الدول المتخلفة على اللحاق بالدول المتقدمة وتضطر لأن تقدم لفئاتها العاملة ما تقدمه البلدان المتقدمة: فالعودة الى الوراء في المجال الاجتماعي هو امر غير واقعي. وقد برهنت الانظمة التي تدعي اقامة اتحادات على اساس اجتماعي مثل الانظمة الشيوعية بانها وصلت الى مأزق ادى الى تدهورها اقتصـ... واجتماعياً وبالتالي تفككها سياسياً.

والنقطة الرابعة التي يجري الانقسام حولها تـ... بالمسألة القومية، فيقول المعارضون لماستريخ... ان الوقت ليس وقت الفيدرالية والاتحاد بين امم مختـ... لان ما يجري حالياً في اوروبا الشرقية وبخاصة في يو... ـلافيا حيث القوميات الصغيرة تسير باتجاه تكوين دو... مستقلة بعد ان فشل اتحادها الذي جرى منذ اكثر من نـ... قرن ولم تكتف بذلك بل تشهد نمواً جديداً للشعور ... قومي لـ... نشهد له مثيلاً في اوروبا سابقاً. فإزاء ... التفكك والتشتت ليس بالامكان اقامة اتحاد بين ... اوروبية مختلفة القومية خصوصاً وان لكل منها وجهة نظر مختلفة حول العلاقة مع بلدان اوروبا الـ...قية. فبينما تتطلع فرنسا لبناء علاقات متوازنة لـ...وير اوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي لايصالها الى مستوى الغرب، فإن دولا اخرى مثـ... المانيا تتطلع لتوسيع اسواقها عبر اشلاء الاتحاد الـ...وفياتي وبلدان اوروبا الشرقية.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو

...ما المؤيدون لماستريخت يقولون العكس تماماً: فيما ان اوروبا الغربية تشكل القطب الوحيد المستقر حالياً، وهي وان كانت مكونة من عدة امم، تعتبر الجاذب الوحيد للامم الصغيرة الناشئة، وهي المانعة لها من التفكك ومن الانزلاق نحو التناحر، لأن ضعف الفكرة الاوروبية قد يؤدي الى تفاقم المشاكل في شرقيها ويخلق العصبيات القومية والدوافع الفوضوية التي تنتهي الى الانعكاس على اوروبا الغربية ذاتها التي لا تزال فيها بعض الاقليات الطامحة لانشاء كيان سياسي مثل الايرلنديين في بريطانيا والباسك في اسبانيا واهالي كورسيكا في فرنسا والانقسام بين الغالون والفلامنك في بلجيكا.

هذه هي النقاط التي يجري حولها الانقسام في فرنسا والتي تجعل نتيجة الاستفتاء الشعبي لابرام معاهدة ماستريخت غير مضمونة. والذي يخشى منه فعلاً هو ضياع الناخبين وتاثرهم بالانقسامات السياسية، لان ذلك يضع الاشتراكيين في موضع حرج، إذ انهم لم يعودوا في موقع الاكثرية. وهذا ما دفع باتحاد احزاب الوسط للاسراع بتاييد ماستريخت والدعوة الى ابرام المعاهدة بمعزل عن الموقف من الحزب الاشتراكي. ولكن الانتخابات المحلية التي جرت في آذار (مارس) الماضي لم تظهر فقط تدهور الاشتراكيين وانما اظهرت ايضاً قرف الناخب الفرنسي من الطاقم السياسي كله فاقبل على الفئات والاحزاب الجديدة امثال حماة البيئة والجبهة القومية اليمينية التي يتزعمها جان ماري لوبن. هذا ولم يحدث شيء يشجع الناخب على التخفيف من حكمه على الطاقم السياسي لان الفضائح والتلاعبات تتوالى حتى بعد تلك الانتخابات: فالاشتراكيون تعرضوا لهزة من هذا النوع مع برنار تابي الذي اضطر للاستقالة اثر تقديمه للمحاكمة في فضيحة مالية، وكذلك الامر بالنسبة لاحد زعماء الاتحاد الديمقراطي، فرانسوا ليوتار، الذي اضطر للاستقالة من جميع مناصبه الانتخابية ليمثل امام المحكمة حيث يتعرض لتهمة الغش واستعمال السلطة لمصلحته الشخصية اذ يقال انه اشترى منزلاً فخماً في البلدة التي يترأس بلديتها (فريجوس) على الكوت دازر بسعر زهيد لقاء اشراك صاحبه في مشاريع البلدة ومرفاها. والغريب في الامر ان ليوتار كان ينظر اليه على انه طاهر الكف، وهو مرشح محتمل لرئاسة الجمهورية وقد شارك مؤخراً بيار بيريغوفوا، رئيس الحكومة، بحملة دعائية لصالح معاهدة ماستريخت.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٢

على رغم وجود معارضة محدودة للاندماج

السويد تدخل الجماعة الاوروبية وتجر معها الدول الاسكندنافية والمحايدة

□ ستوكهولم -
من محمد خليفة:

■ حين اذاع التلفزيون الحكومي نبأ توقيع السويد اتفاقية التعاون التجاري الاوروبي اواخر العام الماضي، استدرك المذيع الخبر بالتعليق التالي: «وهكذا اتخذ اليوم القرار الذي سيجعلنا اقل سويدية، والذي يجبرنا ان نفكر من الآن فصاعداً بطريقة اوروبية».

حتى العام الماضي، كان السويديون لا يفكرون في ان يصبحوا جزءاً من الجماعة الاوروبية، اذ ان الاعتقاد الشائع بينهم انهم في منزلة «اعلى» من باقي القارة: فديموقراطيتهم ارقى وانقى، بينما الجماعة الاوروبية منظمة غير ديموقراطية على حد تعبير النائب السابق بيار غارتون، واقتصادهم اكثر تقدماً من الاقتصاد الاوروبي عموماً، وبلادهم اكثر امناً ورخاء واستقراراً. وتخشى الغالبية منهم ان تفقد السويد مزاياها وخصائصها التي صاغت شخصيتها الدولية لا سيما الحياد السياسي، والتجربة الاشتراكية - الديموقراطية المميزة والتي نجحت نجاحاً رائداً مقارنة مع الاشتراكيات الاخرى، وكذلك الانفتاح الثقافي والانساني على قضايا العالم الثالث. واخيراً زعامتها الاقليمية على مجموعة دول شمال اوروبا.

غير ان هذه المقولات التقليدية تعرضت اخيراً الى إعادة نظر جذرية وعلى نطاق واسع. وبدأ السويديون يناقشون مسألة انضمامهم الى السوق الاوروبية المشتركة بايجابية ملحوظة وصلت عند بعض القوى والتيارات السياسية والاجتماعية الرئيسية الى انقلابات عميقة في المواقف، وفي مقدمها الحزب الاشتراكي الديموقراطي، اكبر الاحزاب والذي حكم نحو ستين سنة من دون انقطاع يذكر، وحدد ملامح الشخصية السويدية المعاصرة.

وعلى اي حال، سيستمر النقاش حول هذه المسألة سنوات عدة قبل ان يقرر السويديون بشكل نهائي وحاسم ما اذا كانوا يريدون ان يصبحوا جزءاً من اوروبا الموحدة ام انهم سيحافظون على حيادهم واستقلالهم وخصوصيتهم. ومعلوم ان الاستفتاء الشعبي العام في شأن الانضمام الى السوق الاوروبية سيجري في نهاية عام ١٩٩٤. وفي حال جاءت النتائج لصالح الانضمام فان التنفيذ لن يبدأ قبل عام ١٩٩٥.

الزلزال الاوروبي

يعتبر الانقلاب السويدي في الموقف تجاه العلاقة مع اوروبا، احدى نتائج الزلزال العنيف الذي ضرب شرق القارة وانهى الانقسام السابق بين معسكرين ومجموعتين سياسيتين. وهو الزلزال الذي لم يهدأ حتى اللحظة، ولا يزال يهز بقوة مناطق واسعة بين البلقان والقرم، فيلغي دولاً من الخريطة، وينشئ اخرى جديدة، بحيث لا يمكن احد الآن رسم خريطة نهائية ودقيقة لاوروبا القادمة.

الا ان ما يمكن التأكد منه وحساب نتائجه اللاحقة، هو دور الجماعة الاوروبية الموحدة الذي اصبح المحرك القوي والرئيسي للاحداث والتغييرات التي تشهدها القارة في مختلف ارجائها، وكذلك تطور نطاق هذا الدور واتساعه ليشمل كل الدول التي تنتمي جغرافياً الى اوروبا، بحيث لم يعد بمقدور اي دولة فيها ان تنأى بنفسها عن السوق المشتركة، او ان تخطط لمستقبلها بشكل منفصل عنها.

كان «حلم» اوروبا الموحدة، وليد الحرب العالمية الثانية، ولد بين الانقاض والحرائق واصبح معادلاً للسلام والحرية اللذين تتطلع اليهما الشعوب المنهكة والمعذبة.

الطريق لم يكن قصيراً او معبداً دائماً. بل كان طويلاً تخللته مخاطر الانزلاق من جديد الى الحروب الساخنة، والنووية هذه المرة. وفي كل الاحوال كانت رياح الحرب الباردة تعصف بالقارة وتحطم احلامها. في عام ١٩٥٧ انطلقت الفكرة، وان ضعيفة، بعد ان ظلت زمناً طويلاً اقرب الى الاماني. لكنها فشلت في ان تنأى بفكرة اوروبا الموحدة، عن الانقسام والصراع بين المعسكرين السوفياتي والاميركي. وكان ان برزت مجموعة ثالثة من الدول، جمع بينها الحياد ما بين المعسكرين، سواء كان هذا الحياد اختياراً حراً لها مثل سويسرا والسويد، او مفروضاً عليها فرضاً مثل النمسا. ومع الوقت، وبموازاة نمو السوق الاوروبية المشتركة، شكلت الدول المحايدة فيما بينها رابطة اقتصادية شبيهة بالاولى، ضمت ست دول هي السويد والنروج وفنلندا وايسلندا والنمسا وسويسرا، وعرفت باسم رابطة التجارة الحرة الاوروبية واختصاراً باسم مجموعة «افتا». وحملت هذه الرابطة في مغزاها التاريخي، حلم الوحدة الاوروبية الذي جسدته مجموعة السوق المشتركة، بل وكانت مجموعة «الكوميكون» (رابطة الدولة الشيوعية في شرق اوروبا) تعبيراً وتجسيداً له ايضاً ولكن في هيئة اخرى.



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

ولا بد ان نشير هنا الى العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية الوثيقة التي تربط خصوصاً بين السويد ودول المنطقة الاسكندنافية (شمال اوروبا: النروج والدنمارك وفنلندا)، وهي علاقات تصل في بعض القطاعات الى مرتبة التكامل او الاندماج الكامل، في حين تصل الاختلافات والتمايزات بين السويد (وشقيقاتها الاسكندنافيات) والدول الاوروبية الغربية الاخرى في بعض القطاعات الى درجة عالية من الانعزال والتباعد.

فالسويد ابتكرت تجربة اشتراكية خاصة وطبقتها وتقع على مسافة نائية من الراسمالية الماركسية او السوفياتية. وفي السويد - حتى اليوم - قطاع عام لم يعد لحجمه مثيل في اي مكان في اوروبا. وربما كانت السويد في هذه اللحظة الدولة الاخيرة او الوحيدة التي لم تفتح ابوابها للمصارف الاجنبية. وتكاد تكون الشركات المتعددة الجنسيات او الشركات الاوروبية والغربية، المتوسطة الحجم معدومة في السويد.

وبعبارة اخرى تختلف السويد اختلافاً بنيوياً وجوهرياً عن النظم الغربية الاجتماعية والاقتصادية بحيث لا يمكن تصور امكان انضمامها او اندماجها في اطار السوق الاوروبية المشتركة بسهولة وقبل اجراء تغييرات جذرية وعميقة في نظمها الداخلية. فحتى عام ١٩٨٩، كان الحزب الاشتراكي الديموقراطي يرفض رفضاً قاطعاً اي مناقشة لفكرة دخول السويد الجماعة الاوروبية، اذ كانت بعض الاحزاب اليمينية تطرحها وتدعو اليها ولا سيما حزب المحافظين (الذي يتزعم ائتلاف الاحزاب اليمينية الحاكم حالياً) والحزب المسيحي الديموقراطي.

وعلى رغم ان الفكرة كانت اطروحة يمينية معارضة لسياسة الحزب الاشتراكي الحاكم، الا انها لم تحظ بتاييد في الشارع، بل وظل عدد من احزاب اليمين نفسه يرفضها مثل حزب الوسط وحزب البيئة. وعلى اثر التحولات التي جرت في الاتحاد السوفياتي وشرق اوروبا والمانيا، وبروز الدور المركزي الجديد للسوق الاوروبية في مساعدة الشقيقات الشيوعيات في الانتقال الى الديموقراطية، وتسارع وتيرة نمو فكرة الوحدة الاوروبية، وانتهاء الحرب الباردة والانقسام الاوروبي، مما عنى بالنسبة الى السويد انتفاء الظروف التي فرضت عليها اختيار الحياد، اعاد الحزب الاشتراكي الديموقراطي تقييم موقفه السابق، وابدى تاييده للانضمام الى السوق الاوروبية التي اصبحت ترمز لمشروع اوروبا المتحدة باسرها. ومما يؤكد على اصالة هذا الحزب واحتفاظه بحيويته على رغم العقود الستة التي امضاها في السلطة، وعلى رغم الجهاز البيروقراطي الذي بناه وكونه لادارة الدولة، فانه استطاع ان يستشعر بسرعة اتجاه التغيرات الاوروبية وينقلب، بالتالي، على موقفه السابق وينضم الى المسيرة الاوروبية الصاعدة ويتكيف مع معطياتها ومقتضياتها الايديولوجية على رغم الاختلافات العميقة التي تفصل تجربته العريقة عن تجارب الدول الاوروبية الاخرى، وعلى رغم ما لهذا التكيف من آثار وتبعات تالية على التجربة التي بناها في السويد بنجاح. واستطاع هذا الحزب ان ينقل خلاصة تقييمه لهذه التحولات، الى القطاع العريض من المجتمع السويدي بسرعة ملحوظة ايضاً، والى النقابات والمنظمات الرديفة وهي ايضاً اقوى النقابات العمالية واهمها في البلاد وتضم نحو ستين في المئة من مجموع القوى العاملة (٤،٥ مليون عامل وموظف).

اجماع بين اليسار واليمين

في مطلع شهر تموز (يوليو) العام الماضي، وقبل موعد الانتخابات التشريعية العامة، قدمت الحكومة الاشتراكية طلب انضمام السويد الى السوق الاوروبية، بشكل مبدئي، ووعدت مواطنيها باستفتاء شعبي يجري في الوقت نفسه مع الانتخابات التشريعية التالية، اي بعد ثلاث سنوات (ايلول / سبتمبر ١٩٩٤) لتقرير هذا الامر نهائياً.

وحين اسفرت الانتخابات الاخيرة عن فوز ائتلاف احزاب اليمين السبعة على الحزب الاشتراكي، وتشكيلها حكومة بزعامة حزب المحافظين، اصبح الاتجاه الى الاندماج باوروبا يسير بخطى اسرع وارسخ، لان هذا الحزب كما اشرنا سابقاً، كان رائداً في تبني فكرة الانضمام الى السوق المشتركة.

وعلى اية حال فالفكرة تحولت الى اتجاه ثابت تلتقي عليه الغالبية الساحقة، الاشتراكية والليبرالية، من المواطنين والسياسيين، اضافة الى النقابات والاحزاب. وبدات السويد تراجع قوانينها وتشريعاتها ونظمها لاعدادها وتكييفها مع الدول الاثنتي عشرة، وذلك من دون انتظار موعد الاستفتاء العام بعد ثلاث سنوات، خصوصاً ان هذا الاستفتاء سيجري بطريقة (لا تخلو من خدعة!) مضمونة النتيجة، اذ سيكون السؤال الموجه نعم بلا شروط او لا بشروط (!!) وهي الطريقة نفسها التي اتبعت في استفتاء الشعب الاسباني قبل الاشتراك في السوق الاوروبية، لا بل ان السويد ماضية في الاندماج بمشروع الوحدة الاوروبية، حتى ولو

وجد مواطنوها طريقة ما للاعلان عن رفضهم لدخول المشروع من بوابته الرئيسية، نتيجة قوة الدفع الجارفة الاقوى من اي معارضة.

ويسير مشروع اندماج السويد باوروبا على خطين متوازيين: الاول هو عن طريق الانتساب الرسمي الذي ذكرناه، والثاني هو عن طريق التنسيق الاقتصادي الشامل بين دول اوروبا. وفي اواخر العام الماضي، وقعت مجموعة السوق المشتركة ورابطة التجارة الحرة (افتا) اتفاقية مهمة وتاريخية تعتبر نقلة استراتيجية في الوحدة الاقتصادية لاوروبا. وكانت السويد في مقدمة الدول التي اعطت الضوء الاخضر لابرام هذه الاتفاقية، من دون العودة الى الشعب او الحاجة الى اجراء استفتاء. واهم ما في هذه الاتفاقية انها تقرر مساهمة دول الرابطة الست في ازالة الحدود الجمركية والاقتصادية بين الدول الثماني عشرة إعتباراً من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٩٣. كما ان هذه الاتفاقية تعطي للطرفين كل المزايا الاقتصادية في الاسواق الداخلية للدول الثماني عشرة. اي ان دول الرابطة ستتمتع بكل حقوق الدول الاعضاء في السوق المشتركة باستثناء التصويت على قراراتها.

ومما يؤكد قوة اندفاع السويديين في الإندماج مع اشقائهم الاوروبيين انهم كانوا على استعداد لتوقيع الاتفاقية السابقة نفسها بشكل منفرد حتى لو عارضتها دول الرابطة الاخرى. يضاف الى ذلك ان وزيرة التجارة الخارجية السابقة انيتا غرادين صرحت عقب التوقيع على الاتفاقية بقولها: هذه الاتفاقية خطوة مهمة وكبيرة ولكنها غير كافية على المدى البعيد.

اذن، ستبدأ السويد ارتباطها بالمشروع الاوروبي اعتباراً من بداية العام المقبل، وحين يحل موعد الاستفتاء الشعبي عام ١٩٩٤ لتقرير مصير الارتباط الشرعي والرسمي، ستكون العلاقة غير المباشرة قد انجبت وانتجت اشياء عديدة خلال عامين من التعاون في الميادين الاقتصادية الاساسية.

والواقع ان هذه العملية يجري التحضير لها منذ الآن بتشريعات راديكالية، منها البدء بتقليص حجم القطاع العام، واتجاه الحكومة للتخلي عن اكبر وأهم المؤسسات التي كانت تملكها وتديرها الى القطاع الخاص، وهي مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتحضير لفتح الابواب امام المصارف الاجنبية (غير الاسكندنافية).

ويلخص اولف دينكلسبيل وهو وزير الجماعة الاوروبية في الحكومة السويدية، الالتفاف الذي تقوم به حكومته لتكريس العلاقة مع السوق المشتركة بقوله: يمكن القول ان بلادنا ستصبح عضواً فعلياً اعتباراً من العام المقبل.

المعارضون

مع قوة التيار المؤيد للارتباط والاندماج باوروبا فان قطاعاً آخر من السويديين لا يزال يعارض هذا الاتجاه. وتشكلت اخيراً حركة للتعبير عن الرفض، حملت اسم «لا للاوربة» يتزعمها عدد من الصحافيين والمثقفين والنواب بدأت تسلط الضوء على اسباب مناهضتها الانضمام الى السوق المشتركة من خلال نشاطات اعلامية وشعبية واسعة تهدف الى توعية المواطنين وتحضهم على التعبير عن رفض الاحزاب السياسية. فما هي المبررات التي تطرحها هذه الفئة المعارضة وما هي مسوغاتها؟

يرى المعارضون ان السوق المشتركة منظمة غير ديموقراطية ولا تطبق التقاليد الراسخة التي يؤمن بها السويديون في تجربتهم الديموقراطية، مثل رقابة الشعب على الحكومات والاحزاب والاجهزة التنفيذية والبيروقراطية. ويخشى هؤلاء ان تفقد بلادهم مزاياها وخصائصها الديموقراطية الرائدة لان الانضمام الى السوق يفرض عليهم ان يقبلوا ٨٠ الف صفحة من القوانين التي شرعتها المجموعة الاوروبية للتأقلم معها. ويضرب هؤلاء مثلاً بالدنمارك التي يوجد فيها ٤٠ الف قانون ومرسوم تسيطر وتنظم حياة المواطنين، منها ٣٣ الف قانون من المجموعة الاوروبية و٧ آلاف قانون فقط من السلطات الدنماركية! كما يستشهدون بتصريح للمفوض العام للسوق جاك ديلور قال فيه ان ٨ في المئة فقط من القوانين السارية الآن في الدول الاعضاء ستكون صالحة للاقرار من قبل المجموعة الاوروبية في المستقبل.

ويشير المعارضون الى الظواهر الاجتماعية غير الانسانية والديموقراطية في دول الجماعة الاوروبية وبالذات ظاهرة العنصرية وكراهية الاجانب، والاتجاه الى اغلاق ابواب اوروبا امام طالبي اللجوء السياسي والمضطهدين والفارين من بلادهم لأسباب انسانية او سياسية معتبرين هذا الاتجاه مناقضاً للالتزام الاخلاقي والادبي بحقوق الانسان، ومناقضاً للمبادئ الثابتة للسياسة السويدية في هذا المجال. ويستنتج المعارضون من ذلك ان الاندماج باوروبا سيقضي على الخاصية السويدية، وهي ليست مجرد خاصية اخلاقية او ثقافية بل هي مصالح حقيقية، ستتضرر من جراء السياسة الاوروبية لان السويد لا تستطيع ان تغلق ابوابها في وجه المهاجرين واللاجئين الذين تحتاجهم.

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

ويركز المعارضون ايضاً على ان السوق الاوروبية هي منظمة سياسية في المقام الاول وانها تخطط لبناء حلف عسكري لدعم السياسة الخارجية، وهي خطوات تتناقض مع المبادئ والالتزامات التي حافظت عليها السويد طوال هذا القرن، ويمكن ان تورط السويديين في حروب امبريالية واستعمارية ضد الشعوب الاخرى مستقبلاً.

ومن الناحية الاقتصادية يرفض هؤلاء ايضاً فكرة ان بلادهم ستستفيد من توحيد الاقتصاد الاوروبي وستحقق زيادة في النمو وزيادة في مستوى المعيشة. ويستشهدون بامثلة عن معدلات البطالة في دول السوق حيث تصل الى ١٧ في المئة في ايرلندا و١٦ في المئة في اليونان و١٥ في المئة في اسبانيا ونحو ٥ في المئة في المانيا، في حين ان معدل البطالة في السويد متدن جداً، وهو الآن ٣ في المئة على رغم ان البلاد تمر بازمة غير عادية ولم يسبق لها مثيل ولا تعتبر بالتالي مقياساً دائماً.

ويتخوف هؤلاء من تدفق غير منظم ومخطط لملايين العاطلين عن العمل من اسبانيا والبرتغال واليونان وايطاليا وفرنسا وايرلندا.

ومن الطريف ان النساء السويديات يتصدرن المعارضين للانضمام الى السوق الاوروبية بحجة انهن حققن مساواة شبه تامة مع الرجال في سوق العمل وحقوق العمل في حين ان ذلك غير محقق في الدول الاخرى، مما يعني ان المراة السويدية ستفقد الكثير من حقوقها ومكاسبها بعد الانضمام.

وعلى الجبهة الاخرى يرى المدافعون عن صواب الاتجاه اوروبي ان المخاوف السابقة مبالغ فيها. فهم لا يرون خطرا على الهوية السويدية من الاندماج باوروبا. ويقول البروفسور اورفار لوفغرين: ليس صحيحاً ان السويد مثل اناء هش سيتحطم بمجرد دخول المجموعة الاوروبية. ويضيف: لا صحة واقعياً لفكرة القومية الاوروبية الجديدة التي ستزيل الثقافات والقوميات الخاصة. انها مجرد فكرة دعائية من ابتكار خيال بيروقراطيي بروكسيل! ويؤكد لوفغرين ان الخصائص السويدية لها جذور عميقة ولا يشكل الانضمام الى المجموعة الاوروبية تهديداً لها.

اما بالنسبة الى تجربة الديموقراطية السويدية، فيرى انصار الاتجاه الاوروبي انها لن تتاثر سلباً بالاندماج في اوروبا، بل ان بلادهم ستحتفظ بحقها في فتح ابوابها امام اللاجئين والمهاجرين من العالم الثالث بنفس الطريقة الجاري العمل بها الآن، بل وستضغط لكي تخفف من محاولات الدول الاخرى اقامة اسوار حول القارة تحميها من زحف مواطني دول الجنوب. ويتوقع المسؤولون والخبراء في هذا الاتجاه ان تستقبل اوروبا الموحدة في غضون السنوات العشر القادمة نحو ٢٥ - ٣٠ مليون مهاجر اجنبي مما ينفي عملياً مزاعم الانعزالية الاوروبية.

وعن الحياد السياسي والدولي، يرى انصار هذا الاتجاه ان بلادهم لن تشارك في اي وظائف عسكرية او سياسية امبريالية تجاه الشعوب الاخرى، وستحتفظ السويد بحقها في الاستقلال عن سياسة الدول الاخرى في هذا المجال. كما يؤكدون ان التحولات الاخيرة في اوروبا والعالم غيرت تماماً من طبيعة المفاهيم الكلاسيكية للحياد والانحياز، وان الاتجاه العام دولياً هو للمنافسات الاقتصادية، لا للحروب، ولا لسباق التسلح، وبالتالي فان الكتلة الاوروبية الموحدة ستكون قوة اقتصادية اولاً واخيراً ولن تكون حلفاً عسكرياً.

ويؤكد الاقتصاديون، بدورهم، ان بلادهم ستحقق مكاسب ومزايا اقتصادية مهمة من الاندماج باوروبا لان الاقتصاد السويدي متفوق وقادر على المنافسة، وان ازالة الحدود ستفتح الطريق لازدهار تجاري كبير وانه لا خوف على دخول الشركات الغربية الاجنبية الى السويد.

وفي اختصار يلخص مؤيدو الانضمام الى مشروع اوروبا الموحدة ان هذه العملية لم تعد خياراً او طريقاً يمكن تجنبه، وانها ضمانة قوية لمستقبل جميع دول القارة: ضمانة للديموقراطية، وليست تهديداً لها، وضمانة للنمو الاقتصادي والازدهار التجاري وليس العكس، وضمانة للخصائص والهوية السويدية وليست نقيضاً لها. وستكون هذه الضمانة اقوى واشمل باستيعاب جميع دول شرق اوروبا والبلقان في اطار المشروع تدريجياً والعمل على تقريب الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة في اوروبا، لكي لا تجد اشباح الديكتاتورية نافذة مفتوحة تعود منها الى اطراف القارة.

وفي جميع الاحوال شكلت الحكومة السويدية لجاناً لتوعية الشعب بايجابيات الاتجاه الاوروبي وتهدئة المخاوف وتهيئة الناخبين لاستفتاء عام ١٩٩٤، والاجراءات «الثورية» العميقة التي ستسبقه، او ستلحقه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٢

فرنسا تبدأ معركة معاهدة ماستريخت

باريس - ر - بدأت فرنسا معركة معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية استعدادا للاستفتاء العام المقرر إجراؤه فى ٢٠ سبتمبر القادم، وذلك وسط حماس الاحزاب السياسية وفتور الناخبين الذين بدأوا عطلتهم الصيفية .

وأكدت إستطلاعات الرأى الاخيرة فى فرنسا ان ما بين ٤٢ و ٥٧٪ من المواطنين سيصوتون لصالح معاهدة ماستريخت فى الاستفتاء العام وأعرب المعلقون عن مخاوفهم من أن ترفض الاغلبية المعاهدة من منطلق معارضتها للحكومة الاشتراكية الحالية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٢

فرنسا تخشى أن تتحول إلى «صندوق قمامة» لألمانيا!!

باريس - من شريف الشوباشى : بدات تتكشف خيوط شبكة دولية للتخلص من النفايات الصناعية والطبية تتولى نقل ودفن مخلفات الدول الصناعية الكبرى الى دول اخرى سواء فى اوروبا او فى دول العالم الثالث التى لا تتقيد بتشريعات صارمة ازاء قضية النفايات.

فقد تم القاء القبض فى باريس على ثلاثة من مسئولى شركات معالجة النفايات بتهمة ادخال مخلفات من المانيا ودفنها فى فرنسا، وقد تم ضبط ثلاث عربات نقل فى الاسبوع الماضى كانت تحمل مخلفات صناعية وطبية، واعتبرت السلطات الفرنسية حمولة هذه العربات ضارة بالبيئة وبالصحة العامة فى فرنسا. واتضح ان هناك عشرات من عربات النفايات تعبر بانتظام الحدود الالمانية/ الفرنسية وتترك مخلفاتها فى اماكن مهجورة بعضها على مقربة من الانهار او مجارى المياه مما يهدد مياه فرنسا بالتلوث.

ومن المعروف ان التشريعات الخاصة بالنفايات فى المانيا هى اكثر القوانين صرامة فى العالم حيث يتعرض من يقوم بالقاء النفايات ودفنها الى السجن لمدة ثلاثة اعوام وغرامة تصل الى ما يوازى نحو ربع مليون جنيه مصرى.

ويجبر القانون فى المانيا اصحاب المصانع والمستشفيات وكل من يريد التخلص من النفايات على : اما اعادة توظيفها او دفنها مع مراعاة شروط صحية خاصة. ونظرا لان الدفن او اعادة التوظيف هو عملية باهظة التكاليف فيبدو ان هناك شركات كبرى فى المانيا وفى غيرها من الدول الغنية تفضل التخلص من هذه النفايات بتصديرها الى الخارج مما يتكلف وفقا للتقديرات نحو عشر تكاليف الدفن او اعادة التوظيف.

وقد بدا يتضح من التحقيقات التى تجريها السلطات الفرنسية ان هناك شبكة بدات تتخصص فى نقل النفايات عبر الحدود خاصة فى الدول التى بها مساحات شاسعة غير ماهولة بالسكان او فى الدول التى تملك عددا كبيرا من مدافن النفايات والقمامة.

وبعد تفجر فضيحة النفايات، اعلنت وزيرة البيئة الفرنسية انها قررت اغلاق ستة الاف و٧٠٠ مدفن للنفايات والقمامة فى مختلف انحاء فرنسا قبل عام الفين. كما ستلتقى بوزير البيئة الالمانية «كلاوس توبفر» للتفاهم حول افضل السبل من اجل وضع حد لتجارة النفايات وحتى لا تتحول فرنسا - كما صرح معلق فى التليفزيون الفرنسى - الى «صندوق قمامة» تستخدمه المانيا.

وتعتقد الاوساط الفرنسية ان تجارة النفايات اصبحت تجارة رائجة وان شبكة التخلص من النفايات ستركز فى المرحلة المقبلة على دول العالم الثالث التى لا تعتبر حماية البيئة من اولوياتها الاساسية.



٥١٪ من الفرنسيين يلوحون برفض الوحدة الأوروبية

باريس - وكالات الانباء - كشف استطلاع للراى اذاع التليفزيون الفرنسى نتائجه امس - أن ٥١٪ من الناخبين سيرفضون معاهدة ماستريخت للوحدة النقدية والاقتصادية والسياسية الأوروبية فى الاستفتاء العام الذى دعا الرئيس الفرنسى إلى اجرائه فى ٢٠ سبتمبر القادم فى حين سيوافق ٤٩٪ على المعاهدة.

ويعد هذا اول استطلاع للراى ترجح نسبة الرافضين على نسبة المؤيدين ، فى حين كان استطلاع اخر اجرى فى الوقت ذاته قد أكد أن المعركة ستكون حامية والفارق ضيق للغاية بين ٥١٪ من المؤيدين و ٤٩٪ من الرافضين. وقد أجرت وكالة «بى.فى.اى» الاستطلاع السلبى لصالح مجلة «بارى ماتش» الذى ستنشر نتائجه غدا الخميس وأجرى الاستطلاع الايجابى وكالة اى. أ. او.بى لصالح مجلة «اكسبريس».

وقد ادى تسرب الانباء عن نتائج الاستطلاع قبل إذاعته إلى هبوط حاد فى بورصة الأوراق المالية بينما اعلن ميتران امس الأول انه سيشارك فى المناظرة التى سيذيعها التليفزيون الفرنسى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٢

ميـــتـــران يخـــوض معــركـــة مـــاســـتـــريخت

باريس - مكتب الأهرام - إحتدم الجدل السياسى فى فرنسا حول اتفاقيات ماستريخت للوحدة السياسية والنقدية الاوروبية، قبل شهر من الاستفتاء العام المقرر فى ٢٠ سبتمبر القادم، مما دفع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران لأن يخوض المعركة شخصيا، بينما دعا لوران فابيوس سكرتير اول الحزب الاشتراكى الحاكم الى ضرورة البدء سريعا فى تنظيم الحملة لتأييد الاتفاقية لمواجهة الحملة المضادة.

فقد تقرر أن يشترك الرئيس ميتران فى مناظرة تليفزيونية تذاع على القناة الأولى للتليفزيون الفرنسى يوم ٣ سبتمبر القادم، مع الشخصيات الأساسية المعارضة لاتفاقيات ماستريخت.

وكانت نسبة المؤيدين للاتفاقيات قد تراجعت بنسبة ١٠٪ منذ شهر يونيه الماضى حيث كانت تتجاوز ٦٠٪ من الناخبين، الآن مجلة بارى ماتش نشرت فى عددها اليوم الخميس ان ٥١٪ ممن شملهم الإستطلاع يرفضون الاتفاقية مقابل ٤٩٪ يؤيدونها وذلك لاول مرة بينما أظهرت استطلاعات أخرى موافقة ٥١٪ من الشعب على الاتفاقيات.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أزمة ماستريخت

لو قال الفرنسيون «لا» لاتفاقية «ماستريخت» عند التصويت عليها الشهر المقبل، فان رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور سيكون في وضع حرج تماما لانه يراهن بكل قوته على خطة الاندماج مع اوروبا في وقت تشتد فيه المعارضة الداخلية ضد هذا التحرك.

وقد كتب وزير التجارة الاسبق في حكومة مارغريت ثاتشر نيكولاس ريدلي مقالا ندد فيه بخضوع الجنيه الاسترليني لهيمنة المارك الالماني، وطالب الحكومة صراحة بالخروج من اطار الوحدة النقدية الاوروبية، وتأكيد سيادتها على عملتها الوطنية.

ومقال ريدلي، يكشف ان الثاتشريين سيتكتلون ضد ميجور، اذا اخفقت ماستريخت في العبور داخل البرلمان الفرنسي.

وريدلي، هو الوزير الذي استقال من منصبه، لانه اتهم هيلموت كول المستشار الالماني، بأنه هتلر يحاول الهيمنة على اوروبا عبر قوة المارك!

وتصريحات الوزير السابق، عندما كان في موقعه الوزاري احرجت حتى رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر آنذاك مما دفعها لقبول استقالته. الا ان ريدلي وثاتشر نفسها خارج اطار الحكومة، لكنهما مع مجموعة ضخمة يتحركون ضمن اطر ضغط، لوقف مسيرة الاندفاع نحو اوروبا.

واذا قال الفرنسيون «لا» فتعني ذلك اضاءة الضوء الاخضر امام تكتلهم لمعارضة رئيس الوزراء علنا، ومحاولة جذب حزب العمال اليهم لاسقاط «ماستريخت» في مجلس العموم البريطاني.

ولان ميجور يشعر بمقدمات الازمة السياسية العاصفة التي ستهب على المجموعة الاوروبية اذا انهارت الاتفاقية التي وقعها في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) في هولندا، فانه سيسعى للتحرك مع ميتران، وكول لاقناع الفرنسيين بالموافقة على «ماستريخت» لأن رفضها يعني الدخول في افق مجهول بشأن الخطوات المختلفة لدول المجموعة الاوروبية.

الا ان خطوات ميجور ستتعثر في ظل الخلل الاقتصادي الراهن، الذي يستغله المعارضون لتوجيه سهام الاتهام الى المانيا، باعتبارها تريد اضعاف العملات الاوروبية لصالح خطة الهيمنة التي تحدث عنها ريدلي منذ فترة وسببت صدمة للمجتمع البريطاني لم تستطع ثاتشر نفسها التوافق معها، رغم وقوفها مع رفض الاندماج، وتأييد خطة الانفصال السياسي لحماية ما تراه اسس السيادة للمؤسسات البرلمانية والاقتصادية البريطانية. رئيس الوزراء البريطاني يريد محاصرة عاصفة سياسية متوقعة، الا ان الازمة تشير الى ان دول المجموعة الاوروبية رغم سيرها المتدرج في عملية التنسيق الداخلي، تواجه عقبات، من اهمها تراث الشك وذاكرة التاريخ، فعلى الرغم من السعي لتحقيق وحدة بطريقة عقلانية، الا ان الشعوب تخشى الاندماج، والتفريط في سياساتها، وعبرت عن هذا الموقف الدنمارك، والان تتحرك فرنسا، وهذا الصدى ينعكس في بريطانيا.

ورغم ان رهان ميجور مستقبلي، فان الواقع يبدو غير مستوعب بعد لهذا الاختيار، لذلك من المتوقع اذا قال الفرنسيون «لا» ان يقلدهم البريطانيون، وستفشل «ماستريخت» وسيكون على قادة المجموعة الاوروبية الانتظار فترة اخرى لصياغة اتفاقية بديلة.

بشرى حسين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (سعودية)

التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٢

نكسة وحدوية جديدة في أوروبا؟

بعد مضي اقل من ثلاثة اشهر على رفض الناخبين في الدنمارك معاهدة ماستريخت، ربما تواجه الجماعة الاوروبية نكسة كبرى ثانية.

اذ ان الفرنسيين سيتوجهون الى صناديق الاقتراع خلال ثلاثة اسابيع ليدلوا باصواتهم في الاستفتاء على المعاهدة.

وتشير احدث استطلاعات الرأي العام الى ان من المحتمل ان يرفضها الناخبون، مما يعني انهم سيدقون المسمار الاخير في نعش المعاهدة، وبالتالي فإن مثل هذه النتيجة ستعني اعادة النظر في خطط اوروبا للاتحاد.

ويجدر بالذكر ان الرئيس فرنسوا ميتران ليس ملزماً باجراء استفتاء على قبول المعاهدة او رفضها، وكان في وسعه تمريرها في الجمعية الوطنية الفرنسية حيث تؤيدها غالبية اليمين واليسار. ولكن الرئيس الفرنسي اراد من الاستفتاء ان يعزز مكانته مع انه ربما ينتهي في حالة لا يحسد عليها بالنسبة للموضوعين.

فحتى لو ايدت الغالبية المعاهدة بنسبة ضئيلة فإن الاستفتاء سيمثل نكسة لماستريخت، لان المخططات الاوروبية الرئيسية مثل الاتحاد لا يمكن ان تستند الى اغلبية حسابية بسيطة.

فالذي يلزم لهذه المخططات هو اغلبية كبرى وتاييد عاطفي وعقلاني من الاوروبيين بشكل عام. ولكن هذا ليس موجودا الآن.

وهناك عدد من العوامل التي ادت الى هذا الاحساس السلبي العام تجاه الجماعة الاوروبية، اذ ان الناس بداوا يدركون ان الوحدة في حد ذاتها لن تشفي الجماعة من امراضها وفي مقدمتها الركود الاقتصادي والبطالة واتساع الهوة بين الحكومات وشعوبها.

كذلك ادى اخفاق الجماعة الاوروبية في وقف المجازر في البوسنة الى اظهار القيود الفعلية على الصلاحيات الحقيقية للجماعة.

لكن زعماء الجماعة يستطيعون تجاوز الاحداث باللجوء الى تاجيل بعض جوانب معاهدة ماستريخت. وفي هذا ما سيمهد السبيل امام اعادة التفاوض على تلك الجوانب من المعاهدة التي تثير قلق الناخبين في فرنسا اضافة الى الدنمارك.

ولعل اهم عناصر هندسة التاريخ هو الصبر. وكانت ماستريخت قد اعدت على عجل وبتسرع في وجه التطورات المتسارعة في باقي القارة الاوروبية.

لكن بقية اوروبا بدات تلحق الآن بالجماعة الاوروبية مما يعني ان الوقت حان لكي تتريث الجماعة وتعيد النظر في خطواتها القادمة.

امير طاهري



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

الشرق الأوسط

جريدة العرب الدولية

حدود ماستريخت

ماستريخت، قبل ان تصبح منعطفاً في تاريخ الوحدة - او اللاوحدة - الاوروبية كانت بلدة هولندية هادئة راضية بواقعها الجغرافي كبلدة حدودية تجاور دولة كبرى اسمها المانيا... الى ان شاء قدرها - وربما سوء طالعها - ان يختارها قادة المجموعة الاوروبية، في ديسمبر (كانون الاول) الماضي، مقراً للقاء قمة طموح في رؤياه لمستقبل وحدوي لاوروبا.

ولكن استفتاءات الرأي الاخيرة تظهر ان الناخب الفرنسي، بعد الناخب الدنماركي، يفضل ان تبقى ماستريخت بلدة حدودية تعرف «حدودها» وتقف عندها.

منذ ديسمبر الماضي وماستريخت - او اتفاقية ماستريخت - مؤشر لكل اتجاه سياسي داخل دول المجموعة الاوروبية، سلبياً كان او ايجابياً، ومقياس لـ «الحس القاري» فيها بالمقارنة مع «الحس القومي» المفترض ان تتجاوزه شعوب اوروبا الغربية في سعيها لمستقبل اكثر ازدهاراً...

بيد ان شعوب اوروبا، ان صدقت استفتاءات الرأي العام الفرنسي الاخيرة، تضمر، على ما يبدو، صورة مختلفة لمستقبلها عما يخططه قادتها.

ماذا حدث لحلم الوحدة الاوروبية؟

اذا صحت استطلاعات الرأي العام الفرنسي يبدو ان الحلم يصطدم بالعقبة نفسها التي كان يتطلع الى تجاوزها، اي المانيا. ففي باطن الحماس الاوروبي للوحدة حافز نفسي لا يستهان بتأثيره على الشارع والناخب، وهو الشعور الدفين بان «اوروبا الكبرى» هي البديل العملي لـ «المانيا الكبرى».

الا ان مأساة الوحدة الاوروبية ان الوحدة الالمانية سبقتها وتحولت الى عبء مادي يتحمله كل الاوروبيين ويهدد عملاتهم «باعادة ترتيب» قسرية داخل نظام النقد الاوروبي... او بتعبير اكثر صراحة بخفض اضطراري لسعر صرفها. واذا اضيف هذا العبء «الالماني» الى المتاعب العامة للاقتصاد الاوروبي الآن - بدءاً بالركود وانتهاء بمعدلات البطالة المرتفعة - تصبح الوحدة الاوروبية الموعودة مرادفاً للهيمنة الاقتصادية الالمانية في ذهن الناخب الاوروبي، خصوصا في دول الجوار - مثل الدنمارك وفرنسا - التي لم تنس بعد ما عانته من الهيمنة العسكرية الالمانية قبل خمسة عقود.

ولكن السؤال الاول المفترض ان يطرحه الناخب الاوروبي على نفسه هو: لمصلحة من اسقاط المشروع الوحدوي في اوروبا؟

الاجابة على هذا التساؤل قد تستوجب دراسات وتحليلات لا مجال لها في هذه العجالة. غير ان من الواضح ان المستفيد الاول سيكون المانيا وتحديداً «البوندزبنك» الذي سيكون سعيداً، وربما فخوراً، بالتخلص من مشروع الوحدة النقدية وبانتهاج سياسة مستقلة تمام الاستقلال في تحديد معدلات فوائد المارك وفق المصلحة الالمانية اولا واخيرا.

عندئذ لن يجد الفرنسيون والدنماركيون والبريطانيون... من يلومون على متاعبهم الاقتصادية سوى حكوماتهم «القومية».

«الشرق الأوسط»



اوروبا والعرب

حول الرئاسة البريطانية للمجموعة الاوروبية التي تبدأ في يوليو (تموز) ١٩٩٢

انحسار قضايا الشرق الاوسط وتركيزها على توحيد وأمن اوروبا

بقلم : مصطفى كركوتي

تتراس بريطانيا في الاول من شهر يوليو/تموز الجاري المجموعة الاقتصادية الاوروبية وذلك لمدة ستة اشهر تنتهي في ٣١ ديسمبر/ كانون الاول المقبل الذي يتصادف مع موعد قيام السوق الاوروبية الموحدة Single Market حيث ستزول الحدود والحواجز بين دول المجموعة الـ١٢ امام حركة التجارة والتبادل بين دول المجموعة. وعلى الرغم من اصرار بريطانيا على استثنائها من مسألة الالتزام بالغاء المراقبة والسيطرة على الحدود الوطنية، فان هذا لن يحد، او ينقص من الخطى التي ستخطوها دول المجموعة نحو انجاز المزيد من سياسات التوحد والاندماج الاقتصادي والمالي في الاعوام المتبقية من القرن الحالي، وتكتسب رئاسة بريطانيا للمجموعة الاوروبية اهمية خاصة تميزها عادة عن رئاسات الدول الاعضاء الاخرى بسبب ما تتمتع به بريطانيا من خصوصية ليست موجودة لدى الدول الاوروبية الاخرى. فبريطانيا وحدها في ذلك بين دول العالم، تتمتع بعضوية اهم المؤسسات الدولية والمنظمات الاقليمية في العالم في آن واحد تتمثل في مجلس الامن الدولي، وهيئة الامم المتحدة ومنظمة حلف شمال الاطلسي (ناتو) والمجموعة الاوروبية ومجموعة الدول السبع الصناعية والاغنى في العالم، ومؤتمر الامن والتعاون الاوروبي، والمجلس الاوروبي واتحاد اوروبا الغربية، ومنظمة دول الكومنولث.الا ان الرئاسة البريطانية للدورة الاوروبية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢ تتباين كليا عن رئاسة بريطانيا للدورات السابقة، كما يجمع المراقبون السياسيون في لندن على ان هذه الرئاسة ستكون اكثر اهمية وتميزا عن الرئاسات السابقة على الاقل، هذا هو الانطباع الذي يتكون لدى اي مراقب تتسنى له فرصة اللقاء او تبادل اطراف الحديث مع المسؤولين البريطانيين الذين بدأوا حملة الترويج الاعلامي والدعائي لرئاسة بريطانيا الاوروبية قبل اكثر من اربعة اشهر على موعد بدء



هذه الرئاسة، فقد افتتح وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد هذه الحملة في لقاء موسع له مع ممثلي الصحافة البريطانية والعالمية في المركز الصحفي في وزارة الخارجية البريطانية في مطلع شهر فبراير (شباط) الماضي. ولأن هذا اللقاء قد عقد قبيل اجراء الانتخابات العامة في بريطانيا التي كانت تزداد التكهنات باجرائها في ذلك الحين، فقد تم تفسير لقاء هيرد مع الصحافة بانه يقع في اطار «الدعاية الانتخابية» الا ان ما طرح فيه من افكار وتصورات مستقبلية لدور بريطانيا اثناء رئاستها الاوروبية لا يختلف على الاطلاق عن ما اعلن عنه هيرد في خطاب تنصيبه مرة اخرى كوزير للخارجية امام اعضاء مجلس العموم البريطاني في مايو(ايار) الماضي.

ورغم انحسار القضايا العربية وشؤون الشرق الاوسط على جدول اهتمامات القائمة البريطانية لاوروبا في الدورة الحالية، فان المراقبين يسوقون عدة اسباب لتميز هذه الرئاسة عن سابقاتها من بينها ما يلي:

اولا : وجود حكومة قوية وجديدة في «١٠ شارع داوننغ» (مقر رئاسة الحكومة البريطانية) خرجت لتوها منتصرة من الانتخابات التي الحقت هزيمة للمرة الرابعة على التوالي بحزب المعارضة البريطانية الرئيسي (حزب العمال) الذي تواجه زعامته صعوبات جمة وهي تحاول التكيف مع الواقع الجديد الذي افرزته نتائج الانتخابات. وعلى الرغم من فوز ميجور في انتخابات زعامة حزب المحافظين في نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٩٠ بعد هزيمته لـ«السيدة الحديدية» زعيمة الحزب السابقة مارغريت ثاتشر وتربعه عرش السلطة التنفيذية منذ ذلك الحين، فان ميجور لم يتمتع بمركز شخصي قوي كرئيس للحكومة الا بعد فوز حزبه بقيادته في الانتخابات الاخيرة. فجون ميجور، قليل الخبرة السياسية، فاز في اول انتخابات عامة يخوضها بعد استصغار جهابزة السياسة شأنه. فعدا عن فترة قصيرة وصعبة قضاها وزيرا للخارجية بين يوليو /تموز واكتوبر / تشرين الاول عام ١٩٨٩ مثل حكومة بلاده خلالها في مؤتمر اوروبي واحد والتقى فيها مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي كان يقوم بزيارة رسمية الى بريطانيا، فان ميجور اكتسب خبرته السياسية من خلال معالجة القضايا الداخلية عندما كان في منصب وزير دولة في وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية ووزارة الخزانة قبل ان يصبح وزير خزانة خلفا لنايجل لوسون الذي استقال من الوزارة في عام ١٩٨٨ لخلافه مع ثاتشر. ويشعر جون ميجور الان انه يقود حكومة من رجاله وليس حكومة ورثها عن ثاتشر التي يعتبر المراقبون سقوطها في انتخابات الزعامة على الحزب بمثابة صمام الامان الذي ضمن فوز حزب المحافظين للمرة الرابعة على التوالي في الانتخابات البريطانية ويعتقد المراقبون ان الكوادر القيادية في حزب المحافظين ادركت في وقت مناسب مدى الخطر الذي اصبحت تشكله ثاتشر على مستقبل الحزب بعد ان امضت ١٥ عاما ونصف العام في زعامة الحزب قضت منها ١١ سنة ونصف السنة في رئاسة الحكومة.

والمعروف ان ميجور لم يقم حتى الان الا بالقليل من المبادرات في ميدان السياسة الخارجية حتى يتمكن المراقبون من ملاحظة كفاءاته، باستثناء الاقتراح الخاص بارسال قوات تحت راية الامم المتحدة لحماية الاكراد في شمال العراق، وهو الاقتراح الذي عرف فيما بعد باسم «المناطق الآمنة» . وقد تمكن ميجور من تحقيق انجاز هام في مؤتمر القمة الاوروبية الذي عقد في مدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر / كانون الاول الماضي. فقد تمكنت الاقتراحات البريطانية امام ذلك المؤتمر من التأثير تأثيرا كبيرا في صياغة بنود الاتفاق الصادر عن القمة والذي يعرف باسم «معاهدة ماستريخت» التي سمحت لبريطانيا عدم الالتزام بقرار الاجماع المتعلق بتنفيذ



المصدر : الباحث العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو - أكتوبر ١٩٩٢

بعض سياسات التوحيد والدمج الاوروبية لاسيما في المجالات الاجتماعية والنقدية ومراقبة الحدود.

ثانيا : حدوث تطورات جوهرية هامة على مستوى العالم قاطبة وعلى مستوى الاقاليم بما في ذلك منطقة الشرق الاوسط بين الرئاسة البريطانية السابقة للمجموعة الاوروبية التي كانت في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ وبين الرئاسة الراهنة. فالعالم في ذلك كان لايزال عالم القطبين الخاضع من الناحية العملية لصراع القوتين العظميين الاتحاد السوفياتي القديم والولايات المتحدة على الرغم من فتح بوابات العواصم الغربية امام الزعيم الجديد للاتحاد السوفياتي في ذلك الحين ميخائيل غورباتشوف الذي قاد بلاده حتى اليوم الاخير من عمر الامبراطورية السوفياتية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. ففي تلك المرحلة - اي النصف الثاني من عام ١٩٨٦ - كانت تاتشر قد وصلت الى ذروة شأوتها السياسية تقود «حملة صليبية» هي وادارة رونالد ريغان الاميركية تحت شعار «مقاومة الارهاب» لتوجيه الضربة الى فلول القوى التي كانت تسير في فلك السياسة السوفياتية في كل مكان من العالم، في اميركا اللاتينية، وفي الشرق الاوسط وفي منطقة الخليج وفي جنوب شرق آسيا، وفي افريقيا. وكانت هذه القوى تتهاوى الواحدة تلو الاخرى، او تحاصر في طوق من الخطر الدولي والاقليمي الكلي او الجزئي، او تتحول الى اهداف يتم ضربها عسكريا مباشرة او بطريق غير مباشر. مثلما حصل لايران وسوريا وليبيا ونيكاراغوا وافغانستان واثيوبيا الخ..) الى ان تمكن الغرب في النهاية من تحقيق النصر بتوقيع اتفاق في قمة غورباتشوف - ريغان في عام ١٩٨٨ انهى «الحرب الباردة» التي انهكت قوى الاتحاد السوفياتي القديم اقتصاديا وبشريا وعسكريا على مدى العقود الاربعة السابقة.

ثالثا : تتميز بريطانيا عن بقية الدول الاوروبية، بما في ذلك فرنسا القوية والمانيا الطموحة، بانها الدولة التي تستطيع - كما يقول المثل الشائع - تغيير ردائها في الوقت المناسب. فهي اوروبية وتسعى «لأن تكون في قلب اوروبا» كما يقول ميجور وهيرد وغيرهما من المسؤولين البريطانيين في محافل المجموعة الاوروبية. ولكنها اطلسية الهوى ايضا ليس بسبب الموقع الجغرافي فحسب بل ايضا بسبب ما تتمتع به من علاقات خاصة تاريخيا مع الولايات المتحدة على الصعيد الثنائي ومن خلال العمل المشترك في اطار منظمة «الناتو» وهي «افريقية» و«اسيوية» من خلال موقعها في الكومنولث، وهي من دول الفيتو - ان صح التعبير - بسبب عضويتها الدائمة في مجلس الامن.

رابعا: اصبح لبريطانيا شأنها الدولي الهام في ضوء الدور الذي لعبته مع الولايات المتحدة في معالجة الازمة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت في اغسطس (اب) عام ١٩٩٠، ودورها ايضا في مساعدة الولايات المتحدة على ان ترى مبادرة الرئيس جورج بوش الخاصة بالشرق الاوسط النور وانطلاقة عملية السلام الاميركية برعاية اميركية - سوفياتية (روسية الان) مشتركة في «مؤتمر مدريد» في اكتوبر / تشرين الاول عام ١٩٩١. ولا شك انه لن يكون لبريطانيا، من موقعها في رئاسة اوروبا، اي دور يذكر على صعيد مشكلة الصراع العربي - الاسرائيلي مادامت هذه المشكلة خاضعة لاشراف وادارة وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر الذي يتطلع الى ايجاد حل لها قبيل بدء حملة انتخابات الرئاسة الاميركية المقبلة في عام ١٩٩٦ كي يضيف هذا الانجاز الى رصيده الدبلوماسي اذا ما قرر خوض معركة انتخابات الرئاسة هذه كما هو متوقع.

ولا يستطيع المرء الا ان يلاحظ كيف ان تدبير لقاء لوزير الخارجية البريطاني مع معظم رؤساء



المصدر : الشرق الاوسط (handwritten: الوسط العربي)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : (handwritten: يوليو - أكتوبر ١٩٩٢)

الدول العربية لا يواجه اية صعوبات سياسية ولا تعترضه اية عوائق دبلوماسية او بروتوكولية. فالمسؤول البريطاني اي مسؤول بالمناسبة، يعود هذه الايام من جولاته في المنطقة العربية «بالغ السرور» بعد قضائه.. زيارة ناجحة للغاية تطابقت فيها وجهات نظره مع رئيس هذه الدولة او تلك.

جدول اعمال

اما بشأن معالم النقاط الرئيسية التي يتضمنها جدول اعمال الرئاسة البريطانية للمجموعة الاوروبية فانها تنحصر بمسألتين رئيسيتين هما: توسيع عضوية المجموعة الاقتصادية الاوروبية والامن الاوروبي.

فبالنسبة للعضوية الاوروبية، فقد تحدث ميجور وهيرد ومساعده للشؤون الاوروبية وزير الدولة البريطاني تريستاف جاريل جونز في اكثر من مناسبة كان اخرها اثناء مناقشة الشأن الاوروبي في جلسة مجلس العموم البريطاني التي طرحت فيها الحكومة البريطانية الجديدة برنامجها الحكومي. فالحكومة البريطانية تعتبر ان ازدهار اوروبا ينطلق من المجموعة الاوروبية، وهي لا تعني بذلك ازدهار اعضاء المجموعة الـ١٢ فقط بل المجموعة الاوروبية الموسعة التي ينتظر ان تستقبل اعضاء جددا في عام ١٩٩٦. والمعروف ان «قمة ماستريخت» حددت عام ١٩٩٦ كمناسبة لعقد قمة اوروبية تراجع النصوص الدستورية التي تحكم العلاقات ما بين اعضاء المجموعة الاوروبية.

ولبريطانيا وجهة نظر ازاء العلاقة ما بين توسيع العضوية في المجموعة الاوروبية وما بين التغيرات المطلوبة في مؤسساتها الدستورية. فالحكومة البريطانية تدعو بشدة الى توسيع العضوية وتؤمن بضرورة قيام المجموعة الاوروبية بالرد ايجابيا على طلبات المنتسبين الى النادي الاوروبي. وتتطلع بريطانيا لاستقبال الدفعة الاولى من الاعضاء الجدد في المجموعة، وهي ثلاث دول على الاقل من الدول الاعضاء في منظمة «افتا» EFTA (رابطة التجارة الحرة الاوروبية) التي تقدمت بطلبات الانتساب وهي النمسا والسويد وفنلندا، بالاضافة الى احتمال وجود منتسبين آخرين مثل سويسرا التي فيما يبدو انها بدأت تشعر بأهمية ووزن المجموعة الاوروبية الى حد انه لم يعد بالامكان تجاهلها على الرغم مما تتمتع به سويسرا من قوة مصرفية ومالية في العالم. وتأمل الحكومة البريطانية ان تنتهي المفاوضات مع الدول الثلاث خلال العام المقبل على ان يتم تصديق الاتفاقيات الخاصة بانتساب هذه الدول الى المجموعة الاوروبية في عام ١٩٩٤ على ان تبدأ عضويتها الرسمية في اول عام ١٩٩٥.

ومن المتوقع ان تنظر المجموعة الاوروبية - وهذا ما ستسعى الى التمهيد له الرئاسة البريطانية الراهنة - في عام ١٩٩٧ في طلبات انتساب اعضاء جدد آخرين وهي ثلاث دول اوروبية اخرى ولكن من اوروبا الاخرى: اوروبا الشرقية - وهذه الدول التي تفضلها بريطانيا عن غيرها هي بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا التي وقعت مع المجموعة الاوروبية في النصف الاول من العام الحالي على اتفاقات الروابط التجارية والاقتصادية مع المجموعة. وبالطبع ليس من المتوقع ان تنضم هذه الدول الثلاث الى المجموعة قبل البت النهائي في هياكل مؤسسات المجموعة (المفوضية والمفوضون والبرلمان الخ...) في عام ١٩٩٦ كما نصت على ذلك معاهدة ماسترخيت.

اما القضية الثانية التي ستحظى باهتمام بريطانيا اثناء رئاستها الراهنة لاوروبا هي «الامن الاوروبي» لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانعكاسات ذلك على اوروبا خاصة وعلى



المصدر : الأوسط العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو - اكتوبر ١٩٩٢

العالم عامة. وقد لا تشعر بريطانيا نفسها بالحاح هذه المسألة لكونها مجموعة جزر يفصلها البحر عن دول القارة الاوروبية نفسها، الا ان الدول الاوروبية الاخرى تشعر باهمية هذه القضية اكثر من اية دولة اخرى وخاصة دول وسط وشرق اوروبا. فهذه الدول التي تدخل تجربة اختبار الخيارات الديمقراطية لأول مرة بعد فترة طويلة في الحكم التوتاليتاري، تتعرض تجاربها لخطر الاحقاد والكراهية التي تفجرها النزاعات القومية القديمة -والتي كانت مقموعة - في هذه الدولة فهذه الدول تنظر بحسد الى الطريقة التي تمكنت دول اوروبا الغربية بواسطتها حل خلافاتها التي كانت تؤدي الى الاقتتال الاهلي او القومي فيما بين شعوبها منذ وقت ليس طويلا مثلما كان يحدث بين منطقتي الزاس ولورين على سبيل المثال. والاسئلة المطروحة امام بريطانيا وغيرها من دول اوروبا الغربية في هذا المجال كثيرة. كيف يمكن تطوير «مجلس التعاون» الذي شكلته «ناتو» لوضع اسس حوار بناء مع اعداء سابقين؟ وكيف يمكن تعزيز الاتحاد الاوروبي الغربي WEU كي يصبح الذراع الاوروبي الامني للناتو ويتمكن من القيام بعمليات عسكرية خارج اطار الناتو التقليدي لحماية مصالح اعضائه وخاصة بعد ان تم توقيع اتفاق تشكيل قوة عسكرية مشتركة المانية/ فرنسية هذا الاسبوع. وهل يستطيع - او هل يسمح لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي باعضائه الكثر وعضويته المتنوعة ولكن الذي يفتقر للقوة، ان يعرض للديمقراطيات الحديثة في اوروبا في وسط وشرق اوروبا القوة العسكرية اللازمة لحل النزاعات بين هذه الدول او الفصل في النزاعات الداخلية في كل منها؟ لا شك ان بريطانيا ستسعى في الاجتماع المقرر عقده في يوليو/ تموز الجاري على مستوى وزراء الخارجية لدول الناتو والاتحاد الاوروبي الغربي وقمة هلسنكي للحصول على اجابات على هذه الاسئلة.



المصدر : الشعب

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماستريخت: صراع فرنسى وترقب أوروبى!

● يتساءل كثير من المحللين السياسيين حاليا: هل دخول الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران بثقله السياسى إلى معترك حملة التأييد لمعاهدة ما ستريخت للوحدة الأوروبية فى صالح الحملة والمعاهدة أم ضدهما! ومرجع التساؤل الذى يبدو غريبا بعض الشىء أن نسبة تأييد الفرنسيين للمعاهدة والتى تعد - مع المانيا - الأعلى بين الأصوات الأوروبية أخذت فى التراجع النسبى وإن ظلت أصوات التأييد هى الاعلى صوتا، والأهم من ذلك أن التراجع لايعكس رفضا للمعاهدة نفسها وانما رفض لسياسات الرئيس ميتران باعتبار ان تأييد المعاهدة سيصب فى اتجاه تأييد الاشتراكيين.

● من هنا تتولد صعوبة وحساسية الاستفتاء الفرنسى على معاهدة الوحدة الأوروبية المنتظر انعقاده فى العشرين من سبتمبر الحالى.

وقد كان المتوقع فى ضوء الحماس الايجابى الذى اظهرته المواقف الفرنسية من المعاهدة ان يكون الاستفتاء مجرد إجراء مضمون النتائج لصالح الوحدة إلا أن ثمة تفاعلات على الساحة السياسية والحزبية فى فرنسا تجعل الاستفتاء بعيدا عن السهولة التى توقعها الجميع. وأهم ما يميز هذه التفاعلات هو صعوبة ايجاد خطوط محدودة للرفض والتأييد وتتبع مسارها، فبين صفوف الحزب الاشتراكى المسرف فى تأييده للمعاهدة تشذ أصوات رافضة لعل أبرزها صوت وزير الدفاع السابق جان بيار شوفنمان الذى يرى فى ماستريخت تهديدا لكيان فرنسا كدولة. وداخل الجناح اليمينى المعارض لميتران عدد كبير من الشخصيات المؤيدة للمعاهدة والتى تبذل جهودا واضحة فى دعوة الناخبين للتصويت الايجابى مع المعاهدة وبين هذه الشخصيات الرئيس السابق جيسكار ديستان المعروف بشغفه الدائم من أجل أوروبا الموحدة. فى حزب التجمع من أجل الجمهورية اعلن رئيسه جاك شيراك رئيس الوزراء السابق عدوله عن رفضه الاسبق ونيته تأييد المعاهدة عند الاستفتاء عليها، هذا فى الوقت الذى بلغ أحد أعضاء الحزب وهو الوزير السابق فيليب سيجان درجة من الرفض للمعاهدة دفعته إلى تقرير الدخول فى مناظرة تليفزيونية يواجه فيها ثلاثة من اكبر مؤيدى المعاهدة هم الفرنسى ميتران والالمانى هيلموت كول والبريطانى جون ميجور.

والموازنة جارية الان بين مخاطر رفض المعاهدة ومخاطر تأييدها ويمكن القول بأن مخاطر التأييد وإن كانت تتذرع بالخوف على كيان فرنسا كدولة مستقلة فإنها تعكس شعورا بأن المسألة صراع بين ميتران ومعارضيه إذ يرى بعض المعارضين انه إذا أظهر الاستفتاء رفضا للمعاهدة فإن ذلك سيكون بمثابة هزيمة شخصية للرئيس الفرنسى وانتظار للمعارضة. أما مخاطر الرفض فقد عبر عنها الوزير السابق ادوار بالادور قائلاً: ان رفض المعاهدة هو رفض لمستقبل فرنسا. هذا على الصعيد الفرنسى الداخلى. أما على صعيد تأثير الاستفادة على مستقبل المعاهدة نفسها فتبدو المسألة أكثر وضوحا، فالتأييد رغم التفاعلات السابق ذكرها هو الأقرب للتوقع وإقراره من خلال الاستفتاء يقدم دفعة قوية ومطلوبة لتأكيد أن رفض الدانمارك كان استثناء عن قاعدة التأييد الاوروبية لمسيرة الوحدة أما الرفض - وهو مستبعد إلا فى حالة وقوع مفاجأة غير متوقعة - فمن شأنه أن يعمق الفكرة التى سبق طرحها بعد الاستفتاء الدانماركى والمتعلقة بضرورة التوقف وإعادة بحث مبادىء المعاهدة وبنودها مرة أخرى وهذا يعنى تأجيل دخول الوحدة إلى حيز التنفيذ سنوات أخرى.

هل تجتاز ايطاليا امتحان «ماستريخت»؟

كان لينين يرى ان السلسلة الامبريالية ستنقطع عند اضعف حلقاتها، وعنى بذلك روسيا. واليوم تعتبر ايطاليا اضعف حلقات المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

اعتبر النظام الايطالي دائما أكثر الأنظمة الأوروبية الغربية شبها بالأنظمة الشيوعية التي انهارت في شرق اوروبا. فقد مارست ايطاليا منذ عام ١٩٤٦ ما يمكن اعتباره نظام الحزب الواحد حيث تمتع الحزب الديموقراطي المسيحي بفترة حكم مستمرة منذ ذلك التاريخ، وان كان يعتمد في استمراره على تحالفات وائتلافات حزبية، وعلى نظام محسوبية واسع عن طريق دولة فاسدة. وتجري ايضا مقارنة ايطاليا بالدولة اليوغسلافية السابقة حيث توجد فجوة واسعة في الثراء والتقدم الاجتماعي بين الشمال والجنوب، واحساس ضعيف بالقومية. وقد انعكس هذا التفاوت في ايطاليا في انتخابات ابريل (نيسان) الماضي عندما حقق حزب «ليجا نورد» (رابطة الشمال) في مدينة لومباردي انتصارا مميزا جعل منه ثاني أكبر حزب في الشمال، في الوقت الذي تدهورت شعبية الديموقراطيين المسيحيين وشركائهم بمعدل ٣٠٪. وركزت هذه النتائج الأنظار على الرابطة باعتبارها القوة التي قد تقود انفصال الشمال عن بقية البلاد، وبالتالي تفسخ الدولة الايطالية الحديثة.

وبينما أخذت الأنظمة الشيوعية في اوروبا الشرقية تنهار منذ عام ١٩٨٩، استمرت السياسات الايطالية التي شكلتها الحرب الباردة، على الرغم من ان نهاية تلك الحرب عنت انتفاء المبرر لوجود الديموقراطيين المسيحيين والشيوعيين، وهما



المصدر : المجلة
التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحزبان الرئيسيان اللذان عكسا حالة الانشقاق التي مثلتها الحرب الباردة. فما زالت حكومة رئيس الوزراء جوليانو أماتو التي افرزتها انتخابات ابريل (نيسان) الماضي، ضعيفة ومؤلفة من الأحزاب الأربعة التي شكلت حكومة السياسي الايطالي المخضرم جوليو أندريوتي السابقة، وهي الديموقراطيون المسيحيون، الاشتراكيون، الديموقراطيون الاشتراكيون والليبراليون.

وقد وصلت حكومة أماتو الى السلطة لترث من ضمن ما ورثته شللا اقتصاديا يهدد بوضع البلاد على حافة الهاوية بسبب ديونها العامة التي بلغت ١٠٢ر٩٪ من مجمل الانتاج المحلي، والعجز المزمن في الميزانية الذي بلغ هذا العام ١٤٠ مليار دولار. واضافة الى هذا الارث ورثت حكومة أماتو ارثا ثقيلا آخر يتمثل في الفساد الرسمي الذي انكشف مؤخرا في ميلانو والبندقية، والمحسوبية ونشاطات المافيا التي بلغت اوجها اخيرا باغتيال اثنين من كبار القضاة الايطاليين.

وكان يتعين على الحكومة الايطالية الجديدة ان تفعل شيئا لابعاد اقتصادها المتدهور عن حافة دائرة اقتصادية من المديونية والتضخم النقدي وخفض قيمة العملة على غرار ما يحدث في العالم الثالث، من أجل المحافظة على سمعتها كأحدى الدول المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة. وعلى الرغم من ان الايطاليين هم اكثر الأوروبيين حماسة لفكرة الوحدة الاقتصادية والنقدية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الا ان الشكوك أخذت تتزايد بين المراقبين حول ما اذا كانت ايطاليا ستستطيع تلبية متطلبات اتفاقية قمة المجموعة الاقتصادية الأوروبية في بلدة ماستريخت الهولندية، بشأن الوحدة الاقتصادية والنقدية مع حلول ١٩٩٦، وبالتالي ما اذا كانت ستستطيع الاحتفاظ لنفسها بمقعد في الصف الأول أم انها ستصبح من دول الدرجة الثانية في المجموعة. اذ تقضي اتفاقية ماستريخت مثلا بألا يزيد العجز في ميزانية الدولة العضو عن ٣٪ من مجمل الانتاج المحلي، بينما بلغ عجز الميزانية الايطالية هذا العام ١١٪. وقد تعرضت ايطاليا منذ مطلع هذا العام لسلسلة من التحذيرات من المسؤولين في المجموعة الاقتصادية الأوروبية حول فاعليتها الاقتصادية، والتأثير السلبي للتضخم النقدي المرتفع والاسراف في الانفاق العام وتراكم الديون، على مشاركتها في الاتحاد النقدي والعملة الموحدة. كما انتقد النظام السياسي الايطالي الذي تغذيه المحسوبية ويحركه الفساد. فبدون اصلاح سياسي لا يتوقع أحد نجاح النظام في احداث اصلاح اقتصادي منضبط وفعال.

وقد بدأت حكومة أماتو بالفعل تحت الضغط المستمر من بروكسيل، نهجا اصلاحيا يرمي الى خفض الانفاق العام (معظمه من مخصصات الدفاع) ووقف الدعم للصناعة والتخلص من العديد من الشركات المؤممة (بما في ذلك رفع التاميم عن شركة «آس. آر. آي» اكبر الشركات في ايطاليا)، ورفع الضرائب وايقاف نظام المرتبات الذي ظل سائدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والذي يربط تلقائيا بين المرتبات ونسبة الارتفاع في التضخم النقدي. كما وعدت الحكومة باحداث اصلاح حكومي والتصدي للمافيا عن طريق نشر البوليس السري لمكافحة الجريمة المنظمة ونقل زعماء المافيا المعتقلين الى سجن في جزيرة صغيرة. وقد اعتبر العديد من المراقبين الايطاليين اتفاقية ماستريخت حافزا ايجابيا في وضع الاقتصاد الايطالي على الطريق الصحيح.

الا ان هؤلاء المراقبين، الذين يلاحظون أيضا ان اي خفض في النفقات العامة مهما كان كبيرا لن يكفي لسداد فوائد الديون العامة وحدها، يتساءلون عما اذا كانت كل هذه الاجراءات كافية للوفاء بمتطلبات ماستريخت، وما اذا كان نظام فاسد مثل النظام الايطالي قادرا على اصلاح نفسه. ويخلصون الى ان الأدلة المتوفرة على اثر انهيار الشيوعية في اوروبا الشرقية، تستبعد ذلك وان عواقب الاخفاق الايطالي على اوروبا يصعب تصورها. فخفض قيمة الليرة والانسحاب من نظام «ميكانيكية معدلات التبادل» (ERM) وانهيار خطط الوحدة النقدية الاوروبية هي مجرد البداية. والوضع يمكن ان يكون اسوأ كثيرا اذا تفسخت ايطاليا بين شمال وجنوب بسبب استمرار الشلل الاقتصادي تحت تأثير «رابطة الشمال». وتجربة يوغسلافيا تذكر الجميع بان الاشياء يمكن ان تزداد سوءا ■

نديم ناصر



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٢

المحكمة الدستورية الفرنسية ترفض دعوى ضد اتفاقية ماستريخت

باريس - ر. رفضت المحكمة الدستورية في فرنسا أمس دعوى اقامها معارضو اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية، الامر الذي يمهد الطريق لاجراء الاستفتاء الذي تعتزم الحكومة الفرنسية القيام به في ٢٠ سبتمبر الحالي.

وقضت المحكمة بان اتفاقية ماستريخت حول الاتحاد النقدي والاقتصادي والسياسي الاوروبي تتوافق مع الدستور الفرنسي الذي عدله البرلمان في يونيو.

المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٢

ضحايا سياسته الاقتصادية أكبر من مؤيديه

جون ميجور يواجه غضب الطبقة الوسطى فى مؤتمر المحافظين القادم

□ لندن — ويليام ريزموج — الاندبندانت — العالم اليوم:

لم تكن اتفاقية ماسترخت خطأ تاريخيا لعملية تنسيق بطولية ولكنها مع ذلك قد تشكل طوق النجاة لرئيس الوزراء البريطانى جون ميجور من الغضب الشديد الذى يشعر به انصار حزب المحافظين.

وتبدو اتفاقية ماسترخت مستحيلة لسبب بسيط هو أن اوروبا غير جاهزة للفيدرالية بدون وحدة فيدرالية فالعملة الموحدة قد تسمح للحكومات الضعيفة للدول المدينة بكتابة شيكات على حساب الاقتصاديات الاوروبية القوية، وبموجب العملة الموحدة يستطيع الايطاليون تحرير شيكات تصرف من الرصيد الالمانى وهذا هو السبب وراء المعارضة الشديدة للاتفاقية من جانب البنك المركزى الالمانى (البوندسبنك) وهو فى نفس الوقت السبب وراء عدم امكانية تطبيقها.

واذا ما قدر لبرنامج اتفاقية ماسترخت أن يمضى قدما فان القارة الأوروبية ستعانى من حالة انهيار مطولة ومربكة، قد تستمر لخمس سنوات قادمة أو اكثر ولحسن الحظ فإن الاستفتاء الفرنسى على اتفاقية ماسترخت وهو غلطة واضحة فى الحسابات للرئيس ميتران اصبح يحمل فى طياته ليس فقط امكانية رفض الاتفاقية وانما فشلها بل وسقوط فكرة العملة الاوروبية الموحدة نتيجة لذلك.

ومن المؤكد ان نظام سعر الصرف سيمر بأزمة لأنه سيتعين على ايطاليا وبريطانيا تخفيض قيمة عملتهما او الانسحاب من الاتفاقية وسوف يكون ذلك من حقهما بناء على القرار الفرنسى ومن ثم فان توقيت الاستفتاء الفرنسى المقرر له يوم ٢٠ سبتمبر سيكون حاسما بالنسبة للسياسة البريطانية وبطبيعة الحال فإنه يصعب الوصول الى هذا التاريخ دون اتخاذ قرار برفع أسعار الفائدة وستشكل الاسابيع الثلاثة القادمة وصولا الى هذا التاريخ ازمة بالنسبة للجنيه الاسترلينى.

وفوق هذا فإنه سيتعين على ميجور ان يحسب حساباته ليوم السادس من اكتوبر القادم وهو موعد افتتاح المؤتمر العام لحزب المحافظين فى مدينة برايتون بجنوب بريطانيا حيث من المتوقع أن يواجه ميجور حشدا هائلا من انصار الحزب لدى اغلبهم اسبابهم الشخصية لرفض نتائج سياسته وبصفة خاصة ارتفاع اسعار الفائدة واستمرار الركود لمدة عامين بالاضافة الى حالة القلق والانفعال التى سادت الاقتصاد البريطانى فى اعقاب الانضمام لاتفاقية ماسترخت.

وفى فترات الكساد السابقة كانت القذائف تتساقط فوق انصار حزب العمال المعارض وهذا هو احد الاسباب وراء التصويت لصالحه اما خلال فترة الكساد الحالية فإن القذائف تتساقط فوق رؤوس معظم الانصار المحافظين واصحاب المنازل ورجال الاعمال والطبقة الوسطى واهالى الجنوب.

ومعظم المحافظين النشطين المشاركين فى مؤتمر الحزب ليسوا جميعا من الاغنياء والطبقة الوسطى من بينهم من لا يملك احتياطيات ضخمة من الاستثمارات بل يملكون فقط منازلهم الى جانب اعمالهم الخاصة البعض منهم يدير وكالات عقارية والبعض الاخر يدير محلات.

ومنذ وصول ميجور الى زعامة حزب المحافظين يواجه هؤلاء جميعا انخفاضا فى قيمة عقاراتهم بما يتراوح ما بين الربع والثلث كما يواجهون ايضا انخفاضا فى ارباح انشطتهم ومعظمها يتصل بصورة أو باخرى بالعقارات مما يجعلهم الاكثر تعرضا للخسائر بسبب الركود.

ويمثل هؤلاء الاشخاص او كانوا يمثلون ثقافة المشروعات الخاصة فهم يقترضون لشراء منازل اكبر، أو يقترضون لتوسيع نشاطهم، وهم يوفرون الجانب الاكبر من النمو فى الوظائف خلال الثمانينات.

ويسعى هؤلاء الان لرد القروض والتسهيلات الائتمانية التى حصلوا عليها ولكن جهودهم تضيع دون جدوى، فلا يوجد من يشترى منازلهم او يتولى انشطتهم لأن اصدقاء المهنة يعانون من نفس المشكلة ويركبون فى نفس القارب وتلك هى الحقيقة المرة التى تسود الحياة الاجتماعية للانشطة الاقليمية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٢

الحلم الأوروبى .. فى مواجهة اختيار صعب فى فرنسا!

اذا كانت « لا » الدانمارك قد وجهت « طعنة نافذة » الى حلم الوحدة الاوروبية واذا كانت « نعم » ايرلندا قد منحت معاهدة « ماستريخت » المجسدة للحلم « قبلة الحياة » فالفرنسيون وحدهم يملكون فى قبضة يدهم مصير المسيرة الاوروبية حتى بداية القرن القادم وذلك بنتائج تصويتهم على المعاهدة فى استفتاء سبتمبر « فنعم » فرنسا ستحقق دماء جديدة فى عروضها اما « لا » فرنسا فستدق اخر مسمار فى نعشها .

والخوف على مصير المعاهدة هو الذى يثير غضب الكثير من المتحمسين لها على الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ، لانه فى نظرهم عرض المسيرة الاوروبية لخطر داهم بوضعه مصير المعاهدة فى كفة وثقة الشعب الفرنسى فيه فى كفة اخرى وهى ثقة اهتزت كثيرا فى الاونة الاخيرة ولم تنقذه جولته المسرحية فى سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك منذ اكثر من شهر .

وينتقد الغاضبون ميتران لانه طرح المعاهدة فى استفتاء عام رغم ان هذا لم يكن امرا ملزما .. ورغم تبريره لقراره بانه يعود الى رغبته فى إعطاء دفعة شعبية للمعاهدة بعد رفض الدانماركيين لها فى ٢ يونيو الماضى الا ان العالمين بخفايا القرار يقولون انه فعل ذلك لاستخدامه فى لعبة التحدى الداخلية وفى مواجهة مع المعارضة فى مجلس الشيوخ حول الصلاحيات الدستورية لكل من السلطة التنفيذية والسلطة الدستورية واراد بتحركه القفز فوق مجلسى البرلمان والتوجه مباشرة الى الشعب للاحتكام برايه .

وعلى الرغم من ان ميتران يعلن الآن ان الاستفتاء ليس « قضية شخصية » بل قضية تتعلق بمصير اوروبا فى المستقبل ويدلل على ذلك بقوله : بان رفض الشعب الفرنسى للمعاهدة اذا حدث .. لن يفضى الى استقالته كما فعل الجنرال ديجول بعد الاستفتاء العام على سياسته عام ١٩٦٩ .. إلا أن الكثيرين يخشون ان يرفض الشعب الفرنسى المعاهدة للتعبير عن استيائه ازاء الثعلب العجوز الذى شغل مقعد الرئاسة لفترة طويلة ولتوجيه ضربة للحكومة الاشتراكية التى فقدت الكثير من رصيدها من التأييد الشعبى لها .

هذا هو ما تؤكده استطلاعات الراى التى كشفت عن تدنى نسبة المؤيدين للمعاهدة من ٧٠٪ عند اتخاذ ميتران لقراره الى ٤٧٪ حتى اللحظة الراهنة ، بل ان آخر استطلاع يشير الى تجاوز

سجينى دولرمانى

الرافضين نسبة الـ ٥٠٪ مما فجر المخاوف من تكرار ماساة « الدانمارك » ورغم وجود كتلة لا يستهان بها لم تحدد موقفها بعد الا ان المؤشرات تقول ان كافة الاحتمالات مفتوحة وان الرفض النهائى قد يكون هو الارجح .

هذا الاحتمال المخيف .. اثار بلبلة فى صفوف المؤيدين ودفع الحكومة الاشتراكية الى إعلان التعبئة العامة واستدعاء كافة الشخصيات العامة من رجال الاحزاب الحاكمة والمعارضة لشن حملة مكثفة لاحقت الفرنسيين على شواطىء المصايف ، كما قرر ميتران المشاركة فى مناظرة تليفزيونية لشرح ايجابيات المعاهدة فى مواجهة السلبيات التى ركزت عليها المعارضة فى حملتها التى بداتها مبكرا .

وتؤكد الشـــواهد ان الجدل حول المعاهدة قد فجر استقطابا حادا فى صفوف الاحزاب جميعا لم تشهد فرنسا مثيلا له منذ إعلان الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨ ، ومازاد من تعقيد الموقف ان الاوراق اختلطت مع قرب اجـراء الانتخابات التشريعية العامة فى مارس القادم وبشكل احدث تداخلا بين الطموحـات السيـاسيـة للمـرشحين المتنافسين وتصادمت مع اعتبارات المصلحة العامة التى تقتضيها النظرة الهادئة المتانية لشروط المعاهدة .

والملاحظ كذلك ان الجدل حول « ماستريخت » قد احدث تعديلا فى التحالفات السياسية وانقسمت الاحزاب الى فريق مؤيد للمعاهدة يضم العناصر الراسخة فى الحزب الاشتراكى الحاكم والحزب الديجولى « التجمع من اجل الجمهورية » وحزب « الاتحاد من اجل الديمقراطية » بزعامة فاليرى جيسكار ديستان وفريق معارض يضم الشيوعيين والحزب القومى المتطرف بزعامة لوبين والمنشقين من داخل الاحزاب المؤيدة .

والمعارضة الفرنسية للمعاهدة تثير دهشة الكثيرين لان الشعب الفرنسى كان من القوى المؤيدين لها باعتبارها المنفذ الوحيد لتعزيز الدور الفرنسى على الساحة الاوروبية ، الا ان الامعان فى حجج المعارضة يكشف عن التناقض العميق بين اتجاهين متعارضين يفرضان ايقاع الحركة على القارة الاوروبية كلها .

الاتجاه الاول : يدفع القارة نحو تفتت سياسى بسبب تنامى الشعور القومى بعد زوال الحرب الباردة والاتجاه الثانى : يفرض عليها الاندماج الاقتصادى لان متطلبات التكنولوجيا الحديثة وسقوط الحواجز التجارية لايترك بديلا سوى الانصهار فى كيان اكبر قادر على تحدى العمالقة . ويصطدم هذان الاتجاهان المتعارضان ايضا باوضاع الركود المتفاقمة والمصالح الضيقة المعرضة للخطر ، والمخاوف العميقة من التخلى عن مفهوم السيادة الوطنية والخضوع لسيادة جماعية ، والاستياء العام من فشل السياسيين فى طرح حلول مبتكرة للقضايا المتفجرة فى القارة .

هذه الوساوس تثير قلق قادة الجماعة الاوروبية على مصير المعاهدة التى وقعتها الجماعة فى مدينة «ماستريخت» الهولندية فى ديسمبر الماضى وارست بها اسس المشروع الاوروبى المستقبل فيما بعد اقامة السوق الحرة فى نهاية العام الحالى. والمعروف ان المعاهدة تدخل تعديلات جذرية على معاهدة «روما» المؤسسة للجماعة والموقعة عام ١٩٥٧ وتحول الجماعة من مجرد تكتل اقتصادى تجارى استثمارى الى كيان اوروبى موحد يرتكز على عملة واحدة وسياسة خارجية وامنية منسقة استعدادا للتحرك صوب نظام دفاعى مشترك.

والآن، ماذا سيحدث بعد الاستفتاء الفرنسى. اذا قال الفرنسيون نعم فسوف يغلق باب الجدل الشعبى حول المعاهدة لان اعضاء الجماعة الآخرين لم يقرروا طرحها فى استفتاء عام واكتفوا بمجرد تصديق البرلمانات عليها وبالتالى يفتح الطريق امام تطبيق اكثر المشروعات الاوروبية طموحا وتكون الجماعة اكثر استعدادا لاتخاذ موقف مرن وتمنح الدانمارك شروطا ميسرة تحل مشكلة رفضها للمعاهدة.

لكن اذا قال الفرنسيون «لا» فسيكون هذا الرفض بمثابة «قبلة الموت والوداع» للمعاهدة فى اطارها الراهن. ففرنسا ليست دولة هامشية مثل الدانمارك وايرلندا بل هى عضو محورى ومؤسس للجماعة فاذا كانت «لا» الفرنسية ستشل حركة ميتران حتى مع بقائه على رأس السلطة فليس من المتصور ان يتمكن المستشار الالمانى «كول» المهموم بالصراعات داخل الائتلاف الحاكم وتحديات الدولة الموحدة - من حمل العبء وحده. كما ان الرفض الفرنسى سيرسخ الاعتقاد العام بان طموحات ورؤى السياسيين والمؤسسات البيروقراطية للجماعة تتجاوز بكثير حماس شعوبها مالم يتحرك المؤيدون بقوة لتغطية الفجوة الديمقراطية بين ما تم الاتفاق عليه داخل القاعات المغلقة وبين ما يفهمه الناخبون عن معاهدة ماستريخت.

وبدلا من الانخراط فى البكاء والحسرة سيكون من الضرورى التحرك اولا لاحتواء التداعيات السلبية للرفض الفرنسى على اسواق النقد والبورصات العالمية لان «لا» الفرنسية ستثير حالة مفزعة من البلبلة بدأت - بوادرها بالفعل - بين المستثمرين الذين رسموا خططهم على استقرار نقدى اوروبى خلال مرحلة الانتقال الى العملة الموحدة وربما يفضى ذلك إلى تقويض النظام القائم لتحديد اسعار العملات الاوروبية.

والواضح ان «لا» الفرنسية تضع الاوروبيين امام خيارين إما العودة الى الحدود الضيقة لمعاهدة روما والعمل الاوروبى الموحد الذى اتاح إقامة السوق الحرة المفتوحة وتضييق الطموحات السياسية الى مستوى التشاور والتعاون حول القضايا الخارجية وتجميد الخطوات التنفيذية نحو الوحدة النقدية الى حين والتركيز على استيعاب أعضاء جدد.

اما الخيار الثانى : فهو امعان النظر فى تداعيات الرفض الشعبى على المعاهدة سواء تلك التى ظهرت فى الاستفتاءات العامة او التى عبر عنها الناخبون من خلال احزابهم ومعالجة جوانب القصور وبواعث القلق وتعديل الجنين الاوروبى بما يجعله ابنا شرعيا عند الولادة يتحلى بالمرونة التى تتيح لافراد الأسرة الاوروبية الانضمام الى خطواتها الاندماجية تدريجيا دون تعارض مع ارادة الشعوب.

لقد اندفع القادة السياسيون والبيروقراطيون الاوروبيون فى السباحة ضد التيار وعليهم ان يتدربوا الآن على السباحة مع التيار.. فهذا هو الضمان الوحيد ليقول الفرنسيون وكل الاوروبيين «نعم» وليس «لا» للمشروع الاوروبى المستقبل.



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٢

الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الفرنسيون يصوتون.. والبريطانيون يأملون...

قد يقرر الشعب الفرنسي مصير الوحدة الاوروبية. وهذا، بلا شك، «السيناريو» الاقرب الى المنطق.

فالحلم الأوروبي حلم فرنسي قديم لم يدفنه سقوط المغامرة النابوليونية الكبرى، التي زرعت فيها سنابك خيول جيش الجنرال الكورسيكي، القصير القامة العظيم الطموح، بصماتها على تراب القارة.

ولما جاء جنرال آخر اسمه شارل ديجول حاملاً معه تركة تاريخية ونظرة الى موقع مميز لفرنسا في اوروبا والعالم، تبلورت النظرة الفرنسية للمفهوم التضامني الأوروبي. ووظف هذا المفهوم في خدمة الدفاع عن الثقافة الفرنسية والنفوذ الفرنسي يوم تحول العالم الى معسكرين تقود احدهما واشنطن والثاني موسكو.

اما اليوم، بعد سقوط صيغة المعسكرين وبروز واشنطن كقوة عالمية وحيدة، تكتسب النزعة الاوروبية نكهة مختلفة، تدافع عن نفسها ومصالحها لكنها لا تجرؤ على التحدي العلني. وتستفيد من انصراف دول العالم نحو الكتل الاقتصادية الاقليمية.. لتبرر تسارع الخطوات التوحيدية حسب مفاهيم ماستريخت.

لكن الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران وحليفه المستشار الالماني هيلموت كول، الذي سانده في حث الفرنسيين على التصويت بـ «نعم» وبالتالي تثبيت خيار الوحدة، يدركان جيداً انهما لم يكسبا معركتهما بعد، وهما لن يكسباها حتى لو تجاوزا... اختبار التصويت الفرنسي.

فقرار الوحدة الأوروبية لا يعني اوروبا وحدها. وهو لن يتحقق على الارجح بدون حسن نية دولي، خصوصاً من الولايات المتحدة.

هذا، لا سيما، ان بريطانيا رئيسة المجموعة حالياً، وحليفة الولايات المتحدة الاولى، قادرة على نسف اي تقدم ملموس نحو الوحدة إذا ما اشتمت منها رائحة «التكتل» السياسي او الاستراتيجي.

ميتران يناشد الشعب الفرنسي التصويت بـ «نعم»، ضد مواقف اليمين الديجولي واليسار الشيوعي. اما رئيس الحكومة البريطانية جون ميجر، الذي رفض ان يرافق كول في مناشدة الشعب الفرنسي دعم ماستريخت بسبب «ضيق الوقت»، فيامل قلبياً بمفاجأة فرنسية على الطريقة الدنماركية تقضي نهائياً على خطط ماستريخت وتوفر على بلاده مزيداً من المشاكسة والشروط والاحراج.

«الشرق الأوسط»



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٢

ميتران يحذر من رفض الشعب الفرنسي لاتفاقية ماستريخت

باريس - وكالات الانباء - اعلن الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ان رفض الشعب الفرنسى لاتفاقية ماستريخت فى الاستفتاء الذى يجرى الشهر الحالى سيعد خسارة كبيرة لفرنسا ، ودافع ميتران بشدة عن الاتفاقية التى تهدف للوحدة الاقتصادية والنقدية فى اوروبا.

وقال ميتران فى خطاب الى الشعب ان اولئك الذين يريدون ضمانات للمستقبل يجب ان يوافقوا على الاتفاقية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٢

نجوم فرنسا..

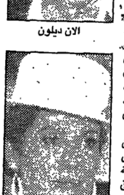
نعم للوحدة الأوروبية

مع اقتراب موعد الاستفتاء على اتفاقيات ماستريخت. بدأت حالة التعبئة العامة فى فرنسا للتاثير فى الرأى العام ودفعه للموافقة. وقد شكلت المنظمات الشعبية المؤيدة للوحدة الاوروبية، وتصدرت كلمة «نعم» صفحات الصحف الفرنسية مصحوبة باسماء المع نجوم فرنسا فى عالم الفن والفكر والسياسة والاقتصاد والادب والرياضة.

ففى جريدة «لوموند» نشرت اللجنة القومية من أجل «نعم لاوروبا» برئاسة هيلين دانجوس الاستاذ بالاكاديمية الفرنسية قائمة, تضمنت ٣٠٠ شخصية تصدرتها اسماء آلان ديلون، وكاترين دينيف، وايف سان لوران، ومارجريت دورا. كما ضمت القائمة من الكتاب والفلاسفة جورج ايمانويل وجاك أتالى ونيكول افريك. وشملت القائمة كذلك اسماء الفنانين آنى جيراردو وميشيل بيكولى وجان مورو، ومن المخرجين كلود ليلوسن ولويس باسكال، والمغنيين شارل ازنافور وجونى هاليداى وانريكو ماسياس.

وجاء بالقائمة كذلك اسماء شخصيات من الحياة الاقتصادية مثل برنار أتالى رئيس شركة أيرفرانس. كما ضمت من عالم الرياضة فرانك ديفيد الحاصل على ٣ ميداليات ذهبية فى دورة برشلونة الاخيرة، وكمال شوارن بطل فرنسا واوروبا فى الملاكمة للعام الحالى.

الان ديلون



كاترين دينيف

اعداد: حياة الشيمى



المصدر : الحياة اليوم

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماستريخت.. والاستفتاء الحاسم

ترقب أوروبا يوم ٢٠ سبتمبر الحالى بقلق بالغ، حيث سيقول الشعب الفرنسي كلمته حول اتفاقيات ماستريخت. وعلى نتيجة الاستفتاء الفرنسي سيتحدد مستقبل وحدة أوروبا المزمع إعلانها مطلع عام ١٩٩٣.

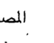
وأشارت نتائج استطلاع الرأى التى أجرتها المعاهد المتخصصة فى فرنسا مؤخراً إلى ان هناك احتمالا متزايدا بهزيمة مؤيدى المصادقة على اتفاقية ماستريخت، وإلى أن معارضى هذه المعاهدة الأوروبية قد يحصلون على أكثر من ٥١٪ من أصوات الذين سيتوجهون إلى صناديق الاقتراع. وان كان استطلاع أخير للرأى أجرى عشية حديث الرئيس الفرنسي «فرانسوا ميتران» للتليفزيون مساء أمس الأول، أورد احتمال أن تتم الموافقة على اتفاقيات ماستريخت بفارق ضئيل.

وعلى ضوء نتائج استطلاعات الرأى تتزايد حدة القلق يوما بعد يوم بين صفوف الأغلبية الحاكمة ومؤيدى المعاهدة عموما بما فى ذلك أهم أجنحة المعارضة وهو الجناح الذى يقوده «جاك شيراك» والاتحاد الديمقراطى الفرنسي الذى يتزعمه رئيس الجمهورية السابق «جيسكار ديستان».

وتزداد الحملة المضادة لماستريخت فى فرنسا ليس بسبب اقتراب موعد التصويت فقط، بل أيضا لأن دفاع الأغلبية الحاكمة قد أصابه شيء من الوهن.

وتأتى أزمة ماستريخت فى وقت فقدت فيه معظم الأحزاب الكبرى فى فرنسا قواها الضاغطة، ومن هنا فإن نتائج الاستفتاء قد تعزز عنصرا جديدا من شأنه أن يؤدى إلى تركيبات حزبية جديدة.



المصدر : 

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انهارت الخطوط

بين اليمين واليسار والانفتاح والانعزال

الأمر المؤكد أن نتائج الاقتراع على معاهدة ماستريخت ستؤثر بشكل حاسم على التكوينات الحزبية فى فرنسا يمينا ويسارا ففى حالة «نعم» على الأغلبية سيكون على الحزب الاشتراكى أن يلم شمله وأن يستجمع قواه حتى يواجه الظروف الجديدة الناشئة عن تطبيق المعاهدة، وبما أن فرانسوا ميتران قد أفصح عدة مرات أنه لن يسعى إلى تجديد رئاسته فسيكون المستفيد الأول من ماستريخت هو.. ميشيل روكار الذى يسبق بمسافة كبيرة منافسيه فى الحزب الاشتراكى من حيث الدراية بالملفات السياسية الكبرى ومن حيث أن توجهه السياسى يجمع بين الميل إلى التقاليد الاشتراكية العتيدة كإعطاء الأولوية للمشكلات الاجتماعية الكبرى وبين التكنوقراطية اللازمة للعمل والتعامل مع آليات الوحدة الأوروبية. ان المنافس الوحيدة لميشيل روكار من داخل حزبه هو رئيس الوزراء الحالى بيير بيريجوفوا وهو رجل يتمتع بخبرة واسعة فى شئون المال والاقتصاد بالإضافة إلى انه رجل وصل إلى قمة السلطة من أولى درجات السلم وليس عن طريق مدارس الصفوة كالمدرسة الوطنية للإدارة.

أما فيما يختص بنتائج ماستريخت فى صفوف اليمين فسيكون المستفيد الأول «بنعم» هو رئيس الجمهورية السابق فاليرى جيسكار ديستان وحسب استطلاعات الرأى فى الأيام الأخيرة فهو يسبق جاك شيراك بنقاط كثيرة ويرجع ذلك إلى انه هو الذى قاد الحملة من أجل ماستريخت وهو الذى بادر بتنسيق هذه الحملة مع رئيس الجمهورية الحالى وهذا دليل على قوة إرادة هائلة خاصة إذا تذكرنا أنه مُنى بالهزيمة عام ١٩٨١ أمام فرانسوا ميتران.

إن جيسكار ديستان هو الذى ارسى مع هلموت شميت فى السبعينات دعائم العلاقات «الأوروبية» بين فرنسا وألمانيا وهو الذى طبق التعاليم الديجولية، وهو ليس ديجوليا، حتى تكون أوروبا هى القوة الثالثة فى عصر الإزدواجية القطبية وهو الذى ينادى اليوم باستباق الزمن حتى لاتنزلق روسيا إلى احضان أمريكا. إن تصريحاته تحتوى دائما على بعد جغرافى-استراتيجى لانجده لدى أى من منافسيه فى صفوف اليمين الذين يركزون فى حملاتهم ضد ماستريخت على الخوف من ذوبان الهوية الفرنسية فى الجماعة الأوروبية قائلين إن أوروبا الغد ستكون تكنوقراطية ولن يكون فيها مكان للهويات القومية.

الهوية والتحديث..

إن أكثر ما يثير الانتباه فى هذه الحملة ضد أو مع ماستريخت أن اليمين الذى كنا نعتقد انه أوروبى هو الذى ينادى اليوم بالتقوقع خوفا من فقدان الهوية على أن هذا ليس بالأمر المستغرب تماما فالصفة الاساسية فى أى يمين انه «محافظ» بالمعنى الحرفى للكلمة أى أنه يحافظ على الهوية والقيم التقليدية أما اليسار فهو اكثر انفتاحا على متغيرات العالم. ولكننا إذا طبقنا هذه المفاهيم المجردة على القوى المتصارعة فى فرنسا مع أو ضد ماستريخت فسنجد أنها غير صالحة عمليا حيث ان أهم قطاعات اليمين تدافع عن المعاهدة الأوروبية على حين تعمل بعض قطاعات اليسار ضدها ومن أبرزها الحزب الشيوعى الفرنسى بدعوة أن أوروبا ماستريخت ستكون أوروبا «الكارتلات» والتجمعات الرأسمالية الكبيرة ضد المصالح الشعبية. وغنى عن القول إن مثل هذه الحجج قد تهرأت تماما ولم يعد لها مكان فى واقع فرنسا اليوم كما هو الأمر بالنسبة للجبهة القومية، أى اليمين المتطرف، التى تقول إن أوروبا ستحرم فرنسا من الخبز والعمل. حقيقة الأمر، كما يقول جان فرانسوا بونسى وزير الخارجية الفرنسى الأسبق وأحد أبرز وجوه البرلمان الأوروبى، ان أوروبا تواجه اليوم ديناميكيتين تختص الأولى بالهوية وتختص الثانية بالوحدة ويضيف أن التعارض بين هاتين القوتين يجد ترجمته فى انهيار المعايير التقليدية التى كانت تحدد معالم الاحزاب وتميز كلا منها عن الآخر: انهارت الخطوط الفاصلة بين اليمين واليسار وبين الرجعية والتقدمية وبين التغيير والحفاظ على القيم والتقاليد وبين الانفتاح والانعزال. وفى مثل هذا الجو تتزايد المخاوف من المستقبل ويصبح على المسئولين السياسيين بمختلف اتجاهاتهم أن يقوموا بواجبهم الاساسى وهو توضيح برامجهم دون تزييف فى الحقائق أى العودة إلى مبدأ اساسى وهو أن العمل



السياسي خدمة عامة في المقام الأول والحاصل اليوم أن هناك فجوة اتصال كبيرة بين الجمهور أو الرأى العام والقادة السياسيين فقد استهلك النظام الاشتراكي نفسه طيلة عشر سنوات من الحكم وتكاثرت الفضائح السياسية ثم هناك سبب اخر لايقل اهمية وهو افتقاد الاعلام المرئي للمصداقية، فبعد حرب الخليج أصبح الناس يشكون في نزاهة الاعلام. وليس من قبيل الصدفة ان صحافة الرأى المكتوب أصبحت اكثر رواجا وليس من قبيل الصدفة أن عدد الكتب التي وزعت اخيرا عن ماستريخت لايحصى لأنها اكثر أمانة في عرض الحقائق ووجهات النظر، هذا يعني أن التصويت على ماستريخت لن يكون خاضعا للدوى الإعلامي كما يحدث عادة في الحملات الانتخابية وجدير بالذكر في هذا الشان أن الحكومة خضعت لدعوة المعارضة إلى عدم استخدام الاعلام المرئي في حملة ماستريخت. إن التنسيق بين الحكومة وقطاع المعارضة المؤيد لماستريخت قد يكون بداية لرسم الخطوط العامة للإجماع وطني قد يؤدى بدوره إلى اعادة رسم استراتيجيات الاحزاب أى أن يقوم كل حزب برسم خطوطه وفق لاجماع الوطني ويكون الفرق عندئذ بين كل حزب واخر هو تحديد رسائل تحقيق هذه الاهداف أى العودة إلى اسس الديمقراطية الليبرالية، فالديمقراطية الليبرالية مشروع وليست برنامجا عقائديا وهي في حالة تخلف دائم وهذا هو مصدر ضعفها وقوتها في آن معا.



وزراء مالية المجموعة الأوروبية يبحثون تأثير انسحاب فرنسا المحتمل من ماستريخت على الاسواق المالية

لندن-وكالات الأنباء- اجتمع فى مدينة باث البريطانية امس وزراء مالية دول المجموعة الاوروبية لبحث النتائج المترتبة على احتمال انسحاب فرنسا من معاهدة الوحدة الأوروبية المعروفة باسم معاهدة «ماستريخت» ووضع الخطط المناسبة لذلك .

ووسط مخاوف من ان يؤدى رفض فرنسا المحتمل للمعاهدة خلال الاستفتاء الذى سيجرى هذا الشهر ، إلى تهديد العملات الضعيفة للدول الاعضاء فى المجموعة ، طالب وزيرا المالية البريطاني والايطالى بالحفاظ على قيمة الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية فى مقابل المارك الالمانى القوى وذلك فى اطار نظام اسعار صرف العملات الاوروبية .

جاء ذلك فى الوقت الذى انخفض فيه بالفعل سعر الجنيه الاسترلينى والليرة والدولار امام المارك الالمانى وقال مسئولون مقربون من الاجتماعات ان الوزراء الاوروبيين قد يصدرون بيانا يعربون فيه عن ثقتهم فى نظام اسعار الصرف الحالى ، لحمايته من الاهتزازات الحالية .. والتى يساهم فيها بدرجة كبيرة الارتفاع الكبير والمتواصل للمارك الالماني . وكانت بريطانيا قد اقترضت اكبر قرض حكومى منذ الحرب العالمية الثانية وبلغ ٧,٥ مليارا جنيه استرلينى أو مايعادل ١٥ مليار دولار لشراء الجنيه الاسترلينى وسحبه من الاسواق ، فى محاولة لرفع قيمته ، بعد ان انخفض الى اقل قيمة له حتى الان امام المارك الالمانى .



المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

مساعدة العالم « الثالث » تقلل النزاعات فى العالم « الأول »

تصاعدت التوترات العنصرية التى يثيرها اليمينيون المتطرفون فى المانيا وبخاصة فى الاقاليم الشرقية التى تعانى - من ارتفاع معدلات البطالة ومن ظروف معيشية اقل بالمقارنة باقاليم غرب المانيا . ولا يمكن فصل التوترات العنصرية وتفاقم كراهية مواطنيها اليمينيين المتطرفين للاجانب من تصاعد النزاعات القومية ذات الصبغة العدوانية فى شرق اوروبا وبخاصة فى جمهوريات الاتحاد اليوجوسلافى القديم وفى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق . واذا كانت التوترات فى المانيا قد انصبت على الاجانب بصفة اساسية فان استجابة الحكومة الالمانية لمطالب اليمين المتطرف عبر تغيير الدستور لتقييد اللجوء السياسى الى المانيا سوف يفتح الطريق امام المزيد من التطرف والعنصرية ليس فى المانيا وحدها ولكن فى اوروبا كلها التى تنتشر الاقليات القومية فى دولها كلها بلا استثناء تقريبا .

واذا كان الثراء فى المانيا قد ساعد على بروز الاتجاهات العنصرية فيها فان الفقر الذى يصل حد الجوع والموت جوعا فى بعض دول العالم الثالث يشكل معملا لتوليد النزاعات الطائفية والقبلية والعنصرية مما يفرض على كل الدول المتقدمة ان تزيد مساهماتها فى مساعدة الدول الفقيرة فى العالم الثالث حتى تخفف من عوامل تفجير الصراعات العنصرية فيها وحتى تقلل من حاجة سكان العالم الثالث الى الهجرة للدول المتقدمة بما يثير النزاعات العنصرية كما هو الحال فى المانيا

مصـــريات

هناك فرق

يعيش الفرنسيون صيفا سياسيا حارا هذا العام بسبب الاستفتاء الذى يتم اجراؤه فى العشرين من هذا الشهر للاقتراع على الخطوة الجديدة على طريق الوحدة الاوروبية . اتفاقية «ماستريك» نسبة للمدينة الهولندية التى تمت فيها الاتفاقية . التى يتم بموجبها توحيد العمل بالعملة الاوروبية الجديدة الـ «ايكو» فى جميع بلاد الوحدة وحرية انتقال رؤوس الاموال بين مختلف البلاد الاعضاء . وكذلك وحدة السياسة الخارجية والالتزام بموقف موحد امام المسائل الدولية طبقا لما يقرره البرلمان الاوروبى .

الفرنسيون منقسمون بنسب متقاربة جدا بين القبول والرفض . حتى داخل الحزب الواحد . كذلك حزب الحكومة نفسه الحزب الاشتراكى . لكل حجته ووجهة نظره المعقولة ولكن ما يهمنا نحن المصريين هو عظمة وجلال الدرس . اولا من ناحية الجمهور وكيف يكون تحقيق الوحدة بين الامم والدول . وثانيا من ناحية الشكل للممارسات السياسية التى تعطى للجماهير حقها الحقيقى والطبيعى لتقرير مصيرها . فتكون بذلك التعبير الواقعى عن ديموقراطية حقيقية . الوحدة لا تتحقق بين الشعوب بالامانى والعواطف النبيلة ولا بسياسة الشعارات الرنانة . واقل منهما لا تتحقق طبقا لرغبات او نزوات الحكام . انها الشعوب الحرة التى تحدد مصيرها وتميز جيدا بين الصالح والطالح لها . والشعوب الحرة لا تكون ابدا فى البلاد التى يحكمها نظام حكم الفرد ودكتاتورية الحزب الواحد .. الوحدة هى التعبير الطبيعى عن امل الجماهير عندما ينبع من قواعدها العريضة ويقودها مثقفوها من خلال اعلام ديمقوقراطى متوازن . ان الاهرامات يبدا بناؤها من قواعدها . واهرامات العصر لايبينها الا الشعوب الحرة فى نظم ديموقراطية .

ان مراقبة الممارسة السياسية التى تدور الان فى فرنسا بخصوص هذا الاستفتاء الشعبى . تعد متعة متناهية لكل من يحب الديموقراطية وحسرة والما للمصريين المحرومين منها ، ودرسا فى الوطنية للمسئولين فى مصر .. اللذين لا يرون ولا يسمعون الا ما يناسب اهواءهم ويثبت اقدامهم فى السلطة .

السلطة فى فرنسا وحكومتها لا تملك صحافة قومية ولا تسيطر الا على اثنين من اكثر من عشر محطات للاذاعة . وقناتين للتليفزيون مقابل اربع للقطاع الخاص ، بخلاف عشرات المحطات الاوروبية . انها متعة ثقافة فى متابعة المناقشات الحرة التى تدور على شاشات التليفزيون دون تدخل لرقابة او تحريف لارسال ، حتى اننا نرى ونسمع المعارضة والمعارضين اكثر من اصحاب السلطة والمسئولين ونسمع كلمات الرفض ومهاجمة الحكومة بنفس قدر الدفاع عنها ولمدة شهر كامل لم نر او نسمع اخبار الرئيس ميتران . حقا ان هناك فرقا .

د . عزت صقر



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

تزايد نسبة الفرنسيين المؤيدين لإتفاقية ماستريخت

باريس - ر - اظهر أحدث استطلاع للرأى فى فرنسا تزايد نسبة الذين سيصوتون لصالح اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية خلال الاستفتاء المقرر اجراؤه فى ٢٠ سبتمبر الحالى. واشار استطلاع نشرته صحيفة « جورنال ديمانش» الفرنسية الى ان نسبة من قالوا نعم بلغت ٥٦ ٪ مقابل ٤٤ ٪ معارضين . وذكر المراقبون ان نسبة المؤيدين للاتفاقية تزايدت منذ مناشدة الرئيس فرانسوا ميتران للفرنسيين يوم الخميس الماضى بالتصويت لصالح ماستريخت . الا ان المراقبين قالوا ان هناك حوالى ٤٠ ٪ من الفرنسيين لم يقرروا بعد ما اذا كانو سيصوتون بنعم ام لا .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٢

«لا» فرنسية لمعاهدة ماستريخت..

..ماذا تفعل بفرنسا وألمانيا؟

في العشرين من الشهر الجاري (سبتمبر/ ايلول)

سيكون بوسع أقل من خمسين الف فرنسي التأثير في مصير اكثر من ثلاثمائة وخمسين مليون اوروبي. فمن مفارقات اللعبة الديمقراطية، كما يقول زميلنا في باريس، ان هذا العدد من اصوات الفرنسيين (٥٠ ألفاً) سيكون كافياً للحكم بالحياة او الموت على معاهدة ماستريخت الاوروبية.

هنا نظرتان لـ «الشرق الاوسط» من باريس وبون على انعكاسات «لا» الفرنسية، اذا حصلت، وما ستفعله من تأثيرات على الحياة السياسية في كل من فرنسا والمانيا.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

حسب استطلاعين جديدين للرأي

فرنسا : دور ميتران يعزز معسكر المؤيدين لمعاهدة ماستريخت

■ باريس - رويتر - أظهر استطلاعان جديدان للراي في فرنسا السبت وامس الاحد ان تاييد الناخبين لمعاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية سجل ارتفاعاً منذ المناظرة التلفزيونية التي دافع الرئيس فرنسوا ميتران فيها عن المعاهدة وحض الفرنسيين على الموافقة عليها في الاستفتاء المقرر في ٢٠ الشهر الجاري.

واعترف المعارضان الرئيسيان للمعاهدة، السياسان المحافظان شارل باسكوا وفيليب سوغان في مؤتمر صحافي امس ان معسكر الموافقين على «ماستريخت» يزداد قوة لكنهما تعهدا عكس هذا الاتجاه الجديد قبل الاستفتاء. وقال باسكوا الديغولي انه يقر بارتفاع نسبة المؤيدين للمعاهدة التي ستعزز الوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية للدول الـ ١٢ في المجموعة الاوروبية. لكنه اعرب عن اعتقاده بان هذا الارتفاع لن يستمر. وقال ان حملة المعارضين ستستهدف الآن ميتران نفسه في محاولة لاقناع الناخبين برفض المعاهدة.

واظهر استطلاع اجري الجمعة والسبت بعد ظهور ميتران على شاشات التلفزيون ونشرته صحيفة «لوجورنال دو ديمانش» ان ٥٦ في المئة من الفرنسيين سيصوتون بـ «نعم» في مقابل ٤٤ في المئة سيصوتون بـ «لا». واشار الى ان ٢٤ في المئة سيمتنعون عن التصويت. ويؤكد هذا نتائج استطلاع آخر نشرته صحيفة «لوباريزيان» اول من امس واظهر ان نسبة المؤيدين تبلغ ٥٥ في المئة ونسبة الرافضين ٤٥ في المئة.

ومعلوم ان استطلاعات سابقة اجريت قبل المناظرة اشارت الى تعادل بين مؤيدي المعاهدة ومعارضيها وحتى ان بعضها اظهر تفوقاً طفيفاً لمعسكر الرافضين. كما ان المراقبين اعربوا عن اعتقادهم مساء الخميس الماضي بعد دفاع ميتران عن المعاهدة ان اداء الرئيس سجل نقطة لصالح المعاهدة لكنه لم ينجح في ترجيح كفة المؤيدين. الا ان هذا الاعتقاد بدا غير واقعي منذ الجمعة الماضي لدى بدء التبدل في نتائج الاستطلاعات الجديدة بعد كلام الرئيس. وفي كل الاحوال اشار المراقبون الى ضرورة معالجة الارقام الجديدة بحذر لأن عدداً كبيراً من الناخبين لم يحسم امره بعد.

ويبدو ان ارتفاع نسبة المؤيدين يعكس استجابة للنداءات الحارة من اجل تاييد الوحدة الاوروبية التي وجهها الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان ورئيس بلدية باريس جاك شيراك والتي تهدف ايضاً الى استمالة ناخبي المعارضة الذين قد يصوتون بـ «لا» احتجاجاً على سياسات الحزب الاشتراكي الحاكم. كما ان الزعماء الاوروبيين القلقين من ان يؤدي رفض الفرنسيين للمعاهدة الى انهيار خطط التكامل الاوروبي، هبوا لدعم انصار «ماستريخت» في فرنسا. وحض المستشار الالماني هلموت كول ورئيس الوزراء الاسباني فيليبي غونزاليس ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجور الفرنسيين على الموافقة على المعاهدة.

وانتقد ديستان عدداً من الوزراء الفرنسيين امس بسبب تحذيرهم الناخبين من عودة الخطر الالماني في حال رفضت فرنسا معاهدة الوحدة الاوروبية. وحذر الرئيس السابق من مغبة تحويل الحملة من اجل الاستفتاء الى حملة معادية للالمان. وقال ان المعارضة وحدها تستطيع تامين الفوز لمعاهدة ماستريخت الذي يرتهن بمصيرها بناء المجموعة الاوروبية. واضاف ان الناخبين المحافظين الذين كانوا يريدون التصويت بـ «لا» احتجاجاً على سياسة الاشتراكيين وبيروقراطية بروكسيل (مقر المجموعة) بداوا يغيرون آراءهم بعدما اقتنعوا ان هناك خطراً جدياً على المعاهدة.

وكتب المعلق السياسي الان دوهاميل في مجلة «لوبوان» الاسبوعية ان الحملة التي ترافق الاستفتاء اظهرت الانقسامات في المجتمع الفرنسي. وقال ان شمال فرنسا ميال للموافقة على المعاهدة اكثر من الجنوب والشبان متحمسين للوحدة الاوروبية اكثر من البالغين فيما تبدو المدن والمثقفون اكثر تاييداً للمعاهدة من الارياف.

وحذر رئيس الحزب الاشتراكي الحاكم لوران فابيوس امس من الافراط في الثقة بالنفس وقال ان الاستطلاعات الاخيرة لا تعني ان مؤيدي المعاهدة اصبحوا واثقين من الفوز. فيما اعلن باسكوا وسوغان مبادرات جديدة للتصدي للانطباع بانهما معاديان لاوروبا. وقالا انهما سينشران رسالة مفتوحة بالانكليزية والالمانية في الصحف البريطانية والالمانية اليوم الاثنين يوضحان فيها ان اي رفض من فرنسا لمعاهدة ماستريخت لا يعني رفضاً لاوروبا بل للبيروقراطية الاوروبية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

في فرنسا: التأثيرات كارثية وتطال ميتران وكل التيارات السياسية

عقبة علي الصالح

باريس

ماذا يحدث اذا قال الفرنسيون «لا» لمعاهدة ماستريخت وللوحدة الاوروبية في الاستفتاء الذي سيجري في العشرين من سبتمبر (ايلول) الجاري؟ «مثل هذا السيناريو سيكون كارثة لا احد يستطيع تصور نتائجها مسبقاً، لكنها بكل تأكيد ستزعزع كل شيء في اوروبا وربما في العالم» على حد تعبير مصرفي فرنسي كبير.

ان هذا السؤال، الذي لا يجد له احد جوابا آخر، يمكن ان يكون السبب الرئيسي في دفع الفرنسيين لقول «نعم»، وبكل الاحوال هو السلاح الاساسي في ايدي المدافعين عن الوحدة الاوروبية في فرنسا. ورغم ان فرنسا هي التي طالبت بالاسراع في عملية البناء الاوروبي، منذ انهيار جدار برلين في نهاية عام ١٩٨٩، ورغم ان الدبلوماسية الفرنسية هي التي صاغت الى حد كبير ـ بالتعاون مع المانيا ـ بنود معاهدة ماستريخت، وفرضتها على شركائها رغم المعارضة البريطانية الحادة، فلا يجد انصار المعاهدة داخل فرنسا اي حجج ايجابية للدفاع عنها وتقديمها لمواطنيهم، لذلك يكتفون باستعراض السيناريوهات الكارثية في حال رفضها من قبل الناخبين في الاستفتاء المقبل. وهنا الغموض الحقيقي الذي يدفع الناخب الفرنسي للاقتناع برأي المعارضين لمعاهدة ماستريخت الذين يقدمون حججاً قوية ضد المعاهدة، ويركزون انتقاداتهم على الطابع الفيدرالي الذي يسلب الدولة الفرنسية ادوات الحكم الاساسية مثل اصدار النقود والتحكم بالسياسة النقدية، اضافة الى تنازلات اخرى في مجالات الدفاع والخارجية والامن وغيرها. ويلقى هذا الخطاب القومي صدى واسعاً لدى الفرنسيين، الذين ازدادت حساسيتهم وخوفهم من المانيا بعد توحيدها.

وتشير جميع استطلاعات الرأي الى تمركز المعارضة في قطاعات محددة من السكان مثل الفلاحين وصغار التجار والحرفيين وبعض الاوساط العمالية، بينما تتألف غالبية المؤيدين للمعاهدة من سكان المدن المتعلمين من سن تحت الاربعين عاما، اي الذين لم يشهدوا الاحتلال الالماني لفرنسا اثناء الحرب العالمية الثانية. اما على المستوى السياسي فإن قادة الاحزاب الثلاثة الكبرى (جاك شيراك من الحزب الديغولي، وفاليري جيسكار ديستان من حزب تجمع الديمقراطية الفرنسية، ولوران فابيوس من الحزب الاشتراكي الحاكم) فقد اعلنوا تأييدهم للمعاهدة بدرجات مختلفة من الحماس، حيث يبدو جاك شيراك اقلهم اندفاعا في تأييده نظراً للطابع القومي المحافظ تدريجيا للحركة الديغولية. ويضاف الى هؤلاء زعيما حركات انصار البيئة، وعدد من الزعماء النقابيين واصحاب الشركات الكبرى، وشخصيات سياسية تاريخية.

في المقابل فإن تجمع المعارضين له طابع عشوائي ومتناقض، حيث يضم العديد من التيارات الهامشية التي تتناقض اسباب كل منها في الهجوم على المعاهدة، فهناك الحزب الشيوعي بجانب حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف، مع منشقين عن الاحزاب الثلاثة الكبرى، مثل الاشتراكي جان بيير شوفنمان، والديغولي فيليب سوغان، والليبرالي فيليب دوفيلييه، وتنضم اليهم مجموعة من انصار حماية البيئة من الذين يعتبرون ان معاهدة ماستريخت لم تذهب بعيداً بما فيه الكفاية في عملية الوحدة الاوروبية، مثلما يعارضها المعارضون الدائمون من تيارات اليسار المتطرف والتروتسكيين، وكذلك نقابة الفلاحين وحزب الصيادين. يضاف لهم الناقمون من جميع الاشكال لكل سببه الخاص به، فهناك من يريد الادلاء بصوته ضد ميتران او ضد الحزب الاشتراكي، وهناك من سيدلي بصوته ضد المانيا او ضد البطالة او ضد الطبقة السياسية باكملها. بكل الاحوال قلة هم المؤيدون مثل المعارضين الذين قرأوا نص المعاهدة، وقلة اقل اولئك الذين تمكنوا من استيعاب فقراتها المكتوبة بلغة قانونية تقنية شديدة التعقيد.

وتزداد مشكلة المؤيدين للوحدة الاوروبية في الدفاع عن معاهدة ماستريخت، في ان غالبية الفرنسيين تعبر عن عدم ثقتها بالطبقة السياسية، وتتعقد مشكلة دفاعهم عن المعاهدة اكثر بسبب النفاق الكبير في الخطاب السياسي الفرنسي، الذي لا يريد حفاظا على الغرور القومي، الاعتراف امام المواطنين بالتفوق الالماني وبالتبعية الفرنسية للاقتصاد الالماني، وتبعية الفرنك للمارك، كي لا يزيد من الحساسية التاريخية للفرنسيين تجاه جيرانهم الالمان، ولكي لا تتحول هذه التبعية الى عقدة نقص وعداء.

«فالمسألة ليست في انتقاء افضل الخيارات، بل اقلها سوءاً» على حد تعبير سياسي فرنسي كبير كان يتحدث لـ «الشرق الاوسط» مضيفاً: «ليس امامنا خيار الاستقلال عن المانيا، لكن هل نريد ان نتبعها في حال رفض المعاهدة ام مشاركتها في القرار الاوروبي في حال قبولها».

وتابع قوله: «ان اعتماد عملة مشتركة هو تضحية المانيا التي ستتخلى عن المارك القوي وسياستها النقدية الحازمة لصالح سياسة سيقرها المصرف المركزي الاوروبي عوضا عن البوندزبنك».

ورغم محاولة هلموت كول تهدئة الفرنسيين وتطمينهم، فقد اصاب نقطة شديدة الدقة حين قال على التلفزيون الفرنسي «ان الوحدة الالمانية والوحدة الاوروبية وجهان لعملة واحدة»، وكذلك باعترافه بأن فكرة معاهدة ماستريخت كانت ردا على الوحدة الالمانية وانهيار المعسكر الشرقي، فهي كانت كبح جماح الالمان للتقوقع داخل المانيا موحدة قوية وغنية قادرة على فرض نفوذها على جيرانها خصوصا في دول اوروبا الوسطى والشرقية.

لقد كان اسراع فرنسوا ميتران لفرض معاهدة الوحدة الاوروبية، اثر انهيار جدار برلين، نابعاً من رغبته في تحقيق هذه الوحدة ضمن معطيات ميزان القوى الذي كان سائداً في ظل

٣٢٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

الحرب الباردة بين الشرق والغرب وتقسيم المانيا، وقبل اخذ ميزان القوى الجديد بعين الاعتبار. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى لحظة انهيار جدار برلين كان المحور الفرنسي - الالماني هو المحرك الاساسي للبناء الاوروبي، عبر توازن القوة السياسية - العسكرية لفرنسا مع القوة الاقتصادية - المالية لالمانيا، لكن الوحدة الالمانية وهزيمة «العدو السوفياتي» دون معركة انهى ذلك التوازن، بل زاد اختلاله مع زيادة الحجم البشري والجغرافي والاقتصادي لالمانيا الموحدة، بينما اضمحلت كثيراً اهمية القوة العسكرية - السياسية الفرنسية.

هنا يكمن الخطر من محاولة الناخبين الفرنسيين اللعب بالنار ورفض معاهدة ماستريخت، لأنه سيكون من الصعب على اي حكومة المانية مقبلة القبول بمبدأ التوازن حسب ميزان القوى الماضي، فضمن ميزان القوى الراهن يمكن لألمانيا فرض المارك كعملة اوروبية واحدة.

اما المخاطر الأخرى في حال رفض المعاهدة فليس من السهل التكهن بها. ففي حكم المؤكد ان اجابة سلبية للفرنسيين ستفتح أزمة سياسية كبيرة في فرنسا، اذ يبدو من المستحيل على ميتران البقاء في الحكم بعد رفض الناخبين لمعاهدته، كما ان رفضها يسحب الشرعية السياسية من جميع الاحزاب الكبرى المعارضة والمنشقة على نفسها، ولا احد يدري اي اغلبية جديدة يمكن تشكيلها في حال اجراء انتخابات تشريعية اثر فشل الاستفتاء.

وعلى الاغلب ستنتقل عدوى الازمة السياسية من فرنسا الى بريطانيا والمانيا حيث لن يكون جون ميجر بأفضل حال من هلموت كول، اذ ان كلا منهما دافع عن المعاهدة مكرهاً، احياناً، وضد موقف تيارات داخل حزبه.

ثم ستطرح هذه الازمة مصير نظام النقد الاوروبي والعملات الداخلة فيه. فبريطانيا تحضر نفسها لمضاربات عنيفة على الاسترليني، حيث لا يستبعد بعض المحللين الماليين مضاعفة الفائدة عليه لمنع تخفيض قيمته داخل الثعبان النقدي الاوروبي.

اما الليرة الايطالية شديدة الضعف فستنهار معها برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي اعتمده التحالف الحاكم في روما أخيراً. ويؤكد جميع المصرفيين الفرنسيين ان رفض ماستريخت اضافة الى العاصفة السياسية التي سيحدثها داخل فرنسا يضع الفرنك الفرنسي على كف عفريت. ويمكن لهذا الزلزال النقدي والسياسي ان يحول الانكماش الاقتصادي في اوروبا الى ازمة اقتصادية خانقة تمتد آثارها على المستوى العالمي. ايضاً فإن وقف عملية الوحدة الاوروبية سيجمد المفاوضات الدولية حول حرية التجارة عبر منظمة «الغات» المعروفة باسم «يوروغواي راوند» ولا احد يدري كيف سينعكس تجميد البناء الاوروبي على اوروبا الشرقية او كيف ستكون انعكاساته في اليابان او الولايات المتحدة.

من مفارقات ان هذا السيناريو الكارثي في حال تصويت سلبي للفرنسيين، لا يجد مقابله سيناريو مزدهراً في حال الموافقة على المعاهدة، فهو لن يعني سوى استمرار الوضع الراهن على مدى السنوات المقبلة. وهذا هو مأزق المدافعين عن المعاهدة الذين اخذوا يتنفسون بعد نشر عدة استطلاعات رأي تدل على موقف ايجابي للناخبين من الاستفتاء.

يبقى القول ان طريقة الاقتراع العام التي اختارها ميتران لموافقة الفرنسيين على معاهدة ماستريخت، ربما تكون هي مقتل المعاهدة، اذ كان بامكانه تصديق المعاهدة عبر البرلمان حيث تنال غالبية ساحقة، وهو الطريق الذي اعتمدته بريطانيا والمانيا كي لا تأخذ مخاطر الرفض من قبل الناخبين. ومن المفارقات الغريبة للعبة الديمقراطية ان جميع التوقعات تشير الى ان الغالبية التي سيؤول اليها الاستفتاء لن تتجاوز ٥٣٪ سلباً أم ايجاباً، وهذا يعني ان اقل من خمسين ألف شخص في فرنسا يمكنهم ان يقرروا مصير اكثر من ٣٥٠ مليون شخص في اوروبا.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

«فضيحة ايمانويل» تهدد الحكم الفرنسي ومعاهدة ماستريخت

قاضٍ شاب يضع ميتران في قفص العزلة والاعتزال..

- «فضيحة ايمانويل» اعادت الرأي العام الفرنسي بالذاكرة الى «فضيحة الايدن» عام ١٩٨٥.
- تاريخ الاشتراكيين وغير الاشتراكيين في فرنسا حافل بالفضائح

■ ما لم تتوصل المعارضة الفرنسية الى تحقيقه خلال سنوات، حققه، وخلال ايام قلائل، القاضي الشاب فان رويمبكي، الذي كشف للراي العام الفرنسي عن فضيحة مالية مثيرة بطلها الامين السابق لصندوق الحزب الاشتراكي ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية الحالي هنري ايمانويل الذي «ملأ خزانة الحزب بطرق مخالفة للقانون» كما اشار القاضي، مما اوقع الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في حالة ارباك وقلق، خصوصاً وان المرحلة الراهنة تعتبر حاسمة بالنسبة للفرنسيين المدعوين لاستفتاء شعبي حول معاهدة الوحدة الاوروبية (ماستريخت) في العشرين من ايلول (سبتمبر) الجاري.

والواقع ان القاضي فان رويمبكي قد اختار الوقت المناسب لمواجهة رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية وذلك قبل ايام من بدء الاستفتاء على المعاهدة مما فرض على الاشتراكيين مواجهة ازمة حادة. فهم يخشون ان تدفع «فضيحة ايمانويل» المواطنين الى رفض المعاهدة ليس من قبيل معارضة التكامل الاوروبي انما لمعاقبة الاشتراكيين والحكومة والحكم مع ما يترتب على هذه المعارضة من انعكاسات سلبية على بلدان المجموعة الاوروبية تعتبر الاولى من نوعها منذ التوقيع على معاهدات روما، وهذا ما عبر عنه صراحة رئيس اللجنة الاوروبية لمعاهدة ماستريخت جاك



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٢

دولور بالقول «ان هذه الفضيحة تزرع الرعب في قلوب الاوروبيين...».

وما افصح عنه دولور يكاد يكون لسان الحكومة الفرنسية التي جندت بالمقابل حملة يقودها وزير الثقافة جاك لانج «للفصل بين الاستفتاء والسياسة الداخلية...» على ان جميع هذه المحاولات فشلت حتى الآن. فالقاضي الشاب يصر على متابعة القضية حتى النهاية، اضافة الى ان التحقيقات التي يجريها مع بعض الزعامات الاشتراكية انعكست سلباً على مصداقية الحزب الاشتراكي واعادت الرأي العام الفرنسي بالذاكرة الى «فضيحة الايدز».

ففي العام ١٩٨٥، واثر تحقيقات. مسهبة مع وزارة الصحة، تبين اشتراك اربعة من كبار الموظفين في الوزارة بفضيحة نقل دم ملوث بعدوى الايدز الى حوالى ١٥٠٠ مواطن فرنسي مما ادى الى وفاة ٢٥٦ منهم حتى الآن والباقي يعيش في حالة رعب دائمة. وقد دفعت الفضيحة حينذاك الى استقالة الوزير المسؤول ورئيس الحكومة... لكن احداً لم يوجه اصابع الاتهام اليهما مما حدا باحد الموظفين الاربعة الى توسيع بيكار الجريمة والتاكيد على «ان الذين تتم محاكمتهم ليسوا كل المجرمين... وتساءل «اين هم القادة السياسيون؟».

لا مسؤولية المسؤول!

على كل حال، فان «فضيحة ايمانويل» آخذة في التنامي في صفوف الراي العام الفرنسي.

والكاتب الفرنسي المعروف جان بيار ريغل اكد هذا الواقع في احدى افتتاحياته قائلاً بلهجة لا تخلو من السخرية: «في فرنسا تبدو مسؤولية المسؤول قليلة اذا كان يحتل موقعاً مهماً...» واضاف «ان اللامسؤولية الجماعية هي الميزة الاساسية لدى الاشتراكيين وهي بالنسبة للاكثرية الساحقة من الفرنسيين دليل على انهيار الاخلاق السياسية لدى الحكم والحكومة...».

وفي حين يرى الباحثون في حقل الرأي العام على ان هذه الغالبية ليست ضد معاهدة «ماستريخت» ـ اقله حتى الآن ـ فان الباحثين انفسهم يؤكدون على ان الرئيس ميتران قد فقد الكثير من تفاؤله اثر الفضيحة الجديدة واخذ يعد العدة للمواجهة على الرغم من ان الـ «لا» الفرنسية لن تؤثر سلباً على مستقبله السياسي اقله على الصعيد الداخلي وان كان قد جعل الوحدة الاوروبية موضوعاً اساسياً لسياسته الخارجية.

والرئيس ميتران الذي «تمركز» في الشانزليزيه منذ ١١ سنة، يكاد يعيش في عزلة تامة عن مشاكل المواطنين الذين لا ينفون استياءهم من النظام السياسي ككل، وقد وصل هذا الاستياء الى حد خطير جداً في المرحلة الاخيرة. ذلك ان استراتيجيي الحزب الاشتراكي باتوا يخشون على ان تؤدي التحقيقات مع ايمانويل بتهمة جمع الاموال غير المشروعة الى نفاد صبر الناخبين ولجوئهم الى اعلان حرب مفتوحة ضد الاشتراكيين.

وفي هذا السياق، وتتمة للحملة الحكومية المضادة اشار وزير الخراجية الفرنسي رولان دوما الى «انها (فضيحة ايمانويل) مؤامرة ضد الجمهورية والكثير من القضاة يحشرون انوفهم في السياسة». اما بيار موروا رئيس الحزب والرئيس السابق للحكومة فقد لاحظ «وجود شكل جديد من المكارثية، بينما حذر وزير العدل ميشال فوزيل من «حكومة القضاة». وجدير بالذكر هنا ان الشهود في هذه الفضيحة يقفون



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الى جانب القاضي الشاب. وقال الرئيس الاعلى للمحكمة الفرنسية بيار دراي في رسالة بعث بها الى وزير العدل «دعوا القضاة يحكمون... ان احكامهم ليست تدخلاً في السياسة».

و«فضيحة ايمانويل» الجديدة بدات فصولاً منذ خمس سنوات خلت. فقد كان ايمانويل وقبل انتخابه رئيساً للبرلمان الفرنسي، حارساً لـ «بيت مال» الاشتراكيين وكان تمويل الحزب يتم، حسبما قاله رئيس وزراء فرنسا الاسبق لوران فابيوس. بالاعتماد على «قانون الغابة» الذي ساد حينذاك عبر شركات مموهة تطلق على نفسها تسميات واهية مختلفة مثل «اوروبا - ساجيس» و«غراكو» و«ABCE»... وكان امناء الصناديق في هذه الشركات يمولون العمد والنواب والمنظمات التابعة لهم والمعارك الانتخابية.

واثر شيوع الانباء حول جمع الاموال بطرق غير مشروعة اصدرت الحكومة خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ قوانين العفو العام. ورغم ذلك، واصلت وسائل الاعلام وقاضي التحقيق، بذل الجهود الرامية الى اماطة اللثام عن وجه ايمانويل من جهة وكيفية حصول الاشتراكيين على الاموال من جهة اخرى.

وبغض النظر عن ذلك، يمكن القول ان تاريخ الاشتراكيين وغير الاشتراكيين في فرنسا حافل بالفضائح المادية وغير المادية وان المحافظين لا يترددون في عقد صفقات مشبوهة عندما تتاح لهم الفرصة. وعلى سبيل المثال استقال الرئيس الفخري للحزب الجمهوري فرنسوا ليوتار من كل مناصبه السياسية بعدما قرر القضاة اجراء التحقيقات معه بتهمة التورط في صفقة عقارات مشبوهة

كذلك، وفي تشرين اول (اوكتوبر) المقبل، سيصدر قرار بشان قضية احتياطي الدم والمتهم الاساسي فيها ميشال غاريتا الذي شغل عام ١٩٨٥ منصب مدير المركز الوطني لنقل الدم، وقد سبق للمدعي العام ان اصدر بحقه حكماً يقضي بسجنه اربع سنوات لم ينفذ حتى الآن، مما حدا باحد المتهمين الى القول «لماذا لا يجلس في اقفاص الاتهام اولئك الذين يجلسون في الوزارات ويعرفون كل الحقائق ويلوذون بالصمت؟...».

ويبدو اليوم وتبعاً لاستفتاءات صدرت مؤخراً بـ «لا» فرنسية للوحدة الاوروبية ان الرئيس فرانسوا ميتران سيكون الصامت الاكبر والمعتزل الاكبر■■

تحسين حجازي



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومضات سياسية

رأى الشعب

بعد عشرة ايام وبالتحديد فى ٢٠ سبتمبر يستفتى الشعب الفرنسى على مشروع اتفاقية ماستريخت الخاصة بالوحدة الاوربية ، اى انشاء دولة اوربية واحدة تضم بداخلها الدول الاوربية الموافقة الاخرى ، كما تضم المدينة الواحدة احياء مختلفة .

فلا يكون هناك بين الدول الاوربية حدود او قيود على السفر والانتقال والعمل ، وتكون لاوربا عملة موحدة «الايكو» وبرلمان اتحادى واحد وشعار واحد وتكون بطاقة تحقيق الشخصية الاوربية كافية لان يتصرف اى اوربى فى اى مكان باوربا كما يتصرف فى وطنه الخاص .

وقد سبق ان رفض الشعب الدانمركى هذه الاتفاقية حين عرضت عليه فى استفتاء عام ، كما يحتمل جداً فى راى معظم المراقبين وعلى ضوء نتائج استطلاع الراى العام ان يرفضها الشعب الفرنسى كذلك ..

وعندئذ سوف تنهار كل الجهود المضنية التى بذلت لتحقيق الوحدة الاوربية والتى تعود بجذورها الى عام ١٩٥٦ حين وقعت اتفاقية روما لانشاء السوق الاوربية المشتركة .

ولايهمنى فى الامر كله سوى معنى واحد ، هو ان راى الشعب فى اوربا فوق كل شىء . فوق راى الملوك والرؤساء والوزراء ، وفوق قرارات اللجان والمؤتمرات والبرلمانات ، وفوق الجهود المضنية ، والاموال الطائلة التى بذلت اعدادا للوحدة الاوربية .

اين ذلك مما يحدث فى دول العالم الثالث ؟

محمد العزب موسى



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

هل يقول الشعب الفرنسى : لا .. للوحدة الأوربية ؟

• رفض معاهدة ماستريخت : نهاية الحلم الأوربى !

العالم الخارجى

• إبراهيم قاعود



● الوحدة الأوربية .. وميتران .. في خطر ! فالحكم الفرنسي والحلم بوحدة الغرب الأوربي ينتظران حكم الناخب الفرنسي في الاستفتاء الكبير في ٢٠ سبتمبر الحالي .. بعد ان اظهرت استطلاعات الرأى العام تزايد او تقارب نسبة التأييد والمعارضة لمعاهدة الوحدة (ماستريخت) .. فهل تتكرر مفاجأة الدانمرك وشعبها الذى قال لا لمعاهدة الوحدة ؟ أم ينطلق قطار الوحدة بدون مصاعب ويؤيد الفرنسيون المعاهدة .. وهل يكون هذا الاستفتاء بمثابة طرح للثقة في ميتران والحزب الاشتراكى الحاكم ؟

● على الرغم من اقتراب موعد الانطلاق الفعلى لمسيرة الوحدة الأوربية أو وحدة الغرب الأوربى (١٢ دولة) مع نهاية العام الحالى ، إلا ان العام الحالى شهد ازمات حادة وخطيرة ألقت ظلالا وشكوكا كبيرة حول القدرة على استمرار الانطلاق نحو الوحدة والتى تكتمل خطواتها مع نهاية القرن الحالى .. فبرغم المشاكل والعقبات التى صادفت زعماء المجموعة الأوربية في العام الماضى فقد استطاعوا تذليلها او تجاوزها وكان توقيع هؤلاء الزعماء لمعاهدة الوحدة في مدينة « ماستريخت » الهولندية في ١٢ ديسمبر من العام الماضى وحملت معاهدة الوحدة اسم هذه المدينة .. وكانت الخطوة التالية طبقا لنصوص وبنود المعاهدة عرضها على برلمانات وشعوب الدول الموقعة عليها للتصديق عليها ، واختارت معظم دول المجموعة اسلوب التصديق من خلال المجالس التشريعية (البرلمانات) عدا الدانمرك وايرلندا (تصديق البرلمان واستفتاء الشعب) .. وجاءت مفاجأة الدانمرك الغريبة برفض الشعب في الاستفتاء الذى اجرى في ١٢ يونيو الماضى لمعاهدة الوحدة لتفتح بابا للتكهنات بشأن مصير مسيرة الوحدة التى كان هناك ثقة وشبه إجماع على ان التصديق عليها لن يواجه صعوبات إلى الدرجة التى لم يوضع بند خاص يحدد كيفية معالجة رفض التصديق على هذه المعاهدة وما ينبغى اتخاذه في مثل هذا الوضع .. ولكن تم استيعاب هذا الوضع وبدا ان هناك خطوات إيجابية تعزز مسيرة الوحدة وتدفعها للامام حيث وافق الشعب الإيرلندى في الاستفتاء على معاهدة ماستريخت في ١٨ يونيو الماضى ليعطى زخما جديدا للوحدة .. ثم اقرت الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ في قصر فرساى في ٢٣ يونيو الماضى بغالبية كاسحة التعديلات الدستورية اللازمة لإلغاء التناقض مع بنود المعاهدة بصورة نهائية وإضافة بند خاص في دستور ١٩٥٨ خاص بالوحدة الأوربية .. ثم وافق مجلس العموم البريطانى بعد عدة قراءات للمعاهدة رغم التحفظ البريطانى الذى كاد ان ينسف جهود إتمامها فيما يتعلق بميثاق الضمان الاجتماعى وتوحيد النظام البنكى والعملة والجيش الاوربى الموحد .

مخاطرة ميتران !

ولأن فرنسا والمانيا هما الدولتان الاكثر دعما للوحدة وحرصا على إتمامها فإن ميتران وهيلموت كول يسعيان باستمرار لدعم خطواتها ولذا فإن فكرة إنشاء الجيش الأوربى الموحد تعد من المسائل التى تثير حماسة الزعيمين الألمانى والفرنسى على رغم معارضة بريطانيا ومعارضة الولايات المتحدة خوفا من تقويض دعائم حلف شمال الأطلنطى وبروز الدور الأوربى المستقل عن امريكا عسكريا وسياسيا .. واحس ميتران أن هناك حاجة ماسة لدعم هذه الوحدة فاعلن في أول يوليو الماضى عن دعوته للشعب الفرنسى للاستفتاء على معاهدة الوحدة على الرغم من انه :

— عارض الدعوة للاستفتاء وهو مطلب كان للمعارضة الفرنسية ودعا إليه زعماءها للتأكيد على دور الشعب في تقرير مصير انضمام فرنسا لإطار الوحدة .

— لم يكن ميتران بحاجة لمثل هذا الاستفتاء وكان يمكنه الاكتفاء بتصديق الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ على غرار باقى دول المجموعة الأوربية .

ولكن ميتران وجد ان الوحدة تحتاج لقوة دفع جديدة خاصة بعد مفاجأة الدانمرك وللتأكيد على انه لا يخشى استفتاء الشعب في مثل هذه المسألة الحيوية لمصالحه خاصة الاقتصادية .

واختار الرئيس الفرنسى موعدا للاستفتاء وهو ٢٠ سبتمبر الحالى ليعطى الفرنسيين مهلة من الوقت تكون خلال اجازاتهم الصيفية والتى تعد تجديدا لنشاطهم يعودون بعدها أكثر إيجابية وحيوية وتجعل قابليتهم لتأييد معاهدة الوحدة افضل وهذا ما ذكره ميتران في الدعوة للاستفتاء وقال وقتها : ارجوكم لا تصوتوا ضدها لمجرد انني افضلها وفى بداية الصيف اظهرت استطلاعات الرأى العام الفرنسى ان نسبة التأييد لمعاهدة الوحدة وصلت إلى ٧٦ في المائة .. وحاول ميتران



المصدر : الأخبار الساعة

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعزيز شعبيته فقام بزيارته المفاجئة والجريئة لسراييفو والتى اثارت إعجاب العالم والفرنسيين حيث تمت تحت وابل من القصف المدفعى سواء حول المطار وحول قصر الرئاسة للبوسنة ـ الهرسك حيث تواجد ميتران خلال زيارته .

أزمات الداخل

وعلى رغم حماسة ميتران للوحدة الأوربية إلا ان ازمات الداخل فى فرنسا قد اضعفت شعبيته إلى ادنى درجاتها منذ توليه الحكم فى أوائل الثمانينات ومن بين هذه الأزمات : تظاهرات المزارعين ضد سياسة خفض الدعم الحكومى لمنتجاتهم .. وإضراب رجال الإطفاء والممرضات والأطباء والمدرسين والطلاب وتظاهرات سائقى الشاحنات وسدهم للطرق السريعة فى فرنسا بسبب نظام النقاط الست الذى قررته الحكومة للتقليل من مخالفاتهم وخاصة فيما يتعلق بتجاوز السرعات وما ينتج عنه من حوادث مروعة .. كما واجه ميتران ازمة السماح لجورج حبشى زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالعلاج فى احد مستشفيات باريس والضجة الهائلة التى اثارها اللوبى اليهودى ضد زيارة حبشى لفرنسا حتى ولو كانت فى إطار العلاج مما اضطر الحكومة الفرنسية لاتخاذ قرار بترحيل حبشى دون إتمام علاجه إضافة لمشاكل تفاقم النزعة العنصرية ضد الأجانب وخاصة من جانب الجماعات اليمينية المتطرفة والتى يتزعمها « جان مارى لوبن » رئيس الجبهة الوطنية الفرنسية .. كما أن ميتران والحزب الاشتراكى واجها ازمة خطيرة حيث لم يحصل الحزب سوى على ١٨,٣ فى المائة من الأصوات فى الانتخابات المحلية التى جرت هذا العام وبزيادة قليلة عن الجبهة الوطنية اليمينية وهو يعنى فقدان النظام الحاكم والحزب الاشتراكى لمصداقيته بين الجماهير الفرنسية وأن ميتران نفسه اصبح فاقدا لشعبيته فى الشارع الفرنسى ! .. كما تعرض ميتران لانتقادات حادة بسبب ممارسات رئيسة وزرائه « اديث كريسون » وادت فى النهاية لاستقالتها فى مايو الماضى وتعيين « بيير بيرجوفوا » رئيسا للحكومة الفرنسية .. كما واجه النظام الحاكم مشكلة اثارت جدلا وغضبا فى الشارع الفرنسى تتعلق بنقل دم ملوث بفيروس الايدز فى احد المستشفيات ادى لوفاة ٢٥٦ شخصا ويعالج ١٢٠٠ آخرين اصيبوا بالمرض .. إضافة لفضيحة الفساد التى طالت « برنارد تابى » وهو مليونير فرنسى (صاحب نادى مرسيليا ومصانع احذية رياضية شهيرة) والذى عين كوزير للمدن فى حكومة بيرجوفوا واضطر للاستقالة بعد هذه الفضيحة .. إضافة لمشاكل البطالة ومخاوف الفرنسيين من انهيار اقتصادهم وذوبان هويتهم الثقافية وفقدان عملتهم لقيمتها بعد توحيد العملة الأوربية فى سلة عملات واحدة (الايكو) .

مفاجأة عند العودة !

ومع نهاية الاجازة الصيفية للفرنسيين وعودتهم لأعمالهم .. حدثت مفاجأة قلبت توقعات ميتران وحزبه الحاكم فقد اظهرت استطلاعات الرأى التى اجريت مع اقتراب موعد الاستفتاء تزايد نسبة المعارضين لمعاهدة الوحدة وبدا أن الفرنسيين سيصوتون لا على معاهدة الوحدة وإنما على ميتران نفسه وعلى الثقة بحكمه .. واحدثت هذه الاستطلاعات هزة كبيرة فى أسواق الأوراق المالية رغم ان ميتران اعلن انه باق سواء حتى لو رفض الشعب المعاهدة واكد بيرجوفوا مؤخرا حيث قال ان ميتران سيبقى مهما حدث .. كما سارت شائعة عن وفاة ميتران بنوبة قلبية اثناء اجازة خاصة له فى أسبانيا ونفاها بيرجوفوا وقد اظهر استطلاع اجرته « الجورنال دو ديمانش » ان ٦٠ فى المائة من الفرنسيين غير سعداء بوجود ميتران على رأس الحكم ! .. ورفض المعاهدة سوف يعنى الكثير بالنسبة لميتران لانه سيكون ضربة قاضية لمصداقيته وبمثابة سحب للثقة من جانب الفرنسيين ليتكرر ما حدث فى استفتاء عام ١٩٦٩ والذى ادى لاستقالة الرئيس الفرنسى الراحل « شارل ديجول » من الحكم .. وقد يعلن ميتران استقالته ليعجل ذلك بنهاية فترة حكمه قبل موعدها (سبع سنوات تنتهى عام ١٩٩٥) والتعجيل ايضا بإجراء انتخابات عامة فى مارس القادم ولكن مفاجأة الاستطلاعات الأكبر أن نسبة المعارضين للمعاهدة قد كسرت حاجز الخمسين



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

ووصلت إلى ٥٢ في المائة وهذا يعنى ان المترددين في حسم موقفهم من المعاهدة قد تزايد انضمامهم للمعارضة .. وقد اشارت استطلاعات الراى إلى ان نسبة المترددين بخصوص الموقف من معاهدة الوحدة وصل إلى ٤٤ فى المائة من الفرنسيين !

وتركزت المعارضة تجاه معاهدة الوحدة من جانب جان مارى لوبن رئيس الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة الذى دعا لهزيمة هذه المعاهدة المخزية وإسقاط المفاوض البائس وان هذه المعاهدة ستقضى على فرنسا كدولة مستقلة ! كما برز اسم وزير الشئون الاجتماعية السابق « فيليب سيجان »وهو الآن نائب وعضو حزب التجمع من اجل الجمهورية كاخطر معارض للمعاهدة والذى قام بجولات بطول البلاد وعرضها خلال عطلة الصيف لتحذير الفرنسيين من اضرار المعاهدة وما ستلحقه بفرنسا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وان معارضة المعاهدة سوف تحمى اوربا ودعا سيجان لإعادة التفاوض حول بنود المعاهدة ودور المفوضية الأوربية ومسالة العملة الموحدة .. ويركز المعارضون للمعاهدة على انها لم تتضمن اية إشارة لقضية البطالة والوظائف ذكرت مرتين فى فهرس المعاهدة .. اما « جاك شيراك » عمدة باريس ورئيس الوزراء الأسبق فقد التزم الصمت تجاه معارضة او تاييد المعاهدة إلى ان اعلن مؤخرا تاييده لها معتبرا ان رفضها سيقضى على الفرص المتاحة لتوحيد اوربا .. اما « جاك ديلور » رئيس المفوضية الأوربية فاعلن الأسبوع الماضى انه سوف يقدم استقالته إذا رفض الشعب الفرنسى المعاهدة لان ذلك سيعنى حجبا للثقة به رغم سنواته الثمانى التى قضاها فى عمله فى بروكسل لإتمام خطوات الوحدة .. كما اعلن ديستان تاييده للمعاهدة رغم انقسام حزبه حولها (حزب التجمع من اجل الجمهورية) .. وقد ايد الحزب الاشتراكى الفرنسى المعاهدة وخرج على هذا الإجماع « جان بيير شوفينمان » وزير الدفاع الفرنسى السابق والذى راى فى المعاهدة تهديدا لفرنسا كدولة كما رفضها وزير الداخلية الفرنسى السابق « شارل باسكوا » .

مناظرة الإنقاذ الأخيرة !

ونظرا لخطورة الموقف ودفعا وحسما لآراء المترددين فى الموافقة او رفض المعاهدة يوم الاستفتاء فقد قرر ميتران عقد مناظرة فى ٣ سبتمبر الماضى تذاع مباشرة على التليفزيون يواجه فيها اسئلة الصحفيين وكذلك النائب الفرنسى اليمينى سيجان - ابرز المعارضين للمعاهدة - وفى محاولة لإنقاذ مستقبله السياسى بعد تدهور شعبيته وما اظهرته استطلاعات الراى العام من اتجاهات لدى الشعب الفرنسى تجاه الاستفتاء وتاثير الرفض على وجود ميتران فى الحكم وهى مناظرة لم تحدث منذ مناظرته فى حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨ مع جاك شيراك الذى اعلن تاييده للمعاهدة مع التحفظ على بعض بنودها ولكنه لم يشارك فى حملة التاييد الواسعة لها لانه لا يستطيع ان يقول شيئا عن عدوه القديم ميتران .

وعلى مدى ثلاث ساعات رد ميتران على اسئلة الصحفيين واعلن ان فرنسا يجب ان تكون القوة المحركة لوحدة اوربا والآثار الإيجابية التى ستحققها لفرنسا والفرنسيين اقتصاديا واجتماعيا وقد اتسمت ردود ميتران بالثقة والتماسك ووضحت سيطرته على الموضوع .. كما وضحت من خلال مناظرته مع سيجان ضعف حجج المعارضة فيما يتعلق بالتاثيرات السلبية للوحدة على فرنسا .. كما شارك هيلموت كول فى المناظرة عن طريق دائرة تليفزيونية وعبر الاقمار الصناعية ليساند زميله فى حماسته للوحدة ولحث الفرنسيين على تاييد الوحدة .. واعلن ميتران انه يجب الفصل بين مستقبل وجوده فى الحكم ومصير المعاهدة ووجه ميتران الشكر لأحزاب اليمين لتجاوبها مع المعاهدة ولكنه رفض التكهن فيما سيحدث فى حالة رفض المعاهدة وقال انه سيكون امامه ٢٤ ساعة ليقرر كيف سيتحمل مسئولياته ؟ !

وقد اظهر استطلاع اجرته وسائل الاعلام الفرنسية بعد مناظرة ميتران ان ٥٥ فى المائة من الفرنسيين اعلنوا تاييدهم للمعاهدة ورفضها ٤٥ فى المائة !

لا : نهاية الوحدة !

واعلن « كلاوس كينكل » وزير الخارجية الألمانى عقب هذه المناظرة ان مستقبل اوربا مرهون بموقف فرنسا .. وعلق على تزايد النزعة المعادية لألمانيا فى فرنسا قائلا ان عصر العداوات القومية قد ولى .. كما طالب زعماء الأحزاب الإيطالية البرلمان بالتصديق على المعاهدة قبل موعد الاستفتاء الفرنسى حتى يعطى ذلك دفعة قوية ولتثير حماسة الفرنسيين للموافقة على معاهدة الوحدة .. اما جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى فاعلن ان رفض الفرنسيين للمعاهدة سيؤدى إلى حمل حكومته على سحب طلبها من مجلس العموم للتصديق على المعاهدة .. وهذا يعنى ان معاهدة ماستريخت سوف تنتهى عمليا وبالتالى فإن عجلة الوحدة سوف تتوقف عن الدوران وينتهى الحلم الأوربى بوجود كتلة واحدة ترتبط بمصالح واسواق وطرق وعملة واحدة !



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهكذا فإن استفتاء ٢٠ سبتمبر الحالى سوف يكون حاسما لمستقبل الوحدة الأوربية ولمستقبل ميتران السياسى ولعصر انتهى قبل ان يبدأ ويعنى ان رغبة الشعوب تصطدم فى أحيان كثيرة مع طموحات حكامها حتى ولو كانت تحقق فى النهاية مصالحهم .. ويبدو ان اشتعال النزعات القومية فى وسط وشرق اوربا قد اثار حمية بعض شعوب المجموعة الأوربية وتزايد الحديث عن الهوية الثقافية والسيادة وخطورة انفتاح الحدود على فقدان شعب ما لهويته وغزوه من الخارج ثقافيا .. والقرار فى يد الناخب الفرنسى ان يحدد مستقبل رئيسه وبلاده ووحدة اوربا ! .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ماستريخت وحظيرة الخنازير

● اصبحت جميع استطلاعات الراي تشير الى ان غالبية الفرنسيين قررت الاجابة بـ «نعم» على الاستفتاء الذي سيجري بخصوص المصادقة على معاهدة «ماستريخت» بشان الوحدة الاوروبية. وبما ان هذه الاستطلاعات تشير الى ان تلك الاغلبية ستكون «مريحة» وتتجاوز نسبة ٥٥٪. انتهى الحماس الذي شد فرنسا - والعالم - خلال الاسابيع الماضية حين كانت الاستطلاعات تشير الى احتمال رفض المعاهدة المذكورة. ودفعة واحدة انطفا لمعان السيناريوهات المتشائمة في حال رفض المعاهدة. وانتقل النقاش الى حيز آخر، جوابه اكثر صعوبة، ما الذي دفع الفرنسيين لتغيير رأيهم؟

توافق هذا التغيير من الرفض الى القبول مع مساهمة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بحصة تلفزيونية لمدة ساعتين ونصف حول معاهدة «ماستريخت» لذلك لا يتردد انصار ميتران من القول بان الخطاب الرئاسي هو الذي دفع الفرنسيين نحو تغيير موقفهم من المعاهدة. بالطبع فإن احزاب اليمين المعارضة لكن الداعية بنفس الوقت للموافقة على «ماستريخت» لا تقبل مثل هذا التفسير، وتقترح تفسيرات مناقضة تخدم مصالحها.

في صحيفة «لوموند» التي تعتبر قريبة من «الإليزيه» (اي رئاسة الجمهورية) نشر رسم كاريكاتوري يظهر ميتران بعد حصته التلفزيونية وهو يقول: «الآن بعد ان غير الفرنسيون موقفهم يجب الا يظهر جيسكار ديستان - الرئيس الاسبق وزعيم المعارضة - على شاشات التلفزة». اما صحيفة «لوفيغارو» اليمينية فقد قالت في افتتاحية لها: «اذا اراد ميتران ان يقترع الفرنسيون بقوة لصالح المعاهدة، يجب عليه الإعلان عن نيته الاستقالة من منصبه في حال الموافقة، هكذا يضمن موافقة واسعة ليس حباً بالمعاهدة وانما كرها بميتران».

مؤيدون غير مرغوبين

● اكثر فاكثر يعبر الفرنسيون عن غيظهم من «النصائح» التي يقدمها بعض «اصدقائهم» من زعماء دول العالم. وإذا كانت «نصائح» هلموت كول قد مرت بسلام، فذلك لان المستشار حاول في رسالته المقتضبة التي وجهها الى الفرنسيين تطمينهم تجاه اي نوايا المانية للهيمنة على اوروبا، دون ان يتدخل من بعيد او قريب في الشؤون الفرنسية الداخلية.

إذا كانت قناعات هلموت كول الاوروبية مؤكدة ولا غبار عليها، فليس الامر كذلك بالنسبة لرئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، حيث لم يتمكن الفرنسيون من «هضم» نصائحه لهم الداعية للموافقة على معاهدة «ماستريخت». بغض النظر عن الحساسية التاريخية بين سكان شاطئي بحر المانش، وبغض النظر عن تشكك الفرنسيين بالقناعات الاوروبية للبريطانيين، فإن «نصائح» ميجور تبدو لهم غريبة ان لم تكن «وقحة» فالزعيم البريطاني حاول جهده لمنع معاهدة ماستريخت من رؤية النور، كما انه طالب - ونال - استثناءات تجعل بريطانيا على هامش المعاهدة فيما يخص «السياسة الاجتماعية» من جهة، واستقلال الجنية



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

الاسترليني عن العملة الاوروبية الموحدة من جهة اخرى. وها هو الآن يدعو الفرنسيين للموافقة على معاهدة لم يقبل بها شخصياً، ولم يلزم بريطانيا بها.

اذا كانت «نصائح» جون ميجور قد تدفع بعض الفرنسيين لرفض المعاهدة من «باب المجاكرة» فإن استطلاعات الراي التي تشير الى ان غالبية البريطانيين معادية لمعاهدة «ماستريخت» يمكنها دفع عدد آخر من الفرنسيين الى الاقتراع بالايجاب، وذلك من منطق أن ما يجده البريطانيون سيئاً ولا بد ان يتضمن شيئا ايجابيا للفرنسيين. يبقى في هذا الخصوص أن بعض الزعماء العرب المعتادين على الادلاء بدلوهم في كل شاردة وواردة لم يقدموا اي «نصائح» حتى الآن. وقبل ان يقوموا بذلك عليهم ان يدركوا المفعول المعاكس لنصائحهم على الرأي العام الفرنسي، فلو رغبوا تشجيع الفرنسيين على رفض المعاهدة عليهم تقديم «نصائح» للموافقة عليها والعكس صحيح.

راحة الخنازير

● كشفت النقاشات الدائرة في فرنسا حول الوحدة الاوروبية «اهتمامات استثنائية» للبرلمان الاوروبي او اللجنة الاوروبية. حيث كانت هذه المؤسسات قد اصدرت في الماضي عدة «قوانين اوروبية» حول معايير بناء حظائر الخنازير بما يضمن لها «جميع شروط الراحة والصحة» ووسائل الصرف الصحي للمداجن بما يضمن للدجاج الحياة ضمن «شروط مقبولة» او حول مسؤولية كل فرد في معالجة الروائح التي تسبب بها فضلات الحمام، إذا كان مالكاً لمثل هذه الطيور، ايضا هناك قوانين اخرى حول قتل الحيوانات في المذابح باستخدام اقل الوسائل تعذيباً.

اذا كانت الرافة بالحيونات شيئاً مطلوباً وانسانياً، فإن صرف مجهود كبير وتكاليف باهظة ونقاشات برلمانية حادة حول هذه المواضيع يبدو امرا غريبا في اللحظة التي تستمر فيها المذابح ضد سكان البوسنة والهرسك، وفي الوقت الذي تعرض فيه شاشات التلفزة صور الاطفال وهم يموتون جوعاً في شرق افريقيا. الشاعر والمسرحي الالماني الكبير برتولد بريشت قال ذات مرة «ان الحديث عن جمال شجرة يمكن ان يتحول الى جريمة اذا كان يعني السكوت عن جرائم اشد هولاً».



دائرة الضوء

استفتاء ميتران!

الرئيس الفرنسي ميتران يواجه موقفا صعبا فهو يعرف ان الكلمة التى سيقولها الشعب الفرنسي حول ماستريخت بعد عشرة أيام ستكون فى الوقت نفسه هى كلمة عن سنوات رئاسة ميتران العشر الماضية.

وميتران يعرف أيضا أن شعبيته فى انخفاض مستمر.. حتى أن المؤيدين له - فى استطلاع اخير للرأى - وصلت نسبتهم إلى ٣٣٪ فقط من الشعب الفرنسي. ولذلك اضطر الرئيس الفرنسي للمرة الاولى منذ اعادة انتخابه عام ١٩٨٨ ان يهبط من برجه العاجى ويخرج عن صمته فى سهرة تليفزيونية استغرقت ثلاث ساعات استمع فيها إلى اسئلة الصحفيين والمواطنين مدافعا عن معاهدة ماستريخت ومؤكدا ان «الاستفتاء حول أوروبا الموحدة وليس على رئاستى».

إلا أن قادة الحملة المؤيدة لماستريخت كانوا يفضلون لو استمر ميتران فى صمته.. فانخفاض شعبيته تجعله أسوأ مدافع عنها وحتى ان جاك شيراك - رئيس الوزراء الأسبق وأحد المدافعين عن المعاهدة - قال انه كلما ارتبط ميتران أكثر بالمعاهدة زاد رفض الفرنسيين لها!!

والفرنسيون الان منقسمون على أنفسهم حول المعاهدة - التى توحد اوروبا اقتصاديا وعسكريا وسياسيا - خشية فقدان دورهم المتميز وغلبة النفوذ الالمانى فى المنطقة وفقدان سيطرتهم على شئونهم الوطنية. ورغم تحذير ميتران من أن رفض المعاهدة سيؤدى إلى خسائر باهظة، إلا أن الفرنسيين لا يرون ذلك حقيقيا.. فالوحدة الاوروبية ستستمر فى خطاها المرسوم بل ربما استفاد الفرنسيون اكثر وهم خارجها. وفى الوقت نفسه ربما كان الاستفتاء فرصة جيدة للتعبير الشعبى عن رفض سياسات ميتران واجباره على الاستقالة.. وهكذا يتم ضرب عصفورين بحجر واحد هو كلمة «لا».

غير أن ميتران لم يفصح صراحة عن استعداده للتنحى فى حالة رفض المعاهدة.. فهو لا يريد أن يلزم نفسه بشىء الان فى وقت تنخفض فيه شعبية الاحزاب الكبيرة فى فرنسا لصالح الاحزاب الصغيرة والمتطرفة.. فهل يقبل الفرنسي العجوز اللعب طبقا لاصول اللعبة الديمقراطية التى قد تفرض عليه التنحى، أم يحتفظ بكل أوراق اللعبة حتى اخر لحظة من عام ١٩٩٥؟!!

ميس الحديدى



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٢

ولو قالت فرنسا: لا !

قال جون ميجور : ان فرنسا اذا ما صوتت يوم ٢٠ سبتمبر القادم «بلا» فى الاستفتاء الذى قرر رئيسها ميتران إجراءه حول معاهدة «ماستريخت»، فان الوحدة الاوروبية ينبغى اعتبارها فى حكم المنتهية.. جاء هذا التصريح على لسان رئيس وزراء بريطانيا فى وقت تعاظم فيه شأن المنادين فى فرنسا برفض المعاهدة، وتجاوز عددهم - حسب بعض استطلاعات الرأى ٥٠٪ من الناخبين.

بقلم :

محمد سيد احمد

ورأى ميتران ان يتدخل شخصيا دفاعا عن الـ «نعم». وبادر الى اجراء حوار مفتوح، بقاعة السوربون الكبرى، مع ابرز المعارضين.. بل أشرك فى الحوار المستشار الالمانى كول - عبر الاقمار الصناعية - تعزيزا لموقفه فى تأييد المعاهدة التى تعتبر حجر الزاوية فى إنجاز البناء الأوروبى !

كان شعب الدنمارك قد رفض «ماستريخت» باغلبية ضئيلة في يونيو الماضي. بدا سلوكه وقتذاك شاذا. ولكن الصورة خلال الاشهر الأخيرة كادت تنقلب راسا على عقب.. ان كثيرين فى أوروبا أصبحوا يفضلون بقاء الامور على ما هي عليه من الاقدام على خطوة حاسمة نحو الاندماج.

والجدير بالملاحظة ان الخلاف في فرنسا حول «ماستريخت» ليس خلافا بين يمين ويسار. فان هناك لدى الفريقين انصارا للمعاهدة وايضا معارضين لها. ولذلك لم يعد صحيحا ما سبق ان قيل ان التصويت ضد «ماستريخت» هو تصويت من اجل تنحية ميتران، وإحلال اليمين محل الاشتراكيين في الحكم.

لماذا هذا التحول المفاجىء فى «المزاج العام»؟.. هل علينا ان نسلم بأن الحافز الخليق بدفع مجموعة دول الى تحقيق وحدتها رهن فقط ببروز مواجهة مع طرف آخر يمثل تهديدا اكبر مما بينها من اسباب تباين ونفور؟ هل انزوت الحاجة الى وحدة أوروبا مع زوال الخطر الشيوعى؟.. ومع زوال الخطر «العسكرى» الشيوعى، هل أصبحت تشكل امريكا - او اليابان - تحديا «اقتصاديا» او «تجاريا»، كفيلا بحفز الدول الأوروبية الى نسيان اوجه تمايزها ؟.. ثم الا يوحى صعود نجم كلينتون فى انتخابات الرئاسة الأمريكية بأن قطاعا متعاظم الشأن من الرأى العام الأمريكى ذاته لم يعد متحمسا لمساندة تطلع بوش الى تزعم النظام العالمى .. بل ثمة اتجاه للالتفات الى المشاكل الداخلية المتفاقمة ؟

ثم لابد أن تطرح قضية الوحدة تقرير من المستفيد الاعظم منها.. الى اى حد سوف تكون انتصارا لأوروبا مجتمعة، أم لدولة بعينها داخلها؟ هل تصبح الوحدة الأوروبية، فى نظر الشعب الفرنسى او البريطانى مثلا ، انتصارا للمجموعة الأوروبية ، ام لألمانيا بالذات ؟.. خاصة أن المانيا، منذ استيعابها لألمانيا الشرقية، لم تعد ندا لفرنسا وبريطانيا، بل اصبحت في نظر العديد من ساستهما اكثر دول اوروبا اهلية لتقرير مقدرات الاندماج الأوروبى.. لذلك أصر ميتران على إشراك كول فى الحوار ، طمأنة للفرنسيين..

ومن هنا اهمية القضية النظرية التى طرحت فى حوار ميتران مع المعارضين لماستريخت : هل اوروبا المندمجة «فيدرالية» ام «كونفيدرالية»؟ ولم يكن للرئيس الفرنسى إجابة عن السؤال !.. فلقد سبق وتقرر ان تكون فى شئون توحيد النقد «فيدرالية» ، وفى شئون السياسة الخارجية «كونفيدرالية» !.. ولذلك ، جاز التساؤل : ما مصير «سيادة» الدولة الأوروبية، أخذا بمثل هذا النهج البراجماتى، «التلفيقى»؟.. ان شعوب اوروبا قد خاضت، فيما بينها، اكثر حروب التاريخ ضراوة، ذودا عن «سيادة» كل دولة منها.. هل تقبل الآن بالتفريط فى هذه «السيادة» ؟.. قال ميتران ان مؤسسات الكيان الأوروبى سوف تختص فقط بالقضايا التى يتعذر حلها فى إطار «سيادة» كل دولة على حدة.. كحماية أوروبا من خطر الحرب، وللحد من حدة



التنافس الاقتصادى على الصعيد الأوروبى، وازاء مشاكل البيئة، ولمنع انتشار نوعيات شتى من الآفات الاجتماعية والأمراض المستعصية (كالايدز مثلا) .. وأن الملفات التى يتقرر طرحها خارج نطاق «سيادة» الدولة، وفى الاطار الأوروبى المشترك، لابد ان يصدر بشانها قرار باجماع دول الجماعة الأوروبية.

ثم وصفت البيروقراطية التى يقام عليها صرح البناء الأوروبى، المركزة بالذات فى عاصمة الجماعة الأوروبية «بروكسيل» بانها تجسيد لـ «اليكتاتورية التكنوقراطية»، وأنها تفسح لدوائر المال والأعمال المجال كى تستبد بمقدرات القارة، بعيدا عن رقابة الهيئات المنتخبة، وأن معاهدة «ماستريخت» بالتبعية - هى نكسة للديمقراطية ، بل ونكسة «لأوروبا الاجتماعية» ، أوروبا الجماهير العاملة.. ولكن المآخذ على ماستريخت لا تاتيها فقط من اليسار.. بل أيضا من اليمين، وبالذات من القوى العنصرية المتعصبة التى تتخذ مخاوف المواطنين من اتاحة حرية التنقل عبر اوروبا لتهييجهم ضد ما تصوره هذه القوى عمليات نزوح بالجملة من الشرق ومن الجنوب ! ثم هناك الخوف من تفشى البطالة، وزيادة انتشار الجريمة، وبوجه عام اختلال الأمن فى كيان مفتوح يتعذر، إحكام ضبط مداخله ومخارجه.

وقد كشفت احداث يوجوسلافيا عن معضلة مازالت بحاجة الى تفسير.. ان الجيل الراهن من اليوجوسلافيين مواطنون عاشوا معا، وتداخلوا وتشابكوا فى ظل دولة فيدرالية ضمت قوميات متعددة.. وفجأة مع اختلال الأوضاع ، انطلقت احقاد وكراهيات دفينة بوحشية مثيرة للدهشة يتعذر تفسيرها عقلانيا.. احقاد تمت الى عصور غابرة أعتقد انها ولت الى غير رجعة.. هل تحمل أحداث يوجوسلافيا معنى لأوروبا عموما ؟ اليس هناك - على اتساع القارة الأوروبية - الاحساس بان أشباح صراعات الماضى مازالت تغذى مخاوف الحاضر ؟

هناك بالطبع من يقولون انه حتى لو صوتت فرنسا ضد ماستريخت، فلن يكون ذلك نهاية المشروع الأوروبى، فسوف تصمد لهذه النكسة جهود كثيرة بذلت طوال عقود.. سوف تصمد الاتفاقات التى ابرمت من أجل وحدة أوروبا النقدية.. ولن تختفى مؤسسات الجماعة الاوروبية الاقتصادية.. ولكن الجو لم يعد جو التفاؤل الذى حكم اوروبا منذ اشهر معدودة، وقت انطلاق الانتفاضات الديمقراطية فى شرق القارة، ثم عقب انهيار الاتحاد السوفيتى.. وقال ميتران ردا على معارضيه الذين طرحوا ضرورة اعادة التفاوض حول المشروع الأوروبى : « انكم تعلمون انكم بكلمتكم هذه انما تغالطون انفسكم قبل غيركم ! ».

أوروبا فى مفترق الطرق

● حدد الرئيس الفرنسى ميتران يوم ٢٠ سبتمبر الجارى موعدا لاستفتاء الشعب الفرنسى على معاهدة ماستريخت التى ستقوم الولايات المتحدة الاوروبية نتيجة لها بعد التصديق عليها من مختلف البرلمانات الوطنية لدول المجموعة الاوروبية. قال الرئيس الفرنسى ميتران فى كلمته الى الشعب الفرنسى ان رفض الاتفاقية سيكون خسارة كبيرة لفرنسا ، ودافع بشدة عنها .

وقد ساد القلق فى الدوائر السياسية الفرنسية وفى غرب اوروبا عامة بسبب وضوح اتجاه كثير من الفرنسيين الى رفض المعاهدة حيث قال ٥٣٪ فى استطلاع للراى اجرى مؤخرا لا للمعاهدة ، بعد ان كانت الاغلبية «٦٧٪» تؤيد المعاهدة فى اوائل الصيف .

ان قمة ماستريخت التى عقدت يومى ٧و١٠ ديسمبر ١٩٩١ فى هولندا فتحت الطريق امام اوروبا لتحقيق الوحدة السياسية والنقدية . ووقع وزراء خارجية ومالية الدول الاوروبية الاثنتى عشرة على المعاهدة المعروفة بنفس الاسم ، وعلى البيان المنبثقين عنها يوم ٧ فبراير ١٩٩٢ فى ماستريخت ، هذه القمة تمر الآن باحرج مراحلها . فعقد القمة شىء وتصديق البرلمانات الوطنية للدول الاعضاء فى السوق المشتركة على المعاهدة شىء آخر .

ويسود اوروبا فى الوقت الحاضر راى عام قوى يلح على ضمان مستقبل اوروبى افضل ، ولكن الحياة فى التسعينيات بالصعوبات التى تكتنفها تكشف عن حقيقة ان القوة الاوروبية اللازمة للابحار بسفينة الولايات المتحدة الاوروبية غير كافية كما تشير إلى ذلك اتجاهات الراى العام الاوروبى فى اكثر من دولة .

كذلك فإن انهيار الشيوعية واعادة توحيد المانيا ساهما بشدة فى اقناع دول اوروبا بان الوقت قد حان لتوحيد القارة وان كان هذا لايقلل من حقيقة ان الشكوك السياسية التى تحيط بعالم مابعد الشيوعية وزيادة الوعى الذاتى فى المانيا الموحدة يحدان الى درجة كبيرة من تقدم العملية وعرقلة المسيرة وجعلها تسير بخطى بطيئة .

والسؤال الذى يطرح نفسه بالحاح فى الساحة الاوروبية الآن هو: هل سيطوى التاريخ معاهدة ماستريخت التى تستهدف الوحدة السياسية والنقدية للمجموعة الاوروبية بسبب التعثر فى الحصول على التصديق الشعبى ؟

ان ماحدث فى الدانمارك خير دليل على المخاوف التى دفعت إلى طرح هذا التساؤل ، فقد كانت استطلاعات الراى الاخيرة التى اجريت فى الدانمارك بشأن التصديق على المعاهدة مؤشرا على ذلك الخطر ، حيث ابدى ٣٥,٥٪ من السكان تأييدهم للإتحاد الاوروبى ، فى حين عارض ٣٦,٢٪ ، مقابل ٢٧,٦٪ امتنعوا عن ابداء الراى .

وفى ايرلندا ـ رغم ان البرلمان صدق فى النهاية على المعاهدة ـ كادت الامور تتعقد هناك بسبب قضية فتاة دبلن التى تعرضت لحادث اغتصاب اسفر عن حدوث حمل واضطرت الفتاة بسبب القوانين الايرلندية الى الحصول على تصريح بالسفر بصعوبة شديدة ـ إلى انجلترا حيث اجرت عملية اجهاض .

وقد ربط الكثيرون فى ايرلندا ؛ كما هو الحال فى مدريد ولشبونة ، موافقتهم على المعاهدة بالحصول على مساعدات مالية من المجموعة الاوروبية يتم ادراجها فى الميزانية الخاصة بالسوق الاوروبية المشتركة .

اما بالنسبة لانجلترا ، فقد استطاع جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى الحصول على التعديلات التى طالب بها بالنسبة للمعاهدة خلال اجتماعات قمة ماستريخت ، اذ تمت الموافقة على شرطين استثنائيين يتيحان لبريطانيا عدم الالتزام لا بالعملة الموحدة ولا بالميثاق الاجتماعى للمعاهدة .

ولاشك انه فى حالة ماإذا ظهر ان معاهدة ماستريخت سوف تمس سيادة اى دولة بشكل لايتلاءم مع دساتيرها ، فإن الجدل حول التصديق على المعاهدة سيكون معقدا

وصلبا .

ويمكننا ان نقول ان المسيرة التى تستهدف خلق سوق كبرى فى اوروبا قد عجزت عن التقدم واصطدمت بواحدة من اهم العقبات وهى ازالة نقاط التفتيش على الحدود بالنسبة للمسافرين داخل دول المجموعة الاوروبية ، كما ان خطط انتهاج سياسة خارجية موحدة للمجموعة تقوضت فى ديسمبر الماضى عندما ارغمت المانيا شركاءها فى المجموعة على الاعتراف لجمهورية كرواتيا اليوجوسلافية . وربما كان اكثر مايثير القلق بالنسبة لمعاهدة ماستريخت ان ثلاثا من دول المجموعة الاوروبية هى المانيا وفرنسا وبريطانيا تعترض على اقتراح اللجنة الاوروبية بزيادة ميزانية السوق بنسبة ٣٠٪ على مدى السنوات الخمس المقبلة .

وهناك اعتقاد متزايد فى المانيا بان المانيا ستكون الخاسرة فى عام ١٩٩٩ عندما تحل عملة المجموعة الاوروبية (الايكو) محل العملات الوطنية . ولهذا السبب اقترح هانز ديتريش جينشر وزير الخارجية الالمانية السابق ، ومخطط فكرة اوروبا الجديدة ارساء الوحدة النقدية بين دول المجموعة الاوروبية على اساس عملات مختلفة بدلا من وحدة النقد الاوروبية (الايكو) .

وقد عبرت الصحف البريطانية فى تعليقاتها على معاهدة ماستريخت بان بريطانيا شانها شان المانيا ليست على استعداد لفتح حدودها حتى تنتهج المجموعة الاوروبية سياسة مشتركة بشان الهجرة وحق اللجوء السياسى .

كذلك اشترطت ايطاليا واليونان موافقة البرلمان الاوروبى على المعاهدة قبل تصديق البرلمان فى كلتيهما على المعاهدة .

ويجمع المراقبون المطلعون على انه من سوء طالع معاهدة ماستريخت ان احد اهم اهدافها لخلق بداية جديدة لاوروبا الموحدة التى تتعامل كدولة واحدة مع بقية العالم ارتبط بفشل اول محاولة جادة لصياغة هذه السياسة ، وذلك حين حاولت السوق الاوروبية المشتركة وقف الحرب فى يوجوسلافيا ومنيت بالفشل . ويقولون ان تجربة يوجوسلافيا ستكون ابشع واسوا دعاية لفكرة محاولة ١٢ دولة ان تعمل كدولة واحدة .

ولكى تكون الصورة واضحة امام القارىء الذى يتطلع لمعرفة اهم اهداف معاهدة ماستريخت نقول ان المهمة الاقتصادية الرئيسية امام اوروبا فى البقية الباقية من القرن العشرين وبداية القرن القادم هى ان تعمل على توحيد نفسها ضد اليابان فى المعركة التى ستدور حول اسواق العالم .

ويرد المتشائمون الذين يراهنون على فشل معاهدة ماستريخت ان معظم الاوروبيين لم يتهياوا بعد للقبول باوروبا المتحدة وفقا للمعاهدة ، فهم يحبذون فكرة اوروبا ذات السوق الواحدة ، ومعظمهم يوافق على ان سوقا واحدة تعنى عملة واحدة ، ويرددون انهم الى جانب مزيد من الوحدة السياسية والعسكرية , لكن اذا وجه اليهم السؤال بشكل مباشر على النحو التالى : هل انت على استعداد لان تتنازل عن جيشك ، وعن منصبك كرئيس للجمهورية ؟ فان اجابة معظمهم تاتى بالنفى .

ونذكر هنا قضية بدات تثار على صفحات الجرائد الغربية حول علاقة المانيا باوروبا ، تلك العلاقة التى كانت متينة ومستقرة حتى عامين ، بينما هى اليوم موضع شك . ومعنى ذلك ان ايمان الالمان بمستقبلهم بدا يشكل مرة اخرى مشكلة ، ويعود السبب الى ان الالمان ادركوا طول اربعة عقود مضت ان الحل الوحيد لمشكلتهم الالمانية يتمثل فى اندماج المانيا فى اوروبا ، اما اليوم فقد اصبحت طبيعية وابعاد اوروبا غير موحدة ولهذا بدات اكثر الدوائر الاوروبية تفاؤلا تردد انه بدون وجود اوروبا قوية متكاملة بصورة كافية فستطغى الصبغة الالمانية على اوروبا الموحدة بدلا من طغيان الصبغة الاوروبية على المانيا .

عبدالعزيز خميس

الاستفتاء على ماستريخت يحدد مصير ميتران

باريس : فريدة الشوباشي

●● غداة البرنامج التليفزيونى الذى اجاب فيه الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران يوم ٤ من هذا الشهر ، على اسئلة عدد من كبار الصحفيين ، ودارت بينه وبين الوزير السابق ، فى حكومة الديجولى جاك شيراك ، فيليب سوجان مناظرة حول معاهدة ماستريخت ، ارتفع عدد المؤيدين للتصديق على المعاهدة الذى سيجرى الاستفتاء عليه فى ٢٠ من الشهر الجارى الى ٥٥٪ بعد ان كانت نسبة المؤيدين قد تاكلت بصورة مثيرة للقلق حيث تدنت الى ٤٨٪ .

ومعاهدة ماستريخت ترسم كما هو معروف معالم تحقيق الوحدة الأوربية اعتبارا من مطلع العام المقبل وحتى عام ٢٠٠٠ ●●



المصدر : الـمـســـــــــوعـد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٢

تراجع نسبة المؤيدين الى هذه العتبة الخطيرة دفع ببعض الأصوات والاقلام الى المطالب باستقالة الرئيس ميتران اذا انتصرت الـ «لا» في الاستفتاء المقبل، كما انه لأول مرة في تاريخ فرنسا لم يكن الانقسام انقساما بين الأحزاب التقليدية من يمين ويسار ووسط. بمختلف درجاتها، بل ان الانقسام موجود داخل كل حزب من هذه الأحزاب نفسها والـ «لا» تتفاعل مع الـ «نعم» داخل صفوف الاشتراكيين او الديجوليين او غيرهم بين انصار المعاهدة ومعارضيها. هذا الانقسام الذى صاحبه تراجع المؤيدين بهذه الصورة حدا بالرئيس الفرنسى الى اتخاذ قراره بالنزول بشخصه الى الساحة وقد اتضحت امامه الصورة: الربط بين مصير فرنسا داخل أوربا من خلال معاهدة ماستريخت وبين المصير الشخصى لساكن قصر الاليزية.

البرنامج التليفزيونى سمح لعدد كبير من الفرنسيين بالاطلاع على حجج المؤيدين والمعارضين معا وكان الرئيس ميتران بالطبع رمز المتحمسين لماستريخت. بينما مثل المعارضة في هذا البرنامج فيليب سوجان الذى لخص مخاوف المعارضة من ماستريخت بالخوف من ابتلاع فرنسا داخل الفك الالمانى القوى الذى سيبتلع ايضا بقية الدول الداخلة في المعاهدة ومن سيطرة التكنوقراط على مقدرات الدول الأوربية الى درجة يتوارى معها دور المؤسسات الديمقراطية في هذه الدول ومخاطر ذوبان الهوية الفرنسية ومؤسسات فرنسا الوطنية داخل بحر اوربى يتحول الفرنسيون فيه الى اقلية تفرض عليهم فيه اغلبية غير فرنسية قوانينها اتساقا مع مصالحها.

فرانسوا ميتران استخدم في هذا البرنامج خبرته الطويلة الراسخة ولباقته الماهرة في الرد على سوجان وعلى بقية المشاركين ونجح تماما في مخاطبة الفرنسيين الخائفين من ماستريخت من خلال الشاشة الصغيرة التى جذبت في تلك الليلة ما لا يقل عن ٥٠٪ من الشعب الفرنسى.. اجتهد ميتران لتبديد المخاوف من المانيا فالمصالحة بين باريس وبون تمت منذ نصف قرن بين الزعيم الفرنسى شارل ديجول والمستشار الالمانى كونراد اديناور وقال إن الوحدة الأوربية ستكون حماية لاوربا تتهددها مخاطر الحرب التجارية والجريمة والمافيا وكذلك الايدز واوضح ان المخاطر المشتركة تستوجب ردا مشتركا.. فرانسوا ميتران ركز على ان الهوية الفرنسية لن تذوب في اوربا بل ان العكس هو الصحيح.. وقد شهد الكثيرون للرئيس الفرنسى بانه قام بمهمة صعبة عندما حاول، تطهير نفوس الفرنسيين من الشر الالمانى وذلك دون اثارة حساسية الألمان حكومة وشعبا ومن هنا دعا المستشار الالمانى هلموت كول لطمانة الفرنسيين عبر هذا البرنامج وبعد ما انتقده البعض بشدة على اعتبار ان الحوار كان فرنسيا فرنسيا.. واشار ميتران الى ان اوربا الموحدة ستكون لها الكلمة على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية والقدرة على المنافسة الاقتصادية مع اليابان وشدد ميتران على أن الوحدة هى السبيل الوحيد لدرء الكابوس الماثل في شرق القارة.

فعلى يوم ٢٠ سبتمبر عام ٩٢ ونتائج الاستفتاء فيه على ماستريخت ستتحدد أمور جوهرية على الصعيد الداخلى الفرنسى وعلى الصعيد الأوربى.. فاذا جاءت النتيجة بنعم سيدخل فرانسوا ميتران التاريخ باعتباره احد ابرز صانعى الوحدة الأوربية.. اما اذا انتصرت الـ «لا» فان فكرة الوحدة الأوربية ستتراجع ربما عشرات السنوات واذا كان المراقبون لا يشكون في مدى خطورة الرفض الفرنسى لماستريخت على مستقبل اوربا فان الانعكاسات بالنسبة لميتران لا تزال في علم الغيب وداخل ضمير الرئيس الفرنسى وحده.. ولكن على اية حالة فان المتفق عليه ان الرئيس ميتران كسب الجولة بجدارة وليس ادل على



ذلك من ارتفاع نسبة المؤيدين للمعاهدة غداة ظهوره في التليفزيون وقد اعتبر هذا النجاح نقطة انطلاق للعمل والتوعية قبل يوم ٢٠ سبتمبر وسيركز انصار ماستريخت في الايام القليلة المقبلة على اقناع الفرنسيين بان بوسعهم هم ان يصنعوا من اوربا مساحة تستعيد صبغتها الانسانية في عالم يكاد يقع فريسة القوانين الاقتصادية الحديدية ، وان فرنسا والمانيا هما حجرا الزاوية في اوربا الموحدة ومحركا الصاروخ الأوربي في انطلاقته الى المستقبل وهو ما اشار اليه المستشار كول عندما خاطب الفرنسيين عبر الشاشة الصغيرة قائلا : سيكمل بعضنا البعض :

وهناك ورقة لا يستهان بها بايدي فرانسوا ميتران هي تأييد عدد من ابرز قادة المعارضة اليمينيين للمعاهدة مثل : اقلهم الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان ورئيسا الحكومة السابقان جاك شيراك وريمون بار .. العشرين من هذا الشهر لن يكون يوما مهما لفرنسا فحسب بل بالنسبة لمستقبل اوربا ككل وربما من خلاله بالنسبة لمستقبل العالم وتوازناته .. فاذا كانت نتائج الاستفتاء على ماستريخت ستحدد على الأرجح هل سيبقى ميتران في موقعه ام لا فانه بدون فرنسا لن تكون هناك وحدة اوربية ويتفق الجميع على ان الرفض الفرنسي لماستريخت سيفرغ المعاهدة من مضمونها بل سيفرط عقد الوحدة التي لا تزال بعيدة ويقضي لحقبة طويلة على الحلم الأوربي بتحقيق كيان قوي امام الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ولذلك ستتجه انظار العديد من الأوربيين شطر باريس في العشرين من هذا الشهر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

«لا» لماستريخت

سيدة فرنسية تقرا اللافتات التى علقها المعارضون لاتفاقية ماستريخت الخاصة بالوحدة الأوروبية فى العديد من شوارع باريس وتدعو الفرنسيين لحضور إجتماع مناهض للاتفاقية يعقد اليوم وفى الوقت نفسه أظهر إستطلاع للراى فى بريطانيا أن حوالى ثلثى البريطانيين يؤيدون إجراء إستفتاء شعبى حول الاتفاقية وهو الأمر الذى تعارضه الحكومة البريطانية وكانت الحكومة الفرنسية قد أعلنت عن إجراء إستفتاء شعبى حول الاتفاقية يوم ٢٠ من الشهر الحالى [صورة للاهرام من ا . ب]



المصدر : الـوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

آفاق سياسية :

الاختيار بين الاتحاد والتفكك فى أوروبا ..!!

فى ديسمبر ١٩٩١ وفى مدينة ماستريخت الهولندية وقع رؤساء حكومات دول الجماعة الأوروبية الاثنتى عشرة اتفاقية ماستريخت التى تهدف الى المزيد من التكامل والاندماج ، وبالتالى اصبحت هذه الاتفاقية تمثل نقطة تحول رئيسية فى عملية الوحدة الاوروبية وذلك بالاتفاق على المزيد من خطوات الوحدة النقدية والاقتصادية والاجتماعية بل والتمهيد السلس نحو الوحدة السياسية ، ومن ثم بدات الجماعة الاوروبية بعد التوقيع فى ماستريخت تفتح الطريق لعضوية دول جديدة مثل السويد وفنلندا والنمسا وسويسرا وهى من الدول المحايدة كأعضاء كاملى العضوية فى الجماعة .

وبمعنى اخر فان اتفاقية ماستريخت اذا ما تم التصديق عليها فى نهاية ١٩٩٢ ستستخدم لتعديل معاهدة روما ١٩٥٧ المنشئة للجماعة الأوروبية وتعلن مولد «الاتحاد الاوروبى» الذى بأبعاده السياسية ستصبح الجماعة الأوروبية بتعدادها الحالى البالغ ٣٤٠ مليون نسمة اكبر سوق موحدة لأكبر تجمع صناعى فى العالم .. ومن ثم سيكون اصدق نموذج على ان الاستقرار والمحافظة على السيادة يكون بالمشاركة الجماعية فى هذه السيادة .

ثم وقع الزلزال الكبير بعد انتهاء الحرب الباردة اذ انهار الاتحاد السوفييتى وتفككت جمهورياته الخمس عشرة وتحولت الى دول مستقلة ، واخذت النزاعات العرقية والقومية تأخذ طريقها داخل هذه الدول ، وانتقلت العدوى منها الى بعض الدول الأوروبية المركبة مثل يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا . وأخذت الخلافات فى يوغوسلافيا بالذات تأخذ مدى ابعد بكثير من مجرد خلاف عقائدى او دينى او حتى عرقى حيث ان سكانها جميعا من اصل سلاف جنوبى . بل اخذت الخلافات تأخذ منحى قوميا تحول بتهاون الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وتقاعسها عن التدخل الى منحى قبلى دموى بغيض بين من هو صربى ضد من هو غير صربى .

والقت مذابح البوسنة والهرسك وتخاذل الدول الاوروبية وخاصة دول الجماعة الاوروبية عن اتخاذ موقف حازم موحد بظلال الشك على مستقبل فعالية اتفاقية ماستريخت فى التعامل مع مثل هذه المواقف السياسية الخطيرة حيث تبين للجميع ان مشكلة دول الجماعة الاوروبية انها لا تزال ترى الامور برؤى مختلفة ، وان توقيع الاتفاقية لم يغير من الموقف شيئا . بل ان البعض بدا ينظر للاتفاقية على انها كفيلة بزيادة الموقف سوءا لاحتوائها على مبدأ الاجماع فى اتخاذ القرارات الكبيرة وهى فى هذه الحالة دعوة الى الشلل التام ..

وجاءت الضربة الأولى لاتفاقية ماستريخت عندما اعلنت الدانمرك (٥ ملايين نسمة) وهى احد اعضاء الجماعة الاوروبية رفضها التصديق على المعاهدة فى الاستفتاء الشعبى الذى اجرى هناك وذلك بنسبة ٥٠,٧٪ او بفارق خمسين الف صوت فقط . ورغم ما قيل من ان التصويت السلبى كان تصويتا سلبيا على سياسة الحكومة الدانمركية من الاحزاب المعارضة اكثر منه تصويتا موجها ضد اتفاقية ماستريخت الا ان شرط اجماع التصديق جعل الاتفاقية محل شك فى امكان سريانها . ومع ذلك واصلت باقى الدول فى اجراءات التصديق على امل إقناع الدانمركيين فى مرحلة لاحقة بمراجعة موقفهم .

ثم وقعت المفاجأة غير المتوقعة من فرنسا وهى من الدول المتزعمة لاتفاقية ماستريخت .. ففى الاستفتاء الذى دعا اليه الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢ والذى كان متأكدا فيه من حصوله على الاغلبية المؤيدة للتصديق على الاتفاقية اخذت الامور تتطور تطورا سلبيا خطيرا لغير صالح التصديق من افراد الشعب نتيجة عدم رضائهم عن السياسة الاقتصادية لحكومة فرانسوا ميتران الاشتراكية ... الامر الذى جعله يركز جهوده



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

بقلم :
السفير محمود قاسم

وجهود الاحزاب المؤيدة للوحدة الاوروبية بغض النظر عن موقفها منه ومن سياسته الداخلية من أجل انقاذ الاتفاقية بالتفرقة امام الشعب بين التصديق الذى هو لصالح فرنسا وعدم التصديق الذى لن يؤدى الى خروج ميتران من الحكم قبل انتهاء فترته الدستورية ... بل ان هيلموت كول مستشار المانيا هرع بدوره فى رسالة تليفزيونية موجهة للشعب الفرنسى شارحا فوائد التصديق على الاتفاقية لكل من فرنسا والمانيا خاصة وباقى دول الجماعة الاوروبية عامة . وذلك كمحاولة اخيرة لانقاذ المعاهدة يوم ٢٠ سبتمبر .

ولاشك انه اذا جاءت نتيجة الاستفتاء الفرنسى رغم كل هذا ضد اتفاقية ماستريخت فإن الصدمة ستكون شديدة على اوروبا . اذ ستبدو فرنسا وكانها تقف حائلا ضد البرنامج الجديد لانشاء اوروبا المتحدة . وسيفقد الاوروبيون الثقة فى مستقبل الجماعة الاوروبية .

وبهذا يصبح عام ١٩٩٢ عام التفكك والانهيار فى اوروبا الشرقية والغربية على حد سواء وان تعددت الاسباب .

ولا يبقى فى يناير ١٩٩٣ لدول الجماعة الاوروبية إلا سوق أوروبية موحدة خالية من مشاريع الوحدة النقدية بل اكثر من هذا خالية من مشاريع الاندماج السياسى والامنى . هذا بالطبع اذا فشلت دول الجماعة فى إعادة النظر فى اتفاقية ماستريخت او التفاوض على اتفاقية جديدة بديلة لها . بل ان الجماعة الاوروبية ستتعرض فى حالة الفشل فى التوصل الى اتفاقية تدعو «للاتحاد الاوروبى» لرياح عاتية من القومية والردة القبلية ربما الى الوضع الذى كانت عليه قبل الحرب العالمية الاولى . وبمرور الوقت ستجد أوروبا الغربية المفككة ـ سياسيا وامنيا ـ فى غياب اتفاقية ماستريخت وفى ضوء الفوضى والارتباك فى شرق اوروبا والميول الانعزالية والتركيز على الشئون الداخلية فى الولايات المتحدة ـ ستجد نفسها فى مواجهة عملاقين وهما : اليابان فى الشرق والمانيا فى عقر دار اوروبا .. وبعد ان كانت الجماعة الاوروبية سعيدة بعضوية المانيا لها اى جعل المانيا اوروبية التوجه .. اذ بها ترى أوروبا المفككة شرقا وغربا تصبح ألمانية التوجه .. وهنا مصدر الخطر العظيم سواء جاء من المانيا ذاتها وظهور النزعة الوطنية المتطرفة مرة اخرى ـ وبذورها واضحة فى الاحداث الاخيرة فى مدينة روستوك ـ او جاء من الدول الاوروبية ذاتها او حتى الولايات المتحدة كمحاولات لردع احتمالات الخطر الالمانى فتتطور الامور تلقائيا الى انفجار ومواجهة ..

وعموما فالاحتمال الاقرب الى واقع المصالح الاوروبية الغربية هو الإصرار على بقاء الجماعة الاوروبية بشكل او بآخر خشية كل هذه المضاعفات ، ومن ثم تعمل المستحيل للتغلب على الصعاب المترتبة على عملية التصديق على اتفاقية ماستريخت حتى لو جاءت نتيجة الاستفتاء الفرنسى عليها بالسالب !!!



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

مستقبل الوحدة الاوروبية يتوقف على:

نعم أم لا الفرنسية على معاهدة ماسترخيت

□ حاتم نصار

يصوت الشعب الفرنسي في العشرين من الشهر الجاري على معاهدة ماستريخت. وهو ماسيكون له أثره الحاسم على مستقبل الوحدة الاوروبية. وفي كل من الرفض والايجاب سيطرح هذا التصويت انعكاسات مهمة على العملية الوحدوية في اوروبا. يتناول هذا المقال: الآثار التي سيخلفها تصويت الفرنسيين في حالتي الرفض أو الموافقة، وتطوى هذه الاثار كافة الابعاد المرتبطة بالوحدة الاوروبية على النحو التالي:

مقارنة لمستقبل المجموعة الاوروبية في حالة (نعم) او (لا) الفرنسية على معاهدة ماستريخيت

الوحدة الاوروبية	إذا قال الفرنسيون «نعم» لمعاهدة ماستريخت فإن ذلك سيعطي دفعه قوية للمعاهدة عند الاستفتاء عليها في المانيا حيث تكمن المخاوف الاوروبية من رفضها وايضا في بريطانيا التي يدخل حزب المحافظين برئاسة جون ميجور معارك لاقرارها. وعلى هذا فستنتجح الوحدة الاوروبية.	اذا قال الفرنسيون «لا» لمعاهدة ماستريخت فسيكون من الصعب ان يقرها الشعب البريطاني أو الالماني وستنهار المعاهدة وتفشل الوحدة الاوروبية
مايترتب على نجاح او فشل الوحدة:	سيبدا في يناير (١٩٩٤) توحيد مستويات النمو والحد من التضخم والمديونية ومعدلات الفوائد البنكية ومع عام ١٩٩٨ سيتم انشاء بنك مركزي ثم تطبيق العملة الاوروبية الموحدة «الايكو» عام ١٩٩٩ مع وجود بعض الاستثناء لبريطانيا	تباعد بين الدول الاوروبية قد يصل الى حد التنافس حيث ستراعي كل دولة مصالحها الخاصة فقط وتشير الدراسات إلى ان ذلك سيؤدى الى بزوغ المانيا كقوة عظمى من جديد.
القرار السياسي	سيزداد النفوذ السياسي الفرنسي وتزداد قوة التعاون الفرنسي الالماني غير ان البعض يخشى من ان تسحب المانيا البساط من فرنسا وتكون لها الريادة.	سيضعف تأثير القرار السياسي الفرنسي على اوروبا وستظهر دول مثل المانيا لها نفوذ سياسي أقوى في اوروبا.
المجال الاقتصادى الاوروبى	تعاون فرنسي – الماني وتعاون بين دول المجموعة ككل لانشاء شركات عملاقة ودمج الشركات الصغيرة لزيادة قدرتها على الدخول في منافسة مع الشركات اليابانية والامريكية العملاقة.	تنافس بين الشركات الاوروبية المختلفة خاصة في اسواق اوروبا الشرقية، بينما ستكون الغلبة للشركات الامريكية واليابانية. كما ستفقد الشركات الاوروبية ميزة خلض تكاليف دراسات الجدوى وبالتالى الابقاء على تكلفة منتجاتها العالية.
الفيلق الفرنسي الالماني المشترك	سيدعم هذا الفيلق وسيكون بمثابة نواة لجيش اوروبى موحد يكون له دور منافس لحلف شمال الاطلنطي ويأخذ دورا الى جانب الولايات المتحدة في النظام العالمى وسيؤدى الى استقلالية القرار الاوروبى ازاء التدخل في الصراعات العالمية وسيكون له الاولوية في حل مشاكل اوروبا مثل يوغوسلافيا.	ستكون هناك احتمالات اكبر لعدم السير في خطوات تدعيم الفيلق وبالتالى سيتدعم مكان حلف الاطلنطي ودور الولايات المتحدة في النظام العالمى احادى القطبية
امكانية التوسع في اوروبا الشرقية	سيتم استكمال خطوات ضم دول اوروبا الشرقية ومجموعة الافتا لتكوين البيت الاوروبي المشترك وسيمنح ذلك الفرصة لاوروبا الغربية في ترويج منتجاتها – طبقا لعوامل تاريخية والقرب الجغرافي – في اوروبا الشرقية.	ستتجه دول المجموعة بشكل فردى نحو اوروبا الشرقية لاهداف سياسية اقتصادية وسيكون التعامل بين الجانبين على اساس المصلحة المشتركة، لذلك من المتوقع أن تنجح الشركات اليابانية والامريكية العملاقة في الوجود اكثر من الشركات الاوروبية الغربية في أسواق أوروبا الشرقية.
مستقبل ميتران	تدعيم موقف الرئيس ميتران والحزب الاشتراكى الفرنسي في الانتخابات العامة في مارس القادم.	يؤكد المحللون ان ميتران سيسقط قبل موعد الانتخابات الرئاسية ١٩٩٥.
الميزانية الاوروبية	تشير الدراسات إلى أن فرنسا والمانيا وبريطانيا سترفع مساهماتها في الميزانية الأوروبية لمساعدة الدول الفقيرة بها مثل اليونان ومازال هناك احتمال أن توافق دول غنية في المجموعة مثل هولندا وبلجيكا على المساهمة بشكل اكبر في الميزانية لصالح الدول التى تتلقى هذه المساهمات.	ستعفي الدول الغنية مثل فرنسا وبريطانيا والمانيا من المساهمة في ميزانية المجموعة التى بلغت عام ١٩٩٢ (٨٥,٦) مليار دولار وستوفر هذه المساهمات لصالح الدولة.
المنتجات الاوروبية	ستكون تكلفة المنتج الاوروبى الموحد اقل من مثيله في الدول الاخرى المنافسة لان هذا المنتج ستدخل في اخراجه ارخص عناصر الانتاج من كل دولة من دول المجموعة وبالتالى ستكون هناك قدرات عالية للمنتج الاوروبى للمنافسة في مختلف الاسواق.	ستقام الحواجز الجمركية بين دول المجموعة وستصدر كل دولة منتجاتها بتكاليف انتاجها الخاصة سواء العالية والمنخفضة وبالتالى ستكون تلك المنتجات غير قادرة نسبيا على الدخول في منافسة المنتجات الاخرى ذات التكلفة المنخفضة.
البطالة	سيكون من الصعب حل مشكلة البطالة في فرنسا في الاجل القصير بل انها قد ترتفع بسبب انتقال مواطنى الدول الاخرى الى داخل فرنسا.	استمرار البطالة في فرنسا التى بلغت حاليا ٢ ملايين فرنسي حيث ستحاول الحكومة حلها.
التضخم	انخفض معدل التضخم في المجموعة الاوروبية من ٥,٧٪ عام ١٩٩٠ الى ٥,١٪ عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٢ ستكون جميع السياسات المالية في المجموعة من اجل تخفيض معدل التضخم وتشير الدراسات إلى أن دول المجموعة مجتمعة اقدر على خفض التضخم.	ستلجأ كل دولة منفردة لحل مشكلة التضخم الذى وصل معدله في فرنسا ٥,٧٨٪ عام ١٩٩٢ مماثلا للعام السابق بينما سجل معدل التضخم في هولندا أو المانيا ارتفاعا عام ١٩٩٢.
العملة	يؤكد المحللون الماليون أنه من المرجح ان ترتفع قيمة الايكو عند تأييد الفرنسيين للمعاهدة الامر الذى سيدعم موقفه خاصة في ظل الانخفاض الجارف للدولار بحيث يمكن ان يشكل الايكو تحديا للدولار الامريكي في السيطرة على النظام المالي العالمي خاصة مع تزايد الاقبال في افريقيا واوروبا الشرقية على «الايكو» والانخفاض المستمر والمتوقع للدولار.	اذا رفض الفرنسيون الوحدة فسيحدث انهيار شديد «للايكو» ويلجأ المستثمرون الى بيع العملة الاوروبية، مما سيؤدى الى انخفاض قيمتها، ستعود المنافسة التقليدية بين الدولار والين اليابانى والمارك الالمانى.
الجزء الاجتماعي من ماستريخت	سيتم فرض نظام اوروبى شامل لعلاقات العمل في الصناعة ويؤيد ذلك العديد من رجال الأعمال في فرنسا بينما نظراؤهم في بريطانيا يرفضون ذلك.	ستحتفظ كل دولة بنظام خاص لها.
ساعات العمل	من المقرر ان ترفع ساعات العمل في دول المجموعة الى ٤٨ ساعة اسبوعيا طبقا لما سيتم الاتفاق عليه في حين ساعات العمل حاليا في فرنسا ٣٩ ساعة في الاسبوع.	العمل طبقا للساعات المقررة اسبوعيا في كل دولة.
الاجانب والانتخابات	سيكون للاجنبى المقيم في فرنسا من دول المجموعة الحق في التصويت في الانتخابات البلدية والمحلية.	



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

استفتاء شعبي في فرنسا للموافقة على معاهدة الوحدة الاوربية

رسالة باريس : اماني ميشيل

اظهر استطلاعان جديدان للرأى العام فى فرنسا ان تاييد الناخبين لمعاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية سجل ارتفاعا منذ المناظرة التليفزيونية التى دافع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فيها عن المعاهدة وحض الفرنسيين على الموافقة عليها فى الاستفتاء الشعبى المقرر فى ٢٠ سبتمبر الحالى وقد تبين ان ٥٦ ٪ من الفرنسيين سيصوتون بنعم وان ٢٤ ٪ سيمتنعون عن التصويت والنسبة الباقية رافضه.

واعترف المعارضان الرئيسيان للمعاهدة شارك باسكوا وفيليب سوغان السياسيان المحافظان ان معسكر الموافقين على ماستريخت يزداد قوة ولكنهما تعهدا بتغيير هذا الاتجاه الجديد قبل الاستفتاء.

وقال باسكوا الديجولى انه يقر بارتفاع نسبة المؤيدين للمعاهدة التى سنفرز الوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية للدول الـ ١٢ فى المجموعة الأوروبية ولكنه اعرب عن اعتقاده بان هذا الارتفاع لن يستمر وان حملة المعارضين تستهدف الان ميتران نفسه فى محاولة لاقناع الناخبين رفض المعاهدة.

وكانت استطلاعات للرأى سابقة قد اجريت قبل المناظرة واشارت الى تعادل بين مؤيدى المعاهدة ومعارضيها وبعضها اظهر تفوقا طفيفا لمعسكر الرافضين كما اعرب المراقبون عن اعتقادهم بعد دفاع ميتران عن المعاهدة ان الرئيس الفرنسى سجل نقطة لصالح المعاهدة لكنه لم ينجح فى ترجيح كفة المؤيدين.

ويبدو ان ارتفاع نسبة المؤيدين يعكس استجابة للنداءات الحارة من اجل تاييد الوحدة الاوروبية التى وجهها الرئيس الفرنسى السابق جيسكار ديستان ورئيس بلدية باريس جاك شيراك والتى تهدف ايضا الى احتواء ناخبى المعارضة للذين قد يصوتون بلا احتجاجا على سياسات الحزب الاشتراكى الحاكم كما ان الزعماء الاوربيين القلقين من ان يؤدى رفض الفرنسيين المعاهدة الى انهيار خطط التكامل الاوروبى وقد هبوا لدعم انصار ماستريخت فى فرنسا وحض المستشار الالمانى هلموت كول ورئيس الوزراء الاسبانى غونزاليس ورئيس الوزراء البريطانى جون ميجور الفرنسيين على الموافقة على المعاهدة.



ميتران

وانتقد جيسكار ديستان عددا من الوزراء الفرنسيين بسبب تحذيرهم الناخبين من عودة الخطر الالمانى فى حالة رفض الناخبين الفرنسيين معاهدة الوحدة الاوروبية كما حذر من مغبة تحويل الحملة من اجل الاستفتاء الى حملة معادية للالمان وقال ان المعارضة وحدها تستطيع تاييد الفوز لمعاهدة ماستريخت الذى يرتهن بمصيرها بناء المجموعة الاوروبية وان الناخبين المحافظين الذين كانوا يريدون التصويت بلا احتجاجا على سياسة الاشتراكيين وبيروقراطية بروكسل بدأوا يغيرون اراءهم بعد ما اقتنعوا ان هناك خطرا جديا على المعاهدة.

وقد كشفت الحملة التى توافق الاستفتاء عن انقسامات فى المجتمع الفرنسى



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٢

حتى التصويت الفرنسي بـ «نعم» قد لا ينقذ الوحدة الأوروبية

بقلم

لانس جاي*

إذا ما صوت الفرنسيون ضد معاهدة ماستريخت في استفتاء ٢٠ سبتمبر (ايلول) فهل ستتوقف الطيور في حديقة قصر الاليزيه عن الغناء؟ هكذا تساءلت صحيفة باريسية قبل ايام.

الرفض الفرنسي لمعاهدة ماستريخت غير محتمل، لكنه ليس مستبعداً بالمرة، وهو ان جاء سيوقف عند حدها كافة الدعوات الى اقامة الولايات المتحدة الاوروبية، التي دعا الى اقامتها في يوم ما وينستون تشرتشل.

كما انه سيزيد من الفوضى الضارية اطنابها حالياً في الاسواق المالية وهي الفوضى التي دفعت الدولار الى ادنى مستوى له مقابل المارك الالماني، مما ارغم دولاً اوروبية اخرى الى اعادة تقييم عملاتها.

الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران حذر شعبه من عواقب رفض المعاهدة على الصعيدين الدبلوماسي والسياسي، مشيراً الى ان فرنسا ستضطر اذ ذاك الى بلورة اساليب جديدة للوقوف بوجه منافستها التاريخية المانيا.

ويقول ميتران ان معاهدة ماستريخت ـ التي تهدف الى نقل صلاحية الاشراف على السياستين الاقتصادية والخارجية من الـ ١٢ دولة الاعضاء في المجموعة الاوروبية الى بروكسل والى تبني عملة اوروبية مشتركة ـ هي خير طريقة لضبط سلوك المانيا بعد ان تتجاوز مشاكلها الاقتصادية الحالية لتطالب بدورها كمركز القوة في القارة الاوروبية.

غير ان معظم استطلاعات الرأي الأخيرة تشير الى ان التأييد الفرنسي لماستريخت يتراجع. فالفرنسيون لا يثقون بألمانيا ولن يتنازلوا عن حقوقهم الوطنية لحكومة مجهولة في بروكسل، فضلاً عن انهم اعتابوا على النظر بعين الشك الى البيروقراطية المركزية.

والاستطلاعات ذاتها تبين ان ثلثي الفرنسيين لم يتخذوا بعد قراراً نهائياً من المعاهدة. الا ان تراجع عدد المؤيدين للمعاهدة في الاسبوع الماضي ـ رغم الحملة الاعلانية الواسعة التي تمولها الحكومة والتي اعطت ٨٤ دقيقة من وقت التلفزيون لمؤيدي المعاهدة و٦ دقائق فقط لمناوئيها ـ يؤكد على ان الناخبين كلما اطلعوا على تفاصيلها اكثر تحفظوا ازاءها اكثر.

ويعترف حتى أشد المدافعين عن المعاهدة بأنهم ارتكبوا خطأ فادحاً عندما لم يشركوا في وقت مبكر الناخبين في العملية ليتبينوا ما يريدونه. واستفتاء ٢٠ سبتمبر (ايلول) سيكون اول مناسبة يطلب الساسة الفرنسيون فيها من الفرنسيين المحافظين ابداء آرائهم في اوروبا وما اذا كانوا على استعداد للتنازل عن حقوقهم الوطنية لضبط التصرفات الالمانية.

وفي الوقت ذاته نشر مناهضو المعاهدة اعلانات غطت صفحات كاملة في الصحف المالية الاوروبية تقول ان الاستفتاء الفرنسي شأن داخلي ولن يعني نهاية المجموعة الاوروبية.

ويشير شارل باسكوا، وهو من ابرز رموز المعارضة لمعاهدة ماستريخت، الى ان الرفض الفرنسي سيكون مجرد تأكيد على مفهوم القومية الفرنسية بجانب كونه رفضاً لحكومة ميتران الاشتراكية المفتقرة الى الشعبية.

ويرى باسكوا ان المعاهدة تتضارب مع مصالح فرنسا الوطنية، مشيراً الى ان بإمكان المجموعة الاوروبية حال رفض المعاهدة العودة الى دورها المتمثل في تنسيق الجهود وازالة الحواجز التي تعترض توسيع نطاق التبادل التجاري في اوروبا.

من جهة أخرى يشير بعض مناهضي المعاهدة محذرين الى ان هزيمة المعاهدة لن تؤدي الا الى جهود جديدة لصياغة معاهدة أخرى بديلة.

مع هذا فإن الاحتمال بعيد. لأن النقاش الساخن الذي يدور حول مشروع المعاهدة يثير خلافات حادة بين الاحزاب السياسية في طول اوروبا وعرضها وستسعى هذه الاحزاب جاهدة الى دفن هذه الخلافات عاجلاً بإسقاط فكرة المعاهدة تماماً من حساباتها.

ففي بريطانيا يواجه رئيس الوزراء جون ميجر انتفاضة في صفوف النواب المحافظين في البرلمان الذين يطالبون بالاجهاز على المعاهدة التي يخشون من ان تملي على الصناعة البريطانية تبني القواعد والضوابط الاوروبية. وفي اسبانيا ارغم رئيس الوزراء فيليبي جونزاليز على التراجع عن تأييده القوي للمعاهدة بعدما رفض حزبه طرح مشروع المعاهدة على البرلمان للتصويت عليه في وقت مبكر. ويواجه المستشار الالماني هيلموت كول انتفاضة مماثلة في اوساط البرلمانيين الالمان الذين يشق عليهم التنازل عن ماركهم الالماني العزيز الذي سيختفي تدريجياً ـ في

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتمام الوحدة - لتحل محله عملة اوروبية موحدة بنهاية العقد الحالي بموجب شروط معاهدة ماستريخت.

غير ان هزيمة معاهدة ماستريخت لن تعني، خلافاً لما يقوله معارضوها، ان المجموعة الاوروبية ستستمر في مزاولة اعمالها كالعادة.

فقد كان من الدوافع المهمة وراء تفاوض قادة المجموعة الاوروبية على المعاهدة ارغام حكومات الدول الاعضاء على ضبط ميزانياتها. وحالياً ليس للمفوضية في بروكسل سوى صلاحيات محدودة في ضبط ما تسحبه الدول الاعضاء من الميزانية المشتركة للمجموعة الاوروبية وما تنفقه على مشاريع سياسية الدوافع في الدول المعنية. لكن الدول الغنية - خاصة المانيا - لن تواصل تمويل الدول الافقر ما لم تستحدث ضوابط تقيد الطريقة التي تنفق بها هذه الدول اموال المجموعة.

لقد وضعت معاهدة ماستريخت حدوداً صارمة للعجز في ميزانيات الدول الاعضاء ومصاريفها يجب ان تلتزم بها اذا ارادت ان تكون جزءاً من الاتحاد النقدي الذي تدعو اليه المعاهدة. وبدون معاهدة ماستريخت سيواجه الدبلوماسيون من جديد متاعب ضبط تصرفات المانيا وسياساتها. ولقد افلحت فرنسا تاريخياً في كبح جماح المانيا بابرام معاهدات دفاعية وتجارية مع بريطانيا وروسيا.

وربما ستسلك فرنسا الطريق نفسه مستقبلاً، الامر الذي سيؤدي الى تفكك المجموعة الاوروبية.

وهذا الاحتمال سيبقي، على الارجح، نفوذ الولايات المتحدة في اوروبا لكي تفضل بين الجيران وسينشط من جديد دور حلف شمال الاطلسي «الناتو» في ضبط التسلح. (فرنسا ليست عضواً في «الناتو» لكنها تشارك في جلساته التخطيطية).

من جانبها تفضل الولايات المتحدة وحدة تجارية اوروبية اوثق عرى نظراً لانها تسهل للمؤسسات الامريكية التعامل تجارياً مع اوروبا لها تعريفات تجارية موحدة بدلاً من التعامل مع كل دولة على حدة. كما ليس من مصلحة الولايات المتحدة ان تتدهور السوق الاوروبية التي تضم ٣٤٠ مليون مستهلك.

ان الخاسر الاكبر في حال رفض الفرنسيين معاهدة ماستريخت فسيكون دون ريب الرئيس ميتران الذي جازف بمنصبه ومكانته في التاريخ الفرنسي بقيادته فرنسا نحو الوحدة الاوروبية. ومع ان ولاية ميتران الحالية ستستمر حتى عام ١٩٩٥ فإن اية هزيمة يمنى بها في قضية المعاهدة قد ترغمه على الاستقالة في وقت مبكر من منصبه الذي امضى ١١ سنة فيه. فالرئيس ديجول اضطر الى الاستقالة قبل اتمام ولايته في عام ١٩٦٩ اثر هزيمته في استفتاء على الحكومات المحلية. ومناوئو ميتران يتمنون، بطبيعة الحال، نتيجة مماثلة.

كما ان تراجع التأييد لمعاهدة ماستريخت يشيع موجة خوف في صفوف الساسة الذين يتوجب عليهم خوض انتخابات برلمانية في العام المقبل.

كما ان هزيمة معاهدة ماستريخت ستكون بالتأكيد مؤشراً لنهاية الحزب الاشتراكي الحاكم الذي يعاني فعلاً من انكماش شعبيته ومن الفضائح السياسية.

غير ان صدى النقاش الفرنسي يتردد في طول اوروبا وعرضها، وحتى وان ايد الفرنسيون معاهدة ماستريخت باغلبية ضئيلة من الاصوات فإن المعاهدة والوحدة الاوروبية التي تدعو اليها مرشحتان للتعرض لنكسات خطيرة لا تحمد عقباها.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

انقسام فرنسا على ماستريخت بين جبهة قبول وجبهة رفض

مصير المعاهدة تقرره هواجس لا علاقة لها بالوحدة الأوروبية

محمد الحداد *

■ أيام قليلة تفصل فرنسا عن موعد الاستفتاء حول معاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية (٢٠ أيلول / سبتمبر)، وبالتأكيد فان هذا الحدث قد تجاوز في اهميته حدود فرنسا ليستقطب انظار السياسيين والمراقبين في كل العواصم الغربية، ولينشر الخوف في صفوفهم، فقد اصبح واضحاً ان نتائج الاستفتاء ليست مضمونة بتاتاً، على عكس ما كان يعتقد الجميع، بعدما بيّنت عمليات استطلاع الرأي ان الفرنسيين ينقسمون بالتساوي بين الرفض والقبول.

هل يمكن ان تحدث «الكارثة»، ويتوقف قطار الوحدة الأوروبية في فرنسا، وهي التي مثلت منذ اكثر من عشرين سنة، عربته الدافعة؟ هذا الهاجس دفع المستشار الالماني هيلموت كول ورئيس اللجنة الاوروبية جاك دولور وحتى رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور والمرشح الديموقراطي للانتخابات الاميركية بيل كلينتون الى التدخل في الحوار الفرنسي - الفرنسي ومحاولة التأثير بصورة غير مباشرة على المواطنين الفرنسيين لدفعهم الى قبول المعاهدة.

ومن مجموع البلدان التي تشكل المجموعة الأوروبية ١٢ دولة لم تختر الا ثلاثة منها طريقة الاستفتاء المليئة بالمخاطر، واذا كانت «الفاجعة» الأوروبية الاولى برفض الدنماركيين قبول المعاهدة (استفتاء ٢ حزيران الماضي) تظل محدودة الاثر. واذا كانت ايرلندا قد مرّت بالامتحان بسلام، بعد ان صوت ٦٩ في المئة من مواطنيها لصالح المعاهدة (استفتاء ١٨ حزيران) فان الموعد الفرنسي يظل هو الحاسم، وبرأي غالبية المراقبين، ان الوحدة الأوروبية ستتعطل لسنوات عدة، وربما الى الأبد، اذا ما انتصر دعاة الرفض.

والسؤال الأساسي: كيف يمكن ان يكون الرأي العام الفرنسي بهذه الدرجة من التردد حول موضوع يعتبر من اكثر المواضيع اجماعاً بين التيارات السياسية المختلفة؟

فالحزب الاشتراكي - الحاكم منذ ١٩٨١ - يساند بكل رموزه معاهدة ماستريخت، اذا استثنينا السيد جان بيار شنوفينمان وزير الدفاع السابق، والحزب الديغولي (التجمع من اجل الجمهورية) يقف الموقف نفسه رسمياً، وان كانت الاختلافات في حلبته اكثر حدة، لكن الاشتراكيين يجدون مسانداً كبيراً في صلب المعارضة، عبر «اتحاد الديموقراطيين الفرنسيين» بزعامة الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان، الذي يتقاسم مع الحزب الديغولي اصوات المعارضة، ويساند بكل قوة معاهدة ماستريخت. كيف يمكن اذن ان تتفق الاحزاب الرئيسية، وتختلف توجهات الرأي العام، مع ان هذه الاحزاب تجمع نظرياً غالبية الناخبين؟ ان هذه الظاهرة تدعو بالذات الى اعتبار مجموعة من العوامل التي يعمل السياسيون على اخفائها عادة. وقد تفجرت بقوة اثناء الحوار الصاخب في فرنسا. اكثر من ذلك، ان ما يقع حالياً في فرنسا كان يمكن ان يقع في المانيا او هولندا او بلجيكا او اي بلد اوروبي آخر، لو لجأت الى اسلوب الاستفتاء، فالظاهرة في حقيقتها هي ظاهرة اوروبية، والاشكالية الرئيسية تتعلق بالعلاقة بين النخبة السياسية والرأي العام. اي انها في النهاية اشكالية الديموقراطية الغربية.

اهم ما ابرزه الحوار الفرنسي - الفرنسي هو ان الضمير الأوروبي ما زال مسكوناً بالرعب، من الماضي ومن الآخر. في البداية، كان انصار ماستريخت في فرنسا يعرضون الوحدة الأوروبية كحلم سيحقق السلام والرخاء والامن، ولما اشتد الحوار، تحولت الاحلام الى كوابيس، انصار القبول يقولون: اذا فشلت الوحدة فان المانيا ستصبح قوة كبرى لن تستطيع فرنسا منافستها (ذكريات الحربين العالميتين)، اليابان ستكتسح الاسواق العالمية (كابوس الخطر الاصفر)، الجبهات الأوروبية الساخنة، مثل يوغوسلافيا، ستصبح مسرحاً لتجاذبات اجنبية (ذكريات الحرب الباردة)، البطالة ستتعاظم والأسواق العالمية ستنهار (ذكريات الأزمات الاقتصادية ١٩٣٩ - ١٩٧٣ - ١٩٧٩)، فرنسا ستضطر الى الانغلاق على نفسها وتفقد دورها العالمي (ذكريات ازمة انهيار الدولة الاستعمارية في الخمسينات)، الى غير ذلك من البراهين التي تجد صداها في نفوس الفرنسيين، خصوصاً الكهول منهم الذين عايشوا ازمات الماضي (تؤكد عمليات استطلاع الرأي ان شرائح الشباب هي اكثر تأكداً من اختياراتها واكثر حماساً للتصويت بنعم)، بالمقابل يقول انصار الرفض: اذا تمت المصادقة على المعاهدة فإن فرنسا ستفقد خاصياتها التاريخية (ازمة الهوية) وستصبح حدودها مفتوحة امام موجات الهجرة (مأزق العنصرية)، وستحل بأرضها شبكات الاجرام المنظمة ومافيات تهريب المخدرات (الهاجس الامني). وستفقد في سياستها الخارجية والدفاعية (الهاجس الاستقلالي)، وستفقد سيطرتها على الاقتصاد والنقد (الخوف من المجهول)، الخ.

ان هذه البراهين المضادة تعكس في الواقع الشعور نفسه، وهو ان فرنسا ترتجف من المستقبل، تنظر الى الشمال فترى دولة المانية يتعاظم دورها وتزداد قوتها رغم التكاليف الباهظة لعملية ضم جزئها الشرقي، وقد ساد الهاجس الالماني حتى ان بعض كبار السياسيين، مثل رئيس الوزراء السابق ميشال روكار، اصبح يهدد بعودة سياسة المانية توسعية اذا ما تركت المانيا خارج الطوق الاوروبي، مما استدعى العديد من الاحتجاجات من قبل الالمان. وفرنسا تنظر الى الغرب فترى اميركا مسيطرة على العالم بعد ان انهار الاتحاد السوفياتي وفقدت فرنسا امكان استغلال توازن العملاقين لتحافظ على بعض الخصوصيات في سياستها الخارجية والدفاعية، وتنظر شرقاً فترى بؤر صراع مشتعلة او كامنة، بل على مسافة بضع ساعات من حدودها (يوغوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، البانيا، جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً)، وتنظر جنوباً فترى مغرباً عربياً مضطرباً، وافريقيا مثقلة بالمجاعات والديون. كل هذا يطرح على فرنسا تحديات هي غير قادرة بمفردها على مواجهتها، لكن هل يعني ذلك ان ماستريخت تقدم الحل؟

الواقع ان قراءة متأنية للمعاهدة تؤكد ان



الوحدة الاوروبية بالصيغة المطروحة حالياً لا تضمن اي شيء، لا سلباً ولا ايجاباً، فوثيقة ماستريخت هي اتفاق اجراءات اكثر من ان يكون اتفاق مضامين واضحة: هذا الاتفاق يتضمن مثلاً توحيد السياسات النقدية لكنه لا يطرح البدائل الاقتصادية الكفيلة بالتخلص من البطالة والتضخم، يضع مبادئ عامة للسياسة الخارجية المشتركة من دون ان يبين طرق تنفيذها، يطرح البعد الاجتماعي في ظل مبادئ عامة تظل قابلة للعديد من التأويلات.

الواقع ان ما لا يقوله السياسيون بمختلف اتجاهاتهم، هو ان ماستريخت لا تعدو ان تكون رهاناً، وككل رهان فإنه مرتبط بالمستقبل ولا يمكن ضمان نتائجه من الآن. وصيغته الحقيقية هي كالتالي: اذا لم تعد فرنسا قادرة على فرض نفسها سياسياً واقتصادياً (وهذه مسلمة مشتركة بين الجميع). فإما ان تراهن على اندماج اوروبي يمكنها من الاحتماء بقطب اقليمي قادر على منافسة الولايات المتحدة واليابان وعلى مراقبة الاوضاع في العالم الثالث واوروبا الشرقية والوسطى، واما ان تراهن على انكفاء ذاتي يجنبها ثقل ضغوط الخارج ومنافسات غير متكافئة مع اطراف قوية.

ثاني ما يؤكده الحوار الفرنسي - الفرنسي، هو ان الفصائل السياسية لا تعكس حقيقة كل توجهات الرأي العام. واذا ما رفض الناخبون المعاهدة، فان ذلك يعني انهم رفضوا الزعامات التي تسيطر على الحياة السياسية منذ ربع قرن، لكن قبولهم المعاهدة بفارق ضئيل سيعني ايضا النتيجة نفسها وبالتاكيد فان الملايين التي ستقول «لا» لن تفعل ذلك بتاثير تيار الرفض، الذي يجمع زعامات متناقضة من جان ماري لوبان (يمين متطرف) الى جورج مارشيه (الحزب الشيوعي) مرورا بجان بيار شوفينمان (وزير دفاع سابق في الحكومة الاشتراكية) وفيليب موفان (وزير سابق في حكومة شيراك اليمينية). بل لن تفعل ذلك فقط اقتناعاً باوروبا او رفضاً لها. وانما ستعتبر رفضها ايضاً تحدياً لنخبة سياسية لم تعد تجسد آراءها وتطلعاتها.

وقد اتيح للناخبين خلال الحملات الدعائية ان يشاهدوا مواقف تعتبر نماذج للميكافيلية فالمعارضة طالبت بقوة ان لا يستغل الرئيس الحالي الاستفتاء ليجعل منه انتصاراً شخصياً له يعينه على الاحتفاظ بالسلطة، فلما التزم ميتران بذلك اصبحت المعارضة تستغل حملات الدعاية لمشروع ماستريخت للمطالبة باستقالة الرئيس، ولما دافع الرئيس، في حوار تلفزيوني دام اكثر من ثلاث ساعات، بكثير من النجاح عن المشروع، نددت المعارضة بالعملية معتبرة ان شعبية ميتران المنهارة ستنعكس سلباً على المشروع، مع ان عمليات استطلاع الرأي اشارت الى تقدم بخمس نقاط في الرأي العام لمصلحة الداعين الى التصويت بنعم. ومع ان ميتران قام بدور اوروبي لا شك فيه لتهيئة المعاهدة، فان المعارضة تتجاهل هذا الدور وفي الوقت نفسه تحمله مسؤولية نقائص المعاهدة، اما جبهة الرفض فانها تدعي ان رفضها للمعاهدة لا يعني رفض الفكرة الاوروبية، ومع ذلك فان الجميع يعلم ان المفاوضات قد استمرت سنوات عديدة لم يقدم فيها هؤلاء اية اقتراحات بديلة. اخيرا فان مواقف ميتران نفسه تخلو من الحسابات الحزبية، فهو يعلم ان الورقة الاوروبية هي آخر ما تبقى له لرفع شعبيته، كما انه يدعو بحماس الى معاهدة لا يشك احد في توجهاتها الليبرالية، مع انه رئيس اشتراكي.

كيف يمكن اذن للمواطن ان يطمئن الى نخبة سياسية تعلن الشيء ونقيضه، وتهتم بالانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة اكثر من اهتمامها بالاستفتاء الاوروبي الحالي؟

انها ازمة الديموقراطية الفرنسية، واذا ما رفض الناخبون المعاهدة، فان المشروع الاوروبي لن يكون وحده الضحية، فالازمة الكبرى ستحل بالمؤسسات السياسية الفرنسية، واذا ما قبل الناخبون المعاهدة فان الرعب الذي يعيه السياسيون حالياً هو دليل كاف على ان الازمة عامة، وانها قابلة للانفجار في اية مناسبة اخرى.

* كاتب تونسي مقيم في باريس.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

ميتران والوحدة الأوروبية في مفترق الطرق

أيام قليلة ويتحدد مصير مشروع أوروبا الموحدة، ومصير الرئيس الفرنسي ميتران، وسيقول المواطنون الفرنسيون كلمتهم الحاسمة في الاستفتاء الخاص بمعاهدة ماستريخت. والصراع بين نعم ولا هو في الواقع بين أوروبا الموحدة، كما يراها دعاتها، وبين دعاة الوطنية الفرنسية والنزعة الاستقلالية، بين دعاة الذوبان في محيط أوروبي أكبر وخلق أسرة أوروبية واحدة في سياستها الخارجية والدفاعية حتى وان تنوعت قومياتها، وبين هؤلاء الذين يرون ان الوطنية الفرنسية هي الملاذ الآمن الذي لا يجب التفريط فيه تحت أي زعم وأي مبرر. انه صراع لا يخص فرنسا وحدها، ولكنه يخص أوروبا جميعها، بل والعالم كله، وسوف تترتب عليه نتائج عدة سياسية واقتصادية آنية وبعيدة المدى على السواء.

ان أهمية الاستفتاء الفرنسي تبدو في القلق الذي يعتري أنصار المعاهدة ليس فقط في فرنسا، وانما أيضا في ألمانيا وبريطانيا واسبانيا وايطاليا وغيرها من البلدان الأوروبية الاثنتي عشرة الأعضاء في الجماعة الأوروبية، ولعل في نداءات جون ميجور والمستشار الألماني، وغونزاليس الأسباني للمواطنين الفرنسيين بأن يقولوا «نعم» للمعاهدة ما يكفي لدلالة على أهمية صوت المواطن الفرنسي في ذلك الاستفتاء، ويأتي قرار بريطانيا بعدم التصويت على المعاهدة في حالة تصويت الفرنسيين بـ «لا» ليبرز المأزق الذي ستؤول اليه مشروع أوروبا الموحدة.

وواقع الحال ان الرئيس الفرنسي وكبار المسؤولين الفرنسيين لم يتصوروا قط ان الاستفتاء الذي أعلن عن اجرائه قبل ثلاثة أشهر مضت سيكون بمثل هذه الأهمية القصوى، وان بنتيجته ستتفصل بين أوروبا الموحدة في المستقبل واستمرار أوروبا المجزأة، ويتذكر الجميع كيف ان الرئيس الفرنسي ميتران قد أعلن عن اجراء الاستفتاء على المعاهدة في، أعقاب اعلان نتيجة رفض مواطني الدنمارك ـ في الاستفتاء الذي أجري في يونيو (حزيران) الماضي ـ لمعاهدة ماستريخت، وكان الاعلان عن اجراء الاستفتاء كنوع من التحدي ولابراز التأييد الكبير الذي سيعبر عنه المواطنون الفرنسيون للوحدة الأوروبية، وللسير في الطريق الى نهايته، مقابل الرفض الذي أعلنه الدنماركيون، الا ان هذا التحدي الذي بدت نتيجته أكثر من مضمونة ومأمونة تماما، صار تحديا عكسيا، فلم تعد نتيجته مأمونة مثلما كان الوضع قبل ثلاثة أشهر مضت، هذا التقلب قد يبدو مفاجئا لكثيرين، أما هؤلاء الذين رصدوا تطورات الوضع الداخلي في فرنسا طوال الثلاث أشهر الماضية فيرون ان الأقرب الى التوقع هو رفض المعاهدة، حيث تجمعت عدة ظواهر وثارت عدة أزمات عبرت في مجموعها عن نزوع المواطنين الفرنسيين الى التمسك ببلدهم واستقلاليتهم الداخلية والخارجية، وكانت اضرابات المزارعين وسائقي الشاحنات فرصة ذهبية لدعاة اليمين الفرنسي لاعادة مناقشة بنود المعاهدة مباشرة مع المواطنين العاديين، والكشف عما بها من مثالب سياسية وأمنية واقتصادية، ودعم من عملية تحول المواطن الفرنسي أمران أولهما أخطاء الحكومة الفرنسية في معالجة هذه الاضرابات جنبا الى جنب تناقص شعبية الرئيس ميتران، الذي يعبر في نظر فرنسا ـ بل وأوروبا كلها ـ المهندس الأول لمعاهدة ماستريخت. أما الخطأ الثاني فهو عدم قدرة المدافعين عن الاتفاقية في شرح المعاهدة بطريقة جذابة للمواطنين الفرنسيين، والمعروف انها تتسم بالتعقيد الشديد في الصياغة، واستخدامها لتعبيرات قانونية مركبة يصعب فهمها بسهولة من قبل المواطنين العاديين غير المتخصصين في المسائل القانونية.

من هذه الزاوية لا يعتبر الاستفتاء على المعاهدة في العشرين من سبتمبر (أيلول) الحالي خاصا بمشروع أوروبا وحسب، بل انه يتضمن استفتاء آخر لا يقل أهمية، انه الاستفتاء على حكم الرئيس ميتران وتوجهاته الخارجية والداخلية، وتبدو توقعات البعض ان يقدم ميتران استقالته في حال فوز «لا» دون نعم، ومن المهم القول ان خصوصية الاستفتاء الفرنسي تعكس حجم فرنسا ودورها الأوروبي، ولنا ان نتصور النتائج السلبية التي يمكن ان تحدث في حال رفض المعاهدة، تقول التوقعات المختلفة ان السيناريو المتوقع سيكون «كارثة» بكل ما تعنيه الكلمة سواء على فرنسا أو على المشروع الأوروبي ذاته، وهو كارثة لأن فرنسا ستفقد استقرارها السياسي، وستقع فريسة سياسات التقوقع الداخلي والانكفاء على الذات، وستبرز لديها مشكلات اعادة تكييف اقتصادها، وربما انخفضت قيمة الفرنك الفرنسي بصورة خطيرة، وسوف تشتد قبضة التوجهات اليمينية الرافضة التعامل مع الآخرين، وستزيد حركات طرد الأجانب أو حاملي الجنسية



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

الفرنسية من غير الأصول الفرنسية، وسيصعب على فرنسا في ظل تلك الأوضاع ان تحافظ على طموحها السياسي ودورها العالمي القائم بالفعل، وستشمل الكارثة ايضا ابعادا أمنية خطيرة، تمس فرنسا وباقي البلدان الأوروبية، ذلك ان انفلات المانيا الموحدة من قيود الوحدة الأوروبية ستعني حرية حركة

لا حدود لها للتيارات اليمينية، ولربما عادت النازية وفق شكل أو آخر، وستكون الضحية الأولى فرنسا بالطبع.

انها الكارثة الشاملة سياسيا وامنيا واجتماعيا واقتصاديا، الا أن هذه الكارثة لا يقابلها سيناريو متفائل في حال فوز «نعم»، ولا يوجد من يتحدث عن أن قبول المعاهدة وتأييدها سيتبعه تطور ايجابي اقتصادي او امني او سياسي، وكل ما هنالك سيستمر الوضع الراهن، وقد يتم احتواء المارد الألماني على المدى البعيد، وتبدو تلك الحجج اكثر من ضعيفة أمام هؤلاء الذين يرون في قبول المعاهدة قبولا بموت الخصوصية الفرنسية ثقافيا وسياسيا، وذوبانا في محيط اكبر، وتدنيا في المكانة لصالح المانيا، والتفافا على المنظومة الأمنية التي يجسدها حلف الناتو.

وهكذا يرى كلا الفريقين، المؤيد والمعارض معا، أن النتيجة كارثة سواء في قبول المعاهدة او في رفضها، وبغض النظر عن ماهية الجدل السياسي الفرنسي ذي الأصداء الأوروبية المختلفة، فان نتيجة الاستفتاء ستقرر واحدة من اهم المسائل التي تشغل محللي العلاقات الدولية، وهي خاصة بمصير اوروبا ومدى امكانية تحولها الى قطب دولي يمارس سلطانه السياسي والاقتصادي في المستقبل مع الأقطاب الدولية الأخرى، واذا جاءت النتيجة «نعم» لصالح المعاهدة، فمن الممكن القول ان النظام الدولي يتجه الى ان يكون نظاما متعدد الأقطاب، تكون اوروبا الموحدة فيه احد تلك الأقطاب، أما اذا جاءت النتيجة «لا»، فستصبح من العسير البحث في مسائل تخص البيت الأوروبي الواحد، او تبشر بعالم متعدد الأقطاب في غضون عقد كامل على الأقل.

• باحث مصري

بول شلوتر

المحظوظ يراهن على مستقبله

احتفل رئيس وزراء الدنمارك بول شلوتر هذا الأسبوع بالذكرى العاشرة لتوليه هذه المنصب رغم انشغاله بمواجهة اكبر تحد تعرض له خلال هذه السنوات العشر وهو البحث عن طريقة مناسبة لإعادة الدنمارك إلى الحظيرة الاوروبية وهى مهمة عسيرة حتى بالنسبة لشلوتر البراجماتى المحافظ الذى قاد حتى الان خمس حكومات أقلية بفضل مهاراته وقدراته السياسية التى يعزوها منتقدوه إلى التوفيق الغريب الذى يصادفه منذ توليه منصب رئيس الوزراء في ١٠ سبتمبر ١٩٨٢.

ويصفه سفيند أوكن الزعيم السابق للحزب الديمقراطي الاجتماعي في الدنمارك بانه يشبه جلاد ستون جاندر العم المحظوظ للكارتون الشهير البطة «دونالد دك» ويقول أوكن إن شلوتر محظوظ دائما حتى في المكاسب التي يحققها لصالح حزبه وضد خصومه السياسيين ولكن إذا كان الحظ هو أحد عوامل نجاحه، فلماذا إذن فشل شلوتر في مساعيه يوم الثاني من يونيو الماضي عندما رفض شعب الدنمارك في استفتاء عام اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية بفارق ضئيل نسبته ٢٪ فقط ويكفي أن هذا الموقف الدنماركي قد هز المجموعة الاوروبية ووضع الدنمارك وشلوتر ايضا في موقف حرج.

وعندما تولي شلوتر «٦٣ عاما» وهو ابن لاحد تجار الجملة منصب رئيس الوزراء عام ١٩٨٢ كان محل انتقاد



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسخرية لمواقفه واتجاهاته الايجابية وسياساته المرنة وحتى أن القليل من المراقبين هم الذين توقعوا احتفاظه بالمنصب حتى نهاية هذا العام.

ولكن شلوتر لم يعبأ بمشاكل الدنمارك التى تشمل ديونها الخارجية المتراكمة وضعف أداء العملة «الكراون» المحلية والمصاعب التى يواجهها القطاع العام وبدأ رئيس الوزراء الدنماركى فى اصلاح الاوضاع الاقتصادية فى بلاده وسعى إلى إعادة الاستقرار إلى العملة المحلية.

وعلى الساحة السياسية فإن شلوتر الذى قال ذات مرة إن الايديولوجية هى كومة من القمامة سار بنجاح على الحبال الواهنة للتحالفات الحكومية بين الوسط واليمين وتمكن من النجاة من عدة محاولات لسحب الثقة من حكومته في البرلمان إلى أن خسر شلوتر معركته لضم الدنمارك إلى اتفاقية ماستريخت «للوحدة الاوروبية بشكل غير متوقع.

ويتوقع المحللون أن يسعى شلوتر إلى واحد من خيارات ثلاثة بشأن موقف الدنمارك من اتفاقية الوحدة الاوروبية وهى «ماستريخت مع الورود» أوماستريخت بدون شوك أو «رائحة ماستريخت» ووفق الخيار الأول توقع الدنمارك الاتفاقية مع إبداء تحفظها على أهداف الإتفاق فيما يتعلق بالسياسات المالية والدفاعية المشتركة وهو خيار قد لايلقى أى تأييد فى حالة إجراء استفتاء جديد للرأى فى الدنمارك.

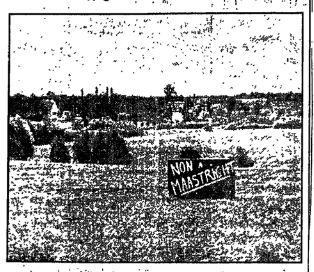
ووفق الخيار الثانى فإن الدنمارك ستوقع ايضا الاتفاقية كعضو كامل العضوية على أن يضاف بروتوكول قانونى يعفى البلد من الانضمام إلى الوحدة الدفاعية والمالية ولكن العديد من دول المجموعة الاوروبية قد تجد هذا الحل صعب القبول.

أما الخيار الثالث فسيكون التوصل إلى صيغة معينة من العضوية داخل الوحدة الاوروبية على حد سواء باعتباره لن يعطى الدنمارك وضعا خاصا داخل الاتحاد الاوروبى المنتظر.

غيرأن المشكلة تكمن فى أن شلوتر ينادى على طريقة هاملت «الانضمام إلى ماستريخت أوعدم الانضمام» هذا هو القرار ولذا فإنه من المحتمل ان يدعو رئيس وزراء الدنمارك إلى استفتاء عام جديد لاقرار اتفاقية ماستريخت خلال العام المقبل، مراهنا بذلك على مستقبله السياسى ومعتمدا قبل كل شىء على رصيده الجيد من الثقة لدى شعب الدنمارك.



لا ... لماستريخت



فى أحد الحقول بشمال فرنسا وضع احد المزارعين هذه اليافطة التى تقول «لا .. لماستريخت» تعبيرا عن رفض المزارعين لمعاهدة ماستريخت الخاصة بوحدة اوروبا.

ويذكر ان الشعب الفرنسى سيتوجه بعد عدة ايام الى صناديق الاقتراع للتصويت على قبول او رفض هذه المعاهدة، ويؤكد هؤلاء الرافضون ان نسبة كبيرة من الفرنسيين لم يتخذوا قرارهم بعد بشأن هذه المعاهدة وبالتالى فان الامل يحدوهم ان تاتى نتيجة الاستفتاء لتشير الى رفض المعاهدة ويشير الخبراء الى ان الفرق بين المؤيدين والرافضين قد لايزيد على ٣٠٠ الف صوت فقط من بين ٣٨ مليون مقترع.

وبينما يرى المؤيدون للمعاهدة ان التصويت بـ «لا» عليها سيضع اوروبا كلها فى حالة فوضى، يرد المعارضون قائلين ان معاهدة روما الحالية تكفى لادارة شئون اوروبا ولاداعى لماستريخت، على كل حال ستتضح الامور كلها مساء الاحد القادم عندما ينتهى الاستفتاء !



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٢م

«ماستريخت».. وعقبات الوحدة الأوروبية

يلتقى وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية الاثنتى عشرة هذا الاسبوع فى لندن للبحث فى الاوضاع الاوروبية قبل أسبوع من الاستفتاء الفرنسى حول معاهدة ماستريخت للوحدة السياسية والاقتصادية الاوروبية. وبينما ذكرت ناطقة باسم الخارجية البريطانية أن«ماستريخت ليست على جدول الاعمال»، فإن الجميع يؤكدون أنها القضية الاولى فى الاجتماع الوزارى الاوروبى. كما سيبحث الاجتماع توسيع المجموعة الاوروبية لتضم النمسا وفنلندا وسويسرا والسويد، كذلك الوضع فى يوغسلافيا وموقف المجموعة من تركيا.

والواقع أن الاستفتاء الفرنسى على ماستريخت قد حظى باهتمام اوروبى وعالمى غير عادى، ليس فقط بسبب نتيجة استفتاء الدانماركيين على المعاهدة بالرفض بنسبة ضئيلة، ولكن كذلك لأهمية فرنسا كقوة اوروبية رئيسية، وأحد المدافعين عن فكرة الوحدة والداعمين لها، بل والساعين إلى انفصال السياسة الاوروبية عن إطار السياسة الامريكية، خاصة فى العلاقات الدولية.

ميتران والمعاهدة

فى الثالث من هذا الشهر تحدث الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران فى حوار مفتوح(شارك فيه الزعيم الالمانى هلموت كول بالقمر الصناعى) مع الفرنسيين حول معاهدة ماستريخت، ودافع ميتران عن المعاهدة والوحدة الاوروبية محاولا طمأنة مخاوف المعارضين خاصة حول مسألة السيادة القطرية لكل دولة أوروبية فى اطار اوربا الموحدة.

بعض المراقبين رأى فى تدخل ميتران الشخصي محاولة منه لتفادى نتيجة استفتاء تهدد مصيره السياسي، وليس دفن معاهدة الوحدة(كما علق جون ميجور على احتمال رفض الفرنسيين لماستريخت). وقد كتب توماس فرنسي، المعلق السياسى لصحيفة لوموند الفرنسية، يؤكد على أن تدخل ميتران الشخصى يهدف للتأثير على نتائج الانتخابات العامة الفرنسية فى مارس القادم.

لكن الأرجح أن الرئيس الفرنسى يخشى فعلا على معاهدة ماستريخت، التى لا يمكن بحال من الاحوال الشك فى إخلاصه لها، وجهوده السابقة على المعاهدة دليل على ذلك. وتضاف أيضا جهوده المستمرة للتغلب على العقبات فى طريق هذه الوحدة المرتقبة.

ولم تكن زيارة ميتران الجريئة إلى سراييفو وسْط القصف المستمر مجرد (حركة) شجاعة ودعم رمزى لشعب البوسنة والهرسك فى مواجهة العدوان الصربى المستمر، بقدر ما كانت تأكيدا على إدراك فرنسا لخطورة الحرب الدموية فى البلقان ومغزى الموقف الامريكى (المتخاذل عمداً) من هذا النزاع.

فلاشك أن استمرار التحدى الأمنى فى البلقان يعنى اختبار قدرة أوروبا على حل مشكلة داخلية(بعيدا عن التدخل الامريكى) إذا كان لها أن تتوحد وتستقل اقتصادياً وأمنيا بالتحديد. ولا يمكن إغفال التواجد الاسرائيلى والسعودى والحملة الاعلامية الأمريكية لإذكاء الصراع والابقاء عليه مستمرا، وربما العمل على توسيعه.



ميتران

ولعل ذلك هو ما أراد ميتران كشفه بزيارته لسراييفو، ومع ذلك تظل الحرب الدائرة فى البلقان عقبة رئيسية (ضمن عقبات أخرى) على طريق الوحدة الاوروبية.

ألمانيا والوحدة

احدى العقبات الهامة على طريق وحدة اوروبا هى المخاوف من تزايد الدور الالمانى، خاصة بعد أن بدأت عملات اوروبا الرئيسية (الليرة الايطالية والفرنك الفرنسى والاسترلينى البريطانى) فى التدهور أمام المارك الالمانى المتصاعد القوة فى الاونة الأخيرة.

ويرى بعض المراقبين الاوروبيين أن المانيا تريد تحميل دول أوروبا نفقات الوحدة بين شطرى المانيا، وأن ألمانيا لم تعد احدى القوى الاوروبية الرئيسية، بل هى فى طريقها لتكون القوة الاوروبية الرئيسية والاولى. ولعل تلك المخاوف هى التى جعلت الرئيس ميتران يشرك كول فى حواره مع الشعب الفرنسى دعماً لمعاهدة الوحدة. بالطبع أكثر المتخوفين من تزايد الدور الالمانى فى أوروبا هى بريطانيا، ويسعى اعلامها لتخويف الاوروبيين عامة من



كول

احتمالات الزعامة الالمانية لأوروبا. وقد كتب مارتن ولاكوت فى الجارديان يشرح كيف أن فرص العمل التى يتم توفيرها فى الجزء الشرقى من المانيا تعني البطالة فى فرنسا وإيطاليا وبريطانيا.

احتمالات

فى النهاية يجمع معظم المراقبين والمحللين على أن تصريحات رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور حول موت الوحدة إذا صوت الفرنسيون بلا على ماستريخت، هى مغالات فى التشاؤم. ولن يعنى رفض الفرنسيين للمعاهدة القضاء على كل الجهود والاتفاقات التى تمت فى الفترة الاخيرة فى سبيل الوحدة الاوروبية، وإن كان يعني تجدد هذه الجهود وربما البدء من نقطة سابقة متاخرة مرة أخرى.

هذا الاحتمال الغالب يأخذ فى الاعتبار أن شعوب اوروبا هى التى دفعت قياداتها للعمل على طريق الوحدة قبل سنوات. لكن هناك احتمال أكثر تشاؤما يرى فى تزايد صعود النزعات العرقية والقومية فى اوروبا مؤشرا على اتجاه اوروبا نحو المحافظة على الحدود القطرية الحالية إن لم يكن مزيداً من التفكك، ويضرب



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

أصحاب هذا الرأى المثل بما يحدث فى البلقان وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما.

فى النهاية فإن نتيجة الاستفتاء الفرنسي —رغم أهميتها— على معاهدة ماستريخت ليست الفيصل الوحيد فى تحديد مستقبل الوحدة الاوروبية، فهناك الكثير من العقبات التى على اوروبا اجتيازها وصولاً للوحدة التي لا يرضي عنها بعض الاصدقاء، خاصة امريكا.

أحمد مصطفى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٢

● رسالة باريس يكتبها : وليم ويصا

استفتاء ماستريخت

الرهان الخطير الذى أقدم عليه ميتران

منذ ان اعلن الرئيس ميتران دعوة الشعب الفرنسى للاستفتاء على معاهدة الوحدة الاوربية يوم الاحد القادم . تعيش الساحة السياسية الفرنسية حالة من الغليان لم تشهده سوى انتخابات الرئاسة فيها .

وقد اختلط العديد من الاوراق .. وظهر العديد من التناقضات .. فى هذا الغليان .

وفى هذا التقرير .. نحاول تقديم صورة من قريب لحالة الشارع الفرنسى .. قبل ايام من هذا التصويت الذى سوف يحدد مصير السوق الاوربية المشتركة .

بداية نقول : ان الرئيس ميتران لم يكن فى حاجة إلى هذا الاستفتاء للتصديق على معاهدة الوحدة الاوربية .. وكان بإمكانه الاكتفاء بتصديق البرلمان الفرنسى بشقيه .. الجمعية الوطنية .. ومجلس الشيوخ .. والذى وافق باغلبية ساحقة تجاوزت الثمانين فى المائة .. على التصديق على الاتفاقية .

ولكن يبدو أن الرئيس الفرنسى .. عندما وصلت نتائج الاستفتاء على المعاهدة بالرفض من قبل الدانمارك .. تسرع وقرر اللجوء إلى الشعب الفرنسى - كما يرى العديد من السياسيين - فى حالة من التحدى .. متصورا .. ان الفرنسيين سوف يقبلون - مثل نوابهم - على التصويت على هذه الاتفاقية باغلبية ساحقة .

وحتى الآن .. لم يكن هذا التقدير سليما .. وفقا لاستقصاءات الراى اليومية .. والتى بدا فيها ان الشعب الفرنسى قد يرفض الاتفاقية .. وذلك فى الاسابيع الاولى من الحملة الخاصة بإجراء الاستفتاء .

الرفض .. لماذا ؟

ولا يعود رفض قطاعات كبيرة من الشعب الفرنسى للاتفاقية إلى ان هذه القطاعات قد قرأت هذه الاتفاقية .. وفهمت كل جوانبها .. وهو امر صعب للغاية .. لانها مصاغة بلغة فنية يعتريها الكثير من الغموض بالنسبة لرجل الشارع .. ولكن رفض الشارع هو فى اساسه رفض لنظام الحكم الاشتراكى .. اى ان كثيرا من الذين سيرفضون الاتفاقية عند الاقتراع يرفضون فى الحقيقة نظام الحكم .. وهو خلط كبير يعرض مرور هذه الاتفاقية التى تمثل اكبر قفزة فى اتجاه الوحدة الاوربية منذ اكثر من ٣٥ عاما .. ومنذ بداية تاسيسها عام ١٩٥٨ .. للخطر الشديد .

وتصور ميتران ايضا .. انه سيدفع المعارضة إلى الوقوف إلى جانبه .. وإحداث انشقاقات كبيرة داخلها .. وكان ذلك هو ما حدث بالفعل .. حيث لم يكن امام القيادات الرئيسية مثل چاك شيراك وچيسكار ديستان سوى الموافقة على المعاهدة .. لان چيسكار ديستان تبنى قضية الوحدة الاوربية عندما كان رئيسا .. وكذلك چاك شيراك عندما كان رئيسا للوزراء . هذا فضلا عن انه لا يمكن لاى شخصية كبيرة لديها طموحات للرئاسة .. ان ترفض هذه المعاهدة .. وقد وجد چاك شيراك .. نفسه فى البداية امام مازق كبير .. حيث طالب قبل إقرار الرئيس اللجوء إلى الشعب .. طالب باستفتاء الشعب .. وكان هذا الطلب يحمل فى طياته .. أن شيراك لا يوافق مائة فى المائة على المعاهدة .. وعندما استجاب الرئيس ميتران لطلبه وطلب آخرين .. كان عليه ان يحدد فى وضوح موقفه .. واختار ان يقوم بحملة لصالح الاتفاقية ضد قطاعات كبيرة من الحزب الديجولى .. واحدث ذلك انشقاقا كبيرا فى اوساط الحزب الديمقراطى ..



بل وفى اوساط المعارضة كلها .

اللجوء للاستفتاء

كذلك كان اللجوء إلى الاستفتاء قد اظهر ايضا انشقاقا فى اوساط الاشتراكيين .. حيث يعارض الاتفاقية جان بيير شيفنمان .. وزير الدفاع السابق الذى استقال قبل ساعة الصفر من حرب الخليج .. وهو يوشك عن الانفصال عن الحزب .. وتكوين حزب جديد .. وهو يمثل قطاعا بين الاشتراكيين هم احوج ما يكونون إليه فى هذا الموقف الصعب .

ورغم ان ميتران كان يسعى بإقرار الاستفتاء إلى ضم المعارضة إليه .. إلا ان تفتيت المعارضة .. وانشقاق اليسار .. قد لا يدعمان كثيرا الاتجاه المؤيد للاتفاقية .. وهذا هو ما كشفت عنه استطلاعات الراى الاولى .

وعندما راى انصار الاتفاقية تعاظم الاتجاه الرافض .. الغوا إجازاتهم الصيفية .. وظلوا يجوبون المدن والقرى .. للدعوة إليها .. واظهرت الاستفتاءات الاخيرة .. ان الاتجاه المؤيد لها يزيد قليلا عن ٥٠ فى المائة .. ومع ذلك لا يضمن أحد النتيجة حتى يوم الأحد القادم .

الرافضون للاتفاقية

ويخشى الرافضون الحقيقيون للاتفاقية .. وليس هؤلاء الذين يرفضون ميتران من خلالها .. من ضياع قدر من السيادة الفرنسية فى إطار هذه الاتفاقية . ويعود ذلك إلى عدة اسباب :

● منها ان الاتفاقية تنص على إصدار عملة اوربية موحدة .. وإلغاء العملات المتداولة حاليا فى الدول الاعضاء مثل الفرنك والمارك والاسترلينى .. واستخدام عملة واحدة فقط عام ١٩٩٧ .. هى الايكو .. وهو الامر الذى يعنى سقوط حق سك العملة .. وهنا يرد انصار الاتفاقية .. ان عملة واحدة مثل الايكو ستكون اقوى عملة فى العالم .. وستكون قادرة على مواجهة الدولار والين .. لانها ستمثل اكبر تجمع اقتصادى فى العالم يمثل ٣٤٠ مليون نسمة .

● منها ايضا ان الاتفاقية تحض على إنشاء بنك مركزى واحد لكل دول السوق الاوربية .. وهنا يرى الرافضون ان ذلك سيعنى رسم السياسة المالية خارج فرنسا .. وبذلك ستفقد قدرا كبيرا من استقلالها .. ويرد الموالون للاتفاقية .. بان هذا البنك المركزى سيديره رجال اقتصاد من جميع الدول الاعضاء .. ومن بينها فرنسا .. هذا فضلا عن ان تفرد المانيا الآن بفرض سيادتها المالية على السوق بسبب قوة المارك الالمانى .. سوف يختفى حيث لن تقرر سياساتها بمفردها وتفرضها على السوق من منطق قوتها المالية .. ولكن سوف تكون مضطرة فى إطار البنك المركزى لان تشارك مع الآخرين وستكون صوتا واحدا بين اثنى عشر صوتا .

● ثم هناك تدعيم البرلمان الاوربى الذى سيكون على حساب البرلمانات الوطنية .. وهنا يرد الذين يؤيدون الاتفاقيات بان مجلس القمة الذى يتكون من رؤساء الجمهوريات والحكومات هو الذى سيقرر السياسة العامة .. وبالإجماع .. وسيكون من بينهم رئيس الجمهورية الفرنسية .

انصار أوربا

ويمكن القول بان انصار اوربا قد تحركوا

متاخرا عن معارضيها .. واضطر الرئيس الفرنسي ان ينزل إلى ساحة المعركة بنفسه في برنامج تليفزيوني استمر ثلاث ساعات .. رد فيه على اسئلة خمسة عشر مواطنا فرنسيا تم اختيارهم ممثلين لقطاعات مختلفة .. وكانوا في منتهى القسوة معه .. ثم رد على اسئلة الصحفيين .. ثم اجاب على اسئلة فيليب سيجان الذى يعد زعيم الرافضين للاتفاقية .. وهو من الحزب الديجولي .. وقد بدا ميتران متمكنا من الموضوع .. وخرج من هذا البرنامج اقوى من قبل . وبعد تدخله ارتفعت قليلا نسبة المؤيدين للاتفاقية .

ويبقى ان نقول .. انه لا يستطيع احد ان يقول الآن ما إذا كانت الغالبية يوم الاحد القادم ستكون من انصار المعارضين للاتفاقية او الموالين لها .. لان هناك حتى الآن ٣٠ ٪ من الفرنسيين لم يحددوا موقفهم بعد .. وسيحددونه في الساعات الاخيرة .

ومن المؤكد انه إذا رفض الشعب الفرنسي الاتفاقية .. فإن ذلك سيوجه ضربة قاصمة لاتفاقية الوحدة .. حيث كان ميتران وكول هما المحركان الرئيسيان لهذه الاتفاقية .. وسيهدم ذلك حوالي ٢٠ عاما من المحاولات الدؤوبة لبناء الوحدة الاوروبية .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢



بعد ٣ أيام .. فرنسا تقرر مصير أوروبا

ميتران و شيراك و ديستان

تدخل « باريس » هذه الايام فى سباق مع الزمن لتحتفظ باسمها ومكانها كأجمل مدن العالم . بدأت المدينة تجدد نفسها .. وتحاول أن تزيد من بهاء وجمال أكبر شوارعها وميادينها .. الشانزليزيه والكونكورد . فرنسا تستعد للقرن الحادى والعشرين . وقديماً قالوا « باريس هى مابقى من فرنسا » .

ويدرك الفرنسيون أن باريس .. مثل الفتاة الفرنسية .. لن تكون شابة وجميلة بدون تعب ..

التعب للفرنسيين .. والجمال للمدينة .

ويكاد الفرنسيون أن يقولوا إن فرنسا هى أجمل مافى أوروبا .. وباريس هى أجمل مافى فرنسا . ولكن الاوروبيين لا يبحثون عن الجمال الآن .. إنهم يريدون القوة . فالقارة البيضاء تواجه مرحلة حاسمة .. تحاول أن تصنع تاريخاً جديداً .. كقوة عظمى فى القرن الحادى والعشرين .

تحليل :
أحمد البرديسى

كول يطمئن الفرنسيين : لايوجد شيطان ألمانى ..!!

اختلفوا فى الداخل .. واتفقوا على الوحدة .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٢

ويتحسس الأوروبيون هذه الأيام نبض الشارع الفرنسي .. وإتجاهات الرأى العام فيه .. مع إقتراب العشرين من سبتمبر الحالي .. موعد الاستفتاء التاريخي لتحديد رأى الشعب الفرنسي في معاهدة ماستريخت للوحدة النقدية والسياسية في أوروبا . يشارك في الاستفتاء ٣٨ مليون فرنسي .

ويسود إحساس عام في فرنسا وأوروبا .. والعالم ، بأن قرار الناخب الفرنسي سوف يحدد مصير المعاهدة بل ومصير الوحدة الأوروبية ذاتها .. وليس فقط مصير فرنسا . أى أن ٣٨ مليون ناخب فرنسي سيكون إختيارهم حاسماً بالنسبة لأكثر من ٣٥٠ مليون أوروبي .

وهذه مسئولية تاريخية لم يسبق لها مثيل بالنسبة لفرنسا . ويقول الفرنسيون إن مسيرة التاريخ لن تتوقف ، مهما كان رأى المواطن الفرنسي .. لأن هذه هي طبيعة التاريخ . لكن ذلك لا ينفي أن قرار المواطن الفرنسي سوف يكون نهاية لعصر .. وبداية لعصر .

سباق الأمل الأعظم

وفي لحظات الأمل العظمى تتطلع العيون الأوروبية شمالاً لاستيعاب الدول الاسكندنافية في البيت الاوروبي المشترك .. وتتطلع شرقاً لاستيعاب شعوب أوروبية أخرى أرهقتها النظم الشيوعية .. وبددت طاقاتها طويلاً .

وهنا لابد أن نتذكر أن سباق الأمم الكبرى نحو القرن الحادي والعشرين لم يبدأ بنهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي السابق .. لأن استمرار الولايات المتحدة في السباق .. وإصرارها على تحقيق النصر في صراع الارادات الرهيب طوال الحرب الباردة .. كان سباقاً على الانفراد بالنصر في القرن الحادي والعشرين .

لكن السقوط السوفيتي وضع نهاية مبكرة للقرن العشرين وجاء بالقرن القادم قبل موعده . ويمكن القول أن البداية السياسية للقرن الحادي والعشرين جاءت قبل بدايته الزمنية بعشر سنوات كاملة .

ومن المؤكد أيضاً أن سعى أوروبا الغربية لبناء السوق المشتركة منذ أواخر الخمسينات كان سعياً مبكراً نحو المستقبل . وهو مايعني أن كل الأمم الكبرى تسعى للمستقبل وباستمرار .. خصوصاً الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان . وخرجت أوروبا الشرقية من السباق ولم يعد أمامها سوى اللحاق بالقطار الاوروبي .

واليوم .. تحاول أوروبا أن ترسم لنفسها خريطة جديدة .. تتخطى بها تاريخها الدموي طوال القرن العشرين . وإذا كانت القاعدة أن الجغرافيا كثيراً ماتحدد مسار التاريخ .. فإن التاريخ هذه المرة هو الذي يفرض على أوروبا التغيير الجغرافي من أجل المستقبل .

فالوحدة تزيل الحواجز والحدود بين الدول والوحدة تغيير جغرافي يؤدي لتغيير في السياسة والتاريخ ، أى أن سعى دول أوروبا للوحدة حالياً يعتبر - في جانب كبير منه - رفضاً لماضيها .. وتاريخها خصوصاً في النصف الأول من القرن العشرين .

وهنا لابد أن نذكر أن أصواتاً كثيرة إرتفعت في فرنسا تعارض معاهدة ماستريخت .. منها جين فرانسوا لوبن .. الذي قال إن الوحدة الأوروبية تضع نهاية لعصر « الدولة القومية » . ولكن تاريخ قيام الدول القومية في أوروبا إرتبط دائماً بالحروب والصراعات الدموية . وعرفت أوروبا وعرف العالم أسوأ حروب التاريخ في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ والحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ . وكانت حروباً تدور باسم سيادة- أجناس على أجناس .

لذلك يقول المؤيدون لمعاهدة ماستريخت في فرنسا إن رفض الفرنسيين للمعاهدة « يحرر » ألمانيا من « إلتزامها الاوروبي » .. ويجعلها تمارس دورها كاملاً كقوة عالمية منفردة .. بكل ماينطوي عليه ذلك من نتائج .

ويقول الألمان إن رفض الفرنسيين للمعاهدة - إن حدث - يعني رفضهم لأوروبا .

كول وميتران

ومع إقتراب العشرين من سبتمبر الحالي - موعد الاستفتاء - بدأت الحكومة الفرنسية حملة دعائية منظمة لاقناع الشارع الفرنسي بالمعاهدة . وعلى مدى ثلاث ساعات كاملة حاول الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بنفسه إقناع الفرنسيين بالموافقة على المعاهدة من خلال حديث طويل للقناة الأولى من التليفزيون الفرنسي .

ورغم إعتراضات البعض إلا أن المستشار الالماني هيلموت كول ظهر على شاشة التليفزيون الفرنسي خلال حديث ميتران ليخاطب الفرنسيين بنفسه .. ويقول لهم تعلموا كيف تنتهزون الفرصة . وحرص كول على بث الطمأنينة في نفوس الفرنسيين .. لايوجد خطر أن تصبح أوروبا تحت السيطرة الالمانية . وأشار كول إن فرنسا لها تاريخ هائل وحافل بالثراء



المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٢

والفخر . فقد ساهمت طويلاً فى ثقافة أوروبا والعالم . فلماذا يشعر الفرنسيون – فجأة حالياً – بعقدة النقص ؟!

ليس إستفتاء شخصياً

من جانبه أكد الرئيس الفرنسى ميتران إنه لايتصور مايمكن أن يحدث لو رفض الفرنسيون معاهدة ماستريخت . وأوضح أن الفرنسيين لايدلون بأصواتهم فى قضية شخصية لكنه إستفتاء على أوروبا .

وقال إن المجموعة الأوروبية تلقت طلبات من سبع دول للانضمام إليها .. منها أربع دول سيتم قبولها قريباً جداً هى سويسرا والسويد وفنلندا والنمسا .

وأن على دول أوروبا الشرقية أن تنتظر لأن أوروبا الغربية لها أسلوب فى الحياة مختلف .. وشعوبها تعيش فى حالة من الرفاهية لاتعرفها شعوب أوروبا الشرقية . وإن الواقع الاقتصادى فى أوروبا الشرقية يقف فى طريق إنضمامها .

وأوضح ميتران إن ماستريخت ليست معاهده فيدراليه .. لكنها معاهدة كونفيدرالية تحتفظ الدول الأعضاء فيها بكياناتها كدول .. وكل ماحدث هو أنه تم إعطاء المجموعة الأوروبية صلاحية تنظيم وحل عدد معين من المشكلات . ولكن سيادة الدولة الفرنسية أو سيادة أية دولة عضو فى الوحدة الاوروبية لن تكون موضع شك .

وعلى هذا الاساس فإن «المواطنة الاوروبية» لا تعنى إلغاء المواطنة الفرنسية أو الالمانية أو البريطانية . فكل مواطن فرنسى مثلاً سوف يحتفظ بجنسيته الفرنسية جنباً إلى جنب مع المواطنة الاوروبية .

أن إصدار عملة «الايكو» الاوروبية لا يعنى إختفاء العملات الوطنية .

الثلاثة الكبار

ويقولون فى باريس إن الثلاثة الكبار فى فرنسا .. ميتران وشيراك وجيسكان ديستان يعزفون لحناً أوروبياً واحداً .. ويؤيدون معاهدة ماستريخت . وأصبحوا بذلك فى سلة واحدة .. يفوزون معا أو يخسرون معاً .. وكأنه إستفتاء على الرجال الثلاثة .. الذين جمعتهم السياسة الاوروبية وفرقتهم السياسة الفرنسية .

ورغم ضجيج الأصوات الرافضة وأعداد الكتب الهائلة التى صدرت فى باريس مؤخراً مع المعاهدة وضدها إلا أن المؤشرات تؤكد أن الرأى العام الفرنسى يميل للموافقة على المعاهدة ولو بأغلبية ضئيلة .

وقد صدرت بالفعل كتب فى باريس بعناوين متناقضة تقول «لاالماستريخت نعم لأوروبا» أو «نعم لأوروبا لا لميتران» .. إنه تباين الآراء وإختلاف المواقف . فالبعض يعترض على المعاهدة أو على ميتران .. أو عليهما معا .

التاريخ وراءهم

ويقال إن الفرنسيين ينظرون وراءهم .. للتاريخ .. وتنتابهم «المخاوف من الالمان» وتقول الارقام إن حجم الدخل القومى لالمانيا يبلغ ١,٨ تريليون دولار .. مقابل ١,٣ تريليون دولار لفرنسا .

وهناك أيضاً التفوق السكانى حيث يوجد فى ألمانيا ٧٨ مليون نسمة .. مقابل ٥٤ مليوناً فى فرنسا .

ولم يخف المستشار الالمانى كول رغبته فى أن يرى يوماً المجموعة الاوروبية وقد أصبحت الولايات المتحدة الاوروبية . وهو ماتخشاه بعض دول أوروبا .. مثل الدانمارك .

ويقول البعض فى كوبنهاجن : لايمكن أن نسمح للألمان بأن يحققوا ، بالسياسة والاقتصاد ، مافشلوا فى تحقيقه بالغزو والحرب !!

ومع ذلك يرى المراقبون أن الواقع السياسى العالمى يفرض على أوروبا نوعاً من الوحدة سواء بمعاهدة ماستريخت أو بدونها .. حتى لو كانت ألمانيا هى التى سوف تعيد تشكيل أوروبا !!

فقد عقدت الولايات المتحدة الامريكية معاهدة للتبادل التجارى الحر مع كل من المكسيك وكندا .. تفتح الطريق لاقامة سوق مشتركة بين الدول الثلاث تشمل ٣٦٠ مليوناً من البشر . ويبلغ الدخل القومى للدول الثلاث نحو ٦,٢ تريليون دولار . فالدخل القومى الامريكى وحده يبلغ ٥,٢ تريليون دولار . واليابان ٢,٨ تريليون دولار والدخل القومى لاوروبا الغربية ٥,٥ تريليون .

وإن كان خبراء الدراسات الاستراتيجية فى جامعة هارفارد الامريكية يرون أن العلاقات الدبلوماسية بين الدول الكبرى فى أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية تقوم – منذ مدة طويلة – على أساس من الاعتماد المتبادل .. يتيح للدول المختلفة تحقيق أهدافها من خلال التعاون الاقتصادى والسياسى دون حاجة للجوء لوسائل أخرى .

ويضرب خبراء جامعة هارفارد مثلاً على التعاون الوثيق من خلال القمة السنوية للدول الصناعية السبع الكبرى فى العالم .. المعروفة باسم مجموعة السبع . وهذا يعنى إستمرار الاعتماد المتبادل بين أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان حتى بعد قيام التكتلات الاقتصادية وحول العملات القوية مثل الدولار الامريكى والين اليابانى والايكو الاوروبى . فهذا هو الاساس لبقاء التحالف الغربى قوياً .. قادراً على إعادة بناء العالم .. والانتقال به إلى نظام عالمى جديد ..

ويبقى السؤال : هل تتغلب نوازع الامل الاوروبى على هواجس الخوف من الشيطان الالمانى ؟!

إن الواقع الدولى .. كما ذكرت .. يدفع أوروبا للوحدة .. ويدفع الفرنسيين للموافقة على معاهدة ماستريخت فى إستفتاء العشرين من سبتمبر . فالعالم يتغير .. وأوروبا تتغير .. والوحدة تتيح للقارة العجوز الفرصة لتستعيد شبابها .. مثلما تجدد باريس نفسها دائماً .. لتبقى داخلها عبق التاريخ وسحر المستقبل .



آخر الأسبوع

بعد يومين ، يقول الشعب الفرنسى كلمته فى موضوع انضمام فرنسا لاوربا الموحدة ، من خلال الإستفتاء العام الذى سيجرى على معاهدة الوحدة الاوربية المعروفة باسم معاهدة «ماستريخت» .

وقد قدمت اوربا بهذه المعاهدة ومازالت تقدم للعالم ، ولنا فى العالم العربى بصفة خاصة ، درسا بليغا فى الديمقراطية واحترام رأى المواطن وفكره ، والعمل الجاد من اجل بلوغ الهدف .

استغرق أعداد المعاهدة سنوات من الأجتماعات والمناقشات بين الدول الاوربية ، اختلفت فيها هذه الدول واتفقت .. وتعارضت المصالح والتقت ، وتصادمت الاراء وتعانقت دون ان نسمع خلال ذلك كله تراشقا بين هذه الدول باتهامات العمالة أو الخيانة ، ولاتنظيما للحملات الاعلامية الموجهة والحملات المضادة التى نلجأ اليها نحن العرب عند أى خلاف .

وعندما وقع قادة ١٢ دولة اوربية المعاهدة ، لم يعتبر أى منهم ان توقيعه عليها نهائيا ، أو ان كلمته فيها هى الاخيرة . فالمعاهدة ترتب لكل دولة حقوقا ، وتفرض عليها التزامات .. وهذه الحقوق والالتزامات ليست للقادة ، أو الحكومات .. لكنها تمس مباشرة مصالح المواطنين دافعى الضرائب وحياتهم اليومية ، ولذلك يجب أن يكون الرأى النهائى فيها لهؤلاء المواطنين ، حتى لوأدى الامر إلى تأخير قيام الوحدة الاوربية .

ولذلك ، لم تكتف بعض الدول الموقعة على المعاهدة ، بالتصديق عليها من خلال البرلمان .. بل لجأت إلى طرح المعاهدة بكل نصوصها فى استفتاء شعبى عام ليقول المواطنون رأيهم مباشرة .

حدث ذلك منذ شهور فى الدانمرك مثلا .. ورأينا كيف ان ٢٤ الف مواطن قالوا «لا» للمعاهدة ، فتوقف انضمام الدانمرك للوحدة الاوربية .

ويومها غضبت بعض الدول الاوربية المؤيدة للوحدة .. وتمنت دول اخرى ألا يؤثر قرار الشعب الدانمركى على المسيرة الاوربية .. اما حكومة الدانمرك نفسها ، فقد اعلنت انها سوف تسعى لبذل جهد اكبر لعلها تستطيع اقناع مواطنيها الرافضين بتغيير رأيهم .

إلى هذا الحد يصل احترام رأى المواطن ومصالحه .

والان .. جاء الدور على فرنسا .. والذى تابع الجهود الخارقة التى بذلها الرئيس الفرنسى ميتران وحكومته من اجل شرح المعاهدة للفرنسيين وبيان مزايا الوحدة الاوربية سوف يدرك إلى أى مدى يمثل رأى المواطن قيمة .. ولقد وصل هذا الجهد إلى حد ابتكار وسيلة لطبع نصوص المعاهدة بطريقة يتمكن المكفوفون من قراءتها حتى يقولوا رأيهم فيها عن بينة !!

ورغم كل هذه المناقشات التى دارت بين الدول الاوربية وفيها حول المعاهدة قبل وبعد توقيعها ، ورغم ان هذه المعاهدة تعتبر تتويجا لمسيرة طويلة بدأت من عام ١٩٥٧ عندما وقعت اتفاقية روما المنشئة للسوق الاوربية المشتركة .. رغم ذلك كله ، فإن الدول الاوربية الموقعة على معاهدة ماستريخت تحسبت لاحتمالات اختلاف وجهات النظر أو تضارب المصالح فى المستقبل .. ووضعت فى اعتبارها المتغيرات الاوربية أو الدولية التى يمكن ان تحدث .. ولذلك نصت فى صلب المعاهدة ، الذى يبدأ تنفيذها من أول يناير القادم ١٩٩٣ على ان تجرى مراجعة نصوصها وأعادة النظر فيها بعد مرور ٣ سنوات من بدء تطبيقها . أى فى يناير ١٩٩٦

وللاسف .. لايوجد مثل هذا النص فى أى وثيقة أو اتفاقية جماعية عربية ، ابتداء من اقدم هذه الوثائق وهو ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ حتى أحدثها وهو اعلان دمشق عام ١٩٩١ .

والنتيجة ، هى ان هذه المواثيق ، اما تجمدت وقصرت عن استيعاب عشرات المتغيرات الاقليمية والعالمية مثل ميثاق الجامعة وإما تعرضت لاسرع التعديلات بطريقة غير مدروسة مثلما حدث فى أعلان دمشق الذى وقعناه فى مارس ١٩٩١ وعدلناه فى يوليو من نفس العام !

ويوم الأحد القادم .. سوف يتوجه المواطنون الفرنسيون إلى صناديق الاقتراع لتقرير مستقبلهم ومستقبل الوحدة الاوربية لسنوات طويلة قادمة .. وليس لنا الا ان نحسدهم .. وليس لاحد منا أن يسأل : لماذا تقدموا هم وتخلفنا .. ولماذا اصبحت اوربا على مشارف الوحدة .. ومازلنا نرسف فى اغلال التمزق ..!

محمد ابو الحديد



المصدر : الرولة

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٢

الوحدة الاوروبية ومعاهدة ماستريخت

مصير الوحدة تحت رحمة المقترع الفرنسي

اوروبا تحبس انفاسها بانتظار نتيجة الاستفتاء الشعبي الذي سيجري في فرنسا في ٢٠ ايلول/ سبتمبر الجاري حول معاهدة ماستريخت المتعلقة بالوحدة الاوروبية.

هل سيصوت الفرنسيون بنعم أم لا على معاهدة ماستريخت؟ ان اوروبا تحبس انفاسها لسبب بسيط هو ان تصويت الفرنسيين ضد هذه المعاهدة سيعني نهاية مسيرة الوحدة الاوروبية التي يعمل الاوروبيون على بنائها منذ اكثر من ثلاثين عاماً.

والواقع انه خلال الاشهر القليلة الماضية ازدادت المخاوف من احتمالات فوز الـ«لا» في الاستفتاء الشعبي في فرنسا، لاسباب عديدة معظمها يتعلق بمسار السياسة الداخلية للبلاد. فالرئيس فرانسوا ميتران، وفي مبادرة من مبادراته السياسية «الشيطانية» التي تربك خصومه، قرّر طرح مسألة الموافقة على معاهدة ماستريخت في استفتاء شعبي، سيكون الاول من نوعه في عهده، علماً انه كان بامكان الرئيس الفرنسي حصر الموافقة على المعاهدة بالبرلمان. وقد اختار الرئيس ميتران سبيل الاستفتاء نظراً لاهميّة الموضوع المطروح، وهو مستقبل الوحدة الاوروبية. لكن هذا السبب، له ايضاً خلفياته السياسية الداخلية. فالرئيس الفرنسي، الذي تراجعت شعبيته مؤخراً بشكل لم يسبق له مثيل منذ وصوله الى السلطة في العام ١٩٨١ قد يرى في هذه العملية استفتاء حول شخصه ايضاً، بحيث يكون انتصار الـ«نعم» في الاستفتاء نوعاً من التأييد الشعبي للرئيس، والالتفاف حول سياسته.

لهذا السبب الرئيسي، جنّد المعارضون لـ«النعم» انفسهم، وراحوا يشنون الحملة تلو الاخرى ضد الموافقة على ماستريخت، لانها ستكون بنظرهم موافقة على سياسة فرانسوا ميتران لا على المسيرة الاوروبية.

ولكن مبادرة الرئيس ميتران باللجوء الى الاستفتاء فعلت فعلها في المعارضة، وادت الى انقسامها على نفسها بين مؤيد ومعارض، للاسباب التي سبق ذكرها.

المهم هو ان دعاة التصويت بـ«لا» خلال استفتاء العشرين من ايلول/ سبتمبر المقبل ازداد عددهم الى درجة انهم قد يشكلون الاغلبية، حسب استطلاعات الرأي الاخيرة. ولكن هذه الاغلبية في تراجع منذ البرنامج التلفزيوني الذي استضاف منذ ايام الرئيس ميتران الذي دافع عن ماستريخت واكد بطريقة غير مباشرة أن التصويت بـ«نعم» والموافقة على المعاهدة ليس اعراباً عن تأييد شخصي له او لسياسته.

على اية حال، فان احتمال تصويت الفرنسيين بـ«لا» ورفضهم للمعاهدة يبقى يقلق العواصم الاوروبية التي تجمع على ان رفض الفرنسيين يعني نهاية المسيرة الاوروبية. لذلك، فان العواصم الاوروبية قاطبة جنّدت نفسها لمساعدة الـ«نعم»، وخصوصاً بون ولندن اللتين شددتا على لسان هلموت كول وجون ميجور على العواقب الوخيمة التي ستترتب عن رفض الفرنسيين للمعاهدة.

وبانتظار الاستفتاء، ستظل اوروبا مشدودة الانظار الى باريس.

فريال الخالدي

تراجع عدد المعارضين لماستريخت في فرنسا بعد المقابلة التلفزيونية للرئيس ميتران.



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)
التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

ايطاليا تدعو لقمة عاجلة بعد الاستفتاء

مرض الرئيس الفرنسي وأزمة النقد في اوروبا يعززان جو عدم الاستقرار قبل التصويت على "ماستريخت"

■ باريس، روما، لندن - رويتر، أ ب، ا ف ب - دعت ايطاليا امس الخميس لعقد قمة اوروبية عاجلة بعد الاستفتاء المقرر الاحد في فرنسا على معاهدة «ماستريخت» للوحدة السياسية والاقتصادية الاوروبية التي يتوقف عليها مصير الاستقرار في القارة. وأشار المراقبون الى ان الاضطراب في الاسواق النقدية والكشف عن ان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران مصاب بالسرطان اضفيا مزيداً من عدم الاستقرار على عملية الاستفتاء.

وقال وزير الخارجية الايطالي اميليو كولومبو: «اننا سننتظر نتيجة الاستفتاء ويجب ان تعقد قمة (اوروبية) آنذاك لتقويم النتائج واعادة الاستقرار الى النظام النقدي في اسرع وقت ممكن». واضاف ان اللقاء يجب ان يعقد قبل القمة العادية المقررة في كانون الاول (ديسمبر) المقبل. وكان كولومبو يتحدث قبل مشاركته في النقاش حول «ماستريخت» في مجلس الشيوخ الايطالي. وقال ان التصويت بـ «لا» في الاستفتاء الفرنسي «تكون له نتائج خطيرة (...) لانه سيعني ان المجموعة الاوروبية (١٢ دولة) منارة الاستقرار في مواجهة الاضطرابات في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق ستعاني بدورها من التيارات التقسيمية نفسها».

وكان يتوقع ان يعجل مجلس الشيوخ الايطالي في انهاء النقاش في شأن «ماستريخت» وينصاع لرغبات الحكومة في اقرارها اليوم الجمعة، اي في الوقت المناسب لارسال اشارة تأييد قبل الاستفتاء في فرنسا بعد غد الاحد.

ويتوقف مصير المشروع الطموح للوحدة الاوروبية واقامة عملة واحدة بحلول السنة ١٩٩٩، على آراء ٣٨ مليون ناخب فرنسي يتنازعهم الشعور بالاستياء من مشاكلهم السياسية والاقتصادية الداخلية والقلق على مستقبل اوروبا. وكانت المخاوف من ان يقوض رفض الفرنسيين المعاهدة عملية التكامل الاوروبي، اثارت الازمة النقدية الحالية في اوروبا. واعلن رئيس الوزراء الفرنسي بيار بيريغوفوا امس ان تصويت فرنسا الاحد حاسم للاستقرار النقدي. وقال انه «اذا فاز التصويت بنعم فان الامور ستتحسن. لكن اذا فاز المقترعون بلا فاننا سنواجه مصاعب عدة» في فرنسا ودول اوروبية اخرى.

وكانت الاستطلاعات الاخيرة التي نشرت الاسبوع الماضي في فرنسا اظهرت تقاربا شديداً بين المعارضين للمعاهدة ومؤيديها مع تفوق طفيف للطرف الثاني. وقال عدد من الخبراء ان الانباء عن اصابة ميتران بسرطان البروستات قد تعزز معسكر المؤيدين للمعاهدة بسبب طفرة محتملة من التعاطف الشعبي معه. وحاول المعارضون لـ «ماستريخت» استغلال تراجع شعبية ميتران (٧٥ عاما) بحض الناخبين على التصويت بـ «لا» ضده وضد المعاهدة. لكن احد المحللين السياسيين اعرب عن اعتقاده ان مرض الرئيس قد يخلق موجة من التعاطف تحمل نسبة من الناخبين على تأجيل «معاقبتهم» له حتى الانتخابات البرلمانية المقررة في آذار (مارس) المقبل.

واشاد معظم معلقي الصحف الفرنسية بالرئيس لصراحته في كشف مرضه، الذي قال الاطباء انه لن يمنعه من مواصلة الاضطلاع بمسؤولياته. لكن المعلقين اعتبروا ان المرض سيضعف موقعه سياسياً ويثير مجدداً احتمال عدم استمراره في منصبه حتى نهاية ولايته سنة ١٩٩٥. وقالت صحيفة «لوباريزيان»، انه «كانت هناك اولا مسألة عمر الرئيس ثم الآن مرض السرطان. وهما عاملان يضعفان مسألة رحيله في صلب الحياة السياسية الفرنسية من الآن وصاعداً».

كما اثار الاعلان عن اصابة الرئيس الفرنسي بسرطان البروستات عدداً من التعليقات امس الخميس في اعمدة الصحف البريطانية التي تحدثت ايضا عن احتمال انسحابه المبكر.

وقالت صحيفة «فايننشال تايمز» ان النبأ «يزيد من التكهنات عن الاضطراب السياسي الذي تستعد فرنسا لمواجهته من دون ان تكون هناك حاجة الى اخذ نتيجة تصويت الاحد على معاهدة الوحدة الاوروبية في الاعتبار». واضافت ان ميتران قد ينسحب خلال الاشهر المقبلة مما يسمح باجراء انتخابات رئاسية قبل الانتخابات التشريعية في آذار (مارس).

فيما كتبت صحيفة «تايمز» في صفحتها الاولى ان الاعلان عن مرض الرئيس ميتران يقوي فكرة تركه السلطة بعد استفتاء الاحد اياً تكن النتيجة.

وكان رئيس حزب «الجبهة الوطنية» (يمين متطرف) جان ماري لوبن اثار مساء الاربعاء عاصفة خلال نقاش متلفز في شأن معاهدة «ماستريخت» عندما قال ان «جراحة الرئيس ميتران كانت مبرمجة في اطار الحملة» لهذه المعاهدة. واضاف مشيرا الى استئصال البروستات فيما كان عدد من المشاركين في هذه الندوة بينهم وزيرة الشؤون الاوروبية اليزابيث غيغو يغادرون المكان «لقد ابلغت قبل عشرة ايام ان حدثا كبيرا سيجري».

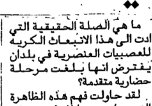
وجرى حوار حاد مع وزير الصحة والعمل الانساني برنار كوشنير الذي سأل رئيس الجبهة الوطنية ان كان «لا يشعر بالخجل من كلامه» فرد لوبن واصفا كوشنير بانه «وزير وقح» و«بائع احسان محترف» يبذر اموال المكلف الفرنسي. ورد كوشنير مخاطبا لوبن «انك صغير وحقير».



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

لماذا تنتعش العنصرية



في أوروبا؟

بقلم: عامر دياب التميمي

ما هي الصلة الحقيقية التي ادت الى هذا الانبعاث الكريه للعصبيات العنصرية في بلدان يفترض انها بلغت مرحلة حضارية متقدمة؟

لقد حاولت فهم هذه الظاهرة التي يعاني منها المهاجرون في المانيا وغيرها من الدول الأوروبية ومنهم عرب واتراك وايرانيون وآسيويون واخرون من جنسيات اوروبية شرقية مثل الرومانيين والأرمن وغيرهم.

ولقد ناقشت الأمر مع عدد من الاصدقاء العرب المقيمين في المانيا وفرنسا، كما اطلعت على ما كتب عن تلك الظاهرة في الصحافة الأجنبية.

كل ذلك دفعني الى الاستنتاج بأن العوامل الاقتصادية لعبت دورا كبيرا في تكوين الفكر العنصري السائد حاليا في اوروبا.

فوجيء الكثيرون بتطورات الأحداث الأخيرة في عدد من المدن الالمانية، والتي تمثلت بالهجوم على ملاجيء الأجانب وحرق بعضها، وارتفاع الأصوات المطالبة بترحيل هؤلاء الأجانب.. لقد ساد قبل سنوات الاعتقاد بأن الألمان وغيرهم من الأوروبيين قد استفادوا من دروس الماضي وتعلموا منها بأن العنصرية لا تفيد، وبأنها لا تجر سوى الخراب ولا تحل معضلات المجتمعات البشرية.. كما ان العديد من المراقبين قد فوجئوا بانتشار الروح العنصرية وقيم اليمين المتطرف والفاشي في مدن الجزء الشرقي من المانيا، حيث ساد الحكم الاشتراكي لزهاء اربعين عاما.. وهذا يعني ان النظام الاشتراكي في المانيا الشرقية لم يستطع أن يروج لروح التسامح وقيم الانسانية والاخاء الأممي.. ويبدو ان الأمر كذلك عندما يتضح انتشار العصبيات القومية والمحلية في اكثر من جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، واشدها تعصبا تلك الموجودة في جمهورية روسيا.

فالدول الأوروبية تعاني من الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة. وهذه العوامل تسد المنافذ امام الوافدين الجدد من العمالة الوطنية في تلك الدول حيث تتقلص فرص العمل ومن ثم تسوقهم الى جيوش العاطلين عن العمل.. ففي المانيا، على سبيل المثال، حيث تتواجد جالية تركية كبيرة قدمت الى هناك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكان لها دور كبير في اعادة بناء المانيا في فترة ما بعد الحرب، يعتقد هؤلاء العاطلون عن العمل من الالمان بأن الأتراك وغيرهم هم الذين يسببون لهم البطالة من خلال منافستهم على فرص عمل محدودة.. وعندما تكون معدلات البطالة في حدود سبعة بالمئة على المستوى الالماني، واكثر من اربعة عشر بالمئة في الجزء الشرقي من المانيا، يمكن ان تتضح لنا مستويات الركود هناك.. ولقد ادت هذه الأوضاع الى انتشار عصابات الشباب العاطلين عن العمل، خصوصا في المانيا الشرقية، تتابع الأجانب وتهاجم الملاجيء التي يقطنون فيها.. من جانب آخر تتيح قوانين الهجرة واللجوء السياسي في المانيا للأجانب مصدر الاستفادة من المساعدات الحكومية حتى يتم البت في اوضاعهم.. لذا يتوهم الكثير من العاطلين عن العمل في المانيا بأن الأموال المحدودة التي تنفق على طالبي حق اللجوء السياسي تسحب من حقوقهم، وبدلا من انفاقها على توفير فرص العمل لهم تذهب لأولئك الأجانب.

من نتائج عملية دمج المانيا الشرقية بالمانيا الغربية اغلاق العديد من المصانع والمؤسسات الاقتصادية في المانيا الشرقية نظرا لعدم جدواها مما ادى الى الاستغناء عن اعداد كبيرة من العاملين.. ولقد ادى تغيير النظام السياسي الى تعديل الكثير من القوانين التي وفرت حماية لحقوق العاملين في ظل النظام الاشتراكي السابق، وذلك ادى الى معاناة اجتماعية حادة.. وتبخرت آمال الكثيرين ممن حلموا بأنهم سوف يرتفعون بمستويات الحياة الى مصاف المستويات السائدة في الجزء الغربي من المانيا.. كل هذه العوامل دفعت اليائسين اقتصاديا الى البحث عن كبش فداء لمعاناتهم ووجدوا ذلك في اللاجئين والعاملين الاجانب الهاربين من البؤس السياسي والاقتصادي في اوطانهم الاصلية.. وهكذا تكونت مأساة انسانية في اواخر القرن العشرين في الوقت الذي كان يحلم به رواد حقوق الانسان بانتشار التسامح والعدالة ليس



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

في اوروبا حيث تنتشر قيم الديمقراطية ولكن حتى في دول العالم الثالث حيث يعم الظلم والظلام.

في فرنسا انتشرت في السنوات الاخيرة روح العنصرية معززة بمجهودات الجبهة الوطنية التي يتراسها الفاشي «لوبين».. وقد تعزز وضع هذه الجبهة اليمينية المتطرفة في الانتخابات البلدية حيث حصلت على اكثر من ١٥ بالمئة من اصوات الناخبين الفرنسيين.. ان اشد من يتعرض للمضايقات والتحرشات العنصرية المهاجرون العرب من دول شمال افريقيا الذين امضى الكثير منهم سنوات طوال في فرنسا حيث يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية.. ويحمل هؤلاء العرب او على الاقل الكثير منهم الجنسية الفرنسية وولد لهم الابناء والبنات في فرنسا وترعرعوا فيها وتغذوا بالثقافة الفرنسية.. وبالرغم من كل ذلك فهم منبوذون من قوى اليمين المتطرف ويعانون من النزعات العنصرية.. هذه الروح العنصرية في فرنسا ايضا وليدة الركود الاقتصادي وزيادة اعداد العاطلين، وتدني فرص العمل.. وفي ظل افلاس الفكر اليميني ويؤسه لا تجد قياداته سوى البحث عن من يمكن الهجوم عليهم وتحميلهم كافة المآسي في الواقع الفرنسي، وليس هناك افضل من العرب.. فهم الذين يحملون اوزار الجريمة وهم المسؤولون عن انغلاق الابواب امام العمالة الفرنسية وهم الذين يتحملون تبعات الارهاب.. على ان هذه الاتهامات لا تمر مرور الكرام في فرنسا حيث تتواجد القوى الحية المتمثلة بالمنظمات والاحزاب التقدمية وتزدهر القيم الحضارية والنزعات الانسانية، ولذلك نرى بين فينة واخرى التظاهرات والتجمعات المعادية للفاشية والعنصرية.. وللحقيقة، فإن وقوف هذه القوى الخيرة امام شرائح اليمين المتطرف من العوامل الاساسية في الحد من معاناة المهاجرين العرب والافارقة.

لا شك ان هناك قطاعات في المجتمعات الاوروبية، قد لا تنتمي لليمين المتطرف ولا تحبذ صعوده السياسي، بيد انها تشعر بهواجس حيال المهاجرين من مختلف دول العالم، وخصوصا القادمين من دول العالم الثالث... هؤلاء يخشون ان تحدث تغييرات ديمغرافية بسبب سياسات الباب المفتوح، وتزداد نسب المهاجرين في مجتمعاتهم نتيجة لارتفاع معدلات التوالد بينهم في حين تدور نسبة الزيادة الطبيعية بين المواطنين الاصليين حول الصفر.. لكن مثل هذه المخاوف لا اساس لها من الواقع حيث لا يزيد عدد المهاجرين عن الاربعة ملايين نسمة في بلد مثل فرنسا في حين يزيد عدد السكان عن الستة والخمسين مليونا.. كما ان هؤلاء المهاجرين مع مرور الوقت سوف يكتسبون العادات والقيم الحضارية نفسها مما يدفع بهم الى ترشيد عاداتهم الاجتماعية فيحدون من تناسلهم...

بيد انه من المحتمل ان تقوم السلطات السياسية، نتيجة لضغوط اليمين وبسبب الاوضاع الاقتصادية، الى وضع سياسات هجرة اكثر تحفظا وذلك للحد من تدفق المهاجرين واللاجئين.. قد تكون هذه التعديلات المتوقعة على قوانين الهجرة واللجوء نتيجة ايضا لاحتمالات زيادة التدفق البشري نظرا للمعاناة التي تواجه شعوب العالم الثالث وشعوب اوروبا الشرقية بسبب الاوضاع السياسية او الاقتصادية.. لكن هل يمكن مثلا ان تمنع الحكومة الالمانية تدفق القادمين من اوروبا الشرقية ومن جمهوريات الاتحاد السوفياتي الاوروبية بسبب من النزاعات العرقية او بسبب من ركود الاوضاع الاقتصادية؟ لن يكون الامر هينا؟ ولن يكون مقبولا اخلاقيا ان تغلق الابواب في وجوه من يهربون من جحيم الصراعات.. وهكذا سوف تظل هذه المسألة معقدة ومثيرة للكثير من الخلافات وسوف تؤدي الى بعث النزعات العنصرية في اكثر من بلد اوروبي.. اما الحلول التي يمكن ان يفكر بها القادة الاوروبيون فهي تتمثل بدعم الاقتصاديات الاوروبية الشرقية واقتصاديات العالم الثالث، ودعم الاتجاهات الديمقراطية في تلك الدول من اجل جعلها مواطن اكثر احتضانا لشعوبها وليست طاردة لها.. غير ان الامكانيات الاقتصادية التي تمكن مساعدة ودعم تلك الدول ليست متيسرة بما يكفي، ولذلك قد تمر عدة عقود من الزمن قبل ان يصبح هذا العالم مكانا افضل لمعيشة العديد من الشعوب والاقوام.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

الى ان يقول الفرنسيون كلمتهم عن ماستريخت

بريطانيا تستدين لتدعم عملتها والمانيا تستهين برغبة حليفاتها!

يكاد النظام الراسمالي الغربي باكمله يقف عند استحقاقين رئيسيين لكي يتماسك ويستمر في مساره: الاستحقاق الاول في ٢٠ ايلول (سبتمبر) الجاري وهو الاستفتاء الذي سيقول فيه الفرنسيون كلمتهم في معاهدة «ماستريخت». لان نتيجته قد تحدد مستقبل هذه المعاهدة التي تنظم قيام اوروبا موحدة اقتصادياً وسياسياً - بنسبة كبيرة - مع مطلع العام المقبل.

والاستحقاق الثاني هو الانتخابات الاميركية في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل والتي ستحدد مصير الرئيس جورج بوش الذي اصبح، كشخص، في اساس قيام النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وكتلة الدول الاشتراكية.

واذا كان الاستحقاق الاول يضغط على العملات الاوروبية ككل وخصوصاً الجنيه السترليني، فان الاستحقاق الثاني يضغط على الدولار الاميركي. والضغط على السترليني اضعفه امام المارك الالماني تحديداً ثم امام العملات الاوروبية الباقية، في حين ان الاستحقاق الثاني يضغط على الدولار ويستمر في اضعافه امام العملات الاوروبية بما فيها السترليني.

الى جانب هذين الاستحقاقين هناك الحالة الالمانية الاقتصادية التي راحت بدورها تضغط على الدولار والعملات الاوروبية ككل. لذلك عقد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في المجموعة الاوروبية اجتماعاً لهم في مدينة «باث» في انكلترا لبحث الوضع. ونتيجة للمفاوضات اعلن البنك المركزي الالماني (بوندسبنك) انه لا يعتزم رفع اسعار الفائدة في ظل الاوضاع الحالية، لكنه رفض مطالب اوروبية ملحة بخفض معدلات الفائدة. وجاء في بيان مشترك وصفه المراقبون الاقتصاديون بانه نادر، ان المجتمعين تعهدوا بالقيام بعمليات تدخل كبيرة في اسواق الصرف الاجنبي ورفع اسعار الفائدة اذا تطلب الامر ذلك، من اجل الدفاع عن المعدلات القائمة لاسعار الصرف بالنسبة للعملات الاوروبية.

واعلن وزير المال البريطاني نورمان لامونت، الذي رئس الاجتماع، ان المجتمعين يشعرون بقلق عميق بشأن معدلات النمو والبطالة في المجموعة الاوروبية. وجاء في البيان المشترك عن الاجتماع قول الوزراء انهم:

١ - مؤكدون تعهدات سابقة بعدم تعديل اسعار الصرف في آلية اسعار الصرف الاوروبية.

٢ - يتعهدون بالتدخل في اسواق العملة اذا تطلب الامر باستخدام موارد البنوك المركزية لمساعدة بعضهم بعضاً.

٣ - واكدوا انهم يشددون على الحاجة الى قيام جميع الاقتصادات الاوروبية بتقييد الانفاق الحكومي والتضخم.

٤ - ثم اعلنوا انهم سيخفضون اسعار الفائدة في اول فرصة تسنح ويرحبون بتصريح البنك المركزي الالماني بانه لا يعتزم رفع اسعار الفائدة فوراً.

ورافق هذا الموقف تشاؤم اقتصادي اوروبي عندما اعلن نائب رئيس المجموعة الاوروبية هاينتغ كريستوفرسون للوزراء تقويماً سلبياً عن احتمالات النمو الاقتصادي، عندما قال ان اللجنة التنفيذية للمجموعة خفضت تقديراتها للنمو هذا العام الى ١,٢٥ بالمائة من ١,٧ بالمائة ولا ترى ان التوقعات افضل للعام المقبل ١٩٩٣.

اذن الوضع الاقتصادي الاوروبي صعب، ويصبح اصعب اذا قامت المانيا برفع سعر الفائدة، عندما تمتص الاموال والاستثمارات والودائع من اوروبا كلها. من هنا كانت مواقف اوروبية من المانيا ابرزها قول وزير الاقتصاد الدانمركي اندرس فوغ راسموسن ان تعهد البوسندبنك لم يصدر الا بعد ضغوط هائلة من الدول الاوروبية لكي تخفض المانيا اسعار فائدتها. لكن وزير المال الالماني تيو فيغل نفى ذلك وقال ان من مصلحتنا ان نوجد مجالاً لخفض اسعار الفائدة في اقرب وقت ممكن. في حين قال محافظ البنك المركزي الالماني هيلموت شليسنجر انه لا يرى مجالاً لخفض اسعار الفائدة ما دام المعروض من الاموال ينمو بقوة ومعدل التضخم يبقى مرتفعاً، لكن لا يوجد ما يدعو الى رفع اسعار الفائدة.

امام هذا الوضع وبانتظار استفتاء فرنسا على ماستريخت، اقترض البنك المركزي البريطاني سبعة مليارات ونصف مليار جنيه استرليني من البنوك الدولية لدعم قيمة الجنيه. ولقي هذا الاجراء ردود فعل ضد وزير المالية لامونت، الامر الذي دفع رئيس الحكومة البريطانية جون ميجور الى الدفاع عن «خطة لامونت» بالقول انها خطة تستهدف استبعاد رفع سعر الفائدة على الجنيه السترليني. وقال ميجور ان الهدف هو خفض معدلات التضخم في البلاد اضافة الى ضمان استقرار السوق المالية لدعم الصادرات البريطانية.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

ايطاليا من جانبها سارعت الى رفع سعر الفائدة على الليرة لتحاشي الكارثة المتوقعة. اما اسبانيا فقد انفق مصرفها المركزي اكثر من مليارى دولار من احتياطي العملات الاجنبية لدعم البيزيتا والحفاظ على قيمتها تجاه المارك الالماني.

كل تلك الاجراءات كانت لتحاشي خفض قيمة العملات الاوروبية، وهو ما تنص عليه الاتفاقيات الاقتصادية الاوروبية وذلك بهدف الحد من التضخم المالي حتى يصل الى مستوى منخفض يسمح عام ١٩٩٧ بقيام الوحدة النقدية الاوروبية الشاملة عندما يكون معدل التضخم المالي فيها جميعاً قد اصبح في المستوى نفسه.

هذا لا يعني ان الاقتصاد الالماني تغلب على مشكلة توحيد شطري المانيا. فلقد اعترف وزير الاقتصاد يورغن موليمان ان مناخ الوضع الاقتصادي في الربع الثاني من العام الحالي قد تعكر بعد نمو الانتاج الذي شهده القطاع الاقتصادي مطلع العام. ولاحظ عدم وجود تحسن في القطاع الشرقي بسبب انهيار التجارة مع الدول الاشتراكية السابقة وعدم انتعاش الطلب الداخلي على المنتوجات المحلية وصعوبة وصول السلع الالمانية الشرقية الى الاسواق الغربية. وكان موليمان من معارضي الاجراء الالماني الذي اتخذه مجلس المصارف الالمانية في فرانكفورت برفع سعر الخصم (الفائدة) الى رقم قياسي هو ٨,٧٥ بالمائة.

والذي يزيد الظلال السوداء على الوضع الاقتصادي في الدول الاوروبية هو ضعف الدولار بسبب الوضع المعلق سياسياً عشية الانتخابات الرئاسية، وكذلك بسبب تزايد البطالة وارتفاع عدد الاميركيين الذين يعيشون «تحت خط الفقر» حسب احصاءات رسمية اميركية. ويرى الخبراء الاقتصاديون ان اذاعة تلك الارقام يعتبر ضربة لبوش، نظرا لصعوبة اقناع الاميركيين مكان تغيير هذا الواقع قبل موعد اجراء الانتخابات في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ولقد بينت الارقام ان اعداد العاطلين عن العمل زادت خلال آب (اغسطس) الماضي بمقدار ١٦٧ الف شخص فقدوا مجدداً وظائفهم في قطاعي الصناعة والاعمال. وكذلك اصبح عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر ٣٥,٧ مليون اميركي، وهم الذين يقبل دخلهم عن ١٣ الف دولار سنوياً.

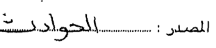
ولم يسبق ان كان الاقتصاد في اميركا عنصراً رئيسياً في انتخابات الرئاسة كما هو الآن، خصوصاً وان الاسواق المالية في نيويورك عصبية ومستمرة في ذلك بشكل واضح، اهتزت ثقة المستهلك. وكذلك يشير الانخفاض الجديد في سعر الدولار تجاه المارك والسترليني الى ان الاجانب ايضاً لا يشعرون بالارتياح. كذلك تأثرت سوق السندات بشكل خاص.

كما ان الفارق بين سعري الدولار والمارك عائد الى اختلاف بين السياسات النقدية في الولايات المتحدة والمانيا حيث يصل الفارق في معدل الفائدة بين البلدين الى ٦,٥ بالمائة.

وأمام هذا الوضع بالنسبة لاوروبا واميركا، فان الايام المقبلة تبدو حاسمة على الجبهة الاقتصادية بسبب نتائج الاستفتاء على ماستريخت والاستفتاء - اذا صح التعبير - على بوش، والتي تطال الاقتصاد العالمي كله.

لندن - «الحوادث»



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

لعنة «الثورة الفلاحية» الفرنسية تلاحق الرأسمالية

الاستفتاء حول ماستريخت يقرر مصير احزاب وحكومات اوروبا

ماذا لو قال الفرنسيون نعم لمعاهدة ماستريخت، وماذا لو قالوا لا؟!

حول هذا السؤال انعقدت حوارات المفكرين الاوروبيين ومعهم الساسة ورجال المال والاعمال، وحوله ايضاً دارت التكهنات الاميركية واليابانية، لان مستقبل اوروبا يعني مستقبل التطور الراسمالي في العالم. واذا كانت «الفلاحية» بثوراتها في القرنين الثامن والتاسع عشر، قد ساهمت في تسريع التغيرات السياسية المناسبة للراسمالية ضد بقايا الاقطاع والملكيات المقدسة، فان جيوب الفلاحية الان، هي «عقب اخيل» الراسمالية المتطورة. ومن سخرية التطور التاريخي ان يعود للفلاحية تقرير مصير التطور الراسمالي، وان تبقى «لعنة الفلاح» الفرنسي تطارد ارقى اشكال التخطيط العقلاني الاقتصادي والحقوقي الراسمالي الذي تمثله معاهدة ماستريخت.

وسواء كان الحديث عن ماستريخت في فرنسا ام في غيرها من دول المجموعة الاوروبية، فان المفارقة تبدو في ان فكرة الوحدة الاوروبية بقيت، رغم مضي اكثر من ربع قرن على تطويرها، فكرة نخبوية الطابع، في برج عاجي، دخوله وقف على التكنوقراط من المخططين الاقتصاديين ومعهم الشرائح العليا من القادة السياسيين، وهؤلاء جميعاً يرتبطون بدوائر المال والاعمال والاستثمارات الكبيرة ذات المدى القاري (اوروبا) اي الاقل من مدى الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تحدها حدود لا جغرافية ولا قومية.

لا بل ان المفارقة الاهم سياسيا هي في ان فكرة الوحدة الاوروبية اقتصادية بدرجة اولى، تاسست ونمت في ظل حكومات اشتراكية وعمالية، او تحت تاثيرها، ووصلت الى مراحل مصيرية في تطورها في الوقت الذي استلم فيه اليمين الحكم في اكثر من بلد اوروبي. وزامن ذلك تصاعد المد اليميني العنصري في ما يسمى بالجبهات الوطنية في كل من فرنسا وبريطانيا، او ما يطلق عليهم النازيون الجدد في المانيا، وهذه الفئات وجدت في انغلاق اليمين الحاكم وشعاراته «المتخلفة» عن «الدولة القومية» و «السوق القومية» والحمايات الجمركية، مناخا مناسبا لكي تتعملق اكثر فاكثر الى درجة الجراة في التبشيع كما حصل في المانيا ضد اللاجئين السياسيين من بلغاريا وفيتنام. غير الحوادث اليومية من الاعتداءات على المهاجرين الملونين الذين يعيشون في «منغلقات» المدن الاوروبية.: واذا كانت النازية قد احرقت «غيتو» اليهود والاقليات العرقية الاوروبية في الثلاثينات فان «الغيتو» الجديد هو غيتو الملونين من عمال اسيا وافريقيا، في حين تتكفل الحروب الاهلية في اوروبا الشرقية، بتصفية الاعراق كما يحصل في البوسنة والهرسك، وغيرها من المناطق المرشحة.

ان نظرة سريعة على المعارضين في فرنسا لاتفاقية ماستريخت تكشف عن هذا التناقض الكبير بين المنتج الصغير و «راسمالية البقالة»، وبين التطور الراسمالي الكبير الذي يستدعي الوحدة القارية في هذه المرحلة، كذلك التناقض الكبير بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المرتبطة بالية انتاج كل نمط.

المعارضون هم في الاساس من الفلاحين وصغار التجار والحرفيين والعمال الموسميين وغير المهرة، والعاطلين عن العمل، ويضاف اليهم احزاب سياسية صغيرة ذات طابع



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٢

انتهازي من المنظمات التروتسكية والانشقاقات المكبوتة في الحركة الشيوعية الفرنسية، وتيارات اخرى من احزاب البيئة، وكل هذه المجموعات تجد في المعارضة فرصة لاصطياد المزيد من الاعضاء.

المؤيدون هم اساسا سكان المدن، والبنوك الصناعية الكبيرة والمشاركة معها من البنوك المالية، النقابات العمالية الكبيرة والعاملة في قطاعات الصناعة، والاحزاب السياسية المعروفة والقادة السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية.

وفي الحجج التي يوردها المؤيدون والمعارضون تبدو عقدة الخوف من المانيا هي الواضحة، وفي بعض الاحيان قد يلتقي الطرفان عندها. فالهيمنة الالمانية والتبعية للمارك تعني بداية موت «القومية» الفرنسية وتعني العودة الى قوانين المنافسة التي افرزت الحربين العالميتين الاولى والثانية، وستتهيأ الظروف لحرب عالمية ثالثة، ومرة اخرى انطلاقاً من البلقان، او من شرق اوروبا حيث تفرض الجغرافيا السياسية قدرها على المانيا بالاتجاه شرقا كما كانت قدراً على الامبراطورية النمساوية، او على هتلر او حتى على المانيا الجديدة بعد الوحدة وبعد انهيار النظم الشيوعية، وما تحبل به اوروبا الشرقية من مغانم ومخاطر لالمانيا.

ويقال ان الرئيس فرانسوا ميتران يفضل ان تكون المانيا وفرنسا تابعتين لعاصمة اوروبية واحدة، هي بروكسل، على ان تكون باريس محكومة من بون او تابعة لها باسم تفوق المارك الالماني. واذا كان صحيحاً ان الفرنك الفرنسي سيذوي كما عملات اوروبا الاخرى كالجنيه الاسترليني والليرة الايطالية، فان عملة اوروبية موحدة ستفرض تضحيات على الاقوى (المارك) لصالح الاضعف من العملات الاخرى.

ويجد ميتران مبررات كثيرة للسرعة في تحقيق الوحدة الاوروبية والتصويت بنعم على ماستريخت. فالصحيح ان هذه المعاهدة هي صياغة فرنسية ـ المانية مشتركة، لكنها عمت في ظروف ما قبل الوحدة الالمانية، اي عندما كانت المانيا احوج الى صيغة تفاهم مفعمة بالتطمين لاوروبا ولفرنسا بالتخصيص، من مستقبل التطور الالماني. على ان المانيا لم تعد معنية بهكذا تطمينات بعد الوحدة الالمانية وانفتاحها على اوروبا الشرقية وعلى قاعدة تفوق المارك الالماني على العملات الاوروبية وتحكم «بوندسبنك» بمصير عملات اوروبية عديدة لجهة فرض الاستقرار على الاسواق اذا لم يعمد الى رفع معدلات الفائدة، وهي المسالة التي لا يجد البوندسبنك بدا منها، لكنه على استعداد لابداء مرونة في تحقيق ذلك بالجرعات البطيئة. وهذا ما صرح به هيلموت شليزنجر رئيس بوندسبنك بعد اجتماع وزراء مالية الدول الاوروبية في باث ببريطانيا قبل اسبوع.

واذا كانت سياسة البنك المركزي الالماني قد اشارت للجميع بضرورة احياء الوحدة الاوروبية، والتوجه سريعاً الى الدفع نحو العملة الموحدة، فان القادة السياسيين من كل اوروبا يجدون ضرورة في دعم «نعم» الفرنسية لاتفاقية ماستريخت. فلم يعد التصويت عليها تصويتاً على ميتران وحزبه الاشتراكي بل تصويت على نمط حزبي وسياسي اوروبي استقر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهو مرشح للانهيار كما انهارت النظم الشيوعية في الشرق.

والسؤال حول طبيعة الحزب الذي سينشا في فرنسا لو استقال ميتران نتيجة لفشل الاستفتاء، يمس كل دول اوروبا الغربية، خصوصاً وان المقاربات الطبقية بين الاحزاب اليسارية واليمينية تولد كل الشروط المناسبة للبحث من احزاب وقيادات سياسية من نمط جديد.

حتى هيلموت كول نفسه وبكل التهديدات التي يواجهها الان من انهيار ائتلافه الحاكم، يجد نفسه الاحرص على انجاح ماستريخت لانجاح «المانيا الاوروبية» بدلا من انجاح الدلائل الراهنة التي ستصب في تيار «المانيا فوق الجميع».

مازن مصطفى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٢

قبل التصويت على ماستريخت غدا :

الخوف من ألمانيا القوية يسيطر على الفرنسيين

موضوع واحد بات يسيطر على الحملة الدعائية التى تسبق الاستفتاء الذى سيجرى غدا (الأحد) حول معاهدة ماستريخت الا وهو القوة التى تمثلها المانيا بعد توحيدها ومخاطر هذه القوة على فرنسا واوروبا فى المستقبل.

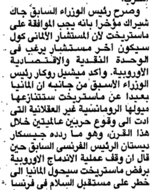
فالمعارضون والمؤيدون للمعاهدة على حد سواء يستخدمون نفس الموضوع كحجة على سلامة موقفهم. المؤيدون يؤكدون ان رفض المعاهدة يعنى عودة المانيا لتبنى سياسة هيمنة بعيدا عن اى اطار يحكمها، وهو الأمر الذى ينطوى على مخاطر جمة، اما المعارضون للمعاهدة فيبررون رفضهم بان المعاهدة «تنظم» الهيمنة الألمانية على اوروبا.



ميتران



كول



رسالة باريس

اسماعيل صبرى

وقد لجا جميع رجال السياسة الفرنسيين فى الآونة الأخيرة الى هذه الحجة لدفع الناخب الفرنسى لتاييد او رفض المعاهدة، مستشهدين باحداث «روستوك» و «كوتبوس» العنصرية المعادية للأجانب كدليل على «النزعات الشمولية» للأجيال الألمانية الجديدة التى لم تعد تتمسك بالفكرة الأوروبية كأجيال ما بعد الحرب.

وصرح رئيس الوزراء السابق جاك شيراك مؤخرا بانه يجب الموافقة على ماستريخت لأن المستشار الألمانى كول سيكون آخر مستشار يرغب فى الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية. واكد ميشيل روكار رئيس الوزراء الأسبق من جانبه ان المانيا بعيدا عن ماستريخت ستتنازعها ميولها الرومانسية غير العقلانية التى ادت الى وقوع حربين عالميتين خلال هذا القرن، وهو ما ردده جيسكار ديستان الرئيس الفرنسى السابق حين قال ان وقف عملية الاندماج الاوروبية برفض ماستريخت سيحول المانيا الى خطر على مستقبل السلام فى فرنسا وفى اوروبا كلها.

ونفس الحجة يستخدمها المعارضون الذين نددوا بمشاركة المستشار كول فى برنامج تليفزيونى فرنسى حول ماستريخت باعتباره تدخلا فى الشئون الداخلية الفرنسية حتى أن فيليب ديفيليه احد قادة «اليمين الوطنى» فى فرنسا صرح موجها حديثه للمستشار كول بان «فرنسا ليست «لاندر» او احدى المقاطعات الألمانية بعد».

ولعل مشاركة المستشار كول فى البرنامج التليفزيونى الذى دافع فيه الرئيس ميتران على مدى ثلاث ساعات فى ٣ سبتمبر الماضى عن معاهدة ماستريخت، وهو ما أدى الى زيادة فورية فى نسبة المؤيدين للمعاهدة فى استطلاعات الرأى، تشهد على مدى وجود المانيا فى الحملة التى تسبق الاستفتاء.

واذا كان المستشار كول اراد ان يطمئن الفرنسيين، ويؤكد ان المانيا الديمقراطية لن تكون خطرا يوما على فرنسا، فان هذا التشكك الفرنسى فى نوايا الألمان وميلهم للهيمنة يثير الاستياء فى المانيا وينظر اليه كموجة مناهضة للألمان، وللثقافة الألمانية، كما ان استغلال الشعور بالخوف الموجود لدى الفرنسيين ازاء الألمان كحجة لدفعهم للتصويت لصالح ماستريخت قد ينطوى - فى أعين الألمان - على مخاطر جمة على العلاقات الفرنسية - الألمانية على المدى الطويل. وقد تساءلت صحيفة «دى فيلت» الألمانية واسعة الانتشار عن موقف الفرنسيين من ماستريخت قائلة: «هل سيصوت الفرنسيون لصالح الاندماج الاوروبى فقط لأنهم يؤمنون بان المانيا هى العدو الذى يجب تقييده وتكبيله باتفاقية ماستريخت؟».

وقد بدا الاستياء على المستشار كول فى البرنامج التليفزيونى المشار اليه عندما سأله احد الصحفيين اذا كانت المانيا - بالنظر الى احداث روستوك - سوف تتقمصها اشباح وشياطين الماضى فقال كول مطمئنا: «ليست هناك شياطين او اشباح تسيطر على الألمان، واحداث روستوك تعكس مشاكل موروثة عن النظام الشيوعى ولا يمكن ان تحل بين عشية وضحاها».

ولعل هذه المخاوف والشكوك التى يشعر بها الفرنسيون عامة، ورجال السياسة فى فرنسا خاصة، ناجمة عن عملية اعادة رسم سياسة خارجية جديدة فى المانيا بعد اختفاء النظام الذى استندت اليه هذه السياسة فى الماضى. وقد كان رحيل جينشر وزير الخارجية السابق ايذانا بذهاب عهد سياسة الانفتاح على الشرق (الاوستبوليتك) باعادة توحيد المانيا وضرورة وضع سياسة جديدة تتفق مع وضعها كدولة كاملة السيادة وثرية تتجه نحوها انظار جيرانها بمشاعر الاعجاب.

ورغم ان الخطوط الاساسية للسياسة الخارجية الألمانية مثل الارتباط بالغرب، والتمسك بعملية الاندماج الاوروبى، والتطبيع مع الشرق، ونزع السلاح التقليدى والنووى، تبقى كما هى ، فقد تعرضت الاعمدة الثلاثة التقليدية للدبلوماسية الألمانية لهزات قوية: ١ - فالتحالف مع الولايات المتحدة يجب اعادة صياغته بعد اختفاء التهديد السوفيتى، ٢ - والبناء الاوروبى يجب ان يتسع آجلا ام عاجلا ليشمل دول شرق اوروبا ٣ - واخيرا يجب تطوير سياسة الانفتاح على الشرق لأنها لم تعد تهدف الى التخفيف من حدة نتائج تقسيم القارة الاوروبية بين معسكرين ولكن تهدف

الآن الى تفادى حلول الفوضى السياسية والاقتصادية محل النظم الشيوعية التى انهارت فى دول اوروبا الشرقية والوسطى.

وفى هذا المناخ المتغير، ياتى الوزن الاضافى لالمانيا الموحدة التى تكاد لا تعرف ماذا تفعل بقوتها الجديدة وكيف تستغلها، فدروس التاريخ تجعلها تتردد كثيرا فى استخدام الأدوات والامكانات التى توفرها لها قوتها مما تتسبب فى اتهامها بالافتقار الى روح التضامن مع حلفائها، كما حدث أثناء حرب الخليج، اما اذا اتخذت موقفا قويا وتحركت بنشاط وبصورة منفردة كما حدث فى الأزمة اليوجسلافية، فتبرز الشكوك تجاه نواياها وتتهم بانها عادت الى اشباح الماضى، مما جعل المسئولين الألمان يؤمنون بأنهم سيتعرضون للنقد ايا كان موقفهم فى الأزمات الدولية.

وتوجد اقلية نشيطة تعمل في مواقع كثيرة ومن بين اعضائها قيادات فى الحزب الديمقراطى المسيحى الحاكم فى المانيا تدعو الى تبنى سياسة خارجية متحررة من اية عقد، وهم خلفاء من كان يطلق عليهم فى الماضى اسم «اصحاب الخوذات الحديدية» فالمانيا الموحدة فى نظرهم يجب ان تعطى اولوية مطلقة لمصالحها الوطنية دون الالتفات الى تحفظات حلفائها الاطلنطيين او شركائها فى المجموعة الاوروبية ويجب عليها وفقا لهم ان تستفيد من وضعها الأوسط فى قلب اوروبا لاستعادة النفوذ القوى فى اوروبا الشرقية وأن تقوم بدورها كجسر بين الشرق والغرب.

وهؤلاء «الوطنيون المتشددون» يفضلون الاستناد من ناحية الى تحالف ثلاثى مع الولايات المتحدة، واليابان لضمان الاستقرار فى شرق القارة من بولندا وحتى سيبيريا، ومن ناحية اخرى انشاء منطقة أمن فى اوروبا الوسطى والشرقية من بحر البلطيق حتى بحر الادرياتيكى تكون المانيا محورها الأساسى.

ويدرك المستشار كول تماما مخاطر مثل هذه الدعوات ليقف فى وجهها ويتمسك بعملية الاندماج الاوروبية وباتفاقية ماستريخت وبالتعاون الوثيق مع فرنسا مع تحمل المانيا لمسئولياتها الدولية بصورة كاملة، حيث سيكون من قبيل التناقض ان تطالب المانيا بمقعد دائم فى مجلس الأمن بينما تمتنع عن المشاركة فى عمليات قوات الطوارىء لحفظ السلام. ولايزال الجدل دائرا، وذلك منذ اشهر عديدة حول مشاركة الجيش الألمانى فى مهام خارج منطقة الأطلنطى، فى يوجوسلافيا مثلا، وهو جدل لم يحسم بعد. ورغم اتفاق جميع الاحزاب السياسية الألمانية على ضرورة تعديل القانون الاساسى (الدستور) الألمانى لتحقيق ذلك فان طبيعة المهام التى سيعهد بها الى الجنود الألمان مازالت موضع خلاف.

وهذا الجدل سيكون له بطبيعة الحال انعكاساته الكثيرة على العلاقات بين باريس وبون وخاصة فى اطار الفيلق الألمانى الفرنسى المشترك الذى قرر الرئيس ميتران والمستشار كول انشاءه خلال عامين، والذى سيعهد اليه بالدفاع عن الدولتين فى اطار حلف الأطلنطى، فضلا عن القيام بعمليات لحفظ السلام وبمهام انسانية.



المصدر : اخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٢

الوحدة الأوربية .. في خطر

غدا .. يواجه ميتران أصعب امتحان في تاريخه السياسي



رسالة باريس : د .وليم ويصا

غدا يقرر الشعب الفرنسي مصير الوحدة الاوربية بلا ادنى مبالغة ، فإذا كان رفض الشعب الدنماركي لمعاهدة الوحدة المعروفة باسم « ماستريخت » قد أحدث اضطرابا خطيرا داخل السوق المشتركة فإن رفض الشعب الفرنسي لها .. سيجهض مسيرة الوحدة الاوربية التي بدأت منذ ٣٥ عاما .. وذلك لأن فرنسا والمانيا هما القلب المحرك لاوربا المتحدة .. ولهذه المعاهدة ..

والسؤال الذي نطرحه في هذا التحقيق .. هل يتوقف قطار الوحدة الاوربية في محطة باريس لسنوات طويلة . ام يواصل سيره البطيء حتى تصبح أوربا في نهاية هذا القرن .. القوة الاقتصادية .. وربما السياسية الاولى في العالم ؟!

الغريب ان الرئيس الفرنسي ميتران لم يكن يحتاج إلى هذا الاستفتاء الذي سيجري غدا ، حيث يسمح له الدستور بالاكتفاء بموافقة البرلمان الفرنسي بشقيه الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ، وقد وافق البرلمان على التصديق بنسبة لامثيل لها في تاريخ الاستفتاءات في فرنسا .. حيث كانت نتيجة التصويت اكثر من ٨٠ ٪ لصالح على المعاهدة .

وكانت فرنسا هي احدى دول ثلاث لجأت الى هذا الاسلوب . والدولتان الافريقيتان .. هما ايرلندا التي وافق شعبها بنسبة ٦٩ ٪ على المعاهدة ، والدنمارك التي رفض شعبها التصديق بنسبة ٥٠,٥ في المائة .. بينما قررت دول السوق الاخرى اللجوء الى طرق سهلة .. وهي الاكتفاء بتصويت البرلمان .

ويرى بعض السياسيين الفرنسيين ان الرئيس ميتران قد تسرع في قراره باللجوء الى الاستفتاء كوسيلة للتصديق .

ويرى البعض في فرنسا ان الرئيس الفرنسي قد أخطأ في تقدير حجم ظاهرة الرفض التي تعاني منها الطبقة السياسية في فرنسا بشكل عام .. وليس فقط رفض النظام الاشتراكي من قبل رجل الشارع بسبب المشاكل الطاحنة التي يعاني منها وفي مقدمتها البطالة التي ارتفعت الى ثلاثة ملايين عاطل في فرنسا .

ولعل المخاطرة الكبيرة التي تواجهها اتفاقية الوحدة الأوربية هي قيام قطاعات كبيرة من الشعب الفرنسي برفض الاتفاقية لانهم يرفضون الاشتراكيين .. وهذا خلط كبير خاصة ان الاتفاقية صعبة على الفهم ومصاغه بلغة فنية معقدة . تمثل الحد الادنى الذي استطاع رؤساء دول السوق الاتفاق عليه .

هذا بالاضافة .. الى أن انصار الاتفاقية قد تحركوا متأخرين عن المعارضين لها الذين بدأوا حملتهم الانتخابية .. بشكل مبكر .

ويثير المعارضون للاتفاقية .. عددا من الهواجس تجد لها صدى في الشارع الفرنسي .. وبخاصة الخوف من فقدان الاستقلال وذلك استنادا على أمرين :

● الغاء الفرنك الفرنسي .. واستخدام العملة الاوربية الموحدة عام ١٩٩٧ .. وبذلك تفقد فرنسا حق سك العملة .. ويرد انصار الاتفاقية على ذلك بقولهم .. أن هذه العملة التي تستند الى اقتصاد ١٢ دولة الآن .. ستكون اقوى في العالم .. وستكون قادرة على مواجهة الدولار الامريكي والين الياباني .

● إقامة بنك مركزي أوربي موحد .. يقوم برسم السياسات المالية الاوربية كلها .. وهو ما يعني أن تقوم جهة خارج فرنسا برسم السياسية المالية لها . ويرد انصار الاتفاقية على ذلك أن البنك سيديره مسئولون من كل الدول الاوربية ومن بينها فرنسا .



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٢

المارد الألمانى

غير أن أنصار الاتفاقية .. يثيرون مخاوف من نوع آخر لدى الشارع الفرنسي .. ومنها ان فشل الوحدة الاوربية سوف يؤدى الى سيطرة المانيا العملاقة على أوربا الغربية .. وان الوحدة سوف تشرك الجميع فى القرارات الاقتصادية .. وبالتالى ستصبح المانيا عضوا فقط بين اعضاء اخرين .. وسوف تضطر الى تنسيق سياساتها معهم .. فى حين انها الآن تهيمن على السياسة الاقتصادية الاوربية .

ومنها ايضا أن فشل الوحدة لن يجعل أوربا قادرة على مواجهة الغزو الصناعى والاقتصادى اليابانى ولن تكون قادرة على مقاومة السياسات الاقتصادية المهيمنة للولايات المتحدة.

وقد اضطر الرئيس ميتران الى النزول الى ساحة المعركة فى مواجهة رهيبة على مدى ٣ ساعات كاملة فى برنامج تلفزيونى مباشر على الهواء مع ١٥ مواطنا فرنسيا تم اختيارهم من كافة القطاعات .. وكانوا فى غاية القسوة معه فى اسئلتهم وكذلك مع ثلاثة من كبار الصحفيين .. وقد بدا ميتران - كعادته - متمكنا بشكل كبير .. ارتفعت نسبة المؤيدين للمعاهدة عدة نقاط .. ثم عادت للهبوط من جديد .

وقد اصبح الأمل معقودا .. على قطاع الشباب الذى يسعى الى الانفتاح .. والذى تؤيد غالبيته الساحقة المعاهدة .. بالاضافة الى هؤلاء الذين لم يقرروا موقفهم بعد .. ويحددون رأيهم فى الساعات الأخيرة .

● ميتران : ماذا يحدث غدا ؟!

.. ونلتقى

الاحد.. فى أوربا

عملها شارل ديجول من قبل .. انتخبه الشعب الفرنسى .. واقر سياسته البرلمان الفرنسى .. ولكنه وهو الزعيم الذى حرر فرنسا من الغزو النازى البغيض .. لم يركن الى موافقة البرلمان الفرنسى على سياسته الاقتصادية .. وطرحها على الاستفتاء العام فجاءت موافقة الشعب عليها بنسبة ٥٢٪ .. واحس عدم الرضاء الجماعى .. وقدم استقالته واهتزت الدنيا .. فقد كان اول مرة فى تاريخ العالم يستقيل رئيس دولة لان سياسته لم تفز باجماع الشعب .. !! رغم فوزه فى الاستفتاء !!

وبعد اقل من ٣٠ سنة .. يفعلها ايضا الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران .. فقد وقع اتفاقية ماستريخت .. فى بلدة ماستريخت الهولندية فى ديسمبر الماضى .. وقع الاتفاقية ١٢ رئيس دولة اوربية .. وتنص الاتفاقية على ان يتم اعتبارا من يناير القادم : اسقاط الحواجز وازالة الحدود القائمة بين الـ ١٢ دولة اوربية والوصول الى توحيد العملات الاوربية فى عملة واحدة فى موعد اقصاه ١٩٩٩ وتوحيد السياسة الخارجية والدفاعية لدول المجموعة .

وقع ميتران نيابة عن الشعب الفرنسى الاتفاقية .. واقر البرلمان الفرنسى الاتفاقية :

ورغم ذلك رأى ميتران ان يستفتى الشعب الفرنسى ليقول الكلمة الفاصلة .

لماذا يحدث هذا .. ولماذا يلجأ الرئيس الفرنسى ميتران الى الاستفتاء الشعبى .. لانه رأى انقساما فى الشعب الفرنسى حول «ماستريخت» .

البعض يؤيد الاتفاقية .. ويرى فيها تحقيق حلم فرنسا القديم والدائم .. فى تحقيق مصالح الفرنسيين وفرنسا .

وآخرون يرون انها تسىء الى فرنسا .. وشنوا هجوما عنيفا تحت شعار .. القومية الفرنسية .. والحفاظ على استقلال القرار الفرنسى .. وعدم تسليمه الى البنك المركزى الاوربى الذى سيخضع لسيطرة المانيا على الارجح باعتبارها ماردا اقتصاديا جبارا على مستوى اوربا والعالم .

كما ان هذه الوحدة قد تحول المانيا ذات الاقتصاد القوى الى زعيمة لاوروبا الموحدة .. وبالتالى تتراجع فرنسا الى دولة من الدرجة الثانية .

واشد معارضى ماستريخت داخل فرنسا من اقصى اليمين واقصى اليسار .

وعندما طرح ميتران فكرة الاستفتاء على اتفاقية ماستريخت قبل شهرين اشارت استطلاعات الرأى الى ان الفرنسيين يؤيدون الاتفاقية بنسبة ٢ - ١ .. ولكن بعد الحملة المعارضة الواسعة على الاتفاقية وصلت نتائج الاستطلاع الى نسبة ١ - ١ :

ومع ان حلم فرنسا المولد النشأة فى الوحدة الاوربية .. وحيث تتحول اوربا الى اوربا الموحدة .. الولايات المتحدة الاوربية كقوة كبرى لها كيانها ورأيها ومكانتها فى النظام العالمى الجديد .

فان غدا - الاحد - حيث يتوجه الفرنسيون ليقولوا كلمتهم الاخيرة والفاصلة فى اتفاقية ماستريخت .

اذا قالوا «نعم» .. سار كل شىء كما هو مرسوم له .. حيث اتفاقية القرن الـ ٢٠ وبداية ظهور قوة اوربية عظمى .. لها مكانتها ودورها فى العالم

واذا قالوا : «لا» .. قضى الشعب الفرنسى على الحلم الفرنسى فى اوربا الموحدة .. وستتراجع دول كثيرة عن فكرة الوحدة الاوربية .. وخاصة بريطانيا حيث هدد رئيس الوزراء ميجور بعرض الاتفاقية على مجلس العموم اذا رفضها الشعب الفرنسى :

وسيكون الرفض .. حدثا كبيرا .. يليه سلسلة من الاحداث فى داخل فرنسا .. وخارجها .. ويستمر لفترة طويلة حديث الناس والصحافة والتعليقات فى انحاء العالم .. وستتأثر اسواق المال .. وستعيد الشركات الكبيرة والصغيرة حساباتها .

وقد يقدم الرئيس الفرنسى ميتران على الاستقالة .. فهل يفعلها .. كما اقدم عليها الرئيس الفرنسى شارل ديجول فى منتصف الستينات من هذا القرن .. احداث كبيرة منتظرة .

فهل نعتبر فى عالمنا العربى مما يجرى حولنا .. وفى بلد ديمقراطى يتقدم .. وفى سرعة البرق !!!

عبدالكريم سليم



المصدر : الـوفـــــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٢

المعارضة البريطانية تتهم حكومة «ميجور» بتبديد ٥٠٠ مليون استرليني في الحرب ضد المضاربين

انظار العالم تتجه الى فرنسا لمتابعة التصويت على معاهدة ماستريخت

عواصيم العالم ـ وكالات الانباء : دعا نورمان لامونت وزير الخزانة البريطاني امس ، الى اجراء تغييرات في سياسة المانيا الاقتصادية ، قبل عودة الجنيه الاسترليني الى آلية اسعار الصرف الاوروبي . اكد لامونت ضرورة اجراء «دراسة كبيرة» من جانب الحكومة البريطانية ، قبل عودة الاسترليني الى آلية اسعار الصرف الاوروبي . اوضح لامونت ان الدراسة ستشمل انتهاء او استمرار الموقف في اسواق الصرف الاجنبي ، والتاكد من تعديل السياسة الالمانية لتوفير قدر اكبر من الاستقرار . وصف لامونت السياسة الاقتصادية الالمانية ، بانها سبب العديد من التوترات في آلية اسعار الصرف ، كانت بريطانيا قد انسحبت من آلية اسعار الصرف امس الاول ، بعد فشل محاولات لوقف تدهور الاسترليني . اشار لاموت الى وجود عدة اعتبارات تحكم عملية عودة الاسترليني الى آلية الصرف الاوروبية وساد الهدوء المشوب بالحذر اسواق المال الاوروبية امس ، واضطرت فرنسا وايرلندا للتدخل لتخفيف حدة الضغوط التي تعرض لها الجنيه الايرلندي والفرنك الفرنسي ، اكد المراسلون الاجانب ان حكومة جون ميجور تواجه ازمة ثقة في سياساتها الاقتصادية اتهم حزب العمال البريطاني المعارض لامونت بتبديد ٥٠٠ مليون جنيه استرليني ، في حربه الفاشلة مع المتعاملين في اسواق المال . كما اتهم الحكومة البريطانية بالفشل في ادارة الشئون الاقتصادية ، مما ادى الى زيادة فترة الركود ، وتدمير ثقة الشركاء الاوروبيين في الاقتصاد البريطاني .

توقع المراقبون ، تجدد الاضطرابات في اسواق المال ، مع بدء عمليات التصويت على اتفاقية ماستريخت في فرنسا ، غدا الاحد حذر الخبراء الاقتصاديون من الاثار الخطيرة لرفض فرنسا الاتفاقية ، في مجال الاستثمارات والفرنك ، كما حدث في الدنمارك . توقع الخبراء تحول المارك الالماني الى عملة رئيسية على حساب اى مشروع للعملة الاوروبية الموحدة ، حتى نهاية القرن الحالي على الاقل كان مجلس الشيوخ الايطالي ، قد اقر معاهدة ماستريخت امس الاول ، باغلبية ١٧٦ صوتا ، مقابل اعتراض ١٦ . اشار المراقبون الى ضرورة موافقة مجلس النواب الايطالي على المعاهدة ، قبل اقرارها بشكل نهائي . واظهر استطلاع للرأى العام في ايطاليا واسبانيا والمانيا ، تزايد نسبة التاييد للمعاهدة . اعرب ٧٦ و٦٨ و٦٠٪ من الشعوب الايطالية والاسبانية والالمانية على التوالي ، عن تاييدهم للمعاهدة وفي طوكيو ارتفع سعر الدولار مقابل المارك والاسترليني في اسواق المال ، قبل ساعات من بدء اجتماع مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى اليوم في واشنطون ، والاستفتاء على معاهدة ماستريخت غدا في فرنسا . وفي الكويت ، واوقفت البنوك الايطالية اعتبارا من امس ، التعامل بالاسترليني ، بعد ان وصل سعره الى ادنى مستوى له وهو ٥٢٠ فلسا . وواصل الدولار الامريكي ارتفاعه في السوق الكويتية ووصل سعره الى ٢٩٨ فلسا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

توقع موافقة الفرنسيين على ماستريخت بنسبة ضئيلة

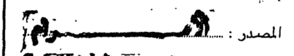
باريس - من شريف الشوباشي - يتوجه اليوم حوالى ٣٨ مليون ناخب فرنسى الى صناديق الاقتراع للتصويت « بنعم » او « لا » على الاستفتاء الذى طرحه عليهم الرئيس فرانسو ميتران من اجل التصديق على اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية .

وتشير كافة المؤشرات الى ان الشعب الفرنسى منقسم حول المزايا التى يمكن ان تعود على فرنسا من جراء التصديق على الاتفاقية . وقال المراقبون ان رفض او قبول الاتفاقية سيكون بفارق ضئيل .. واوضح المراقبون انه بالرغم من صعوبة التكهن بنتيجة استفتاء اليوم الا ان الترجيحات مازالت تتوقع الموافقة على الاتفاقية بنسبة ضئيلة .

ونظرا لان الاعلان عن مرض الرئيس فرانسوا ميتران بسرطان البروستاتا الاربعاء الماضى قد اثار موجة من التعاطف الشعبى الكبير مع رئيس الدولة ، فقد اتهمت بعض فصائل المعارضة ميتران بانه قد عمد الى الافصاح عن نوعية مرضه رسميا قبل ايام من الاستفتاء وذلك فى محاولة اخيرة لترجيح كفة الموافقة .

وقد شهدت الايام السابقة مضاربات واسعة النطاق على الفرنك الفرنسى مما دفع البنك المركزى فى باريس الى بيع كميات ضخمة من المارك الالمانى قدرت بنحو عشرة مليارات مارك من اجل الحفاظ على نسبة الفرنك الفرنسى الى المارك الالمانى وهى ٣/٤ فى اطار النظام النقدى الاوروبى .





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

من قريب

أوروبا بين نعم ولا!

ربما كان علينا ان نتوقع انهيار الحلم الأوروبى قريبا ، وان تتسع الشروخ فى بناء الوحدة الأوروبية التى كانوا يبشرون بها مع نهاية هذا القرن .. لتعود أوروبا الى أرض واقع اقل طموحا ، واقل تهديدا لطموحات الاخرين !

وليس علينا أن ناسف كثيرا لهذا التطور ، بعد أن تاكد لنا أن الاشعاعات الضارة بهذه الوحدة كانت ستسقط اول ماتسقط فوق رءوسنا . وان وحدة اوروبا هى بالدرجة الاولى دفاع عن مصالح الاغنياء ضد الفقراء ، وتكريس لتفوق الشمال ضد تخلف الجنوب . وان الأسوار التى تريد أوروبا بناءها فى ظل وحدة اقتصادية ووحدة نقدية تفضى الى وحدة سياسية ، تحمل فى ثناياها اخطارا عنصرية قومية دينية بغيضة واستعلاء اوروبيا ظن الكثيرون انه انقضى بانقضاء عهود الاستعمار .. ومايجرى فى البوسنة دليل على ذلك .

وعندما يتجه الشعب الفرنسى اليوم للاستفتاء على اتفاقية «ماستريشت» فإن جانبا كبيرا من مصير الوحدة الأوروبية سيتقرر . وان كان رفض الشعب الدانمركى للاتفاقية قبل ذلك ، قد وجه اول طعنة الى الآمال التى كان يعلقها السياسيون وأجهزة التكنوقراط الأوروبيين على مستقبل أوروبى مشرق ، فى ظل وحدة مركزية او شبه مركزية بعد استكمال خطوات الوحدة النقدية . وهو مايكشف عن ان الفجوة بين اقتناع الشعوب وقرارات السياسيين كثيرا ماتكون عميقة ، حتى فى ظل الديمقراطيات الغربية .

أما المخاوف الحقيقية للشعب الفرنسى فهى نفس المخاوف التى يتردد صداها لدى الشعوب الأوروبية الاخرى وهى تستند الى عاملين :

الاول : هو مخاوف المزارعين الفرنسيين من ان تؤدى الوحدة الأوروبية الى الاضرار بمصالح المزارع الفرنسى . والثانى : هو فتح حدود أوروبا الغربية امام المهاجرين من دول أوروبا الشرقية التى سترتبط بشكل ما مع السوق الأوروبية . اى ان المخاوف لاتنصرف الى مهاجرين من شمال افريقيا او الدول العربية او غيرها . فهذا باب اغلقته اوروبا بالضبة والمفتاح واصبح همها هو كيف تتخلص من المقيمين فيها .

والخطر الحقيقى المباشر الآن لو قال الشعب الفرنسى «لا» للاتفاقية ، هو أن يحدث انهيار شديد لنظام النقد الاوروبى وآلياته . وماحدث حتى الآن من خروج الليرة والاسترلينى خروجا مؤقتا ليس الا مقدمات للاحتمالات التى قد تحدث وسوف يكون ذلك ايذانا بتفجير مزيد من الاضطرابات العنصرية والعرقية واضعاف اوروبا سياسيا .

أما لو قال الشعب الفرنسى «نعم» باغلبية ضئيلة ، فسوف تظل مرارة الشك وعدم الثقة منعكسة على مستقبل الوحدة الأوروبية . ولن تكون هذه هى معركة الانقاذ الاخيرة للحلم الأوروبى !

سلامة أحمد سلامة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

الناخب الفرنسي يحدد اليوم المصير المجهول للوحدة الأوروبية

كتب ـ ياسر صبحي :

المعروف ان اتفاقية « ماستريخت » تتضمن مصيرا واحدا لأوروبا ولشعوب الدول الاثنتي عشرة الأعضاء ومن ثم فالهدف ليس في وجود سوق مشتركة تتم فيها حرية التبادل للسلع والافراد ورؤوس الاموال فحسب بل البحث عن دور اكثر فاعلية على الساحة العالمية . والدليل على ذلك الرغبة في توحيد كثير من الامور مثل الدفاع والسياسة الخارجية (الدبلوماسية) والعملة .

ويرى البعض أن الاتفاقية الاخيرة ستؤدى الى زيادة أعباء جديدة على فرنسا وعلى المواطن الفرنسى نتيجة تحصيل ضرائب إضافية لمساندة الدول الضعيفة داخل المجموعة .

إلا أن أهم ما يشغل المواطن الفرنسى هو الخوف من الهيمنة الالمانية داخل المجموعة الاوروبية خاصة وأنها الاقوى إقتصاديا الأمر الذى قد يجعلها تفرض سياستها النقدية وهى بالضرورة تختلف عن مثيلتها الفرنسية ، فالسياسة الالمانية تعمل على الحفاظ على معدل التضخم باستمرار وذلك برفع سعر الفائدة وهو مالا يتمشى مع السياسة الاقتصادية الفرنسية التى تهدف الى إنعاش وتحقيق نمو أعلى وخلق فرص للعمل وكل هذا يتطلب خفض سعر الفائدة .

ويرى المعارضون ايضا أنه قد حدث تسرع فى بعض بنود الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بالعملة الموحدة « الايكو » والبنك المركزى الأوروبى وذلك لسبب أساسى وجوهرى هو إختلاف الحالة الاقتصادية للدول الأوروبية وتباينها الشديد من دولة لأخرى ومن ثم فالأهداف مختلفة.

وفى المقابل يرى المؤيدون أنها فرصة تاريخية لأوروبا لم تتوافر لها منذ سقوط الامبراطورية الرومانية وحتى الان وأن المضى فى الوحدة بالتصديق على الاتفاقية من شانه إعطاء مكانة كبرى لأوروبا على الساحة الدولية فى مواجهة أكبر منافسيها الأقوياء الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وان السوق الأوروبية ستكون أكبر سوق على وجه الأرض ، وهو المركز الذى ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تحتله لاكثر من مائة عام ، فهناك ٣٢٧ مليون مواطن يسكنون اوروبا ، فإذا كانت دخول الأفراد فى المتوسط اقل قليلا من اقرانهم فى الولايات المتحدة إلا أن اجمالى الناتج المحلى الاجمالى لدول المجموعة الأوروبية أعلى من مثيله فى الولايات المتحدة الأمريكية .

اذن ـ وكما يرى المؤيدون ـ فان الوجود داخل الجماعة سيؤدى حتما الى إرتفاع معدلات النمو وخلق فرص للعمل مع استقرار أكبر للأسعار وهو ما يحقق الرفاهية للمواطن الأوروبى .

وبالنسبة لالمانيا فالالمان يرون أنهم الدولة الأكثر تضحية من بين دول المجموعة الأوروبية فى هذه الاتفاقية الجديدة ـ فهناك مخاطرة بترك المارك الالمانى القوى من اجل عملة أوروبية موحدة تحت دعوى أن المانيا ستصير أقوى إقتصاديا من الآن ، وإذا ما رفضت فرنسا الاتفاقية ستشعر المانيا بحرية أكبر نتيجة رفع القيود الأوروبية عن وظيفتها وقدرتها العسكرية والاقتصادية والتمويلية والنقدية الحالية .



تصليح

مصير أوربا

هل يمضي قطار الوحدة الاوروبية نحو وحدة سياسية ودفاعية مشتركة واصدار عملة موحدة بحلول عام ١٩٩٩ ؟ هل يكتمل البناء الاوربي المنشود منذ معاهدة روما عام ١٩٥٧ ؟ هذا ماسيقرره الناخبون اليوم في البلد الذي كان المؤسس والمؤيد بقوة لمشروعات التكامل الاوربي منذ الخمسينات بصرف النظر عن نوع الحكومة القائمة .

وكان الفرنسي جاك ديلور رئيس لجنة المجموعة الاوروبية قد حذر من ان رفض الفرنسيين لمعاهدة ماستريخت سيكون معناه انتهاء المشروع الاوربي . وحتى الزعيم الفرنسي المعارض جاك شيراك رئيس التجمع الديجولي الجديد .. يعتبر ان التصويت بـ « لا » في الإستفتاء الفرنسي يعني نهاية اوربا . ويؤيده في ذلك زعيم معارض اخر هو فاليري جيسكار ديستان . ومع ذلك فان المعارضين لماستريخت يوجدون في اقصى اليسار وحتى اقصى اليمين في فرنسا بعد ان اختلطت المواقف والاوراق . وبقيت تساؤلات : هل تم وضع مشروعات الوحدة الاوروبية على عجل لملاحقة تطورات نهاية الحرب الباردة وتصفية الإتحاد السوفيتي وعملية توحيد المانيا .. دون ان يتوافر الوقت الكافي لشرح اهداف الوحدة الاوربية ؟ أم أن الفرنسيين ، الذين تشغلهم مشكلات البطالة والركود الاقتصادي .. يخشون ان يؤدي اقامة اوربا الموحدة الى زيادة العاطلين .. والاجانب في بلادهم .. وتعزيز نفوذ المانيا ؟ .

المتفائلون يقولون انه حتى الرفض لمعاهدة ماستريخت لا يعني موت المعاهدة نهائيا بعد هذه الاشواط التي قطعتها اوربا على طريق التنسيق والتعاون وبعد الانجازات السياسية والاقتصادية والدفاعية والامنية .

اما المتشائمون فانهم يؤكدون انه سيتم اعادة تقييم اشياء كثيرة منها معاهدة ماستريخت في حالة الرفض الفرنسي ، والبعض يذهب الى حد القول بان هذا الرفض سيعني تشييع جنازة الوحدة الاوربية !

نبيل زكي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

في استفتاء «ماستريخت» .. اليوم:

مستقبل «أوربا الموحدة» .. ومصير ميتران



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

باريس ـ وكالات الانباء :

يتقرر اليوم مصير انضمام فرنسا لاتفاقية ماستريخت بشأن الوحدة الاوروبية حيث يتوجه نحو ٣٨ مليون ناخب لصناديق الاقتراع للادلاء بارائهم في الاستفتاء الشعبي حول الاتفاقية والذى تنتظر اوروبا كلها نتائجه .

سيجيب الفرنسيون بنعم او لا على السؤال هل تؤيدون مشروع القانون الذى طرحه رئيس الجمهورية الفرنسى على الفرنسيين من اجل اقرار معاهدة ماستريخت بشأن الوحدة الاوروبية ؟

وسيكون رأى الشعب الفرنسى حاسما فيما يتعلق بمستقبل معاهدة ماستريخت وايضا مستقبل الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران نفسه الذى يتوقع المراقبون ان يعلن الاستقالة من منصبه اذا رفضت الاغلبية الفرنسية المعاهدة الاوروبية .

واذا صوت الفرنسيون بنعم فسيكون ذلك ايذانا بمولد اكبر مجمع صناعى عالمى يضم ٣٤٠ مليون نسمة واذا جاءت النتيجة لا فان هذا سيؤثر على مستقبل اوروبا الموحدة .

ودافع بيربير جوفيه رئيس وزراء فرنسا عن اتفاقية ماستريخت مؤكدا انها لن تجعل الفرنك الفرنسى رهينة وحذر من عدم الاستقرار الاقتصادى في حالة عدم اقرار الاتفاقية .

وتخشى الحكومة الفرنسية من ان تنتقل سياسة التأييد الفرنسى للاتجاه نحو اوروبا اذا ما رفض الفرنسيون معاهدة ماستريخت .

ويأتى الاستفتاء الفرنسى اليوم فى جو يسوده الغموض بسبب الفوارق الضئيلة بين المؤيدين والمعارضين للاتفاقية فى استطلاعات الرأى الاخيرة .

ويخشى الاوروبيون من ان تأتى الضربة الثانية للاتفاقية من فرنسا بعد ان جاءت الضربة الاولى من الدنمارك .



فرانسوا ميتران

واجمعت الصحف الفرنسية امس على ان مستقبل اوروبا على حافة سكين وسيتقرر اليوم حيث انه اذا صوت الفرنسيون بنعم فستكون هناك عملة اوروبية موحدة نهاية هذا القرن .

واشارت صحيفة « لى باريزيان » الى ان انظار العالم اجمع تتوجه نحو فرنسا اليوم .

واوضحت صحيفة لى فيجارو انه لن تكون هناك اية حكومة فرنسية يمكن ان تتجاهل فى المستقبل اهمية تأكيد الوحدة الوطنية الفرنسية .

وكان تعليق « لى فيجارو » تحت عنوان «التصويت بنعم الحاسمة» .

واكدت صحيفة « ليبراسيون » انه لم تحظ اية اتفاقية من قبل بمثل ماحظيت به ماستريخت من تحليل ومناقشة فى فرنسا .

وفى بون حذر كلاوس كينكل وزير الخارجية الالمانى السياسيين فى اوروبا من الاغراق فى التشاؤم من ان يسفر الاستفتاء الفرنسى عن عدم الموافقة على اتفاقية ماستريخت .

وقال انه بالرغم من ان موافقة فرنسا على اتفاقية ماستريخت يعتبر امرا حيويا بالنسبة لمستقبل الوحدة الاوروبية الا انه فى حالة عدم موافقة الشعب الفرنسى على الاتفاق لاتعنى نهاية العالم .

واكد الوزير الالمانى رفضه اجراء مثل هذا الاستفتاء فى المانيا .



المصدر : ....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......٦......مايو.....١٩٩٢..........

□ بعد تحولها إلى مدينة أشباح

انسحاب معظم مراقبى المجموعة الأوروبية من سراييفو

سراييفو ـ وكالات الأنباء ـ تحولت مدينة سراييفو ، عاصمة البوسنة والهرسك ، والمناطق المجاورة لها إلى مدينة أشباح حيث تناثرت جثث القتلى فى شوارعها ولا تزال تتصاعد ألسنة الدخان من مبانيها المحترقة نتيجة الهجوم الشامل الذى شنه الجيش اليوجوسلافى على قوات البوسنة والهرسك مساء أمس الأول. مما دفع معظم مراقبى المجموعة الأوروبية إلى الانسحاب من سراييفو بعد أن أصبحت سلامتهم عرضة للخطر

وقد وجهت الجماعة الأوروبية نداء لجميع الأطراف لضبط النفس ودعت الجيش الفيدرالى اليوجوسلافى إلى تأييد على عزت باجوفتش رئيس البوسنة والهرسك .

وقد دفعت جولة القتال الأخيرة ٢٦ من مراقبى المجموعة الأوروبية إلى الانسحاب من سراييفو ولم يبق سوى تسعة مراقبين فقط

يأتى ذلك فى الوقت الذى يستعد فيه ماراك جولدنج ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الخاص للتوجه إلى سراييفو فى محاولة لوقف حمام الدم الذى تتعرض له البوسنة والهرسك

ومن ناحية أخرى قرر مجلس رئاسة الاتحاد اليوجوسلافى التخلى عن قيادته لقوات الجيش فى البوسنة والهرسك وطالب رئاسة الجمهورية بتولى زمام الأمور وجاء ذلك بعد أن أعلن المجلس عن سحب مواطنى الاتحاد الجديد من الجيش اليوجوسلافى فى البوسنة والهرسك خلال ١٥ يوما وهو قرار وصف بأنه شكلى لأن ٩٠٪ من قوات الجيش هناك هم من الصرب المقيمين داخل مناطق الأغلبية الصربية

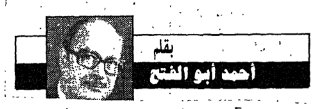
٣٠٦



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

اليوم.. يوم حاسم لأوربا والعالم...؟!



اليوم يوم حاسم بالنسبة لمستقبل اوربا.

اليوم تترقب شعوب دول اوربا والعالم نتيجة تصويت الفرنسيين على اتفاقية ماسترتش.

اذا صوتت اغلبية الشعب الفرنسي بـ «لا» فإن مستقبل الوحدة الاوربية سيكون في خطر، اذ من غير الجاد ان تقوم الوحدة الاوربية دون مشاركة فرنسا فيها. اما اذا صوتت الاغلبية بـ «نعم» فإن الوحدة الاوربية ستتحقق لان باقي رؤساء الدول الاثنتي عشرة ينتظرون نتيجة التصويت في فرنسا ليعلنوا الموافقة على اتفاقية ماسترتش.

ثابت ان المستشار هلموت كول هو من اشد المؤيدين للاتفاقية وان غالبية الالمان توافق عليها. وثابت ان جون ميجور رئيس حكومة انجلترا يؤيد الاتفاقية وهكذا باقي رؤساء حكومات الدول الاوربية وشعوبها ما عدا شعب دولة الدنمارك الذي اعلن في الاستفتاء رفض ما سترتش.

الصراع داخل فرنسا بالغ العنف وقد انعكست آثاره على الدول الاوربية.

مثلا اعلن جون ميجور انه في حالة عدم موافقة الشعب الفرنسي على الاتفاقية فانه سيمتنع عن تأييدها ولكنه عاد اخيرا ليعلن ان الاتفاقية يجب ان تتحقق وان توافق عليها باقي الدول الاوربية لان القطار قد بدأ السير ولا يمكن ان يتوقف.

وقد بدأ الصراع عندما اعلن الوزير الفرنسي السابق فليب سيجان رفضه لماسترتش وقرر ان يكرس كل الجهود لمحاربة الاتفاقية سعيا لاقناع الشعب برفضها.

عندئذ ظهر ان تيارا من داخل حزب التجمع من اجل الديمقراطية (اي الحزب الديجولي) الذي يرأسه جاك شيراك ينادي برفض الاتفاقية التي يؤيدها شيراك والمقربون اليه من رجال الحزب.

جاءت الضربة الثانية لشيراك وحزبه من شارل باسكوا وهو احد اقطاب الحزب وكان يشغل منصبا وزاريا بالغ الاهمية في حكومة شيراك السابقة.

تصور الرئيس فرنسوا متيران انه لو قرر اجراء استفتاء شعبي على الاتفاقية فإن الصراع داخل حزب شيراك سيزداد عنفا يوما بعد يوم اذ ان شيراك لن يتنازل عن التصويت بنعم على الاتفاقية وبذلك يكون موقفه مؤيدا لسياسة متيران التي تسعى الى اقرار فرنسا للاتفاقية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

كان من الممكن لميتران ان يحصل على الموافقة على ماسترتش عن طريق عرض الاتفاقية على البرلمان الفرنسي لأن اغلبية النواب والشيوخ توافق عليها وكان بذلك يتفادى الصراع المرير الذي خاضه ضد من ينادون بالرفض.

ولكنه قرر اجراء الاستفتاء أملا في ان يشق صفوف حزب شيراك وان يحدث ايضا التمزق داخل حزب جيسكار دستان خصوصا ان شيراك ودستان كانا قد عقدا اتفاقا على خوض المعركة الانتخابية للبرلمان التي ستجري في النصف الاول من العام القادم بتعاون كامل كي ينتزع تضامن الحزبين الاغلبية البرلمانية من الحزب الاشتراكي وتتكون الحكومة من الحزبين.

اعتقد انه لا يوجد ما يدعو ان اعيد الحديث عن تطور الصراع بين الذين يرون وجوب حصول ماسترتش على «نعم» والذين يرون في فرنسا ضرورة ان تكون نتيجة الاستفتاء المحدد له اليوم هي «لا» فقد نشرت «الشرق الاوسط» تطورات ذلك الصراع يوما بعد يوم كما نشرت نتائج الاستفتاءات التي كانت تتم في فرنسا لمعرفة نسب التأييد ونسب الرفض، وهي التي كانت على مر الايام في الاسابيع الاولى تنشر ان الرفض يحظى باغلبية الاصوات مما اضطر الرئيس ميتران ان يقرر الحديث في التلفزيون ليشرح بنود الاتفاقية ويوضح فوائدها لفرنسا ثم يرد على اسئلة السائلين ثم يجري مناقشة مع فليب سيجان الذي يتزعم هو وشارل باسكوا المطالبة برفض الفرنسيين للاتفاقية. وقد استطاع ميتران ان يحقق نجاحا ضخما، اذ اسفرت استطلاعات الرأي عن زيادة نسبة «نعم» على «لا» لأول مرة.

ومعروف ان الصراع في الرأي ازداد حدة وان جان بيير شفنمن وزير الدفاع السابق والعضو في حزب ميتران كان من اشد المعارضين لماسترتش مناقضا بذلك موقف الحزب الاشتراكي الذي ينتسب اليه كما ان جان ماري لوبن زعيم حزب الجبهة الوطنية وجورج مارشيه زعيم الحزب الشيوعي وفليب دي فيلييه من حزب دستان.. كل هذه الشخصيات السياسية قد تضافرت جهودها مع جنود فليب سيجان وشارل باسكوا في الطواف بكل ارجاء فرنسا يطالبون الفرنسيين بأن يصوتوا بالرفض.

مقابل النشاط الضخم من سيجان وباسكوا ودي فيلييه وهم اعضاء في حزبي شيراك ودستان اضطر شيراك وكل معاونيه وكذلك دستان والبارزين في حزبه الى تكثيف النشاط الداعي والمطالب بان يوافق الفرنسيون على الاتفاقية مع محاولة توضيح مواقفهم بان تأييدهم للاتفاقية ليس معناه التأييد لميتران بل هو تأييد لأوربا ووحدتها.

ويدور الصراع حول الرفض بأن ماسترتش هي الموصل لذوبان فرنسا واختفاء شخصيتها كدولة، اذ تذوب في اوربا وان هذا الذوبان سينتهي الى ان تصبح دولة فرنسا في ذمة التاريخ، بالاضافة الى ان ماسترتش هي اتفاقية لصالح الاثرياء على حساب الفقراء.

وبطبيعة الحال يحاول اصحاب الرأي الموافق على ماسترتش طمأنة الفرنسيين بان فرنسا ستظل قائمة وانها ستستفيد اقتصاديا وسياسيا وامنيا ولن تندمج مع الدول الاوربية.

التدخل الالماني

تسبب توحيد المانيا في مصاعب مالية ضخمة، اذ ان الجزء الشرقي كان نتيجة خضوعه للنظام الشيوعي شديد التخلف بالمقارنة مع المانيا الغربية، الامر الذي اضطر الحكومة الى انفاق ضخم وباهظ سعيا لتطوير الجزء الشرقي ورفع مستواه الى مستوى القسم الغربي.

رأت الحكومة الالمانية ان تبحث عن المال الذي تستعين به لتطوير القسم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

الشرقي عن طريق الاقتراض من البنوك الالمانية. وتشجيعا للمال كي يتدفق على هذه البنوك قرر البنك المركزي الالماني رفع سعر الفائدة على الودائع المالية.

تحقق هدف الحكومة اذ توافد المال من انحاء العالم على شراء المارك الالماني تمهيدا لايداعه في البنوك الالمانية وهذا ادى الى نقص السيولة في بنوك الدول الصناعية الاوربية والى تدهور سريع في قيمة الدولار في سوق النقد، اذ بادر المالكون له الى بيعه وشراء المارك الالماني املا في الحصول على فائدة تصل الى ٥ ٨٪ بدل فائدة الدولار التي لا تتجاوز ٣٪.

وادى نقص تدفق المال على بنوك الدول الاوربية الى ركود عمليات التنمية فيها، اذ ان التنمية تحتاج الى تمويل. هذا الوضع زاد من مظاهر القوة التي تتمتع بها المانيا سواء في ميدان السياسة او المال والاقتصاد. والخوف من سيطرة المانيا على سياسة اوربا بعد الاتحاد هو احد اكبر العوامل التي تدفع المعارضين الفرنسيين لماسترتش الى ان يطالبوا برفض الاتفاقية.

فجأة يعلن البنك المركزي الالماني تخفيض الفائدة من ٨.٧٥٪ الى ٢٥ ٨٪ ويحدث هذا التخفيض آثارا واسعة كان في مقدمتها اعلان المؤيدين الفرنسيين لماسترتش ان المانيا لا تطمع في فرض سيطرتها على اوربا وانها على العكس تضحي بمصالحها الذاتية من اجل تقوية الثقة في اوربا الموحدة.

وطبعا فسر المعارضون في فرنسا تخفيض الفائدة في المانيا بانها عملية سياسية قصدت بها حكومة المستشار كول شد ازر الرئيس متيران والسعي لترجيح كفة الموافقة على الاتفاقية في فرنسا.

متيران وشيراك ونتيجة الاستفتاء

اكثر الشخصيات الفرنسية تأثرا بنتيجة الاستفتاء هما الرئيس متيران وحزبه وجاك شيراك وحزبه.

اذا جاءت النتيجة لتسفر عن فوز «نعم» فسيكون متيران قد حقق ربحا سياسيا عظيما يمكن ان تنعكس آثاره على نتائج الانتخابات البرلمانية التي ستتم في العام القادم فيفوز الحزب الاشتراكي وسيكون هذا الفوز بمثابة المعجزة السياسية لان كل استطلاعات الراي كانت تؤكد ان تحالف حزبي شيراك ودستان سيفوز في تلك الانتخابات.

اما اذا جاءت النتيجة باغلبية «لا» فإن متيران سيصاب بهزيمة قد تؤدي مع تطور الامور في فرنسا الى تخليه عن رئاسة الجمهورية قبل انتهاء مدتها ولكنه سيكون قد تسبب في إحداث تصدعات داخل حزبي شيراك ودستان اذ سيكون فليب سيجان وشارل باسكوا (وهما كما قلت من حزب التجمع من اجل الديمقراطية الذي يرأسه شيراك) قد انتصرا انتصارا ضخما على شيراك واعوانه ومن حقهما ان يكون لهما وضع رئيسي في الحزب وكذلك سيكون وضع فليب دي فيلييه في حزب دستان.

شيراك هو اكثر الزعماء تعرضا للخطر حتى لو وافق الفرنسيون على الاتفاقية وهذا ما ينادي ويدعو له، فإن النصر سيحظى به متيران وهكذا سيكون موقفه ضعيفا في انتخابات رئاسة الجمهورية التي يريد ان يرشح نفسه لخوضها بعد انتهاء رئاسة متيران.

اما اذا انتصرت المعارضة ورفض الفرنسيون الاتفاقية فإن هذا سيقضي على امل شيراك في الفوز برئاسة الجمهورية: على كل حال اذا رفض الفرنسيون لماسترتش فإن تغيرات كثيرة ستظهر على الساحة السياسية في دول اوربا ومن اكثر الذين يتأثرون بالرفض سيكون هلموت كول الذي بدأت شعبيته في الهبوط داخل المانيا.

●● اليوم كما قلت يوم حاسم بالنسبة لأوربا والعالم ولكثير من ساسة وزعماء الدول الاوربية.. والانتظار للنتائج لن يطول.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

استفتاء ماستريخت وقضايا مثارة

يتوجه الناخبون الفرنسيون اليوم الى صناديق الاقتراع للاستفتاء على معاهدة ماستريخت. في هذا التحليل يستعرض **امير طاهري** هذا الاستفتاء المهم والقضايا التي أثارها.

عندما قرر الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران اجراء استفتاء شعبي على معاهدة ماستريخت تصور بلا شك ان الاستفتاء ليس الا مناورة لإسكات منتقديه. وكانت الدلائل كلها تشير وقتذاك الى ان الفرنسيين سيؤيدون بحماس كبير مشروعا وصف لهم بأنه خطوة رئيسية اخرى باتجاه الوحدة الاوروبية. الا انه تبين في غضون ايام ان الاستفتاء لن يكون بالسهولة التي تصورها الرئيس الفرنسي.

ففي مرحلة ما أثناء الحملة إصبح الفرنسيون الذين اشاروا الى أنهم سيصوتون ضد المعاهدة اغلبية مقنعة. الا ان معظم المراقبين توقعوا نهاية الاسبوع الماضي ان تكون الغلبة من نصيب مؤيديها. وفي مساء هذا اليوم سيتقرر الفريق الفائز. وربما ستكون هناك مفاجآت.

لقد بدأت المهمة الجسيمة لبناء الوحدة الاوروبية في عام ١٩٥٢ اي بعد انقضاء اقل من سبع سنوات على انتهاء الحرب العالمية الثانية. واستهدفت الفكرة التي شجعتها الولايات المتحدة بقوة اقامة سلام دائم بين الخصمين التاريخيين المانيا وفرنسا.

وبمرور الوقت كسب المشروع تأييد كبار السياسيين ورجال الاعمال والتكنوقراط الشباب بل حتى تأييد القادة العسكريين في بعض دول اوروبا الغربية. غير ان جماهير الناخبين لم تدع أطلاقا الى التعبير عن آرائها بشأن التغييرات التاريخية التي استهدف المشروع إحداثها في البيان السياسي الاوروبي.

والاستفتاء الفرنسي لم يتمخض عن نقاش جاد لمعاهدة ماستريخت نفسها ولا للمسائل العامة الاخرى المتعلقة بالوحدة الاوروبية. فمؤيدو المعاهدة لم يتوقعوا معارضة كبيرة لها، وعليه لم يتحسبوا سوى لسلسلة من الكلمات التقليدية ولمناسبات التقاط الصور.

وفي المقابل وظف معارضو المعاهدة، باستثناء القلة، المناسبة ليس لمناقشة مشروع ماستريخت أو مستقبل اوروبا بل لارغام ميتران على الاستقالة قبل انتهاء ولايته في عام ١٩٩٥.

فالمعاهدة اذاً لم تكن سوى خلفية لصراع سياسي بين الاحزاب المتناحرة والساسة المتناحرين داخل كل حزب. فهل هناك من توقع خلاف ذلك؟

تقع معاهدة ماستريخت وملاحقها في ٨٢ صفحة من نصوص معقدة من حيث لغتها الفنية والقانونية. فقد صاغها خبراء ولا يفهمها بسهولة الباريسي المسكين الذي يناقش السياسة في مقهى باريسي، كما ان كل بند من بنود المعاهدة كاف لأن يثير جدالا قانونيا لا نهاية له وان يزيد خبراء القانون الدولي ثراء.

وبادر الساسة من الفريقين، في ضوء عجزهم عن شرح المعاهدة بلغة يفهمها الناخب العادي، الى الاساليب التكتيكية التقليدية المتمثلة في اثارة الخوف من ناحية والتذكير بالمكاسب من ناحية أخرى.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

فقد حذر مؤيدو المعاهدة الناخبين من ان التصويت بـ «لا» سيكون وخيم العواقب، منها ظهور المانيا جديدة وعدوانية وهيمنة الولايات المتحدة او اليابان او كليهما، في نفس الوقت، على اوروبا واخيرا وليس اخراً، بطالة جماعية نتيجة ازمة نقدية وركود اقتصادي.

ولم يعبأ احد بالسؤال عن سبب عدم حدوث مثل هذه الكوارث فعلا ولماذا تنتظر الى حين الاجهاز تماما على ماستريخت حتى تقع.

وجمع فريق «نعم» بين عصا الخوف وجزرة الوعود. اذ قالوا للناخبين ان كل ما هو مطلوب منهم هو ان يقولوا «نعم» لمعاهدة ماستريخت ليجعلوا «اليوطوبيا» الذهبية في متناول الاجيال الحالية، وقالوا ايضا ان معدلات الفائدة المنخفضة والقضاء على البطالة والاقتصاد المزدهر هي «عواقب حتمية» للمصادقة على معاهدة ماستريخت. ولم يكن اداء فريق «لا» افضل.

فقد قالوا للناخبين ان التصويت بـ «نعم» لمعاهدة ماستريخت سيعني فقدان «السيادة الوطنية» بصرف النظر عما يعنيه هذا المصطلح في عالم اليوم الذي ما عاد بوسع الدول فيه التصرف بمعزل عن غيرها من الدول. وقالوا ايضا ان التصويت بـ «نعم» سيعني موجات جديدة من المهاجرين غير المرغوب فيهم - اي السود والعرب والاتراك. ووعد انصار فريق «لا» الناخبين بأمور شتى. فقد ألمحوا الى ان رفض معاهدة ماستريخت سيرغم ميتران على التنحي الامر الذي سيمهد الطريق امام تغير في الزعامة في فرنسا. وقالوا ان مثل هذا التغيير سيمهد بدوره لتشكيل حكومة جديدة ستكرس جهودها لتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء تماما على البطالة.

وضم الفريقان اشخاصا من خلفيات سياسية متباينة. فالاحزاب السياسية كلها كانت منقسمة على نفسها حيال معاهدة ماستريخت. اذ ان اكثر من ثلث الاشتراكيين قرروا تأييد موقف ميتران من ماستريخت في حين قرر ثلثا الديجوليين تقريبا التصويت ضد المعاهدة متخلين بذلك عن زعيمهم جاك شيراك الذي يؤيد بقوة المعاهدة. وطال الخلاف الحزبي حتى حزب الاتحاد الديمقراطي الفرنسي الذي لم يشهد منذ ما يقرب من عقدين من السنين خلافا حزبيا حول اية مسألة. وحدثت انشقاقات داخل الاحزاب اليمينية واليسارية المتطرفة ايضا. فقد انشق عدد من كبار الشيوعيين الفرنسيين على قادتهم حتى يؤيدوا المعاهدة في حين تخلى بعض انصار الجبهة القومية اليمينية المتطرفة عن زعيمهم جان ماري لوبين الذي كان من رموز حملة التصويت بـ «لا».

ان الاستفتاء الفرنسي الذي يأتي بعد وقت قصير من استفتاء مماثل في الدانمرك رفض فيه الناخبون الدانمركيون معاهدة ماستريخت، يؤكد حقيقة لا شك فيها اطلاقا هي: ان فكرة اوروبا فيدرالية تتخلى في اطارها كل دولة عن جزء من حكومتها لهيئة غير منتخبة تثير خلافات خطيرة.

ففي فرنسا، مثلا، لم يشهد الفرنسيون خلافا كالذي تثيره مسألة الوحدة الاوروبية التي تدعو لها معاهدة ماستريخت. فحتى اذا ما اقرت المعاهدة بأغلبية ضئيلة من الاصوات فان الجراح التي ستفتحها المعاهدة ستظل متقرحة على امتداد سنوات.

إذ ان مفهوم الاجماع السياسي الذي بلورته مجتمعات اوروبا الغربية منذ الخمسينات كان غائبا في النقاش الفرنسي حول ماستريخت.

كما ان الدانمركيين صوتوا ضد ماستريخت ايمانا منهم بأن اوروبا الفيدرالية التي تدعو لها المعاهدة لن تخدم مصالح الدول الصغيرة. وسرعان ما تبين ان مخاوفهم تلك كانت مبررة.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

فلكي توضع المعاهدة موضع التطبيق فإن المطلوب ان توافق عليها بالاجماع الدول الـ ١٢ الاعضاء في المجموعة الاوروبية. اي بعبارة اخرى تعتبر المعاهدة «ميتة» فنيا وقانونيا بسبب الرفض الدانمركي لها. ولكن رغم ذلك فإن بقية دول المجموعة تواصل متابعة المعاهدة وكأن الدانمرك غير موجودة!

واليوم صوت الفرنسيون في الواقع على معاهدة تعتبر من الناحية القانونية ملغاة!

ان انهيار الاتحاد السوفياتي والتفكك المصحوب بالعنف الذي شهدته يوغوسلافيا انما اقنعا الكثير من الاوروبيين بالتريث والتفكير جيدا قبل ان يقيموا هياكل سياسية مماثلة في اوروبا الغربية. وقد يقول البعض ان الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا لم يكونا من المجتمعات الديمقراطية وان سقوطهما بالتالي كان نتيجة حتمية للدكتاتورية.

غير ان الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي ان وضع دول مختلفة تحت مظلة حكم بعينها يسبب التوتر والصراع. ومن الامثلة على ذلك اسكتلندا ورغبة بعض الاسكتلنديين في الاستقلال عن المملكة المتحدة وكذلك الحركة الانفصالية المتنامية التي تسعى الى فصل لومباردي عن بقية ايطاليا. ونفس الشيء ينطبق على كاتالونيا في اسبانيا التي سلطت دورة الالعاب الاولمبية التي عقدت في صيف هذا العام في عاصمتها برشلونة الاضواء على رغبة اهلها في التأكيد على هويتهم المستقلة مع الاحتفاظ بصلات وثيقة مع اسبانيا.

ومعاهدة ماستريخت تعد بتمهيد الطريق امام اقامة دولة كبرى لها عملة واحدة وسياسة خارجية موحدة وهيكل دفاعي واحد. بل ان غلاة ماستريخت يتحدثون عن «ولايات متحدة اوروبية» تتحدى الموقع المهيمن الذي تشغله حاليا الولايات المتحدة الامريكية. غير ان ما يتجاهله هؤلاء هو ان الولايات المتحدة الامريكية ليست حصيلة دول مختلفة لكل منها هويتها المتميزة ومصالحها الخاصة.

كما ان تبني عملة واحدة لن يؤدي بالضرورة الى رخاء اقتصادي للكل ففي الولايات المتحدة الامريكية، مثلا، فإن الدولار هو العملة المتداولة في ٥٠ ولاية من مين حتى نيومكسيكو وكذلك في الاسكا وهاواي. ولكن الاداء الاقتصادي للولايات المتحدة يتباين، مع ذلك، الى حد كبير.

اما بالنسبة لتوحيد السياسة الخارجية، كما تدعو اليه معاهدة ماستريخت، فانه ليس من المسائل التي يمكن حسمها بموجب مراسيم. فللدول الاوروبية تجارب تاريخية متباينة ولكل منها مصالحها القومية الخاصة التي تمليها اعتبارات جغرافية وسياسية وثقافية بل حتى اعتبارات دينية خاصة.

فالخلاف التركي - اليوناني على قبرص، مثلا، لا يلقى في لشبونة نفس الاهتمام الذي يلقاه في اثينا، كما ان من المستبعد ان يهتم الايرلنديون بقضية اعادة توطين صينيي ماكاو الذين منحوا الجنسية البرتغالية.

اما بالنسبة للسياسة الدفاعية المشتركة فإن من الصعب تصور كيف ان الجنود الاسبان سيقاتلون جنبا الى جنب مع البريطانيين دفاعا عن جزر الفولكلاند ضد اي غزو ارجنتيني جديد. ويمكن هنا التساؤل ايضا: هل سيكون الهولنديون على استعداد للقتال في حرب لمساعدة ايطاليا في استعادة تريست؟

ان الدول هي حصيلة عملية تاريخية معقدة لم يتم بعد تحديد ابعادها ومقوماتها بدقة. اذ لا يمكن محو دول او اقامتها بموجب معاهدات. بل حتى ان اللغة المشتركة والديانة المشتركة لم تعودا كافيتين لان تحملا دولتين او اكثر على التخلي عن هوياتها المتميزة لسلطة تتجاوز حدود القومية.

وبصرف النظر عن نتيجة استفتاء اليوم في فرنسا فإن مهمة اقامة نظام فيدرالي اوروبي يتجاوز حدود القومية لن تكون بالسهولة التي تصورها مهندسو ماستريخت.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

الفرنسيون بين «نعم».. و«لا» لماستريخت

- لأول مرة فرنسا تنقسم الى نصفين على أساس غير أيديولوجي
- شبح الفزاعة الالمانية يخيم على صناديق الاقتراع
- الحدود تغيب عن معسكر نعم.. واقطاب التطرف المتناقضة تلتقي حول «لا»

الهوة اتسعت بين النخبة والجماهير الشعبية.. فمن يقطف الثمن؟

- الوحدة الاوروبية بين ماستريخت وتصورات الجنرال ديجول
- استفتاء ١٩٦٩ أسقط الزعيم الاكثر شعبية.. فهل يعيد التاريخ نفسه؟



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

بقلم: قصي صالح الدرويش

عندما اعلن فرنسوا ميتران عن قراره بتنظيم استفتاء شعبي حول اتفاقية «ماستريخت» فاجأ الجميع، بما في ذلك اصدقاءه في الحكم الذين كانوا ينفون بشدة ضرورة استشارة الفرنسيين في هذا الشأن، طالما ان مجلس النواب ومجلس الشيوخ يملكان صلاحية المصادقة على هذه الاتفاقية خصوصا ان فرنسوا ميتران كان قد صرح بأنه سينظم استفتاء لإجراء تعديل في الدستور.

ولكن نتيجة الاقتراع السلبي في الدانمارك ضد اتفاقية الاتحاد الاوروبي جعلت فرنسوا ميتران يعيد النظر في حساباته وفي استراتيجيته ايضا ويتخذ قراره بطرح القضية على الراي العام، الذي لم يكن يبدي آنذاك اهتماما خاصا بالقضية، وكان يعتبر الجدل الدائر في الطبقة السياسية حول «ماستريخت» بين مؤيد ومعارض او بين مطالب بالاستفتاء ومن يعتبر ان الاتفاقية اصبحت ملغاة قانونا بحكم انها تنص على ضرورة تحقيق اجماع الدول الاعضاء في التصديق عليها لكي تصبح نافذة المفعول، كان الرأي العام يعتبر هذا الجدل مجرد تصفية حسابات، واستمرارا لمسلسل التنافس الداخلي لوراثة الحكم الاشتراكي الذي ترهل واصيب بالشيخوخة بعد اثني عشر عاما من تولي فرنسوا ميتران رئاسة الجمهورية الفرنسية.

لقد ظهر قرار فرنسوا ميتران بتنظيم الاستفتاء على انه استجابة لضغط الانتقادات التي يوجهها المعارضون للاتفاقية، وحتى بعض المؤيدين لها الذين انتقدوا الطابع التكنوقراطي - البيروقراطي في صياغتها من دون استشارة البرلمان او اثارة نقاش سياسي حولها حتى داخل الحزب الحاكم.

وكان بعض انصار الاتفاقية يعارضون فكرة الاستفتاء كما هو شأن الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان لانه كان يعتبر الاستفتاء من شأنه ان يشق صفوف المعارضة اليمينية شقا عميقا يصيب القواعد، بعد ان كان الخلاف حول اتفاقية الوحدة الاوروبية منحصرا في رأس الطبقة السياسية بشكل يسمح بمحو انعكاساته بسهولة بمجرد مرور الازمة، خلافا لما قد يحل في حال حدوث شرخ وانشقاق عمودي في قواعد المعارضة.

واما اصدقاء ميتران فكانوا يخشون ان يتحول الاستفتاء حول الاتفاقية الى استفتاء حول الحكم الاشتراكي، ينتهي بسحب الثقة من هذا الحكم، والتعجيل بسقوطه قبل عدة اشهر من موعد السقوط المنتظر في الانتخابات التشريعية المقررة في الربيع القادم. وهذا التصور هو الذي كان يدفع جاك شيراك الى المطالبة بهذا الاستفتاء. وكان جاك شيراك مقتنعا ان ميتران لن يقدم على هذه الخطوة، ولكن مطالبته بها كانت تسمح لها باخفاء حرج موقفه، وتمويه تردده في اتخاذ موقف واضح ونهائي من اتفاقية الوحدة الاوروبية.

وهكذا من منظار السياسة الداخلية نظر الجميع الى قرار تنظيم الاستفتاء، ولكن الحملة الانتخابية التي استغرقت خمسة اسابيع نقلت الاستفتاء الى الساحة الاوروبية فعلا من دون ان تلغي خلفيات السياسة الداخلية المزمنة. وسمحت للفرنسيين ان يقتربوا اكثر من هذه الاتفاقية المكتوبة بلغة تقنية مقننة صعبة القراءة والتفسير.

واما فرنسوا ميتران فكان الوحيد الذي يملك تصورا كاملا لما سيؤدي اليه الاستفتاء، وكان يعرف انه يغامر بكل رصيده، وبما تبقى له من ولاية: ان فرنسوا ميتران يعتبر ان تطوير العمل الوحدوي الاوروبي احد اهم انجازاته خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية، ويعرف ان اتفاقية «ماستريخت» تحمل كل مواصفات التاريخية، وهو الرجل المولع بالتاريخ وبحضوره في التاريخ، عن طريق تحقيق انجازات ذات طابع تاريخي. ومع ان فرنسوا ميتران يكون قد اهمل اهمية رغبة الفرنسيين في التعبير عن انفسهم بالاقتراع بـ«لا» فإنه كان مدركا تمام الادراك بأن هذا الاستفتاء ومهما كانت نتائجه سيعيد خلط الأوراق السياسية، وتغيير الخريطة السياسية وعلاقات القوة فيها، وميتران مولع جدا باعادة خلط الاوراق، وقد نجح في تحقيق ذلك بمهارة اكثر من مرة خلال سنوات حكمه الماضية. في وقت يتأكد فيه ان خلط الأوراق هو السبيل الوحيد الذي يمكن ان يحول دون هزيمة ذريعة للحزب الاشتراكي تحوله الى قوة هامشية لسنوات طويلة من الزمن.

ومرت الحملة الانتخابية في عدة مراحل ومنعرجات. وكانت اولى المفاجآت ان استطلاعات الرأي بدأت تعكس صعود التيارات الرافضة للاتفاقية، الى درجة انها اصبحت اغلبية، وتراجع انصار الاتفاقية ليصبحوا اقلية.



المصدر : الشرق الاوسط (الدنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

وكان لهذا الصعود المفاجئ وقع الصدمة على الطبقة السياسية، لأن اغلب الذين حكموا ويحكمون ويمكن ان يحكموا في المستقبل: اي ان يصبحوا رؤساء جمهورية مثل فاليري جيسكار ديستان، جاك شيراك، ميشال روكار، ريمون بار، لوران فابيوس، جاك دولور، بيير بيرغوفوا!.. الخ. من انصار الاتفاقية، ولأن اغلب الطبقة المثقفة واجهزة الاعلام والكوادر والطبقة الوسطى مع الاتفاقية.

ففرنسا هذه المرة لا تنقسم الى نصفين عقائديين: يمين ويسار.. احمر وابيض، اشتراكيين وليبراليين كما جرت العادة في تاريخها السياسي، بل تنقسم الى نصفين على اساس اجتماعي - ثقافي بالدرجة الاولى، فالنخبة بشقيها الثقافي والمهني والاقتصادي مع اتفاقية الاتحاد الاوروبي. وتبين استطلاعات الراي ان ٦٨٪ من الكوادر العليا و٥٤٪ من الكوادر المتوسطة مع الاتفاقية بينما ٧٥٪ من المزارعين (الذين يشكلون تاريخيا القاعدة الشعبية لليمين) و٥٦٪ من العمال (الذين يشكلون تاريخيا القاعدة الاساسية لليسار) ضد الاتفاقية.

وتظهر استطلاعات الراي ان ٥٥٪ من الشبان بين ١٨ و٢٤ سنة مع الاتفاقية، وان ٥٦٪ من الذين فوق الـ ٦٥ سنة مع الاتفاقية ايضا بينما ٥١٪ من الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٥ و٣٤ سنة و٥٣٪ من الذين تتراوح اعمارهم بين ٣٥ و٤٩ سنة ضد الاتفاقية، بينما تتساوى نسبة نعم ولا في الشريحة التي تتراوح اعمارها بين ٤٥ و٦٤ سنة.

وتبين استطلاعات الراي ايضا ان ٥٢٪ من سكان المناطق الزراعية و٥٨٪ من سكان منطقة باريس ضد الاتفاقية، بينما اغلبية المدن التي يتجاوز عدد سكانها ٢٠٠٠ ساكن مع الاتفاقية. وبينما يقف ٥٢٪ من الرجال مع الاتفاقية فان ٥٢٪ من النساء تقف في صف لا.. ان هذه الارقام اذ تؤكد شبه التعادل في كفتي الناخبين، فانها تعكس ايضا عزلة الطبقة السياسية، او غالبية الطبقة السياسية عن نصف الناخبين الفرنسيين على الاقل.

ان الذين سيقترعون بنعم يتألفون في الغالب من الفئات الاجتماعية ذات الوضع المعيشي المستقر، والتي تأمل بأن يؤدي فتح الحدود الاوروبية الى زيادة فرصها لتعزيز اوضاعها الحياتية. ومن هذه الفئات الكوادر واصحاب الدخل المتوسط واصحاب المهن «الخدماتية».. واما اغلب الذين سيقترعون بـ «لا» فانهم يعيشون ظروفا حياتية صعبة، ويخشون بقلق شديد على مستقبلهم. ويتضح هذا مثلا في صفوف المزارعين المعارضين اساسا لميكانيزمات السوق المشتركة حتى قبل ان تصبح سوقا واحدة او موحدة، (على الرغم من المساعدات والتعويضات التي يتلقاها المزارعون من الصندوق الاوروبي للسوق المشتركة). او في صفوف العمال الذين ادى اخضاع المؤسسات الصناعية الى قوانين المنافسة والحرة، وتحولها التدريجي الى مؤسسات متعددة الجنسيات الى تسريح عدد كبير منهم، والى اضعاف النقابات المركزية، والثقافات النقابية ايضا. وحرم هذه المؤسسات من المساعدات المتكررة التي كانت تقدمها الدولة للمؤسسات الخاسرة للحفاظ على الشروط الاجتماعية فيها. ومن هذه الفئات ايضا شريحة العمر السابقة لسن التقاعد، والتي تتعرض قبل غيرها للتسريح لصالح الشبان الذين تفضل المؤسسات تشغيلهم لأن رواتبهم اقل ومردودهم الانتاجي اكثر في وقت يصعب على الكادر العاطل الذي يبلغ ٥٠ سنة ان يجد عملا جديدا او بديلا.

ان هذا التقسيم الاجتماعي يكشف في الوقت ذاته التغييرات الكبيرة لمنطلقات العمل السياسي الحزبي، الذي تخلى تدريجيا عن المنطلقات العقائدية والخطاب العقائدي لصالح خطاب ليبرالي تكنوقراطي تكاد ان تزول منه حدود اليمين واليسار - خطاب يقوم على ثقافة السوق ومنطق التحديث + التنافس الحر.

واذا كان هذا الخطاب موجودا في التيار الليبرالي - الوسطي فانه بدأ يؤسس قواعده، ويشق طريقه في صفوف اليسار مع الحكم الاشتراكي، وبالتحديد منذ الانقلاب الذي قام به فرنسوا ميتران عام ١٩٨٤ واستبدل حكومة تألف اليسار برئاسة بيير موروا بحكومة ذات مواصفات تكنوقراطية برئاسة لوران فابيوس الذي لم تكن له اية تجربة تذكر في الحزب الاشتراكي، وظهر في تلك الحكومة وزير الاقتصاد الليبرالي جاك دولور الذي اصبح فيما بعد من خلال ترؤسه الحكومة للمجموعة الاقتصادية الاوروبية المهندس الرئيسي للتعاون الوحدوي الاوروبي، ولاتفاقية «ماستريخت».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

من زاوية هذا التغيير في الحياة السياسية يمكن قراءة مواقف الاحزاب والشخصيات السياسية من اتفاقية «ماستريخت». فالشخصيات التي تؤيد الاتفاق تقف في الواقع على ارضية مشتركة، حيث اصبح من الصعب جداً التفريق بين المشروع السياسي لكل من بيير بيرغوفوا رئيس الحكومة الحالي وجاك شيراك وصديقه ادوارد بالادور وزير الاقتصاد في حكومته، او بين ميشيل روكار ولوران فابيوس رئيسي الحكومة السابقين وبين ريمون بارمو وفاليري جيسكار ديستان. الاختلافات بين هؤلاء تقف عند التفاصيل المتعلقة بالمواصفات الشخصية الفردية لكل منهم، وليس عند الخطوط العريضة لمشروع الحكم لديه.

ان القوى المؤلفة والمؤيدة لـ «نعم» تتألف من فرنسوا ميتران واركان الحزب والحكم الاشتراكي، باستثناء اقلية على يسار الخط السائد تجمعت حول وزير الدفاع السابق جان بيير شوفنمنت. وحسب استطلاعات الراي فإن ٨٠٪ من قواعد الحزب الاشتراكي ستقترع لصالح نعم، مع الاشارة الى ان بعض بارونات الحزب الاشتراكي غير راض كليا عن الاتفاقية ولكنه لا يملك قدرة او جراة التعبير. باستثناء ليونيل جوسبان الامين العام السابق للحزب والذي دعا الى تأييد متحفظ او نقدي للاتفاقية. والى جانب الحزب الاشتراكي تقف احزاب الوسط المتألفة في الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية بزعامة فاليري جيسكار ديستان ويقف معه اغلب اركان هذا التيار بما في ذلك المختلفون معه والمنافسون له مثل ريمون بار وسيمون فيي وفرنسوا ليوتار وجاك بارو وغيرهم، وفي قواعد هذا التيار تقف اغلبية ٦٠٪ منها وراء موقف التأييد لـ «نعم» بينما التفت مجموعة سياسية حول النائب الشاب فيليب دوفيلييه الذي برز في الاشهر الاخيرة عبر خطاب شعبوي يركز على مسألة القيم. ويلتقي في خطابه الى حد كبير مع خطاب اليمين المتطرف.

ويختلف وضع جاك شيراك المؤيد مع «حزبه» الديجولي لنعم اختلافا كثيرا عن وضع فاليري جيسكار ديستان. فبينما يعتبر ديستان نفسه احد آباء مشروع الوحدة الاوروبية الذي ولد اتفاقية ماستريخت. فان جاك شيراك يتحدث باسم التراث الديجولي الذي كان له نظرة مختلفة جدا للوحدة الاوروبية والى درجة التناقض، عن النظرة التي قامت عليها اتفاقية «ماستريخت».

وأغلبية الحزب الديجولي وشخصياته المؤثرة اعلنت منذ البداية رفضها لاتفاقية «ماستريخت» وتزعم تيار «لا» داخل الحزب الديجولي الوزيران الاكثر شعبية في قواعد الحزب، وزير الداخلية السابق شارل باسكوا ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل فيليب سوجان، ومعهما يقف عدد مهم من بارونات الديجولية: ميشيل دوبريه رئيس الحكومة في عهد الجنرال ديجول، وماري فرانس جارو التي كانت مستشارة نافذة للرئيس الراحل جورج بومبيدو، وكلود لابي. بينما كانت قواعد الحزب الديجولي تستعيد النزعة الوطنية الفرنسية في خطاب الجنرال ديجول وتركيزه على مسألة استقلال القرار الفرنسي ازاء امريكا وبريطانيا وحذره الدائم ازاء المانيا العدو السابق.

ولذلك تردد جاك شيراك كثيرا قبل ان يحدد موقفا واضحا من اتفاقية ماستريخت، فهو لا يريد ان يعزل نفسه في مسار مستقل عن قواعد حزبه في وقت ينظر فيه بعين القلق الى تحالف باسكوا وسوجان، والذي يكشف عن طموح لم يعد خفيا لزعامة الحزب الديجولي بعد ان فشل مرتين متتاليتين في الانتخابات الرئاسية. ولكن جاك شيراك لا يريد في الوقت نفسه، ان يغامر بخطوط محاولة ثالثة للوصول الى رئاسة الجمهورية، فهو يعرف بأن اي مرشح معاد للوحدة الاوروبية لا يستطيع ان يصبح رئيسا للجمهورية ضمن المعطيات والظروف القائمة. وعليه فقد حسم امره وأعلن تأييده للاتفاقية، ودعوته للاقتراع لصالحها، يقف الى جانبه صديقه ادوار بالادور وجان شابان دلماس رئيس حكومة سابق في عهد الجنرال ديجول ومساعدوه المباشرون وعلى راسهم الان جوبي امين عام الحزب الديجولي، مع ان جوبي يكون قد نصح شيراك بالانضمام الى صف لا.

وانضم الى «نعم» بدورهما زعيما حزبي الخضر وانصار البيئة الان فوشتر وبريس لالاند، متجاوزين خلافاتهما وعداءهما السابق، ولكن لقاءهما «الاستراتيجي» لم ينجح في جذب الاغلبية الساحقة للخضر الى صف «نعم» فهناك تيار من انصار البيئة اعلن معارضته وانضمامه الى صف «لا» بزعامة مرشح سابق لرئاسة الجمهورية وواحد من ابرز قيادات التيارات.

واما القيادات السياسية لمعسكر «لا» فانها تقف على ارضيات متناقضة لا يمكن ان تلتقي لا فكريا ولا منهجيا ولا حول اي مشروع او اسلوب حكم. فهي تتألف من القطبين المتطرفين المتناقضين: اليمين المتطرف واليسار المتطرف ممثلاً



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

بالحزب الشيوعي والتروتسكيين، وحتى الشيوعيين المنشقين الذين اقتربوا كثيرا من الحزب الاشتراكي خلال السنوات الاخيرة مثل شارل فيترمان وانيسي لوبور وفيليب هيرزوك.. وبين هذين القطبين المتطرفين المتناقضين في الرؤية وفي الاطروحات يقف الجناح الديجولي المعارض الذي يحاول تعبئة قواعد الناخبين الشعبية الموالية تاريخيا للديجولية بزعامة الثنائي سوجان - باسكوا والجناح اليساري في الحزب الاشتراكي بزعامة جان بيير شوفنمنت وزير الدفاع السابق والذي يحاول ان يعيد تشكيل تيار اليسار التاريخي حول خطاب يركز على جانبي الوطنية والاستقلال الوطني، والجانب الاجتماعي، واستطاع شوفنمنت ان يستقطب حوله العديد من المثقفين الذين خاب املهم بالتوجهات السياسية للحزب الاشتراكي خلال السنوات الاخيرة، والتي تخلت عن الرؤية الاجتماعية الانسانية، واستغرقت في رؤية واقعية براغماتية تقنية للسياسة الاقتصادية.

واما فيليب دوفيلييه فانه على الرغم من ديناميكية الاستقطاب النسبي التي تكونت حول تحركاته الاخيرة، فانه يتغذى بالدرجة الاولى من خطاب وقواعد اليمين المتطرف من دون ان ينجح في تشكيل اي تهديد على احزاب الوسط التي خرج منها.

ان الاختلافات في طبيعة التناقضات داخل معسكر نعم، وداخل معسكر لا، ادت الى فروق كبيرة في دفاع كل معسكر عن رايه. فانصار «نعم» يدافعون عن اتفاقية «ماستريخت» لقناعة مشتركة بها، وقناعة بالوحدة الاوروبية بصيغتها الفيدرالية وبعملتها الموحدة. واما انصار «لا» فكل يعارض الاتفاقية من منطلق مختلف لا يجمعه مع الاطراف الاخرى - كما تبين مواضيع الاعتراض والخلاف التي يثيرها انصار «لا».

اهم الاعتراضات التي يوجهها اليمين المتطرف مثلا يتعلق بفتح الحدود وما سيؤدي اليه من زيادة في الهجرة والمهاجرين القادمين من دول اخرى، وزيادة في تهريب وبيع واستهلاك المخدرات او زيادة في انتشار مرض الايدز، او زيادة في نسبة الجرائم بالتالي. بينما يرى شوفنمنت والشيوعيون ان اتفاقية «ماستريخت» تهدف الى تشكيل كتلة مغلقة في الشمال تدير ظهرها للجنوب، وتتجاهل فكرة التعاون وتطوره في حوض البحر الابيض المتوسط مثلا.

وتتركز حجج الرافضين للاتفاقية على النقاط التالية:

- استقلال القرار الوطني. حيث ان فرنسا تفقد امكانية اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية مهمة تتعلق بمصالحها وانها بالاتفاقية تتنازل عن جزء من سيادتها الوطنية، حتى وان تم الحفاظ على الهوية الوطنية ، اذ يفرق انصار «لا» بين السيادة الوطنية والهوية الوطنية كما قالت ماري فرانس جارو التي انتقدت بشدة خلط انصار نعم بين هذين المفهومين.

ويرى الرافضون للاتفاقية ان الدولة الفيدرالية الاوروبية لا يمكن ان تسمح بدور فرنسي متميز كما كان يسعى الجنرال ديجول، بل ان هذه الدولة ستكون تابعة عسكريا وسياسيا واقتصاديا للولايات المتحدة الامريكية عبر الحلف الاطلسي وعبر تحالف اقتصادي - سياسي بين المانيا القوية اقتصاديا وامريكا المهيمنة سياسيا. ويوضح هؤلاء كيف فشلت اوروبا في اتخاذ موقف مشترك من يوغوسلافيا حيث ايدت المانيا استقلال كرواتيا بينما اتخذت فرنسا موقفا مخالفا. وكيف ان المانيا نجحت في فرض موقفها.

ويضيف شوفنمنت على هذه الحجج قائلا: «في حال انسحاب فرنسا عن موقفها المستقل الفعال فان المانيا - حتى وان لم ترد ذلك - ستتحول الى قوة عظمى تخل بالتوازن». ويضيف: «اننا نتحدث عن المواطنية الاوروبية ولكننا لسنا قادرين على التقريب بين قوانين الجنسية، فالجنسية تمنح في المانيا على اساس حق الدم واما في فرنسا فتمنح على اساس حق الارض» (الولادة عليها والاقامة فيها).

ويبدو شبح الخطر الالماني او الفزاعة الالمانية اكبر فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي حيث يلتقي المعارضون للاتفاقية على القول ان فرنسا ستكون طرفا ضعيفا في السوق الموحدة. فالادخار الالماني ضعف الادخار الفرنسي، وبهذا فان الصناعة الفرنسية ستكون في متناول البنوك الالمانية القوية جدا.

ويأخذ المعارضون على الاتفاقية انها تقوم على اساس اقتصادي - نقدي فالمادة ١٠٧ من الاتفاقية تنص على ان تنظيم اوروبا لن يكون على اساس سياسي بل على اساس اقتصادي ومالي صرف. فحتى العملة النقدية الاوروبية الموحدة



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

فانها لن تضم سوى خمس دول هي فرنسا والمانيا وبلجيكا وهولندا وبروكسيل وستجد فرنسا نفسها وحيدة حيث أن الدول الثلاث الاخيرة تدور في فلك الهيمنة الالمانية. واذ يرد انصار الاتفاقية بأن البنك المركزي الاوروبي سيدار بشكل مستقل عن الحكومات، يرد المعارضون بسرعة بأنه لن يدار بشكل مستقل عن السوق المالية الامر الذي لن يسمح لفرنسا في ان يكون لها دور ذو وزن مؤثر في قرارات البنك المركزي بالقياس الى اختلال التوازن في علاقات القوة الاقتصادية لصالح المانيا.

ويتساءل المعارضون عن مصير دول اوروبا الاخرى: اسبانيا والبرتغال وايطاليا واليونان والتي ستفقد الفرصة كليا في اللحاق بالآخرين، وفي الحفاظ على مستواها الحياتي وطريقتها المعيشية. ويأخذون على الاتفاقية ايضا انها تعطي كامل الصلاحيات والنفوذ لجيوش التكنوقراط والبيروقراطية على حساب السياسيين المنتخبين ديمقراطيا من قبل الشعب، الامر الذي يخل بأهم قاعدة تجمع اوروبا وهي الديمقراطية. ويضيف هؤلاء بأن مشروع الوحدة الاوروبية المطروحة هو مشروع وحدة نقدية على حساب المكاسب الاجتماعية، وعلى حساب شروط حياة وعمل المرأة، وينتهي المعارضون الى القول إنهم يريدون توحيدا اوروبيا ولكن على اساس سياسي، وعلى اساس كونفدرالي، وحدة شعوب وليست وحدة بنوك وتكنوقراط.

واما انصار «نعم» فيردون من موقع الدفاع قائلين ان الاتفاقية تقدم فرصة لا يمكن ان تتكرر، فرصة لاوروبا اذ يصعب اعادة بحث ومناقشة اتفاقية ثانية يتحقق حولها اتفاق اجماعي، بعد فشل هذه الاتفاقية التي استغرق اعدادها عامين كاملين، وفرصة لا تعوض لفرنسا لأن المانيا تحديدا قدمت تنازلات مهمة قد لا تقدمها مرة اخرى في ظروف اخرى وبعد رفض هذه الاتفاقية. ويتهم انصار «نعم» خصومها بأنهم لم يخرجوا من عقدة العداء التاريخية لالمانيا على الرغم من التطورات العميقة التي حدثت في اوروبا وفي المانيا، وان الوحدة الاوروبية والوحدة النقدية هي التي تحول دون هيمنة المانيا ودون هيمنة المارك بفضل وجود عملة موحدة، وهي التي تسمح لاوروبا بأن تشكل قوة حوار وتوازن وتنافس مع الولايات المتحدة الامريكية، ومع اليابان وآسيا التي قد تشكل التهديد الاكبر لاوروبا وللاقتصاد الاوروبي.

ويرفض انصار نعم تهمة سيطرة التكنوقراط على السياسة مؤكدين بأن المعاهدة تنص خلافا لذلك حق المجالس الوزارية والحكومية على رفض اية اقتراحات تقدمها اللجان التقنية. وحول فتح الحدود والامن والهجرة يؤكدون ان فتح الحدود سيسمح بمحاصرة الهجرة غير الشرعية، بمراقبة جماعية للحدود، ويتعاون اوثق مع قوات الامن في مختلف البلدان بعيدا عن البيروقراطية التي تحد من فعالية هذا التعاون.

ولكن الحجة التي إثارها انصار نعم بالدرجة الاولى تتمثل في ان رفض الفرنسيين للاتفاقية سيعني هدم ما تم بناؤه في التعاون الاوروبي الى الآن وسيفتح الباب امام خوض قائمة على نزعات وطنية مغلقة قد تنتهي بحروب او بأزمات داخلية كبرى.

وجاءت ازمة الجنيه الإسترليني لتضيف الى الحملة الانتخابية حرارة جديدة حيث استغلها الطرفان، وكل يزعم انها تعزز حججه. فأصحاب نعم يؤكدون ان مثل هذه الازمة ما كانت لتحدث في حال وجود عملة موحدة. والمعارضون يقولون كيف يمكن انشاء عملة موحدة والمصلحة الالمانية الإنانية هي التي قادت ويمكن ان تقود الى انهيار الكثير من الاقتصادات الاضعف داخل السوق الموحدة.

لقد استمتع الفرنسيون كثيرا بحرارة الحملة الانتخابية، وانسجموا مع ايقاعها، ومن المتوقع ان تكون نسبة الاقتراع اليوم مرتفعة جدا واكثر من اية انتخابات اخرى. ولكن يصعب التكهن بالنتيجة التي ستكون مفاجئة في جميع الحالات، والتي ستؤدي الى تغيير عميق في الخريطة السياسية الفرنسية أيا كانت هذه النتيجة. ولا يوجد ما يدل على ان اقتراع الفرنسيين سيأخذ بعين الاعتبار كل هذه الحجج مع او ضد الوحدة الاوروبية، ام انه سيكون بناء على رغبة في التعبير عن المزاج المرحلي.

والجميع يتذكر في فرنسا استفتاء ١٩٦٩ والذي كان لقضية تقنية في الدستور، ولكنه انتهى الى إطاحة الزعيم الاكثر شعبية في تاريخ فرنسا الجنرال ديجول... فهل يعيد التاريخ نفسه.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

ميجور بين انفصال غير رسمي او طلاق شرعي

«وداعاً ماستريخت»... باللغة الفرنسية

لندن ـ «صوت الكويت»: يبدو ان رئيس الحكومة البريطانية جون ميجور يعتبر نفسه، الآن، اكثر المخدوعين بالتطورات الدراماتيكية التي دفعت بها المانيا الى الساحة الأوروبية، خصوصا على جبهة النقد.

فقد قاد ميجور حكومته وحزبه (المحافظين) خلال الاشهر الماضية الى مواقع متقدمة في تأييد الوحدة الأوروبية، وفق النظام الذي صاغته اتفاقية ماستريخت، وذلك وسط تيارات معارضة كانت تضمر وتتسع، بحسب الظروف وتبعا للحجج التي كان يسوقها انصار الوحدة الأوروبية ومنهم ميجور وحكومته دفاعا عن هذا المشروع الطموح الذي لم يكن في السابق بحال من الأحوال مشروعا بريطانيا.

و«الخدعة» التي يتذوق رئيس الحكومة البريطانية مرارتها الآن، تنبع من كون شركائه الأوروبيين وخصوصا الألمان والفرنسيين، اعادوه مع حكومته وحزبه الى النقطة التي فرض فيها على رئيسة الحكومة السابقة مارغريت تاتشر تقديم استقالتها، انقاذا لوجود حزب المحافظين في السلطة، وتعزيزا لموقع بريطانيا في المجموعة الأوروبية.

وعلى وجه الاجمال، يمكن تلخيص الموقف البريطاني الحالي من مسألة الوحدة الأوروبية واستمرار الالتزام بنصوص اتفاقية ماستريخت، بالجانب الاقتصادي بشكل اساسي، فالبريطانيون، عانوا ولسنوات امتدت منذ النصف الثاني من حكم تاتشر، من ركود اقتصادي هدد ركائز نظامهم وخلخل الى حد كبير بنية المجتمع. وكانت النظرة الرسمية الى الوحدة الأوروبية، تقترن بأمل ان تتيح الوحدة للاقتصاد ان يتنفس من جديد، ويحصل على ساحة اوسع يستعيد من خلالها توازنه خصوصا وان مواجهة الاعباء ستكون جماعية ومشتركة. من هنا يمكن تفسير «الحماسة» التي رصدها المحافظون في حملاتهم الانتخابية في ابريل (نيسان) الماضي لمشروع الوحدة الأوروبية، الى الحد الذي تجاوزوا فيه في بعض الأحيان خصومهم من العمال والاحرار الديمقراطيين، وذلك خلافا للنهج الذي اتبعته زعيمتهم السابقة تاتشر.

في مطلق الأحوال، فان هذه هي في النهاية وجهة نظر مصلحية تحسب للانكليز ولا تحسب عليهم في ظل علاقات دولية واقليمية تحكمها معادلات المصالح. ولوقت طويل كان سياسيو لندن التقليديون يتوجسون خيفة من مشروع الوحدة الأوروبية، فهم ولظروف تاريخية متراكمة، يشعرون باستقلال جزيرتهم عن القارة الأوروبية، ويتناغمها اكثر مع الغرب الاميركي ويشعرون بأن موقعهم داخل البيت الأوروبي سوف يظل ادنى بكثير من الموقع الالماني والموقع الفرنسي خصوصا وان الظروف الموضوعية تتيح لبون وباريس تشكيل محور مؤثر بل قيادي داخل المجموعة الأوروبية، وهو ما لا يمكن ان يرضى به الانكليز.

ولذلك فان حكومة لندن كانت تامل بأن يأتي تعطيل الاتفاقية عن غير طريقها حتى لا يجدد لها الاتهام الذي اتهمت به لزمن طويل مضى. ومن هنا شعر البريطانيون بعين الرضى للموقف السلبي الذي صدر عن الدنمارك حيال ماستريخت في يونيو (حزيران) الماضي وكانوا دائما يشغلون شركاءهم الأوروبيين بالحديث والبحث عن طبيعة العلاقة المستقبلية مع الاميركيين، والدور الذي يمكن ان تؤديه واشنطن في اوروبا الموحدة وبالتحالف معها. واخيرا، راهن البريطانيون كثيرا على ما يمكن ان ينجم عنه الاستفتاء الفرنسي حول ماستريخت.

لقد تصاعدت في الآونة الأخيرة اصوات المعارضة الداخلية الفرنسية لمشروع الوحدة الأوروبية في صفوف اتسع مداه بين اقصى اليمين واقصى اليسار، وتنوعت الاسباب بين هؤلاء واولئك لرفض اتفاقية



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

ماستريخت، لكن اغلب الحجج التي ساقتها المعارضة البريطانية كانت تخاطب الاحساس الانكليزي بضرورة سقوط الاتفاقية بهدوء، خصوصا وان الفرنسيين الذين تصدوا للاتفاقية ودعوا إلى منحها الـ «لا» في صناديق الاقتراع، كانوا يضربون على وترين يهتم لهما الانكليز: اولهما، اثارة الشعور القومي المهدد بالفتور في ظل وحدة شاملة قادرة على محو الشخصية الوطنية. والفرنسيون هنا، لم يكونوا اقل جهدا من الانكليز في التخويف من طغيان العنصر الاوروبي الذي يشكل كفة راجحة في اي لقاء أوروبي. اما الوتر الثاني، فكان الجانب الاقتصادي حيث يرى الفرنسيون، وفي مقدمهم المنتجون الزراعيون، ومن ثم رجال المال والأعمال ان السوق الأوروبية المفتوحة، والخاضعة لنظام نقدي موحد، سوق تعطي للقوي وتأخذ من الضعيف. فهذا قانون السوق الذي لا يعترف بتحالفات او توازنات او حقوق جيدة او ضرورات سياسية. ولذلك فان الالمان سوف يكونون ايضا، اسياد هذه السوق بصناعتهم الناشطة المقدامة، وبانتاجهم الزراعي المتنامي او بنظامهم النقدي القوي المتحكم.

وعند هذا الحد قد لا يعني الفرنسيين كثيرا اعتبار جهدهم التاريخي، الفكري والثقافي والسياسي، في سبيل الوحدة الاوروبية من جين مونيت الى روبرت شومان إلى جاك ديلور.. فالحاضر اولى من الماضي. هذا في عرف الفرنسيين المعارضين لاتفاقية ماستريخت، وهو ما راهن عليه البريطانيون كثيرا لكي تأتي الـ «لا» الثقيلة للاتفاقية باللغة الفرنسية وليس باللغة الانكليزية. وهم بهذا المعيار، اكثر حرصا من الفرنسيين على ماضيهم البعيد من مشاريع العمل الأوروبي المشترك، واكثر حرصا على مستقبلهم، الذي ما زالوا حتى الان يجدونه في تحالف عضوي مع الولايات المتحدة الأميركية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

«لوس انجليس تايمز»

الاستفتاء الفرنسي... ومستقبل الوحدة الأوروبية

كتبت المندوبة الاميركية السابقة لدى منظمة الامم المتحدة جين كيركباتريك في صحيفة «لوس انجليس تايمز» عن مستقبل الوحدة الاوروبية على ضوء القرار الفرنسي حيال معاهدة ماستريخت تقول:

لم يكن هناك قانون يلزم بعرض معاهدة ماستريخت للناخب الفرنسي ليقرر حولها سلبا او ايجابا، ولكن الرئيس فرنسوا ميتران رأى في مساندة الناخبين لها تثبيتا لشرعية المعاهدة وحافزا للسير المطرد في طريق الوحدة الاوروبية، ولم ير المسؤولون الفرنسيون مظهرا لخطر او تهديدا للمعاهدة من طرحها للاستفتاء.

ولا يجادل احد في ان للفرنسيين دورا فعليا في الجهود لبناء الاتحاد الاوروبي - من جين مونيت الى روبرت شومان وحتى جاك ديلور - ولهم حق الفخر بدورهم الرائد هذا... وبلغ الالتزام الفرنسي العام بهذا التوجه الاوروبي درجة اقنعت كل شخص تقريبا بأن غالبية مطمئنة تماما ستجيب على معاهدة ماستريخت بالايجاب، وكأن قد اعلن الرئيس ميتران في الثالث من يونيو (حزيران) انه عازم على طرح ماستريخت لاستفتاء عام بين الناخبين الفرنسيين.

ولكن الناخبين في فرنسا يمثلون مجتمعا ديناميكيا ومتقلب الاهواء والمشاعر، ففي نهاية يونيو (حزيران) حيث المح ٤٥ في المائة من الناخبين انهم ربما يرفضون ماستريخت، ولم ينقض شهر اغسطس (آب) حتى ظهر ان حوالي ٢٥ في المائة من المسجلين لم يحددوا موقفا بعد... وذكر ايضا ان المعارضين فئة قليلة.

وعلى اي حال فان هزيمة المعاهدة في فرنسا - التي كانت امرا بعيد الاحتمال - تبدو ممكنة الان، ودفع هذا البعض لاستعادة ما حدث عام ١٩٥٤ حينما رفض الناخبون الفرنسيون خطة انشاء مجموعة اوروبا الدفاعية التي كانوا هم اصحاب اقتراحها!

وتمثل الحملة الراهنة حول ماستريخت اكبر الندوات التي عرفتها فرنسا في تاريخها وأشدها حرارة وحدة فوق مواضيع الوحدة السياسية في اوروبا.

وبينما يدعو مؤيدو ماستريخت الى قيام اوروبا المتحدة القادرة على منافسة اليابان والولايات المتحدة وعلى تصريف شؤونها واداء واجباتها بكفاءة ودون اتكال على الآخرين، يرى المعارضون ان المانيا هي مصدر النفوذ القادم والمسيطر على فرنسا التي تستبد بها البطالة والمهاجرون الاجانب ونفقات الدعم لدول المجموعة الفقيرة. لقد ادت المناظرات المحتدمة حول ماستريخت الى تحالفات جديدة وانقسامات اخرى داخل القوى السياسية الفرنسية المختلفة، ولكنها وحدت ايضا بين ميتران وقادة الحزب الاشتراكي من جهة ومعارضين بارزين مثل فاليري جيسكار ديستان، وجاك شيراك وفرنسوا ليوتارد وغيرهم، كما ظهرت مواقف متناقضة حول جدوى ماستريخت بين رجال الصناعة البارزين، ووضعت المناظرات القائمة الشيوعيين واليمين المتطرف والديغوليين في جانب واحد مع معارضي المعاهدة من المستقلين والاشتراكيين..

ولعل المثير للملاحظة بالاكثر هو ان الندوة الفرنسية جذبت المشاركة الخارجية من المستشار الالماني هيلموت كول الذي وقف الى جانب الفرنسي يدافع عن المعاهدة وينصح الناخبين نصيحة الصديق ان يقولوا «نعم».

الا ان رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور اختار الابتعاد وارسال التمنيات بنجاح المعاهدة، وهذا ما شارك به ايضا رئيس البرتغال ماريو شواريز ورئيس الوزراء الاسباني فيليب غونزاليس.

ويدعي معارضو ماستريخت ان التصويت ضدها لا يعني صوتا ضد اوروبا لان المعاهدة ليست سوى تصور بيروقراطي مركزي لاوروبا المستقبل الموحدة، ولكن الحقيقة بين هذا وذاك ان التعصب القومي والحرص على سيادة الدولة الواحدة يمثلان المبدأ المركزي للقوى المناهضة للمعاهدة، وهم يشيرون للامثلة الحية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي القديم وفي يوغسلافيا وحتى في تشيكوسلوفاكيا والى العنف الموجه في المانيا ضد النازحين واللاجئين.

لذلك تتصدر قضايا الاستفتاء الفرنسي مسألة التناقض الحاد بين القومية الفرنسية والرؤية لاوروبا المتحدة، ولم يكن من مناص على الرغم من تأكيدات الرئيس ميتران الحازمة للناخب الفرنسي ان المعاهدة لا تحمل خطرا على الهوية الفرنسية...

«هل تعتقدون انني يمكن ان اقبل بشيء من ذلك اكثر من اي واحد فيكم؟» هكذا تساءل الرئيس ميتران في شيء من الترغيب والاستنكار. وان كان لي ان ادلي بما اعتقد فهو ان المعاهدة ستعبر الاختبار الفرنسي ولكنها ان لم توفق في ذلك فهناك معاهدة روما والمشروع الاوروبي الموحد للتغلب على مثل هذه الحواجز في طريق التجارة الاوروبية. وعلى كل... «نعم» ام «لا» في فرنسا فان «وحدة اوروبا» ستبقى ولو قضت ماستريخت.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

تقرير إخباري

٣٨ مليون ناخب فرنسي يقترعون اليوم
«ماستريخت» تخلط الأوراق وتقسم الأحزاب

باريس - صالح الأشمر:

يتوجه ٣٨ مليون ناخب فرنسي اليوم الى مراكز الاقتراع للتصويت بـ «لا» او «نعم» على معاهدة الوحدة السياسية والاقتصادية الأوروبية المعروفة باتفاقات «ماستريخت»، في ما يعتبر اكثر الاستفتاءات الشعبية التي جرت في فرنسا إثارة وأبعثها على التساؤلات والتخوفات المستقبلية وأخطرها عواقب على المستقبل السياسي والاقتصادي لا لفرنسا فحسب، بل للمجموعة الأوروبية برمتها ولأوروبا عامة (راجع ص ٩).

ويجري الاستفتاء في أجواء يكتنفها التوتر على نحو لم يسبق له مثيل كنتيجة مباشرة للأزمة التي عصفت بالنظام النقدي الأوروبي بعد التدهور الخطير الذي أصاب الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية ومعظم العملات الأوروبية الأخرى، والتي حولت الأزمة برمتها من ازمة مالية بحتة الى ازمة سياسية عاصفة تهدد معها بسقوط رؤوس كبيرة.

وغني عن القول ان هذه الأزمة شغلت الفرنسيين الذين أولوها اهتمامهم كل بحسب موقفه من معاهدة الوحدة، فالمعارضون رأوا فيها دليلا على هشاشة اي نظام نقدي موحد لأوروبا وخطراً على اقتصاد دولها وبالتالي لا بد من رفض الوحدة النقدية والاقتصادية المنصوص عليها في اتفاقات ماستريخت تجنباً لكوارث اقتصادية مستقبلية، فيما يرى المؤيدون ان ما يحدث يؤكد ضرورة قيام وحدة نقدية قوية وسياسة اوروبية اقتصادية متماسكة تمنع حصول مثل هذه الأزمات الناجمة عن الخلل الذي يشكو منه النظام النقدي الحالي وتقوي من مناعته.

وتكتسب ورقة الاستفتاء الوانا من المواقف والعواطف شتى، ويكفي لاعطاء مسحة من خليط تلك الألوان التذكير بأبرز ملامح الحملة الاعلامية التي سبقت الاستفتاء ومهدت له إن على صعيد معاهدة الوحدة الأوروبية في ذاتها او على مستوى السياسة الداخلية الفرنسية وما احدثه قرار الرئيس ميتران إحالة المصادقة عليها الى الشعب الفرنسي مع

(التتمة في الصفحة ٨)



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

ان موافقة مجلسي النواب والشيوخ في مؤتمر فرساي كانت تغني عن هذا الاستفتاء.

وأيا يكن الأمر فالاستفتاء يجري اليوم في ظل المعطيات الفرنسية الداخلية الآتية:

● انقسام حاد في صفوف المعارضة البرلمانية النيابية ولاسيما «حزب التجمع من أجل الجمهورية» برئاسة جاك شيراك، بين مؤيدي المعاهدة ومعارضيها. ويقود الجناح المعارض وزير الداخلية السابق شارل باسكوا والوزير السابق فيليب سيغان.

● انقسام في صفوف الاشتراكيين لكنه ضئيل نسبيا إذ يقود وزير الدفاع السابق بيار شوفينمان أقلية مناهضة لماستريخت.

● تعارض غالبية الشيوعيين بقيادة أمينهم العام جورج مارشيه المعاهدة، فيما يؤيدها قسم منهم، اضافة الى التيار الاصلاحي داخل الحزب او الخارج منه.

● يعارض اليمين المتطرف ممثلا في «الجبهة الوطنية» التي يتزعمها جان ماري لوبن المعاهدة معارضة شديدة تصل حد وصفها ب «الايدز» الذي يهدد بقاء فرنسا، والفرنسيين.

أما المعارضون في التيارات السياسية الأخرى فيختلفون في تفسير كثير من أسباب معارضتهم لكنهم يلتقون على جملة مقولات ابرزها: ان معاهدة ماستريخت تضعف الدور السياسي لفرنسا في اوروبا والعالم، وتنال من سيادتها القومية، وتضع القرار السياسي في ايدي مجموعة من البيروقراطيين البعيدين عن الصلة القريبة بالمواطنين، فضلا عن تعدد مراكز القرار الاوروبي التي تنص عليها المعاهدة مثل المجلس الأوروبي (يضم الرؤساء) واللجنة الأوروبية، والبرلمان الأوروبي وغيرها مما يؤدي الى تشابك وتعقيدات في هرمية السلطة الأوروبية.

يبقى السؤال: لمن تكون الكلمة الاخيرة وماذا تكون؟ نعم لماستريخت أم لا؟ الجواب سيخرج بالطبع من صناديق الاقتراع في نهاية هذا اليوم، لكن التوقعات ترجح كفة المؤيدين على المعارضين بنسبة ٥٢ الى ٤٨ بالمائة، هذا اذا صحت التوقعات.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

هل يحدد الفرنسيون مستقبل أوروبا ؟

نموذج شرق أوروبا.. هل يتكرر ؟

يقترع الشعب الفرنسى اليوم على معاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية، فى اهم اختبار يتوقف عليه جانب رئيسى من مستقبل هذه الوحدة. فهل يمضى قطارها فى طريقه بالفعل، وكيف تؤثر على التوازنات الدولية الراهنة وبصفة خاصة العلاقة الأوروبية الأمريكية.

هنا رأيان يقدمان اجابتين من منظور عربى

كل الانظار تتجه الآن إلى فرنسا، حيث تجرى عملية الاستفتاء الشعبى على معاهدة «ماستريخت» خاصة وان استطلاعات الرأى المنشورة حتى الآن تشير إلى ارتفاع نسبة المعارضين لهذه المعاهدة. وهذا يدل على مدى الثقل الفرنسى فى المجموعة الأوروبية من جانب، كما يعنى ان الموافقة الفرنسية تؤكد امكانية تجاوز الرفض الدانماركى للدخول فى المعاهدة. كما انه فى المعنى الاخير يشير هذا الترقب وتلك المتابعة إلى مدى امكانية ميلاد قوة عالمية جديدة يمكنها ان تمارس دور القطب العالمى فى الفترة القادمة فيما لو وافقت فرنسا، وهذه القوة هى «أوروبا الغربية الموحدة».

د. جمال على زهران★



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

في ضوء ذلك الاهتمام الواسع، وفي ضوء استطلاعات الرأى الفرنسية المتباينة بين الرفض والقبول، بين يوم وآخر، لهذه المعاهدة، ان نسلط الاضواء على الآثار المختلفة التى يمكن توقع حدوثها في حالة رفض الشعب الفرنسي في هذه المعاهدة او قبولها.

وبداية نشير إلى انه منذ توقيع معاهدة «ماستريخت» في ختام اجتماع القمة الاوروبية لاثنتى عشرة دولة في هولندا في التاسع من ديسمبر عام ١٩٩١، وهذه الدول تسعى تباعا للحصول على موافقة برلماناتها وشعوبها للتصديق النهائي على المعاهدة والعمل بها مع بدء العام الجديد ١٩٩٣، وحتى اتمامها قبل عام ٢٠٠٠.

ولاشك أن اللطمة الاولى لهذه الاتفاقية، كانت من جانب الدانمارك، حيث رفضها الشعب الدانماركي في استفتاء عام في ٢ يونيه الماضي وبنسبة بسيطة قدرها ٥٠,٧٪ من اجمالي عدد الناخبين وكان لهذا الرفض صدى كبير في جميع الأوساط الأوروبية والعالمية. إلا أن فرنسا بادرت بالتصديق عليها من خلال برلمانها، وحددت يوم ٢٠ سبتمبر لاجراء استفتاء شعبي عليها. ثم ما لبثت ايرلندا أن اعادت الروح أيضا إلى المعاهدة بعد موافقة شعبها في استفتاء عام في ٢٩ يونيه الماضي، وسيستكمل برلمانها المسالة بالتصديق عليها قبل نهاية هذا العام.

ثم توالت موافقة اليونان عليها دون استفتاء شعبي في ٣١ يوليو، وقبلها في ٢ يوليو صدقت لوكسمبورج عليها دون استفتاء شعبي. أما بقية الدول الأوروبية وهي: بريطانيا والمانيا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا، والبرتغال واسبانيا، فإن برلماناتها ستوافق عليها خلال الاسابيع القادمة وحتى نهاية العام وبدون استفتاء شعبي عليها.

ومن ثم يتضح ان الاستفتاء الشعبي في فرنسا حول المعاهدة يشكل حجر الزاوية في الموضوع، حيث ان نتيجته ستؤثر على مواقف الدول السبع المتبقية عند مناقشة برلماناتها للمعاهدة. ومن المسائل المهمة التى يجب معرفتها، أن هذه المعاهدة التى تم اطلاق تسميتها نسبة إلى المدينة التى عقدت فيها اجتماعات القمة بهولندا وهي (ماستريخت) في ديسمبر الماضي (١٩٩١)، لم يكن متوقعا أن يتم الاتفاق على بنودها بالسرعة التى شهدناها في ماستريخت، بسبب حجم الخلافات بين اطرافها. ولكن جاء تفكيك الاتحاد السوفييتي الذى بدأ باعلان ثلاث دول سوفييتية وهي (روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء) عن تكوين كومنولث فيما بينها وبعيدا عن الاتحاد السوفييتي قبل

عقد القمة الأوروبية بيومين، بمثابة المعجل للرؤساء الأوروبيين بأن يسارعوا بانجاز هذا الاتفاق التاريخي لاتمام الوحدة الأوروبية لكي تتولى دورها العالمي الذي يتفق ووزنها التاريخي والحضاري. ومن ثم اتسمت المناقشات، وإدارة الخلافات بين الأعضاء بمرونة كافية، أوصلتهم جميعا إلى المعاهدة التي نصت على التوحيد الاقتصادي والنقدي، وكذا التوحيد السياسي والدفاعي (العسكري)، وذلك ابتداءً من عام ١٩٩٣ وحتى نهاية هذا القرن لتتحقق الوحدة تماما قبل عام ٢٠٠٠. ووسط المنافسة العالمية بين القوى والتكتلات الاقتصادية، فإن عدم استمرار أوروبا في الطريق نحو اتمام الوحدة بين دولها وتنفيذ بنود معاهدة ماستريخت، سيقضي تماما على الحلم الأوروبي في توفير القدرة الجماعية على مواجهة العملاق الاقتصادي الياباني، والعملاق الاقتصادي الامريكي الذي تكون أخيرا من ثلاث دول هي: الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. كما ان هذا سيؤدي إلى تراجع شديد في المكانة السياسية لأوروبا الغربية ويفتح الباب أمام «التطرف» السياسي بالمعنى القديم، أي ظهور دول نازية مرة أخرى تهدد السلام الأوروبي والعالمي معا. كذلك فإن التراجع عن الاتفاقية يشير إلى القضاء التام على التجربة الأوروبية التي امتدت (٣٥) عاما، واصبحت نموذجا تسعى كل التجمعات للاخذ به والاقتداء بخطواته التي تبدأ بالاقتصاد لتنتهي بالوحدة السياسية. وفي المعنى الأخير فإن رفض الاتفاقية سيعني أفول النجم الأوروبي في ظل الواقع العالمي الجديد، وقد تسير أوروبا الغربية في نفس الطريق الذي سارت فيه أوروبا الشرقية في الأعوام الثلاثة الأخيرة. أي أنها ستشهد ظاهرة التفكك التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. وعلى العكس فيما لو أنه قد تمت الموافقة على المعاهدة، فإن تاريخا جديدا ستعيشه أوروبا، باعتبارها قطبا جديدا يعيد مجدها التاريخي، على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري تستطيع من خلاله ان تنافس القطب الأمريكي والقطب الياباني وأي اقطاب أخرى في طريقها للتشكل كالقطب الصيني أو عودة القطب السوفييتي ممثلا في روسيا. ومن هنا أهمية الجهود المبذولة من جانب بريطانيا ومحاولات ميجور في تصريحاته المتتالية لفت أنظار الفرنسيين لاهمية موافقتهم على الاتفاقية، وكذلك الجهود التي يبذلها المستشار الالماني (كول) لتشجيع الشعب الفرنسي على تأييد الإتفاقية من خلال مشاركة الرئيس ميتران على الهواء ومن خلال الأقمار الصناعية في إدارة الحوار مع معارضي الاتفاقية لتوضيح الأمر لهم، كل هذا يدل دلالة واضحة على مدى الأهمية المعلقة على تأييد الشعب الفرنسي للمعاهدة. اضافة إلى ذلك فإن الرئيس (ميتران) يبذل جهداً كبيرا في اقناع الشعب الفرنسي بضرورة الموافقة على المعاهدة، لدرجة انه اشار بكون الموافقة على الاتفاقية لاتتعلق بشخصه بل بمصلحة الشعب الفرنسي وأوروبا كلها وان الموقف من الاتفاقية لايجب ان يرتبط برفض بعض قطاعات الشعب الفرنسي له أو لسياساته الاقتصادية. وبنفس القدر الذي اسهمت فيه أحداث الاتحاد السوفييتي وتفككه في التعجيل بالموافقة على معاهدة ماستريخت بسرعة، فإن توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والتي عرفت باسم (النافتا) في الشهر الماضي (اغسطس) سيؤثر على تصويت الشعب الفرنسي على المعاهدة والتي تعد حجر الزاوية في استكمال الموافقات الأوروبية على ماستريخت في الأسابيع القادمة.

★ مدرس العلاقات الدولية بجامعة قناة السويس



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

خاص لـ « العالم اليوم »: أهم استفتاء في تاريخ

فرنسا وأوروبا اليوم

ميتران لشقيقه: إذا قالوا «لا» .. سوف أستقيل!

الفرنسيون يخسرون ٢٨ مليار دولار فروق عملات!

□ باريس - عماد الدين أديب:

«سوف أستقيل إذا قال الفرنسيون لا لماستريخت» هكذا قال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران منذ أسبوع لمجموعة محدودة من كبار مساعديه. وعلمت «العالم اليوم» أن الرئيس ميتران قد اكد ذلك لشقيقه روبير ميتران، ثم بعد ذلك إلى ابنه أثناء زيارتهما له عندما كان في المستشفى لاصابته بسرطان في البروستاتا. ويذكر أن الرئيس الفرنسي يبلغ من العمر ٧٥ سنة.

ونقل عن ميتران قوله «إذا كان الفرنسيون لا يريدون أوروبا الموحدة، ولا يريدون توفير ٢٨ مليار دولار تضيع سنويا على فروق العملات، وإذا كان سياسيو المعارضة يحولون الاستفتاء على مستقبل فرنسا إلى فرصة لتوجيه ضربة مزدوجة من اقصى اليسار واقصى اليمين لحكمي، فأنا مستقيل بلا شك».

ووصل الحد إلى أن ميتران ناقش في هذه اللقاءات تصوراته لمستقبل فرنسا من بعده، وترددت أسماء مثل «جاك ديلور» رئيس المجموعة الأوروبية، ورئيس الوزراء الفرنسي، أو حتى جاك شيراك ممثل تيار الوسط الديجولي الشهير.

وتزداد مخاوف الرئيس الفرنسي من امكانيات أن تكون نتيجة الاستفتاء على اتفاق ماستريخت والذي ستظهر نتيجته مساء يوم ٢٠ سبتمبر الاحد «لا» بسبب تاريخ الفرنسيين الشهير في قول «لا» لأوروبا وحلف الأطلنطي، ففي عام ١٩٥٤ قال الفرنسيون «لا» لهيئة الدفاع الأوروبي ثم عادوا بعد ٣٨ عاما من ذلك التاريخ يطلبون دورا أوروبيا متزايدا في شئون الأمن. ورفض الفرنسيون ما عرف بخطة «فوشيه» التي قدمها الجنرال ديجول عام ١٩٦٢ إلى الشعب الفرنسي والتي كانت تنادي بنظام أوروبي سياسي نشط، ثم عادوا وانتظروا بعدها ٣٠ عاما من أجل بحث دور أوروبي تلعب فيه فرنسا دورا رئيسيا.

وفي حالة قول الفرنسيين «اللا» الشهيرة، فإن العالم سوف يشهد ظاهرة تعتمد على ٤ ملامح جديدة، حددها احد كبار



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

مستشارى الأمن القومى الفرنسى السابقين المقربين من ميتران.

● أولا: سقوط تركيبة النظام النقدى الاوروبى المقترح، وبدء بحث منظومة جديدة للمعاملات، والأسعار، وسعر الفائدة.

● ثانيا: اهتزاز فكرة أوروبا الموحدة وبدء مناقشة مستقبل أوروبا السياسى فى ظل ما بعد ماسترِيخت.

● ثالثا: حدوث اثار سلبية شبيهه بنظرية الدومينو، الشهيرة التى أطلقها وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر عن انتقال اثر الاحداث من دولة إلى أخرى.

وذلك يعنى أن دولا مثل ألمانيا وإيطاليا، وبريطانيا وأسبانيا على وجه الخصوص سوف تواجه باحتمالات تغيير سياسية كبرى فى حكوماتها على أساس أن هذه الحكومات بنت سياستها النقدية على أساس أوروبا الموحدة.

● رابعا: ظهور دور متصاعد للدولار الأمريكى اقتصاديا والسياسة الأمريكية سياسيا.

التتمة ص«١٢»

وتنظر الدوائر الدبلوماسية العربية فى باريس إلى أن استقالة ميتران سوف تطرح علامات استفهام كبرى حول مستقبل العلاقات الفرنسية العربية التى ترتبت بشكل جيد علي وجود رئيس فرنسي «متفهم» بشكل جيد للمصالح العربية.

وعلى حد قول مسئول عربى كان يزور العاصمة الفرنسية مؤخرا: «فإننا فى العالم العربى لا نملك سوى أن نقول نعم لماستريخت من أجل أن يبقى ميتران وتبقى مصالحنا بدون أى اضطراب فى الوقت الحالى».



تأجيل مواجهة الأزمة النقدية الأوروبية إلى حين ظهور نتيجة الاستفتاء الفرنسى

كول : أوروبا تصبح لعبة فى أيدى العالم إذا لم تحقـــق وحدتهـــا الآن

□ جاك ديلور رئيس اللجنة الأوروبية

سأقدم استقالتى إذا قال الفرنسيون لا

باريس ـ شريف الشوباشى ـ واشنطن ـ وكالات الانباء ـ وسط اهتمام اوروبى وعالمى واسع النطاق ، ادلى الناخبون الفرنسيون امس باصواتهم فى الاستفتاء على اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية وقبل ذلك بقليل ارجأ وزراء مالية الدول السبع الصناعية الكبرى الاعلان عن اى خطط لاعادة الاستقرار الى اسواق المال العالمية إلا بعد ظهور نتائج الاستفتاء الذى سيحدد مصير أوروبا خلال السنوات القادمة

وقد شهدت مراكز الاقتراع إقبالا كبيرا من جانب الناخبين الفرنسيين منذ بدء الاقتراع فى الثامنة من صباح امس .. وكان الاقبال كبيرا فى المدن الكبرى والصغيرة وساعدت الاحوال الجوية المواتية على تشجيع الفرنسيين على الخروج من منازلهم للادلاء باصواتهم

وكانت استطلاعات الراى قد اشارت الى ان رفض او قبول الاتفاقية سيكون بفارق ضئيل .

وقد ادلى الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بصوته فى مدينة شاتوه شينون التى تولى منصب العمدة لها فى عام ١٩٦٩ ، ولم يدل باية تصريحات فى اعقاب ذلك وكان قد اعلن ان ميتران سوف يوجه خطابا هاما الى الشعب الفرنسى بعد ٢٤ ساعة من ظهور نتائج الاستفتاء .

وصرح جاك ديلور رئيس اللجنة الأوروبية ووزير المالية الفرنسى الأسبق الذى ادلى بصوته فى باريس بانه سيقدم استقالته فى حالة رفض اتفاقية ماستريخت . وفى الوقت نفسه ذكر مسئولو السفارة الفرنسية فى نيوزيلندا ان المغتربين الفرنسيين فى نيوزيلندا اقترعوا لصالح اتفاقية ماستريخت وقال المسئولون إن من بين ٣٩ شخصا

ادلوا باصواتهم فى احد صناديق الاقتراع وافق ٣٤ مقابل معارضة ٥ اشخاص ويذكر ان عدد الفرنسيين الذين يحق لهم التصويت فى نيوزيلندا يبلغ ٩٠٠ شخص

ومن المنتظر ان تعلن النتائج فى كل انحاء فرنسا خلال الساعات القليلة القادمة .

وقد اتجهت انظار كل اوروبا الى فرنسا امس حيث سيتحدد مصير الوحدة الاوروبية ، واعرب المستشار الالمانى هيلموت كول عن امله ، فى ان يصوت الفرنسيون بنعم على إتفاقية ماستريخت وقال إنه اذا لم تتحد اوروبا الآن فإنها ستصبح مثل الكرة فى ايدى بقية دول العالم .

واكد كول ، فى مؤتمر جماهيرى بدا فيه متجهم الوجه ، إنه بغض النظر عن النتائج ، إنه سيبذل اقصى جهده للتاكد من ان قطار الوحدة الاوروبية لن يتوقف قبل بلوغ الهدف .

وفى روما قالت صحيفة لاربيليكا ، الايطالية ، كلنا اليوم فرنسيون ، فالفرنسيون يحددون مصيرنا ونحن نشعر باننا فى ضمائرهم .

ومن ناحية اخرى تعهدت الدول فى الوقت نفسه عن قلقها حيال الاغلبية الضئيلة التى فازت بها المعاهدة .

واكد هيلموت سليسينجر رئيس البنك المركزى الالمانى (بوندزبنك) انه اذا تاكدت نتائج الاستفتاء الفرنسى فانها ستؤدى الى تهدئة اسواق المال العالمية .

ومن ناحية اخرى اشارت نتائج استطلاع للراى أجرى فى بريطانيا يوم الجمعة الماضى ان غالبية الشعب البريطانى قد يصوت ضد المعاهدة اذا اجرى استفتاء شعبى عليها فى بريطانيا وافادت نتائج الاستطلاع الذى نشرته صحيفة الاندبندنت امس ان ٤٧٪ من بين الذين شملهم الاستطلاع (١٦٣٠ شخصا) يرفضون المعاهدة وان ٢٤ ٪ يقبلونها بينما لايعرف ٢٩ ٪ منهم اى شىء عن المعاهدة المتعلقة بالوحدة الاوروبية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

بعد موافقة فرنسا على معاهدة ماستريخت

فرحة شاملة .. فى أوربا

هدوء فى سوق المال .. والعملات استعادت توازنها

باريس – عواصم العالم – وكالات الانباء :

أشاد الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بموافقة الشعب الفرنسى على معاهدة ماستريخت واعتبرها نصرا ساحقا لسياسته الداخلية والخارجية على حد سواء .. وقال فى حديث الى التليفزيون الفرنسى إن تصديق الفرنسيين على ماستريخت يعد نقطة تحول هامة فى تاريخ فرنسا ان لم يكن فى تاريخ أوربا بأسرها .

أضاف ان فرنسا أثبتت أنها قادرة على إنعاش أوروبا وتحقيق التوازن بين القوى العظمى فى العالم .

وقد سادت حالة من الفرحة الشاملة فى عواصم أوربا بعد اعلان موافقة فرنسا على (ماستريخت) .

قال المستشار الالمانى هيلموت كول إن تصويت الفرنسيين لصالح ماستريخت يعد دفعة جديدة لاوربا بأسرها وتعهد بالعمل المستمر من أجل توسيع دائرة المجموعة الاوربية لتشمل دولا أخرى .

وتوقع كول أن تصدق الدول الاخرى على المعاهدة لتصبح سارية المفعول فى الاول من يناير القادم .

أما وزير خارجيته كلاوس كينكل فقد استبعد ان تجرى المانيا استفتاء مماثلا حول المعاهدة وقال ان معظم الزعماء والسياسيين رفضوا إجراء الاستفتاء لان المانيا أعلنت موافقتها على المعاهدة .

وقد توقع رئيس البنك المركزى الالمانى (البوند سبانك) هيلموت شيلزنجر أن تؤدى موافقة الفرنسيين على المعاهدة الى وضع نهاية لحالات الفوضى والاضطراب التى هزت أسواق المال الاوربية الاسبوع الماضى .

قمة عاجلة

وفى لندن دعا رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور إلى عقد قمة عاجلة لزعماء المجموعة الاوربية فى مطلع الشهر القادم لبحث مستقبل المجموعة .

وقال ميجور الذى قدم تهانيه للرئيس الفرنسى أن الحاجة باتت ضرورية لبحث الاضطرابات التى أصابت أسواق المال فى الايام القليلة الماضية ولابد أن يكون هذا الموضوع على رأس أعمال القمة الطارئة .

وفى روما أعرب رئيس الوزراء الايطالى جوليانو اماتو عن ارتياحه لنتيجة استفتاء فرنسا على معاهدة ماستريخت التى رجحت كفة المؤيدين على المعارضين لها بنسبة ضئيلة .

وقال اماتو ان رفض الفرنسيين لمعاهدة الوحدة الاوربية كان من الممكن أن يطيح بامال الاوربيين فى اقامة وحدة أوربية استغرق العمل من أجلها اربعين عاما

هدوء الاسواق

وفى واشنطن اعرب وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية فى المجموعة الاوربية عن ارتياحهم للنصر الساحق الذى حققه الفرنسيون فى استفتائهم على معاهدة «ماستريخت» واكدوا التزامهم بنظام اسعار صرف العملات الموحد باعتباره عنصرا اساسيا للاستقرار والرخاء الاقتصادى فى اوربا

إشاروا الى أن نتيجة الاستفتاء ستهدئ من التوتر الذى يخيم على اسواق البورصات العالمية .

ويحضر هؤلاء الاجتماع الحالى لصندوق النقد الدولى .

وفى طوكيو رحبت اليابان بموافقة الفرنسيين على معاهدة ماستريخت صرح مسئول فى وزارة الخارجية اليابانية إن بلاده كانت تؤيد عملية دمج المجموعة الاوربية منذ امد طويل .

أعرب المسئول عن امله فى ان تعزز معاهدة ماستريخت من موقف المجموعة الاوربية وان تعمل على استقرار اسواق المال الاوربية التى تواجه تقلبات حادة هذا الشهر ولا سيما عندما قامت بريطانيا وايطاليا بسحب عملتيهما من نظام الية سعر الصرف .

وفى لشبونه رحب رئيس وزراء البرتغال انيبال كافاكو سيلفا بتصديق الفرنسيين لصالح ماستريخت واكد ان المعاهدة هى افضل طريق نحو المستقبل بالنسبة للبرتغال واوربا كلها وقال سيلفا ان



المصدر : الـ.............د

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

البرتغال حكومة وشعبا تشعر بسعادة غامرة لهذه النتيجة .

واعلن فى مقابلة تليفزيونية ان فرنسا اثبتت بموافقتها على ماستريخت انها ركيزة البناء الاوروبى ..

وفى بروكسل رحبت بلجيكا التى تضم مقر السوق المشتركة بنتيجة الاستفتاء وصرح رئيس وزرائها جان لوك بأنه لابد من القيام بحملة لاقناع الشعب البلجيكى بالتصديق على ماستريخت .

● وفى لوكسمبورج اعلن وزير خارجيتها جاك بوس فى بيان اصدره فى نيويورك ان تصديق الفرنسيين لصالح ماستريخت يوصد الابواب امام الاتجاهات القومية التى تهدد التضامن الاوربى .

● وفى اوسلو اعربت رئيسة وزراء النرويج « جروهارلم برونتلاند » عن املها فى انضمام بلادها للمجموعة الاوربية هذا العام بالرغم من الموافقة الضئيلة للفرنسيين على ماستريخت واضافت رئيسة الوزراء النرويجية ان هذه الموافقة الضئيلة لن تغير من برنامج الحكومة النرويجية لطلب عضويتها فى المجموعة الاوربية .

● وفى دبلن رحب رئيس الوزراء الايرلندى « ربرت رينولدز » بنتيجة الاستفتاء . وقال ان هذه النتيجة ترضى الشعب الايرلندى وان فرنسا تؤكد من جديد انها رائدة الوحدة الاوروبية .

● وفى ماستريخت بهولندا والتى تم توقيع المعاهدة بها وحملت اسمها اشاد المواطنون بتصويت الشعب الفرنسى لصالح المعاهدة . وقال مسئول ببلدية المدينة ان الشعب الهولندى سيواصل العمل من اجل دعم العملة الاوربية الجديدة المعروفة باسم الايكو

● وفى اثينا صرح رئيس وزراء اليونان قسطنطين ميتسوتاكيس ان موافقة الفرنسيين على اتفاقية ماستريخت سيعيد الهدوء الى اسواق المال العالمية بسرعة واستبعد ميتسوتاكيس اى انخفاض فى اسعار الدراخمة العملة الوطنية فى البلاد .

وقال ميتسوتاكيس ان انخفاض سعر الدراخمة اليونانية ليس مطروحا على بساط البحث ..

وتجدر الاشارة الى ان حالات الفوضى والاضطراب التى سادت اسواق المال الاوربية وادت الى تخفيض اسعار الجنيه الاسترلينى والليرة والبيزيتا الاسبانية كانت تمثل تهديدا لسياسات الحكومة اليونانية للقضاء على ظاهرة التضخم .

● وفى مدريد ذكرت الحكومة الاسبانية ان النصر الساحق الذى حققه الفرنسيون من خلال تصديقهم على اتفاقية ماستريخت فى الاستفتاء سيعزز من وحدة المجموعة الاوربية ويعمل على استقرار اسواق المال واعرب مسئولو الحكومة عن اعتقادهم بان نتيجة استفتاء فرنسا عن اتفاقية ماستريخت سيجعل البلاد تمضى قدما فى عملية البناء الاوربية لان ماستريخت فى مصلحة الازدهار الاوربى والعالمى .

رأى الوفد

الخمس تسعات

تتجه انظار العالم اليوم نحو فرنسا لمعرفة نتيجة الاستفتاء الذى تم امس حول اتفاقية «ماستريخت» للوحدة الاوروبية ، وطوال الاسبوع الماضى كان الزعماء والرؤساء فى انحاء اوروبا يتوجهون الى الشعب الفرنسى - يخطبون وده - وينشدون موافقته على الاتفاقية حتى لا تتعثر مسيرة الوحدة الاوروبية .

ولا يهمنا الآن معرفة نتيجة الاستفتاء ، وهل ستقول الاغلبية «نعم» او «لا» للوحدة ، ولكن الذى يهمنا هو ذلك المظهر الحضارى للعلاقة بين الشعوب والحكام ، والذى يتمثل فى احترام ارادة الشعب احتراما يبلغ حد التقديس ، فالشعب هو صاحب الكلمة الاولى والاخيرة ، وهو الذى يقرر مصيره . وعلى الحكام ان ينزلوا على إرادته ويقولوا له : سمعا وطاعة .

لقد ابتلى الشعب المصرى بداء «الاستفتاء» منذ دستور ١٩٥٦ الذى صاغه عبد الناصر ليجعل من رئاسة الجمهورية حكما ابديا ، ويجعل من رئيس الجمهورية حاكما مطلقا تحت مظلة استفتاء صورى تاتى نتائجه بنسبة ٩٩,٩٩٩٪ موافقة على راى الحاكم ، ومنذ ذلك الوقت صار الاستفتاء غطاء للاستبداد ، واصبحت حكاية الخمس تسعات مثارا للسخرية والتندر والتشنيع على الشعب المصرى ، ويقول الساخرون : كيف يحصل حكامكم على هذا الاجماع الشعبى الذى لا يحصل عليه الرسل والانبياء ؟! وحجتهم فى ذلك أن الرسل والانبياء لهم خصوم ومعارضون .. اما حكامنا فليس لهم خصوم او معارضون ، ويتمتعون بتاييد جميع الرعايا بمن فيهم الموتى والمهاجرون والقابعون فى بيوتهم !

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : هل يمكن تصور ارتكاب تزوير او تزييف او تلاعب فى نتيجة الاستفتاء الذى طرحه الرئيس ميتران على الشعب الفرنسى ؟ ويمكن طرح السؤال بصيغة اخرى : هل كان ميتران يستطيع حسم القضية فى لحظة طيش ويوافق على الاتفاقية دون استطلاع راى الشعب الفرنسى ؟

الجواب : مستحيل .. وغير قابل للتصور .. لان هنك حكومة تحترم الشعب ، وشعبا يحترم نفسه ، ولا يفرط فى حقوقه ومنها حق تقرير المصير .

«الوفد»

أوروبا و«العقدة الألمانية»

أوروبا تدفع اليوم ثمن الوحدة الالمانية.

هكذا يرى بعض الاوروبيين علاقة اوروبا بالمانيا الموحدة القوية اقتصادياً وبشرياً وسياسياً، ولعل هذا من الاسباب الرئيسية غير المعلنة صراحة لتخوف الملايين ـ الذي اصبح علنياً ـ من مشروع «الولايات المتحدة الاوروبية».

المانيا واقع، وواقع مؤثر الآن، بعد سقوط «العملاق» الروسي في مستنقعات الديون والبطالة والصدأ الصناعي والافلاس السياسي، والأمر الطبيعي هو ان تلعب المانيا الدور الذي يليق بها.

يحق للمواطن الالماني، دون مراء، ان يقطف ثمار معجزته الاقتصادية، وان يطمئن الى مستقبله بعدما انزاح عن ارضه هم «المسرح العسكري الاوروبي» في كل لحظة وصلت فيها العلاقات بين موسكو وواشنطن الى حد تشغيل «الخط الاحمر».

ويحق له ايضاً ان يتمتع بوحدته الوطنية، وهو الذي عاش وطأة التمزيق والتشتيت في الظل الثقيل لـ «جدار برلين»... كما عاش اسلافه مصاعب الخرائط المتغيرة والحدود المطاطية من تخوم روسيا الى الألزاس واللورين.

لكن الدول، كالأفراد، محكومة بنظرة الآخرين لنواياها وتصرفاتها. واذا كان للمواطن الألماني ملء الحق ان يكتب صفحة جديدة مشرقة في تاريخه، فان لجيران المانيا بعض العذر في ابداء خوفهم من «العملاق» المستيقظ من غفوته.

فصور السعادة الالمانية بسقوط «جدار برلين» شوهتها مظاهر انتعاش الحركات العنصرية «النيونازية» ضد الأجانب وضد الجيران ايضاً. والاسلوب الألماني «المباشر» في حسم موضوع اعتراف المجموعة الاوروبية باستقلال كرواتيا وسلوفينيا نبه كثيرين من الاوروبيين الى مخاطر «سلام الماني» جديد يفرض فرضاً في وسط اوروبا.

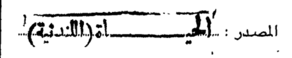
وردة فعل الألمان، الصريحة الى حد الجفاف، على اهتزاز الاقتصادات الاوروبية من حولهم هذا الاسبوع، افهمت القاصي والداني من المشككين ان المانيا هي حجر الثقل وهي مركز القيادة في اي اطار اوروبي مستقبلي متصور.

الغريب ان هذه الحقيقة التي تعرفها واشنطن وتحسب لها حساباتها، وتعرفها ايضاً شعوب اوروبا الغربية وحكوماتها، لم تستدع بعد استراتيجية متجانسة ومتماسكة في دول كبيرة مثل فرنسا وبريطانيا، بدليل الانقسام والتذبذب اللذين يسودان الاحزاب والقوى الرئيسية في البلدين.

هذا الانقسام وهذا التذبذب ـ حتى داخل الحزب الواحد ـ سيستمران على الأرجح لأن المانيا ـ أولاً ـ ستبقى في مكانتها الطليعية الاوروبية في المستقبل المنظور، وثانياً لأن موقع اوروبا وشكلها واطر تعاونها ما تزال قضايا غير محسومة في هرمية النظام العالمي الجديد.

«الشرق الأوسط»



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

الوحدة مع ألمانيا

■ في مطلع القرن كانت المانيا. وفي منتصفه المانيا. وفي أواخره المانيا ايضاً. كانت المانيا القوة العسكرية سبباً اساسياً في اشتعال حربين كونيتين مدمرتين. وهي الآن، على ما اتهمها به البريطانيون ومعظم الاوروبيين ولحق بهم الاميركيون، المسؤولة الرئيسية عن الازمة الاقتصادية والبلبلة التي تضرب سوق المال.

والمانيا هي نفسها كانت أمس موضوع الاستفتاء في فرنسا على مستقبل اوروبا. والفرنسيون الذين توجهوا الى صناديق الاقتراع يعرفون ان بعضهم يقترع ضد حكم الاشتراكيين الذين يحكمون في باريس منذ احد عشر عاماً، وبعضهم الآخر يقترع ضد الوحدة الاوروبية او معها... ويقاسمهم المشترك الخوف من المانيا القوة الاقتصادية الجبارة. يقترعون للوحدة التي يعتقدون بأنها وحدها قادرة، بجهود اوروبية مشتركة على كبح جماح هذه القوة ومنعها من تجديد حرب ثالثة وإن بأشكال مختلفة. الم يقل المستشار هيلموت كول انه لو كان هناك بنك مركزي اوروبي موحد واحد لما تعرضت اسواق اوروبا في الاسابيع الاخيرة لما تعرضت له؟

ويقترعون ضد الوحدة خوفاً من طغيان المانيا، الكتلة البشرية والصناعية الاكبر، على الكيانات الوطنية والقومية الاوروبية الاخرى، سياسياً واقتصادياً... وعسكرياً في مرحلة لاحقة. الم تكن هي وفرنسا صاحبة مشروع انشاء قوة اوروبية موحدة تتولى الدفاع عن اوروبا والاستغناء عن القوة الاميركية في اطار حلف شمال الاطلسي؟

لكن الفرنسيين الخائفين من المانيا، ومثلهم الاوروبيون عموماً، يعرفون ان الاقتراع لمعاهدة ماستريخت وقيام الوحدة الاوروبية او الاقتراع ضدهما، لن يغير شيئاً في قوة المانيا وطغيانها على شريكاتها سواء كانت داخل نظام اوروبي وحدوي او خارجه.

من حق الفرنسيين ان يخافوا على مستقبل دورهم السياسي داخل الدولة الاوروبية الواحدة، وعلى هويتهم وأمنهم القومي من المهاجرين الذين يزحفون على الدول الاوروبية من دول العالم الثالث ومن المافيات المنظمة والارهاب وجيش العاطلين عن العمل ومن القوة الصناعية لالمانيا وعملتها. لكن الفرنسيين الذين تنتابهم هذه المخاوف وهي تنتاب البريطانيين ايضاً، يجب الا يحلموا بفرنسا الاستعمارية ما بين الحربين العالميتين ومطلع الخمسينات، او بفرنسا التي عرفت كيف تحافظ على دور متوازن ايام الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

يعرف الفرنسيون، ومثلهم الاوروبيون، انه لن تكون لهم، لفرنسا او لأي دولة اوروبية منفردة قدرة على الوقوف في وجه الولايات المتحدة التي باتت تتحكم بالقرارات الدولية، والتي اظهرت حرب الخليج انها القوة العسكرية العظمى بلا منازع، في حين ظهرت اوروبا «عملاقاً اقتصادياً وقزماً سياسياً ودودة عسكرية» على حد تعبير وزير خارجية بلجيكا ابان محنة الكويت. بل ان الازمة الاقتصادية الاخيرة اظهرت كم ان الدول الاوروبية بدت «قزماً اقتصادياً» امام المارد الالماني. وهي لن تكون افضل حالاً أمام المارد الاقتصادي الياباني.

يكفي ان تعرف اوروبا مثلاً انها وحدها موحدة قادرة على حل مشاكل اوروبا الاخرى التي قامت على انقاض الاتحاد السوفياتي، اذ لا يمكن الامن الاوروبي ان يستقر من دون استقرار اوروبا الشرقية. ويكفي ان تعرف اوروبا مدى اعتمادها على موارد المناطق المضطربة من الخليج الى شمال افريقيا مروراً بالشرق الاوسط لتعرف انها لن تكون لها كلمتها في الصراع او في تسوية الصراع في هذه المناطق حفاظاً على مصالحها ومصالح دول هذه المناطق، ما لم تكن لها كلمة واحدة موحدة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. انه قدر اوروبا ان تحتوي المارد الالماني فتستقوي به بدل ان تتحول موضوع صراع بينه وبين اليابان والولايات المتحدة.

جورج سمعان

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كول وميتران يبدآن اليوم خطوة جديدة على طريق الوحدة الأوروبية الشاق

يلتقي الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والمستشار الألماني هيلموت كول في باريس اليوم لبحث سبل تدعيم وانعاش حملتهما لاتمام الوحدة الأوروبية . وذلك بعد موافقة الشعب الفرنسي على معاهدة ماستريخت ، التي وصفها الرئيس الأمريكي جورج بوش في اول رد فعل له ، بانها ايجابية . مشيرا الى انه هنأ الرئيس الفرنسي عليها .

وذكر مسئولون المان في بون أن كول يعتزم ايضا القاء كلمة امام البرلمان الألماني يوم الجمعة ، لبحث تاثير الموافقة الفرنسية على معاهدة الوحدة الأوروبية بتلك الأغلبية الضئيلة والتي بلغت ٥١٫٠٥ ٪ فقط .

واضاف المسئولون أن كول وميتران سيركزان على بحث الدعوة لقمة اوروبية طارئة الشهر القادم ، لمحاولة تحسين صورة المعاهدة ، وتحويلها من اتفاقية غير مرغوبة إلى معاهدة تحفظ الشخصية والكيان والسلطات المستقلة لكل دولة .

وذكرت مصادر في باريس ان المانيا وفرنسا اتفقتا على بحث سبل جديدة لدفع الوحدة الاوروبية ، والاستفادة من دروس الاستفتاء الفرنسي ، وأن كول وميتران اتفقا على ان يبحثا في قمتهما اليوم جعل اتخاذ القرارات في المجموعة الاوروبية اكثر ديمقراطية واشراك المواطنين بدرجة اكبر في البناء الاوروبي وتقليص سلطات اللجنة التنفيذية للمجموعة .

وصرح جاك ديلور رئيس المجموعة الاوروبية بان اعادة مناقشة بنود ماستريخت سيكون بمثابة فتح « صندوق باندورا » او مايعرف باسم صندوق الشرور ، الذي سيقضي على كل شيء .

وقد اجمع المراقبون على ان النسبة الضئيلة التي وافق الفرنسيون بها على ماستريخت والتي تجعل مستقبل الوحدة الاوروبية كانه يقف على حد الموس قد اعطت للمعاهدة حياة جديدة وفرصة اخرى لاجتياز العقبات التي تعترضها .

وقد بحث وزراء خارجية دول الجماعة الاوروبية في اجتماع عقدوه في نيويورك امس تاثيرات الموافقة الفرنسية باغلبية ضئيلة على المعاهدة .

وقد علق نورمان لامونت وزير الخزانة البريطانية على ذلك بقوله : انها بمثابة رسالة تحذير لاوروبا . ودعا جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا الى عقد قمة طارئة لدول الجماعة في بداية الشهر القادم وقال إنه لن يطرح المعاهدة للتصديق على مجلس العموم البريطاني قبل ان تحدد الدانمارك موقفها وقبل معالجة اوجه القصور في نظام ضبط اسعار الصرف الاوروبية .

واعترف المسئولون في بون وباريس ولندن بانه لايمكن تجاهل رفض نسبة كبيرة من الشعب الفرنسي تقترب من النصف للاتفاق وانه لابد من الاخذ في الاعتبار تحفظات الرأي العام الاوروبي على بنودها وسد الفجوة بين تطلعات السياسيين ومخاوف الناخب العادي كما اتفق خبراء المال والتجارة على ان الطريق الى الوحدة النقدية الكاملة المنصوص عليها في المعاهدة ليس مفروشا بالورود وان نظام ضبط العملات والية اسعار الصرف ستتعرض لضغوط مستمرة مالم تعالج الاختلالات ويعود الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية الى النظام الذي انسحبا منه في الاسبوع الماضي .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

من ثقب الباب

اخيراً تنفست أوربا الصعداء . وقال الفرنسيون نعم لمعاهدة ماستريخت . وأحست اوربا بالارتياح بعد موجات عنيفة من التشاؤم والقلق على مصير الوحدة الاوربية . فقد رفضتها الدانمارك . وتعلق مصير المعاهدة الحاسم على الناخب الفرنسى . وكأن الفرنسيون كانوا يصدقون على مصير فرنسا وأوربا معاً . وهكذا انتصر فرانسوا ميتران أيضا . والنصر كبير . وان لم يكن حاسما . لان الذين قالوا نعم للمعاهدة لم يزيدوا على ٥١٪ ..

وكانت كل استفتاءات الرأى العام قبل شهر واحد من يوم الاحد الحاسم قد أكدت ان الذين يعارضون أكثر من الذين يوافقون . ولهذا قالت الصحف ان الفرنسيين قالوا : نعم صغيرة . أو قالوا نعم .. ولكن . أو قالوا نعم من طرف اللسان ! .

وكانت أولى كلمات الرئيس ميتران اذاعها بعد دقائق من اعلان النتائج انه يشكر الذين قالوا نعم . والذين قالوا لا : رجالا ونساء . وقال لتهدئة المعارضين للمعاهدة والمعترضين على سياسته : « لاغالب ولامغلوب . فقد إنتصرت فرنسا . وكذلك اوربا » .

وقد أحس ميتران بحسه السياسى المخضرم عنف المعارضة . والهمته خبرته أن يقذف باخر ورقة فى حملة الدعاية قبل الاستفتاء بأيام . وسمح للصحف بنشر بيان رسمى صدر عن قصر الاليزيه عن عمليته الجراحية الاخيرة . ولم يجد غضاضة أن يعلن البيان الرسمى ان العملية الجراحية المفاجئة كانت بسبب سرطان المثانة . وكأنه اراد أن يقول للذين يعارضون المعاهدة ؟ لانهم يعترضون على استمراره فى الحكم ويعترضون على الحكومة الاشتراكية – أنا ذاهب وفرنسا باقية .

وهكذا صوت منافسوه وخصومه أيضا مع المعاهدة . وأبرزها فاليرى جيسكار ديستان الرئيس الاسبق . وكذلك جاك شيراك رئيس الوزراء الاسبق والمرشح المحتمل فى معركة الرئاسة القادمة . وعارض المعاهدة بعنف الشيوعيون ماعدا قلة قليلة . وعارضها بعنف أقصى اليمين المتطرف بقيادة لوبن . ولكن الاحزاب الكبرى إختلفت . وحتى حزب الخضر انقسم . وتصاعد الخوف من رفض المعاهدة ، وعزلة فرنسا عن أوربا ، مما يؤدى إلى إنفراد ألمانيا بالقوة الاقتصادية المتصاعدة ، وتصاعد اليمين الانعزالى فيها . أو حتى اليمين العنصرى . ولهذا كان هيلموت كول المستشار الالمانى يضع يده على قلبه . وينتظر نتيجة الاستفتاء . وكذلك جون ميجور فى بريطانيا . لان سقوط المعاهدة فى الاستفتاء الفرنسى ، وقد انضمت بريطانيا إلى المعاهدة فى بطء وحذر ، سيؤدى إلى « فركيشة » أوربية . بل كان يمكن ان يؤدى إلى إنهيار جهود اوربا طوال ثلاثين عاما لتحقيق الوحدة الاوربية .

وأخيرا ، قالت فرنسا نعم للوحدة الاوربية . وانتصر فرانسوا ميتران . وان بقيت معركتان قريبتان قادمتان . وهما معركة الرئاسة ، ثم الانتخابات التشريعية العامة . وقد يبقى ميتران ومعه الحزب الاشتراكي الحاكم . وقد يذهبان . ولكن المؤكد بعد استفتاء الاحد الحاسم ان فرنسا باقية . والوحدة الاوربية تتقدم إلى الامام لتصبح اوربا قوة كبرى إقتصادية وسياسية وعسكرية فى النظام العالمى الجديد .

كامل زهيرى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

العلم والحياة

بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء الشعبى الفرنسى على معاهدة ماستريخت .. ففى كل من الحالتين .. أى فى حالة الموافقة او حالة الرفض .. فالواضح أن ثمة شقاق قد أصاب فعلا الشعب الفرنسى .. بمعنى أن الموافقة او الرفض تأتى بفرق طفيف .. بين المعارضين والموافقين .

والحقيقة التى يسجلها التاريخ.. أن الرئيس ديجول كان يحلم بتوحيد أوربا .. ولكن دون أن يدخل بريطانيا فى تلك الوحدة الاوربية .. لان شارل ديجول كان يحمل كراهية رهيبة لبريطانيا . ويعلل البريطانيون اسباب تلك الكراهية .. بأنها تعود لسنوات الحرب العالمية الثانية .. لان الحلفاء رفضوا ان يتعاملوا مع ديجول بصفته رئيس دولة .. بينما كان ونستون تشرشل يتصدر الاجتماعات بصفته رئيس المملكة المتحدة .

المهم أن الشعب الفرنسى لا يحمل مشاعر طيبة لبريطانيا .. وبالمثل يمقت أمريكا .. ويرى أن بريطانيا لا تزيد عن انها تابع امين لامريكا .

ديجول كان يحلم بالوحدة الاوربية التى تحتوى المانيا الغربية وايطاليا وبقية دول السوق الاوربية .. التى لم تكن بريطانيا قد انضمت اليها .

ولكن الوضع قد تغير اليوم .. وبعد ان كانت فرنسا هى صاحبة المبادرة الاولى لايجاد الوحدة الاوربية .. اصبحت فرنسا اليوم هى اقوى داعية لتحطيم الامل فى وحدة اوربية .

الشعب الفرنسى يرى اليوم المانيا موحدة ذات قوة اقتصادية وسياسية تفوق قوة فرنسا .. وفى الجانب الاخر توجد بريطانيا ذات النفوذ القوى المستمد من ارتباطها بأمريكا .. باختصار بدأ الشعب الفرنسى يشعر بأنه لن يكسب من الوحدة الأوربية بل يخسر كثيرا .

فضلا عن عقد قديمة مازالت باقية فى نفوس الفرنسيين تجاه الالمان نتيجة ثلاثة حروب مدمرة .

كما يعتقد الفرنسيون ان الالمان شعب يتسم بالبخل والتخلف الثقافى .. وان كان يعرف فى نفس الوقت ان المانيا تمثل قوة اقتصادية رهيبة .

والشعب الفرنسى يفخر بتراثه الثقافى .. ويعتز بهويته الاوربية العريقة .. بكل ما فيها من فن وادب وعلم ايضا .. والاهم من ذلك كله .. ثورته الفرنسية التى تعتبر أم الثورات فى هذا العصر .

ومن الطريف حقا .. ان المواطن الفرنسى بصفة عامة يتميز بمستوى ثقافى رائع .. ليس فقط من الناحية الفنية والادبية بل ايضا من الناحية السياسية .. ومن ناحية الالمام بالاطباق الفرنسية الشهيرة .. والالمام بتاريخ مصر الفرعونى .

واذا مر أحدهم بسفارة امريكا .. صاح هذه سفارة الكوكاكولا .. وهكذا يجد الفرنسى تعليقا ساخرا على الكثير من سفارات الدول الاجنبية .. والشهادة لله ان الفرنسيين يحترمون مصر وحضارتها اكثر من أى دولة اجنبية أخرى ..

اكتب هذه السطور قبل أن تبدأ اذاعة اية بيانات عن استفتاء ما ستريخت .. وعلى اى حال صلى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم .

د. عواطف عبد الجليل



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضعف التأييد الفرنسى للمعاهدة يثير القلق حول مستقبل «ميتران» والوحدة الاوروبية

المعارضة تستعد لانتخابات «مارس» والاشتراكيون يؤكدون على ضرورة التغيير

باريس ـ وكالات الانباء : القى التاييد الضعيف الذى حظيت به اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية فى الاستفتاء الفرنسى الذى اجرى امس الاول ظلالا من الشك حول مستقبل الوحدة فى القارة الاوروبية والمستقبل السياسى للرئيس فرانسوا ميتران

اظهرت النتائج النهائية أن ٥٠,٩٥٪ يؤيدون الوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية الاوروبية ، بينما عارضها ٤٩,٠٥٪ وبلغت نسبة المشاركة ٧٠,٥٪ وهى نسبة قياسية .

ورغم ان الرئيس ميتران ـ وهو احد المخططين الرئيسيين للمعاهدة قد اكد ان فرنسا قد اثبتت انها لا تزال قادرة على الهام اوروبا التى اصبحت فى وضع يجعلها على قدم المساواة مع اعظم قوى العالم ـ الا ان المعلقين السياسيين قالوا ان نتيجة الاستفتاء تظهر فوزا ضعيفا وتترك سلطات «ميتران» المتداعية وقد اصابها ضرر بالغ . واعترف جاك ديلور رئيس اللجنة التنفيذية بأن تاييد المعاهدة جاء بفارق ضئيل ، ورغم ذلك فقد اعرب «ديلور» عن امله فى ان يفتح الاستفتاء الطريق امام التصديق عليها فى باقى دول المجموعة الاوروبية . واكد المراقبون ان نتيجة الاستفتاء تدل على ان ميتران سيواجه تشريعات معارضة له بعد الانتخابات البرلمانية التى ستجرى فى مارس ١٩٩٣ .

ومن خلال التصريحات التى صدرت على الفور بعد نشر التقديرات الاولى لنتائج الاستفتاء يتبين ان الفوز الضعيف الذى حصل عليه الرئيس الاشتراكى فرانسوا ميتران لن يسهل كثيرا مهمته خلال تلك الانتخابات . وقد بدا زعماء المعارضة بالفعل حملتهم الانتخابية ، وفى مقدمتهم جاك شيراك رئيس التجمع من اجل الجمهورية (الحزب الديجولى الجديد) . ورغم انه اعرب عن سروره لان الفرنسيين اختاروا مواصلة البناء الاوروبى ، إلا انه اكد ان اليمين البرلمانى المنقسم فى شان اوروبا يجب ان يجمع صفوفه مجددا ، ويستعد للتناوب على السلطة بعد سنوات من الاشتراكية .

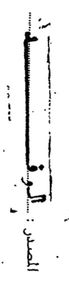
اما الرئيس السابق جيسكار ديستان فقد اخذ على ميتران انه لعب على اوروبا بالروليت الروسية فى اشارة الى خطورة طرح المعاهدة للاستفتاء الشعبى . واوضح «ديستان» ان التغيير فى مارس اصبح اكثر ضرورة للاستفادة من هذه الوحدة . واعترف لوران فابيوس الامين العام للحزب الاشتراكى ان المناقشات الانتخابية قد اظهرت وجود عنصر القلق ، واوضح انه ينبغى الرد عليها بشكل ملموس فى خيارات الاشتراكيين .

واذا كانت الـ «نعم» الفرنسية قد انقذت معاهدة الوحدة الاوروبية فالمشكلات النقدية ما زالت معلنة . كما ان تاييد المعاهدة زاد كثيرا من المشكلات السياسية والاقتصادية التى يواجهها جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد



التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

اوروبا ترحب

بانتصار «ماستريخت» فى الاستفتاء الفرنسى

ميازاوا- الموافقة على ماستريخت تقضى على فوضى الأسواق المالية العالمية

«ميجور» يدعو لقمة أوروبية و«كول» يطالب بتطبيق الديمقراطية



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

عواصم العالم ـ وكالات الانباء :

ابدت العواصم العالمية امس ترحيبا كبيرا بتصويت الفرنسيين لصالح معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية بغالبية ٥١,٥٪ . تنفس العالم الصناعى الصعداء بعد نتيجة الاستفتاء الفرنسي بينما كثف الزعماء السياسيون للجماعة الاوروبية جهودهم للمضى قدما نحو اوروبا الموحدة . اعرب الرئيس الامريكى جورج بوش عن تاييده للخطوات التى تستهدف التكامل الاوروبى وتشجيع التجارة الحرة بين دول العالم . وصرح بوش لدى استقباله وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى بان بلاده تدعم الوحدة الاوروبية التى ستعمل على فتح الاسواق وتزيد من قدرة اوروبا لتصبح شريكا للولايات المتحدة فى مواجهة تحديات المرحلة العالمية الجديدة . وتجنب الرئيس الامريكى التعليق المباشر على نتائج الاستفتاء الفرنسى .

وفى طوكيو اكد كيتشى ميازاوا رئيس الوزراء اليابانى ان التصويت لصالح ماستريخت فى الاستفتاء الفرنسى يساهم بصورة كبيرة فى استقرار الاسواق المالية الاوروبية . اوضح ميازاوا ان نتيجة الاستفتاء الفرنسى ستنهى الفوضى التى سادت الاسواق المالية خلال الايام الماضية . واعربت الخارجية اليابانية عن ترحيبها بالموافقة الفرنسية على معاهدة ماستريخت وصرح متحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية بان بلاده ترغب فى تعزيز علاقاتها مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

وفى دول المجموعة الاوروبية انقلبت موجة القلق التى سادت هذه الدول خلال الايام الماضية الى شعور غامر بالفرح بعد نتائج الاستفتاء الفرنسى . عكست تصريحات القادة الاوروبيين ارتياحا حقيقيا فى جميع البلاد الاوروبية . اصدر وزراء مالية دول المجموعة الاوروبية بيانا مشتركا من واشنطون حيث يحضرون الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى . اكد البيان ان تاييد الفرنسيين لمعاهدة ماستريخت سيساعد فى تهدئة واستقرار الاسواق المالية التى تعانى من الاضطراب . فى الوقت نفسه دعا جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى الى عقد قمة للمجموعة الاوروبية فى شهر اكتوبر القادم لمناقشة النتائج التى اسفر عنها الاستفتاء الفرنسى .

وهنا ميجور الرئيس الفرنسى على نتائج الاستفتاء واوضح ان عقد قمة لدول المجموعة سيهدف الى بحث كيفية المضى قدما فى طريق هذه الاتفاقية .

وفى بون رحب المستشار الالمانى هيلموت كول بتصويت الناخبين الفرنسيين لصالح ماستريخت . طالب كول فى بيان صادر عنه باوروبا ديمقراطية قريبة من مواطنيها حتى تاخذ فى اعتبارها المخاوف التى تعترى الاوروبيين وتوقع كول الذى كان قد طالب الفرنسيين بالتصويت لصالح ماستريخت : توقع ان توافق دول اخرى فى المجموعة الاوروبية على المعاهدة فى وقت لاحق حتى يبدا سريانها مع اوائل عام ١٩٩٣ . واشار الى ان الجدل الدائر فى الدول الجماعة يعكس تخوف الشعوب الاوروبية من ان تؤدى اوروبا الموحدة الى ذوبان قومياتها . واكد المستشار الالمانى ضرورة عمل كل ماهو ضرورى لضمان ان تقوم اوروبا ماستريخت من اجل مصلحة شعوب القارة وان تكون ديمقراطية وقريبة من مواطنى كل الشعوب .

وفى المانيا ايضاً ، استبعد كلاوى كينكل وزير الخارجية الالمانى اعادة التفاوض حول ماستريخت من جديد . وحول المعارضة المتنامية فى بريطانيا لمعاهدة ماستريخت ، اعرب كينكل عن اعتقاده بان اضطراب اسواق العملة فى الآونة الاخيرة ادى الى زيادة المشاعر المعادية لاوروبا الموحدة ـ واكد ثيوفيجل وزير المالية الالمانى ان نتائج التصويت الفرنسى خطوة مهمة للغاية فى الطريق الى اوروبا الموحدة . واشار الى عدم وجود اى سبب للخوف على مستقبل اوروبا بعد تصويت الفرنسيين لصالح ماستريخت .

وفى روما ـ اعرب جوليانودا ماتورئيس الوزراء الايطالى عن ارتياحه الكبير لنتيجة اقتراع الناخبين الفرنسيين . واضاف اماتو ان ايطاليا التى عمدت طوال ٤٠ عاما من اجل اوروبا موحدة تشعر بسعادة كبيرة لهذه النتائج . وصرح كارل بيلت رئيس وزراء السويد بانه يامل فى ان تؤدى نتيجة الاستفتاء الفرنسى الى ارسال اشاعة الى شعوب اوروبا كلها لتاييد معاهدة ماستريخت وفى لاهاى اعربت الحكومة الهولندية التى وضعت معاهدة ماستريخت اثناء توليها رئاسة المجموعة الاوروبية عن قلقها ازاء التصويت لصالح المعاهدة باغلبية ضئيلة فى الاستفتاء الفرنسى . صرح هانزفان دان بروك وزير الخارجية الهولندى بان رفض الدانمارك للمعاهدة وتصويت الفرنسيين عليها باغلبية ضئيلة يظهر الخلاف بين السياسيين الاوروبيين والراى العام بشان مستقبل الوحدة الاوروبية . واوضحت الدانمارك التى رفض مواطنوها المعاهدة فى استفتاء جرى فى يونيو الماضى ، انها تامل فى ان تدفع نتائج الاستفتاء الفرنسى الدول الاوروبية للتعاطف مع مشاكل كوبنهاجن . ويعرب ايلمان فنس وزير الخارجية الدانماركى عن امله فى توصل بلاده الى ترتيبات خاصة مع المجموعة الاوروبية .

وفى اثينا استبعد قسطنطين ميتسو تاكيس رئيس الوزراء اليونانى ادخال اى تخفيض على سعر العملة اليونانية . واوضح ان تصويت الفرنسيين لصالح ماستريخت سيعيد الهدوء الى الاسواق المالية العالمية . وفى لشبونة اعرب الرئيس البرتغالى ماريو سواريز عن سعادته الكبيرة بنتيجة الاستفتاء الفرنسى . وطالب خواودى ديوس بينيرد وزير الخارجية البرتغالى دول الجماعة الاوروبية بالعمل على مشاركة المواطن الاوروبى العادى بصورة اكبر فى عملية اتخاذ القرار ... فى الوقت



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

نفسه ، رحبت اسبانيا بنتائج الاستفتاء الفرنسى ، وصرح خافير سولانلوزير الخارجية الاسبانى بان نعم الفرنسية حققت نصرا كبيرا للشعوب الاوروبية وان ذلك سوف يسمح بالاستمرار فى عملية بناء اوروبا الموحدة. ولاقى التصويت الفرنسى لصالح ماستريخت ترحيبا قويا فى ايرلندا التى صوتت لصالح المعاهدة باغلبية كبيرة فى يونية الماضى ، صرح البرت رينولدز رئيس الوزراء الايرلندى بان الشعب الفرنسى سلك نفس الطريق فى تاييد ماستريخت كما فعل الشعب الايرلندى قبل ذلك ؛ واوضح ان الاستفتاء الفرنسى يؤكد اهمية دور فرنسا فى عملية بناء اوروبا الموحدة . وفى هلسنكى اعرب إيسكو اهو رئيس الوزراء الفنلندى عن اعتقاده بان تصويت الفرنسيين لصالح ماستريخت سيساعد فى بدء المفاوضات حول توسيع الجماعات الاوروبية . واشار الى ان هذه النتائج تمثل جانبا ايجابيا لبلاده التى تقدمت بطلب التحاق للجماعة الاوروبية فى مارس الماضى ، وتامل فى امكانية الالتحاق بالجماعة بحلول عام ١٩٩٥ . واعرب عن نفس الموقف النرويج التى اكدت انها ستمضى قدما للانضمام الى الجماعة بالرغم من الاغلبية الفرنسية الضئيلة التى وافقت على المعاهدة . صرحت جروهارلم برو نتلفد رئيسة وزراء النرويج بان هذه النتيجة لن تغير الجدول الزمنى الذى وضعته حكومة النرويج للحصول على عضوية الجماعة الاوروبية ..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

الأسواق المالية تراهن على عودة الاستقرار بعد الاستفتاء الفرنسى

وزراء مالية الجماعة الأوروبية يجددون التزامهم بالنظام النقدى الأوروبى

الدولار والاسترلينى يتراجعان فى مواجهة المارك بعد اعلان النتائج

عواصم العالم ـ وكالات الأنباء : تجددت امس آمال الأسواق المالية العالمية فى استعادة الهدوء والاستقرار بعد النتائج التى أسفر عنها الاستفتاء الفرنسى حول معاهدة ماستريخت . جدد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية فى دول المجموعة الاوروبية التزامهم بنظام اسعار الصرف الاجنبية المرتبطة ببعضها البعض .

اعرب المسئولون الأوروبيون عن اعتقادهم بأن نتيجة الاستفتاء ستخفف حدة التوتر فى اسواق الصرف الأجنبى ، كما أعاد وزراء المالية الأوروبيون التزامهم بالنظام النقدى الأوروبى كعامل رئيسى للاستقرار الاقتصادى والرفاهية فى اوروبا . وتوقع هيلموت مثيلزنجر محافظ البنك المركزى الالمانى ، والذى طالما اتهم بمسئوليته عن الاضطراب فى الاسواق المالية الأوروبية . توقع ان تؤدى نتائج الاستفتاء الفرنسى الى اشاعة الهدوء والاستقرار فى الأسواق المالية .

وفى ستوكهولم أعلن البنك المركزى السويدى انه سيخفض سعر الاقراض الرئيسى الى ٥٠٪ بعد ان كان قد رفعه الى ٥٠٠٪ . واعلنت الدوائر المالية فى السويد عن برنامج واسع من تخفيضات الانفاق واجراءات ضريبية جديدة لتصحيح العجز المتزايد فى الميزانية . فى نفس الوقت ذكرت مصادر مالية مطلعة فى العاصمة الايطالية روما ان الليرة الايطالية لن تعود قريبا الى النظام النقدى الأوروبى خلافا لما اعلنته الحكومة الايطالية عندما قررت سحب الليرة من النظام النقدى الاوروبى يوم الاربعاء الماضى . ومن المقرر ان تبدأ سوق العملات فى ميلانو العمل مرة اخرى صباح اليوم بعد اغلاقها يوم الاربعاء الماضى بسبب انهيار الليرة امام المارك والدولار . واعلن المسئولون الماليون فى بريطانيا عن ضرورة اتخاذ بعض التدابير الجديدة قبل اتخاذ القرار بعودة الجنية الاسترليني الى النظام النقدى الاوروبى .

وبالرغم من موجه التفاؤل التى اعرب عنها المراقبون الماليون ، فان التقارير الواردة من الاسواق المالية اشارت الى عكس ذلك . وخلال التعاملات الصباحية التى جرت فى بورصة طوكيو امس ، كان الدولار الامريكى والجنيه الاسترلينى من اكبر الخاسرين بعد موافقة الفرنسيين على معاهدة ماستريخت . وبلغ سعر الدولار ١٢٣,٦٨ ين و١,٤٧٦٠ مارك صباح امس بينما سجل سعره ١٢٤,٥٠ ين و١,٥٠٣٥ مارك عند الاقفال فى بورصة نيويورك يوم الجمعة : وذكر الخبراء الماليون ان السبب فى انخفاض الدولار هو زوال تفرده كملاذ آمن للمستثمرين بعد تصويت الفرنسيين لصالح ما ستريخت .

فى الوقت نفسه سجل الجنيه الاسترلينى انخفاضا قدره ٤ فنيجات فى مقابل المارك الالمانى . وذكرت مصادر مالية ان السرق انخفاض الجنيه الاسترلينى يعود الى عزلة بريطانيا الحالية عن الية سعر الصرف الاوروبى واحتمال اتجاه اسعار الفائدة نحو الانخفاض ، وتوقع المتعاملون فى الاسواق ان يواصل الاسترلينى انخفاضه تجاه المارك حتى يصل ٢,٥٠ مارك مقابل الاسترلينى الواحد .

من ناحية اخرى قال المتعاملون فى بورصة طوكيو ان موجة من شراء الين ظهرت فى اوائل التعامل فى اسواق اسيا . واشار المتعاملون الى ان ذلك جاء نتيجة للتوقعات بان يصبح الين اليابانى هو العملة المفضلة وسط استمرار المخاوف بشان العملات الاوروبية .

وحققت اسعار الاسهم فى طوكيو ارتفاعا واضحا عند الافتتاح . وارتفع مؤشر نيكى المكون من ٢٢٥ سهما بنسبة ٠,٦٠٪ .



ماستريخت: «نعم» فرنسية ضعيفة

كتب أحمد مصطفى:

احتفلت أوروبا أمس بنتيجة الإستفتاء الفرنسى على معاهدة الوحدة الأوروبية «ماستريخت» والذى طال الترقب والانتظار لنتيجته باعتبارها حاسمة فى مستقبل الوحدة الأوروبية. وقد صوت الفرنسيون أول أمس (الأحد) بنعم ضعيفة على المعاهدة، حيث وافق عليها ٥١٪ من المصوتين مقابل اعتراض ٤٩٪، فى حين بلغت نسبة المشاركة فى الاستفتاء ٥٦٪ من أصل ٣٨ مليون ناخب فرنسى. وقد جاء الاستفتاء الفرنسى وسط عاصفة نقدية اجتاحت أوروبا كلها وفرضت نفسها على إجتماع الدول الصناعية السبع الحالى فى الولايات المتحدة. وقد تمخضت العاصفة عن انسحاب بريطانيا من نظام التعامل النقدى الأوروبى الموحد، الذى يحدد سقفا أعلى وأدنى لسعر صرف العملات الأوروبية فى سوق النقد والأوراق المالية، وذلك بعد الانهيار الكبير لقيمة الجنيه الاسترلينى مقابل سعر المارك الألمانى، وهو ما أدى إلى عاصفة أخرى من التصريحات السياسية لرئيس وزراء بريطانيا جون ميجور ووزير ماليته تحمل ألمانيا مسئولية انهيار الاسترلينى. ذلك الانهيار أصاب أيضا عملات البلدان الأوروبية غير القوية اقتصاديا، مثل الليرة الإيطالية والبيزيتا الاسبانية. وقد اضطرت ألمانيا الأسبوع الماضى لخفض أسعار الفائدة بنسبة ٠,٥٪ لدعم الليرة الإيطالية التى عانت من عدة تخفيضات فى قيمتها وأصبحت مهددة كذلك بالخروج من النظام النقدى الأوروبى. يعلق بعض المراقبين على نتائج الاستفتاء الفرنسى وما صاحبها من قلق وترقب بأنها أثبتت حقيقة أهمية فرنسا فى أوروبا، وإن كانت «نعم» الضعيفة قد أعادت الروح لماستريخت بعد «لا» الدانماركية فإنها مؤشر على ضعف الوحدة حال قيامها، والتى تواجه بكثير من العقبات الكفيلة بجعلها مهزوزة باستمرار ما لم تعمل أوروبا على تلافى أسباب رفض «نصف» شعوبها تقريبا للوحدة.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

بعد الاستفتاء

الفارق الضئيل الذي وافق به الفرنسيون في استفتاء يوم الاحد على اتفاقات ماستريخت للوحدة الاوروبية اظهر حجم التحفظ الموجود الذي بدا يظهر بين الراي العام الاوروبي تجاه التخلي عن الهوية الوطنية لصالح البيت الاوروبي الاشمل، وان هناك تباعدا بين ما يفكر فيه السياسيون وما يفكر فيه المواطن العادي الذي يشعر في الاطار العام ان مصلحته مع اوروبا ولكنه لا يريد في الوقت ذاته ان يتخلى عن هويته وتميزه، او ان تدار اموره من بروكسل.

وفي الحقيقة فان نتيجة الاستفتاء في فرنسا التي جاءت باغلبية ٥١٪ اي بفارق ضئيل للغاية، اعتبرها انصار ماستريخت انتصارا في وجه المخاوف السابقة بان يرفض الفرنسيون كما فعل الدنماركيون الاتفاق، بينما اعتبرها المتحفظون شبه هزيمة لان ذلك يعني ان هناك حوالي نصف الراي العام الفرنسي لا يوافق، بينما تعتبر فرنسا احدى قوتين رئيسيتين مع المانيا سعتا باصرار منذ الستينات الى خلق قوة اوروبية عظمى قادرة على المنافسة مع القوى الاعظم الاكبر الاخرى.

وقد ازالت نتيجة الاستفتاء الايجابية المخاوف من انهيار نظام النقد الاوروبي الذي تعرض الى اكبر هزة منذ العمل به، ولكن النتيجة لم تلغ الضرر الذي حدث، ولا تستطيع، وعلى العكس فان هناك دولتين اساسيتين عضوين في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى خارج النظام، وقد حددت بريطانيا بوضوح انها لن تعود الا بشروط، بينما تراجعت ايطاليا امس عما اعلنته سابقا من ان عملتها ستعود الى النظام اليوم وقالت ان الليرة ستبقى خارج النظام لفترة.

وفي الوقت ذاته فان التوتر كبير بين بريطانيا والمانيا حول السياسات النقدية، فالاولى تتهم الثانية بانها ساعدت على إضعاف الجنيه الاسترليني بينما الثانية تقول ان الاولى تحمل مشاكلها لها وان عليها الاعتراف بان اقتصادها من الدرجة الثانية بالقياس اليها، وهو ما يجب ان ينعكس على وضع عملتها داخل النظام الاوروبي.

لقد حدث الضرر بالفعل داخل المجموعة الاوروربية وهو ما عكسته تصريحات مسؤولين اوروبيين امس اعربوا عن قلقهم من النتيجة الضعيفة للاستفتاء في فرنسا، وخاصة المستشار الالماني هيلموت كول الذي رحب بنتيجة الاستفتاء، ولكنه قال ان الساسة لا بد ان يأخذوا اوجه قلق عامة الناس مأخذ الجد بشكل اكبر، وان الجدال في الاشهر الاخيرة اظهر ان الشعوب الاوروبية قلقة من ان اوروبا سوف تقوم على خطوط مركزية وقد تقوض هويتهم القومية.

ومازال من المبكر التنبؤ بما سيكون عليه مسار الاحداث، وردود الفعل على دعوة بريطانيا لقمة اوروبية الشهر المقبل، ولكن المؤكد ان اوروبا ستعيد التفكير مرة ثانية في مستقبلها وان الاتجاه نحو وحدة اقتصادية مرنة تراعي التنوع في الهوية الوطنية لكل شعب هو الذي يكسب ارضا على حساب الفريق الذي يحلم بولايات متحدة اوروبية تحكمها سياسات واحدة.

علي ابراهيم



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات - التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

لا ونعم.. لماستريخت

عوض ان تكون ماستريخت جسر اوروبا الى الوحدة الشاملة اصبحت، بعد الاقتراع الفرنسي، حدود هذه الوحدة. والواقع أن اقتراع الفرنسيين على اتفاقية ماستريخت كان اصدق تعبير ممكن عن الموقف الاوروبي العام من الوحدة الموعودة، فبانقسامهم مناصفة تقريباً بين مؤيد للاتفاقية ومعارض لها يسجل الفرنسيون نيابة عن الاوروبيين كلهم، اعتراضهم على آلية الوحدة ووتيرتها وحرصهم، من جهة ثانية، على ألا يدفن حلم الوحدة بفعل ضغوط المرحلة.

باختصار، خروج الناخب الفرنسي من اقتراعه على ماستريخت «بلا ونعم» يعكس بصدق مأخذ الاوروبيين على وحدة يقود ايقاعها «البوندزبنك» ويجر الراقصون الى حلبتها جراً وبصرف النظر عن استعدادهم للرقص على هذا الايقاع.

وفي هذا السياق لا يخلو اعلان الفرنسيين تاييدهم لماستريخت باضعف صوت ممكن من عبرة «للماستريختيين» في اوروبا عامة وفي المانيا خاصة.. فالاوروبي العادي ضاق ذرعاً بالنموذج الاقتصادي الالماني وباضطراره للتقيد به بصرف النظر عن اولوياته، وبات يؤرقه احتمال تحول البيروقراطية الاوروبية الى بديل للديمقراطية في بلده.

من المغالاة تحميل «البوندزبنك» الالماني مسؤولية النفور الاوروبي المتنامي من ماستريخت. ولكن اذا كانت اولوية «البوندزبنك» في عهد ما بعد الوحدة الالمانية هي محاربة التضخم بأي ثمن، فان اضعف الايمان ان لا تدفع اوروبا كلها هذا الثمن.

ربما كان من سوء حظ الاقتراع الفرنسي على ماستريخت انه جرى في ظل النزاعات النقدية التي تعصف باسواق المال الاوروبية وتثير قلق اصغر مودع واكبر مستثمر على مستقبل سعر صرف عملته الوطنية.

الا ان من حسن حظ اوروبا، على المدى البعيد، ان يذكرها الناخب الفرنسي ان الوحدة المشتركة تقتضي إعترافاً مسبقاً بالمصلحة المشتركة وهذا الإعتراف يبدا بازالة التشنج النقدي الطاغي على دولها الان نتيجة تقديم «البوندزبنك» لاولويات المانيا الاقتصادية على الاولويات المشتركة للمجموعة الاوروبية.

من هذا المنظار قد يساهم قبول الفرنسيين لماستريخت «بلا ونعم» في تمهيد الطريق لإعادة نظر جماعية في مفهوم الوحدة الاوروبية: ولن يكون صعباً على دول المجموعة التوصل الى اتفاق عام على وحدة تقلل احتمالات التدخل بالشؤون الداخلية لدولها وتزيد فرص الدفاع عن مصالحها المشتركة انطلاقاً من مراعاة هذه المصالح سلفاً.

«الشرق الاوسط»



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

مؤتمر الاشتراكية الدولية في برلين وبداية النهاية

احمد كمال حمدي كتب من بون عن مؤتمر الاشتراكية الدولية الذي عقد اخيراً في برلين. ويقول انه بالرغم من ازدياد عدد اعضاء المنظمة فإن وزن الحركة نفسها يتقلص وأهميتها في تراجع مستمر.

خلال انعقاد مؤتمر منظمة الاشتراكية الدولية في برلين في اواخر الاسبوع الماضي، الذي شاركت فيه معظم الأحزاب والحركات الاشتراكية في العالم، كانت هناك عدة اسئلة تتردد في اجواء هذا المؤتمر الدولي الكبير الذي يعقد لأول مرة بعد انهيار الأنظمة الشيوعية في شرق اوروبا، وهبوب رياح الحرية والديمقراطية على العديد من دول العالم. اسئلة كانت تدور في أذهان المئات من اعضاء وفود الدول التي شاركت في مؤتمر برلين هذا، دون أن تطفو على سطحه، وكأنها تخشى من اجابة واحدة واضحة تماماً، تشير الى انطواء عصر الأفكار الاشتراكية في العالم بدون رجعة، واندثار نظريات ماركس ولينين ودخولها متحف التاريخ. في مؤتمر الاشتراكية الدولية ببرلين، ظهرت بوضوح محاولات اوروبية للمحافظة على حكمة «الاشتراكية»، حتى ولو على سبيل الشعارات البراقة، وكان الاوروبيين، او بعضهم على الأقل، الذين أجتمعوا في العاصمة الألمانية الموحدة برلين يخشون من اندثار فكرة الاشتراكية الدولية باعتبارها وليدة أوروبية، الأمر الذي ظهر بوضوح من اختيار السياسي الفرنسي بيير موروا رئيساً لحركة الاشتراكية الدولية، والنرويجية برونتلاند نائبة اولى له، بالاضافة الى عدد لا يحصى من نواب الرئيس، حسب التوزيع الجغرافي للحركة، معظمهم من الاوروبيين.

وفي مؤتمر الاشتراكية الدولية في برلين، فشلت تماماً محاولات عدد قليل من اقطاب الاشتراكية في العالم، ابقاء خيوط الحياة للأفكار الاشتراكية - الثورية. سواء عن طريق احياء تجربة كوبا، او طرح شعارات ثورية لعدد من الحركات الاشتراكية في دول العالم الثالث، الأمر الذي طرح، مجدداً سؤالا هاماً وكبيراً عن مستقبل الاشتراكية الدولية في العالم - ووجودها اصلاً - في السنوات الأخيرة من القرن العشرين الحالي.

ولعل من الغريب ان يطرح في مؤتمر برلين، على لسان مندوبي الأحزاب والحركات الاشتراكية وخاصة على لسان رئيسة الجديد بيير موروا، شعارات لا يختلف عليها اثنان في العالم، وكأنها شعارات تحتكرها الاشتراكية فقط، وهي محاربة الجوع والفقر والالتزام بالسلام، كهدف رئيسي خلال السنوات القادمة، مما دعا البعض، في برلين، الى التساؤل عن السبب في عدم انضمام الأحزاب اليمينية والمحافظة الى منظمة الاشتراكية الدولية، وعدم تمثيلها في مؤتمر برلين، بل عن السبب في عدم ترشيح المستشار الالماني هلموت كول، وزعماء الحركة الديجولية الجديدة في فرنسا، بل الرئيس الامريكي جورج بوش، لرئاسة الاشتراكية الدولية حالياً طالما ان الموضوع والنشاط والأهداف السياسية لا يخرجون عن محاربة الجوع والفقر واقرار السلم العالمي، وقد يزيد عن ذلك الى الموضوع الذي تحول الى «موضة» العصر الحديث وهو حماية البيئة من



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

التلوث!!

ان الاشتراكية الدولية ترى نفسها وريثة للإشتراكية الدولية الثانية التي انشئت في عام ١٨٨٩، واتخذت طابعا ثوريا، قبل ان يزيحها الشيوعيون في مطلع العشرينات الماضية، وتزول عن مسرح السياسة العالمية عقود طويلة، قبل ان تعود إليها الحياة مجدداً، وبصورة تدريجية، في مطلع السبعينات الماضية ـ وعلى يد سياسي الماني مرموق يقترب منه حالياً شبح الموت، هو المستشار الالماني الأسبق فيلي براندت، الذي أعاد الحياة الى الحركة الاشتراكية الدولية وطبعها بطابعه الشخصي الانساني المميز. لقد كان فيلي براندت، السياسي الذي بشر بالوفاق الدولي وعمل من أجله في ذروة التوتر الدولي وقمة الحرب الباردة، وخلال سنوات طويلة، يختلف تماماً عن اقطاب الاشتراكية الاوروبية الذين عاصروه، وكانت افكارهم «الاشتراكية» تنطبع بطابع الانانية والحذر والفوقية الاوروبية والشعارات الفارغة تجاه شعوب العالم الثالث، وهي صفات زادت من الطابع الاوروبي للاشتراكية الدولية... اقطاب وساسة من وزن ميتران الفرنسي وكرايسكي النمساوي وباله السويدي.

لذلك، ومع غياب براندت عن المسرح الاوروبي والعالمي، فان الحركة الاشتراكية الدولية، التي تجد نفسها في فراغ فكري وعقائدي، بعد سقوط الأنظمة الشيوعية والاشتراكية في الاتحاد السوفياتي السابق ودول اوروبا الشرقية وبعض الحركات الاشتراكية في افريقيا وأمريكا اللاتينية، تفتقد الآن شخصية فيلي براندت، الذي ظل مقعده شاغراً في مؤتمر الاشتراكية الدولية في برلين.

ومن الغريب ان يتناقض العدد مع الفكرة، والكم مع النوع، في اطار الحركة الاشتراكية الدولية، فعدد الأحزاب والهيئات الاشتراكية في العالم قد ازدادت ووصل عدد اعضاء منظمة الاشتراكية الدولية اليوم الى ١٠٧ من الأحزاب والهيئات والحركات، ولكن وزن الحركة نفسها يتقلص وأهميتها في تراجع مستمر، ووصلت اليها تيارات عقائدية وفكرية متناقضة تماماً، عندما وجدت فيها الأحزاب الشيوعية المنهارة ملجأ، بعد ان عمدت الى تغيير أسمائها القديمة واستبدالها بأسماء تحمل عبارات الاشتراكية الديمقراطية، الأمر الذي يبدو بوضوح في الحزب الشيوعي الايطالي، اكبر الأحزاب الشيوعية الاوروبية، الذي انتسب الى منظمة الاشتراكية الدولية تحت اسم حزب الديمقراطية الاشتراكية!! وما زال الجميع ينتظرون الوقت الذي سيتقدم به الحزب الشيوعي الألماني الشرقي، الذي استبدل باسمه اسم مماثل لما عثر عليه الشيوعيون الايطاليون، وهو حزب الديمقراطية الاشتراكية الالماني، بطلب مماثل الى رئيس الاشتراكية الدولية الجديد بيير موروا.

لعل من طرف التعليقات التي برزت خلال مؤتمر الاشتراكية الدولية في برلين حول مستقبل الحركة هو ذلك الذي وصف المؤتمرات والاجتماعات القادمة للاشتراكية الدولية بأنها ستكون أقرب الى لقاءات الزملاء من طلبة المدارس والجامعات، بعد انقضاء فترة الشباب، كيف يستعيدوا الذكريات وتبادل الأفكار الخيالية ورفع البيانات الانشائية، وانشاد بعض الأغنيات والأناشيد القديمة.. وإرسال البرقيات الى الأمم المتحدة في مواضيع ومناسبات طارئة، الى جانب برقيات التهنئة والتعزية في أعياد ميلاد اقطاب الاشتراكية الدولية او وفاتهم!



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

رغم ضآلة الفرق بين «نعم» و«لا»

ترحيب غربي بالاستجابة الفرنسية لماستريخت

باريس - بروكسل - وكالات الانباء: إعلنت وزارة الداخلية الفرنسية امس ان النتيجة الرسمية النهائية للاستفتاء الفرنسي على معاهدة ماستريخت حول الوحدة الاوروبية الذي اجري امس الاول اظهرت ان ٥١,٠٥ في المائة من الناخبين ايدوا المعاهدة.

ومن الناخبين المسجلين الذين بلغ عددهم ٣٨,٣٣٣,٦٩٦ ناخبا صوت ١٣,١٧٢,٧١٠ بـ «نعم» للوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية الاوروبية. وصوت ١٢,٦٣٢,٨١٦ بـ «لا».

وقالت الوزارة ان نسبة الناخبين الذين ادلوا باصواتهم بلغت ٦٩,٦٨ في المائة.

وقد تنفس العالم الصناعي من طوكيو الى واشنطن الصعداء بعد ان اجتازت المعاهدة اختبار الاستفتاء الفرنسي وان كان ذلك بفارق ضئيل.

فقد رحب ساسة داخل المجموعة الاوروبية ومن دول اخرى خولها بالموافقة على المعاهدة بعد اسابيع من اضطرابات سادت الاسواق خوفا من رفض الناخب الفرنسي لها ومن ورائها خطط لصدور عملة اوروبية موحدة بحلول عام ١٩٩٩.

وقال جون ميجر رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الحالي للمجموعة الاوروبية إنه سيدعو لعقد اجتماع قمة خاص للمجموعة في اوائل الشهر القائم لدراسة ما يجب ان تكون عليه العلاقة بين المجموعة ومواطنيها البالغ عددهم ٣٤٠ مليون نسمة.

واعرب الرئيس الامريكي جورج بوش عن تأييده لخطوات تستهدف التكامل الاوروبي وتشجع التجارة الحرة. ودعا الى العمل على انجاح المحادثات الخاصة بالاتفاقية الدولية للتجارة والتعريفة الجمركية والتي اعاقها نزاع قديم بين المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة حول مسألة دعم المنتجات الزراعية.

وفي اليابان التي اشتبكت مع المجموعة الاوروبية حول تصدير السيارات وفتح اسواقها امام الواردات الاجنبية اعرب مسؤول في وزارة الخارجية عن ترحيب طوكيو بموافقة الناخب الفرنسي على معاهدة الوحدة الاوروبية.

وقال مسؤول ياباني: «آمل ان تزيد المعاهدة من قوة المجموعة الاوروبية».

وسادت نغمة مشتركة في بيانات الترحيب، التي خرجت من زعماء المجموعة الاوروبية بعد ان تعرضت ماستريخت لمقاومة غير متوقعة من جانب الناخبين، وهي ضرورة اعادة النظر في اسلوب العمل.

وقال جاك ديلور رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الاوروبية: «نشكر الناخب الفرنسي باسم فرنسا واوروبا والديمقراطية والتاريخ».

والتقى وزراء مالية دول المجموعة الاوروبية ومحافظو البنوك المركزية في



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

واشنطن للاشتراك في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي واصدروا بيانا مشتركا جاء فيه ان الاستجابة الفرنسية ستساعد في تهدئة الاسواق المالية المضطربة.

وقال المستشار الالماني هيلموت كول ان الموافقة الفرنسية ستعطي اوروبا دفعة جديدة وانه سيعمل الآن من اجل توسيع نطاق المجموعة وضم الدول المجاورة التي تقدمت بطلب للحصول على عضويتها.

وقال جوليانو اماتو رئيس الوزراء الايطالي انه «تنفس الصعداء» لنتيجة الاستفتاء الفرنسي خاصة بعد ان اوضحت استطلاعات الرأي صغر الفارق بين المؤيدين والمعارضين للمعاهدة.

وقال اماتو: «لو لم يصوت الناخب الفرنسي لضاع على الارجح عمل ٤٠ عاما من الوحدة الاوروبية. وهو امر كان سيتسبب في حدوث اضرار لا يمكن اصلاحها».

وطالبت البرتغال وبلجيكا مرددة وجهة نظر الدول الكبرى في المجموعة الاوروبية ببذل المزيد من الجهد لاشراك مواطني المجموعة الاوروبية في سياساتها.

وقال كاريل فان ميرت ممثل بلجيكا في اللجنة الاوروبية التي تضم ١٧ عضوا ان التوترات الاقتصادية والدبلوماسية التي اظهرتها على السطح الحملة الفرنسية المضادة لماستريخت بدأت تهدد بتقسيم المجموعة الاوروبية.

وقال فان ميرت: «الضرر وقع والمهمة الاولى هي وقف انجراف المجموعة ووقف تقسيمها وفقدها لمصداقيتها امام العالم الخارجي. فالاشياء عندما تبدأ في الانزلاق من الصعب وقفها».

ورحب سكان بلدة ماستريخت الهولندية التي اطلق اسمها على المعاهدة بموافقة الناخب الفرنسي عليها. وقال هاري فرانكين المسؤول السابق في مجلس بلدية ماستريخت: «انها شيء طيب. فنحن نساند اوروبا الموحدة ونعتقد انه حان الوقت للتخلص من توترات مثل تلك التي تحدث عندما نلتقي مع الالمان في مباراة لكرة القدم».

واعربت الحكومة الهولندية التي وضعت معاهدة ماستريخت اثناء توليها رئاسة المجموعة الاوروبية عن قلقها ازاء الاغلبية الضئيلة التي اتت بها نتيجة استفتاء فرنسا وعن مستقبل اوروبا.

وقال بيت دانكيرت نائب وزير الخارجية الهولندية: «المشكلة انها اغلبية ضئيلة للغاية ولم تصل بنا الى بر الامان». وصرح هانز فان نن بروك وزير الخارجية الهولندي بأن رفض الدنمارك لماستريخت وموافقة الناخب الفرنسي عليها بأغلبية ضئيلة اظهرا الخلاف بين الساسة والرأى العام في ما يتعلق بمستقبل الوحدة الاوروبية.

وقالت الدنمارك التي رفض ناخبوها المعاهدة خلال استفتاء اجري في الثاني من يونيو (حزيران) الماضي انها تأمل في ان تدفع نتيجة استفتاء فرنسا شركاءها للتعاطف مع مشاكل كوبنهاجن.

وقال اوفي ايلمان جنسن وزير خارجية الدنمارك: «اعتقد انه سيصبح من السهل الآن على الدنمارك ان تصل الى ترتيبات خاصة مع المجموعة الاوروبية».

وفي اثينا استبعد قنسطنطين ميتسوتاكيس رئيس وزراء اليونان تخفيض سعر العملة اليونانية. وقال ان تصويت الفرنسيين بنعم على المعاهدة سيعيد الهدوء الى الاسواق العالمية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢





المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

ايام وقضايا

المضرجان: أوروبا وميتيران!

يتحدث الفرنسيون في حياتهم اليومية عن «القهوة الصغيرة» و«الغداء الصغير» اي الفطور، و«الظهيرة الصغيرة» وعن «مساء صغير»! وامس كان زعيم الحزب الديغولي يعلن انهم قالوا «نعم صغيرة» لمعاهدة ماستريشت!

والفرنسيون هم الذين ابتدعوا ايضاً تعبير «نعم ولكن» الذي استخدمه جيسكار ديستان من اجل الابتعاد عن الديغوليين من دون الانفصال عن الديغولية، وقد كان هذا جوابهم امس في الاستفتاء على الوحدة الاوروبية. لم يدمروا الوحدة لكنهم كادوا يفعلون ولم يسحبوا الثقة من فرنسوا ميتيران لكنهم كادوا يفعلون.

وقد تمضي اوروبا، او الوحدة الاوروبية، التي كانت هي ايضاً اختراعاً فرنسيا وفكرة فرنسية، في طريقها الى النهاية وقد تتعثر في مكان ما، كأن تضاف الى معاهدة «ماستريشت» بعض الكوابح خلال قمة اكتوبر المقبل التي دعا اليها على عجل جون ميجور امس، او كان تضطر الدانمارك التي صوتت «بلا» ضعيفة الى الخروج من الاسرة بعدما صوتت فرنسا «بنعم» مشابهة. لكن فيما يبدو طريق الوحدة شبه مؤكد، يبدو في المقابل ان فرنسوا ميتيران قد سقط ضحية الاستفتاء الذي دعا اليه.

كان ميتيران يهدف بالدرجة الاولى من الاستفتاء الى انقاذ اوروبا والى انقاذ نفسه. لكن اذا كان ممكنا انقاذ القارة بنسبة مضحكة فإن قانون النسبة هذه لا ينطبق على الرئاسة الفرنسية. لقد استقال ديغول من قبل برغم حصوله على ٦٣ في المئة من اصوات الفرنسيين. غير ان ميتيران الذي ابلغ مواطنيه في ١٤ يوليو الماضي انه يتوقع الحصول على ٦٥ في المئة من اصواتهم، لن يخرج على الارجح بالطريقة نفسها.

ثمة مخرج آخر! ففي مارس المقبل سوف تدعى فرنسا الى الانتخابات البرلمانية العامة والارجح ان تكون تلك الانتخابات الامتحان الاخير للرجل الذي حكم فرنسا مدة اطول من اي رئيس آخر. هو، والحزب الاشتراكي الذي حوله بعد سنين طويلة من مجرد ناد سياسي هزيل الى مؤسسة فرنسية كبرى. وربما، لولا الخوف على اوروبا نفسها وعلى الفرنك وعلى علاقات فرنسا، ربما كان ميتيران استقال امس. لكن لا اوروبا مستعدة لمثل هذه القفزة في الفراغ ولا فرنسا معدة لها.

لقد اثبتت نتائج الاستفتاء ضعف ميتيران لكنها اكدت ايضاً واقعاً سياسياً يذكر الناس بايام الجمهورية الثالثة. ليس هناك من اقوياء في فرنسا اليوم. لا في المعارضة ولا في الموالاة. الديغوليون مشتتون والجيسكارديون ضعفاء والاشتراكيون بلا وريث ظاهر. وقد يكون من الصحيح القول ان ميتيران الذي استطاع تجزئة المعارضة هو الذي عمد ايضاً الى تجزئة حزبه من اجل ان يبقى، ضمن الاصول الديموقراطية، الرجل الاول ان لم يكن الرجل الوحيد.

في الشهر المقبل يدخل فرنسوا ميتيران عامه السادس والسبعين. سبعة عقود امضى نصفها في الحكم ونصفها في المعارضة لكنه امضاها كلها في واجهة الحياة السياسية الفرنسية. في الحرب وفي السلم. بدأ حياته وزيرا في الجمهورية الرابعة وهو بعد في الثامنة والعشرين من العمر، وكان كبير معارضي الجمهورية الخامسة التي اعلنها ديغول ثم صار وريثها وسيدها والامين الاول عليها. وفي الحرب العالمية الثانية كان هو احد كبار المسؤولين عن المقاومة ضد النازيين.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

هذه الحياة الحافلة تميزت بشيء أساسي: القدرة الفائقة على البقائية السياسية! حارب ضد الديغوليين وضد الشيوعيين وضد الوسط وضد اليمين وطبعا ضد الاشتراكيين الآخرين. كان يحارب وينتظر و... ينتصر ولو بعد حين. والوصول الى الرئاسة لم يعن نهاية الحرب، بل بدأ فرنسوا ميتيران حروباً من نوع آخر، ايضا ضد الجميع، من اجل ان يدخل تاريخ فرنسا من فوق قوس النصر لا من تحته.غير ان المحاربين المحترفين، او هواة المبارزات، يتعبون ايضا. وفرنسوا ميتيران الذي خرج معافى من عمليته الجراحية في الحادي عشر من هذا الشهر، لم يخرج بالعافية نفسها من معركة الاستفتاء على ماستريشت. وحين وقف يشكر الفرنسيين الليلة قبل الماضية على «الثقة» كان يعرف سلفاً ان الثقة تعبير من الماضي. لقد اثبتت المعركة ان فرنسا فقدت الثقة بزعمائها الكبار لدرجة بدا معها وكأن الهتاف الوحيد كان للمسيو لو بن، رجل العصور الوسطى.

سمير عطا الله



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

هكذا توزعت اصوات الفرنسيين

باريس - «صوت الكويت»: أ.ف.ب: افادت النتائج النهائية في فرنسا القارية (لا تشمل الاراضي الفرنسية عبر البحار) التي نشرتها وزارة الداخلية ليل الاحد - الاثنين ان الـ «نعم» فازت بفارق يزيد قليلا عن ٤٠٠ الف صوت في الاستفتاء الذي اجري حول ابرام فرنسا لمعاهدة ماستريخت.

وفي ما يلي النتائج:

- المسجلون ٣٧١١٥٣٤٩
- المشاركون ٢٦٣٩٦٣٦٩
- الاوراق الصالحة ٢٥٥١٨١٤٩
- ممتنعون عن التصويت ٢٨,٨٨ بالمئة
- اوراق بيضاء ولاغية ٣,٣٣ بالمئة
- نعم ١٢٩٦٧٤٩٨ اي ٥٠,٨٢ بالمئة
- لا ١٢٥٥٠٦٥١ اي ٤٩,١٨ بالمئة

وافاد استطلاع اجراه معهد سوفريس وبثت نتائجه شبكة التلفزيون الاولى (تي اف - ١) فان ٥٦ بالمئة من الناخبين القريبين من الحزب الاشتراكي الحاكم صوتوا بـ «نعم» في حين صوت ١٨ بالمئة منهم بـ «لا» وامتنع ٢٦ بالمئة عن التصويت.

وصوت بـ «نعم» ٤٤ بالمئة من مؤيدي الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية (يمين ليبرالي، معارض) وبـ «لا» ٣١ بالمئة وامتنع ٢٥ بالمئة عن التصويت. وفي التجمع من اجل الجمهورية (ديغولية جديدة - معارض) كانت النسب المئوية ٢٦ «نعم» و٤٩ «لا» و٢٥ امتناع عن التصويت. وصوت بـ «نعم» ٤٧ بالمئة من القريبين من جيل البيئة (جنيراسيون ايكولوجي) و٢٩ بالمئة من مؤيدي «الخضر».

وصوت بـ «لا» ٧٧ بالمئة من مؤيدي الحزب الشيوعي الفرنسي و٧٢ بالمئة من الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة.

وعلى الصعيد المهني كان المزارعون الاكثر معارضة لابرام معاهدة ماستريخت حيث صوت ٦٢ بالمئة منهم ضدها في حين كان الموظفون الرئيسيون (الكادرات) واصحاب المهن الحرة الاكثر تأييدا لابرام هذه المعاهدة بحيث صوت ٨١ بالمئة منهم بـ «نعم».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

بينما يسعى بوش لتأكيد الدور القيادى لأمريكا فى العالم

خابت التوقعات الأمريكية وجاءت إجابة الفرنسيين «نعم»

□ واشنطن - شريف على:

معظم المعلقين فى الولايات المتحدة الامريكية كانوا يتوقعون طيلة يوم الاحد أن يقول الفرنسيون: لا.. لماستريخت.. استثناءات محدودة كانت تتوقع العكس، وهو ما يعنى أن القراءة الأمريكية للشئون الاوروبية، وربما العالمية غير دقيقة وتحتاج إلى عمق أكثر.

وبينما كانت التعليقات الكثيرة تتناول ما يدور فى فرنسا، كانت الدوائر الغربية فى البيت الأبيض تتحدث عن اجتماع هو الأول من نوعه حيث دعا الرئيس الأمريكي بوش رؤساء الوفود الاقتصادية للاجتماعات السنوية للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى للقائه فى البيت الأبيض وذلك لأول مرة فى تاريخ هذه الاجتماعات.

وتستهدف هذه الدعوة من جانب بوش تأكيد دور امريكا القيادى برغم متاعبها الاقتصادية، الأمر الذى يساعده فى حملته الانتخابية المترنحة.. كما أن هذه الدعوة تعد من ناحية أخرى محاولة من بوش لحث هذه الدول على اتباع سياسة توسعية فى الاقتصاد، واعداً اياهم بأن أمريكا لن تتبع سياسة انعزالية أو انكماشية، الأمر الذى قال عنه المعلقون هنا أنه كان يتحدث من خلالهم إلى الجمهور الأمريكي، موحيا بأن منافسه بيل كلينتون يميل إلى انعزال امريكا والانكفاء على نفسها إذا ما نجح الديمقراطيون فى الانتخابات.

وقد كان أخشى ما تخشاه الولايات المتحدة من تصويت فرنسا «بلا» على اتفاقية ماستريخت هو أنه قد يتسبب فى جولة ثانية من الاضطرابات المالية، الأمر الذى كان من شأنه إثارة المخاوف عند المستهلك الامريكي الذى مازال محجما عن الإفادة بسعر الفائدة الذى انخفض إلى أدنى مستوى له، ومازال لا يقبل على أهم قطاعين فى الاقتصاد الأمريكي، وهما شراء البيوت والسيارات.

السوق الموحدة أهم انجاز اوروبى

غير أن الصوت الفرنسي يثبت أن السوق الموحدة هى أهم انجاز لدول المجموعة الاوروبية، التى تضم ١٢ دولة حاليا، بالإضافة إلى سبع دول محتمل أن تنضم كذلك وهى النمسا وسويسرا والسويد والنرويج، فنلندا وأيسلندا وإمارة

٥٦٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

لشتنشاين.

كذلك فإن الصنوت الفرنسي يقوى من أهمية السوق الأوروبية طالما استمر الجمود المالى فى محادثات التجارة الدولية، فبالرغم من المحادثات المضنية التى استمرت خمس سنوات فلم تصل دورة أوراجواى لاتفاقية التجارة والتعريفة «جات» إلى انهاء الخلاف الحاد بين الولايات المتحدة من جانب وفرنسا من الجانب الاخر حول مسألة الدعم الذى تقدمه المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية لحماية المزارعين فيها، ولا يتوقع أحد أن يتغير ذلك فى فرنسا أو الولايات المتحدة أثناء سنة الانتخابات حتى لا يستعدى ذلك عليهما سخط الفلاحين والمزارعين الذين يحرصون على أصواتهم. ومن هنا فإن المجموعات الثلاث التجارية الكبرى، وهى مجموعة أمريكا الشمالية وكندا والمكسيك، ومجموعة اليابان ودول جنوب شريق اسيا، والمجموعة الأوروبية، سوف تسعى إلى تنشيط التجارة فيما بينها للمحافظة على سهولة تدفق التجارة الدولية.

١٩٩٣ ليست وردية تماما

غير أن ذلك لا يرسم صورة وردية لسنة ١٩٩٣، فمازالت البطالة تشكل مشكلة مهمة فى فرنسا وكندا وايطاليا، ومازالت تشكل اكثر من ١٠ فى المائة لعام ١٩٩٢، طبقا لأرقام النقد الدولى، وقال تقرير الصندوق أن نسبة البطالة فى السوق الأوروبية كلها سوف تبقى نحو ١٠ فى المائة خلال سنة ١٩٩٣ كذلك.

ويعد الأثر النفسى والسيكولوجى أهم نتيجة للصوت الفرنسى أمس، فقد كان معظم المحللين يعتقدون أن الشكوك حول ماستريخت كانت تؤثر على سرعة تنفيذ الجدول الأمنى الذى وضعته هذه المجموعة لتحقيق أهدافها. وبدأوا يعتقدون أن النمسا والسويد، اللتين كان محددا لهما الانضمام إلى المجموعة سنة ١٩٨٥، على أن تتبعهما النرويج وسويسرا، لن يتمكنا من ذلك، وبالتالى فإن الأمل فى أن تنضم أى من دول شرق أوروبا إلى «نادى الاغنياء» فى نهاية هذا العقد أصبح شاحبا، ولكن التصويت «بنعم» فى فرنسا أعاد الأمل مرة أخرى فى أحياء الجدول الزمنى مرة أخرى، بتأخيرات طفيفة.

أمريكا تراقب

وتراقب الولايات المتحدة كل خلجة فى الأسواق العالمية الأخرى باهمية لم يسبق لها مثيل، ذلك أن ٨ فى المائة من انتاجها القومى العام يتمثل فى الصادرات، كذلك فإنها جزعة كذلك على تاثير الكسل الاقتصادى على قدرة الغرب على مساعدة الدول الشيوعية السابقة فى المعسكر الشرقى.

الامر الذى لا يساعد هذه الدول على شراء ما تحتاج إليه من بضائع، الذى قد يزيد بالتالى من احساسهم بخيبة الأمل فى الراسمالية، مما ينمى مشاعر القومية بل والعنصرية بين شباب أوروبا كلها. ونقلوا هنا تعبير كورتيس مدير بنك دويتش الذى قال إن أوروبا المقسمة والضعيفة لا يمكن أن تواجه التحديات المتوقعة فى طريقها كما أن الخمول الاقتصادى فى أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان يؤثر تاثيرا سلبيا مباشرا على نمو اقتصاد العالم الثالث كله، خصوصا فى دول بادئة فى الانتعاش مثل الهند وكينيا، كما يثير الشكوك حول مقدرة الغرب على مساعدة اقتصاد روسيا والدول الشيوعية السابقة الاخرى.

نقطة ضوء

وربما كانت نقطة الضوء الوحيدة هنا – قبل ظهور نتائج الاستفتاء الفرنسى – هى تصميم كبار المسئولين الاقتصاديين بمجموعة الدول السبع على استعادة الاستمرار فى أسعار تبادل العملات، وتجنبهم لتوجيه اللوم لالمانيا على أنها هى التى تسببت فى الأزمة التى عصفت مثل اعصار اندرو بأسواق العملات فى العالم.

ومازالت الولايات المتحدة وبريطانيا تحثان على خفض سعر الفائدة لدفع عجلة النمو الاقتصادى فى أوروبا، وهو أمر حيوى بالنسبة لاستقرار العملات فيها، وقد استخدمت الولايات المتحدة كل مالديها من وسائل لاقناع المانيا بتخفيض سعر الفائدة فيها، الأمر الذى أثار غضب المانيا، وقال ثيو وايجل وزير المالية الالمانى أنه لا هو ولا مدير البنك المركزى «البوندسبنك» يمكنهما أن يعدا بتخفيض سعر الفائدة، ولكنه أعرب عن استعداده للتفاوض مع بريطانيا ثم اضاف : رغم أننى لا أقبل الهجوم الذى وجه إلينا لا شكلا ولا موضوعا.

وجدير بالذكر أن المسئولين الأمريكيين أشاروا – بل واعترفوا – بأن المانيا انفقت نحو ٤٠ مليار دولار لمساندة العملات الأخرى فى أوروبا، وأن البنك الألمانى المركزى قد يشعر بالحاجة إلى إعادة التفاوض حول إعادة التوازن بين أسعار العملات الأوروبية.

ويعتقد نيكولاس برادى وزير الخزانة الأمريكى أن الوسيلة الوحيدة لاستعادة الاستقرار فى أسواق التبادل العالمية هى استعادة النمو الاقتصادى ذاته، وقال برادى: إن أوروبا لا تنمو بالسرعة التى ينبغى أن تنمو بها، والوسيلة الوحيدة للخروج من هذا المازق وهذا الصندوق الذى حبست نفسها فيه هو استعادة النمو الاقتصادى.

وقال برادى إن الطريق واضح، والخطة موجودة، وامتدح ما فعلته اليابان لإعطاء دفعة كهربائية للاقتصاد اليابانى بمزيد من الانفاق الحكومى وهى نقطة موجودة فى خطة الدول السبع الصناعية الكبرى.

ثم قال إن التخفيض الطفيف جدا الذى أحدثته المانيا على سعر الفائدة قد غير من توجه البنك المركزى الالمانى.



تحليل اخبارى

فرنسا نعم.. ولكن!

□ باريس - مصطفى مرجان:

صوتت فرنسا بنسبة هزيلة حقا لصالح ماستريخت بحيث يمكن القول بأن هذا الانتصار الهزيل للنعم يعنى أن معركة ماستريخت لم تنته تماما لا داخل فرنسا ولا داخل الجماعة الأوروبية، ففى الثامنة من مساء الاحد أى بعد إغلاق كافة مكاتب التصويت خرجت مؤسسات استطلاع الرأى والإحصاء عن الصمت الذى تلتزم به طيلة الفترة الانتخابية لتعلن أن «نعم» حصلت على ٥١,٥٪ من مجمل الذين أدلوا بأصواتهم على حين وصل رافضو مشروع المصادقة على معاهدة ماستريخت إلى نسبة تقدر بنحوالى ٤٨٪ أو أكثر قليلا.

التتمة «ص٢»

وللوهلة الاولى أخذ الزعماء السياسيون المؤيدون نفسا عميقا وكان أولهم رئيس الجمهورية السابقة فاليرى جيسكار ديستان الذى بدا مقطبا وفى غاية التوتر، وبعد إعلان هذه النتيجة غير الرسمية بساعتين تحدث رئيس الجمهورية فرانسوا ميتران. أدلى بخطاب مقتضب هنأ فيه الشعب الفرنسي على تصويته من أجل المستقبل والامل وخص بشكره هؤلاء الذين صوتوا لصالح المعاهدة فهؤلاء لم يخيبوا امال الاوروبيين الاخرين الذين انتظروا أن تعلن فرنسا قرارها. وإذا كان رئيس الجمهورية قد انتظر ما يقارب الساعتين قبل أن يلقى خطابه فقد كان ذلك للتأكد نهائيا من انتصار «نعم» ولكن مع امتداد الساعات ووصول النتائج شيئا فشيئا، حيث إن نظام الانتخاب الالكترونى لم يطبق بعد على كافة أرجاء فرنسا، كانت نسبة «نعم» تتضاءل شيئا فشيئا حتى وصلت فى الحادثة عشرة مساء إلى ٥٠,٣٥٪ إلى درجة أن سيمون فيل الرئيسة السابقة للبرلمان الاوروبى أبدت خوفها بل وجزعها من زعزعة هذه النتيجة مع وصول ما يتبقى من نتائج رغم أن بعض المعلقين الذين صاحبوها قد أكدوا أن هذه النسبة سترتفع مع نهاية حصر الاصوات إلى ٥٠,٨٪ تقريبا. وسواء كان الفرق الحاسم هو ٣٥,٪ فهو ضئيل جدا وفضيلته الوحيدة أنه يطمئن المؤيدين والاغلبية الحاكمة على أن فرنسا أفلتت ومعها عملتها من كارثة محققة مساء هذا العشرين من سبتمبر وتم بذلك انقاذ الزواج الألمانى - الفرنسى الذى يشكل نواة الأسرة الاوروبية، ولكن المشكلة باقية كما هى والأحرى أن نقول المشاكل فهى كثيرة وستكون اكثر تعقيدا مما كانت عليه قبل التصويت سواء بالنسبة للحياة السياسية الداخلية أو بالنسبة للجماعة الأوروبية نفسها وينطبق ذلك أيضا على كافة النواحى المالية والاقتصادية.

يتفق بعض المعلقين على أن أبرز مشكلة خرجت من صناديق التصويت أن فرنسا قد عادت لانقسامها الأزلى أسرتين متنافستين لا تستطيع إحداهما التغلب على الاخرى وأن هذا الانقسام شبه المتعادل من أكثر العوامل سلبية على الحياة السياسية وعلى الاستقرار الضرورى لسلامة المجتمع وتقدم نمو النشاط الاقتصادى والتنمية بشكل عام. إنها مشكلة تظل قائمة بلا حلول طالما ظلت الأسرة السياسية، يمينا ويسارا، منغلقة على ذاتها.

يرى المتخصصون فى مؤسسات استطلاع الرأى والإحصاء أن تصويت الفرنسيين هو تصويت سوسيولوجى أكثر منه سياسى فالذين صوتوا ضد المعاهدة هم الفلاحون والعمال أى فرنسا الفقيرة التى كانت وفية دائما للحزب الاشتراكى ولأحزاب اليسار بالإضافة إلى فرنسا المحافظة التقليدية التى لا تحب التغيير على حين جاءت أغلبية الموافقين على المعاهدة فى المهن الحرة والفئات الاجتماعية المتوسطة وأرباب الأعمال الصغيرة والكبيرة وباختصار يمكن القول إن الأرياف والضواحى صوتت ضد الحضر والعواصم الإقليمية، ولكن المحصلة الأخيرة بينما يرى البعض الآخر، أن الهيئة الانتخابية قد صوتت بطريقة فى منتهى الدهاء والذكاء فالغالبية العظمى من الفرنسيين ليست ضد الوحدة الأوروبية ولكنها لا تؤيد الطريقة التى تمت بها هذه الوحدة فهى تكنوقراطية ومالية أكثر منها اجتماعية وثقافية، مما يعنى أن التصويت لصالح الاتفاقية بهذه النسبة الضئيلة هو تحذير لكافة الساسة بغض النظر عن انتمائهم للمعارضة أو الأغلبية. ولعل خير دليل على ذلك هو نتيجة استطلاع الرأى الذى أجراه معهد «سوفريس» للإحصاء حول الاسباب التى شجعت الناخبين على التصويت لصالح المعاهدة فـ ٧٣٪ فى الذين سئلوا عن دوافع الموافقة قالوا إنهم يأملون أن تؤدى ماستريخت إلى إقرار السلام فى أوروبا. على حين قال ٦٣٪ منهم برغبتهم فى بناء أوروبا قوية و٥١٪ منهم وضعوا فى المكانة الثالثة ضرورة الوقوف فى وجه أمريكا واليابان ولم يصوت إلا ١٥٪ من هؤلاء لمساندة الرئيس فرانسوا ميتران. ومن هذا الاستطلاع يخرج بعض الخبراء بنتيجة مؤداها أنه لو كانت الانتخابات التشريعية قد جرت اليوم لحصل حزبا جيسكار ديستان وجاك شيراك على أغلبية مريحة جدا تزيد على ٦٠٪ وقد اتفق الاثنان فى تصريحاتهما إثر إعلان النتائج على ضرورة إدخال بعض التعديلات على اتفاقية ماستريخت بما يسمح بالاخذ فى الاعتبار برأى النصف الآخر من فرنسا الذى صوت ضد المعاهدة لأنها أهملت الجوانب الاجتماعية والثقافية كالحفاظ على المكاسب الاجتماعية وتنميتها والحفاظ على الاقليات والهيئات الثقافية فهى مصدر الثراء والتنوع فى أوروبا الغد. وجدير بالذكر فى هذا الشأن أن رئيس الوزراء بيير بيريجوفوا قد أشار إلى نفس الأمر فى خطابه إثر إعلان النتائج حيث أكد أن الحكومة ستولى كل اهتمامها فى الاجتماع المقبل للمجلس الأوروبى لاقتراح اضافات جديدة من شأنها التوصل إلى أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

إذن ورغم إشارة البعض إلى استمرار الازدواجية القطبية فى الحياة السياسية بفرنسا فالملاحظ أن الطبقة السياسية قد استمعت إلى تحذير الناخبين وكان اولهم جيسكار ديستان الذى قال إنه من الضرورى الان العمل على إيجاد حل لمشكلة فرنسا الزراعية ومما لا شك فيه أن برنامجه للانتخابات التشريعية فى مارس القادم سيحتوى على مقترحات مهمة فى هذا الشأن، مما يعنى أنه سيتوجب على المعارضة الحالية أن تجمع صفوفها حول اجماع جديد وهذا أصعب ما فى الامر حيث إن التنافس على أشده بين قادة المعارضة. وإذا كانت عملية توحيد الصفوف فى المعارضة تبدو صعبة اليوم فالأصعب منها بكثير هو توحيد صفوف الأغلبية أو ما يسمونه بانشاء يسار جديد وقد سئل جان بيار شوفينجان، وزير الدفاع السابق فى الحكومة الاشتراكية والذى استقال احتجاجا على موقف فرنسا فى حرب الخليج، عن احتمالات التقارب مع شارل فيترمان زعيم اليسار الجديد المنشق على الحزب الشيوعى، فقال إن هناك عوامل تقارب عديدة بالفعل أما فيترمان فقد أجاب بأن الأمر يحتاج إلى تسوية مسبقة لعدة أمور قبل التفكير فى توسيع قاعدة هذه المعارضة الجديدة. إذن وسواء كان الامر متعلقا باليمين أو اليسار فالطبقة السياسية تدرك ضرورة هذا الانفتاح لمواجهة المتطلبات الأوروبية الجديدة ولكنها مازالت حبيسة اليات زعاماتها القديمة وليس أمامها إلا ستة أشهر لإجراء تغيرات جذرية قبل الانتخابات التشريعية القادمة وهى فترة قصيرة نسبيا. إنه موقف دقيق ولكن من المستبعد أن يتمكن بيير بيريجوفوا رئيس الوزراء الحالى من جمع الصفوف حوله فالرجل معروف بتوجهاته التحديثية وباعتقاده فى إمكان انشاء أغلبية جديدة يجتمع فيها وسطا اليمين واليسار. وإليه أيضا يرجع الفضل الذى لن ينساه له متوسطو أرباب الأعمال بل وكبارهم أيضا فقد عمل طيلة السنوات الأخيرة كوزير للمالية وكمستشار مالى لفرانسوا ميتران لتقوية العملة الفرنسية وإحاطتها بالصلابة والاستقرار وهو الأمر الذى سمح للفرنك الفرنسى طيلة الاسبوع الماضى بمواجهة أعتى المضاربات التى

٢١٦٨

أتت من كل فج وصوب أى من داخل ومن خارج فرنسا.

ولعل أكثر ما أثار الانتباه والقلق والخوف قبل دقائق من إعلان نتائج التصويت أن صالات الشراء في مختلف بنوك العالم وليس فى فرنسا وحدها قد توقفت تماما وكأنها أصيبت بشلل مؤقت انتظارا للنتيجة وفى الدقائق التالية ارتفع سعره إلى ٣,٤١ أمام المارك الألمانى وليست هذه نتيجة مشرفة وحسب بل هى أيضا علامة على أن أسواق أوروبا بسبيل الابتعاد عن الزوبعة التى مرت بها فى الاسبوع الماضى وسيسمح هذا الهدوء بمواجهة المشكلات التى تعانى منها الليرة الايطالية والجنيه الاسترلينى.

وقد كان الألمان هم أول من شعروا بالراحة فور إعلان النتائج لقلقهم البالغ فى الأيام الأخيرة أمام احتمالات العزلة وانهيار النظام النقدي الأوروبى وأمام احتمال خفض معدل فائدة المارك مرة أخرى. كذلك أيضا كان شعور الايطاليين الذين كانوا يخشون من انهيار النظام النقدى الأوروبى وفقدانه كسند أساسى فى المشكلات التى يواجهونها اليوم. إن نتيجة تصويت الفرنسيين المباشرة هى دعم هذا النظام رغم ما به من «عيوب» حسب تعبير جون ميجور منذ عدة أيام ولكنه أكثر اطمئنانا اليوم رغم أن الأوروبيين الذين اجتمعوا في واشنطن لم يقرروا تعديل هذا النظام أو خفض قيمة المارك وكان قد طالب بذلك لاصلاح وضع الجنيه الاسترلينى. وأغلب الظن أن الأوروبيين المجتمعين فى واشنطن بسبيل الاتفاق على صيغ جديدة تفرضها وحدة ماستريخت والأمر المؤكد أن هذه الصيغ الجديدة لن تعتمد على السياسات المالية وحدها فالكل يعترف اليوم بأن التدخل من خلال السياسات المالية والنقدية هو حل اصطناعى لا يدوم طويلا وأن الأجدى هو التدخل على العمق أى إصلاح الأوضاع الاقتصادية أى القضاء على البطالة وتنمية المشروعات وعمليا ليس هناك ما يمنع من توصل المجتمعين فى واشنطن إلى التنسيق فيما بينهم للانتقال من المنافسة القاتلة إلى التعاون المثمر دون المساس بالمبادىء الأساسية لحرية التعامل والمنافسة المثمرة لكل الأطراف وهناك ولاشك آفاق واسعة تفتحها اليوم الاحتياجات الماسة التى تعانى منها بلدان شرق أوروبا ووسطها.. وفى هذا المنظور فإن نتيجة التصويت الفرنسى تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة حيث إنها تعنى أن الضفة الاخرى من الأطلسى ستقيم حسابا خاصا لتنامى القوة الأوروبية سياسيا واقتصاديا. إنها نتيجة بالغة الأهمية رغم أن المعلقين على الانتخابات لم يشيروا إليها. إن الوقت لم يحن بعد لقياس تأثير التصويت الفرنسى والوحدة الأوروبية بالنسبة للعالم الثالث والمنطقة العربية ومع ذلك فهناك نغمة جديدة أصغت إليها السمع أكثر من مرة فى خطابات وأحاديث رجال المعارضة والأغلبية على حد سواء، إنها نغمة التضامن اعترافا بأن التقدم الصناعى الهائل الذى حققته أوروبا فى العقود الأخيرة لا يمكن أن تحرم منه بقية دول العالم ولا يعنى هذا الخطاب أن القوى يمن على «الضعيف» بالهبات بقدر ما يعنى أن هناك ضرورة لإرساء قواعد جديدة للتعاون مع بلدان العالم الثالث وأكثر من مرة اشار عديد من مؤيدى ماستريخت إلى ضرورة إعادة النظر فى سياسات أسعار المواد الأولية.

ومما لا شك فيه أن استقرار السياسات النقدية والاقتصادية سيسمح بتبادلات ومعاملات صحية بشرط أن يكون هناك قرار سياسى يسمح بالتعجيل بإرساء قواعد جديدة للتبادل من شأنها معالجة المشكلات الكبرى وهى الغذاء والسلام. ولكن الوقت مازال مبكرا لحساب هذه الأمور، المهم الان أن أوروبا بسبيل أن تكون القوة الثانية فى العالم والمؤكد أنها لن تكون قوة تتسم بنزعة السيطرة والهيمنة وفى هذا ما يكفي الان.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

ماستريخت والانتخاب الالكترونى

□ باريس ـ «العالم اليوم»:

اسمها سيفيس «CIVIS» وباللاتينية تعني الحقوق المدنية. إنها بطاقة الكترونية صغيرة كالبطاقة الزرقاء التى تسمح لصاحبها بشراء ما يريد أو بسحب النقد. ولكن «سيفيس» بطاقة انتخابية وقد بدأ استخدامها في المدن الكبرى وسيعم استخدامها فى كل فرنسا وبذلك تكون الانتخابات اكثر دقة ولا يمكن تزييف الانتخابات أو السماح لموتى بإدلاء أصواتهم فى بعض الدول النائية. بالإضافة إلي أن البطاقة الجديدة تحافظ أيضا على سرية التصويت. إذ يدخل صاحبها وراء الستارة ليواجه شاشة الكترونية على الناخب عندئذ أن يدخل البطاقة إلى هذه الحاسبة وما أن «تبتلعها» حتى تقول للناخب اسمه وسكنه والدائرة التي يتبعها ورقمه فى عداد الناخبين بهذه الدائرة ثم تقول له على الشاشة إنها مستعدة لاستقبال قراره. وفيما يختص بالحالة الراهنة، أي التصويت على ماستريخت فالأمر بسيط جدا إذ إن هناك «زر» للنعم و«زر» لـ لا. وما أن يضغط الناخب على أحد الزرين حتى يسجل الموظف المسئول عن مراقبة سير العملية انتهاء الإجراء وبالطبع دون أن يعرف اختيار الناخب.

التتمة «ص١٢»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

إن ميزة البطاقة الانتخابية الاليكترونية هائلة في توفير الوقت إذن إن فض المظاريف واحصاءها يؤخر إعلان النتائج ساعات طويلة بل وحتى ليلة باكملها. أما هنا فالحاسبة الموجودة بالمكتب الانتخابى ترتبط بشكل فورى بحاسبة جغرافية قومية تحصر دقيقة بدقيقة تقدم عملية الانتخاب بحيث يمكن إعلان النتيجة النهائية فور إغلاق نتائج التصويت.

مع ذلك فهذه الخدمة الاليكترونية تقتضي بل وتفرض نزاهة كاملة من جانب المسئولين على المستوى القومى إذ إن مجرد معرفة نتائج التصويت بالنسبة لعدة شرائح جغرافية تسمح باستباق النتائج الرسمية وبالتصرف مع احتمال ضئيل جدا في خطأ المعلومة. يقول أحد المسئولين إن بطاقة «سيفيس» تحتوى على سبعة مفاتيح أمنية تجعل تزييفها أمرا مستحيلا تماما حيث إن الذين صنعوها أنفسهم لا يعرفون هذه المفاتيح. بهذا النظام الالكترونى الجديد تكون فرنسا ثانى دولة أوروبية بعد بريطانيا تستخدم نظام الحساب المباشر. أمام أحد مكاتب الانتخاب سئل رجل مسن بعد أن ادى واجبه المدنى عن رأيه فى هذه الطريقة الاليكترونية فأجاب ضاحكا إن العالم يتقدم وأنه يذكر أيام زمان عندما كان «الكمسارى» يحمل حقيبة ثقيلة مليئة بالتذاكر والعملات النحاسية «وقد انقضي هذا العصر» و«العالم يتغير».

المصدر : الأخبار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

تعليق

جروح بلا دماء !

تفادت المجموعة الاوربية اسوا الاحتمالات . ولولا موافقة الفرنسيين على معاهدة «ماستر يخت» لتلقى مشروع الاتحاد الاوربي ضربة عنيفة . واهم مافى الموافقة - وان كانت باغلبية بسيطة - انها تسمح بابقاء المعاهدة على قيد الحياة ولكن لانها جاءت مترددة مرتعشة لم يخرج الرئيس ميتران منتصرا من الاستفتاء الذى قامر به على فترة حكمه ومستقبل حكومته الاشتراكية وراهن به على شق صفوف المعارضة .

واقع الحال ان حملة الدعاية للمعاهدة قبل الاستفتاء لم تسفر فقط عن تقسيم المعارضة بل وحزب ميتران نفسه والمجتمع الفرنسى ككل وأوجدت قدرا كبيرا من التوتر فى العلاقات مع بون فكلا المعسكرين المؤيد والمعارض للمعاهدة فى فرنسا يخشى هيمنة العملاق الالمانى على أوربا . المؤيدون يعتبرون «ماستريخت» سدا منيعا فى وجه هذا الاحتمال الوارد وفى المقابل يراها المعارضون المصعد الذى سيستقله الالمان للتربع على عرش الزعامة الاوربية .

ومن البداية كان على الرئيس ميتران - اولا - ان يعرف ان المعاهدة بكل مافيها من اشكال معقدة للتعاون يصعب تبسيطها فى مجرد سؤال مطلوب الرد عليه بـ«نعم» او «لا» . وكان عليه - ثانيا - ان يعلم ان شعبيته هو وحكومته ستكون نقطة محورية فى القضية : وكان عليه - ثالثا - ان يدرك التأثير السلبى للكساد الاقتصادى على مزاج الناخبين . ثم كان عليه - اخيرا - ان يتوقع استغلال الحملة من جانب دعاة التعصب فى الهجوم على الحكومة وترويج افكارهم العنصرية .

وربما كان اخر مايتوقعه ميتران ان يظهر بين صفوف معسكر الرفض بعض انصار الوحدة الاوربية ممن يعتبرون المعاهدة خطوة خاطئة فى الوقت غير المناسب اذا وضعت فى الاعتبار. آزمة اوربا الشرقية بعد انهيار الشيوعية ولعل المهمة الرئيسية الآن بالنسبة له او لاى زعيم اخر قد يحل محله هى اصلاح ماافسدته حملة الاستفتاء ومعالجة الجراح التى اصيبت بها فرنسا وفكرة اوربا الموحدة والمعاونة فى انقاذ افضل مافى المعاهدة . ونفس المهمة تقع ايضا على عاتق الحكومات الاوربية الاخرى ..

محمد صفر عيد



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢

رغم استفتاء ماستريخت:

معارضة بريطانيا للمعاهدة.. مستمرة
باسكوا حقق نصراً خفياً

توالت التعليقات والتحليلات منذ اعلان نتيجة الاستفتاء الذى جرى فى فرنسا حول معاهدة الوحدة الاقتصادية والنقدية بين دول المجموعة الاوروبية والمعروفة باسم معاهدة ماستريخت نسبة إلى القرية الهولندية التى وقعت فيها .

ومع إختلاف التعليقات والاراء فإن هناك حدا أدنى من الاتفاق حول نقاط عديدة . أولى هذه النقاط ان موافقة الفرنسيين على المعاهدة والتى جاءت بأغلبية ضئيلة (٥١,٥٪ ضد ٤٨,٥٪) لاتعنى ان الطريق بات ممهدا أمام « ماستريخت » كى تصبح حقيقة واقعة فهذه الموافقة لن تقلل من حدة المعارضة فى بريطانيا للمعاهدة وليس أدل على ذلك من المشادة التى حدثت بالأمس بين وفدى هولندا وبريطانيا فى إجتماع وزراء خارجية دول المجموعة فى نيويورك على هامش إجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة. فقد اتهم الوفد الهولندى بريطانيا بالسعى الى ابطاء سرعة تحقيق الوحدة الاوروبية الكاملة ورفض الوفد البريطانى هذا الاتهام ولكنه أكد على ان بريطانيا لن تلزم نفسها بوضع جداول زمنية محددة لتطبيق المعاهدة



ميتران

هشام عبد الرءوف

اثار سياسية

ويتفق المحللون على أن هناك اثارا سياسية لهذه الموافقة سوف تظهر تباعا على الساحة السياسية فى فرنسا

فنتيجة الاستفتاء تشير إلى وجود فجوة واضحة بين المواطن الفرنسى العادى وبين رجال السياسة ورجال المال والاعمال ووسائل الاعلام التى قامت بحملة مكثفة وسريعة الايقاع لدعوة المواطنين لاقرار المعاهدة وهى فى الوقت نفسه تشير إلى تراجع التأييد للوحدة الاوروبية الكاملة والذى كانت نسبته ٦٥٪ قبلها بشهرين فقط

ويرى المراقبون أن النتيجة ساهمت فقط فى انقاذ ميتران من مصير الرئيس الاسبق شارل ديجول الذى استقال عام ١٩٦٩ بعد أن رفض الشعب الفرنسى السياسة الاقليمية لفرنسا فى استفتاء جرى بناءً على طلبه الا انها لن تضمن له الاستمرار

شكوك

والمعروف ان هناك شكوكا كثيرة حول إمكانية أن يتم ميتران فترة رئاسته الثانية

وتشير إستطلاعات الرأى إلى أن خمسين فى المائة يفضلون أن يتقاعد ميتران فى أسرع وقت ممكن والواضح ان ميتران من خلال نشاطه بعد اجراء العملية الجراحية والخطاب الذى وجهه إلى المواطنين فى أعقاب إعلان النتيجة النهائية للاستفتاء تشير إلى أنه ينوى الاستمرار ويقول رئيس الوزراء الاسبق جاك شيراك وهو ديجولى ان عددا كبيرا من الناخبين قالوا « لا » لمجرد التعبير عن إعتراضهم على إستمرار الحكومة الاشتراكية فى الحكم وليس اعتراضا على معاهدة ماستريخت نفسها . وشيراك كما هو معروف من مؤيدى ماستريخت ولذلك فقد خاض صراعا عنيفا ضد الغالبية فى حزبه (التجمع من أجل الجمهورية) والتى كانت ترفض ماستريخت بزعامة شارل باسكوا (وزير الداخلية السابق) وقد نظم باسكوا حملة عنيفة ضد المعاهدة ورفض إعلان تأييده لزعيم الحزب شيراك .

ويتوقف المراقبون عند شخصية « باسكوا » ليؤكدوا أنه حقق نصرا لم يفطن إليه كثيرون رغم اقرار المعاهدة فقد ألقى بشكوك واسعة حول جدوى الاتحاد الاوروبى بالنسبة لفرنسا وهذه الشكوك قد تجعل من العسير على الحكومة الفرنسية القادمة والتى ستتولى الحكم بعد إنتخابات مارس القادم – والمتوقع لها أن تكون محافظة – ان تستمر فى سياسات الوحدة دون مشكلات



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢

● تقرير من باريس : وليم ويصا

فرنسا قالت نعم للوحدة الأوربية

تنفست الدوائر السياسية الفرنسية الصعداء بعد ان وافق الفرنسيون باغلبية ضئيلة للغاية على التصديق لصالح معاهدة الوحدة الأوربية وذلك بنسبة ٥٠,٩ فى المائة وعلى الرغم من ان نتيجة هذا التصويت تكشف عن انقسام شديد بين فئات الشعب الفرنسى .. إلا انها تلزم فرنسا بالسير فى طريق الوحدة الأوربية .

وكانت سعادة الرئيس ميتران بلا حدود لأنه كسر كل القواعد والاعراف .. ووجه كلمة إلى الشعب الفرنسى يهنئه بهذه النتيجة .. وذلك قبيل الاعلان بشكل رسمى عن نتائج هذا التصويت .. الذى خشى الجميع مع توالى فرز الصناديق بعد الاقتراع .. ان تجىء النتيجة معاكسة .. نظرا للفارق الضئيل .

وقال ميتران : ان اليوم – هو أهم يوم فى تاريخ فرنسا .. لأنها لم تدعم مستقبلها وامنها فقط .. ولكن السلام أيضاً فى منطقة تمزقها الحرب .

ولم يعبر ميتران عن سعادته فقط .. ولكنه وجه حديثه للفرنسيين قائلا : تصوروا .. سعادة كل الدول الأوربية الاخرى بنتيجة هذا التصويت .. وسعادة اصدقائنا المقربين الذين ينتظرون منا المؤشر الذى يحتاجون اليه للسير قدما فى طريق بناء اوربا .

وقال جاك شيراك : ان ذلك هو مصلحة فرنسا .. ومصلحة اوربا .. ويجب من ناحية اخرى ان نضع فى اعتبارنا القلق الذى يشعر به الذين رفضوا التصديق على المعاهدة . وقال : ريمون بار رئيس الوزراء الأسبق واحد زعماء المعارضة .. ان فرنسا قد اختارت طريق المستقبل .. ويجب الآن ان نقوم بحملة شرح وايضاحات وتفسير .. للمعاهدة .. حتى يقتنع بها هؤلاء الذين لا يعرفون كافة جوانبها حتى الآن .

وتكشف نتيجة الاستفتاء .. عن وجود هوة كبيرة بين الطبقة السياسية فى الاحزاب الرئيسية .. والشارع الفرنسى .. فقد احتشد الرئيس ميتران ومن ورائه الحزب الاشتراكى .. وزعماء المعارضة من امثال جاك شيراك زعيم الحزب الديجولى .. وجيسكار ديستان وريمون بار زعيما حزب التجمع الديمقراطى .. بالاضافة إلى بريس لالوند احد زعماء الخضر .. وحصل كل هؤلاء على اقل من ٥١ فى المائة .

كما كشفت هذه النتيجة ايضا عن حالة من التفتت فى جميع الاحزاب . حيث لم يصوت أنصار الحزب الاشتراكى كلهم وراء الرئيس ميتران .. وصوت ٢١٪ منهم ضد الاتفاقية وصوت ٥٨ فى المائة من انصار الحزب الديجولى ضد الاتفاقية .. وبعكس جاك شيراك زعيمهم حيث تبعه ٤٢٪ فى المائة فقط من قاعدة الحزب .. وهو الأمر الذى دعاه إلى اعلان بانه سوف يطرح الثقة على نفسه فى الجلسة القادمة لمؤتمر الحزب كذلك فان انصار جيسكار ديستان وريمون بار صوتوا بنسبة ٦٢ فى المائة لصالح التصديق . بينما صوتت غالبية انصار الحزب الشيوعى بنسبة ٨٠ فى المائة ضد الاتفاقية و٩٢ فى المائة من انصار حزب الجبهة الوطنية العنصرى .. ضد الاتفاقية .

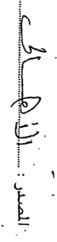
كل ذلك يعكس حالة من التفتت الشديد فى الساحة السياسية الفرنسية .. ويعكس ان زعماء الاحزاب يحتاجون إلى شرعية جديدة وبخاصة جاك شيراك .

وعلى الرغم من هزيمة الزعماء المعارضين للاتفاقية .. مثل شارل باسكو .. وفيليب سيجان من الحزب الديجولى .. إلا ان قامتهم كانت مرفوعة .. بعد ان وقف إلى جانبهم حوالى نصف الشعب الفرنسى .. مع فارق ضئيل للغاية لصالح انصار المعاهدة .

ورغم هذه النتيجة الضئيلة لصالح التصديق على المعاهدة الا انها كافية .. لدفع فرنسا .. للسير فى طريق الوحدة وتشجيع الدول الأوربية الاخرى على السير فى هذا الطريق .. وهكذا فان قطار الوحدة الأوربية لم يتوقف فى المحطة الفرنسية .. وواصل السير فى بطء .. ولكن فى ثبات .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٣ / ٩ / ١٩٩٢

اتفاقية ماستريخت

المخاوف سبقت «نعم» الفرنسية

أنقذت نسبة ضئيلة من مجموع الناخبين الفرنسيين (واحد في المائة) اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية من نكسة خطيرة كادت تقود اوروبا وليست فرنسا وحدها الى الكارثة والفوضى والزلزال وهي الكلمات التي استخدمها كبار الساسة الفرنسيين والاوروبيين قبيل استفتاء الاحد الماضي .

ومن المقرر في ضوء هذه النتيجة ان يستأنف قطار الوحدة الاوروبية خطواته فتصدق برلمانات العديد من الدول اعضاء المجموعة على « ماستريخت » خصوصا بريطانيا ، دون ان تعرض تلك الدول نفسها لحرج استفتاءات غير مضمون نتائجها وهو ما قام به البرلمان الايطالي بالفعل الجمعة الماضي .

كما ينتظر ان تمهد الحكومة الدانمركية لاجراء استفتاء اخر على الاتفاقية بحلول مطلع العام المقبل بعد ان تصدر كتابا أبيض يزيل شكوك الدانمركيين الذين عارضوا ماستريخت في يونيو الماضي .

وكانت كل من فرنسا والدانمارك وايرلندا التي جاءت نتائج التصويت فيها لصالح « ماستريخت » قد اختارت وحدها ضمن الدول الاثنتي عشرة طريق الاستفتاء الشعبي المباشر .

ومع ان الكلمة التي القاها الرئيس الفرنسي ميتران فور ظهور النتائج الاولية واشار فيها الى اوروبا التي باتت نداً لاكبر القوى العظمى فان النسبة الهائلة لمعارض « ماستريخت » في الشارع الفرنسي تعكس حجم المخاوف والشكوك التي لاتزال تحيط بمستقبل اوروبا الموحدة .

وتتمثل ابرز تلك المخاوف في الانتقاص من السيادة الوطنية لحساب كيان اوروبي من طور التشكيل ولصالح بيروقراطية اوروبية ومخاطر هيمنة المانيا اقتصاديا فسياسيا على القارة . وتزايد البطالة مع اتساع نطاق التنقل والهجرة داخل حدود المجموعة فضلا عن عدم الثقة في قدرة اجهزة الوحدة الاوروبية على مواجهة مشكلات ما بعد الحرب الباردة مثل الصراعات القومية المتفجرة (نموذج يوغسلافيا) .

الا ان تلك المخاوف ذاتها كانت سندا لمؤيدي « ماستريخت » باعتبار ان طريق الوحدة هو السبيل الافضل لمواجهة تلك التحديات . اما المخاوف الالمانية فقد عالجها كل من الرئيس ميتران والمستشار الالماني كول على نحو خاص بمنتهى المهارة خلال الاسابيع الاخيرة بما قد يشير الى تبلور تحالف الماني - فرنسي في قلب اوروبا الموحدة ظهرت بوادره من قبل في مشروع تشكيل قوة مشتركة عارضتها واشنطن .

ويلاحظ ان الكثير من معارضي « ماستريخت » لم يكونوا ضد فكرة الوحدة الاوروبية ذاتها بل ضد صيغة « ماستريخت » التي تتضمن إلزام الدول الاعضاء



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢

بانشاء بنك مركزى وعملة واحدة والسعي لسياسات خارجية وامنية مشتركة والسماح للمواطنين الاوروبيين بالمشاركة فى الانتخابات المحلية اذا كانوا يعيشون فى بلد اوروبى آخر .

ويلاحظ كذلك ان الاستفتاء الفرنسى لم يعكس اى انقسام أيديولوجى بحكم موقفى المعارضة والتاييد لماستريخت بقدر ما عكس تنامى المخاوف من المستقبل لدى العمال والفلاحين الذين كانوا اكثر تحفظا .

ويرى المراقبون ان نتائج الاستفتاء قد تمنح الاتفاقية فرصة اخرى او رهانا يحتمل فى المستقبل الكسب او الخسارة لقوة اوروبية تقف ندا لليابان والولايات المتحدة .

ومع كون « ماستريخت » تمثل خطوة باتجاه قوة عملاقة على الحدود الشمالية للعالم العربى الا أن تبلور تلك القوة فى مواجهة الولايات المتحدة قد يحمل مساحة للحركة مطلوبة عربيا .

اعداد القسم الخارجى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية) ٣

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

المجموعة الاوروبية مضطرة لاعادة التفكير في مسيرتها

«نعم» الفرنسية طرحت تساؤلات أكثر مما قدمت من دعم لماستريخت

علي ابراهيم يكتب من لندن عن مستقبل اتفاقات ماستريخت للوحدة الاوروبية في اعقاب النتيجة الضعيفة لاستفتاء فرنسا على المعاهدة، ويرى ان هذه النتيجة طرحت اسئلة اكثر مما قدمت من اجابات، وان الضرر في نظام النقد الاوروبي قد حدث بالفعل ولم يجر اصلاحه بعد رغم موافقة الفرنسيين على ماستريخت

ماذا بعد ان قال الفرنسيون نعم باغلبية ضئيلة للغاية على اتفاقات ماستريخت للوحدة الاوروبية ؟ هذا هو السؤال الذي يشغل اوروبا حاليا، فقبل اسابيع من الاستفتاء كانت اوروبا تحبس انفاسها تحسبا لهذا اليوم خوفا من ان يلحق الفرنسيون بالدانمركيين ويقولوا (لا)، وهو امر كان سيعني انهيار جهود استمرت حوالي اربعة عقود لبناء بيت اوروبي موحد يستطيع ان ينافس القوى العظمى الاخرى خاصة الولايات المتحدة، واستطاعت المجموعة الاوروبية بصعوبة ان تتجاوز المأزق الذي وضعها فيه الدانمركيون في يونيو الماضي، ولكنها لم تكن تستطيع ان تتجاوز هذا لو قال الفرنسيون (لا) بحكم ان فرنسا احدى قوتين اساسيتين كانتا وراء فكرة الوحدة الاوروبية مع المانيا، فضلا عما تمثله من ثقل داخل المجموعة الاوروبية ودوليا باعتبارها احد اعضاء مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى.

ولكن كما ازالت نتيجة الاستفتاء التي جاءت باغلبية ٥١٪ المخاوف من انهيار ماستريخت فإنها ليست «نعم» قوية تستطيع ان تعطي دفعة قوية للحالمين بولايات متحدة اوروبية، ورغم النتيجة الايجابية للاستفتاء فإن الجدل ما زال مستمرا، والفريقان انصار ماستريخت ومعارضيها استخدموا هذه الـ (نعم الفرنسية) المترددة لتعزيز حجتهما، وهذا ما عكسته تصريحات المسؤولين والقادة الاوروبيين في اعقاب ظهور نتيجة الاستفتاء في باريس، والملاحظ ان النتيجة اثارت تحفظات ومخاوف بشأن موقف الرأي العام الاوروبي ازاء ما يقوده اليه قادتهم حتى بين انصار الفريق المتحمس لماستريخت الذي اعتبر ان الفرنسيين صوتوا لصالحه.

فالمستشار الالماني هلموت كول رحب بالنتيجة ولكنه اعترف بأنه من الضروري ان تكون اوروبا المستقبل اكثر ديمقراطية مشيرا بذلك الى مخاوف الرأي العام الاوروبي من ان يكون مستقبل اوروبا في يد مجموعة من التكنوقراط والبيروقراطيين غير المنتخبين في بروكسل مقر المفوضية الاوروبية بينما اعترفت هولندا بأن الموافقة الفرنسية جاءت ضعيفة وقال وزير خارجيتها: إن رفض الدانمركيين وموافقة الفرنسيين بنسبة بسيطة تعكس الخلاف بين السياسيين الاوروبيين والرأي العام، بينما قال رئيس وزراء البرتغال الذي يعتبر من انصار الوحدة الاوروبية ان نتيجة الاستفتاء تظهر ان هناك عددا كبيرا من الناس في المجموعة الاوروبية لم يحسموا أمرهم بعد. اما رئيس الوزراء الدانمركي فقد انتهز الفرصة ليعتبر ان الرأي العام في اوروبا لا يوافق على بعض بنود ماستريخت. اما وزير الخارجية الالماني فرغم رفضه لمبدأ اعادة التفاوض على ماستريخت فانه اعترف بأن الاوروبيين لا يريدون ان يفقدوا هويتهم الوطنية لصالح البيت الاوروبي الاكبر.

وفي المقابل فإن كثيرا من المحللين لا يساورهم شك في ان كثيرا من السياسيين في بريطانيا المعروفة اصلا بتحفظها تجاه اندماج اوروبي شامل كانوا يتمنون ان تأتي نتيجة الاستفتاء في فرنسا بالرفض حتى يعاد مناقشة كل شيء من جديد. وداخل حزب المحافظين الحاكم هناك معركة لا يعرف احد متى تحتدم حول انضمام بريطانيا الى اتفاق ماستريخت الذي يقضي بالوصول الى عملة اوروبية موحدة بحلول عام ١٩٩٧ وسياسة خارجية موحدة، وهناك دعوة بدأت تحصل على زخم من اجل تنظيم استفتاء للبريطانيين مماثل لما حدث في فرنسا وهو ما ترفضه المؤسسة السياسية لأن نتيجته المحتملة قد تكون الرفض بينما لم تعرض الاتفاقية على البرلمان للتصويت عليها بعد، والمتوقع ان تشهد معركة برلمانية سياسية حولها.

لقد مرت اوروبا بعاصفة اقتصادية سياسية قبل استفتاء فرنسا، وشهدت اسوأ ازمة نقدية منذ الحرب العالمية الثانية تصادمت فيها عملاتها بشكل لم تشهد له مثيلا من قبل، وانتهت بخروج عملتين من نظام النقد الاوروبي، وما زالتا خارج النظام بعد نتيجة الاستفتاء وهما الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية، وهذا حال عملتي دولتين عضوتين في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى التي تمسك بمفاتيح الاقتصاد العالمي. وحددت بريطانيا التي قالت ان عودتها لنظام النقد الاوروبي ليست قريبة ٣ شروط لعودتها الى هذا النظام بينما قالت ايطاليا التي اعلنت انها ستعود بالليرة الى النظام امس انها ستنتظر قليلا.

معنى هذا ان الضرر قد حدث بالفعل، وان النظام لم يعمل كما كان يحلم الاوروبيون، وهو ما دفع كثيرين الى القول بان اوروبا بعد الاحداث العاصفة الاخيرة في اسواقها المالية ورغم نتيجة الاستفتاء في فرنسا غير اوروبا التي كان يبدو انها تسير بثبات نحو تحقيق اهداف ماستريخت قبل اسابيع قليلة.

واذا اخذنا مظاهر الارتياح التي حدثت في بريطانيا بعد الخروج من نظام النقد الاوروبي وتحرر الاسترليني من قيوده الصارمة والذي انعكس في طفرة في بورصة الاسهم، سيظهر هذا الى اي مدى كانت السياسات النقدية تعكس تباينا في المصالح. فالمانيا تخوض حربا ضد التضخم نتيجة العجز الهائل في ميزانيتها بسبب تكلفة الوحدة بينما بريطانيا التي تخوض حربا لانعاش الاقتصاد وسط ركود اقتصادي بعد الاطول بعد الحرب الثانية اضطرت الى رفع الفائدة المصرفية لاول مرة في تاريخها مرتين وبنسبة ٥٪ رغم ما يعنيه ذلك من اثر مدمر لاقتصادها ثم تراجعت بعد ساعات عندما اعادت التفكير ووجدت انها لا تستطيع تحمل ذلك.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢

وانتهى الامر بمعركة تصريحات علنية بين بريطانيا والمانيا كل يحمل الآخر مسؤولية هذه الازمة أخرها انتقادات وزيرة الدولة الالمانية للشؤون الخارجية اورسولا سيلير لرئيس الوزراء البريطاني جون ميجور بشأن تصريحاته بانه لن يحيل معاهدة ماستريخت الى البرلمان للتصديق عليها الا متى سويت مشكلة رفض الناخبين الدنماركيين للمعاهدة، والقت شكوكا حول جدية بريطانيا فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق ماستريخت. وهذا دليل أخر على ان الضرر قد حدث بالفعل. فمن جهة هناك نظام نقد اوروبي اصبح ناقصا وظهر انه معطل في وقت ازمة. ومن جهة اخرى هناك ازمة سياسية بين عضوين رئيسيين في المجموعة الاوروبية، ومن جهة ثالثة فان الرأي العام الذي كان لا يشك احد في تأييده للوحدة الأوروبية قبل أشهر، نصفه تقريبا رفض الاتفاق، وعلى حد تعبير احد المحللين الاوروبيين فان النتيجة هي ان الرأي العام الفرنسي قال انه لا يعرف ما اذا كانت المعاهدة لصالحه ام لا، والمؤكد انه كلما تسير المجموعة الاوروبية خطوات اكثر تقدما في وحدتها فان الاتجاه المتحفظ لدى الشعوب الأوروبية يزداد قوة، وهو ما لاحظه القادة الاوروبيون واعتبره بعضهم دليلا على حاجة السياسيين لشرح اهدافهم بشكل اكثر وضوحا لشعوبهم.

وما زالت هناك شكوك واسعة في امكانية ان تستطيع المجموعة الاوروبية فعلا استخدام وحدة النقد الاوروبية (الايكو) كعملة موحدة قبل نهاية العقد الحالي، فليس خافيا على احد ان الرأي العام الالماني لا يستطيع حتى الآن قبول فكرة التنازل عن المارك الالماني لصالح عملة وقع اسمها غريب عليه، وكذلك الرأي العام البريطاني، فما بال التنازل عن امور سيادية في شؤون الدفاع والخارجية.

لقد طرحت نتيجة استفتاء فرنسا على اتفاق ماستريخت اسئلة اكثر منها قدمت اجابات وهو ما يشعر به القادة الاوروبيون، ولذلك فان القمة الاوروبية التي دعت اليها بريطانيا وتحدد لها موعد يوم ١٦ اكتوبر المقبل ستكون فرصة لاعادة تفكير مرة ثانية فيما تعتزمه المجموعة وما قرره زعماء الدول الـ ١٢ في ماستريخت في هولندا في نهاية العام الماضي.

وهناك سؤال كبير يتعلق بنظام النقد الاوروبي الذي ما زال يتعرض الى جدل واسع مع استمرار تعرض العملات الضعيفة في النظام الى ضغوط، وهو سؤال سياسي بقدر ما هو اقتصادي. فأحد الحلول المطروحة لبقاء هذا النظام هو تقسيمه الى عملات من طبقتين ضعيفة وقوية، وهو ما يتضمن زيادة مركز المارك الالماني الذي اصبح واقعيا عملة مسيطرة، بينما لا تستطيع بريطانيا مثلا التي رأى كثيرون ان دخول عملتها نظام النقد الاوروبي تم اساسا على سعر عال غير واقعي أن يكون الاسترليني عملة من الدرجة الثانية داخل النظام، وهو امر يتعلق بالمركز السياسي والثقل داخل المجموعة، وتعكس الشروط التي طرحها لامونت وزير المالية البريطاني ذلك عندما حدد ان الدخول الى النظام مرة اخرى يستدعي ان يكون الاقتصاد البريطاني متسقاً مع الاقتصاد الالماني. في حين قال مسؤول الماني في حديث للتلفزيون البريطاني صراحة: ان العملة تعكس قوة الاقتصاد وانه لا يمكن انكار ان انتاجية وكفاءة الاقتصاد الالماني اعلى من البريطاني، وبالتالي فان بريطانيا عليها ان تقبل لفترة بعملة ضعيفة داخل النظام حتى تتمكن من اصلاح بيتها من الداخل.

وقد أخذ انصار العملة الاوروبية الموحدة ما حدث خلال الاسبوع الماضي للعملات الاوروبية كدليل على مدى الحاجة الى عملة موحدة، ولو كانت موجودة لم تكن هذه الفوضى لتحدث، ولكن في الوقت ذاته فان الالمان الذين يشعرون باعباء التضخم وتكلفة الوحدة يخشون من تصدير التضخم اليهم من بقية اوروبا اذا كانت هناك عملة موحدة.

والنتيجة التي يمكن الخروج بها بعد الازمة النقدية التي عاشتها اوروبا والـ (نعم) المترددة الفرنسية هي ان الوحدة الاوروبية ليست بهذه السهولة التي يريدها انصار الولايات المتحدة الاوروبية، وان الشعوب في التاريخ المنظور لن تستطيع قبول التخلي عن هويتها الوطنية، فهي ستحتاج الى عقود لقبول الفكرة وقد لا يحدث هذا على الاطلاق بما في ذلك مسألة العملة الموحدة، وعلى حد تعبير احد المحللين الاوروبيين فان العملة الموحدة ليست بالضرورة دليل قوة، فالولايات المتحدة التي تتعامل ولاياتها الـ ٥٢ بالدولار ليست عملتها بعيدة عن التقلبات والهزات.

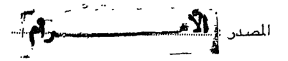
ومع ذلك فان الرأي العام الاوروبي يدرك في الوقت ذاته ان النظام الاوروبي يحقق لهم فوائد كبيرة، وان مصلحتهم الاقتصادية معه، وهذه هي المعادلة التي سيراعيها القادة الاوروبيون فيما يتعلق بخطوات الوحدة الاوروبية مستقبلا، فاوروبا مع وحدة تحافظ على درجة عالية من الاستقلالية للاعضاء والتصرف في الشؤون المحلية واستمرار الهوية الوطنية.

وما زالت هناك مشكلة قانونية تتعلق برفض الدانمركيين لماستريخت. فالاتفاق يقضي بضرورة اقراره بالاجماع من الدول الـ ١٢ وتحجم بريطانيا عن تقديم الاتفاق للبرلمان حتى تحل مشكلة الدانمركيين.

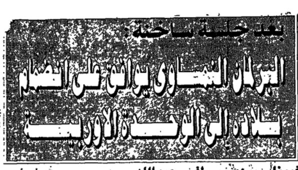
وهكذا تبدو المجموعة الاوروبية امام تحديات كبيرة قبل اشهر من موعد الغاء الحواجز بينها اول ١٩٩٣.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٤ ... ١٩٩٢



بعد جلسة ساخنة :
البرلمان النمساوى يوافق على انضمام بلاده الى الوحدة الاوروبية

فيينا - من مصطفى عبدالله :

بعد جلسة ساخنة شهدها البرلمان النمساوى استمرت حتى منتصف ليلة امس وافقت اغلبية كبيرة من الاعضاء على إنضمام النمسا الى الدائرة الاقتصادية الاوروبية وهى التى تم إنشاؤها بموجب الاتفاقية التى تم التوقيع عليها فى مدينة بورتو بالبرتغال بين الدول الاثنتى عشرة الاعضاء فى مجموعة السوق الاوربية المشتركة والدول السبع الاعضاء فى منظمة التجارة الاوربية الحرة (الافتا) وتتوقع الاوساط الاقتصادية فى النمسا ان تشكل الدائرة الاقتصادية الاوروبية اكبر كتلة اقتصادية فى العالم بل واقواها إذا قورنت بين قدراتها وعديد سكانها والمساحات التى تملكها .

وبالرغم من أن الحزبين الحاكمين الاشتراكى والشعب وافقا بالاجماع على إنضمام النمسا الى الدائرة الاقتصادية الاوروبية إلا ان حزب الاحرار وحزب الخضر رفضا الانضمام إلى هذه الدائرة بحجة انها خطوة غير ضرورية لانضمام النمسا الى مجموعة السوق الاوروبية .

وعلى صعيد اخر اعلن .. المستشار النمساوى الدكتور « فرانز فرانسكى » بعد الموافقة بالاغلبية العظمى على انضمام النمسا للدائرة الاقتصادية الاوربية ، ان هذا اليوم يعتبر يوما تاريخيا لتنفيذ هذا القرار .

ومما يذكر ان الدائرة الاقتصادية الاوروبية تبدا نشاطها رسميامن اول يناير ١٩٩٣ وتضم ٣٧٠ مليون نسمة و تبيح حرية النقل والمواصلات والتجارة للدول التسع عشرة الاوروبية الموقعة على الاتفاقية التاريخية فى البرتغال



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

بعد ان قال الفرنسيون نعم «لماستريخت»

أوروبا توافق على مبدأ الوحدة.. وتختلف على سرعة تحقيقها

رسالة باريس :
شريف الشوباشي

● اثبت الاستفتاء الذى جرى فى فرنسا يوم الاحد الماضى حول التصديق على اتفاقية ماستريخت ان باريس مازالت العاصمة السياسية لاوروبا والترمومتر الحقيقى للحالة السياسية والاقتصادية للمجموعة الاوروبية .

ففى الاسابيع الماضية حبس كبار رجال السياسة فى اوروبا انفاسهم حتى مساء الاحد الماضى حين تاكد ان الشعب الفرنسى قد اجاب بنعم عن السؤال حول موافقته على التصديق على اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية .

وكان الرئيس فرانسوا ميتران يدرك تماما هذه الحقيقة عندما طرح عملية التصديق على الاتفاقية على الشعب الفرنسى فى استفتاء عام على الرغم من انه لم يكن مضطرا دستوريا لذلك، وكان - بوسعه اسوة بغالبية اقرانه فى المجموعة الاوروبية - الاكتفاء بتصديق البرلمان على هذه الاتفاقية .

ومن الواضح ان الرئيس الفرنسى كان يرمى بذلك الى تحقيق هدفين اساسيين :

اولا : اعطاء قوة دفع جديدة لعملية البناء الاوروبى خاصة بعد ان تعثرت اوروبا فى ايجاد تسوية لمشكلة يوجوسلافيا السابقة التى يتناحر ابناؤها على ابواب دول المجموعة الاوروبية ، بالاضافة الى الانتقادات التى وجهها بعض الزعماء السياسيين لاتفاقات ماستريخت، وشعر ميتران بان فكرة الوحدة الاوروبية فى المجالات الاقتصادية ، والمالية ، فى حاجة الى زخم جديد ، تصور ان الاستفتاء قادر على توفيره لها .

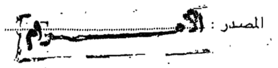
ثانيا : دعم موقف الاغلبية الاشتراكية الحاكمة فى داخل فرنسا والذى اهتز كثيرا فى الاونة الاخيرة داخل فرنسا ، . ، خاصة ان الانتخابات التشريعية ستجرى فى مارس المقبل وتشير استطلاعات الراى حتى الآن الى تقهقر الحزب الاشتراكى والقوى المتحالفة معه ، وتقدم احزاب اليمين الليبرالى المعارض .

وقد بنى ميتران تحليله السابق على استطلاعات الراى التى كانت تشير فى بداية شهر يوليو الماضى إلى ان نحو ٦٥ ٪ من الفرنسيين سيجيبون بنعم عن السؤال حول اتفاقية ماستريخت :

وحيث ان الانتخابات والاستفتاءات فى الدول الغربية لا تتعدى فى العادة الخمسين فى المائة بكثير فقد راى ميتران ان الفرصة سانحة لايجاد تيار شعبى كبير يعطى لفكرة الوحدة الاوروبى بعدا جديدا ، وربما انطلاقة جديدة للامام .

لكن الغريب ان نسبة الموافقين على الاتفاقية قد تاكدت بسرعة غريبة حتى دلت استطلاعات الراى فى بداية هذا الشهر الى تفوق نسبة الرافضين على الموافقين ، فشعرت اوروبا كلها بقشعريرة باردة تدب فى اوصالها حيث ان رفض الشعب



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

وكان انشاء قوة عسكرية فرنسية المانية مشتركة هو النواة لاقامة جيش اوروبى يحقق حلم اوروبا فى الزود عن مصالحها الخاصة ، وفى توفير الامن والاستقرار لشعوبها بعيدا عن المظلة الامريكية .

لكن تصويت الشعب الفرنسى على اتفاقيات ماستريخت بهذه النسبة الضئيلة التى بلغت ٥١,٠٥ ٪ فقط جاء «كالدش البارد» على زعماء اوروبا الذين كانوا يحلمون بالاسراع فى خطوات الوحدة ، وانشاء قوة اوروبية عظمى تنافس الولايات المتحدة فى اطار النظام العالمى والغريب ان نتيجة الاستفتاء كانت النتيجة المثالية بالنسبة للمصالح الامريكية العليا ، فالولايات المتحدة الامريكية لا تريد تحطيم الوحدة الاوروبية ، وليس من مصلحتها رفض اتفاقات ماستريخت التى من الممكن ان تترجم باضطرابات ومرحلة من عدم الاستقرار وظهور النعرات القومية فى اوروبا ، لكنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة كذلك ان تهب الشعوب الاوروبية بحماسة لتحقيق الوحدة نظرا لان اوروبا الموحدة سياسيه وعسكريا ، واقتصاديا مرشحة لان تشكل قطبا مستقلا ، وقوة عظمى توازى القوة الامريكية وتتعامل معها بندية كاملة .

لكن آفاق بروز هذه القوة الجديدة اصبح شاحبا بعد نتيجة الاستفتاء الفرنسى التى جاءت بمثابة كلمة «نعم .. ولكن» اى نعم للتصديق على اتفاقيات

الفرنسى لاتفاقية ماستريخت معناه ببساطة وأد هذه الاتفاقية الى الأبد حتى لو وافقت عليها كافة الدول الاوروبية الأخرى .

وكان رفض اتفاقية ماستريخت بمثابة انتكاسة خطيرة للوحدة الاوروبية ، فقد توصل زعماء اوروبا الى نص اتفاقية ماستريخت بعد جهود ومفاوضات مضنية ، وكانت هذه الاتفاقية تتويجا لنحو اربعين عاما من السعى الحثيث لبناء كيان اوروبى موحد .

وبعد انهيار الانظمة الشيوعية وسقوط جدار برلين ادركت اوروبا ان الفرصة سانحة لكى تلعب دورا حاسما فيما يسمى بالنظام العالمى الجديد ، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ظلت أوروبا تعيش فى كنف الولايات المتحدة الامريكية ، وكانت تعتمد فى امنها بصفة اساسية على المظلة النووية التى توفرها واشنطن لاوروبا الغربية من اجل مواجهة الاخطار المتوقعة من دول الكتلة الاشتراكية السابقة .

وكان زعماء أوروبا ، ومن بينهم الرئيس ميتران يرضخون لهذه الحقيقة الثابتة ، وهى ان اوروبا لاتقوى على تحرك استراتيجى هام إلا بعد الضوء الاخضر من الولايات المتحدة الامريكية .

وقد جاءت حرب الخليج لتؤكد هذه الحقيقة حيث حاولت فرنسا ان تتخذ موقفا متميزا ، وأن تنأى بنفسها عن المشاركة فى حرب الخليج ، ولكنها فى النهاية دخلت هذه الحرب ، ودكت طائراتها المواقع العراقية بعد ان أكد وزير الدفاع الفرنسى انذاك انها ستكتفى بضرب الأهداف العراقية فى الكويت وحدها .

واذا كان زعماء اوروبا خلال نصف القرن الاخير قد رضخوا للامر الواقع ، وقبلوا بفكرة ان اوروبا جزء من التحالف الغربى الذى تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية فانهم يحلمون بتنمية القوة الذاتية الاوروبية حتى يكون لها صوت مستقل ومسموع فى العالم يحمى مصالحها الخاصة دون التناطح مع الولايات المتحدة .

وقد اتضح خلال الأعوام الماضية ان الحوار الفرنسى الالمانى الذى تبلور فى شخص الرئيس ميتران ، والمستشار هيلموت كول يستهدف بصفة اساسية توفير كافة عناصر القوة للمجموعة الاوروبية ليس على الصعيد السياسى والاقتصادى فحسب ، وانما ايضا فى المجال العسكرى الذى ظل حتى الآن محكوما بالحلف الأطلنطى الذى تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية .



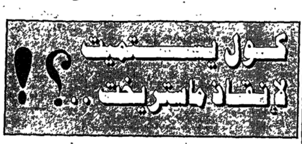
المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

ماستريخت ، ولكن مع تحفظات قد تعرقل ايقاع تحقيق الوحدة الاوروبية .

وخلاصة نتيجة الاستفتاء الفرنسى هى ان الشعوب الاوروبية ، توافق على مبدا البناء الاوروبى الموحد لكنها مازالت مترددة ومتحفظة على ايقاع البناء الاوروبى ، كما يحلم به بعض زعمائها .





بالرغم من موافقة جمهور الناخبين الفرنسيين فى الاستفتاء الاخير على قبول اتفاقية ماستريخت، التى تمهد للوحدة الاوروبية، باغلبية ضئيلة للغاية، الا ان التعليق الفورى لمسئول المانى رفيع المستوى كان: النتيجة كانت موافقة وهذا كل مايهم فى الموضوع!

وتقول صحيفة الاندبندنت التى ابرزت الراى الألمانى ان التصريح يعكس الرغبة الألمانية اليائسة والملحة لانقاذ ودفع خطوة هامة للوحدة الأوروبية.

فمن الثابت انه لايوجد سياسى فى أوروبا الغربية وضع مستقبله السياسى ومصداقيته فى كفة والمضى قدما فى تنفيذ الاتفاقية فى كفة اخرى ، مثلما فعل المستشار الألمانى هيلموت كول. ويدفع المستشار الألمانى فى ذلك ليس فقط منطلقات مثالية عن اوروبا الموحدة وانما يدفعه ايضا اقتناعه الراسخ بان ذلك يضمن المانيا موحدة قوية داخل أوروبا.

وعلى ذلك فان المراقبين يؤكدون انه عندما يعلن المستشار الألمانى ان المانيا الموحدة وأوروبا الموحدة وجهان لعملة واحدة، فإنه بذلك لايرفع شعارا فقط وانما هو يعكس اقتناعا لا يخامره الشك بان طريق ماستريخت ضرورى لتامين مكان مستقر لالمانيا الجديدة داخل اوروبا المستقرة.

ويؤكد المستشار كول انه فى حالة تفويت مثل هذه الفرصة التاريخية، فإن فكرة اوروبا الموحدة ستصاب بالشلل لمدة ٢٠ عاما قادمة على الأقل. ايضا فان ذلك من شانه ترك الساحة خالية لكى تتحكم مشاعر القومية المتنامية حاليا والتنافس بين القوى الأوروبية بعضها البعض.

ولهذا فإنه من الواضح ان المستشار الألمانى سيعمد الى الاستفادة باقصى درجة وبسرعة شديدة من الموافقة الضعيفة على اتفاقية الوحدة الأوروبية، التى افرزها الاستفتاء الأخير فى فرنسا.. وواضح انه فى رأى كول من الضرورى على جميع القادة فى أوروبا الغربية بذل كل مافى وسعهم لحشد التأييد الشعبى لمثل هذه الخطوة ، ولعل ذلك هو السبب فى إلحاح المستشار الألمانى على عقد قمة اوروبية فى اسرع وقت، بالاضافة الى رغبته فى طرح الاتفاقية على البرلمانات الأوروبية فى أسرع وقت لاقرارها.

ومن الواضح ان المستشارية الألمانية ترغب فى مجارية الانطباع السائد فى أوروبا بان اتفاقية ماستريخت ليست سوى وثيقة ميتة، مثل هذه الخطوة فى نظر المستشارية لايمكن ان تتم بنجاح سوى بجهود مكثفة.

واذا كانت المانيا تحث شركاءها الأوروبيين على بذل الجهود لانقاذ الاتفاقية، فإن الحكومة الألمانية على وشك شن حملة واسعة النطاق داخليا لحشد التاييد لفكرة القومية الأوروبية ووقف الانتقادات الداخلية لأوروبا. ولعل ذلك يكون مفهوما فى ظل نتائج احدث استطلاعات الراى فى المانيا التى اظهرت انه بالرغم من تاييد ٤٦٪ من الشعب الألماني الاتفاقية فإن ٤١٪ يعارضونها.

وتشير آخر استطلاعات الراى الي أن ٧٠٪ من الشعب الألمانى يرفضون التخلى عن المارك فى مقابل عملة أوروبية موحدة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

الشـــارع اليونانـــى يؤيد ماستريخت.. ولكن!!

رغم أن حكومات أوروبا تسعى للوحدة منذ عام ١٩٥١ وتوجت مجهوداتها باتفاقية ماستريخت فى عام ١٩٩٢، إلا أنه فيما يبدو أن الشارع الأوروبى يسير فى عكس الاتجاهات السياسية المرتقبة بدرجات متفاوتة فمن رفض لشعب الدانمرك للمعاهدة فى استفتاء شعبى شهير الى الاستفتاء الفرنسى التاريخى الذى أسفر عن موافقة ٥١,٠٥٪ فقط! وما ترتب عليه من ردود أفعال دولية يمكن القول بأن حوار الشد والجذب الأوروبى الحالى ما هو الا حجر الزاوية لبناء الوحدة الأوروبية

أثينا من : سامح عبدالله

جاءت ردود الأفعال فى اليونان حول الاستفتاء الفرنسى على اتفاقية ماستريخت مطابقة للمواقف الحزبية السابق اعلانها قبل الاستفتاء على هذه الاتفاقية التى ستضع اوروبا على طريق الوحدة السياسية والاقتصادية.

فقد أعرب حزب «الديمقراطية» الجديدة الحاكم عن سعادته البالغة بالموافقة الفرنسية رغم «قلة» نسبة الموافقين.. وأوضحت كاترنيه يابانستيسيو مسئولة العلاقات الخارجية بالحزب ان اليونانيين كانوا سيشعرون بالأسى والحزن لو رفض الفرنسيون الاتفاقية!. وتضيف ان الحزب الحاكم يرى ان تطبيق اتفاقية ماستريخت ستدعم التعاون الأوروبى بما يعود بالمنفعة على أوروبا باكملها وعلى اليونان بشكل خاص ، وتؤكد يابانستيسيو ان اغلبية اليونانيين يؤيدون هذه الاتفاقية والدليل على ذلك موافقة البرلمان بالاغلبية فى يوم ٣١ يوليو الماضى على هذا الموضوع.

ويتفق مع هذا الرأى باقى الأحزاب اليونانية عدا الحزب الشيوعى الذى يختلف مع هذا الحكم فى تقديره لحجم التأييد الشعبى اليونانى لاتفاقية ماستريخت.. والحزب الشيوعى اليونانى هو الحزب الوحيد الذى اعلن سابقا ولاحقا رفضه بقوة للاتفاقية..

وقد صرح يابانس انجوراكس عضو اللجنة المركزية للحزب عقب اعلان نتيجة الاستفتاء بأن نسبة الموافقين التى لم تتجاوز الـ ٥١,٠٥٪ هى دليل قاطع على وجود معارضة للاتفاقية وتؤكد أننا - أى الحزب الشيوعى اليونانى - ليس الجانب الوحيد المعارض وان هذا فى حد ذاته يبعث السعادة على نفوسهم!؟

ويشير المسئول الحزبى الى ان الشارع اليونانى لايؤيد ما اتفق عليه الساسة الأوروبيون من قبل حول ماستريخت ويطالب باجراء استفتاء شعبى - رغم ان دستور اليونان لايحتم ذلك - لمعرفة الرأى الحقيقى والذى من المعتقد انه «لا»

ويعلق قائلا :

لو انتظرت الحكومة الفرنسية حتى اول نوفمبر القادم؟

واجرت الاستفتاء لقالت الاغلبية «لا» هكذا يؤكد مسئول الحزب الشيوعي ودليله على ذلك ان نسبة الموافقين على الاتفاقية لم تتجاوز الـ ٧٠٪ منذ شهرين في فرنسا «وانخفضت النسبة كما ترى في الاستفتاء الأخير بعد ان ظهر للشعب الفرنسي الاخطار المرتبطة بالاتفاقية».هل ستبقى ماستريخت بشكلها الحالى بعد ٣ سنوات؟ سؤال يطرحه نيوهارس بابامارجرس احد العناصر اليسارية المعروفة ووزير العمل الاسبق. ووفقا لما يراه فان الجانب المالى من الاتفاقية هو الذى سيستمر فقط اما التعاون فى المجالات الأخرى مثل الدفاع والسياسة الخارجية فيراه بعيد المنال. «المانيا وهي قلب اوروبا مهتمة حاليا باوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وبالتالى فلن تهتم بالتعاون مع اوروبا الغربية بالدرجة التى يتوقعها كثيرون» هكذا يعرض بابامارجرس لفكرته.

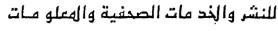
ورغم ذلك فانه يؤكد ان ماستريخت هامة لليونان فى المرحلة الحالية ويدعو اليونان للبقاء داخل الجماعة الأوروبية وكما يقول «لو لم تكن هناك ماستريخت لأوجدنا لنا فى اليونان واحدة لاصلاح اقتصادنا المتدهور».

نعم الفرنسية لا تعني الوحدة فورا

رغم تصويت الشعب الفرنسي بنعم في الاستفتاء على معاهدة ماستريخت إلا أن نتيجة هذا الاستفتاء - رغم انها إنعكست في شكل بهجة في معظم ارجاء أوروبا وخاصة الدوائر المسئولة - تفيد أن معاهدة ماستريخت هي بحاجة إلي إعادة نظر بالفعل. فالتصويت بنسبة ٥١.٠٥٪ لصالح المعاهدة، يعني إنقسام الشعب الفرنسي الأكثر حماسا للوحدة الأوروبية . وهي رسالة فهمها كل من الحكومتين الالمانية والفرنسية . فالمستشار هيلموت كول يلتقي بالرئيس الفرنسي لبحث أوجه الاعتراضات على المعاهدة ، وخاصة من جانب البريطانيين . هذا علاوة على تاكيد كول بان المعاهدة لم تلق إنتباها ولم تقرأ بشكل واع. ولذلك طالب بان يتم تعريف الشعوب الأوروبية بشكل جيد بهذه المعاهدة، ويبدو أن قضية الوحدة الأوروبية لم يتم حسمها بشكل نهائي نتيجة للاستفتاء الفرنسي. بل الأكثر واقعية أن يتم التفاوض من جديد حول العديد من بنود المعاهدة خاصة التوقيتات المطروحة من قبل لاصدار عملة أوروبية موحدة «الايكو» أو إنشاء بنك مركزي أوروبي موحد بل وفي المدى القصير فالاكثر توقعا هو الإقدام على تعديل اسعار صرف العملات الأوروبية ضمن الآلية الأوروبية لكي يتم تجاوز الإضطراب الهائل الذي شهدته الأسواق الأسبوع الماضي، والذي من الممكن أن تشهده مستقبلا.

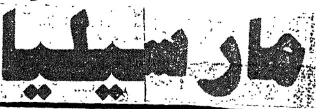


المصدر : الأهـرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢



مارسيليا المدينـــة «المتمـــردة»

لم يكن غريبا على مارسيليا - تلك المدينة «المتمردة»، دوما على مركز السلطة فى باريس ان ترفض معاهدة ماستريخت بنسبة عالية والتى تصل الى ٥٥٪ من الاصوات.فقد كانت مارسيليا هى التى أعطت صوتها الى جاك شيراك ضد فرانسوا ميتران فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨، وهى التى انحازت الى جورج مارستين فى عام ١٩٨١، وهى التى رفضت شارل ديجول فى استفتاء ١٩٦٩ بنسبة ٦٠٪، بينما اكتفت باقى المدن والاقاليم بنسبة ٥٢٪. ولذلك لم يخف النائب الاشتراكى فى مارسيليا، ميشيل بيزيه، شعوره بالراحة للنتيجة النهائية للاستفتاء . (بكلمة واحدة) وهى: أوف..!! وكان حملا ثقيلا قد انزاح من على اكتافه. فقبول المعاهدة فى باقى فرنسا جاء بفارق ضعيف للغاية،

مارسيليا من: ليلى حافظ

لتصبح نسبة الموافقين تتساوى الى حد كبير مع نسبة الرافضين وهذا فى حد ذاته يعتبر رسالة من الشعب الى الحكومة والى الأحزاب السياسية والى أوروبا كلها. الرسالة الأولى- التى وجهها الشعب الفرنسى ، ربما الى نفسه هذه المرة، هى انه تخلص تماما من «عقدة» الاستفتاء.فمنذ عام ١٩٦٩، وعندما وضع الزعيم الفرنسى شارل ديجول مصيدة فى كفة ونتيجة الاستفتاء على الاصلاحات فى مجال الزراعة فى كفة أخرى، شعر الفرنسيون انهم سيعطون صوتا واحدا لسؤال مزدوج، وأنهم تحت تاثير تهديد من الرئاسة ..

لذلك فقد كان معظم النتيجة موجها الى الرئيس وليس الى قانون الاصلاح المطروح. اما فى استفتاء الوحدة الأوروبية الأخيرة، فلأول مرة يصوت الفرنسيون فى استقلال تام عن الرئاسة، التى اكدت دائما فى الجملة أن على الشعب اعطاء صوته لأوروبى وليس للرئيس ميتران ولذلك فقد جاءت الأصوات بين نعم او لا متشابكة بين يسار ويمين واشتراكى وديجولى ووسط. ولكن لأى شىء أعطى الفرنسيون أصواتهم؟ يقول صحفى فى جريدة «المساء» فى مارسيليا. أن الفرنسيين قد صوتوا لأشياء كثيرة، ولكن لم يصوتوا للمعاهدة نفسها؟ لأن معظم الناخبين لم يفهموا بنود المعاهدة جيدا .. وهذه رسالة ثانية.. فقد أعطى البعض صوته من اجل اوروبا ككيان يضم المانيا.

ويضمن السلام اخيرا تجميع دولها وستعوضها بعد أن شهدت حربين مدمرتين خلال النصف الاول من القرن الحالى. والبعض الآخر اعطى صوته من اجل فرنسا القوية .. والتى، حسب قول مواطن فى مارسيليا فرنسا تصبح قوية مع المانيا، ومعا من الممكن دخول العصر الجديد حيث الأسواق العملاقة والتحدى الاقتصادى ضد الولايات المتحدة واليابان. ولكن، رفض نصف الشعب الفرنسى المعاهدة، بنسبة ٤٩٪ من الاصوات. فتراوحت الأسباب مابين رفض الاستفتاء على سيادتهم الوطنية على العملة وعلى القرار السياسى والعسكرى واستقلالية الحكم. وبين الرفض تحديا للحكومة الاشتراكية والرئيس ميتران الذى آخذ المبادرة، ودعا الى طرح المعاهدة على المستوى الشعبى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

في ضوء ارتفاع نسبة الرافضين لـ "ماستريخت"

قطار الوحدة الأوروبية يمضى في طريقه.. بسرعة أقل!

نتائج الاستفتاء الفرنسى تدفع المجموعة الأوروبية إلى إعادة صياغة المعاهدة

الذين قالوا: لا.. يعارضون الهيمنة الألمانية وديكتاتورية "المارك"

.. والذين قالوا: نعم يريدون احتواء الشيطان الألمانى

الفارق الضئيل بين نسبة المؤيدين ونسبة المعارضين في الاستفتاء الذي جرى في فرنسا على معاهدة ماستريخت .. يجعل دول المجموعة الأوروبية الاخرى اقل اقتناعا من ذى قبل بالمزايا الكبرى للمعاهدة . وهكذا ادت نتيجة الاستفتاء التي تتلخص في شعار «لاغالب ولا مغلوب» الى طرح فكرة وضع صيغة جديدة لماستريخت ترضى هؤلاء الذين صوتوا بـ «لا» في الاستفتاء حتى يتحقق اجماع وطنى يضمد الجراح السياسية والاجتماعية التي نجمت عن معركة المؤيدين والمعارضين ..

.. وانتصار «نعم» في الاستفتاء الفرنسى هو كما يقال باللغة الفرنسية من نوع des Victoires a la Pyrrhus : وهى العبارة التي يوصف بها انتصار باهظ التكاليف وعقيم .. ويرجع اصل العبارة الى الاقوال المنسوبة لـ «بيروس» ملك «ابير» Epire عقب معركة اسكولى التي هزم فيها الرومانيون ، غير ان الخصمين لحقت بهما خسائر جسيمة بل واصيب الملك نفسه بجرح (عام ٢٧٨ قبل الميلاد) وعندما توجهوا التهنئة على انتصاره . اجاب قائلا : «اذا كان الحاق الهزيمة بالرومانيين مرة اخرى سيكلفنا هذه الخسائر الكبيرة .. فان مصيرنا هو الفناء» !!



الرسالة التي لا يمكن تجاهلها .. والتي وجهها الفرنسيون الى زعمائهم .. هي ضرورة العمل على تبديد مخاوف الرافضين للمعاهدة والنظر في الحجج التي يتحدثون بها حتى يتسنى بناء «البيت الاوروبي» على قاعدة متينة . فالموافقة بفارق ضئيل على المعاهدة يعني ضرورة شرح فكرة اوروبا على نحو اكثر وضوحا ، كما قال الرئيس البرتغالي ماريو سواريش ، لان ارتفاع نسبة الرافضين هو اشارة تحذير ، ولا يجب التغاضي عن عوامل القلق لدى الكثيرين .

واذا كانت الدانمارك قد صوتت من قبل في استفتاء مماثل برفض المعاهدة بينما وافقت ايرلندا .. فان الدول التسع الاخرى الاعضاء في المجموعة الاوروبية (١٢ عضــوا) ستطرح معـاهـدة ماستريخت على برلماناتها ، ولكن اوروبا بعد الاسفتاء الفرنسي ليست كما كانت قبله ، ومن ثم فان موضوع اجراء استفتاء اصبح مطروحا في بريطانيا والمانيا وايطاليا .

ونتيجة الاستفتاء الفرنسي جعلت انصار الوحدة الاوروبية يتنفسون الصعداء ، ولكنها جعلتهم - في الوقت نفسه - يشعرون بالقلق . واسباب الارتياح معروفة ، وهي ان الاستفتاء لم يتحول الى نكسة مروعة لدعاة التكامل الاوروبي . اما القلق فانه يرجع الى الحيرة بشان الكيفية التي يمكن بها «بيع» الوحدة الاوروبية والترويج لها .. بين شعوب محبطة وغير مكترثة .

ولا شك ان اقتراح جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا بعقد قمة اوروبية في اوائل الشهر القادم يعبر عن الشكوك التي لا تزال تساور بريطانيا بشان الوحدة الاوروبية الكاملة ، بل ان المعـارضة البـريطـانيـة للمشروع الاوروبي ازدادت قوة بسبب ازمة العملات ، الامر الذي يجعل من الصعب تصور ان معاهدة ماستريخت التي تنص على عملة موحدة في عام ١٩٩٩ ستوضع موضع التطبيق كما كان مقررا في الاول من يناير عام ١٩٩٣ . وترى بريطانيا الآن ان الاغلبية الفرنسية الضئيلة التي قالت «نعم» ، تستدعي وقفة للتامل على طريق الوحـدة السياسية والنقدية والامنية . واوضح وزراء بريطانيون ان حكومات المجموعة الاوروبية تسبق ، في خطواتها وقراراتها واجراءاتها ، الراى العام في بلادها . ومن هنا ، يطالب جون ميجور بدراسة اوجه القصور في النظام النقدي الاوروبي في ضوء انسحاب بريطانيا من «الية نظام الصرف» .

القوة الاوروبية

ورغم ان نتيجة الاستفتاء الفرنسي ابقت على آمال المجموعة الاوروبية في وحدة سياسيـة واقتصاديـة اكثر اكتمالا .. حية . ورغم ان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران اعلن قائلا : «ان اوروبا .. الآن في موقع يجعلها على قدم المساواة مع اكبر قوى العالم» ولذلك اعتبر يوم ٢٠ سبتمبر «احد اهم الايام في تاريخ فرنسا» .. الا ان النتيجة لا تعتبر تفويضا كاملا لميتران .

فالمجموعة الاوروبية لا تستطيع ان تعمل غدا كما كانت تعمل بالامس . على حد تعبير «الان جوب» (الرجل الثاني في اكبر حزب محافظ في فرنسا وهو «التجمع من اجل الجمهورية» .

اذن .. فان «عملية» ماستريخت لا يمكن ان تمضى بنفس السهولة التي كانت مقدرة . وآراء الذين قالوا «لا» يجب ان تكون موضع انتباه .

صحيح ان تصويت فرنسا انقذ مستقبـل اوروبـا ، وبـدون هـذا التصويت .. كانت اربعون سنة من العمل الاوروبي ستتحول الى دخان في الهواء ، كما قال جوليانو اماتو (رئيس وزراء ايطاليا) ، ولكن التاييد الشعبي الضعيف يحتم اعادة النظر في برنامج عمل المجموعة الاوروبية الذي يقودها الى القرن القادم ، كما يتطلب ازالة او تهدئـة المخـاوف التي اوجـدتهـا البيروقراطية الاوروبية ، وقد يقتضي اعادة النظر في بعض بنود معاهدة ماستريخت وفي الجدول الزمني للوحدة الاوروبية .

هناك مزارعون وعمال فرنسيون يخشون ارتفاع معدلات البطالة وانهيار قيمة الفرنك . والمزارعون بوجه خاص يتوقعون ان تصيبهم خسائر فادحة ، ولذلك علقوا لافتات داخل الحقول كتب عليها : «لا .. لماستريخت» . ويعتقد انصار «لا» في فرنسا ان الحكومة كذبت على الشعب واخذت الفرنك رهينة بتلويحها بخطر زعزعـة الاستقرار الاقتصـادي لارغامـه علـى تـاييـد المعاهدة .. وان الحكومة زعمت ان اضطراب نظام النقد الاوروبي حدث بسبب المخاوف من انتصار الرافضين للمعاهدة مما يؤدي الى تخفيض قيمة الفرنك . وبذلك تكون الحكومة قد شوهت الحقائق . والمنتجون الزراعيون الفرنسيـون يخشـون من السـوق الاوروبية المفتوحة الخاضعة لنظام نقدي موحد . ويقولون انها تدعم الاقوياء وتزيد الضعفاء .. ضعفا . ومنطق المعارضين الفرنسيين ان قوانين السوق خالية من المجاملات .. ولا تعترف لاحد بحقوق مشروعة ولا تقر الضرورات السياسية ، ولا تضع في اعتبارها التوازنات . ومن هنا فان المانيا ذات الكثافة السكانية العالية ، والدولة الاكثر ثراء وحيوية وصاحبة العملة القوية .. هي التي ستصبح القوة المهيمنة على المجموعة الاوروبية حيث يخضع الجميع لديكتاتورية المارك الالماني .

انقسام سياسي

والفـرنسيون يؤيـدون الـوحـدة الاوروبية ، ولكن بعيدا عن طموحات بونابرت وبسمارك على السواء ، ولا يـريدون الغـاء هويتهم الـوطنيـة والثقافية ، ولا يمانعون في ان يكون لفرنسا دور في توحيد القارة حتى لا يتم هذا التوحيد على حسابها .

وعندما تابع الفرنسيون انباء انهيار الية معدل سعر الصرف للعملات الاوروبية .. شعروا بانه لا توجد دولة اوروبية على استعداد لمواجهة ما ينطوى عليه تحقيق الوحدة الاوروبية من اعبـاء ، وان الحلم الاوروبي بالتوصل الى عملة موحدة قبل نهاية هذا العقد قد تبدد ، وتساءلوا عن ابعاد وحدود التناقض بين المصالح الوطنية لكل دولة اوروبية على حده وبين بناء الوحدة الاوروبية ، خاصـة وانهم مقتنعون بان السعى من جانب الالمان الى تحقيق مصالحهم ، انما يتم على نحو يحدث خللا في النظام الاوروبي .

وبايجاز فان فرنسا تشهد انقساما سياسيا واجتماعيا نتيجة مخاوف قطاع كبير من الفرنسيين من احتمال ان تفقد فـرنسا السيطرة علـى سيـاسـاتهـا الاقتصادية والنقدية وسياستها تجاه الهجرة ، ومن احتمال طغيان العنصر الاوروبي ومحو الشخصية الوطنية .

ولم يعترف خصوم ماستريخت بالهزيمة المطلقة . وقال شارل باسكوا (الديجولي) ، وزير الداخلية الفرنسي السابق ان فرنسيا واحدا من كل اثنين استمع الى وجهة النظر المعارضة وقال «لا» ، لقد رفض الفرنسيون اوروبا التي



المصدر : الوفـــد

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا تضع الشعوب فى حسابها ، وعبر الكثيرون عن خوفهم من ان تفقد فرنسا سيادتها لحساب التكنوقراط الجالسين بعيدا فى «بروكسل» (مقر المجموعة الاوروبية)

بيروقراطية بروكسل

لقد فازت اوروبا فى نتائج الاستفتاء الفرنسى ، ولكن معاهدة ماستريخت سقطت . وكشفت النتائج عن انفصال بين الشعوب من ناحية والساسة والزعماء من ناحية اخرى ، كما كشفت عن عزلة المؤسسات الحاكمة والطبقة السياسية . وربما كان هذا هو ما دعا جاك ديلور رئيس اللجنة التنفيذية الاوروبية الى الحديث عن ضرورة تعميق الممارسة الديمقراطية واقامة مؤسسات تكون قادرة على التعبير عن امانى الاوربيين وتحويلها الى سياسات واعمال . واعترف لوران فابيوس زعيم الحزب الاشتراكى الفرنسى بان العديد من الفرنسيين اعربوا عن ضيقهم من خلال التصويت بـ «لا» وقال ان «واجبنا ان نضع ذلك فى الاعتبار سواء على المستوى الوطنى او على المستوى الاوروبى» . ويقرر نائب وزير خارجية هولندا ان الاغلبية المؤيدة لماستريخت فى فرنسا هزيلة بحيث لا تؤدى الى خروج المجموعة الاوروبية من مصاعبها الراهنة ، فهناك فجوة بين ما اراده الساسة .. وما تريده الشعوب من الوحدة الاوروبية . ويرى «جو دى ديوس بينهيرو» وزير خارجية البرتغال انه ينبغى اعادة التفكير فى الطريقة التى تنفذ بها المجموعة الاوروبية سياستها وتعيد توفيق اجراءاتها حتى يستطيع المواطن العادى فهمها . ويفكر قادة فى المجموعة الاوروبية الآن فى بحث وسائل جعل المواطنين العاديين يشعرون بانهم مشاركون بدرجة اكبر فى صنع القرار وكانت القرارات تصدر حتى الآن عن طريق التفاوض بين الحكومات



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

أوروبا أمام حائط «البوندزبنك»

وحدة مع المانيا ام وحدة من اجل المانيا؟

هذه هي، باختصار ازمة الوحدة الاوروبية... و«النعم» الفرنسية المشروطة لاتفاقية ماستريخت تظهر بان «الشريك المضارب» لالمانيا في مشروع الوحدة يعيد النظر هو ايضا في مدى انطباق «حساب الحقل» على «حساب البيدر».

حتى اليوم لا يزال المستشار هيلموت كول والرئيس فرنسوا ميتران رائدي الوحدة الاوروبية وراعياها. وغير خاف ان رعايتهما لمشروع فيدرالي اوروبي لا يخلو من شعور تكامل مصلحي بين بلديهما. فالمانيا تتطلع الى «نطاق ضمان» شرعي لنفوذها الاقتصادي وفرنسا تتطلع الى مشاركة اوروبية جماعية في القرار السياسي الالماني تقتطع لنفسها فيه حصة الاسد.

ولكن حساب «الحقل» الفرنسي كان ينطبق - ويتكامل - مع حساب «البيدر» الالماني يوم ولد حلم الوحدة الفيدرالية الاوروبية وتحديدا حين كانت دول المجموعة الاوروبية موحدة بمشاعر خوف من خطر الشرق السوفياتي وقلق من هيمنة الغرب الامريكي.

بيد ان انهيار امبراطورية الشرق لم يرفع عن المجموعة الاوروبية سيف ديموقليس السوفياتي فقط بل افرز ايضا خللا في المعادلة السياسية الدولية طالت انعكاساته العلاقات الاوروبية - الاوروبية.

وفي هذا السياق سقطت حسابات كانت واردة قبل انهيار جدار برلين والستار الحديدي من بعده وفي مقدمة هذه الحسابات رهان فرنسا السياسي على تحول «البوندزبنك» الالماني، في اطار الوحدة النقدية المنشودة، الى بنك مركزي اوروبي توجهه باريس بحكم رئاستها لاوروبا الفيدرالية وتعوض تنازله عن بعض استقلاليته بتغطيتها النووية للاراضي الالمانية في اطار نظام مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي.

لذلك لم يكن مستغربا ان تقاوم فرنسا، طيلة العام الماضي، دعوات المستشار كول المتكررة لمنح البرلمان الاوروبي صلاحيات فعلية في اطار اتفاقية الوحدة السياسية ولتخطي التلكؤ البريطاني في الانضمام الى مسيرة الوحدة بقرار من الاكثرية «البرلمانية».

اليوم تسقط المانيا نفسها حسابا فرنسيا واوروبيا آخر بتمسكها الدقيق ببنود الوحدة النقدية الاوروبية. واصرارها على خفض دول المجموعة الاوروبية انفاقها العام بنسبة حادة وتقليص احتياجاتها الافتراضية كشرط مسبق للوحدة النقدية الكاملة، تأكيد جديد على ان الصفقة الفرنسية - الالمانية الثنائية للوحدة، اي مقايضة النفوذ الفرنسي النووي بالنفوذ الالماني الاقتصادي، لم تعد معادلة واردة في مشروع الوحدة «الماستريختية».

اذن زال الخوف الموحد والقلق الجامع واصبح. بامكان المانيا - وتحديدا «البوندزبنك» - الانعتاق من قوالب السياسة العليا الاوروبية والدولية وممارسة دور نقدي صرف ياخذ في الاعتبار، اولا وقبل اي شيء، المصلحة الاقتصادية الالمانية.

هذا لا يعني ان «البوندزبنك»، على هذا الصعيد بالذات، ليس مثالا نموذجيا للمفهوم العملي والموضوعي لاي بنك مركزي يتمتع قراره النقدي باستقلالية يحسد عليها حتى في واشنطن.

الا ان المشكلة تبقى في ان «البوندزبنك» مثال يصعب تقليده في دول اوروبا الاخرى، خصوصا ان ظروفها الاقتصادية تختلف اختلافا جذريا عن ظروف المانيا مما يضعها امام خيار صعب: اما التقيد باولويات المانيا النقدية او النزوح، جماعيا، عن نظام النقد الاوروبي.

ومشكلة هذا الخيار انه يعيد اوروبا الى السؤال المحوري: هل تبغي وحدة مع المانيا ام وحدة من اجل المانيا؟

وليد أبي مرشد



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

احزاب فرنسا تواجه مضاعفات الاستفتاء على معاهدة ماستريخت

□ باريس - من ارليت خوري:

■ عقدت اللجنة القيادية للحزب الاشتراكي الحاكم في فرنسا والمجلس الوطني لـ «التجمع من اجل الجمهورية الفرنسية» (اليمين المعارض) اجتماعين منفصلين لهما امس الاربعاء في باريس لتقييم نتيجة الاستفتاء حول معاهدة «ماستريخت» للوحدة الاوروبية واستخلاص الدروس المترتبة عليها.

وفي تاكيد واضح للانقسام الذي احدثه الموقف من المعاهدة في صفوف التجمع، اعلن النائبان شارل باسكوا وفيليب سوغان وهما من قادة الحزب عن مقاطعتهما لاجتماعات المجلس الوطني. وانضم الى باسكوا وسوغان، اللذين تزعما الحملة من اجل رفض معاهدة ماستريخت، نواب التجمع الذين ايدوهما في هذا الموقف، في مواجهة زعيم الحزب جاك شيراك الذي ايد المعاهدة.

واشار باسكوا وسوغان في بيان لهما انهما لا يريان داعياً للاشتراك في اجتماع «متسرع وجهت الدعوة اليه استناداً الى جدول اعمال غير واقعي».

واضاف البيان ان «المشكلة المطروحة الآن لا تقضي بتاكيد شرعية تزعم شيراك للحزب التي لم تكن يوماً موقع شك، وانما تقضي بتحديد نهج سياسي يتلاءم مع تطلعات الفرنسيين».

وكانت نتيجة الاستفتاء الذي اجري يوم الاحد الماضي اظهرت ان ٥٨ في المئة من اعضاء التجمع وانصاره ايدوا موقف سوغان وباسكوا في رفض المعاهدة في حين اقتصرت نسبة مؤيدي شيراك على ٤٢ في المئة.

وعلى صعيد الحزب الاشتراكي ياتي انعقاد اللجنة القيادية وسط انتقادات للامين العام للحزب لوران فابيوس، الذي يحمله البعض مسؤولية الغالبية الضئيلة التي اقرت بها معاهدة «ماستريخت» في فرنسا.

وصرح احد قادة الحزب جان بوبرين بان اللجنة القيادية ينبغي ان تسحب ثقتها من الامين العام نظراً لما اسفر عنه الاستفتاء.

وكان المكتب السياسي لـ «حزب الاتحاد من اجل الديموقراطية الفرنسية» عقد اجتماعاً له اول من امس لتقييم نتيجة الاستفتاء. ووجه خلال الاجتماع زعيم الحزب فاليري جيسكار ديستان تحذيراً الى قادة واعضاء حزبه الذين صوتوا سلباً في الاستفتاء من «الاستمرار في التنكر للمعاهدة وتجاهل اقرارها».

واصدر المكتب السياسي للاتحاد بياناً في ختام اجتماعه اكد ان «صفحة جديدة من تاريخ بلادنا قد بدات» بعد اقرار ماستريخت. وعبر البيان عن ارتياح المكتب السياسي الى انضمام غالبية اعضاء الحزب الى موقف القيادة في تاييد المعاهدة.

الى ذلك، اعلن قصر الاليزيه ان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران الذي تراس صباح امس الجلسة الاسبوعية للحكومة الفرنسية، سيلتزم جدول اعمال مخففاً لمدة اسبوعين او ثلاثة بانتظار استعادته كامل عافيته. وكان ميتران اخضع اخيراً لعملية جراحية اعلن على اثرها انه مصاب بسرطان البروستاتا.

واثار اعلان الاليزيه حول جدول اعمال ميتران تكهنات جديدة حول مدى خطورة حالته الصحية وامكان تخليه عن منصبه. واشار بعض الاوساط الفرنسية المطلعة الى ان احتمال تخلي ميتران عن الرئاسة قبل انتهاء المدة المتبقية له (حتى ١٩٩٥) امر غير مستبعد، خصوصاً انه تمكن من انقاذ معاهدة «ماستريخت» وحمل الشعب الفرنسي على اقرارها.

لكن هذه الاوساط اعتبرت ان ميتران لن يقدم على هذه الخطوة في القريب العاجل وانه سيتريث بضعة اشهر بغية الاطمئنان على وضع حزبه (الاشتراكي) في الانتخابات الاشتراعية المقررة في فرنسا في آذار (مارس) المقبل.

انقسام بريطاني على ابرام معاهدة ماستريخت

رياح الاستفتاء الفرنسي جرت بما لا تشتهي سفن ميجور

□ لندن - من سمير ناصيف:

■ صدرت صحيفة «التايمز» البريطانية صباح الاثنين الماضي وفي صدارتها العنوان التالي «الفوز الضئيل لاصوات النعم في الاستفتاء الفرنسي يجلب المشاكل لميجور».

وقد بدأت هذه المشاكل فعلاً مساء اليوم نفسه عندما طالب وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية بريطانيا بتعجيل ابرام معاهدة «ماستريخت» في البرلمان البريطاني فيما برز حذر واضح في تصريحات جون ميجور ووزير خارجيته دوغلاس هيرد في هذا الشأن.

السؤال الذي يطرح في بريطانيا هذه الايام هو التالي: هل سيتذرع ميجور بنتيجة الاستفتاء الدنماركي المعارضة ببضعة الاف صوت لماستريخت لتأجيل ابرام المعاهدة في البرلمان البريطاني الى اقصى وقت ممكن، او هل سيتحدى نواب الصف الخلفي في حزبه، المعارضين لماستريخت، ويأخذ نتيجة الاستفتاء الفرنسي ويبرم المعاهدة في اسرع وقت ممكن؟

وكان ميجور دعا الى مؤتمر قمة اوروبي - سيعقد على الارجح في لندن - في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) لبحث القضايا المتعلقة بالوحدة الاوروبية النقدية والسياسية في ضوء التطورات التي حصلت اخيراً بعد اعلان نتيجة الاستفتاء الفرنسي التي اظهرت فوز «اصوات النعم» بنسبة ضئيلة.

واشار رئيس الوزراء البريطاني وإن بشكل غير مباشر الى ان مشروع القانون المتعلق بمعاهدة «ماستريخت» الذي نجح في قراءتيه الاولى والثانية في مجلس العموم لن يعرض للابرام النهائي قبل ان تكون الدنمارك اوضحت الطريقة التي ستعالج فيها رفض شعبها للمعاهدة في الاستفتاء الذي جرى هناك في مطلع الصيف الماضي.

ومن غير المنتظر ان يجري تصويت ثان على ماستريخت في الدنمارك قبل الربيع المقبل، وهذا يعني ان ابرام المعاهدة في البرلمان البريطاني قد يؤجل الى فترة اطول مما ينتظره بعض الزعماء الاوروبيين.

وفي استفتاء اجرته صحيفة «انديبندنت اون صنداي» البريطانية الاحد الماضي تبين ان نتيجة اجراء استفتاء شعبي حول ماستريخت في بريطانيا ستكون في مصلحة الرافضين بنسبة ٢ الى ١ وسيصوت حوالي ٤٧ في المئة ضد المعاهدة و٢٤ في المئة الى جانبها، ولم يوضح الـ ٢٩ الباقون موقفهم.

كما اجرت الصحيفة استفتاء بين نواب الصف الخلفي في حزب المحافظين وتبين ان اكثر من ثلثيهم لا يرغبون بعودة بريطانيا الى آلية الصرف الاوروبية.

وكان المستشار نورمان لامونت اضطر الى سحب بريطانيا من هذه الآلية بعد تعرض الجنيه الاسترليني لخضة كبيرة في الاسواق المالية يوم الجمعة الماضي من دون ان يحصل على الدعم المنتظر من المانيا ومصارفها، بل على العكس ادت سياسات هذه المصارف الى تصديع وضع العملة البريطانية بشكل اكبر.

وعلى رغم ان موقف ميجور بالنسبة الى الوحدة الاوروبية لا يختلف كثيراً عن موقف زعماء المعارضة البريطانيين الذي يؤيدون الخطوات الآيلة الى تحقيق وحدة اوروبية في المستقبل فإن المراقبين اكدوا ان حماس رئيس الحكومة البريطاني للوحدة الاوروبية تضاءل الى حد ما بعد الهزة المالية التي تعرضت لها بريطانيا في الاسبوع الماضي، وان ميجور بدأ يميل نحو الخط الذي اعتمدته رئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر في هذا المجال ويبتعد عن الموقف الذي يدعو اليه زعيم المحافظين السابق السر ادوارد هيث والداعي الى الاسراع في ابرام المعاهدة.

اصلاحات جديدة

ففي مقال نشرته صحيفة «الايفنغ ستاندارد» ظهر الاثنين الماضي اشار ميجور الى ضرورة الحذر وعدم التسرع في اتخاذ الخطوات بالنسبة الى مصير معاهدة «ماستريخت». وقال ان ما حدث في الاسواق البريطانية المالية الاسبوع الماضي يجعل هدف التوصل الى عملة اوروبية موحدة في نهاية العقد الجاري امراً بعيداً عن الواقعية والعملية. ودعا في مقاله الى تحقيق اصلاحات في طريقة عمل آلية الصرف الاوروبية ونصوص اتفاقية «ماستريخت» مشيراً الى امكان تعارض المصالح فيما بينهما.

وتحدث ميجور عن «الدروس التي تعلمناها في الاسابيع والاشهر الماضية» واستعمل عبارات كانت تستعملها السيدة تاتشر مراراً في خطبها ومنها ان الفرنسيين انفسهم اظهروا شكوكهم وحذرهم بالنسبة الى سيطرة قيادة السوق في بروكسيل على شؤونهم القومية الداخلية.

وتعهد بأن تتبع بريطانيا خلال رئاستها للمجموعة الاوروبية (التي تستمر حتى نهاية هذا العام) سياسة تحظى بتأييد اكثرية مواطني كل من الدول الاوروبية المشاركة.

وذهب وزير خزانته نورمان لامونت شوطاً ابعد في هذا الصدد عندما أعلن في اجتماع وزراء مال الدول الصناعية الكبرى السبع في الولايات المتحدة مطلع الاسبوع الجاري ان المجموعة الاوروبية خطت خطوات كبيرة دون استشارة الرأي العام في بلدانها المختلفة. وقال يجب ان نتوقف ونسأل انفسنا الى اي مدى بإمكاننا الاستمرار في هذه السياسة. وتساءل عن امكان استشارة الرأي العام حول المدى المرغوب التوصل اليه في موضوع الوحدة الاوروبية.

وفسر مراقبون قولة هذا بأنه دعوة الى اجراء استفتاء عام في بريطانيا. وقال آخرون انه كموقف ميجور محاولة لترطيب العلاقة مع



السيدة تاتشر ومؤيديها في حزب المحافظين الذين يطالبون بإجراء مثل هذا الاستفتاء.

الا ان وزير الخارجية دوغلاس هيرد اكد ان بريطانيا لن تجري استفتاء شعبياً حول «ماستريخت» وان موقفه هذا يتوافق مع موقف ميجور.

والمطالبة بإجراء استفتاء شعبي لا تأتي من مجموعة يمين حزب المحافظين وحسب بل ويشاركها في ذلك يسار حزب العمال. فالنائب العمالي طوني بن تساءل في تصريح ادلى به بعد الاستفتاء الفرنسي: لماذا يقرر الناخبون الفرنسيون مستقبل بريطانيا في اوروبا. وما هو مبرر هذا الدور الكبير الذي تلعبه المصارف الالمانية في تحديد مستوى عملتنا؟

واكد ميجور في تصريحاته التي صدرت في الايام الاخيرة ان بريطانيا حذرت، منذ العام الماضي عندما جرت النقاشات حول مستقبل الوحدة الاوروبية، من خطورة تجاوز رغبات شعوب الدول الاوروبية في الاحتفاظ بنوع من الاستقلالية. وقال انه خاض معركة حامية مع دول اوروبية رغبت في الوحدة في شتى المجالات واعطاء الصلاحيات المتمادية لقيادة السوق الاوروبية في بروكسيل. واكد انه احتفظ لبريطانيا بإستقلالها في شؤون عدة. وتعهد ايضاً عدم عودة بريطانيا الى الآلية النقدية الاوروبية حتى تجري اصلاحات في هذه الآلية تؤدي الى حماية مصالح الدول المنتسبة اليها.

لكنه اشار الى ان ٦٠ في المئة من تجارة بريطانيا تقوم مع شركائها الاوروبيين، ولذلك فالخط السياسي العام يدعو الى انجاح الخطوات المثبتة للعضوية في المجموعة الاوروبية.

ويؤكد هذا الموقف ان ميجور تخلى عن حماسه بالنسبة الى المنحى الايديولوجي في الوحدة الاوروبية (ويشك البعض في كونه اعتنق مثل هذا المنحى سابقاً) وتحولت الوحدة الاوروبية بالنسبة اليه الى خطوة عملية هدفها اقتصادي في الدرجة الاولى.

وهذا يفسر الانتقادات التي وجهها اليه سلفه ادوارد هيث في مقابلة تلفزيونية مساء الاثنين الماضي عندما قال «نعم بلادنا تفتقد الى القيادة في سياستها الاوروبية. كان يجب على ميجور ابرام معاهدة ماستريخت بعد قراءتها الثانية وعدم التأخر الى الآن. وعليه ان يسرع في عرضها على مجلس العموم في هذه المرحلة واذا لم يفعل فهو يعرض ما فعلناه في السنوات الاربعين الاخيرة للخطر».

وفي الواقع يُعتبر هيث من كبار المتحمسين الايديولوجيين للوحدة الاوروبية وهو يعتبرها الانجاز الاكبر والاهم في تاريخ بريطانيا واوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فيما لا ترى فيها المجموعة التاتشرية اكثر من خطوة اقتصادية عليها الخضوع للاختبارات المتواصلة.

واللافت في الموضوع هو ان ميجور ولامونت كانا من تلامذة المدرسة التاتشرية قبل تأثرهما بالخط الذي يعتبر الوحدة الاوروبية هدفاً ايديولوجياً واقتصادياً في الوقت عينه.

فإذا شعر ميجور ان وضعه في قيادة حزبه يتعرض الى خطر الاهتزاز بسبب توقيت ابرام معاهدة ماستريخت فهو سيؤجل ذلك «ويتلطى» وراء التطورات في موقف الدنمارك. ولن تثنيه عن هذا الموقف انتقادات الزعماء الاوروبيين ولا اقطاب حزبه المؤيدين للاسراع في الابرام. الامر الوحيد الذي قد يدفعه الى اعادة النظر في توقيت الابرام سيكون حدوث تطور اقتصادي ايجابي في بريطانيا نتيجة لمواقف وسياسات دعم اوروبية وخصوصاً المانية.

ولذلك فإن مؤتمر القمة الاوروبي الذي سيعقد في منتصف الشهر المقبل والذي قد يحضر له في اجتماع يعقد في لندن مطلع الاسبوع المقبل، يكتسب اهمية كبيرة في التأثير على الخطوات البريطانية المقبلة.

وقرر ميجور توقيت مؤتمر القمة الاوروبي مباشرة بعد المؤتمر السنوي لحزب المحافظين الذي يعقد في اوائل تشرين الاول (اكتوبر)، فهاجسه الاكبر نواب الصف الخلفي في حزبه وطريقة ارضائهم، وخوفه من اثارتهم قضايا شائكة متعلقة بماستريخت في المؤتمر السنوي. وهو لا يهابهم بقدر شعوره في قرارة نفسه بانهم ربما كانوا على حق في حذرهم بالنسبة الى النيات الحقيقية لالمانيا.

ويذكر انه لو لم تفز اصوات النعم في الاستفتاء الفرنسي لما اضطر ميجور الى عرض اتفاقية «ماستريخت» على مجلس العموم البريطاني لابرامها النهائي، وللتخلص من مشكلة يواجهها حالياً. ولو لم تحصل الخضة المالية التي حدثت الاسبوع الماضي في بريطانيا وتلاها الفوز الضئيل لاصوات النعم في فرنسا لكان وضع رئيس الوزراء البريطاني افضل بكثير. فقد جرت الرياح «بما لا تشتهي السفن».



الموافقة الفرنسية على ماستريخت انعكست على القوى السياسية

اليسار أوقف تراجعه واليمين انقسم على نفسه

☐ باريس - من ارليت خوري:

■ «نعم» الفرنسية لمعاهدة «ماستريخت» رفعت عائقاً اساسياً امام عملية بناء الوحدة الاوروبية خصوصاً بعد الرفض الدنماركي لها، لكنها أعطت العملية «ضوءاً برتقالياً وليس أخضر» وفقاً لقول وزير الدفاع السابق، المعارض للمعاهدة، بيار شوفينمان.

فالخجل الذي ابداه الفرنسيون في تاييدهم للمعاهدة بنسبة ٥٠,٩٥ في المئة، وارتفاع نسبة المعارضين الى ٤٩,٠٥ في المئة، يعنيان ان فرنسا قالت «نعم» و«لا» في آن، مما ينذر بمجموعة من المشاكل، سواء على صعيد استكمال مسيرة الوحدة الاوروبية، او على صعيد الوضع السياسي الداخلي في البلاد.

الاستفتاء الشعبي الذي شهدته فرنسا يوم الاحد الماضي، افتقر الى الزخم الايجابي الذي كانت تامل به العواصم الاوروبية، ليكون بمثابة اشارة انطلاق لبناء الوحدة.

واظهر الاستفتاء ان قادة حملة رفض المعاهدة سجلوا نقطة لصالحهم وابرزوا مدى اتساع الفئات المتخوفة من الوحدة في اوساط الرأي العام الفرنسي، ووجهوا رسالة مباشرة الى الحكومات والمسؤولين عن المؤسسات الاوروبية، لاعتماد الحذر والاعتدال في تطبيقهم لمضمون المعاهدة.

المعارضون لم ينجحوا في وقف تطبيق المعاهدة، لكنهم اثبتوا انهم على درجة من القوة تسمح لهم بالتدخل في اطار وتيرة العملية الوحدوية وارباك حركة القيمين عليها.

الانقسام

خرجت فرنسا من الاستفتاء منقسمة على نفسها الى كتلتين شبه متساويتين، بالنسبة للموقف من اوروبا، لكن السياسة الفرنسية التي توزعت على قيادتهما خرجت من الاستفتاء اكثر تفككاً من اي وقت مضى.

وفي حسابات الربح والخسارة، يمكن القول ان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران وحزبه الاشتراكي تمكنا من تجاوز معركة الاستفتاء باقل كلفة ممكنة، بالمقارنة مع الاحزاب الرئيسية الاخرى. فنتيجة الاستفتاء لا تخول ميتران الحديث عن انتصار، لكنها سمحت لحزبه بالظهور في مظهر القوة السياسية التي تحتفظ بالقدر الاكبر من التماسك والانسجام. فقد صوت ٧٩ في المئة من مناصري الحزب الاشتراكي بالايجاب على المعاهدة، في حين صوت ٢١ في المئة من مناصري شوفينمان المتمرد على حزبه سلباً، مما يعني ان الغالبية العظمى للقاعدة الاشتراكية التزمت موقف القيادة.

جبهة اليمين

في المقابل كرس الاستفتاء الانقسام في المعارضة اليمينية الذي يبرز منذ بداية الحملة من اجل «ماستريخت»، في اطار «الاتحاد من اجل فرنسا» الذي ضم «الاتحاد من اجل الديموقراطية الفرنسية» و«التجمع من اجل الجمهورية الفرنسية»، واضاف اليه انقساماً داخل صفوف الحزبين فصوت ٦٢ في المئة من مناصري الاتحاد بالايجاب على المعاهدة داعمين بذلك موقف زعيمه الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان بينما صوت ٣٨ في المئة سلباً، تاييداً للنائب فيليب دوفيليه المتمرد على الاتحاد.

وعلى صعيد التجمع، فقد صوت ٥٨ في المئة من مؤيديه ضد المعاهدة، تجاوباً مع النائبين فيليب سوغان وشارل باسكوا اللذين تزعما الحملة المعارضة لها، في حين اقتصرت نسبة المتجاوبين مع زعيم التجمع جاك شيراك على ٤٢ في المئة لصالح المعاهدة. وبذلك حافظ ديستان على موقعه داخل حزبه، على رغم اهمية نسبة مؤيدي دوفيليه، فيما ظهر شيراك في مظهر الخاسر الاكبر.

وفي اول رد فعل له على نتيجة الاستفتاء، سارع شيراك الى دعوة قادة المعارضة اليمينية الى تجميع صفوفهم مجدداً والاتفاق على صيغة بديلة لحكم الاشتراكيين.

وسارع سوغان وباسكوا من جهتهما في الرد على ذلك بالقول ان الاستفتاء «غير كل المعطيات السياسية الداخلية في البلاد»، وان العودة الى الوراء غير واردة بالنسبة اليهما. وتجنب ديستان



الادلاء باي رد مباشر على دعوة شيراك، كما تجنب التكهن بمستقبل التحالف المعارض.

ويتضح من خلال التطورات، ان عودة «التجمع من اجل الديموقراطية» الى الالتفاف حول زعامة شيراك لم تعد مؤكدة وانه بات يواجه منافسة فعلية من قبل سوغان وباسكوا، ويتضح ايضاً ان الاتفاق الذي كان مبرماً بين بيستان وشيراك، لتقديم مرشح واحد عن حزبيهما لانتخابات الرئاسة المرتقبة سنة ١٩٩٥، لم يعد مؤكداً ايضاً. فقد اصبح شيراك زعيماً لاقلية داخل حزبه، واستطلاعات الراي التي تفيد بانه من المرشحين الاوفر حظاً في تولي الرئاسة، ليست عاملاً ملزماً لديستان للمضي في اتفاقهما السابق ومبايعته.

جبهة اليسار

عشية الاستفتاء على «ماستريخت»، كان الاستياء الشعبي من حكم الاشتراكيين وصل الى ٦٠ في المئة من الراي العام وساد الاعتقاد بان الاشتراكيين يسيرون نحو هزيمة حتمية في الانتخابات الاشتراعية المقررة في اذار (مارس) الامر الذي جعل المعارضة اليمينية تعمل على اعداد نفسها لتشكيل الحكومة التي ستنبثق بعد الانتخابات، حتى لو اضطرها ذلك للتعايش لفترة محدودة مع ميتران.

الآن لا يزال الاستياء من الحكم الاشتراكي على حاله، وهزيمته في الانتخابات المقبلة لا تزال واردة، لكن اليمين المعارض بات يواجه صعوبة فعلية في تقديم صورة مقنعة عنه الى الناخبين.

طبعاً سيلجا ميتران، الذي اثبت مراراً مدى مهارته في الاستفادة من انقسامات خصومه، الى استغلال هذا الوضع، لكن من المستبعد ان يتمكن من تحقيق اكثر من عملية ترميم محدودة لشعبية حزبه.

وعلى رغم ادراك ميتران لحدود قوته على انقاذ حزبه من المحتمل ان يستخدم صلاحياته الدستورية بحل المجلس النيابي في اقرب فرصة والدعوة الى انتخابات مبكرة لحرمان المعارضة من الاستفادة من فترة الشهور الستة، التي تفصلها عن الانتخابات المقبلة، لاعادة ترتيب صفوفها...



"الشيطان" الذي اسقطت سياسته ثلاثة مستشارين ألمان

"البوندسبنك" يجمع السلطة المعنوية لرجال الدين ومقدرة امراء الحرب على اطلاق النار

□ لندن – من ديفيد مارش:

FT

قال كونراد اديناور اول مستشار لالمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، عن البنك المركزي الالماني: «يتمتع البنك المركزي بسيادة تامة في علاقته بالحكومة الالمانية، فهو مسؤول امام نفسه فقط. لدينا هيئة ليست مسؤولة امام اي هيئة اخرى، فلا يحاسبها البرلمان الالماني ولا تحاسبها الحكومة الالمانية».

ومنذ المعركة الجارحة الخاسرة التي خاضتها الحكومة البريطانية ضد المارك الالماني، وبعد انسحاب الجنيه الإسترليني من الية الصرف الاوروبية، تسعى هذه الحكومة للعثور على بلسم اقتصادي جديد. والسؤال الذي تتداوله الاوساط المعنية هو ما اذا كان بوسع البنك المركزي الالماني (بوندسبنك) ان يكون مصدر الالهام والانقاذ لهذا السعي بعدما كان البعبع في هزيمة الجنيه الاسترليني.

ويزداد التأييد في البرلمان والصحافة والدوائر الاقتصادية والمالية البريطانية لفكرة وضع السياسة المالية البريطانية في ايدي بنك انكلترا، بعد اصلاحه، على ان تكون فلسفته الاساسية السعي لاستتباب الاسعار، وعلى ان يكون استقلاله الذاتي على النمط الالماني مضموناً.

وربما كانت هذه الفكرة من اساسيات ما يتعمد نورمان لامونت، وزير الخزانة البريطانية، التشديد على تسميته بالسياسة المالية البريطانية الجديدة.

ويرغب الوزير البريطاني في ان تكون معدلات التضخم في بريطانيا متدنية، الا انه يضع في راس أولوياته انهاء حالة الركود الاقتصادي في بريطانيا، كما اظهر تدبيره اول من امس الذي خفض بموجبه اسعار الفائدة واحداً في المئة.

ومما لا شك فيه ان بوسع بريطانيا ودول اخرى ان تتعلم من التجارب التي مر بها مصرف مركزي ساهم على نحو فعال وحاسم وحيوي في استقرار المانيا وازدهارها بعد الحرب العالمية الثانية. وبما ان المصرف الالماني المركزي هو الذي يحدد اتجاه اسعار الفائدة في اوروبا كلها، بات من المؤكد ان نفوذه يمتد الى ابعد من حدود المانيا الموحدة الموسعة.

وحتى لو تبنت الحكومة البريطانية فكرة انشاء مصرف مركزي مستقل، ستكون مهمة انشاء مصرف على شاكلة البنك المركزي الالماني في غاية الصعوبة هذا اذا لم تكن مستحيلة.

فوضع البنك المركزي الالماني القانوني، وتسلم المسؤولية العليا فيه سلسلة من الرؤساء الواقعيين ذوي التفكير الصائب اسبغا عليه سمعة فريدة، وبات القاصي والداني يعرف ان المصرف الالماني يتحدى الحكومات في داخل المانيا وخارجها ويحاربها محاربة الند للند اذا اقتضى الامر. واظهر رؤساؤه حنكة وروحاً مهنية ممتازة وواقعية في خدمة أهدافه التي حددتها القوانين التي ينشط بموجبها، وعلى راسها حماية العملة الالمانية، تماماً كما فعل «بنك الرايخ» في ١٩٣٩ [illegible]

وساهم هذا كله في الاسطورة القوية المحيطة بالبنك المركزي الالماني، مما عزز صدقيته في الاسواق المالية حتى اللحظة.

ويحوز البنك على احترام الاوساط كافة بسبب استقامة الراي فيه، الا ان عناده موضع ذم وانتقاد، فهو شيطان وموضع اجلال واحترام في الوقت نفسه.

وكانت تلميحات هلموت شليزنغر، رئيس البنك المركزي الالماني، الاسبوع الماضي، بخصوص خفض قيمة الجنيه الاسترليني جعلته محط الاتهام والذم اللذين راجا على السنة رجال الحكم والصحافة في بريطانيا.

والحق يقال ان شليزنغر لم يكن ديبلوماسياً في ما قاله ضمناً او صراحة، الا انه كان يقوم بمهمته بموجب قانون البنك الذي صدر في العام



١٩٥٧، وتوجب هذه المهمة عليه الحفاظ على قيمة العملة الالمانية، لا على عملات الدول الاخرى.

والحقيقة هي ان البنك المركزي الالماني نتاج للتاريخ الالماني. ففي هذا القرن العشريني شهدت المانيا الحرب والهزيمة والتضخم المالي والازدهار مرتين، وتاسس البنك المركزي الحالي في العام ١٩٤٨ بعدما استمد المسؤولون عن تاسيسه الكثير من تقاليد «بنك الرايخ» واستخدموا العديد من رجالاته. وكان المسؤولون هؤلاء الحلفاء الغربيون المنتصرون الذين سموه في البدء «بنك ارض المانيا»، وجعلوه مستقلاً عن الحكومة الالمانية في العام ١٩٤٨ لاسباب عديدة على راسها انه لم تكن هناك حكومة المانية في ذلك الوقت.

وفي العام ١٩٥١ بدا العمل على تحويل «بنك ارض المانيا» الى بوندسبنك. وبعد سنوات من التفكير والحوار صدر قانون «البوندسبنك» في العام ١٩٥٧ وجعل بعض اوجه صنع القرار في البنك عائدة الى السلطة المركزية. الا ان البنية الفيديرالية الحالية للبنك هي النتيجة الاساسية للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية التي كان هدفها ازالة السيطرة المركزية التي مارسها النازيون، او تبديد هذه السيطرة وتوزيعها.

وسجل البنك المركزي الالماني الحافل الناجح في مكافحة التضخم المالي يجعله قدوة لعدد كبير من الدول. ومع ذلك لا يمكن خلق الظروف التي ساهمت في ترعرع البنك المركزي الالماني وتكونه بسهولة في الدول الاخرى. وكان قرار انشاء مؤسسة مستقلة منذ ٣٥ عاماً، تتولى مسؤولية اصدار العملة الالمانية، اثار خلافات سياسية حادة حتى في المانيا نفسها. والجدير بالذكر ان مجلس البنك المركزي الالماني يتالف من ١٨ شخصاً يمثلون الاقاليم الالمانية المختلفة.

وكان من جملة الذين عارضوا انشاء مؤسسة مستقلة المستشار اديناور الذي استدعى في وقت من الاوقات مجلس ادارة «بنك ارض المانيا» الى بون العاصمة في محاولة منه للحؤول دون قيام البنك برفع اسعار الفائدة. ومع هذا وافق البرلمان الالماني على قانون المصرف المركزي لان الشعب الالماني تلقن امثولة قاسية في ١٩٢٣ وفي الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٤٨ عندما لمس مدى السهولة التي يستطيع السياسيون فيها تخفيض قيمة العملة.

اما تجربة الفجور بالعملة البريطانية فقد كانت اكثر تدرجاً. وربما كانت التجارب الالمانية الماسوية هي التي تبقي على الاجماع الالماني ان يصنع السياسات المالية مسؤولون غير منتخبين. والدرس القاسي الذي تلقنته بريطانيا في غضون عضويتها من الية الصرف الاوروبية التي استمرت عامين، كان ان الاجماع الالماني بعد الحرب العالمية الثانية على وجود اتباع سياسة ضريبية مستقيمة انهزم امام الضيق المالي الذي سببته الوحدة الالمانية.

الا ان استقامة سياسة البنك المركزي الالماني الحالية لا تزال قوية جداً.

ودعم الخلاف بين البنك وبين الحكومة الالمانية منذ عامين حول الوحدة المالية الالمانية، هذه الاستقامة وعززها.

والسبب في بقاء اسعار الفائدة الالمانية مرتفعة على مدى العامين الماضيين، وبالتالي في خروج بريطانيا من الية الصرف الاوروبية، هو التصادم بين العجز الالماني المالي العام الكبير وبين سياسة البنك الالماني المركزي المضادة للتضخم.

وحتى لو اصبح بنك انكلترا مستقلاً على النمط الالماني، سيحتاج اي حاكم للبنك في المستقبل الى وقت طويل لكي يجعل مكانته في مرتبة مكانة رئيس البنك المركزي الالماني. فعندما ينطق رئيس البنك الالماني المركزي بشيء، يجمع ما بين السلطة المعنوية التي يتمتع بها عادة كبار رجال الدين وما بين المقدرة على اطلاق النار التي تتوافر عادة لامراء الحرب. وكان كارل بلاسينغ، اول رئيس للبنك المركزي الالماني قال: «لا يمكن انشاء عملة صعبة من دون تدابير قاسية».

وبذل كل من شليزنغر، الرئيس الحالي للبنك الالماني المركزي، وكارل اوتوبول، رئيس البنك بين ١٩٨٠ و١٩٩١ جهوداً كبيرة لكي يقللا من اهمية السلطة التي تتمتع بها المؤسسة في نظر العالم.

وكان بول يذكر سامعيه بهيلمار شاخت، الذي تولى رئاسة البنك المركزي الالماني «بنك الرايخ» مرتين قبل الحرب العالمية الثاني، والذي كان له من النفوذ والوزن اكثر مما كان لعدد كبير من مستشاري المانيا، ويقول: «ان البنك المركزي الالماني ليس حكومة ظل». ويقول شليزنغر عن حق: «يعتمد استقلالنا على مدى مقدرتنا على عدم تجاوز حدودنا».

والحقيقة هي ان سلطة البنك المركزي الالماني ونفوذه محددتان من الناحية القانونية بمقدرته على رفع اسعار الفائدة او خفضها من دون ان يتلقى بذلك تعليمات الحكومة في بون. الا ان هذه الحكومة تستطيع نقض قرارات البنك المركزي الالماني الخاصة بامور اخرى، بما فيها امر تحديد سعر صرف المارك الالماني. وكان البنك المركزي قال ان سعر تحويل عملة المانيا الشرقية الى المارك الالماني الغربي بعد الوحدة الالمانية كان بالغ السخاء، الا ان الحكومة الالمانية لم تاخذ بهذا الراي.

وكان السبب الرئيسي في استقالة بول العام الماضي من رئاسة البنك المركزي الالماني ان المستشار كول لم ياخذ بنصيحته بخصوص الوحدة الالمانية المالية.

وعمد البنك المركزي الالماني الى الدفاع بحرارة عن موقعه في السياسة المالية الرئيسية التي تتبعها المانيا، في حين كان «بنك الرايخ» اداة طيعة جداً في يد هتلر خصوصاً بعد العام ١٩٣٩.

ومع هذا كله، لا يعتبر الالمان مبدا الاستقلال بلسماً يشفي الامراض كلها. فعندما جعل «بنك الرايخ» مستقلاً عن الحكومة الالمانية في العام ١٩٢٢، كتب رودولف هافنشتاين رئيس «بنك الرايخ» السيء الطالع متنبئاً: «ان اعطاء «بنك الرايخ» استقلالاً ذاتياً من اجل الحد من التضخم المالي ما هو الا تدبير نفعي بسيط لا يلائم الا الذين قرروه». وفي العام الذي تلا منح «بنك الرايخ» هذا الاستقلال الذاتي ارتفع مؤشر اسعار المواد الاستهلاكية بحوالي الفي بليون ضعف.

وعندما تسلم هتلر الحكم في العام ١٩٣٣، كان «بنك الرايخ» لا يزال مستقلاً اسمياً. وعين الزعيم الالماني رجلاً اختاره بنفسه لكي يتولى رئاسة البنك هو شاخت، وارسل من كان رئيساً، اي هانز لوثر، سفيراً لالمانيا في الولايات المتحدة.

وعلى رغم ان «البوندسبنك» يشهد احياناً خلافات حادة بين المسؤولين فيه، الا انه يبقى مؤسسة تتورع الحكومات الالمانية عن محاربتها. وتسببت سياسات البنك المركزي الالماني المالية الصارمة بسقوط ثلاثة مستشارين المان هم لودفيك ايرهارد وكورت جورج كيسنجر وهلموت شميت.

واذكر على سبيل المثال الدور الذي لعبه بلاسينغ في العام ١٩٦٦ في افول نجم المستشار ايرهارد. كان بلاسينغ في وقت من الاوقات مسؤولاً في «بنك الرايخ» وكان عضواً في الحزب النازي، وكان في عهد شاخت مسؤولاً عن الوحدة المالية بين المانيا والنمسا التي نفذت بعد انقلاب العام ١٩٣٨. ومع ذلك وجد بلاسينغ مكاناً مرموقاً لنفسه في الديموقراطية الالمانية الجديدة كما فعل عدد كبير من الذين كانوا يعملون في «بنك الرايخ».

وبعدما ساهم قرار البنك المركزي الالماني رفع اسعار الفائدة في المانيا في افول نجم ايرهارد، الذي كان ساعد بلاسينغ في استئناف نشاطه العام بعد الحرب العالمية الثانية، اعترف المسؤول المحمي انه «استخدم القوة العارية من اجل ضبط الامور وتنظيمها».

وعلى رغم ان البنك المركزي الالماني ينعم بتربعه على عرش اوروبا المالي، الا انه لا يعدم منافسين يسعون الى انزاله عن هذا العرش. فخطة المجموعة الاوروبية الهادفة الى تحقيق الوحدة الاقتصادية والمالية الاوروبية ليست «خدعة المانية تهدف الى السيطرة على اوروبا كلها» كما قال لورد ريدلي في العام ١٩٩٠ عندما كان وزير الدولة البريطاني للشؤون الصناعية، بفشل واضح في رؤية الامور كما

يجب ان ترى، بل ان هذه الخطة هي بمثابة محاولة على رأسها فرنسا وايطاليا تهدف الى اضعاف البنك المركزي الالماني عن طريق اخضاع المارك الالماني الى عملة اوروبية واحدة موحدة.

وكان البنك المركزي الالماني شن حملة منذ فترة طويلة تهدف الى نسف هذه الخطة. واذا لم تتحقق فكرة طرح عملة اوروبية واحدة، كما يبدو ان اغلبية الالمان ترغب، فلن يذرف البنك المركزي الالماني اي دمعة ولن يأسف.

وكان بول قال في ١٩٨٩ باقتضاب: «نستطيع العيش بسلام وعلى نحو جيد مع الوضع الراهن».

وقال شليزنغر صراحة في ١٩٩٠ ان بلاده لا تستطيع تنفيذ الوحدتين الماليتين الالمانية والاوروبية في الوقت نفسه، فليس لديها الحيوية الكافية لذلك. ومما لا شك فيه ان البنك المركزي الالماني سيكون من جملة المحتفلين بالعيد الـ ١٢٥ على ولادة «بنك الرايخ» الذي سيكون موعده في العام ٢٠٠٠.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

أرقام ديمقراطية!

أثارت نتيجة الاستفتاء الشعبي الفرنسي على معاهدة ماستريخت الخاصة بالوحدة السياسية والاقتصادية الأوروبية جدلاً واسعاً - استمعت الى جانب منه في محطة اذاعية بريطانية - حول مشروعية القرار الذي تتخذه السلطة بناء على اختيار شعبي لا يزيد عن واحد وخمسين في المئة أو أقل أو أكثر من ذلك بنسبة طفيفة.

من الناحية الرسمية فإن الشعب الفرنسي قال «نعم» لمعاهدة ماستريخت. لكن هل تعني زيادة الواحد في المئة أو أكثر قليلاً في نسبة الموافقين على المعارضين أن ترفع فرنسا يدها بالموافقة على مشروع الوحدة؟ وبكلمات أخرى هل من حق عدة آلاف من البشر أن يقرروا المصير السياسي والاقتصادي لوطنهم؟

الأهم من ذلك أن قواعد الديمقراطية تقضي بأن تلتزم الأقلية باختيار الأغلبية، وهو أمر جميل وذو وقع جذاب ظاهرياً، ولكن من الناحية العملية لا يحدث ذلك إلا في البرلمانات، أما على الصعيد الشعبي، فإن جماعات المعارضة تواصل حملاتها ضد الموضوع محل الاستفتاء حتى بعد اعلان النتيجة بفترة طويلة.

الجدل تطرق أيضاً الى دوافع التصويت بـ «لا» أو «نعم» في محاولة لمعرفة مصداقية نتائج الاستفتاء.. أي استفتاء.

في حالة فرنسا مثلاً قال كثيرون ان نسبة كبيرة من الذين صوتوا بالايجاب اتخذوا قرارهم هذا حباً في رئيسهم فرنسوا ميتران المتحمس للوحدة الأوروبية، وليس اقتناعاً فعلياً بقضية الوحدة. والكلام ذاته قيل عن الذين صوتوا بـ «لا» أي كراهية لميتران وليس رفضاً للحلم الأوروبي!

هذه التفسيرات نفسها قيلت عن الانتخابات العامة البريطانية الأخيرة: هل صوت الناس حباً في جون ميجور زعيم حزب المحافظين، أم كراهية لنيل كينوك زعيم حزب العمال، أم لأن ميجور هو أفضل الاختيارات السيئة!

وقد اتسع الجدل أيضاً لكي يشمل استقصاءات الرأي العام التي تسبق الانتخابات أو الاستفتاءات لكي يدلل البعض على عدم دقة تحسس اتجاهات الناس وآرائهم، لأنها كثيراً ما تأتي بمعلومات مناقضة تماماً للنتائج التي تسفر عنها الانتخابات بعد ذلك، ويشكك الكثيرون بناء على ذلك في مصداقية استقصاءات الرأي العام كأساس تضعه السلطة في اعتبارها عند اتخاذ القرارات.

كل هذا الجدل وغيره يريد المشاركون فيه ان يطرحوا قضية بالغة الأهمية حول مدى تعبير «الأدوات الديمقراطية» عن الآراء الحقيقية للجمهور وأيضاً حق الأقلية في الاستفتاءات أو الانتخابات في الحفاظ على مصالحها أو على الأقل في أخذ موقفها في الحسبان أثناء وبعد اتخاذ القرار النهائي. بل وهناك أيضاً من يطرحون ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأقلية والأغلبية لكي يكون هناك فرق نوعي في أقلية الـ ١٠ في المئة مثلاً وأقلية الـ ٤٩ في المئة لعدم منطقية المساواة بين الاثنتين في الديمقراطيات الغربية.

وإذا كان هناك حديث واسع النطاق حول الرشاوى والاغراءات المادية لشراء الأصوات في الدول النامية، هناك أيضاً حديث حول وقوف الاحتكارات الاقتصادية الكبرى وراء احزاب او مرشحين في الدول المتقدمة!

هذا ليس تشكيكاً في أسس ومفاهيم الديمقراطية - شرقاً أو غرباً - ولكنها مجرد حقائق تستدعي التفكير في إعادة النظر!

نصر نصار



دائرة الضوء

نعم.. ولكن

تنفس زعماء أوروبا الصعداء.. بعد أن كاد الفرنسيون - بفارق ضئيل - أن يطيحوا بخطتهم لتوثيق الوحدة الاوروبية وتأكيدها. كما اطمأن قلب الرئيس ميتران - ولو مؤقتا - إلى أنه باق في مقعده ولن يتزحزح منه حتى نهاية فترة رئاسته الثانية عام ١٩٩٥، بعد أن كان قد أكد للمقربين منه أنه سيستقيل إذا رفض الفرنسيون الوحدة الأوروبية.

لكن الفارق الضئيل جدا الذى خرج لصالح ماستريخت ومن قبله الرفض الدانماركى يؤكدان أن المعركة لم تنته وأن الأمور لعبت كلها على ما يرام. فمازال التردد يملأ عقول وقلوب الشعوب الاوروبية تجاه جدوى هذه المعاهدة وفداحة خسائرها - ولو القريبة فقط - على حياتهم.

والأوروبيون لا يرفضون الوحدة - فقد أصبحت أمرا مفروغا منه وسيتم تطبيق قواعدها مع بداية العام القادم. لكن «ماستريخت» تمثل لهم قيود تلك الوحدة وتقنينها فى شكل توحيد النقد والسلطة المركزية للاتحاد على البنوك المركزية الوطنية، وهى كلها أمور تصيب الأوروبيين بالفزع من فقدان استقلالهم الوطنى وتميز شخصياتهم.. وربما كان الفرنسيون هم أكثر الشعوب الأوروبية تمسكا بهذه المبادىء،

لكنهم يدركون فى الوقت نفسه - أن ماستريخت ضرورية لتأكيد وحدتهم التى أصبحت لا غنى عنها لمواجهة القوة الامريكية والعملاق اليابانى.. فالمكاسب إذن ستجنيها الإجيال القادمة، أما الخسائر فسيتكبدها الجبل الحالى.

وربما كان ذلك تفسيرا منطقيا لظاهرة تأييد الشباب الفرنسى أكثر من الأكبر سنا لماستريخت. فالأجيال الجديدة ترى فى حرية التنقل بين الأوروبيين وحرية التجارة والعمل مزايا أساسية للوحدة خاصة فى الظروف الاقتصادية الصعبة. بينما يخشى الأكبر سنا من غزو الأجانب و«تلويث» فرنسا أكثر وحماية الصناعات والمحاصيل الأوروبية على حساب الانتاج المحلى.

وقد أدرك زعماء أوروبا أن تأييد الفرنسيين لماستريخت لم يكن قويا وكان أفضل تعبير عن الموقف ما قدمه المستشار الألمانى كول فى قوله: إن الهوة لاتزال كبيرة بين الشعوب والزعماء وعلينا أن نعمل أكثر لتضييقها. وقد يقصد بذلك ادخال تعديلات على المعاهدة تجعلها أكثر استجابة لمطالب الشعوب من التواءم مع أحلام الزعماء للحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية.

وهكذا يكون رأى الشعوب محل تقدير واعتبار قادتها.. وليس العكس..

إنه حقا عالم أول!!

ليس الحديدى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

سير برنارد إينجهام يكشف نقاط الضعف في سياسة ميجر

بريطانيا لن تبلغ معاهدة ماستريخت والولايات المتحدة الأوروبية سابقة لأوانها



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

حوار

هدى الحسيني

● نظام آلية الصرف الأوروبي يناسب الألمان فقط ● الآن بدأت مرحلة الركود في المانيا
● الاخوة الأوروبيون «مجموعة من الخونة» اهتموا دائماً بانفسهم ● أرفض أن تقرر
لوكسمبورج سياسة بريطانيا الخارجية والدفاعية ● يجب أن يدير وزراء أوروبيون
عمل المجموعة الأوروبية ● معاهدة ماستريخت قتلها الاستفتاء الدنماركي وبريطانيا
رفضتها منذ البداية ● الاستفتاء ليس من تقاليد الديمقراطية البريطانية ● الدول التي
تريد ماستريخت تمارس لعبة التخويف على الدول الصغيرة ● الليدي ثاتشر تحدت
التخويف الأوروبي ● مجلس العموم البريطاني سيرفض ماستريخت ولن يستطيع
جون ميجر فعل أي شيء ● لقد خططوا ماستريخت سراً بعيداً عن الناس
● تجب إعادة دراسة ماستريخت والتفاوض حولها ● الألمان يريدون ماستريخت
لأنهم خائفون من أنفسهم ● المانيا تريد رئاسة الولايات المتحدة الأوروبية ● فرنسا تريد
تقييد المانيا بأوروبا لأنها خائفة منها ● فرنسا والمانيا تعملان على التحكم في أوروبا معاً
● ميتران وكول يريدان إغراء ميجر حتى يقبل ماستريخت ● ميجر خبأ بريطانيا
وراء الدنمارك حسب اللعبة السياسية في أوروبا ● على ميجر أن يقاتل
من أجل فرض ما يقبل به الشعب البريطاني ● حزب المحافظين اسقط ثاتشر
لأنها كانت متشددة مع أوروبا ● تجاوب ميجر مع أوروبا أوصل
بريطانيا إلى هنا ● كل شيء تلمسه ماستريخت يتحول إلى رماد



الوحدة الأوروبية قسمت أوروبا، ومعاهدة ماستريخت فقدت بريقها المثير بعد أن رفضتها الدنمارك وقبلتها في فرنسا اغلبية ضئيلة ورفضتها أقلية كبيرة. وبسبب ماستريخت خرج الجنيه الاسترليني من نظام آلية الصرف الأوروبي ليفقد من قيمته وتثور ثائرة البريطانيين. ومنذ أكثر من أسبوع وبريطانيا تصحى على ماستريخت وتسهر عليها. حزب المحافظين البريطاني انقسم بين مؤيد لماستريخت ورافض لها، وحزب العمال كذلك، ووصل الانقسام إلى الوزراء، هناك من يطالب بريطانيا بان تغسل يديها من اثار المعاهدة، وهناك من يصر على أن الآمال لن تتحقق إلا إذا تحققت ماستريخت.

ويبدو أن الوحدة بين الدول المتقدمة شبيهة بالوحدة التي تحاول دول العالم الثالث تحقيقها أو رفضها، وفي زمن تتعزز فيه نزعة الاستقلال والمشاعر الوطنية، تبدو الوحدة ثوباً بطلت موضته. فلا الاتساع يلائم آخر سنوات القرن العشرين، ولا الفتحة ممكن أن تمر عبرها دول تتمسك كل واحدة منها بثقافتها وتقاليدها ولغتها، وبرلمانها وديمقراطيتها، كل دولة تستعيد تاريخها وعراقتها فتشعر بانها أهم من الوحدة بكل بريقها ووهجها واغراءاتها. وبريطانيا الآن، إذا التفتت إلى الوراء ولمحت تلك الامبراطورية التي لا تغيب الشمس عنها، تستقطع معاهدة ماستريخت، خاصة عندما تستعرض صور جاك دولور والمستشار الالماني هيلموت كول.

سير برنارد اينجهام، الذي ظل مدة ١١ سنة السكرتير الصحافي لرئيسة الوزراء السابقة البارونة ثاتشر، عاش مراحل الوصول إلى ماستريخت فحمل سيف محاربتها. وفي الحوار الذي أجرته «الشرق الأوسط» معه هذا الاسبوع، قال: أنا بريطاني أولاً ثم اوروبي. وقال إن ماستريخت انتهت. الدنمارك وجهت إليها الضربة القاضية وفرنسا بنعمها المخنوقة اعلنت وفاتها. واصر على أن مجلس العموم البريطاني لن يصوت لصالح ماستريخت ولن ينجح رئيس الوزراء جون ميجر في المصادقة عليها.

سير إينجهام قال في حواره مع «الشرق الأوسط» إن حزب المحافظين، المقسم الآن بسبب ماستريخت، اسقط رئيسة الوزراء السابقة ثاتشر لأنها كانت متشددة مع أوروبا «لقد تعاطف ميجر مع أوروبا، فماذا كانت النتيجة؟».

في هذا الحوار الاسبوعي، تحدث سير اينجهام عن تفاصيل معاهدة ماستريخت، عن المؤيدين والرافضين، تحدث عن المجموعة الاوروبية، عن رغبة المانيا في أن تكون رئيسة الوزراء الولايات المتحدة الأوروبية. تحدث عن أهمية خروج بريطانيا من نظام آلية الصرف الأوروبي، وتحدث عن فشل السياسة التي اعتمدها جون ميجر، الذي دعاه إلى الوقوف والمواجهة من أجل الشعب البريطاني. وقال إن ماستريخت انتهت ولا يمكن اجراء استفتاء على شيء لم يعد قائماً.

وهنا نص الحوار:

● ذكرت في الكتاب المفتوح الذي وجهته إلى رئيس الوزراء جون ميجر بانك تدرك ان كل ما اقدم عليه انطلق من حسن نية. يبدو أن هذه النوايا الحسنة هي التي أوصلت بريطانيا إلى هذه الفوضى؟

- أنا لم أكن مقتنعاً منذ البداية بنظام آلية الصرف الأوروبي، لأنني لا أعتقد بامكانية التجميد في مربع نقدي واحد، كل عملات الدول الأوروبية الاثنتي عشرة، التي تعيش حالات مختلفة من النمو الاقتصادي والازدهار وتعتمد أنظمة اقتصادية مختلفة، ولهذا قلت إن نظام آلية الصرف الأوروبي هو مجرد هراء، وبصراحة انه نظام يناسب الألمان بشكل جيد جداً وإذا استطاعوا توريط كل واحد فيه ثم خفضوا عملة كل دولة، فإنهم يضغطون على تجارتنا.. انه نظام فارغ. الآن افهم لماذا رغب جون ميجر الدخول في ذلك النظام النقدي، لأنه رأى أنه يربط بريطانيا مع المارك الألماني، ممكن أن نعتمد نظام المانيا لمقاومة التضخم، لكن للأسف عندما انتسبنا إلى النظام كنا دخلنا في مرحلة الركود، والآن الألمان دخلوا مرحلة الركود، ولهذا يطيلون كل العملية بسبب النسبة العالية لفائدتهم المالية ونحن ارتبطنا بفائدتهم المالية. من هنا، مع ادراكي ان ميجر يعمل جاهداً ضد التضخم، ومع ادراكي انه يرغب في أن يكون أوروبياً جيداً، غير انني اعتقد ان السياسة التي أوصلتنا لنكون جزءاً من نظام النقد الأوروبي، كانت مضرة جداً لبريطانيا.

● الا تعتقد ان المانيا التي خسرت الحرب ربحت الآن الحرب الاقتصادية؟

- بالطبع، ولا شك في ذلك، لقد ربحوها منذ زمن طويل، وعلينا أن نتذكر ان آلتهم الاقتصادية دمرتها الحرب وكان عليهم بناء الآلة الاقتصادية الجديدة، بينما



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩٢

التنا لم تدمر اثناء الحرب ثم صارت متاخرة عن العصر، وهم تزودوا بكل شيء لكنهم أيضاً تزودوا بمؤسسات سياسية، واحدى المشاكل التي تجنبوها ولم تؤخر تقدمهم الاقتصادي هي النقابات العمالية مثل تلك التي كانت في بريطانيا.

● **أنت اتهمت «الاخوة الاوروبيين» بانهم عصابة من الخونة...**

- طبعاً، هم دائماً اهتموا بأنفسهم.

● **وهل تعتبر نفسك اوروبياً؟**

- بالطبع أنا أوروبي، ولكنني، أنا شخص بريطاني أولاً. بالطبع انا أوروبي، وأنا لست ضد المجموعة الأوروبية ابداً، أنا أدعم التعاون الاكبر في أوروبا، وأنا ادعم السوق الداخلي الموحد، وأنا أكثر دعماً لمثل هذه السوق من الفرنسي والألماني وبعض الآخرين، لأننا كبريطانيين نمارس التجارة الحرة، ونحصل على مدخولنا من الخارج أكثر من اي دولة اخرى، بما فيها اليابان.

● **ترفض معاهدة ماستريخت وتقبل بمفهوم المجموعة الاوروبية؟**

- ما أقبله هو المجموعة الأوروبية التي انضممنا إليها والتي وضعت هدفها تحقيق سوق داخلية موحدة لمجموعة من الناس يبلغ عددهم ٣٤٠ مليون نسمة. أنا اقف مع هذا الهدف، وأنا لا أرفض التعاون في الشؤون السياسية الخارجية والدفاعية، ولكنني أرفض قضية السياسة الخارجية الموحدة، والسياسة الدفاعية الموحدة. لو اعتمدنا أو وافقنا على سياسة خارجية موحدة لما ذهبنا أبداً إلى الحرب لتحرير الكويت، فاغلبية الدول الأوروبية الاخرى لم تفعل شيئاً أو شيئاً يستحق الذكر، لقد كانت عملية التحرير عملية أمريكية - بريطانية.

ما هذه العبثية التي يقترحها البعض ويقول إن السياسة الخارجية لجموع ٣٤٠ مليون انسان يقررها الصوت المقرر في لوكسمبورج، ماذا؟ هل هناك ٣٠٠ الف انسان في لوكسمبورج؟ وحتى؟ يبقى الأمر سخافة كبيرة غير مقبولة. وفي الحقيقة ان ما أجده يثبط العزائم هو ان الناس يجب ان يفكروا ان ١٢ دولة مختلفة، مع تقاليد خاصة، وخلفيات خاصة، لغات مختلفة، وثقافات مختلفة بمعنى ما، وبكل تأكيد لكل دولة تقاليدها البرلمانية والديمقراطية المختلفة في عراقتها، يجب تحطيمها دفعة واحدة لصبها في دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأوروبية. لم يحن الوقت بعد، ماذا سيحدث بعد مائة عام من الآن لا اعرف، المهم الآن هذه الدولة غير موجودة وغير مؤهلة لتكون.

● **ما هي السلطات التي ترغبون في استرجاعها من بروكسل؟**

- ما أحب أن اراه، ربما من أجل أن نجعل المجموعة الأوروبية تنطلق في طريقها، يجب أن يكون لدينا لجان اوروبية، كما هو الآن، انما تملك حق القيام بأعمال وتتحمل مسؤوليتها، وان تتخذ المبادرة وان تقدم اقتراحات. ولكن، هذا ليس من الديمقراطية التي نمارسها، انها بيروقراطية انها تكنوقراطية، بينما فكرتنا عن الديمقراطية ان الوزير، المعرض للاستجواب في البرلمان، يجب أن يضع السياسة، وهذا ما أريد أن أراه.

إذن ما احب أن أراه قد تحقق، هو المجموعة الأوروبية مع سوق داخلية موحدة يديرها وزراء يمثلون الدول الأوروبية الاثنتي عشرة، يقررون، وتعاونهم لجان أوروبية، بمعنى ان لا تسيطر هذه اللجان على الأمور، وبالطبع لا تبلغ الوزراء ما عليهم القيام به، بل تكون مهمتها محددة وهي تقديم الخدمات للوزراء، اي، الخدمة المدنية مثل تلك المعتمدة في بريطانيا، هذه اللجان يجب أن تكون في خدمة الوزراء الذين يتحملون مسؤولية ما يتخذونه من قرارات، وضمن كل هذا، بعدئذ، اعتقد ان الحاجة ستكون إلى خدمة مدنية قوية ترعى الاتجاه السياسي، وتراقب السوق الموحدة وتتأكد من عدم وجود حماية معينة او ان تشويها حدث بسبب الحماية، وبالطبع، في حال الأزمات الغالية، المطلوب مشاورات عميقة للحصول على الحد



الأقصى من التعاون ومن الاتفاق حول نوع السياسة التي يجب اتباعها في معالجة قضايا الساعة الكبيرة، مثلاً، ما حدث في الاتحاد السوفياتي أو في الصين، العلاقة مع الولايات المتحدة.. وهكذا.

● **هذا يعني انك لا ترى اي مستقبل لمعاهدة ماستريخت؟**

- كلا. كلا.. لقد قُتلت معاهدة ماستريخت مع الاستفتاء الذي أجرته الدنمارك وفاز الرافضون للمعاهدة. أو ربما الأصح القول إن الضربة القاضية وجهها الدنماركيون، ثم جاء الاستفتاء الفرنسي بهذه «النعم» المتسللة بخجل، فقتل المعاهدة، وبالطبع إذا وصلنا إلى البريطانيين، فنحن نرفضها منذ البداية.

● **الا تفضل اجراء استفتاء هنا؟**

- كلا. وأعرف ان البريطانيين يواجهون صعوبة الآن إذا ما تناقشوا ضد الاستفتاء.. لكن اجراء الاستفتاء ليس من تقاليد الديمقراطية البريطانية، نستطيع ان نجري استفتاء، انه أمر يحترمه الدستور، ولكن في الانتخابات الأخيرة كان كل واحد يقف إلى جانب المجموعة الأوروبية، ولم تسنح الفرصة لأحد ان يقول لا. ولهذا، فإن الذين يطالبون الآن باجراء استفتاء هم في موقع قوي جداً، ولكن الحديث عن الاستفتاء سابق لاوانه، لأن الحديث عن معاهدة ماستريخت سابق لاوانه، ثم كيف يمكن الحديث عن اجراء استفتاء إذا كانت معاهدة ماستريخت قد توفت في الدنمارك.

● **إذا كانت قد انتهت مع الدنماركيين، فكيف صوت الفرنسيون عليها؟**

- هذا أمر بسيط جداً. لقد ذهبت إلى ٢١ مجلساً أوروبياً متتابعاً، وأعرف جيداً ما يجري في الداخل، والدنمارك بلد صغير، وهم يعتقدون انهم بالارهاب يستطيعون جعلها لا تحيد عن الخط الذي يرسمونه، وهذا ما ينوون عمله.. هكذا تعمل المجموعة الأوروبية في تخطيطها، ارهاب الدول الصغيرة واجبارها على الالتزام، والبريطانيون شعب لا يمكن ترهيبه.

● **ولكن بريطانيا ليست دولة صغيرة؟**

- كلا، ولكن هذا لا يمنع من محاولتهم ترهيبنا وتخويفنا، ولهذا السيدة تاتشر سببت لهم المشاكل لانها رفضت الخضوع لارهابهم من أجل تحويل المجموعة الأوروبية.

● **ولكنها دعت إلى استفتاء؟**

- نعم. انا اتفق معها، ولكنني حذر من هذا الأمر، وأعتقد ان ماستريخت المنتهية لا تحتاج لاجراء استفتاء حولها. لقد انتهت.

● **وماذا يحدث إذا صادق رئيس الوزراء ميجر على ماستريخت؟**

- لا يستطيع. البرلمان هو الذي يصادق، ومجلس العموم يرفض ماستريخت.

● **وهل أنت متاكد من ذلك؟**

- نعم.

● **الا يستطيع ميجر ان يقاتل لأجلها؟**

- هو يستطيع طرحها، هو قدم الفاتورة التي جعلنا تدفعها لماستريخت، واتمنى ان يعيد قراءتها مرة أخرى. لقد وقعت أحداث كثيرة.

● **من في بريطانيا يريد ماستريخت؟**

- كثيرون.

● **أية طبقة، إذا كانت المناطق الريفية في فرنسا صوتت ضدها والمدن صوتت معها؟**

- المفكرون ومدعو الثقافة كانوا دائماً مع ماستريخت، هؤلاء أيضاً من «مجموعة الخونة» و«المتأوربين» كما وصفتهم، الناس الذين لا يتحملون المجموعة الأوروبية والذين يريدون القفز الفوري إلى ماستريخت، ولا تنسى السير إدوارد هيث رئيس الوزراء السابق انه يطالب باعتمادها «غداً»، يقول: خذوا ماستريخت مع الفطور. لقد قالت صحيفة «وول ستريت جورنال»: «إن المشكلة مع ماستريخت انها اقترحت التكنوقراطية وليس الديمقراطية». لقد صمموا وخططوا ماستريخت بعيداً عن الناس. ومع هذا قبلها «المتشاوفون مدعو الثقافة»، وكذلك في وزارة الخارجية هناك المتحمسون لماستريخت، ليس الجميع، انما كثيرون، إذ أنهم يعتقدون أنها تسهل الحياة أمامهم، هذا جزء من اللعبة الأوروبية الكبيرة، إذ تعتقد وزارة الخارجية بأنها لن تبذل عملاً وتعباً كثيراً، إذا كانت جزءاً من كل.

● **إذا كان لا بد من ماستريخت، هل ترى ضرورة اعادة البحث والتفاوض حولها؟**

- هناك شيء واحد واضح هو: اتفاقية روما. وعندنا العمل الاوروبي الموحد. ما فعله الدنماركيون، انهم بالمواصفات الشرعية اوقفوا تقدم ماستريخت، واعتقد ان الفرنسيين بموافقتهم الخافتة أظهروا أنه يجب اعادة التفكير فيها. واعتقد إذا لم تعاد دراستها والتفاوض حولها، فإنها لن تمر عبر البرلمان الدنماركي ولن تمر عبر مجلس العموم البريطانية.



● **ولكن إذا اعيد البحث فيها...**

ـ عندئذ ممكن، ولكن هذا يعتمد على ما ستتضمنه، يجب ان تكون معاهدة ماستريخت جديدة تماماً ومختلفة عن تلك التي أتت من عند الهولنديين.

● **لماذا تدفع المانيا في اتجاه المصادقة على ماستريخت الحالية؟**

ـ لأن الألمان خائفون من انفسهم، وخائفون من قوتهم، والمستشار الألماني هيلموت كول واعٍ ومدرك لهذا الأمر، وأيضاً في الوقت نفسه يعرفون بأن المانيا ستكون الرئيسة، هذا إذا دخلنا في فيدرالية الولايات المتحدة الأوروبية. ولكن إذا أردنا أن نكون عادلين في حقهم فأعتقد، كما قلت، إنهم خائفون من قوتهم، وهم يريدون بطريقة ما ان يرتبطوا مع كل الدول الأوروبية الباقية. ولكنني لا أعتقد بأن هذا يخدم الهدف، إنما ما سيفعله أنه سيقويهم أكثر من خلال قوتهم، وهم دائماً يعرفون النجاح من خلال ما يملكون. بمجرد اعطاء المانيا القوة والسلطة والثقة بها.

● **نصل إلى حرب جديدة؟**

ـ لا اعتقد بأننا سنعيش حرباً أخرى في المدى المنظور، لأنني اعتقد ان الأمور أصبحت أكثر صعوبة وخطراً، ثم أنهم لن يكونوا قادرين على معالجتها.

الآن، الفرنسيون مرعوبون من المانيا، وهم يريدون تقييد المانيا بأوروبا. ولكن ما نريد أن نفعله نحن وتوافقنا الأغلبية في هذه البلاد، هو التالي: نحن نعترف بأن المانيا قلقة من قوتها وسلطتها، ونعترف ان أوروبا كلها قلقة ونحن قلقون من المانيا المتسلطة، ولكن طريقة معالجة هذا الأمر لا تكون بتقوية الألمان أكثر في موقع المسيطر عبر انشاء الولايات المتحدة الأوروبية، الطريقة الفعالة هي بانفتاح أوروبا على التجارة الحرة مع الدول، وعلى أوروبا الشرقية، وأن تكون عندنا منظمة غير منغلقة وواسعة، وكلما كانت الأمور نسبية كلما صارت المانيا صغيرة بالنسبة إلى المجموع. هذا لن يوقف المانيا من أن تكون منظمة قوية جداً، ولكن سيوقفها من أن تتحكم وتسيطر وحدها على دولة أوروبية كبيرة. إنها مجموعة دول تعيش وتتاجر وتعمل وتنمو معاً بطريقة متوازنة، هذا ما تريده بريطانيا. ويجب ان نأخذ الأمور بهدوء، لقد كنت اقول دائماً إن معاهدة ماستريخت هي محاولة من المجموعة الأوروبية للقفز قبل أن تبدأ الزحف كمرحلة أولى.

● **كيف تصف التحالف القائم بين المانيا وفرنسا؟**

ـ هذا ما كان قائماً باستمرار، لقد كانتا دائماً متقاربتين بسبب تاريخهما، والمعروف ان السوق المشتركة عندما بدأت كانت كمحاولة للتأكد بأنه لن تقع حرب أخرى بين فرنسا والمانيا. وذلك كان عملاً مشرفاً. ولكن منذ أربعين عاماً تقريباً والمانيا وفرنسا متقاربتان جداً من بعضهما، عندهما ارتباطات عبر المؤسسات وليس بالأمر غير العادي من رؤية المستشار كول والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران يتباحثان معاً يوم الثلاثاء الماضي مباشرة بعد الاستفتاء، هذا من ضمن العمل بالاسلوب المعتمد بينهما، وما يحاولان عمله هو اقتسام أوروبا بينهما، ونحن كبريطانيين غير ملائمين.

● **ما هي الخطط التي تعتقد انهما (الرئيسان) أعداها لمواجهة جون ميجر في مؤتمر القمة الأوروبية الذي دعا إليه؟**

ـ لا أعتقد انهما يرغبان في مواجهة جون ميجر، أعتقد أن ما يحاولان القيام به هو اغراء ميجر من أجل أن يصادق على ماستريخت.

يجب أن نعرف أن المستشار كول وميتران ودولور وينجامين، كل هؤلاء ماذا قالوا؟ لم يتوقفوا أمام ما حدث في فرنسا، بل قالوا: يجب أن نواصل تقدمنا من أجل أن تتم المصادقة على ماستريخت.

لم يتعلموا شيئاً من أحداث الاسبوع الأخير، لم يتعلموا شيئاً، لم يستوعبوا الرسالة التي جاءت من خلال الاستفتاء الفرنسي أو الدنماركي. بل انهم تهيأوا للدفع أكثر باتجاه تحقيق معاهدة ماستريخت.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

● **كلنا نعرف ان الدنماركيين رفضوا ماستريخت...**

- ولن يقبلوا بها إلا إذا اعيدت مناقشتها.

● **نعم، وفي هذه الحالة سيجرون استفتاء آخر، لكن، لماذا قرر رئيس الوزراء ميجر انتظار الدنماركيين ليتخذ قراره؟**

- اعتقد انه ليس بالأمر الرشيد أن تختبئ بريطانيا وراء الدنمارك، وأنا شخصياً لا أحب هذا الأمر، لكن في المسائل السياسية، هناك تقليد لدى الدول الأوروبية يقضي بالبحث عن طرف آخر يقوم بدلاً عنك بالأعمال القذرة.

ويجب أن نواجه حقيقة معينة، انه اثناء حكم السيدة ثاتشر فإن كل الدول الأوروبية جعلت ثاتشر تقوم بدلاً عن كل دولة، بالعمل القذر.

● **لقد اقترحت على ميجر أن يقود أوروبا نحو مستقبل واعد، فكيف يقرر سياسة أوروبية إذا كنت قد قلت له أيضاً بأنه لا يملك سياسة بريطانية؟**

- ما يجب عليه ان يفعل ليس اقناع أوروبا بما اقترحته أنا، وبالطبع هذا ليس سهلاً ولا أدعي أنا أنه بالأمر السهل، واعتقد انه من أكبر الانتقادات للسياسة التي اقترحتها ان الأوروبيين لن يرضوا بها، ولكن ميجر لا يعرف إذا كانوا يقبلون بها أو يرفضونها إلا إذا قاتل لاجلها وفشل. وما عليه ان يفعل هو القول بحسم: هذا ما يقبل به الشعب البريطاني وما أنا سأقاتل من أجله. إذا كنتم لا تقبلون بهذه السياسة فالأفضل أن تشرحوا الأسباب. وأنا مستعد ان أوضح للألمان والفرنسيين كل شيء، لكن عليهم ان يحددوا ما يرفضون، ونحن نرد على هذا، نتناقش، نبحث، ولا نستطيع المواصلة بما نحن عليه الآن. لا أحد يستطيع فرض الأمور على الشعب.

● **هل تفتقد حالياً السيدة ثاتشر؟**

- كلا. لقد كان العمل معها امتيازاً تمتعت به، ولكنني لا أراجع حياتي وأقول لنفسي كم يكون الأمر أفضل لو عدنا معاً ثانية.

● **أقصد تفتقد شخصيتها في هذه الأزمة؟**

- كلا. علينا أن نقبل ان الحياة تسير إلى الأمام، لقد خسرت منصبها، والسبب الرئيسي في ذلك ان حزب المحافظين اعتقد أنها كانت قاسية جداً مع أوروبا. الآن، السيد ميجر كان مليحاً جداً مع أوروبا، فانظروا ما فعلت به. وبصراحة أمام فوضى كثير من الاحداث، استطيع القول لميجر لقد قلت لك في الماضي وحذرتك... ولكن هذا ليس بالأمر الممكن ان أقدم عليه، ولكن تجاوب ميجر مع أوروبا أوصلنا إلى هنا.

● **ماذا إذا قررت الدول الأوروبية الأخرى السير بمعاهدة ماستريخت وتطبيقها بدون بريطانيا؟**

- لا تستطيع الدول الأوروبية فعل هذا، القانون يمنعها.

● **لكن الدول الأخرى تضغط في هذا الاتجاه؟**

- انهم يحاولون، ولكن هذه بحد ذاتها لعبة التهديد والترهيب، وما يحاولون عمله... ربما، ربما تقوم عشر دول أوروبية وتقول لبريطانيا والدنمارك بأنها تخلت عنها.. فليكن.

● **وماذا يحدث؟**



- نبقى في المجموعة الأوروبية، ولكن سيكون التعامل بين طرفين مختلفين تماماً.

● **يبدو ان ماستريخت بدل ان توحد أوروبا ستقسمها؟**

- هذا ما قلته قبل اسبوع، لقد قلت كل شيء تلمسه ماستريخت يتحول إلى غبار.

● **وهل ستقسم هذه المعاهدة حزب المحافظين البريطاني أيضاً؟**

- نعم، ولقد قسمت كذلك حزب العمال، الحزب الوحيد الذي لم ينقسم بعد هو الحزب الليبرالي - الديمقراطي وهو حزب غير مهم، وبسبب عدم الأهمية أن الحزب لم ينقسم.

● **وهل تكون هناك معاهدة ماستريخت إذا لم يعد نظام الية الصرف الأوروبي قائماً.**

- اعتقد، ان الألمان والهولنديين ودول البنيلوكس سيشكلون فيما بينهم وحدة نقدية، الفرنسيين يرغبون بهذا أيضاً، ولكن هل يستطيعون الانضمام؟ تبقى مسألة اخرى، لأنهم حالياً تحت ضغوط كبيرة.

إذن، إذا سقط نظام النقد الأوروبي الحالي ستكون هناك وحدة نقدية ألمانية هولندية ودول البنيلوكس. ثم ماذا؟ ستكون لهم عملتهم، وستكون لنا عملتنا: الأمريكيون لديهم عملتهم الخاصة، والكنديون كذلك والمكسيكيون لكنهم الثلاثة لديهم سوق داخلية موحدة. لا نحتاج إلى عملة موحدة لندير سوقاً واحدة. ربما تكون العملة الموحدة أكثر ملائمة ولكنها ليست بالأمر الأساسي، ولهذا ستكون هناك عملات مختلفة، انما يوماً ما في المستقبل سيتضاءل عدد هذه العملات. أنا لست ضد اعطاء فترة زمنية طويلة، ولكنني ضد فرض شيء لا يمكن العمل به، وقد أثبت الاسبوع الماضي فشله:

● **ماذا إذا أصرت الحكومة البريطانية على ماستريخت وفرضتها على الشعب؟**

- لا تستطيع، لا يمكن أن تقوم بعمل غير شرعي، إذ أن مجلس العموم يجب أن يصوت على المعاهدة. وحسب رأيي فإن مجلس العموم سيرفضها.

لا اعتقد أن ميجر يستطيع أن يمرر معاهدة ماستريخت في البرلمان.

● **هل تعتقد أنه سيدفع حياته السياسية ثمن ماستريخت؟**

- ليس بالضرورة، وهذا يعتمد على طريقة ادائه في المستقبل، لكنني لا اعتقد أنه سيدفع حالياً حياته السياسية ثمناً لها، فهو يستطيع ان يناقش بأن أعمال الألمان جعلت حياته صعبة جداً ضمن نظام النقد الأوروبي، وهذه وسيلة انقاذ مضمونة له، وتخليه عن الالتزام بذلك النظام سيسمح لبريطانيا عبور مرحلة الركود الاقتصادي. وهذا الأمر لن يؤذيه؛

الآن، يجب الاعتراف أن ما حدث يعني ان سياسته فشلت، وبالتالي عليه ان يضع سياسة أخرى، ولهذا، فإن الأمر الذي سيؤثر مستقبلاً عليه، هو نوع السياسة الجديدة التي سيعتمدها. هذا هو الأمر الحاسم.

● **رغم ان اثر ماستريخت كان سلبياً على بريطانيا، غير ان البعض يقول إنه بدونها فإن أوروبا ستفقد استقرارها؟**

- إن أوروبا لن تستقر بوجود ماستريخت، لأن الناس لا يريدونها، ولا يمكن ان تكون أمامنا أوروبا مستقرة، إذا تسائل الناس بغضب عما يجري. ثم ان الأغلبية في المانيا لا تريد ماستريخت. والسبب وراء ذلك رؤيتهم الآخرين يمدون أيديهم على المارك وعلى البنك المركزي، وبالتالي يؤثرون على الاستقرار الذي يتمتع به الشعب الألماني، وهم على حق، فإن أحداً لا يمكن ان يتعامل مع الليرة الايطالية أو مع إدارتهم السيئة. صحيح ان بلادهم جميلة ولكن لا يمكن وضع الايطاليين في موضع تسيير العملة.

● **كيف ترى بريطانيا مع نهاية هذا العام؟**

- بشكل أفضل مما كان يمكن ان تكون عليه، لأننا أصبحنا خارج نظام الية الصرف الأوروبي، وستكون قد بدأت تخرج من حالة الركود. ولو ظللنا ملتصقين بذلك النظام النقدي لما كان يمكن ان نتخلص من الركود..

● **تحرركم من النظام النقدي الأوروبي، هل ترى أن على ميجر القول**



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

بأنه ضد ماستريخت أيضا؟

- لا اعتقد أن ذلك في استطاعته، من الصعب جداً عليه القول الآن إننا نرفض ماستريخت واننا ضد ماستريخت، وذلك بعدما قال إنها أفضل شيء لبريطانيا وبعدما قال: والصفقة الجيدة لبريطانيا هي أيضاً صفقة جيدة لأوروبا، وتكلم عن الكسب الذي تحققه ماستريخت. من هنا لا أعتقد أنه يستطيع الآن القول بأن ماستريخت لا تلائم بريطانيا، لكنني اعتقد أيضاً بأنه لا يستطيع القيام بشيء يمكن ان يقصد به أنها غير فعالة. كل ما سيفعله هو اللعب على الوقت، وهذا ما يجيب على سؤالك عن انتظار الدنمارك. ميجر سيستفيد من الوقت.

● لقد اقترح بعض المعلقين على ميجر تغيير مستشاريه بعد فشل سياسته، فهل تعتقد بضرورة أن يفعل هذا الشيء؟

- في هذه البلاد ليس بالأمر الطبيعي أو العادي أن يتخلص المسؤول من موظفي الخدمة المدنية، وعندما تفشل السياسة فإن الوزراء يتحملون المسؤولية واعتقد ان على المسؤول ان يكون حذراً جداً قبل أن يبدأ الخطوة الأولى في تلك الطريق، لأن الأمور تدار وتسير على شكل قافلة كبيرة تعمل باستمرار. وإذا تقرر العمل بنصيحة بعض المعلقين، كما ذكرت، فهذا يعني أنه عندما يتغير رئيس الوزراء فإن على القافلة كلها أن تتغير، وهذا يعني ان رئيس الوزراء الجديد يمضي السنة الأولى من فترته وسط هذه الآلات المتوقفة والتي لا تتحرك، ويحاول ان يجد طريقه ليعرف اتجاهه. أنا لا أوافق على مثل هذا الاقتراح. واعتقد أن السياسيين يجب أن يتحملوا مسؤولية سياستهم، وإذا حدث أثناء العمل في تلك السياسة، انهم لم يعجبوا بنصائح المستشارين؛ ربما يستطيعون عندها ان يغيروا المستشارين لا عندما تفشل السياسة.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

أوروبا.. الأزمة

مرت بريطانيا خلال الاسبوع الماضي بأزمة عنيفة دفعتها الى حافة خطر، لم تكن مهيئة له او مستعدة للاشتباك معه. وقد تورط وزير المالية نورمان لامونت في موقف لا يحسد عليه وعانى من ارباك عنيف دفعه لتجريب عدة اختيارات لوقف تدهور العملة الوطنية، ووضع سدود الحماية من حولها. الا ان جهوده اخفقت، مما اضطره في النهاية لاستخدام تحرك سياسي، كان يسعى مع رئيس الوزراء البريطاني الى تجنبه. استخدم لامونت حوالي ١٥ مليار جنية استرليني في محاولة اولى لوقف التدهور، واعطاء جرعة مقويات للعملة البريطانية في مواجهة «المارك» المتوحش، الا ان هذه النسبة من الاحتياطي الاستراتيجي البريطاني ضاعت في لحظات، مما دفع وزير المالية لتجريب وسيلة دفاعية اخرى هي رفع سعر الفائدة. ورغم ان هذا السلاح خطر لاضراره السياسية الداخلية في فترة جفاف وقحط اقتصادي يعيشه البريطانيون منذ عام ١٩٨٨. الا ان لامونت اليائس استخدم اوراقه الاخيرة في محاولة مغامرة لوقف التهام المارك للاسترليني الضعيف. رفع لامونت سعر الفائدة بنسبة ٥ بالمائة مرة واحدة، وكان لقراره شبه وقع الكارثة على رؤوس البريطانيين الذين كانوا ينتظرون خفض سعر الفائدة، فعمل وزير المالية على رفعه بشكل غير متوقع.

وعندما فشلت هذه الاسلحة كلها اضطر لامونت الى اعلان تجميد عضوية بريطانية في النادي المالي لاوروبا، المعروف باسم نظام آلية الصرف الموحد. هذا التجميد لعضوية هذا «الكارتيل» معناه ان بريطانيا ستتراجع اوروبيا، رغم حماس رئيس الوزراء ميجور للارتباط الوثيق مع الوحدة والاندماج السياسي في ظل تقارب ثقافي وجسور جغرافية تربط اجزاء القارة بشبكة مواصلات وانفاق لانهاء العزلة تمهيدا لحقبة مقبلة من الوفاق والانسجام. وكان ميجور قد صرح قبل الانسحاب من عضوية الصرف الاوروبي ان تحقيق الخروج من هذه الدائرة ضربة لمستقبل بريطانيا، وخيانة لطموحات الاجيال. الا ان الرجل نفسه دخل في مأزق اخطر امامه للتخلي عن تصريحه. وما كان ميجور يتجنبه تحقق، فقد وجد نفسه على ارضية تاتشرية من جديد بعلاقات متوترة مع اوروبا مع وجود حالة من الشك بشأن الاندماج والوحدة. ومن المتوقع في ظل هذه الازمة ان يتحدث ميجور وهو على ارضية تاتشر، لذلك ستنمو النزعة الوطنية البريطانية، ويطرح من جديد شعارات السيادة والبرلمان ومقاومة نفوذ بروكسل ورفض الدخول في نادي العملة الموحدة. وهدف ميجور الاستمرار، لذلك سيهادن المعارضة التاتشرية، وسيحاول الحديث بلغتها، لكنه هو نفسه يؤمن بان اوروبا الموحدة هي الحل. لكن الازمة الاقتصادية تضعف من هذا الطرح لفترة مقبلة، طالما ان الخلافات قائمة ولا تريد كل دولة التصرف بالضبط وفقا لقوتها وكيانها.

ان مشروع الوحدة يلغي الكيانات الصغيرة، ويدمجها في اطار موحد، لكن المخاوف الذاتية تنمو بشكل سريع، وبريطانيا تخشى من نفوذ المانيا، وعبر التاتشريون عن هذا المأزق، الا ان ميجور عارضهم، لكنه هو نفسه الان يهاجم المانيا ويحذر من هيمنتها، وميجور مضطر لذلك بعدما شاهد انسحاق الاسترليني وتعملق المارك، مما جعله يعيد حساباته، ويتحدث بلغة مختلفة عن تلك التي استمر يستخدمها منذ وصوله الى الحكم في شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، عام ١٩٩٠.

يسري حسين

فرنسا قالت «نعم» واوروبا تقول «ثم ماذا»؟

مرحلة ما بعد ماستريخت تبدأ من واشنطن!

يبدو ان مرحلة ما بعد ماستريخت تبدا من واشنطن وليس من باريس او بون او لندن.

ففي اليوم التالي لتصويت الفرنسيين بـ «نعم» تكاد تساوي «لا» على معاهدة ماستريخت، التقى وزراء مالية المجموعة الاوروبية لتدارس متطلبات المضي في الوحدة النقدية.

بينما في نيويورك كان وزراء الخارجية للمجموعة الاوروبية، وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة، يتدارسون نتائج الاستفتاء الفرنسي، وكل منهم يحمل ملفين اختلطت اوراقهما، واحد كان أعد لاحتمال التصويت بلا، واخر لاحتمال التصويت بنعم. مما يعني ان نتيجة الاستفتاء لن تمنع في النهاية طرح كل بلد لقضاياه وتناقضاته مع الآخر وبصوت عال.

وفي المهبط الصغير وراء البيت الابيض كان الرئيس الاميركي جورج بوش يهبط من طائرة الهليوكبتر لحظة الاعلان عن نتائج استفتاء باريس، وعلى فمه تصريح يحث فيه قادة اوروبا على الاسراع في ترتيب اوضاعهم من اجل استقرار مالي لان ذلك من مصلحة الجميع.

والجميع هنا تعني الولايات المتحدة سياسياً وامنياً، وتعني الدولار مالياً. واذا كان صحيحا ان اوروبا الموحدة كفكرة هي ضد الهيمنة الاميركية واحد نقاط المواجهة الساخنة في التنافس الراسمالي بين الكتل العالمية، فان الازمة الراهنة تفرض على الجميع تنسيقاً يهدف الى الحفاظ على النظام.

وفي مناخ التصويت الفرنسي على المعاهدة كانت اجتمعت كل المؤشرات على هشاشة الوضع الاوروبي - والعالمي. فالاحزاب الحاكمة في اوروبا تستند الى قشرة ديمقراطية رقيقة تستر عوراتها الكثيرة. ويتكفل «الظل» بستر عورة الاحزاب المعارضة التي لا تختلف في طروحاتها عن الاحزاب الحاكمة، اما الاحزاب المطلوبة، فلم تتشكل بعد، وليس في افق التحولات الاجتماعية والاقتصادية الاوروبية ما يشير الى مجيء الحزب المخلّص.

كان ميتران يدخل المستشفى لاجراء عملية في «البروستاتا» بكل ظلال الشيخوخة المحيطة بالمرض، والمحيطة بالرجل، ويكاد الشارع السياسي أن يراهن على تقاعد الرئيس. اما في بريطانيا فلم يجد حزب العمال، وبمناسبة ازمة الجنيه السترليني سوى توبيخ وتقريع حزب المحافظين الحاكم الذي لم ينج من سلاطة لسان رئيسة الوزراء السابقة مارغريت ثاتشر، اعدى اعداء الوحدة النقدية الاوروبية، او غيرها من اشكال الوحدة.

ايضاً وفي مناخ التصويت على ماستريخت، كان سقوط العملات الاوروبية - في صناديق البورصة، هو تصويت اخر، من نوع مالي، على مستقبل العملات المحلية والبحث المحموم عن مخرج في الوحدة النقدية تحت مظلة «البوندسبنك» الالماني الذي ما عاد يربطه رابط، وخلى له الميدان.

لكن التصويت على ماستريخت في باريس لم يكن بعيدا عن قضايا اوروبا الاخرى، خصوصاً قضية البوسنة والهرسك التي تشي بالتناقضات الاوروبية على حساب الوحدة وفيما بينها اكثر مما تشي بتناقض اوروبا مع كتل دولية اخرى كروسيا او الولايات المتحدة. في الوقت نفسه لا تزال اوضاع اوروبا الشرقية تشكل مخزوناً مخيفاً من الاحتمالات الدامية في حين تبقى فكرة توسيع عضوية السوق محل طموح العديد من دول اوروبا الصغيرة ومعارضة الكثيرين من الاعضاء للتوسيع الآن، بينما تواصل الدول غير الاوروبية ضغوطاتها للانضمام الى معاهدات تفضيلية على الاقل مع السوق الاوروبية كتركيا في الشرق، ودول المغرب العربي.

هناك من يرغب في توسيع عضوية السوق مثل



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

بريطانيا والمانيا وايطاليا ودول اتحاد «البينلوكس» ويرون ضرورة ضم النمسا والسويد وفنلندا وسويسرا، لكن فرنسا تقف ومعها اسبانيا والبرتغال ضد اي فكرة للتوسيع في هذه المرحلة وقبل اصلاح المؤسسات الوحدوية القائمة وتعميق اجراءات التوحيد لان دخول اعضاء جدد سيعني شل آلية القرارات لصالح اطراف اضعف ويعيق من الوحدة الجوهرية.

على ان المانيا فقدت الحماس لمزيد من الوحدة الاوروبية، بعد ان توحدت هي نفسها، وتواجه الآن احتمالات كثيرة ايجابا وسلبا لغير صالح توسيع السوق، في الوقت نفسه تبقى ملتزمة في اتجاه مساعدة الدول الافقر في المجموعة الاوروبية اذا كان الهدف بناء وحدة اوروبية قوية.

فوق هذه القضايا يبقى شبح «بوندسبنك»، وهو من يحكم اوروبا الآن على المستوى الاقتصادي، فهو من يحدد معدلات الفائدة، وهو من يحدد بالتالي اسعار العملات، وهو من يرسم الآن خريطة البناء الاجتماعي، سواء كان زيادة العاطلين عن العمل بسبب اسراع الحكومات وخصوصاً بريطانيا للوصول الى معدل الصفر في التضخم او كان زيادة عدد «المهجرين» من بيوتهم قسراً لعجزهم عن دفع مستحقات الاقساط البنكية لارتفاع معدلات الفائدة، وتزايد الكساد التجاري والصناعي المقرون بارتفاع تلك المعدلات في وقت لم يعد فيه مغريا للتجارة والتصدير الخارجي، هبوط اسعار العملات لانخفاض القدرات الاستهلاكية في غير بلد وخصوصاً بلدان العالم الثالث.

واذا كان البوندسبنك هو محط كره وحقد كل دول اوروبا الآن، فان الطموح بايجاد بديل اوروبي عنه، لا يمكن ان يرضي المانيا، الا اذا قامت الدول الاوروبية بالمزيد من الخطوات نحو الوحدة، واعطي البرلمان الاوروبي قوة تشريعية اكبر وصلاحيات اوسع.

في حين ترى ايطاليا ان المطلوب الآن وبعد ازمة الليرة، ايجاد قواعد ثابتة لتقارب اقتصادي سيفرض بنفسه تقاربا سياسيا ينهي حالة الشلل الراهنة.

هنا يبدأ البحث عن معاهدة جديدة ـ ماستريخت ٢، وبالفعل كانت هذه هي الفكرة بين فرنسا والمانيا، واذا ما فشل استفتاء فرنسا، الا انها الآن اصبحت فكرة متداولة لتجاوز نفق الاستفتاءات التي دخلته معاهدة ماستريخت ولن تخرج منه.

ان مرحلة ما بعد ماستريخت والتصويت بنعم لا تعني ان قضايا اوروبا قد حلت، وفي القمة الاوروبية التي ستعقد في ادنبرة في كانون الاول (ديسمبر) المقبل سيواجه القادة ملفات محتقنة بالتناقضات والتي سيؤججها الوضع الاقتصادي المتدهور.

والى ان نصل كانون الاول تكون نتائج الانتخابات الاميركية قد ظهرت، واستقرت الادارة الجديدة في البيت الابيض لانه من واشنطن وليس من باريس او لندن تبدا رحلة ما بعد ماستريخت.

مازن...



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

من ثقب الباب

اوربا كلها مشغولة الآن بأوربا فقط .

واوربا مشغولة باخطر معاهدة بعد معاهدة فرساى ١٩١٩ أو معاهدة فيينا عام ١٨١٥ .. لان الوحدة الاوروبية الكاملة على الابواب ، وكذلك ظهور عملاق جديد اقتصادى وسياسى عسكرى فى النظام العالمى الجديد يستطيع منافسة امريكا واليابان .

لكن دول اوروبا المنضمة لمعاهدة ماستريخت اختلفت فى طريقة التصديق . فاليونان وايرلندا ولوكسمبورج وبلجيكا اختارت فى يوليو الماضى طريقة التصديق عن طريق البرلمان ، ووافقت هذه الدول الاربع على المعاهدة فاصبحت ملزمة . بينما اختارت الدانمارك طريق الاستفتاء العام اى تصويت الناخبين جميعا على المعاهدة . وكانت المفاجأة سقوط المعاهدة فى الاستفتاء الدانماركى ، وان كان الذين قالوا «لا» للمعاهدة لم يزيدوا على نصف الناخبين إلا بسبعة من عشرة فى المائة ! وطوال اربعة شهور ظلت اوروبا تحبس انفاسها لان موقف الدانمارك كان مفاجأة ، وقد يؤثر على بقية الدول الاعضاء .

ولم تتنفس اوروبا الصعداء الا بعد ان وافق الناخبون الفرنسيون على المعاهدة فى الاستفتاء العام منذ ايام . وان كانت نسبة الموافقين ايضا على المعاهدة لم تزد على خمسين فى المائة الا قليلا جدا .

وقال الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بعد ساعة واحدة من اعلان النتائج :

ـ لا غالب ولا مغلوب . ولكن فرنسا انتصرت . واوروبا ايضا .

بعد ايام ، بعد الاستفتاء الفرنسى ، اجتمع المستشار الالمانى هيلموت كول مع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران . واتفق الالمانى والفرنسى على عقد قمة اوروبية جديدة فى منتصف الشهر القادم ـ اكتوبر . والمؤكد انهما اكثر المتحمسين للوحدة الاوروبية . لان فرنسا لاتريد ايضا ان تنفرد المانيا باوروبا . والمانيا اذا لم تستمر فى الوحدة قد يصعد فيها اليمين الوطنى الذى يهدد الاحزاب الحاكمة فيها .

ولازالت بريطانيا مشكلة . لانها تحفظت على المعاهدة ، واحتفظت بحق الخروج او الاستمرار عام ١٩٩٦ . ولن تتحقق الوحدة الكاملة فجأة ، لان نهاية العام القادم ستشهد حرية تنقل رؤوس الاموال . وبعدها مرحلة ثانية تبدأ عام ٩٤ ، لانشاء بنك مركزى اوروبى ينسق السياسات النقدية فى الدول الاثنى عشرة . ولن يصدر قرار بعملة اوروبية موحدة الا عام ١٩٩٦ اى بعد سبعة اعوام .

فى الخريف القادم من عام ١٩٩٢ تنضم بقية الاعضاء الى الدول التى صدقت فعلا ، وهى ايرلندا ولوكسمبورج وبلجيكا واليونان وفرنسا ، ويتم التصديق فى المانيا واسبانيا وبريطانيا وايطاليا وهولندا والبرتغال . وحينئذ يكتمل بناء اوروبا الجديدة .. وهى العملاق الجديد ـ سياسيا واقتصاديا وعسكريا ـ الذى يبنى وحدته القوية العملاقة عن طريق الاستفتاء أو البرلمان ، لانها وحدة اوروبا والاوروبيين فى عالم جديد .. جديد .

كامل زهيرى



المصدر : المجالس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢

نعم الفرنسية تضع اوروبا على «سكة» الوحدة

وضع الفرنسيون في الاستفتاء الذي اجري يوم الاحد الماضي على معاهدة «ماستريخت» حول الوحدة الاوروبية، اوروبا على سكة الوحدة، وذلك بعد عمل مضن دام اربعين عاما على حد قول «جوليانو اماتو» رئيس الوزراء الايطالي لتحقيق هذا الهدف.

وقد تنفس العالم الصناعي من طوكيو الى واشنطن الصعداء -كما تقول رويتر- بعد ان اجتازت هذه المعاهدة اختبار الاستفتاء الفرنسي بنجاح.. ولاقى نجاح الاستفتاء الفرنسي ترحيبا كبيرا في الاوساط العالمية وبالذات في اوروبا التي ستصبح قوة كبرى في العالم.. ويبدو ان هذا الطموح جعل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران يقول تعليقا على نتائج الاستفتاء «اظهرت فرنسا مرة اخرى انها لاتزال قادرة على الهام اوروبا التي اصبحت الآن في وضع يجعلها على قدم وساق مع اعظم قوى الارض».. وتصريح الرئيس الفرنسي له دلالاته الكبيرة، ففرنسا تحاول منذ عهد الرئيس شارل ديغول ان تكون لها الكلمة الفصل في العالم، وهي ترفض زعامة اميركا وحدها للعالم، وتواصل العمل الفرنسي في هذا الاتجاه الى ان حقق ميتران ماكان يطمح اليه ديغول، لاسيما وان ميتران يعتبر الاب الروحي لاتفاقية الوحدة الاوروبية...

ويذهب المعلقون والمحللون الى القول بأن الموافقة الفرنسية على المعاهدة سيكون لها تأثيرها على بقية شعوب الدول الاوروبية لتؤيد المعاهدة في النهاية رغم المعارضة التي تلقاها في بريطانيا ومن قبل جماعات حزب المحافظين الحاكم ومن بينهم تاتشر رئيسة الوزراء السابقة، كما ان المعاهدة تضع فرنسا زعيمة سياسية لاوروبا فيما تكون المانيا زعيمتها الاقتصادية، ورغم المعارضة البريطانية فإن الموافقة الفرنسية رفعت من اسهم ميجور رئيس الوزراء البريطاني ووضعته في موقف قوي امام المعارضين علما بأن الجنيه الاسترليني كان قد دفع الثمن الكبير في عدم الاستقرار الذي شهدته الاسواق العالمية نتيجة «اللخبطة» التي حصلت قبل اسبوعين في الاستفتاء حول موقف الفرنسيين من المعاهدة، وعاد الجنيه وسيعقبه الدولار ليدفعا الثمن من قوتهما ايضا في الاسواق العالمية بعد ظهور النتائج حيث تعرض للانخفاض بعد ان كان الدولار قد سجل ارتفاعا كبيرا على حساب العملات العالمية الأخرى...


فرانسوا ميتران

ويلاحظ من نتائج الاستفتاء ان نسبة مؤيدي الاتفاقية تجاوزت السبعين بالمائة في اوساط المتعلمين والمثقفين بينما تدنت هذه النسبة كثيرا في اوساط العمال والمزارعين الذين يخشون على اعمالهم ومستقبلهم نتيجة الوحدة وهو ما ادى الى انخفاض نسبة مؤيدي المعاهدة إلى اكثر من النصف بقليل..

ومن غير شك فإن تحقيق



المصدر : المجالس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢

الوحدة الاوروبية سيضع اوروبا كمجموعة سياسية واقتصادية في مواجهة سياسة واقتصادية مع الولايات المتحدة الاميركية التي لن تبقى بطبيعة الحال زعيمة بلا منازع للعالم بعد ان انفرط عقد الاتحاد السوفياتي كقوة عسكرية وسياسية، كما تضع هذه الوحدة اوروبا في مواجهة اقتصادية مع اليابان التي تهيمن صناعيا على اسواق عالمية كبيرة. وكانت خلافات كبيرة نشأت بين المجموعة الاوروبية واليابان حول تصدير السيارات..

ورغم ترحيب الرئيس الاميركي جورج بوش بنتائج الاستفتاء الفرنسي وما سينجم عنه من تحقيق لوحدة اوروبا، فان الولايات المتحدة الاميركية التي كانت تأمل بنتائج اخرى تؤدي الى افشال الموافقة على اتفاقية تحقيق الوحدة لاسباب سياسية واقتصادية، ستغير من خططها واستراتيجيتها لمواجهة العملاق الجديد الذي سينازعها الزعامة، علما بأن الولايات المتحدة كانت قد ركزت ومنذ سنوات على افشال الوحدة، وقد نجحت في الدانمارك ولكنها فشلت في فرنسا، والموافقة الفرنسية شجعت وزير خارجية الدانمارك على التصريح بأن حكومته قد تطرح المعاهدة على استفتاء جديد.

٣٠٨



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ صفر ١٩٩٢

ما وراء التصويت الفرنسي على ماستريخت

التحديث بلا بطالة والوحدة بالتنوع

مصطفى مرجان★

مساء اعلان نتائج التصويت على الوحدة الاوروبية غاصت وجوه الطبقة السياسية المجتمعة امام كاميرات القناة الثانية، القناة الرسمية، في خلافات الاحزاب وتحليلات النتائج وكان من بين المدعوين وجه مجهول لا يعرفه احد، غير حليق الذقن وبلا رباط عنق، وليس رث الملبس ولكن سترته تنم عن تواضع اكيد بعد ان استمع بول امار مدير القناة لتعليقات هؤلاء واولئك طلب الى هذا الرجل ان يدلي برأيه، فقال:

«انتم ايها السادة «انتلجنتسيا» البلد ولم احلم في حياتي بأن التقي بكم بهذا العدد، وقد استمعت اليكم طيلة ساعتين ولم اسمع من احدكم شيئا يتعلق بحياتي ومشاغلي من قريب او بعيد، اني عاطل عن العمل منذ اكثر من سنتين وقد جاوزت الخامسة والثلاثين ولم اعد اتلقى اي تعويض عن البطالة، وقد صوت ضد ماستريخت لاني فهمت ان الوحدة الاوروبية من صنعكم ولمصلحتكم ولا تخصني في شيء بل انها تقوض يوما بعد يوم املي في العثور على عمل وفي حياة كريمة لي ولاسرتي، ان الاتفاقات الاوروبية الخاصة بالعمل وبتعويضات البطالة والتي اتفقتم عليها في مقر المركز القومي الفرنسي لارباب الاعمال تحرمنا يوما بعد يوم من الضمانات القليلة التي نتمتع بها في فرنسا، فهل هذه اوروبا التي تريدونها؟»

شحبت بعض الوجوه وخيم صمت ثقيل مليء بالحرج قطعه مقدم البرنامج معلقا بأن مثل هذه الشهادة ان دلت على شيء فإنما تدل على ان القاعدة الشعبية والقمة السياسية يمينها ويسارها، تتحدثان على موجتين مختلفتين وكان هذا تعبيرا مخففا ودبلوماسيا مما صرح به البعض الاخر وما مؤداه ان هناك قطيعة كلية بين الطبقة السياسية والفئات الشعبية التي تشكل الغالبية العظمى من المجتمع الفرنسي.

وقد كانت هذه القنبلة «الموقوتة» التي فجرها مسئول القناة الرسمية بحساب دقيق بمثابة رد مباشر على عقم الخلاف الازلي بين اليمين واليسار التقليديين. وهي تدل على وجود مشاكل بالغة الحرج كانت السبب وراء التاييد الضعيف لماستريخت والذي يزيد بنسبة ضئيلة جدا عن النصف وفي مقدمتها مشكلة البطالة خاصة وأن معاهدة الوحدة الاوروبية غير معنية بها.

حقيقة الامر ان المشكلة اعمق واخطر، ذلك ان نص المعاهدة مجرد اداة واذا كان الفرنسيون قد عبروا عن رأيهم فإنهم فعلوا ذلك ازاء المسائل الجوهرية المتعلقة بمصيرهم انهم يريدون الوحدة لانها في المقام الاول ستؤدي الى اقرار السلام في اوروبا والى امة اوروبية قوية ولا يختلف احد على ذلك سواء ممن صوتوا ضدا او لصالح ماستريخت ولكن هذه الوحدة في رأيهم، تمر اولا بخصول كل امة من الامم الاوروبية على التنافس الاقتصادي والاجتماعي على حد واضح يحفظ لكل منها سيادتها وهويتها الوطنية والثقافية.

واذا كان المشروع الاوروبي مشروعا مستقبليا طموحا فهو لا يسعه الا ان يستخدم الوسائل

المادية الملموسة التي يملكها اي الاقتصاد والمال من ناحية والتكنولوجيا والصناعة من ناحية اخرى والحاصل ان المشروع السياسي الوحدوي لم تتضح معالمه بعد رغم اربعين عاما من العمل وقد وقع عبء الوحدة كله على الجوانب الاقتصادية والمالية التي ارتبطت بدورها بالتقدم التكنولوجي والصناعي الهائلين واذا كانت الليبرالية هي بلا ادنى شك اكثر الأطر الايديولوجية قدرة على التواؤم مع كل هذه التطورات الجديدة فإنها لم تفقد في فرنسا بالقدرات الخلاقة لدى مفكري اليمين واليسار على حد سواء وربما كان ذلك لان التطورات المادية والسياسية الاوروبية اكثر سرعة في السنوات الاخيرة من تطور الافكار والعقائد.

من ناحية اخرى ورغم ان الطبقة العاملة اكتسبت وضعية اجتماعية واقتصادية جديدة تقربها اكثر من الطبقة المتوسطة اي بما يقوض التنبؤات الكارثية الخاصة بها والتي اشيعت في نهاية القرن الماضي، فإن الثورة التكنولوجية التي شهدتها العقود الاخيرة لم تفد بهذا التطور بل ساهمت القفزات الهائلة التي عرفتها الالكترونيات والبيولوجيا والمعلوماتية، في ظهور فئة جديدة من ذوي «الياقات البيضاء» الذين لا يتمتعون بأي حس سياسي - اجتماعي، كما كان الامر بالنسبة للفئات المتوسطة التي ازدهرت الصناعة والتجارة بفضلها في العقود القليلة التي تلت الحرب العالمية الثانية في اوروبا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢

عالم ثالث في اوروبا

وقد كانت النتيجة الاولى والمباشرة لذلك ظهور انقسام جديد في فرنسا اشبه بذلك الذى نعرفه اليوم بين الشمال والجنوب فى العالم ولعل اصدق تعبير لهذا الوضع هو تصويت جنوب فرنسا وتصويت العمال والفلاحين ضد ماستريخت وتصويت شمال فرنسا والكوادر العليا والمهن الحرة لصالحها والمفارقة تكمن في ان هذا الانقسام حدث فى عهد الاشتراكيين.

إن البعض يصف هذه المفارقة بأنها خيانة، ولا شك ان هذه الاحكام مسرفة ويجب تناولها بكثير من الحذر فالجنوب الفرنسى لا يموت جوعا ولكن تظل المشكلة الكبرى ان التقدم الاقتصادى والمالى والصناعى الذي احرزته فرنسا قد تم على حساب اكثر من ٣,٥ مليون عاطل اليوم وهذا امر لن يغفره الفرنسيون للحكومات الاشتراكية التى تعاقبت على الحكم منذ عشر سنوات، ويقول الرئيس ميتران انه ادى مهمته بحصول الوحدة الاوروبية على موافقة فرنسا، والحاصل انها موافقة تثير الحذر والمخاوف اكثر مما تدعو الى اطلاق صيحات النصر فالمشكلة الاجتماعية الاساسية، اى البطالة، قائمة كما هى والمشكلة السياسية اى الانقسام والازدواجية القطبية قائمة كما هى ايضا، وستة اشهر اى من الآن وحتى الانتخابات التشريعية فى مارس القادم، لا تكفى لاصلاح هذين الامرين.

★مراسل «العالم اليوم» فى باريس



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

عالم على مفترق طرق ماذا تعني (النعم) الفرنسية؟

بقلم: عماد فوزي شعيبي*

كانت فرنسا على مفترق طرق، ووضعت اوروبا معها في مفترق طرق ايضا، وكان الاستفتاء على ماستريخت يعني، في ما يعني، سؤالاً عن اختيار فرنسا على الصعيد الشعبي، بين الحداثة والتقليد، وبين فرنسا القرن ٢١ وبين فرنسا القرون السابقة، وبين (البراغماتية) والايديولوجية القومية الوطنية الداخلية.

كان سؤالاً عن اشياء كثيرة وكانت الاجابة بفارق بسيط: باقل من ١ في المئة ولكن بالديمقراطية ولعبتها الشائعة، تلزم فرنسا بأن تدخل عصراً جديداً ولكنها بنفس الوقت لا تودع تراثها واحلامها بسهولة وتؤكد ان فرنسا (الحلم الامبراطوري والدولة القومية الاوروبية) لا تزال قادرة على ان تقول كلمتها الفاصلة بخصوص اوروبا كلها، وان المانيا العملاقة ليست وحدها من تقرر مصير اوروبا.

صحيح ان «النعم» الفرنسية كانت اختياراً براغماتياً، لانها قالت نعم لالمانيا التي اثبتت انها (روح) اوروبا وذلك عدة مرات نذكر منها:

- عندما جعلت المارك الالماني مقياساً لقدرة كل العملات الاوروبية على الصمود والبقاء.
- عندما انتصرت «النعم» الالمانية على «اللا» الفرنسية بخصوص تقسيم يوغسلافيا. واذا كانت المانيا قد اثبتت انها روح اوروبا فان النعم الفرنسية اثبتت انها «صمام الروح» الاوروبية.

وفرنسا على الصعيد الداخلي شهدت انقساماً اكد ان (اللا) او (النعم) يعنيان خياراً بين الحداثة او التقليد وهذا الخيار قسم الاحزاب نفسها. ولعل تصويت ثلاثة ملايين عاطل عن العمل «بلا» مؤشراً ذا دلالة خاصة، لان «اللا» الفرنسية تعني ان العاطلين هم معارضو الاتفاقية فيما على الضفة الاخرى يتواجد اصحاب نفوذ رأس المال. اختارت فرنسا بالموافقة الضئيلة بين ان تدخل عصر الكتل وبين ان تبقى في حدود الايديولوجيا والقومية والوطنية الضيقة، وكأن نسبة «الواحد في المئة» التي حسمت الموقف، قد حسمت الامور بخجل عندما اختارت عصر اللا ايديولوجيا، ولكن التراث الفرنسي العريق لم يشأ الا ان يقول كلمته ايضاً بصدد مخزونه من تاريخ الايديولوجيا، وقالها بنسبة ٤٩,٥ في المئة، وهي نسبة تكشف بوضوح عن عطالة الايديولوجيا وعن قدرتها على الصمود والبقاء، وممانعة التغيير، ولكن التغير اثبت ايضاً انه اقوى من اي ايديولوجيا. وفي هذه الثنائية التناقضية ومعها، اثبت الاستفتاء الفرنسي - بحق ان العلاقة بين الايديولوجيا ونقيضها هي علاقة شائكة ومعقدة، لكن (روح) العصر تبقى لها القدرة الحاسمة على القول الفيصل.

ومع ان جارة فرنسا التقليدية والتي كانت قبل نصف قرن فقط تسرح وتمرح في باريس باحذية جنودها الصاخبة، كانت تشكل كابوساً على الحس القومي الفرنسي، الا ان الوعي الفرنسي بخطورة الكتل الصاعدة في العالم وخصوصاً اليابان وحليفاتها من التنينات في الخليج الباسيفيكي قد جعلها تقول ان فرنسا قوية في وحدة مع المانيا وغيرها افضل منها ضعيفة بجوار المانيا التي اصبحت متضخمة المال والقوة في عموم اوروبا. والعملاق الالماني اذ يتمدد بحضور اللاوحدة فانه قد يكون له ضابط مع توفر الوحدة من الاقوياء من قبيل فرنسا وبريطانيا ومع وجود عدو مشترك في ما وراء البحار. ان خيار فرنسا الدراماتيكي كان درساً ستتهل منه اوروبا باكملها.

* كاتب وباحث سوري



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

المانيا وفرنسا تصعدان ضغوطهما على معارضي الوحدة النقدية

تلميحات متزايدة عن اتحاد أوروبي مصغر «للأعضاء الموافقين»

لندن: «الشرق الاوسط» - ر

صعدت المانيا وفرنسا من ضغوطهما على الدول المعارضة لتسريع الوحدة النقدية والاقتصادية في المجموعة الاوروبية، وتحديدا على بريطانيا والدنمارك، وسط تلميحات متزايدة على وجود اتجاه لاقامة اتحاد أوروبي مصغر.

وقال دبلوماسيون ومحللون اقتصاديون ان اجتماع القمة بين المستشار الالماني هيلموت كول والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في نهاية الاسبوع الماضي، والذي لم يصدر عنه بيان مشترك، وضع خطط طوارئ «للمضي قدما بالوحدة الاوروبية بمن يوافق من الاعضاء».

وقال دبلوماسي كبير من احدى دول المجموعة الاوروبية ان فكرة اقامة الاتحاد المصغر باتت جذابة لمن يخشون أن تسعى بريطانيا لابطاء عملية الوحدة الاوروبية رغم أن الفكرة ذاتها قوبلت بالرفض خلال المفاوضات الخاصة بمعاهدة ماستريخت وقيل آنذاك انها تحمل بين طياتها كارثة محتملة.

وقال الدبلوماسي «هناك اتصالات بين العواصم، واعتقد أن فكرة ابطاء كل شيء والانتظار ١٥ عاما أخرى، فكرة غير مقبولة».

غير ان آخرين يرون أن هذه الموجة من التهديدات باستبعاد الدول المتحفظة مثل بريطانيا أو الدنمارك من «الوحدة الاوروبية المصغرة» ليست الا حيلة لدفع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر للدفاع عن معاهدة ماستريخت بقوة أكبر من تلك التي يبديها منذ أقر الناخبون الفرنسيون المعاهدة باغلبية ضئيلة يوم الاحد الماضي. وقال دبلوماسي في بروكسل «ربما كان البعض مهتما فعلا بالاسراع باقامة وحدة مصغرة ولكن ذلك قد يكون أيضا مجرد اسلوب للترهيب».

فبعد ساعات قليلة من اعلان ميجر في البرلمان البريطاني يوم الخميس الماضي ان من يأملون بتوحيد العملة الاوروبية يجب أن يرجئوا طموحاتهم، حذر جاك ديلور رئيس اللجنة الاوروبية من انه «اذا كانت بعض الدول تبحث عن أعذار لارجاء تطبيق المعاهدة الجديدة فلا استبعد أن تقوم دول أخرى بمبادرة».

وفي هذا الاطار ذكرت مجلة «دير شبيجل» امس ان المانيا وفرنسا وضعتا خطط طوارئ لاقامة بنك مركزي مشترك اذا اشتدت المعارضة للوحدة النقدية والسياسية الاوروبية في الدول الاخرى بالمجموعة الاوروبية. واوضحت ان هيلموت كول وفرنسوا ميتران اتفقا خلال اجتماعهما في نهاية الاسبوع الماضي على المضي قدما في اصدار عملة مشتركة دون باقي دول المجموعة الاوروبية اذا تصاعدت الموجة المعارضة للوحدة النقدية والاقتصادية بين دول المجموعة الاوروبية.

ونسبت المجلة الى مستشارين للمستشار الالماني هيلموت كول قولهم ان الخطة تشمل اقامة بنك مركزي الماني فرنسي مشترك، ذي تمثيل متساو بين البلدين ومستقل عن الاشراف السياسي وسوف يشرف على المعروض من النقود ويحدد اسعار الفائدة.

وعلى الفور نفت بون التقرير، وقالت متحدثة باسم الحكومة «لا صحة لذلك على الاطلاق، فهذا الموضوع ليس مطروحا».

وكانت المانيا قد نفت التقارير التي اشارت في الاسبوع الماضي الى انها «تضع خططا مع فرنسا إما لاقامة اوروبا مصغرة تنضم اليهما فيها بضع دول مختارة من المجموعة الاوروبية أو توحيد العملة الفرنسية - الالمانية قريبا». واكد هيلموت كول امس الاول تمسكه باقامة اتحاد اوروبي متكامل، وأيد وحدة اعضاء المجموعة الاثني عشر كما تنص معاهدة الوحدة الاوروبية التي اتفق عليها زعماء المجموعة في بلدة ماستريخت الهولندية في ديسمبر (كانون الاول) الماضي.

الا انه وعلى الرغم من هذا النفي فإن فكرة الاتجاه نحو الوحدة الاوروبية بخطى متفاوتة السرعة، باتت تتردد على السنة عدد متزايد من كبار المسؤولين في المجموعة مثل جاك ديلور رئيس اللجنة الاوروبية واليزابيث جيجو وزيرة الشؤون الاوروبية الفرنسية والفونس فريليتس رئيس البنك المركزي البلجيكي.



ومن بين النقاط التي تثير غضب مؤيدي الوحدة اصرار جون ميجر على عدم عرض معاهدة الوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية على البرلمان البريطاني للتصديق عليها قبل أن يعرف كيف سيتم التغلب على رفض الناخبين الدنماركيين للمعاهدة في استفتاء أجري في الثاني من يونيو (حزيران) الماضي.

ولا يمكن أن تسري معاهدة ماستريخت قبل أن تصدق عليها جميع دول المجموعة الاوروبية الاثنتي عشرة، وستلخص الدنمارك أفكارها بشأن الخروج من هذا المأزق قبل أربعة أيام من اجتماع قمة طارئ من المقرر أن يعقده زعماء المجموعة في برمنجهام في ١٦ اكتوبر (تشرين الأول) المقبل، ولكن هذا لا يعني أن هناك حلا يلوح في الافق.

وقد دفعت الاضطرابات التي اجتاحت أسواق العملة الاوروبية مع اخراج الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية من آلية أسعار الصرف الاوروبية بعض زعماء المجموعة الى تأييد فكرة الاتحاد المصغر بعد مرور عام واحد على رفضهم لها.

وأشارت هولندا التي كانت تراس المجموعة الاوروبية في ذلك الوقت في اجتماع لوزراء المالية عقد في سبتمبر (أيلول) الماضي الى أن «أفضل وسيلة لتمهيد الطريق امام توحيد العملة هو ادراك حقيقة اقتصادية غير سارة هي ان دول المجموعة لن تكون جميعها مؤهلة بدرجة كافية للانضمام الى الوحدة النقدية».

واصرارا على تجنب أي حديث عن اقامة وحدة أوروبية مصغرة فضل الوزراء الآخرون استخدام تعبير اخف هو أن الجميع لديهم الرغبة في توحيد العملة ولكن البعض سيحتاج الى وقت اكبر قبل ان يكون مؤهلا للمشاركة في هذا النظام.

لكن بعد مرور عام واحد انضم فريليستس محافظ البنك المركزي البلجيكي الى الاصوات الداعية للفكرة والتي توجه رسالة تزداد قوة، ومفادها ان خمس دول أوروبية هي فرنسا والمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ربما تبدأ في توحيد عملتها.

وفي هذا الاطار تعهد خمسة من زعماء المجموعة الاوروبية يوم امس الأول بالالتزام بكل الأهداف الرئيسية لمعاهدة ماستريخت ومنها انشاء عملة واحدة.

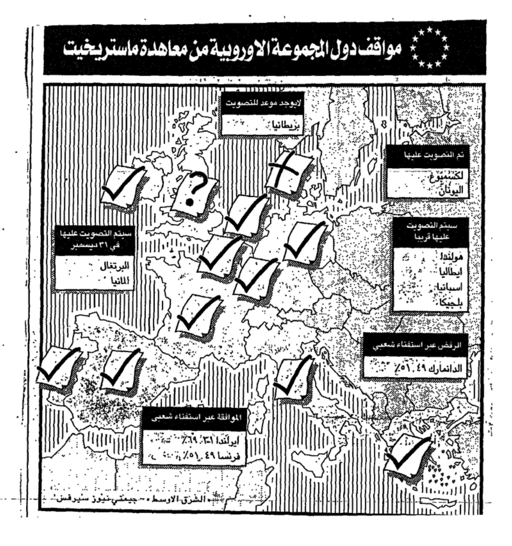
وقال الزعماء (الالماني هيلموت كول ورئيس الوزراء الهولندي رود لوبرز ورئيس وزراء لوكسمبورج جاك سانتر ورئيس الوزراء اليوناني قنسطنطين ميتسوتاكيس ورئيس الوزراء البلجيكي جان لوك ديهاين) ان معاهدة ماستريخت «مازالت اساسا مناسبا ودائما للوحدة الاوروبية» واستبعدوا اعادة التفاوض على المعاهدة.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢





المصدر : وطنـــــــــــــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

خـــواطر اقتصـــادية

الاربعاء الأسود ومعاهدة ماستريخت



بقلم :

د . صليب بطرس

عصفت بأسواق النقد في بعض المراكز العالمية وفي مقدمتها انجلترا عدة احداث جسام بعضها اقتصادي وبالذات نقدي ، وبعضها سياسي .. وبلغت هذه الاحداث ذروتها يوم الاربعاء الماضي ـ ١٦ الجاري ـ الذي وصف بأنه ـ الاسود ـ على نحـــو ما اطلق على يوم الجمعة الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٨٧ . وكانت ازمة الثقة التي صاحبت قرب استفتاء الشعب الفرنسي على مدى رضائه عن معاهدة ماستريخت دورا مؤثرا في احداث هذه العاصفة .. فقد كانت شعوب الجماعة الاوروبية تحبس انفاسها خوفا من ان تجيء نتيجة الاستفتاء الفرنسي على غرار ماحدث في الدنمرك ، ومن ثم يضيع كل شيء ولكن الله سلم . ولو ان الموافقة جاءت بهامش ضئيل لم يتعد واحدونصف في المائة .. ويؤكد المعلقون السياسيون ان نسبة من الناخبين الفرنسيين تجاوزت ٧٠ في المائة قد اشتركت في هذا الاستفتاء . وهي نسبة كبيرة توحي بمدى اهتمام الشعب الفرنسي بهذا الحدث الاقتصادي الذي يحدد مصير شعوب المجموعة الاوروبيـــة في القرن الواحد والعشرين . وهنا يثور ســـؤال عما يســـتند اليه المعارضـــون الفرنسيون الذي بلغت نسبتهم حوالي ٤٨٫٥ في المائة . والاجابة على هذا التساؤل تستند الى عدة اسباب :

■ الخـــوف من ان تفقد الدولة المنضـــمة جانبا من سلطاتهـــا السياسية لحساب المجموعـــة الام الكبيرة . فالمرحـــلة الحالية التي تمر بها الجماعة الاوروبية يطلق عليها اقتصاديو التكامل اسم مرحلة الاتحاد الاقتصادي وقد سبقتها ثلاث مراحل هي : منطقة التجارة الحرة ، والاتحـــاد الجمركي والسوق المشتركة ، ولم يبق ســـوى مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل التي تستعد لها المجموعة الاوروبية ، وتقضي هذه المرحلة توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية بصفـــة خاصة بحيث تصبح اقتصـــاديات هذه الدول وكأنها اقتصـــاد

■ وتثير الوحدة النقدية مخـــاوف الشعوب لان تداول عملة واحدة في بلاد المجموعة امر ليس من اليسير التنبؤ بعواقبه . ويقول الاقتصـــادي المشهور ميلتون فريدمان في هذا الصـــدد ـ ان النظرية النقدية تشبه حـــديقة يابانية .. ظاهرها البساطة ولكن باطنها غاية في التعقيد .. وليست هذه المخاوف فحسب ولكن هناك ايضا المخاوف العسكرية ..



المصدر : وطنـــــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

■ وليست هذه المخاوف فحسب ولكن هناك خلق قوة عسكرية اوروبية واحدة قد تسيطر على اوروبا وتشعلها نارا كما حدث في الحربين الاولى والثانية على يد المانيا ، وبخاصة بعد ان برز الى الوجود الحزب النازى الجديد في المانيا - بعد توحيدها -

■ وهناك ايضا فقدان البلاد الاوروبية ككل مركزها الدولى ازاء العمالقة اقتصاديا مثل المانيا واليابان والولايات المتحدة والصين

والواقع ان قبول الفرنسيين لمعاهدة ماستريخت قد تجاوز بها مرحلة اعادة نظر الدنمرك في هذه المعاهدة لان ذلك الرفض لم يعد له قيمة ، بحيث يحتم اعادة هذه المعاهدة للتصويت . وقد عبر عن ذلك دوجلاس هيرد بقوله ان هذه المعاهدة لن تعرض على البرلمان البريطانى للتصديق عليها .

ان وحدة اوروبا - على حد قول استاذ من جامعة السوربون - مقبولة من جانب الاغلبية الساحقة من الراى العام الاوروبى وان استكمال الوحدة سوف يتم مع بداية العام القادم .

وفى الاربعاء الاسود تعرض الجنيه الاسترلينى لما لم يتعرض لمثله على طول تاريخه ، وتضاءل امامه ما وقع للاسترلينى عام ١٩٣١ عندما قررت الحكومة البريطانية الخروج على قاعدة الذهب - اى عدم قابلية تحويل الجنيهات الورقية الى ذهب بسعر ثابت - كما تضاءل امامه ايضا ما وقع للدولار عندما قررت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس نيكسون الخروج على نظام بريتون وودز ، ابتداء من السابع من سبتمبر عام ١٩٧١ .. وتخلت الحكومة الامريكية عن التزامها بتحويل الدولار الى ذهب بواقع ٣٤ دولارا للاوقية الواحدة حتى بلغ السعر الى حوالى ٣٧٠ دولارا وهو ما يشف عن مدى تدهور الدولار خلال العقدين الماضيين .

ويرد بعض المعلقين ما وقع الى اصحاب الحائزين للعملة الاسترلينية والمضاربين عليها من رعب نتيجة للمخاوف التى اوردناها فى صدر المقال . وقال عنها وزير الخارجية البريطانى انها مخاوف مصدرها القلق وانشغال البال وقد اثرت على الجماعة الاوروبية دون رغبة فى ذلك ، وابعدتها عن مطامح المواطنين التى ما وجدت الا لخدمتهم .

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

«ميجور» يواجه أصعب أيامه

٤٠٪ من المحافظين يعارضون ماستريخت

□ لندن - خاص - للاندبندانت - و«العالم اليوم»:

يمر «جون ميجور» رئيس الوزراء البريطاني بوقت عصيب منذ الأيام القليلة الماضية، ويصفها المراقبون بأنها أقسى أيام واجهها منذ أن انتقل إلى مقر رئاسة الوزارة البريطانية في «داونتج ستريت»، فهو يواجه مجموعة من المشاكل الحادة في وقت واحد، بعد أن منيت سياساته الاقتصادية والأوروبية بانتكاسة، وتفاقمت حدة الانقسامات داخل حزب المحافظين الحاكم، وقدم أحد وزرائه وأقرب أصدقائه وهو «دافيد ميللور» استقالته، وفي نفس هذا اليوم تراجعت أسهمه في الجلسة الطارئة للبرلمان البريطاني أثناء مناقشاته الحادة مع «جون سميث» الزعيم الجديد لحزب العمال المعارض.

وسوف يحتاج «ميجور» إلى استخدام جميع المهارات السياسية المتاحة لديه لوضع نهاية للانقسامات الحادة وتوحيد صفوف حزبه من جديد في الاجتماع السنوي لحزب المحافظين البريطاني، والمقرر عقده في «برايتون» في الأسبوع القادم.

كان «ميجور» قد تعهد بعدم خفض قيمة الجنيه الاسترليني ولكن جاءت الأزمة الحالية العنيفة في النظام النقدي الأوروبي وعصفت بتعهداته. وبدا غريبا في الأيام الماضية أن يجد ميجور نفسه في هذا الموقف الضعيف بعد أن كان «بطل» انتخابات ابريل الماضي التي فاز فيها حزب المحافظين بأغلبية ساحقة، ولذلك فإن ميجور يحتاج إلى إعادة تأكيد جدارته ومصداقيته مرة أخرى. وفي إشارة إلى زيادة الانشقاق داخل حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا، وقع ٧٠ عضوا من الحزب في البرلمان البريطاني على طلب ينادي ببقاء بريطانيا خارج النظام النقدي الأوروبي.

وطالب مايكل هاوارد وزير البيئة البريطاني، وهو معارض لاتحاد أوروبي قريب، بأن تضع بريطانيا سياستها الاقتصادية بالنظر إلى المصالح البريطانية فقط. وقد اتبعت حكومة «ميجور» منهج «انتظر وراقب» حول كيفية تغلب الدانمارك على رفض ناخبيها لمعاهدة ماستريخت.

وقد أظهر استطلاع نشرته صحيفة «صنداي تلجراف» أمس الأول أن معارضي معاهدة ماستريخت من المحافظين بلغ أقصى حد له مشيرة إلى أن ٤٠٪ من ٨٩٪ من المحافظين الذين استطلعت آراؤهم قالوا إنهم سيصوتون ضد ماستريخت، وأظهر تقرير نشرته «الاندبندانت» أمس الأول أن واحدا من كل ثلاثة من المحافظين هددوا بمعارضة الاقتراع على معاهدة ماستريخت.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

من «أوروبا الكبرى» إلى «أوروبا الصغرى»

ما بين الاستفتاء الفرنسي ومؤتمر القمة الأوروبي في لندن

أحمد كمال حمدي كتب من بون عن الاستقبال الألماني لنتيجة الاستفتاء الفرنسي، ويقول ان الأوساط السياسية في بون ترى ان نتيجة الاستفتاء انبأت ان فرنسا ليست شريكاً سهلاً كما كان يعتقد من قبل.

تجمع الدوائر السياسية والأوساط الدبلوماسية في بون على ان الرابح الاول في الاستفتاء العام الذي تم في فرنسا لم يكن الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، الذي فازت سياسته الأوروبية المتعلقة باتفاقيات ماستريخت حول الوحدة السياسية والاقتصادية الأوروبية بنسبة ضئيلة جداً، بل هو المستشار الالماني هلموت كول الذي كان أول من سيدفع ثمن خسارة زميله الفرنسي ميتران في باريس، وقد كان من المفروض ان يسير في طريق مرسوم سوف يؤدي به الى السقوط والابتعاد عن الحكم، خلال فترة أقرب مما كان يتوقع حتى اقرب المقربين له في الحكومة المسيحية - الليبرالية في بون، أو في صفوف الحزب الديمقراطي المسيحي الذي يرأسه في المانيا الموحدة.

ولم ينتظر المستشار الالماني طويلاً كي يطير الى العاصمة الفرنسية لتهنئة حليفه الأوروبي ميتران ورسم السياسة الأوروبية القادمة التي ينبغي تنفيذها قبل نهاية العام الحالي ١٩٩٢، واحتمال حدوث صدمات مفاجئة عن الجانب الآخر من المانش او القنال البريطاني كما يحلو للبريطانيين ان يطلقوا على الممر المائي الذي يفصلهم عن القارة الأوروبية، وانقاذ ما يمكن انقاذه من بقايا الأسرة الأوروبية التي تبعثرت اجزاؤها خلال الشهور القليلة الماضية، ثم جاءت نتيجة الاستفتاء الفرنسي على مستقبل أوروبا كي تؤكد بأن الوحدة الأوروبية على شفا هاوية سحيقة، وان النسبة التي حصل عليها ميتران ومؤيدو أوروبا تثير الخوف والقلق اكثر مما توحي بالطمأنينة والارتياح لمستقبل أوروبا.

وتشعر بون في الوقت الحاضر بمدى التمزق الذي وصلت إليه فكرة الوحدة الأوروبية قبل أن تظهر على مسرح الحياة الأوروبية والدولية، وبصورة لم تعهدها من قبل، منذ توقيع اتفاقية ولادة السوق الأوروبية المشتركة في روما عام ١٩٥٧، خاصة بعد ان لمست بوضوح بأن حملة الرفض التي سيطرت على الاستفتاء الفرنسي بشأن مقررات ماستريخت كانت ترفع شعارات «الخوف من المانيا» واحتمال سيطرتها السياسية والاقتصادية على المجموعة الأوروبية، الأمر الذي لا يوحي بالاطمئنان للمستقبل الأوروبي المذكور. وكما أصر البريطانيون على تجزئة المانيا بعد الحرب العالمية الثانية، يشعر الفرنسيون بالخوف من الدولة الألمانية الموحدة



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

واستيقاظ العملاق الالماني في وسط القارة العجوز مرة اخرى.

وقد عاش المستشار الألماني هلموت كول خلال الأيام القليلة الماضية فترة صعبة بعد ان شاهد ان حلم الوحدة الأوروبية، الذي تتستر المانيا خلفه منذ سنوات طويلة للوصول الى وحدتها وتأكيد وزنها ونفوذها داخل الأسرة الأوروبية، على وشك الانهيار، وان حلمه بأن يدخل التاريخ كمستشار الوحدة الأوروبية بعد ان فاز بلقب مستشار الوحدة الألمانية سوف يذهب نهائياً بدون رجعة، وان كتاب التاريخ الأوروبي الحديث سوف يختصر عدة صفحات مهمة عندما يتحدث عن دوره الأوروبي، لذلك فقد ظل أمله، وما زال، انقاذ الوحدة الأوروبية من التمزق الذي يبدو قريباً في الأفق الأوروبي، وفي جزيرة منعزلة عن القارة هي بريطانيا التي تصر على دخول مرحلة الرفض البريطاني المعروف، الذي ابتدعته السيدة ثاتشر ومارسته سنوات طويلة، مرة أخرى.

خلال اللقاء الأخير بين الرئيس الفرنسي والمستشار الألماني في باريس، حاول القطبان السياسيان طرح مبادرة جديدة تشجع بريطانيا والدنمارك والدول الأوروبية المترددة في ابرام اتفاقية ماستريخت، تقوم على اخفاء رداء الديمقراطية واللامركزية على مقر المجموعة الأوروبية في بروكسل لإزالة مخاوف البريطانيين وكثير من الأوروبيين من المركزية الأوروبية الضخمة في المقر المذكور، لضمان حصول مقررات ماستريخت على جواز مرور أوروبي نهائي وصريح، يحمله المواطنون الأوروبيون في الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الأسرة الأوروبية، بعد ان يصادق عليه مؤتمر القمة الأوروبي الاستثنائي المقبل في منتصف شهر أكتوبر (تشرين الأول) القادم.

وترى الأوساط السياسية والدبلوماسية الألمانية في بون بأن تجربة الاستفتاء الفرنسي على مقررات ماستريخت قد أكدت بوضوح بأن فرنسا ليست شريكاً أوروبياً سهلاً كما كان يعتقد من قبل، خاصة بعد ان برزت في هذه التجربة حملة العداء الفرنسية ضد المانيا بصورة مكشوفة، الأمر الذي أعاد الوعي والحذر الى مقر المستشارية الالمانية في بون التي كانت تعيش في احلام الصداقة الالمانية ـ الفرنسية والتحالف المشترك بين بون وباريس الذي توجه انشاء الفيلق الأوروبي من قوات الدولتين، الذي اثار بدوره مخاوف الولايات المتحدة وبريطانيا قبل شهور قليلة.

وإذا كانت المانيا تشعر اليوم بخيبة أمل من موقف الفرنسيين، بالرغم من ارتياحها لنتيجة الاستفتاء الفرنسي، فإنها تتطلع بخوف وقلق لموقف بريطانيا، وضيق مساحة التحرك الالماني في العاصمة البريطانية لندن، وخاصة مع ازدياد الحملة السياسية والاعلامية البريطانية على المانيا الموحدة وسياستها النقدية التي أدت بالجنيه الاسترليني الى انهيار مريع، بحيث يبدو بوضوح ان ابرام اتفاقية ماستريخت خلال العام الحالي قد تحول الى قرار تمسك به بريطانيا لوحدها، وموضوع يحسمه مجلس العموم البريطاني في اطار من الصراعات السياسية والحزبية والمصالح البريطانية البحتة، ومما يزيد من القلق الألماني الدور المهم الذي تلعبه بريطانيا اليوم، في اطار الوحدة الأوروبية، باعتبارها الرئيس الحالي للمجموعة الاوروبية، ولا شك ان تولي الدنمارك، الدولة الصغيرة التي قالت «لا» لهذه الوحدة رئاسة المجموعة الأوروبية في مطلع العام القادم ١٩٩٣، بعد انتهاء الولاية البريطانية، لن يساهم في دفع العجلة الأوروبية الى الامام.

وتخشى الأوساط السياسية والدبلوماسية الأجنبية في بون، ان تشهد الفترة القريبة المقبلة مزيداً من التمزق والتشرذم داخل الأسرة الأوروبية، إذ تشير المعلومات التي تسربت من لقاء كول ـ ميتران الأخير في باريس الى ان المستشار الالماني والرئيس الفرنسي قد قررا متابعة طريق الوحدة الأوروبية حتى لو أدى ذلك الى قيام «أوروبا الصغرى» في وجه بريطانيا والدنمارك، تضم المانيا وفرنسا ودول البنلوكس الثلاث بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج كنواة أوروبية تطبق مقررات ماستريخت في الوحدة السياسية والنقدية حتى عام ١٩٩٧، مع ترك الحرية للدول الأوروبية السبع الأخرى فرصة الانضمام الى هذه النواة الأوروبية في ما بعد، بحيث تكون النتيجة

هي تقلص فكرة الوحدة الأوروبية، وعودتها الى ما كانت عليه في أواخر الخمسينات الماضية، أي تاريخ ولادة السوق الأوروبية المشتركة، ولكن بدون دولة السوق السادسة: ايطاليا، الأمر الذي يؤكد مدى تشاؤم بون وباريس من موقف بريطانيا ورئيس وزرائها جون ميجر الذي يواجه ضغطاً شديداً داخل بلاده بشأن الوحدة الأوروبية.

وتخشى هذه الأوساط أيضاً ان تقود هذه الفكرة الالمانية - الفرنسية الى ولادة مجموعتين أوروبيتين ذات سرعتين مختلفتين، تسبق احداهما الأخرى بمراحل وخطوات متزايدة، مما سيؤي الى تفكك أوروبا وانهيارها نهائياً، بينما يرى البعض بأن طرح مثل هذه الفكرة في الوقت الحاضر لا يخرج عن كونه ضغطاً المانيا فرنسيا على بريطانيا قبل انعقاد مؤتمر القمة الأوروبي في منتصف أكتوبر (تشرين الأول).



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

٧ ايام

استفتاء فرنسا لم يحسم مصير وحدة اوروبا

باريس – ميشال بونجم

البعض قال «مقامرة» والبعض الآخر «مغامرة». هذا ما ذكره عدد من المراقبين السياسيين تعليقاً على لجوء الرئيس ميتران الى الاستفتاء الشعبي للتصديق على معاهدة الاتحاد الاوروبي او «معاهدة ماستريخت». ذلك ان النتائج التي اسفر عنها استفتاء ٢٠ أيلول (سبتمبر) تظهر ان ٥١,٠٥ في المئة من الناخبين اقترعوا لصالح التصديق على المعاهدة و٤٨,٩٥ في المئة اقترعوا ضدها، بحيث ان الفارق بين المؤيدين والرافضين لا يتعدى رقم ٥٤٠ الف ناخب. هؤلاء الناخبون قرروا مصير ٢٥٠ مليون اوروبي وأنقذوا الاتحاد الاوروبي من الغرق، والمجموعة الاوروبية من الفوضى، لأن الرفض الفرنسي للمعاهدة، لو حصل، كان سيعني وأد معاهدة ماستريخت نهائياً.

ومن الممكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تمخض عنها الاستفتاء الفرنسي ابرزها اثنتان:

١ – انقسام فرنسا إزاء اوروبا الى قسمين كبيرين شبه متعادلين: قسم يعتبر ان الاتحاد الاوروبي يفتح آفاقاً واسعة امام الفرنسيين وآخر يخاف منه على مصالحه ومواقعه. سكان المدن صوتوا في غالبيتهم لصالحه في حين عارضه سكان الريف. وقد حمل الاستفتاء دلالات على قيام مجتمع فرنسي يسير بسرعتين مختلفتين. والانقسام اصاب الاحزاب نفسها.

٢ – اكد الاستفتاء تراجع مواقع الحزب الاشتراكي الحاكم بما يعني ذلك من تغيّر جذري في المعطى السياسي وتغيّر في كراسي الاكثرية والمعارضة لدى أول استحقاق انتخابي تشريعي في آذار (مارس) المقبل او في وقت مبكر. وعلى رغم ان الاستفتاء بنتائجه يشكل نجاحاً لرئيس الجمهورية، الا ان فرنسوا ميتران خرج من هذا الامتحان ضعيفاً جداً. وهذا الضعف يتطلب من رئيس الجمهورية حنكة سياسية استثنائية لادارة الفترة المتبقية له من عهده الذي ينتهي عام ١٩٩٥. والحال ان الضعف السياسي يتداخل مع مرض ميتران المصاب بالسرطان، الامر الذي يؤثر على خياراته المستقبلية ويطرح علامات استفهام حول بقائه على رأس الدولة حتى نهاية ولايته الثانية. وهذا يعني ان فرنسا ستعيش فترة من البلبلة السياسية والاجتماعية، خصوصاً ان اعادة تشكيل الخارطة السياسية التي كان يطمح اليها ميتران من خلال فرز المعارضة على اساس موقفها من الاستفتاء وجذب قسم منها اليه لا تبدو ممكنة التحقيق، اذ انه ليست هناك اية قوة منها مستعدة للدخول في تحالف مع الحزب الاشتراكي المنهك بسبب ١١ سنة من ممارسة السلطة. وقد سارع قادة المعارضة الى الدعوة الى رصّ الصفوف والاستعداد للانتخابات التشريعية وتسلّم السلطة. غير ان اوساط ميتران تؤكد ان



ثمة مجموعة خيارات مفتوحة امامه منها حل البرلمان والدعوة الى انتخابات مبكرة لحرمان المعارضة من اعادة تنظيم صفوفها. والخيار الآخر يقوم على اجراء استفتاء جديد لتعديل الدستور وتقصير ولاية رئيس الجمهورية الى خمس سنوات وقبول ميتران بتطبيق هذا التعديل على ولايته، مما يعني اجراء انتخابات رئاسية العام المقبل. وفائدة الخيار الاخير انه لا يعني وصول اليمين حكماً الى السلطة بسبب انقسامات قادته وتنافسهم وبسبب المصداقية التي لا يزال يتمتع بها ميشال روكار المرجح ان يكون مرشح الحزب الاشتراكي.

المشكلة في الاستفتاء الفرنسي انه لا يلزم فرنسا فقط، بل انه يقرر مصير الاتحاد الاوروبي. من هنا الاهمية القصوى التي اولته إياها وسائل الاعلام الاوروبية والدولية، والايجابية شبه الجامعة التي رافقت اعلان نتائجه. ويمكن اعتبار الـ «نعم» الفرنسية بمثابة نجاح لجون ميجور، وفيليبي غونزاليس، وخصوصاً لهلموت كول. الـ «نعم» الفرنسية، وان لم تات بالديناميكية السياسية التي كان ينتظر منها كثيرون ان تمحو آثار الرفض الدنماركي للتصديق على المعاهدة وان تتغلب على تردد المشككين بالمعاهدة وبجدواها، الا انها على الأقل انقذت المعاهدة. ذلك ان فرنسا ليست الدنمارك، فهي دولة رئيسية في المجموعة الاوروبية وذات حجم مختلف كلياً، فالسوق الاوروبية قامت في الأساس على المصالحة الفرنسية - الألمانية وعلى محور فرنسي - الماني ولا يمكن تصور الاتحاد الاوروبي من غير فرنسا. ولم يخطئ جون ميجور عندما اعلن ان رفض فرنسا التصديق يعني التخلي نهائياً عن المعاهدة.

غير ان الجانب الايجابي المترتب على التصديق الفرنسي على المعاهدة لا يلغي المخاوف التي لا تزال تنتاب الكثيرين إزاء مسيرة المجموعة الاوروبية نحو الاتحاد. وعلى رغم ان دول المجموعة الأخرى التي لم تصدق حتى الآن على المعاهدة لن تلجأ الى طريق الاستفتاء الشعبي مفضلة عليه الطريق البرلمانية، الأمر الذي يوفر على المجموعة هزات جديدة، الا ان ثمة حالة من القلق العام ساهمت بها عملية الاستفتاء في فرنسا ونتائجها. فالواضح ان التحفظات التي ابداها معسكر الرافضين للمعاهدة في فرنسا بخصوص الانتقاص من السيادة الوطنية ورفض العملة الموحدة ودور المصرف الاوروبي المركزي والتخوف من البيروقراطية الاوروبية وغياب رقابة البرلمانات الوطنية على ما يقرره الاتحاد وإعطاء حق الاقتراع لرعايا دول الاتحاد في الانتخابات المحلية والاوروبية... هذه التحفظات لها اصداؤها القوية في الدول الاوروبية الاخرى، خصوصاً في المانيا وبريطانيا. وقد ضاعف من هذه التحفظات الازمة الحادة التي ضربت النظام النقدي الاوروبي الذي يحدد قيمة العملات الاوروبية إزاء بعضها البعض وتعرض الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية الى ضغوط ومضاربات قوية أدت الى خروجهما من هذا النظام الأمر الذي دفع ميجور الى تحميل المانيا مسؤولية الصعوبات التي يواجهها الجنيه الاسترليني.

وهكذا، فان من مفارقات نتائج الاستفتاء الفرنسي انه ادى الى استقواء التيار المعارض للتصديق على المعاهدة في ثلاث دول هي المانيا وبريطانيا والدنمارك. غير ان الاسباب ليست واحدة، فالألمان الذين قبلوا بدفع اغلى ثمن



للاتحاد الاوروبي بقبولهم التخلي عن عملتهم القوية (المارك) لصالح العملة الاوروبية الموحدة، ينظرون بكثير من الشك الى الفوضى التي تضرب النظام النقدي الاوروبي الذي لم ينجح في مقاومة الهزة التي تعرض لها. ومع ان المستشار كول يضمن في البوندستاغ (البرلمان الالماني) اكثرية مريحة للتصديق على المعاهدة، الا ان الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المانيا بسبب الكلفة المرتفعة لتوحيد المانيا، تجعل بون غير مستعدة لزيادة مساهمتها في موازنة المجموعة الاوروبية، خصوصاً في الصندوق الخاص الذي يهدف الى تحقيق الانسجام الاقتصادي بين دول المجموعة بمساعدة مناطقها الفقيرة، اي تلك الواقعة في دول الجنوب الاوروبي، حتى ترتقي الى مستوى المناطق الغنية، اي الشمال الاوروبي.

اما في بريطانيا، فان الضغوط على جون ميجور تاتي عن يمينه، اي من التيار المتشدد في حزب المحافظين الذي تتزعمه رئيسة الوزراء السابقة مارغريت ثاتشر. وحذر لندن من البيروقراطية الاوروبية معروف وحرصها على سيادتها الكاملة دفع بثاتشر، في رد لاذع لها، الى القول: «ماذ تريدون ان نفعل بملكة بريطانيا؟» واذا كانت بريطانيا قد حصلت مع الدنمارك، في معاهدة ماستريخت على استثناء يخولها عدم الدخول في المرحلة الثالثة من الاتحاد النقدي، اي على حق الابقاء على عملتها الوطنية، فان ميجور لا يزال يعتبر ان الهدف الذي تتضمنه المعاهدة بالوصول الى عملة اوروبية واحدة قبل نهاية هذا القرن «ليس واقعياً» وبالتالي فان ميجور يدعو الى «استخلاص الدروس مما حصل» والى «التمهل» و«الحذر» في ما يمكن اعتباره استجابة للضغوط التي تمارس عليه وللمعارضة التي تواجه المعاهدة.

وفي اي حال، فان النتيجة العملية الرئيسية التي ستصيب معاهدة ماستريخت تكمن في ان المعاهدة لن يتم تصديقها قبل نهاية هذا العام، كما تنص على ذلك المعاهدة نفسها. ذلك ان الحكومة البريطانية ترهن استكمالها لعملية التصديق على المعاهدة في مجلس العموم بالتوضيحات التي ستتلقاها من الدنمارك التي رفضت المعاهدة في الاستفتاء الذي اجري في ٢ حزيران (يونيو) الماضي. غير ان المشكلة الحقيقية تكمن في ان الدنمارك التي رفضت المعاهدة بشكلها الحالي لن تعمد الى اجراء استفتاء جديد عليها بصيغتها القديمة، الامر الذي سيؤدي الى رفض جديد لها. وهذا يعني ان الدنمارك ستطلب ادخال تعديلات على المعاهدة، اي انها ستطلب من شريكاتها ان تقبل غداً ما لم تقبل به بالامس. وقد سارع جاك ديلور مفوض السوق الاوروبية الى التحذير منه لانه اذا تم فعلاً، فإنه يعني تكاثر الطلبات من كل دول المجموعة الاوروبية. هكذا يجد القادة الاوروبيون انفسهم امام وضع معقد: فمن جهة تتزايد الضغوط على الدنمارك لتصديق المعاهدة لانه من غير هذا التصديق فإن المعاهدة لن تطبق. من جهة اخرى، ترفض الدانمارك انسجاماً مع الرأي العام الداخلي، الخضوع لمطالب شريكاتها من دون الحصول على ترضية. وبريطانيا ستتاخر بدورها في التصديق على المعاهدة. وهكذا يبدو واضحا ان استفتاء فرنسا لم يحسم تماما مصير الوحدة الاوروبية ■



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

انقسام فى حزب المحافظين البريطانى

يهدد بـرفض اتفاقيـة ماســتريخت

لندن - ر - واجه رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور امس مزيدا من الانشقاقات داخل حزب المحافظين الحاكم حول اتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والنقدية ، رغم محاولات وزرائه حشد التاييد اللازم للاتفاقية ، واظهر استطلاع للراى اجرته صحيفة « صنداى تلجراف » ان معارضة اتفاقية ماستريخت بين اعضاء مجلس العموم البريطانى من حزب المحافظين وصلت الى اعلى مستوياتها ، فقد اعرب ٤٠ عضوا عن معارضتهم للاتفاقية من بين ٨٩ عضوا شملهم الاستطلاع ، بينما اشار تقرير نشرته صحيفة « ذى اندبندنت » الى ان واحدا من بين كل ثلاثة اعضاء فى مجلس العموم عن حزب المحافظين يهدد بمعارضة الاتفاقية عند التصويت عليها فى البرلمان .

وفى اشارة الى تزايد الضغوط على رئيس الوزراء البريطانى وقع ٧٠ عضوا فى مجلس العموم عن حزب المحافظين على التماس يدعو الحكومة البريطانية إلى البقاء خارج نظام الصرف الاوروبى .

وفى الوقت نفسه حذرت الصحف البريطانية امس من الانقسامات المتزايدة داخل حزب المحافظين الحاكم تجاه الوحدة الاوروبية مشيرة الى احتمال ان تؤدى الى تصاعد تلك الانقسامات وانشقاق بالحزب .

ونقل راديو لندن عن صحيفة « الاوبزرفر » البريطانية قولها ان وزراء حكومة ميجور يختلفون علانية فى تصريحاتهم الخاصة بالوحدة الاوروبية مؤكدة انه من الوهم ان نتصور ان فى وسع بريطانيا ان تسير وحدها دون اوروبا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

مجرد رأى

توحيد ألمانيا السبب

٥ - من عادة الانجليز ان يقولوا إن القنال الانجليزى او بحر المانش - كما يعرفه الكثيرون بهذا الاسم - يفصل القارة الاوروبية عن الجزيرة البريطانية ، أما الاوروبيون فانهم يقولون ان هذا القنال الانجليزى يفصل انجلترا عن القارة الاوروبية ..

والخلاف في المعنى بين العبارتين واضح ، فالانجليز يرون انهم الاصل وان القارة الاوروبية تتبعهم ، اما الاوروبيون وهم الاكثر والاكبر فانهم يرون ان انجلترا هي جزء منهم يلحق بهم ..

وهي عقدة قديمة سببها ان بريطانيا كانت امبراطورية ضخمة فى الوقت الذى تكمن فيه في المانيا عقدة التفوق . وكثير من الدول الأوروبية يخشى المانيا وترى انها الخطر الدائم الذى يمكن ان يهددها رغم القيود المفروضة على تسليحها بعد هزيمتها فى الحرب .. فهذه الالمانيا المهزومة عسكريا والتى خرجت مدمرة بسبب الحرب ومحتلة من الدول الاربع التى هزمتها : أمريكا وانجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتى .. هذه الالمانيا المهزومة استطاعت - من خلال القفزة الاقتصادية التى حققتها - ان تفرض وجودها ، وأن تنافس على المراكز المتقدمة فى السباق الجاري بين أمريكا واليابان .

ولقد كان من بين اهداف الوحدة الاوروبية كما فكرت بعض دول القارة - مثل فرنسا بالذات - احتواء المانيا والزامها كعضو فى السوق الاوروبية بما يراه الآخرون . وللحد من تقدم المانيا فان الدول الاوروبية ربطت عملاتها بالمارك الإلمانى متجاهلة القوة الاقتصادية التى يرتكز اليها المارك بينما عدد غير قليل من الدول الاوروبية ليس لديها الاساس القوى الذى ترتكز عليه .

ولقد بدات أزمة العملات الاوروبية الأخيرة فى احضان الوحدة الالمانية وانهيار سور برلين الشهير . فقبل هذه الوحدة كان المواطن فى المانيا الغربية الذى يزور المانيا الشرقية يستبدل المارك الالمانى الغربى باكثر من عشرة ماركات شرقية وعندما وقعت الوحدة كان السؤال الاكبر : ماالذى ستدفعه المانيا الغربية من ماركات ثمنا للماركات التى يملكها الالمان الشرقيون وكانت المفاجاة الشرقيين ان المستشار الالمانى كول قرر مساواة سعر المارك فى الدولتين بحيث يحصل من يملك مارك شرقى علي مارك غربى ! وقد نتج عن ذلك القرار تحمل الميزانية الالمانية باعباء ضخمة كان من الطبيعى ان يعقبها انخفاض سعر المارك الالمانى وهو ما كانت تتوقعه دول أوروبا بل وتنتظره استعدادا لتخفيض اسعار عملاتها هى الاخرى ، ولكن المفاجاة كانت فى القدرة التى واجهت بها المانيا الموقف وادت ليس الى تخفيض سعر المارك كما كان متوقعا بل إلى زيادة سعره زيادة استمرت فترة طويلة كان من نتيجتها - كما حدث اخيرا - سقوط أسعار العملات التى لم تتحمل طويلا منافسة المارك !

صلاح منتصر



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

الأزمة الراهنة تشغل اوروبا عن الشرق الاوسط

سيريل تاونسند *

■ القيت يوم التاسع والعشرين من ايار (مايو) الماضي كلمة في اجتماع صباحي لرجال اعمال محليين في دائرتي الانتخابية اللندنية، وكنت يومها في مزاج مستبشر ولأسباب وجيهة. فقد ابقت انتخابات التاسع من الشهر الذي سبقه حزب المحافظين في الحكم وباغلبية بلغت واحداً وعشرين مقعداً في البرلمان. وفاز حزبي، خلافاً لتوقعات جهابذة الخبراء وهيئات استطلاعات الرأي، في الانتخابات العامة الرابعة على التوالي. وحفل مجلس الوزراء الجديد الذي شكله جون ميجور باصحاب الكفاءات وصغر سن اعضائه في المتوسط. وعادت الحكومة الى سابق اسلوبها في العمل بعد سنوات عهد ثاتشر التي ادارت المجلس باسلوب رؤساء الجمهوريات.

وتنبأت في كلمتي تلك بان بريطانيا، التي ترزح تحت وطأة كساد اقتصادي لم تشهد مثله منذ سنوات طويلة تقارب الاربعين، ستبدأ بالخروج منه خلال الصيف بعدما زالت البلبلة التي رافقت الانتخابات. وقلت لمستمعيّ يومها ان بلادنا ستتولى رئاسة الجماعة الاوروبية في الاول من تموز (يوليو) وان وزير الخارجية يحفل بالافكار الهادفة الى تقدم «الجماعة» السليم والحثيث.

لكن بريطانيا بعد اربعة اشهر من ذلك لا تزال تصحو من آثار اعصار اقتصادي شديد حقاً عصف باوروبا الغربية كلها. وخفض سعر الجنيه، ولم يعد يظهر اي بصيص نور للخروج من الركود الاقتصادي الذي ادى الى رفع عدد العاطلين عن العمل في بريطانيا الى حوالي ثلاثة ملايين. وقد تغلف مستقبل الجماعة الاوروبية بغيوم من البلبلة اثر نتيجة الاستفتاء الذي اجراه الشعب الدنماركي ورفض فيه معاهدة ماستريخت الخاصة بالوحدة الاوروبية. واقدمت الحكومة البريطانية وسط مشاعر واضحة من سوء التصرف على ارسال قوة بريطانية قوامها الف وثمانمئة جندي الى جمهورية البوسنة - الهرسك لدعم مهمات الامم المتحدة هناك. وتحلق طائرات «تورنيدو» التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني في طلعات استكشافية فوق جنوب العراق، وهذه تطورات مدهشة وتدعو الى القلق حقاً على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وشهد يوم الاربعاء السادس عشر من الشهر الحالي اضطراباً في اسواق المال اللندنية لم يسبق له مثيل. واضطر وزير الخزانة نورمان لامونت، كي يحمي سعر الجنيه الاسترليني ضمن آلية صرف العملات ضمن اطار النظام النقدي الاوروبي، الى رفع سعر الفائدة المصرفية بنسبة ٥ في المئة، وكانت تلك اعلى نسبة من نوعها تسجل في يوم واحد خلال ثلاثمئة سنة؛ ومع هذا فلم تفلح في تحقيق الهدف المنشود واضطرت بريطانيا (وهي الرئيسة الحالية للجماعة الاوروبية) الى الانسحاب من آلية صرف العملات في النظام النقدي الاوروبي.

واستدعي مجلس العموم (البرلمان) البريطاني من اطول عطلة صيفية له خلال سنوات عدة لاجراء مناقشات لمدة يومين عن ازمة الجنيه. وكانت القضية تتعلق ببحث ما حدث وعرض الآراء فيما ينبغي ان يحدث، ونحن ندرك جيداً ان الحكومة اتخذت بالفعل القرارات المهمة في الاسبوع السابق. والواقع ان خمسة اشخاص تقريباً هم الذين اتخذوا القرارات الصعبة، ومنهم رئيس الوزراء ووزير الخزانة ومحافظ بنك انكلترا (المركزي).

وكانت بريطانيا انضمت الى النظام النقدي الاوروبي متأخرة عن باقي دول «الجماعة». وكان جون ميجور، وزير الخزانة في حينه، اقنع رئيسة الوزراء السابقة مارغريت ثاتشر بأن من مصلحة بريطانيا ان تنضم الى ذلك النظام. ورحبت شخصياً بتلك الخطوة بوصفي من المتحمسين للوحدة الاوروبية. وكنت اعتقد انها كان ينبغي ان تتم قبل ذلك بكثير، لكنني كنت ادرك ان الخبراء كانوا يعتقدون ان المستوى الذي ادخل عليه الجنيه ضمن النظام النقدي الاوروبي كان مرتفعاً. وايدت تلك الخطوة ايضاً الاحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية لانها كانت تعتبر مظهراً من مظاهر الوجود البريطاني في الساحة الاوروبية وضبط معدلات التضخم التي هبطت بالفعل من عشرة الى اقل من اربعة في المئة.

وقد يستغرب الكثيرون في الخارج من تمسك جون ميجور بموقفه المعارض لخفض قيمة الجنيه الاسترليني حين يسود الاعتقاد العام بان سعره كان يفوق معدلات السوق. وكان سبق لبريطانيا ان خفضت سعر الجنيه مرات في الماضي، ومنذ عام ١٩٤٥، وهي تدرك المشكلات التي ينطوي ذلك عليها. وقد تعرض الجنيه للضعف التدريجي عبر السنوات فما كان يساوي جنيهاً كاملاً عام ١٩٧٢ يساوي اليوم ثلاثة عشر بنساً فقط. وبعد التخفيض تنقص كلفة الصادرات، وهذا امر ترحب به الاوساط التجارية. لكن بريطانيا تستورد ٢٥ في المئة من بضائعها وهذه سترتفع اثمانها قريباً ما يؤدي بدوره الى تصاعد معدلات التضخم ثانية.

ونشبت مناقشات ساخنة في شأن ما اذا كان ينبغي لبريطانيا، او متى ينبغي لها، ان تنضم الى نظام شبه ثابت لأسعار العملات ضمن النظام النقدي الاوروبي للصرف. واعلنت مصادر الحكومة البريطانية (واكد ذلك رئيس الوزراء ميجور في خطابه امام اعضاء مجلس العموم في الجلسة الطارئة يوم الخميس الماضي) ان بريطانيا لن تعود الى ذلك النظام الا بعد ان تصبح الظروف مواتية لذلك. ولا استغرب شخصياً ان يمر عام كامل قبل ان يحدث ذلك. وفي هذه الاثناء، وحتى الآن، خفض سعر الجنيه بنسبة عشرة في المئة وليس هناك شك اننا في حاجة الى العودة الى ذلك النظام النقدي ولكن بمستوى ادنى بكثير من السابق.

ولقد كانت الاوقات عصيبة خلال الاسابيع الاخيرة بالنسبة الى النائب العادي في مجلس العموم الذي يؤيد كلاً من الجماعة الاوروبية وحكومة المحافظين برئاسة جون ميجور. فقد الحقت التطورات الاخيرة ضرراً كبيراً بـ «الجماعة» وبمكانة ميجور ووزير خزانته لامونت وتعالت الاصوات في وسائل الاعلام مطالبة باستقالة الاثنين معاً.

وهناك سؤال: ما معنى هذا كله بالنسبة الى الشرق الاوسط؟ وجوابي واضح وقاتم: فالدول الاعضاء جميعاً في الجماعة الاوروبية لن يتسنى لها الوقت والاهتمام الكافيان لمعالجة القضايا خارج نطاقها لفترة طويلة، اذ تنهمك هذه الدول الآن في ابحاث مستفيضة عن مستقبل كيان «الجماعة» في صلبه.

* عضو مجلس العموم البريطاني - حزب المحافظين.



الشرق الأوسط

جريدة العرب الدولية

ماستريخت بين المواطن والوطن

كان المطلوب منها ان توحد دولاً فصار المطلوب منها أن لا تشق وحدة حكومات وأحزاب: اتفاقية ماستريخت فعلت بالاوروبيين ما فعله بعض الاحزاب بجيل كامل من العرب المشرقيين: طرحت شعار الوحدة فشقت الوحدويين وحولت الولاءات الحزبية الى «قضية» تطغى على الشعارات الوحدوية نفسها.

بعد انقسام حزب المحافظين البريطاني تجاه اتفاقية ماستريخت جاء دور حزب العمال في لملمة صفوفه ومحاولة الحفاظ على وحدته تجاه طروحات الوحدة.

وقبل هذا وذاك قسمت الاتفاقية شعبي الدنمارك وفرنسا الى «شعبين» في موقفهما منها... واليوم تبدو أوروبا الغربية كلها وكانها تعاني من ردة فعل «انعزالية» قد لا يكون انبعاث التيارات القومية الضيقة في اوروبا الشرقية بريئاً منها. والقضية التي كانت تعتبر، حتى الأمس القريب، «تحصيل حاصل»، صارت موضع جدل - سياسي وشعبي - يعمق القسمة عوض ان يعزز الوحدة.

يوم التقى وحدويو الأسرة الاوروبية في ماستريخت، في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، لم يدر في خلدهم ان مصادقتهم على اتفاقية الوحدة السياسية والنقدية سوف تعزز عكس ما توخوه تماماً وتنقلب وبالاً على وحدة حكوماتهم وشعوبهم... فهل سقطت طروحات الوحدة من القاموس السياسي في عالم التسعينات أم ان مفهوم الوحدة بات يستوجب اعادة نظر جذرية في معطياته وابعاده؟

إذا اعتبرت استفتاءات الراي العام الاخيرة مقياساً للمشاعر الشعبية يمكن الاستنتاج ان الاوروبيين لا يعارضون الوحدة كاطار سياسي واقتصادي مستقبلي للقارة بقدر ما يتحفظون على نظام مركزي يبدو مفروضاً عليهم - بشكل «بيروقراطي» أكثر مما هو منتخب شعبياً.

ومن هذا المنظار تبدو المعارضة الرئيسية لاتفاقية ماستريخت نابعة من رفض المواطن الاوروبي «الذوبان» في كيان فدرالي واسع يسلبه حقه المكتسب في التأثير المباشر على مجرى الاحداث ويحرمه بالتالي الفرص المتاحة له في انظمته «القومية» للدفاع عن مصالحه الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً ان هذه المصالح بالذات هي الحافز الحقيقي لوحدة تتجاوز الانتماء القومي والانسجام المعتقدي بين شعوبها.

من هنا قد تكون أزمة وحدة ماستريخت انها طرحت في عصر أصبح المواطن فيه باهمية الوطن. وإذا كان ثمة ايجابية للخلاف الدائر حول اتفاقية ماستريخت، فهي انه خلاف يطرح مفهوم الوحدة السياسية في اطار الحقوق والواجبات بين المواطن والوطن.

ربما كان غياب هذا الاعتبار بالذات مأساة وحدات العالم الثالث الفاشلة. وهذا يوحي، استطراداً، ان فشل الاوروبيين في ايجاد الآلية المناسبة للتوفيق بين المواطن والوطن في معادلة وحدوية رائدة كالوحدة الاوروبية المقترحة قد يطوي آخر صفحة في تاريخ الطموحات الوحدوية في العالم.

«الشرق الأوسط»



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة حب

محطات قصيرة

● ● الفرنسيون قالوا نعم أشبه بكلمة لا .. الاغلبية التى وافقت تقترب من الاقلية التى رفضت .. الاغلبية ٥١,٧٪ والاقلية ٤٨,٥٪ .. ومع ذلك تحترم هذه الاقلية الهائلة رغبة الاغلبية البسيطة .. تعظيم سلام للديموقراطية ..

● ● امريكا تسأل ماذا يحدث للنظام الرأسمالى إذا نفد رأس المال الامريكى .. امريكا بدأت تفكر فى وقف المعونات عن الدول غير الديموقراطية .. والتى لاتحترم حقوق الانسان .

● ● لايمكن بناء وحدة سياسية بلاناس .. لذلك تنجح الوحدة فى أوروبا لانها قائمة على استفتاء الناس فى انتخابات حرة نزيهة .. وتفشل الوحدة فى العالم العربى لانها وحدة من فوق .. لم يأخذ فيها رأى الناس ..

● ● قال ممدوح البلتاجى لمجلة صباح الخير .. سماء النجم الواحد مظلمة ...

● ● السرعة فى قيادة السيارات مخالفة فى أى بلد من العالم .. إلا فى سراييفو السرعة مطلوبة لانقاذ نفسك من قذائف الصرب الهمجية ..

● ● قالت جريدة الشرق الاوسط .. ان العمالة المصرية تمثل أعلى نسبة بين العمالة الوافدة فى السعودية .. وتأتى بعدها العمالة الاسيوية ..

● ● علمت فى الخارج أن مصر للطيران تدفع الاقساط المطلوبة منها فى موعدها .. وان التليفزيون المصرى يدفع التزاماته فى موعدها تماما .. شهادة طيبة .

● ● لووضعت الصدفة رجلا شاذا فى منصب قيادى .. كيف يهون على الناس أن يعاملوه باحترام .. وكيف يمكن أن ينافقوه ..

● ● متعة أن تقرأ خناقات المرشحين للمجلس النيابى الكويتى .. ولكن أقلية منها قد تخرج عن الخط وتمسك بسكينة تذبح !

● ● القذافى يرمينا كل يوم بأفكار غريبة .. انه يقترح تمليك الجامعات ومعاهد العلم والمستشفيات للمواطنين .. ويطالب بدراسة الموضوع .. ولانه حاكم فرد فإن كل الآراء سوف تؤيده كالعادة فى الانظمة الفردية .

● ● الصندوق الاجتماعى للتنمية وفر ٢٤٠ الف فرصة عمل فى ١٤ مشروعا جديدا .. ومع ذلك مازلنا نتهمه بأنه بطىء الحركة .. بيروقراطى .. جامد .

● ● دائما العربة الفارغة تسبب ضجة أكبر من العربة المليانة .. وفى بلدنا يقولون لايحيرك إلا الخالب !

● ● بعض الناس يتصور أن الدنيا تقف عند بابه .. ومع ذلك فإن القبور تزدحم بأصحاب هذه الافكار ..

● ● الديموقراطية لايمكن أن تطبق بالطلب أوحسب المقاس .. لانها الحق فى التعبير والحق فى اختيار من يحكمنا .

● ● المشكلة فى أزمة الخليج أن دول التحالف مازالت تنظر لانصار صدام نظرة العدو ..

محمد الحيوان



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

الديمقراطية المباشرة

كان من الممكن ان يكتفي الرئيس فرانسوا ميتران بتصديق البرلمان الفرنسي على اتفاقية ماستريخت في يونيو الماضي ولايخاطر بطرح الاتفاقية في استفتاء شعبي غير مضمون النتائج والعواقب وتزداد المخاطرة اذا وضعنا في الحسبان ميل الفرنسيين التقليدي الى الربط المباشر بين الاستفتاء وبين شعبية الرئيس الداعي اليه خاصة وان شعبية ميتران تدهورت الى حد كبير في الآونة الاخيرة. وذلك يكشف مدى جسارة وحساسية الخطوة التي اتخذها رئيس فرنسا بدعوة الشعب للاستفتاء على هذه الاتفاقية

فلابد اذن من وجود اسباب قوية وراء مغامرة ميتران باختيار اسلوب الديمقراطية المباشرة في استفتاء شعبي على الاتفاقية التي تستهدف تحويل المجموعة الاوربية (١٢ دولة) الى كيان موحد يشبه الولايات المتحدة الامريكية الى حد كبير. ومن هذه الاسباب ايمان ميتران كسياسي ديمقراطي مخضرم بان الديمقراطية كل الديمقراطية للشعب وبان المواطن العادي له كل الحق في ابداء رأيه في هذه الاتفاقية التي ستحدد مستقبل فرنسا واوربا الى حد بعيد والى سنوات طويلة قادمة. وكان رأى ميتران ان البرلمان اقر ماستريخت دون مناقشة علنية كافية لكل الجوانب الايجابية والسلبية للاتفاقية وان الاستفتاء سيكون فرصة جيدة لطرح مختلف الآراء على بساط المناقشة

وربما يكون وراء دعوة الاستفتاء كذلك الولع الشديد بلعبة الاستفتاءات المعروف عن رؤساء الجمهورية الخامسة التي اسسها الزعيم الفرنسي الراحل شارل ديجول قبل ٣٤ عاما وكان ديجول بالذات مولعا بالاستفتاءات الى حد مفرط، وكانت نهاية حياته السياسية نتيجة مباشرة لواحد من هذه الاستفتاءات وهو الاستفتاء الذي اجرى في ابريل ١٩٦٩ لمعرفة راى الشعب في مشروع القانون الخاص باصلاح الاقاليم ومجلس الشيوخ. فقد كان الزعيم الفرنسي الراحل يراهن على شعبيته في كل مرة يدعو فيها شعبه للاستفتاء ويهدد بالاستقالة اذا رفضوا مايدعوهم اليه. ولكن ميتران لم يورط نفسه في هذا الرهان بل اكتفى بالدعوة لتاييد الاتفاقية وهو سعيد بالاغلبية الضئيلة التي حصل عليها وسعيد اكثر باللجوء للديمقراطية الشعبية

أحمد طه النقر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : حريتى

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

□ شمال وجنوب □

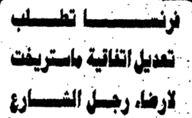
قطار الوحدة الأوربي يجتاز النفق الفرنسي المظلم

استطاع قطار الوحدة الاوروبى أن يجتاز بصعوبة النفق الفرنسى المظلم وأن يواصل مسيرته الطويلة التى بدأت قبل ٣٥ عاما ولكن على ما يبدو فإن هناك الكثير من المفاجآت غير السارة تنتظر القطار قبل أن يصل إلى محطته الاخيرة لتصبح أوروبا دولة واحدة أو بعبارة أدق شبه دولة واحدة لأن أحدا لن يرضى أن يتجرد من كل ثيابه حتى لو كان البديل الثوب الاوروبى الفضفاض .

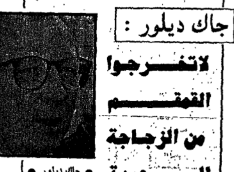


• شهدت فرنسا أكبر حملة دعائية فى تاريخها من أجل اقناع الفرنسيين بتأييد الاتفاقية •

مؤمن ماجد



فرنسا تطلب تعديل اتفاقية ماستريخت لارضاء رجل الشارع



جاك ديلور : لاتخرجوا القمقم من الزجاجة السحرية

● جاك ديلور ●

كان الاستفتاء الذى شهدته فرنسا الاسبوع الماضى واحدا من أصعب اللحظات ليس فقط فى تاريخ فرنسا ولكن أيضا فى التاريخ الاوروبى بأكمله لان مفهوم الوحدة الاوروبية قبل ظهور نتيجة الاستفتاء كان أشبه بمريض يحتضر وفى انتظار قبلة الحياة يمنحها له الشعب الفرنسى أو يحرمه منها لينهار مفهوم الوحدة الاوروبية الى غير رجعة ويوضع فى أدراج النسيان تماما مثل وحدات أخرى كثيرة أشهرها على الاطلاق مفهوم الوحدة العربية .

جرى الاستفتاء لحسم رأى الشعب الفرنسى فى معاهدة ماستريخت وهى المعاهدة التى توصل إليها زعماء المجموعة الاوروبية فى قمتهم التاريخية يومى ٩ و١٠ من شهر ديسمبر الماضى فى مدينة ماستريخت الهولندية .

ترسى المعاهدة أسس الوحدة السياسية والاقتصادية والدفاعية والامنية والنقدية والاجتماعية للدول الاثنتى عشرة الاعضاء فى المجموعة وتكون نواة لاتحاد أوروبى يتعامل اقتصاديا بعملة واحدة ويتبع سياسة خارجية وأمنية مشتركة ويكون له على المدى الطويل سياسة دفاعية مشتركة وقوات موحدة نواتها القوات الالمانية الفرنسية المشتركة التى اتخذ قرار تكوينها فى اكتوبر الماضى المستشار الالمانى هيلموت كول والرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران .

مخاوف بريطانية

كانت أبرز بنود الاتفاقية اثارة للجدل هو البند الخاص باقامة بنك مركزى أوروبى مستقل بحلول نهاية عام ١٩٦٦ وأن يبدأ التداول بالعملة الاوروبية الموحدة فى موعد أقصاه أول يناير ١٩٩٩ . اعترضت بريطانيا بشدة على هذا البند لانها رفضت أن ترى الجنيه الاسترلينى يختفى من التداول ويتراجع تحت أكوام من الماركات الالمانية الاكثر قوة والاوسع استخداما .

ومن أجل التغلب على المخاوف البريطانية وحتى لا تنهار الجهود الجماعية للوحدة الاوروبية قرر زعماء المجموعة ترك المجال لبريطانيا للانضمام إلى نظام العملة الاوروبية الموحدة فى الوقت الذى تراه مناسبا على أمل أن بريطانيا ستعيد النظر فى موقفها عندما تتأكد أن وحدة النقد الاوروبية ستكون قادرة على منافسة الدولار الامريكى ومصارعة الين اليابانى .

وأحال زعماء المجموعة الاوروبية معاهدة ماستريخت إلى برلمانات الدول الاعضاء للتصديق عليها وجاءت الموافقة اجماعية بأغلبية طفيفة فى بعض الاحيان وكاسحة فى أحيان أخرى .

كان ذلك كافيا لتمرير المعاهدة والتصديق عليها لكن دولا ثلاثا رأت أن موافقة البرلمان وحدها غير كافية ويجب معرفة رأى الشعب فى استفتاء عام .. كانت الدول الثلاث هى الدنمارك وايرلندا وفرنسا .

فى ايرلندا مضت الامور بصورة سهلة ووافق شعبها على الاتفاقية بأغلبية ٦٩ ٪ لكن فى الدنمارك كان للشعب رأى آخر فقد خاف أن تذوب بلدهم الصغير فى الكيان الاوروبى الكبير ويفقد الدنماركيون شخصيتهم وهويتهم المميزة .

ورفض الشعب الدنماركى الاتفاقية بأغلبية ٥٠,٥ ٪ لكنه رفض على أية حال مما دفع بول شلوتر رئيس الوزراء إلى القول إننى لا أستطيع أن أخالف ارادة شعبى وأفرض عليه الوحدة الاوروبية .. إننى آسف على هذه النتيجة ورغم اختلافى معها فإننى لا أملك سوى احترام رأى الاغلبية .

كان رفض الشعب الدنماركى للمعاهدة بمثابة ناقوس خطر لزعماء وحكومات المجموعة الاوروبية بأن الشارع الاوروبى ليس بكامله خلف الوحدة التى تذوب فيها كل التفاصيل الدقيقة لكل شعب على حدة .

حكم بالاعدام !!

واعتبر الزعماء والحكومات أن استفتاء الشعب الفرنسى على المعاهدة هو بمثابة إما اصدار حكم بالاعدام على حلم

الوحدة الاوروبية أو وضع التاج فوق رأس أوروبا لتواصل مسيرتها التى تستهدف اقامة كيان موحد سيكون القوة الاقتصادية الاولى فى العالم بنهاية القرن الحالى وربما أيضا القوة السياسية الاعظم .

وكان ميتران يدرك أن الاستفتاء على المعاهدة يمثل ضمنيا استفتاء على شعبيته على قدرة حزبه على مواصلة المسيرة السياسية وكانت الاحزاب الفرنسية الاخرى تدرك أن الورقة الاوروبية ورقة ناجحة يجب أن تدعمها حتى لو كان ذلك سيوضع جزئيا فى الكفة المرجحة لميتران فى الانتخابات العامة المقررة فى العام القادم .

وشهدت فرنسا أكبر حملة دعائية فى تاريخها من أجل اقناع الفرنسيين بتأييد الاتفاقية لكن كان هناك حملة أخرى تحذر من أن التصويت بنعم يعنى التخلى طواعية عن الامجاد الفرنسية للنازيين الالمان ويعنى أيضا أن طابور العاطلين الطويل فى فرنسا والذى يضم حوالى ثلاثة ملايين مواطن سيزداد طولا وربما الضعف أو ثلاثة أمثال .

كان الرفض الفرنسى يعنى أن تنهار وحدة النقد الاوروبية وأن يلجأ رجال الاعمال والمستثمرون الى بيع العملة الاوروبية وبالتالى تفقد توازنها وتعود المنافسة التقليدية بين الدولار والين اليابانى والمارك الإلمانى .

ولان البريطانيين يعارضون قيام وحدة نقد أوروبية موحدة فقد كانوا يحثون الشعب الفرنسى على الرفض حتى أن الصحف البريطانية تناست مؤقتا مشاعر الكراهية تجاه الشخصية الفرنسية وخرجت تناشدهم برفض معاهدة ماستريخت .

قولوا لا !!

كانت صحيفة ديلى ستار الاكثر جرأة فقد خرجت بمانشيت كتب باللغة الفرنسية لاول مرة فى تاريخ الصحافة البريطانية يقول نرجوكم أيها الاصدقاء أن تقولوا لا لهذه الاتفاقية .

وجاءت نتيجة الاستفتاء ٥١ ٪ لصالح الاتفاقية وهى بالتأكيد ليست ضوءا أخضر للمضى قدما على طريق الوحدة نبالشكل الحالى لكنها أيضا ليست ضوءا أحمر يوقف المسيرة تماما .

بيير بيرجفوا رئيس الوزراء الفرنسى قال ان صوت الناخب الفرنسى وصل بالفعل الى اذان الحكومة وعليها من الان تزيل النقاط التى تثير مخاوف رجل الشارع حتى تكون عملية البناء أكثر ديمقراطية .

غير أن جاك ديلور رئيس المجموعة الاوروبية حذر من اعادة مناقشة بنود الاتفاقية التى تم التوصل اليها بناء على توازنات دقيقة أى اختلال فيها سيؤدى إلى انهيار وقال ان تعديل الاتفاقية سيكون بمثابة اخراج القمقم من الزجاجة السحرية ويومها لن يتمكن أحد من اعادة القمقم الى الحبس .

أوربا والمجهول...!؟



بقلم
أحمد أبو الفتح

لم يعد اي انسان مهما كانت فراسته في ميدان السياسة الدولية ان يتنبأ بما ستسفر عنه الايام بالنسبة لمستقبل اوربا.

حتى رؤساء الدول ميتران وكول وميجور لا يمكنهم الجزم بما سيتم بالنسبة لاوربا. قد يستطيعون القول بان الحواجز الجمركية وحواجز التنقل بين الدول سيتم رفعها ابتداء من اول يناير القادم ولكن بالنسبة لباقي البنود التي تضمنتها وثيقة ماسترتش (ماستريخت) لا يعرف احد ماذا سيكون مصيرها.

كانت كل الخطوات التي اوصلت الدول الاثنتي عشرة الاوربية الى الاتفاق في مدينة ماسترتش الهولندية تتم عن طريق تفاهم الحكومات فجاء استفتاء الشعب ليظهر ان للشعب رأياً يختلف مع رأي الحكومة.

اختلف الشعب الدنماركي مع حكومته واعلنها صارخة في الاستفتاء واحدث رفض الدنماركيين لاتفاقية ماسترتش التي وقع عليها رئيس الحكومة ضجة ولكن قيل ان الدنمارك دولة صغيرة ولكن احدث رفض الدنمارك هزة في الدول وكانه كان تياراً كهربائياً احدث رعشة في الدول الاوربية ايقظت الشعوب حقيقة لم تكن تحظى بالاهتمام وهي ان الاتفاقية اذا ما تم التوقيع عليها من حكومات الدول ستصبح ملزمة وستفتح الباب امام خطوات اخرى يتم بعضها في اجيال محددة والبعض الآخر في المستقبل القريب. استيقظت الشعوب الى ان هذه الاتفاقية ترتب اوضاعا تمس كل انسان وانه لا يجوز ان تتم الموافقة ببساطة وتصبح ملزمة لهذه الشعوب.

وجاء اعلان الرئيس متيران عن قراره باجراء استفتاء شعبي تقر فيه غالبية الفرنسيين الاتفاقية او ترفضها الفرصة للمساهمة الشعبية على اوسع نطاق في اصدار القرار بالقبول او الرفض.

لم يكن قط يدور في خلد متيران ان استفتاء الشعب سيؤدي الى هذا التجمع الرهيب الذي تم حول رفض الاتفاقية. لم يتصور متيران ان الفلاحين والعمال سيتكتلون في رفضها وان الشعب سينقسم الى قسمين قسم حملة الشهادات والاثرياء وقسم الطبقة العاملة والفقراء وان يجاهر الفريق الذي يضم الطبقة العاملة والفقراء بان الاتفاقية هي لصالح ولحساب الاثرياء وحملة الشهادات.

هذا الرفض من جانب الفلاحين والعمال واتهام المعاهدة بانها لصالح الاثرياء يمثل اكبر جرح يصيب الرئيس متيران، اذ المفروض باعتباره رئيسا للحزب الاشتراكي ان تكون قراراته في صالح هذه الفئات وليست لصالح الاثرياء الرأسماليين. والاسباب التي من اجلها جاء الرفض بهذه النسبة الضخمة اكثر من ان تحصى ولكن منها ما اصاب متيران كزعيم لحزب اشتراكي وكرئيس له مكانته في الميدان الدولي، اذ اعلن جانب كبير من الرافضين ان تجمع الدول الاثنتي عشرة اي دول اوربا الغربية وعدم اشراك دول اوربا الشرقية هو بمثابة تجمع لحساب الدول الغنية واستبعاد للدول الفقيرة.

متيران يعتز اعتزازا كبيرا بمساعدته للدول الفقيرة ويقف الى جوارها يدافع عنها في الميدان الدولي وهو الذي طالما نادى بوجوب تنازل الدول الغنية عن كل او بعض ديونها على الدول الفقيرة. ولذلك كان اعلان الرافضين ان من اسباب الرفض ان الدول الاثنتي عشرة لم تضم دول اوربا الشرقية لانها فقيرة كطعنة مؤلمة لسياسة الرئيس متيران.

وهناك ايضا الاتهام بان ماسترتش لا توفر للشعوب حقها في السيطرة على تصريف الامور. اي انها غير ديموقراطية وليس اشق على زعيم سياسي في دولة ديموقراطية من الاتهام بانه يوافق على اتفاقية لا توفر للشعب كامل الحقوق الديموقراطية. وهكذا كان هذا التجمع الضخم حول رفض ماسترتش قاسيا على



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

الرئيس متيران ولكن لم تقتصر القسوة على الرئيس الفرنسي وحده.

قلت في مقالي الذي نشرته جريدة «الشرق الاوسط» الاسبوع الماضي ان اكثر من سيتأثر من الاستفتاء سيكون جاك شيراك رئيس الحزب الديجولي (التجمع من اجل الجمهورية) وقد تحقق ذلك وجاء التأثر فعلا شديد القوة لان اكثر من ٦٠٪ من انصار حزبه اي من انصاره صوتوا بالرفض رغم مطالبته بالموافقة على الاتفاقية.

ولكن الذي لم يكن منتظرا ابدا ان يصيب الرفض جاك ديلور رئيس جهاز الدول الاعضاء في السوق المشتركة. جاك ديلور كان محل التقدير الكامل من كل رؤساء حكومات تلك الدول ومن كل وسائل الاعلام الدولية وكان الكثير من الساسة كبار اعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي يعتبرونه العضو الوحيد في الحزب الذي يستطيع ان يفوز برئاسة الجمهورية اذا ما رشح نفسه لانتخابات الرئاسة بعد انتهاء مدة الرئيس متيران. واذا كان ديلور لم يعلن صراحة عن نيته ترشيح نفسه للرئاسة فإن المفهوم انه كان من المرجح ان يقبل اقتراح هذه الفريق من زملائه في الحزب ويعلن قبوله الترشيح.

كان بين اسباب الرفض لماسترتش هو اتهام الرافضين الفرنسيين لاسلوب ادارة شؤون الدول في السوق المشتركة وانصب الاتهام على ان الادارة انتقلت من حكومات الدول الاعضاء الى جهاز من التقنوقراط برأسه جاك ديلور.

اي ان الحكم انتقل الى موظفين فنيين بدل ان يديره رجال السياسة وان اتفاقية ماسترتش تؤكد هذا الوضع، بل ان السلطة المالية وهي اخطر السلطات ستنتقل الى البنك المركزي للدول المشتركة وبذلك تزداد سيطرة الفنيين على اخطر مقدرات الدول.

حاول الرئيس متيران مرارا في البرنامج الاذاعي ان ينفي هذا الاتهام مقرراً ان رؤساء حكومات الدول الاعضاء هم الذين يقررون ما يجب تنفيذه ثم يبلغون قراراتهم للبنك المركزي الذي يضع القرارات موضع التنفيذ، ولكن يبدو ان ما اصر الرئيس الفرنسي على تكراره لم يجد اذانا صاغية لدى جانب كبير من الفرنسيين.

ادارة جاك ديلور للجهاز المتمركز في بروكسل عاصمة بلجيكا قد طالها النقد اللاذع، اذ اعتبرها الرافضون احد اسباب الرفض لاتفاقية ماسترتش.

ما يقرب من ٤٩٪ رافضين قد اصاب متيران بصدمة تجلت في كلمته التي القاها عن طريق الاذاعة يوم الاحد الماضي، اذ كانت قصيرة وكان القاؤها يصاحبه غياب الابتسامة التي صاحبت مؤتمره الصحفي السابق الذي استغرق ثلاث

ساعات. والصدمة اصابت جاك شيراك الذي طلب من اعضاء حزبه ان يصوتوا تصويتا سريا على الثقة به.

والصدمة اصابت جاك ديلور الذي قال في احاديثه الصحفية وفي الاذاعات انه لا بد من توفير ديموقراطية السلطة كما انه لا بد من اعارة اسباب الرفض بهذه النسبة الكبيرة الاهتمام والسعي لازالة هذه الاسباب، كما انه يجب الاهتمام بالرأي المنادي بتوسيع نطاق الوحدة الاوربية لتمتد الى دول اوربا الشرقية.

وهذه هي بعض ردود فعل الصدمة التي نتجت عن رفض تلك النسبة الضخمة من الفرنسيين للاتفاقية. واذا كانت الموافقة قد حظيت بالاغلبية البالغة الضعف الامر الذي يمكن الحكومة الفرنسية من الموافقة على ماسترتش مما جعل رؤساء الدول الاوربية يلتقطون انفاسهم، فإن النسبة الضخمة من الرفض قد خلقت جوا من الشك بالنسبة لمستقبل الوحدة الاوربية.

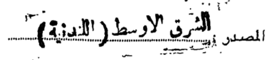
في المانيا: ظل الالمان مطأطئي الرؤوس بعد انتهاء الحرب سنة ١٩٤٦ اذ يحملهم العالم عار اشعال الحرب وقتل اكثر من ٢٠ مليونا وعار الحكم الدكتاتوري النازي. وعاشوا بهذا العار سنوات طوالا حتى استطاعوا بالجهد والادارات الناجحة ان تصبح دولتهم اكبر قوة اقتصادية في اوربا. عندئذ شعر الالمان بالعزة وكان اكبر اعتزازهم قوة المارك الالماني بحيث اصبح يتمتع بالسيادة في سوق النقد الدولي. كثير من الالمان يشعرون بالأسى اذ تنص اتفاقية ماسترتش على توحيد العملة وبذلك يختفي المارك رمز القوة الالمانية ويستبدل به عملة اسمها (الاكي).

وزاد من شك الالمان في فائدة توحيد العملة ان اعلن ستون استاذا جامعيا متخصصون جميعا في علم الاقتصاد رفضهم لما جاء في الاتفاقية بالنسبة لاقتصاد دول الوحدة الاوربية وكذلك رفض توحيد العملة واعلان الاصرار على وجوب التمسك بالمارك كعملة لالمانيا.

هذا الاعلان من ذلك الجمع الكبير من علماء الاقتصاد والذي صدر في منتصف شهر يونية الماضي قد اثار ضجة في صفوف رؤساء البنوك الالمانية فاندفعوا يعارضونه قائلين ان العلماء تنقصهم الخبرة العملية.

تصدي رؤساء البنوك للاعلان وتسفيهه لم يحدثا اثرهما المطلوبين لدى عامة الالمان خصوصا الطبقة العاملة. وحتى يومنا هذا لا يزال النقاش في الصحف والاذاعات حاميا حول قبول او رفض توحيد العملة وقد اعلن المتحدث باسم الحزب





المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

الديموقراطي الاشتراكي المعارض للحكومة ان اعلان اساتذة الاقتصاد الجامعيين رفضهم لتوحيد العملة وللقواعد الاقتصادية التي وردت في الاتفاقية قد يكون تجاوز الحد ولكنه اعلان غير رديء. ويعلن الكونت اوتو لمبسدورف رئيس حزب الاحرار الديموقراطي ان اتفاقية ماسترتش كان يجب اعادة بحثها بعد رفض الشعب الدنماركي لها وانه يعارض الغاء المارك وتوحيد العملة وزاد الاستفتاء الفرنسي من تمسكه بضرورة اعادة بحث الاتفاقية.

وفي بريطانيا: كان لصدمة انهيار قيمة الاسترليني وقع بالغ العنف، اذ صرحت الليدي مرجريت تاتشر رئيسة الحكومة السابقة بانها تعارض كل المعارضة توحيد العملة وان قلبها سيكون مع اعضاء البرلمان البريطاني الذين يرفضون هذا التوحيد.

ويرى الكثيرون من كبار الساسة الانجليز ان يتشدد جون ميجور في رفض توحيد العملة.

والتطورات مستمرة والمفاجآت ستتوالى ومستقبل الوحدة الاوربية تتقاذفه الامواج.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

خريطة جديدة لغربي القارة الأوروبية



بقلم إبراهيم سلامة

منذ سقوط حائط برلين في خريف العام ١٩٨٩، تغيرت ملامح القارة الاوروبية كلها - تقريبا - فقد تبخر الحجم العسكري للكتلة الشرقية التي كانت سببا وعاملا في تقسيم المانيا، وفي تجميد «الستاتيكو» الذي دام زهاء خمس واربعين سنة، على الجانب الاخر من «الراين» استفاقت الاصوات ومعها ذكريات «الخوف من البعبع» الالماني. وبالرغم من مسارعة حكومة المانيا الموحدة الجديدة حينا بصوت مستشارها كول وحينا آخر بصوت وزير خارجيتها السابق «غينشر» الى التصريح والتوضيح: «بان مصير المانيا كان وسيبقى ضمن المجموعة الاوروبية»، الا ان قطاعات واسعة من الراي العام الاوروبي - من الدانمارك في الشمال حتى جبال «الالب» الفرنسية - السويسرية - الايطالية - لم تشأ أن تصدق كلام المستشار المطمئن، بل استسلمت للخوف الغريزي من «النسر الالماني» الذي ما زال راقدا في عمق الذاكرة الشعبية الجماعية. وقد عبر الاستفتاء على معاهدة «ماستريخت» بشكل متناقض عن هذا الخوف، او عن تلك «الذاكرة».

فنظرة تشريحية للجسم «الانتخابي الذي عبر» بـ «نعم» او بـ «لا» يوم الاحد الفائت ٢٠ ايلول (سبتمبر) تغير بعض الزوايا المظلمة وتكشف عن «خفايا» النفس الفرنسية الحائرة «كما وصفها احد كبار المشترعين والمناضلين الفرنسيين ضد النازية المفكر «ادغار مورين».

فحزب «النعم» تألف من الشرائح الاجتماعية التالية: ١ - حزب الخضر اي جماعة البيئة الذين ينادون «بأوروبا واحدة ديمقراطية وغير ملوثة.. وتبلغ قوتهم الانتخابية قياسا للمعدل العام ما بين ١٤ الى ١٧٪ من مجموع الناخبين الفرنسيين (نسبة السن عندهم لا تتجاوز الخمسين بنسبة ٩٠٪) ٢ - الحزب الاشتراكي: الذي رقمه الرئيس ميتران منذ العام ١٩٧١. وقد بلغت نسبة المقترعين فيه بـ «نعم» ٨٥٪ ناقص مجموعات متفرقة - خصوصا في الريف تزعمها وعبر عنها وزير الدفاع السابق جان بيار شيفنمان وفلسفة الحزب الاشتراكي واضحة ومبسطة: ان الانفلاش في السوق الاوروبية هو الحل الامثل لتجنب فرنسا وغيرها خطر التقوقع وانبعاث النزعات الشوفينية والاثنية وما الى ذلك.

اما الكتلة - الشريحة الثالثة من الشعب الفرنسي التي صوتت بـ «نعم» فهي تكتل رجال الاعمال وممثلي الشركات الكبرى التي ينطق باسمها ويقودها الرئيس السابق جيسكار ديستان، والمعروفة بـ «الاتحاد الديمقراطي الفرنسي» ونسبتها المئوية في الانتخابات لا تتجاوز الـ ١٥٪.

ديغول: انتصر مرتين؟

اما مجموعات «اللا» فقد تشكلت هي الاخرى من ثلاثة عناصر رئيسية. العنصر الاول كان مزيجا من الشباب الرافض او الباحث عن عمل الذي وجد في حزب «الجبهة الوطنية» بزعامة مسيو «لوبان» مقرا له وملاذا. وترتكز سياسة «الجبهة» المذكورة على التخويف من كل ما هو غير فرنسي - أكان عربيا مغربيا - او المانيا او اميركيا. انها تمثل ما يسميه علماء الاجتماع «ضيق الافق» الذي لا يخلو منه مجتمع - بما في ذلك المجتمع الفرنسي الذي ضاق ذرعا بتدفق الاجانب الى بلاده منذ العام ١٩٢٠ (تاريخ سقوط القيصرية في روسيا) حتى انفراط دول الشرق الاوسط وتوجه عشرات الآلاف من تجارها، ومثقفيها الاكفاء الى مدينة النور باريس - ١٩٧٣ - ١٩٨٩ - وتعتبر «الجبهة الوطنية» منذ سنوات قليلة من اقوى الاحزاب والتنظيمات الشعبية الفرنسية شعبية ونالت في اخر انتخابات ما يقارب الـ ٢٥٪ من مجموع الناخبين.

العنصر الثاني في مجموعة «اللا» خرج من صفوف بقايا الديغوليين اي من الحزب المعروف بـ «التجمع من اجل الجمهورية» R.P.R وهذا الحزب في الاساس يمثل «الاستقلالية الفرنسية» عن واشنطن في المرتبة الاولى. وعن اية قوة عظمى ثانية او لاحقة. وبالرغم من «استدارة» رئيسه «شيراك» واعلانه الموافقة على المعاهدة فإن شرخا كبيرا نشأ في قيادة الحزب (حيث انشق زعيمان بارزان هما فيليب سيغن وشارل باسكوا عن توجيهات شيراك) كما استوحت قواعد الحزب شعارات ومبادئ الجنرال ديغول فصوتت غالبيتها ٥٨٪ ضد المعاهدة لانها على حد زعمها: «تفقد فرنسا حريتها واستقلالها الاقتصادي والسياسي).

بقي العنصر الثالث في تجمع حزب «اللا» وهو ممثل ظاهريا بالشيوعيين الذين يعارضون منذ فترة طويلة «الغاء الشخصية الفرنسية» لصالح «التروستات الاوروبية» الكبرى. لكن دور الحزب الشيوعي ليس مقتصرا على قوته الانتخابية التي هبطت الى ما دون نسبة العشرة في المائة لكنه يشمل براعته الاعلامية وخبرته الطويلة في الحياة السياسية التي حولت نشاطه واعلامه الى الدفاع عن قطاع المزارعين وفلاحي، الريف

(تجار الحليب والدواجن وما شابه) وهذه الشريحة من المجتمع الريفي الفرنسي تضررت فعلا لا قولا من سياسة البيروقراطية القابعة في بروكسيل. وقد نزلوا الى الشارع في اكثر من مرة - كما هددوا خلال احد اضراباتهم باقفال الطرق البرية التي تربط فرنسا بايطاليا. وكذلك بجارتها الجنوبية الشرقية - اسبانيا.

والآن ما الحل. واين هو هذا الحل؟ ان نتيجة استفتاء يوم الاحد ٢٠ ايلول الفائت - لم تحسم الامر لا في داخل فرنسا ولا في داخل نظام النقد الاوروبي.

فتدخل البنك المركزي الفرنسي يوم الاثنين والثلاثاء (٢١ - ٢٢ ايلول) برغم زيارة المستشار الالماني كول. ثم اضطرار الدولة الفرنسية لرفع الفائدة المصرفية على الفرنك من ١٠٪ الى ١٣٪ لا يبشر بالخير. اضافة الى ذلك، فإن استمرار «تعليق» عملتي بلدين اساسيتين في السوق هما بريطانيا وايطاليا - يوحي وكأن الازمة لم تحسم في استفتاء الشعب الفرنسي، بل - على العكس - ازدادت تأزما واخذت ابعادا جديدة.

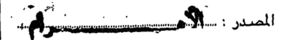
والتأجيل في مثل هذه الحالات هو، احسن دواء للهروب من مواجهة المريض. فقرار دعوة رؤساء الدول الـ ١٢ الى مؤتمر قمة طارئ في منتصف شهر اكتوبر (تشرين الأول) الاتي سيترك الباب مفتوحا امام احتمالات عدة - قد لا يكون معظمها من النوع المفرح.

١ - اولى هذه الاحتمالات ان تستمر العملة الانكليزية في التدهور - ومعها الليرة الايطالية والبيزيتا الاسبانية - وربما جارها البرتغالي. ٢ - ان اتجاه حكومة ميجور ووزير ماليته لا مونت بالانسحاب من ميكانيكية العملة الاوروبية الواحدة M.R.E قد يزيد في الآثار السلبية على الوضع المالي البريطاني اولا، على العلاقات الالمانية - البريطانية ثانيا وعلى دول السوق الضعيفة ماليا بشكل عام (اليونان - اسبانيا - البرتغال وايطاليا) وقد سارعت كبرى الصحف البريطانية (الصانداي تايمز - والايكونوميست) الى تذكير البريطانيين بأزمة الاسترليني في العام ١٩٦٧ وما آل اليه مصير وزير المالية آنذاك روي جنكنز ورئيس وزرائه العمالي اللورد ويلسون حاليا - (هارولد ويلسون سابقا).

وذلك بعد تخفيض قيمة الاسترليني من ٢.٨٠ الى ٢.٤٠ أي اربعين سنتا فقط الامر الذي اطاح بوزيره وبوزارته بعد تسعة شهور فقط. اما الوضع الآن، فيبدو اكثر صعوبة واشد تعقيدا، من جهة لان «التخفيض تجاوز الخمسة وعشرين سنتا - من جهة ثانية لم تكن حكومة ويلسون آنذاك قد وقعت بعد على «معاهدة روما» ولا ادخلت الاسترليني - ومعه ٦٥٪ من تجارة بريطانيا في السوق الاوروبية المشتركة. هل يأخذ الجنرال ديغول بثأره - وهو ميت - لانه كان السياسي الوحيد الذي اقفل الباب في وجه بريطانيا مكررا عبارته التاريخية: «ان ادخال الانكليز الى السوق تعني نهايته من الداخل» ومع ان الكثيرين من الساسة الالمان والفرنسيين يستذكرون في هذه الأيام عبارة الجنرال ديغول ويترحمون عليه - لكن شريحة كبيرة من رجال المال والصناعة الانكليز يبسطون الموضوع، ويردون اسبابه الى «مزاج» المستر ميجور الذي يصفه زميله «سيسل باركنسون» اول وزير صناعة في حكومة ثاتشر الاولى بهذه العبارات «بالنسبة لشخصية المسز ثاتشر، يمكن القول: انها متقلبة. تسعى لاستشارة اكبر عدد ممكن من الاصدقاء والمعاونين. لكن عندما تجمع كل المعلومات - تأخذ قرارها بسرعة حاسمة». اما عن جون ميجور - وما زال الكلام لاحد اقرب اصدقاء ثاتشر فيقول: «انه على عكس المسز ثاتشر، لا يتردد في اتخاذ القرارات الخطيرة. وبعد صدورها، يبدأ في استشارة «الاصدقاء والمعاونين».

اذن. هل في القصة كلها «خطأ تكتيكي ام تقني؟» ام ان «وراء الاكمة ما وراءها» كما يحلو للخيال العربي ان يحلل ويسرح ويفند؟





باريس أم بروكسل؟!

أين يكون جاك ديلور رئيس لجنة المجموعة الأوروبية . في باريس أم في بروكسل عاصمة المجموعة الأوروبية ؟!

يبدو ان زحام الأحداث بعد القلق الذي صاحب الاستفتاء الاخير في فرنسا حول معاهدة ماستريخت التي تعتبر الأساس لقيام أوروبا الموحدة ،قد جعله لايستقر في مكان ، وان كانت كاميرا مجلة الباري ماتش الفرنسية قد التقطت له هذه الصورة وهو يمشي هو وزوجته في شارع الشانزليزيه الشهير بباريس !

وكانه يحافظ على الوجود في الأماكن التي من المؤكد ان يصعد فيها نجمه وكما ان ديلور الرجل الأول في الهيكل التنظيمي للمجموعة الأوروبية ،فإنه ايضا يعتبر في فرنسا الرجل الثالث في ترتيب أقوى الشخصيات في الترشيح للرئاسة الفرنسية في اكتوبر الحالي الى جانب جاك شيراك وجيسكار ديستان فاين سيحتل ديلور موقعه في باريس ام في بروكسل؟!

ميجور يرد على منتقدي سياسته الاوروبية وكول يدعو مجدداً لاقرار ماستريخت

■ لندن، لوكسمبورغ - رويتر، أ ب - قال امس رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، الذي يجاهد للدفاع عن سياسته الاوروبية ضد الهجمات المتزايدة من داخل حزب المحافظين الذي يتزعمه، انه لن يابه للكلام السطحي. الا أنه اكد انه سينجح في اقناع الزعماء الاوروبيين الآخرين بالاعتراف بوجود اخطاء في الية الصرف الاوروبية. في غضون ذلك استبعد المستشار الالماني هلموت كول فكرة «اوروبا بوتيرتين» ووصفها بانها وهم، وحض كل دول المجموعة الاوروبية على المضي قدماً في اقران خطط الوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية.

وتحدث ميجور الى الصحافيين وسط مخاوف من بعض المحللين السياسيين من ان بريطانيا تتجه شيئاً فشيئاً نحو العزلة في اوروبا. واحد اسباب ذلك عدم الوضوح في التزام ميجور الوحدة السياسية والنقدية الاوروبية. ورفض رئيس الوزراء الانتقادات من داخل حزبه الذي رحب عدد كبير من اعضائه اخيراً بانسحاب بريطانيا من الية الصرف الاوروبية. ودعا للتفكير ملياً وبهدوء لتحديد مصالح بريطانيا في هذا الظرف قائلاً انه لن يتلهى بالقشور بل سيتصدى «للمسائل الجوهرية».

واكد ميجور، الذي سيتشاور مع زعماء آخرين في المجموعة قبل القمة الاستثنائية للدول الـ ١٢ في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، ان المشاكل الحالية «ليست مشاكل بريطانيا وحدها». وسيلتقي ميجور اليوم الاربعاء الرئيس فرنسوا ميتران في باريس ونظيره الدنماركي بول شلوتر في لندن.

ومع استعدادات «المتمردين» في حزب المحافظين لعرض قضيتهم ضد الية الصرف ومعاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية في مؤتمر الحزب الاسبوع المقبل في برايتون، يتعمد ميجور بحذر عدم تنفير المنتقدين. وقال ستيفن وولكوك الخبير في الشؤون الاوروبية ان رئيس الوزراء «غير مستعد لاصدار بيان واضح يؤيد اقرار معاهدة ماستريخت».

وكان ميجور وضع شرطين لاعادة مشروع قانون اقرار المعاهدة الى مجلس العموم هما: توضيح من الدنماركيين الذين رفضوها في استفتاء في حزيران (يونيو) الماضي لتحركهم المقبل ازاءها وتحديد القرارات التي يجب ان تتخذ على الصعيد الوطني في كل من الدول الـ ١٢ وعلى صعيد المجموعة. وذكر وولكوك انه يتعين على ميجور «ان يعرض ذلك على انه ضمانة اخرى بان الهوية القومية لبريطانيا لن تقوض، وان يؤكد انه ليس ملتزماً الوحدة النقدية الاوروبية وان يأمل بإقناع حزبه بذلك». وقالت مصادر سياسية ان الامل ضئيل بإعادة مشروع قانون اقرار المعاهدة الى البرلمان قبل نهاية السنة الجارية.

وتجاهل ميجور امس الاسئلة عن خلاف بريطانيا الاخير مع المانيا في شأن الازمة النقدية التي اجبرت لندن على اخراج الجنيه من الية الصرف الاوروبية. وكان وزراء المال لدول المجموعة رفضوا الاثنين محاولات بريطانيا، التي ترأس دورتها الحالية، لاعادة النظر في نظم الية الصرف. وبدلاً من ذلك اضطر وزير المال البريطاني نورمان لامونت الذي رأس الاجتماع في بروكسيل الى تلاوة بيان يؤيد النظام الحالي. واعرب لامونت ايضاً في مؤتمر صحافي عن اسفه «اذا كان بعض ما قيل اثار استياء المانيا»، وذلك بعدما شكا مسؤولون المان من الانتقادات البريطانية لسياسية بلادهم النقدية. لكن احد كبار مساعدي لامونت قال امس ان الاخير لم يعتذر «مباشرة او رسمياً للالمان».

وفي لوكسمبورغ قال كول في مؤتمر صحافي ان اعادة التفاوض في شأن معاهدة ماستريخت غير وارد اطلاقاً على رغم المشاكل في الدنمارك وبريطانيا. واكد ان المجموعة يجب ان تلتزم الجدول الزمني لاقامة عملة واحدة بحلول السنة ١٩٩٩. واضاف: «نريد ان تكون بريطانيا معنا. نريد اوروبا من ١٢ دولة. ولا نريد اوروبا بوتيرتين»، واصفاً هذه الفكرة بانها وهم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

العالم اليوم

استمرار المعارضة البريطانية لماستريخت

أبرزت استطلاعات الرأى مؤخرا فى بريطانيا أن ٤٠٪ من أعضاء حزب المحافظين الحاكم يعارضون إتفاقية ماستريخت رغم أن نتائج الاستفتاء الفرنسي جاءت بالموافقة وإن كانت باغلبية ضئيلة جداً. والحقيقة أن لبريطانيا تاريخا طويلا فى معارضة أية خطوات حاسمة فى مسيرة الوحدة الاوروبية وخاصة الوحدة النقدية ولايزال هذا التشكك البريطاني قائما حتى بعد إزاحة مارجريت تاتشر من رئاسة الوزراء والتى كانت من أشد المعارضين لمسيرة الوحدة الأوروبية داخل حزب المحافظين. وذلك يعنى أن الموافقة على معاهدة ماستريخت ستكون أشد صعوبة منها فى فرنسا.

ومن واقع تجربة الاستفتاء الفرنسى يتضح أن المعارضة للاتفاقية لم تنبع فحسب من عوامل ثقافية أو سياسية والمتعلقة بالحفاظ على الهوية والسيادة ولكن كانت هناك قطاعات واسعة داخل المجتمع الفرنسي تعارض الاتفاقية انطلاقا من الزاوية الاقتصادية البحتة حيث إن مصالحها سوف يصيبها الضرر من جراء الوحدة الأوروبية. ولعل أهم تلك القطاعات ليس فقط فى فرنسا ولكن فى معظم الدول الأوروبية هم المزارعون الذين يرون أن السياسات الزراعية فى الجماعة الاوروبية تضر بمصالحهم حيث إن الاسعار المقررة من قبل الجماعة تعتبر فى نظرهم منخفضة مما يعنى أن صغار المزارعين لا يمكنهم تحمل هذه الاسعار بعكس الشركات الزراعية الكبيرة التى تستفيد من مزايا الانتاج الكبير. هذا بالإضافة إلى بعض القطاعات التى ترى فى المشروع الأوروبى تضخما بيروقراطيا وسيطرة للتكنوقراط على مقدرات الجماعة الأوروبية.

إن كل ذلك يعنى أنه يجب تسوية هذه المسائل وإرضاء القطاعات المتضررة بشكل أو بآخر حتى تتم الوحدة الاوروبية.



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٢

اتفـاق ميـجـور ومـيـتـران على تغـيـيرات مسـتـقـبليـة في نظام الجـمـاعـة الاوروبـيـة

باريس - ر. اعلن جون ميـجـور رئيس وزراء بريطانيا امس فى نهاية اجتماعه الى الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران انهما اتفقا على انه من الضرورى ان يشمل اى تحرك قادم للجماعة الاوروبية نحو الامام جميع الدول الاعضاء الاثنتى عشرة. واضاف أنه اتفق مع ميتران على طبيعة التغييرات التى تحتاج اليها الجماعة لكي تجعل عملية صنع القرار فيها مفتوحة وقادرة على المحافظة على الهوية القومية لكل دولة من الدول الاعضاء.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٢

ميجور وميتران يتفقان على تعديلات فى نظام المجموعة الأوروبية

باريس ـ وكالات الانباء ـ اعلن رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور انه اتفق مع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران على اهمية احداث نوع من التغيير فى نظام المجموعة الاوروبية لجعل عملية اتخاذ القرار اكثر ديمقراطية والاعتراف الصريح بالهويات القومية لدول المجموعة .

وقال ميجور عقب محادثات اجراها فى باريس مع الرئيس ميتران ان هناك اتفاقا مع الرئيس الفرنسى على ان المجموعة الاوروبية تحتاج الى العمل بانسجام بين البلدين من اجل تحقيق مزيد من التعاون .

ومن المعروف ان ميجور وهو الرئيس الحالى للمجموعة الاوروبية يسعى الى احداث بعض التغييرات فى اتفاق ماستريخت الخاص بالوحدة النقدية وذلك فى محاولة للتغلب على الانقسام الحاد الذى يشهده حزب المحافظين الحاكم بشان الاتفاقية .

واوضح رئيس الوزراء البريطانى ان محادثاته مع ميتران تعد « مفيدة للغاية » للتحضير لقمة دول زعماء دول المجموعة الاوروبية المقرر عقدها يوم ١٦ الحالى المقبل .

فى الوقت نفسه عقد وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد محادثات فى بون مع نظيرة الالمانى كلاوس كينكل تهدف الى الحد من حالة التوتر التى تسود العلاقات بين البلدين فى اعقاب الازمة النقدية الاوروبية .

واشار هيرد الى أن العلاقات الالمانية البريطانية تتعرض احيانا لبعض التوتر غير انه اشار الى انه بحث مع كينكل مستقبل هذه العلاقات ومستقبل اتفاق ماستريخت للوحدة الاوروبية .

وكانت بريطانيا قد وجهت انتقادات حادة للبنك المركزى الالمانى « البوند سبنك » وحملته مسئولية تدهور الجنيه الاسترلينى وخروجه من نظام الية سعر الصرف الاوروبية .

ميجور يطلب عون فرنسا لمواجهة مصاعب 'ماستريخت'

□ باريس – من ارليت خوري:

■ وصل الى باريس امس رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور في زيارة خاطفة التقى خلالها الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران واجرى معه محادثات تهدف على حد قول مراقبين الى الاطمئنان والطمأنة ازاء مسيرة الوحدة الاوروبية.

وبكلام آخر فان ميجور الذي زار باريس قبل اسبوعين من القمة الاوروبية الاستثنائية التي ستعقد في بريطانيا في منتصف تشرين الاول (اكتوبر) الجاري كان يرغب في ان يؤكد للجانب الفرنسي عزمه على اقرار معاهدة «ماستريخت» الخاصة بالوحدة الاوروبية، واطلاعه في الوقت نفسه على الصعوبات التي يواجهها في اقناع نواب حزب المحافظين بها.

وحسب مصادر فرنسية مطلعة فان ميجور يسعى الى الحصول على ضمانة تحول دون اقدام باريس وبون اللتين تعدان المحرك الاساسي لعملية الوحدة، على خطوات كفيلة بتهميشه على الساحة الاوروبية، وباضفاء المزيد من التعقيد على الصعوبات الداخلية التي يواجهها.

وقالت المصادر ان فرنسا مستعدة للعمل على تسهيل الامور امام ميجور اذا التزم تعهده في شأن اقرار معاهدة «ماستريخت».

وكان رئيس الوزراء البريطاني ارجأ الاسبوع الماضي احالة معاهدة ماستريخت الى مجلس العموم لاقرارها ما لم يتم تجاوز المشكلة المتمثلة في رفض الدنمارك لها.

واشارت المصادر الى ان فرنسا التي تسعى الى ايجاد صيغة تتيح تسوية مشكلة انضمام الدنمارك الى المجموعة ستبذل ما في وسعها لتفادي بروز مشكلة جديدة مع بريطانيا.

ومن هذا المنطلق، فان الجانب الفرنسي يعمل على تهدئة المخاوف البريطانية التي برزت اثر اللقاء بين ميتران والمستشار الالماني هلموت كول الاسبوع الماضي، وتردد في اعقابه ان هناك احتمالاً لبناء اوروبا الموحدة عبر اعتماد وتيرتين متفاوتتين، وعبر حصر الوحدة النقدية في المرحلة الاولى بخمس دول هي المانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ.

وكان وزراء المال في دول المجموعة الاوروبية الـ ١٢ اعلنوا عقب اجتماعهم في بروكسيل في مطلع الاسبوع الماضي انهم يستبعدون امكان اعتماد وتيرتين متفاوتتين في اطار عملية الوحدة.

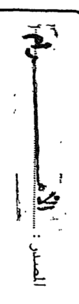
وأكدت مصادر قصر الاليزيه عشية زيارة ميجور لباريس ان من بين شركاء فرنسا في إطار الوحدة الاوروبية «زعيمان هما كول وميجور سنبذل اقصى ما في وسعنا لعدم مضايقتهما».

والمؤكد ان لقاء ميتران وميجور يساهم الى درجة كبيرة في تعزيز موقع الاخير داخل بريطانيا، خصوصاً بعد إعلان عدد من النواب المحافظين معارضتهم معاهدة ماستريخت.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام



التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٢

بريطانيا تتهم المانيا بإذلالها وميجور يهاجم البوندس بنك

لندن ـ محمد الحنلوى ـ اتخذت الازمة المتفجرة بين بريطانيا والمانيا خطا متصاعدا امس بتجدد الجدل العلنى بين وزارة الخزانة البريطانية والبنك المركزى الالمانى « البوندس بنك » حول من يتحمل اللوم عن خروج الجنيه الاسترلينى من نظام آلية ضبط اسعار الصرف الاوروبية وذلك على اثر تسرب بيان سرى اصدرته السفارة الالمانية فى لندن يتضمن تفسيرات البنك الالمانى عن ملابسات الازمة ، نشرته صحيفة فاينانشيال، تايمز البريطانية .

وعلى الفور خرج جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى عن الصمت الذى لزمه منذ بداية الازمة وهاجم البوندس بنك لانه سرب البيان ، واجرى اتصالا تليفونيا استغرق نحو الساعة مع المستشار الالمانى كول . كما اصدرت وزارة الخزانة ووزارة الخارجية بيانين تضمنا هجوما على البوندس بنك واتهامه صراحة بالتسبب فى ازمة الاسترلينى . كما اثار دوجلاس هيرد وزير الخارجية ابعاد الازمة فى اجتماعه مع نظيره الالمانى كلاوس كينكل فى بون امس .

وتصاعدت الصيحات من اعضاء حزب المحافظين الحاكم بمجلس العموم الذين اعتبروا البيان بمثابة اذلال لبريطانيا فى حين طالبت المعارضة العمالية الحكومة بتقديم ما يفيد كذب او صدق المزاعم الالمانية . وقالت ان موقف الحكومة كان ملتويا وغيركاف ، وطالبت ميجور بتقديم بيان كامل يكشف الحقائق كلها .

وقد عقدت الحكومة البريطانية اجتماعا عاجلا لبحث التصعيد الجديد بين بريطانيا والمانيا ، فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تسعى لتطويق الازمة السابقة باعتذار علنى قدمه نورمان لامونت وزير الخزانة فى الاسبوع الماضى . وكان الجنيه الاسترلينى قد تراجع فى الاسواق الاوروبية والاسيوية امس اثر تردد شائعات عن قرب استقالة لامونت .

وفى البيان الذى اصدرته وزارة الخزانة امس اتهمت بريطانيا البنك المركزى الالمانى ورئيسه هيلموت شليزنجر بانه وراء تسريب البيان السرى الذى سلم الى الخارجية البريطانية يوم الاثنين الماضى،ويتضمن تاكيدات من البنك عن دوره فى الدفاع عن الاسترلينى وانه انفق ما يوازى ١٨ مليار جنيه استرلينى من الماركات الالمانية دفاعا عن الاسترلينى فى يوم « الاربعاء الاسود » الذى جرى فيه تعليق عضوية الاسترلينى فى النظام الاوروبى ، ويؤكد فيه البنك الالمانى ان الجنيه الاسترلينى هبط بسبب ضعف الاقتصاد البريطانى .

وعلى الجانب الاخر تفجر خلاف علنى اخر بين المسئولين فى وزارة الخارجية الالمانية وبين البنك المركزى الالمانى اتهمت فيه وزارة الخارجية البنك بانه دفع السفارة الالمانية فى لندن الى تسريب البيان فى حين نفى البنك ذلك وقال ان تسربه حدث بطريق الخطأ .

ومن ناحية اخرى وافقت الحكومة الائتلافية الايطالية امس بعد مناقشات استمرت ١٠ ساعات متصلة على ميزانية تقشف حاد



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٢

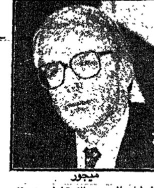
ميجور .. في قلب العاصفة الأوروبية !

سجيني دولرماني

جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا في مازق حقيقي بعد تداعي الأحداث خلال الأسابيع القليلة الماضية بتسلسل مشئوم تسبب في سقوط مدو لمصداقيته من قمة عالية صعد إليها قبل ٢٢ شهرا فقط حين برز الى العالم كزعيم شاب براجماتي يتميز عن أقرانه بعدم الانشغال كثيرا بايديولوجيات الحرب الباردة وحساباتها المعقدة ، يملك من قدرات المناورة ما يؤهله لقيادة حزب المحافظين الذى تعتصره الانقسامات وللانتقال السلمي ببريطانيا الى قلب الجماعة الأوروبية دون عواصف داخلية .

لكن يبدو الآن .. أن الحظ السعيد قد تخلى عنه بعد أن فقد بوصلته التي ترشده على الطريق واختلطت عليه الأدوار وتناقضت المواقف التي يتعين عليه اتخاذها كزعيم للحزب ورئيس للحكومة وقائد للجماعة الأوروبية حتى نهاية العام في وقت تعصف الأحداث بكل هذه الأدوار وتصوب اليه الخناجر من الداخل والخارج .

كرئيس للحكومة فقد ميجور المصداقية في سياسته الاقتصادية وضاعت بوصلته بالضربة المباغتة التي تلقاها النظام النقدى الأوروبى والية أسعار الصرف المرتبطة به



ميجور

باضطراره الى سحب الاسترليني من هذا النظام بعد ان فقد معركته مع المضاربين وخسر الرهان في مواجهته مع السياسة الألمانية المتشددة . فقد كان انضمام بريطانيا الى هذا النظام في اكتوبر عام ١٩٩٠ على يده أول نصر يحققه ميجور باعتباره كان هدفا سعت الحكومات المتعاقبة الى تحقيقه على مدى ١١ عاما دون جدوى واعتبر ميجور هذه العضوية حجر الزاوية في سياسة متكاملة تعزز مكانة بلاده داخل الجماعة وتجعلها ندا قويا للمحور الألماني الفرنسي . وفي الوقت ذاته تمكنه من الاستفادة من الامكانيات التي يتيحها النظام لمواجهة غول التضخم الداخلي بالابقاء على مستوى مرتفع لأسعار الفائدة وتبرير ذلك للشعب البريطاني على انه ضرورة للحفاظ على مستوى مرتفع للجنيه الاسترليني في مواجهة المارك الألماني .

وحتى اللحظة الأخيرة قبل احداث يوم الأربعاء الأسود ، ظل ميجور متمسكا بهذه السياسة رغم اعتراضاته على الضغوط الألمانية على النظام النقدى ولا يعرف الآن كيف يبرر تحوله الكامل الى سياسة نقيضة ، خاصة ان المعارضة العمالية تلاحقه بالضربات وتتهمه بانه بلا سياسة واضحة وانه المتسبب في الخروج المهين للاسترليني وإضاعة فرصة كانت متاحة بقبول خفض لقيمة الاسترليني في إطار تعديل محدود للعملات داخل النظام النقدى الأوروبى .

ويواجه ميجور ونورمان لامونت وزير خزانته صعوبة بالغة الآن لصياغة سياسة جديدة تمكنهما من التصدى للتضخم القادم لا محالة مع فقد الجنيه الاسترليني لنسبة ١٥ ٪ من قيمته بعد تعويمه وتحقيق استقرار نقدى له بعد ان تحررت بريطانيا من القيود الصارمة للانضباط مع تصاعد الضغوط الداخلية من أجل خفض اسعار الفائدة وتحقيق إنتعاش في مواجهة اسوأ ركود تشهده البلاد منذ ٤٠ عاما .

ذلك أنه على العكس من الاعتقاد السائد بان تحرير الاسترليني قد ازال القيود المكبلة للانتعاش الداخلي يحذر الخبراء من ان انسحاب بريطانيا من النظام النقدى الأوروبى وتخفيف القيود يهدد بعودتها الى محنة الدورات المتعاقبة من الانتعاش المؤقت والركود العميق وعدم الاستقرار الذى عانت منه البلاد في أغلب سنوات ما بعد الحرب الثانية باستثناء الفترات التي خضعت فيها لانضباط نقدى جماعي سواء بالارتباط بسعر ثابت في مواجهة الدولار او بالارتباط بالنظام الأوروبى .

ويرى هؤلاء ان الهدف يجب ان يكون العودة المبكرة الى النظام النقدى الأوروبى مع الضغط من اجل تعديله ؛ لان البقاء خارجه لفترة طويلة سيضاعف من صعوبات العودة اليه ، فضلا عن انه سيفضى الى تهميش دور بريطانيا وحصارها ضمن اعضاء الجماعة ذات الوضع الأضعف لمضيها بايقاع ابطأ نحو الوحدة النقدية بينما تمضى دول الجماعة القوية .. المانيا وفرنسا وغيرهما نحوها بسرعة .

ويقول هؤلاء الخبراء ان البنك المركزى الألماني ربما يكون قد لعب دورا خفيا في أزمة الاسترليني لكن الخطأ الأكبر الذى وقع فيه ميجور هو محاولته الاحتفاظ بقيمة مرتفعة للاسترليني في مواجهة المارك الألماني رغم اختلاف الأداء الاقتصادى في الدولتين ثم تقاعسه بعد ذلك عن اتباع السياسات الواجبة لتحسين هذا الأداء . واكتفى برفع سعر الفائدة مما ضاعف في تعميق الركود الداخلي ، واضاع المصداقية في



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٢

الاقتصاد البريطانى داخليا وخارجيا .

والخطر من تهميش الدور البريطانى داخل الجماعة الأوروبية هو الذى يؤرق ميجور الآن وهو يستعد لمعركة شرسة سواء فى مؤتمر حزب المحافظين الذى سيعقد خلال أيام ، أو فى مؤتمر القمة الطارىء للجماعة الذى سيعقد فى ١٦ اكتوبر لمناقشة خطوات الوحدة بعد الموافقة الفرنسية المترددة على ماستريخت . فقد تفجر الجدل الداخلى من جديد حول ما ستريخت ، وصعد المتشككون داخل الحزب الحاكم وداخل الحكومة حملتهم للمطالبة بالانسحاب من النظام النقدى الاوروبى ، نجحوا فى حشد التاييد اللازم من ثلث اعضاء الحزب لاعادة تقييم الموقف البريطانى ازاء المعاهدة وارجاء التصديق عليها الى العام القادم مع الضغط لطرحها للاستفتاء العام .. وفى الوقت ذاته يطالبه المؤيدون بتنفيذ تعهداته وعدم التردد فى الانتقال ببريطانيا الى قلب الجماعة ، وحتى لا تفقد فاعليتها فى إحداث التغييرات الضرورية فى مؤسسات الجماعة .

هذا الانقسام فى صفوف الحزب والحكومة يسبب حرجا بالغا لميجور الذى تراس بلاده الجماعة فى الوقت الراهن وتضعه الأطراف الاوروبية فى قفص الاتهام بسبب إثارته الشكوك حول ماستريخت ومطالبته المتكررة باصلاح النظام النقدى الأوروبى .

وازاء الحصار المفروض حوله يقف ميجور مترددا محاولا كسب الوقت وتاجيل اتخاذ القرار بتعليقه الموافقة البريطانية على ماستريخت على موقف الدنمارك ، واجراء تعديلات فى صلب المعاهدة غير أن المزاج الألمانى والفرنسى غير مستعد فيما يبدو لمناقشتها الآن . ويبدو كانه فى انتظار تطورات مواتية داخليا او خارجيا تنقذه من مازقه ، وترضى غريزته فى البقاء فى منصبه .

والسؤال الذى مازال مطروحا هو هل يستطيع ميجور ان يتخطى الفجوة القائمة حاليا بين بريطانيا والجماعة الاوروبية ، أم يضيف فصلا جديدا للتاريخ الكئيب للعلاقات البريطانية مع القارة الاوروبية على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٢

الخلافات تتصاعد بين بريطانيا والمانيا :

ميجور يهاجم السفارة الالمانية فى لندن

لندن – باريس – بون – وكالات الأنباء :

حدث خلاف جديد بين بريطانيا والمانيا امس حول المسئولية عن الانهيار الذى يصيب الجنيه الاسترلينى حالياً وخروجه من سلة العملات الاوروبية .

ذكرت المصادر الدبلوماسية الاوربية أن هذا الخلاف من شأنه أن يضعف الحملة الدبلوماسية التى يقودها جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا لانقاذ معاهدة « ماستريخت » الخاصة بالوحدة الاوروبية ويجدد المطالبة باستقالة وزير المالية البريطانى نورمان لامونت فى الاوساط البريطانية .

ومن المتوقع ايضاً أن يتسبب الخلاف الذى احدث انقسامات حول السياسة الاقتصادية والسياسة الاوربية واظهرت انقسامات داخل حزب المحافظين البريطانى الحاكم – فى المطالبة باجتماع عاجل لمجلس الوزراء .

وهاجم جون ميجور السفارة الالمانية فى لندن لنشرها معلومات سرية بشأن الظروف التى ادت إلى خروج الجنيه الاسترلينى من اليه تنظيم اسعار الصرف الاوربية قبل اكثر من اسبوعين .

وقال ميجور للصحفيين أن السفارة سربت إلى صحيفة « الفيناننشيال تايمز » البريطانية تقريراً سرياً كان البنك المركزى الالمانى قد اعده خصيصاً لوزارة الخارجية البريطانية

واعرب البنك المركزى الالمانى من جهته عن اعتذاره لاى سوء فهم تسبب فى حدوث خلاف بين بون ولندن والذى على اثره القت بريطانيا اللوم على المانيا لما حدث من تدهور فى الاسترلينى .

وقد تراجع الجنيه الاسترلينى بشكل كبير امس امام بقية العملات الرئيسية فى تعاملات بورصة لندن بسبب الخلاف الحالى بين المانيا وبريطانيا .

ونفت وزارة الخزانة ماتردد أن غورمان لامونت وزير المالية البريطانى قد يقدم استقالته من منصبه الامر الذى توقف على اثره تدهور الجنيه الاسترلينى فى تعاملات بورصة لندن امس اكثر من ذلك .

كما تراجع الاسترلينى ايضاً لتوقع بعض المتعاملين فى البورصة امكانية خفض بريطانيا لسعر الفائدة

وقد بلغ سعر الجنيه ١,٧٤٥٠ دولار امريكياً وبلغ سعر صرف الجنيه ٢,٤٨٤٤ مارك المانى .

وبلغ سعر الذهب فى بورصة لندن امس ٣٤٨,٥٠ للاوقية الواحدة فبلغ سعر برميل البترول من خام « برنت » تسليم اكتوبر ٢٠,٣٠ دولار للبرميل .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٢

رسالة «بوندزبنك» تفجر أزمة مع لندن

لندن: «الشرق الاوسط»

تحول الخلاف البريطاني الالماني حول نظام النقد الأوروبي الى ازمة دبلوماسية امس ادت الى استدعاء السفير الالماني في بريطانيا الى وزارة الخارجية بعد تسريب السفارة نص رسالة من البوندزبنك الالماني «البنك المركزي» الى الحكومة البريطانية يدافع فيها المصرف عن موقفه خلال ازمة الاسترليني التي خرج على اثرها من نظام النقد الاوروبي.

ودافعت الرسالة التي نشرتها صحيفة «فاينتشال تايمز» البريطانية امس عن دور

البوندزبنك إزاء انتقادات بريطانية بأن رئيسه تعمد اضعاف الاسترليني خلال الازمة، وقالت ان المصرف الالماني انفق ٤٤ مليار مارك الماني دفاعا عن الاسترليني والليرة الايطالية ومعظم المبلغ انفق على الاسترليني، حيث باع المصرف ماركات ليشتريه ويحافظ على سعره، ولكن كما قالت الرسالة فإن بريطانيا كانت مستعدة لهبوط عملتها الى الحد الادنى لها في نظام النقد الاوروبي. كما نفت الرسالة ان يكون المصرف قد تعامل مع الفرنك الفرنسي بشكل مختلف خلال الضغوط التي تعرض لها.

وأدى تسريب هذه الرسالة الى رد فعل حاد من قبل الحكومة البريطانية التي انتقدت تسريبها في بيان من وزارة المالية صدق عليه رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر.



المصدر : الحيــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ تموز ١٩٩٢

المهاجرون في أوروبا بعد معاهدة ماستريخت (٢ من ٣)

حقوق المواطنين في القارة لا تشمل الرعايا الأجانب



محمد الحداد *

■ بما ان اتفاق شانغان سيدخل حيز التنفيذ مع بداية السنة المقبلة، فان كل البلدان الموقعة عليه ستصبح ملزمة بفرض نظام التاشيرة على غالبية البلدان الاخرى (١٢٠ بلداً). اما البلدان الاربعة من المجموعة التي لم توقع الاتفاق (بريطانيا، ايرلندا، الدنمارك واليونان)، فهي تفرض بمقتضى قوانينها الداخلية نظام التاشيرة، ومن المنتظر ان تتم مشاورات في القريب العاجل بينها وبين البلدان الموقعة لتوحيد قائمة البلدان الخاضعة لهذا النظام، اي عمليا الى تبني القائمة الواردة في اتفاق شانغان، وذلك عملا بالفصل ١٥٥٢ من معاهدة «ماستريخت». اما حول شروط الحصول على تاشيرة الدخول، فان كل بلد اوروبي كان يمنح بعض التسهيلات لمواطني الدول التي تجمعه به علاقات متميزة، وهو امر سيتغير الآن بتقريب الاجراءات، والسبب في ذلك ان دخول مواطن الى احدى بلدان المجموعة اصبحت الآن قضية اوروبية، بما ان فتح الحدود سيمكن هذا المواطن، اذا ما دخل الى احدى البلدان، ان ينتقل الى اي بلد آخر.

واهم ما سيتغير في هذه الاجراءات هو ان اي شخص ممنوع من الدخول الى احدى بلدان المجموعة لن يكون بمقدوره في المستقبل دخول البلدان الاخرى، وان التسهيلات التي كان يحظى بها المغاربيون لدخول فرنسا وايطاليا، او العرب المشارقة في دخول اليونان، او البرازيليون في دخول البرتغال ستتوقف. وان بلدان المجموعة ستفرض ايضا «تاشيرة العبور»، علماً بان هولندا مثلا لا تفرض هذه التاشيرة حاليا على عدد صغير من البلدان (٢٠ بلدا).

طلب اللجوء السياسي

اهم المتغيرات في هذا المجال تتمثل في ان طالب اللجوء السياسي في بلد من المجموعة لا يمكن له ان يحول الطلب الى بلد آخر فيها، سواء رفض طلبه أم اراد هو ان يستقر في غير البلد الذي دخل منه. فمثلا مواطن من اميركا الجنوبية دخل البرتغال بقصد طلب اللجوء السياسي لا يمكن ان يطلبه من المانيا او فرنسا، حتى وان اراد ان يفعل ذلك قبل صدور القرار بمنحه او عدم منحه حق اللجوء.

وتنفيذا لهذا الاجراء الذي اقره اتفاق شانغان، نص الفصلان ٣٧ و٣٨ منه على انشاء نظام معلوماتي مشترك يتضمن قائمة بكل طالبي اللجوء.

وهذا المتغير يعني اولا ان طالب اللجوء قد لا يستطيع ان يقدم طلبه في البلد الذي يعتبر اكثر تفهما لقضيته، فالمانيا مثلا كانت اكثر تفهماً للاكراد، وفرنسا للافريقيين، واسبانيا للاميركيين اللاتينيين، وهو يعني ثانيا ان بلدان المجموعة ستتجه مستقبلا الى توحيد المقاييس، علما مثلا ان القانون الفرنسي يجيز طلب اللجوء السياسي في السفارات والقنصليات الاجنبية (لنتذكر مثلا خروج ميشال عون من لبنان) في حين ان القانون الالماني لا يجيز ذلك، وان ايطاليا مثلا لا تعترف بحق اللجوء الا لمجموعة صغيرة من البلدان (افغانستان، شيلي وبعض بلدان اوروبا الشرقية). ويعني ثالثا ان شركات النقل الجوي ستصبح مطالبة بالتثبت من هوية المسافرين، كما هو الحال في المانيا وهولندا مثلا، وعلى عكس ما كان معمولاً به في فرنسا واسبانيا وايطاليا، وتاثير هذا ان بعض طالبي اللجوء الذين يخرجون من بلدانهم الاصلية بهوية مزيفة او من دون اوراق رسمية لن يتمكنوا من الفرار بسهولة.

التنقل

قيديئيا، سيتمكن المهاجرون المقيمون في احدى دول المجموعة الاوروبية من التنقل الى بلد آخر من المجموعة دون تاشيرات دخول او خروج. وهذا راجع الى ان الحدود الداخلية للمجموعة سيتم الغاؤها ابتداء من السنة المقبلة. ان التثبت من هوية للمهاجرين المسافرين من بلد الى آخر، فانه لن يكون الا استثنائيا فيما اذا خضع هؤلاء الى عمليات تثبت من الهوية تقوم بها فرق الشرطة، سواء على الحدود او داخل البلد. بالمقابل فان هناك غموضاً حول ضرورة التزام كل مهاجر سيسافر الى بلد آخر بالاعلان عن دخوله البلد الثاني، ففي حين يشير الفصلان ١٩ و٢٠ من اتفاق شانغان الى ان معاملة المقيمين الاجانب تتم بحسب القواعد التي تشمل مواطني المجموعة، فان الفصلين ٢١ و٢٢ يفرضان على المقيم الاجنبي الذي يدخل بلدا ثانيا ان يعلن عن ذلك لدى الشرطة في ظرف اقصاه ثلاثة ايام، والا فانه يكون في حالة مخالفة قانونية، وقد اختلفت تاويلات هذه الفصول، فالبعض يرى ان املاء استمارة في احد الفنادق مثلا يكفي للاعلان عن دخول البلد، والبعض يرى ان هذا الاعلان يجب ان يكون مباشرة لدى الشرطة، اي ان عمليات المراقبة التي كانت تجري على الحدود ستحول الى مراكز الشرطة، اي بصورة اخرى ان المتنقل سيصبح وكانه يطلب التاشيرة بعد الدخول مقابل تخلصه من اعباء طلبها قبل السفر. وعلى كل فانه في مجال التنقل، سيتمتع المقيمون الاجانب بتسهيلات اكبر كيفما كانت الاجراءات التي تحاول من خلالها بعض البلدان مراقبة تنقلاتهم، لانه في كل الحالات لا يمكن ان نتصور شرطة اي بلد تقوم بالتثبت من هوية كل شخص يشتبه في كونه اجنبي.

الاقامة

حق التنقل يختلف عن حق الاقامة. فالتنقل يشمل فقط السفرات التي لا تتجاوز ثلاثة اشهر (او ستة في بريطانيا). حق الاقامة يختلف حسب الغرض منها. فلناخذ الحالة الاكثر شيوعا اي الاقامة بحثا عن عمل. نظرياً، سيكون للمقيم الاجنبي حقوق مواطن دول المجموعة نفسها، اي انه بامكانه ان ينتقل الى بلد آخر ويقصد المصالح المختصة في تنظيم العمل ليسجل طلبه، ثم يظل في البلد الى حين الحصول على عمل، بشرط ان لا تتجاوز فترة الترقب ثلاثة اشهر، يمكن تمديدها اذا ما اثبت المعني ان حصوله على عمل بات وشيكاً. كما انه يمكن لشخص ما ان يحصل على عقد عمل من بلد آخر يمكنه من السفر والاقامة فيه.

وفي كل الحالات فان المقيم الاجنبي يجب ان يكون حاملا لبطاقة اقامة، وتتغير البطاقة اذا ما تغير بلد الاقامة، وهذه المسالة جديرة بالانتباه، لان في غالبية بلدان المجموعة يحصل المقيم على حقوق اضافية اذا ما طالت مدة اقامته، ويخسر هذه الحقوق - واحيانا حق الاقامة نفسه - اذا ما تغيب عن بلد الاقامة لفترة ما. وهذا يعني عملياً ان اي شخص يجب ان يفكر جيداً قبل ان ينوي تغيير الاقامة من بلد الى آخر، لانه يخشى ان يفقد حقوقه في البلد الاصلي. ففي فرنسا مثلاً يعتبر «مقيماً مسجلاً» (بطاقة صالحة لعشر سنوات) الشخص الذي دخل بتاشيرة عمل واشتغل اكثر من

ثلاث سنوات او دخل بتاشيرة اخرى واقام عشر سنوات. وصفة «المقيم المسجل» تدفع عنه اذا ما تغيب عن فرنسا مدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات (حسب الجنسية).

تراخيص العمل

وتجدر الاشارة الى ان بطاقة «المقيم المسجل» في فرنسا توحد - منذ ١٩٨١ - بين ترخيص الاقامة وترخيص العمل، الا ان العديد من البلدان الاخرى لا تعتمد الطريقة نفسها، لذلك يخشى ان ترجع فرنسا، خصوصاً مع عودة اليمين الى الحكم، الى النظام القديم الذي يفصل ترخيص الاقامة عن ترخيص الشغل.

وعموماً لا تعالج الوحدة الاوروبية الاقامة والعمل بالطريقة نفسها، فاذا كانت الاولى تصبح ممكنة بفعل الغاء الحدود، فان العمل يتطلب ترخيصاً من كل بلد على حدة، وهذا يعني عملياً ان كل بلد قادر على منع مقيمي البلدان الاخرى من العمل على اراضيه، وبصفة منطقية فان هذا يعني في الغالب منع الاقامة لانه لا يتصور ان يقيم شخص في بلد لا يمكن ان يعمل فيه.

وبلدان المجموعة ستجد صعوبات كبرى في توحيد اجراءاتها في ميدان تراخيص العمل، وفي التقريب بين طبيعة بطاقات الاقامة التي تمنح للاجانب، ففي فرنسا مثلاً هناك بطاقة لمدة سنة قابلة للتجديد، وبطاقة لمدة عشر سنوات. وفي هولندا هناك بطاقة لمدة سنة، وبطاقة «اقامة غير محددة» تمنح بعد خمس سنوات، لا تصبح نهائية الا اذا ما تجاوزت الاقامة الاجمالية عشر سنوات. وفي المانيا هناك بطاقة لمدة سنة تجدد مرتين لمدة سنتين في كل مرة، وبعد ثماني سنوات تتحول الاقامة الى نهائية، الخ. وهناك شروط معقدة في كل بلد واستثناءات تشمل بعض الجنسيات من دون الاخرى الخ. الخلاصة ان الترخيص للعمل هي المسألة الاكثر غموضاً وتتطلب متابعة من قبل الاجانب لان توحيد سياسات الهجرة في المستقبل قد يعني التشدد وحرمان الاجانب من بعض الامتيازات الحالية.

الشمل العائلي

هناك حال استثنائية للاقامة من دون عمل وهي حال قرين شخص او قرينه وحق الاقامة والعمل في بلد ما، وكذلك حال ابنائه. في هذه الحال يمكن ان يطلب ان تلتحق به عائلته من دون ان يكون لافرادها الحق في الشغل.

وعلى افتراض ان مقيماً اجنبياً تمكن من الحصول على ترخيص العمل والاقامة في بلد آخر من المجموعة، فانه يتمتع بحقوق مواطني المجموعة نفسها. اي امكان استخدام عائلته، وسحب الضمان الاجتماعي عنهم، والمقصود بالعائلة الزوجة (او الزوج) واهل الزوجين والابناء دون ٢١ سنة. وهذه الحال لا تتعلق الا بالعائلة التي يتمتع افرادها بحق الاقامة في البلد الاول (اي داخل المجموعة الاوروبية). اما اذا كان استقدام العائلة يتم من البلد الاصلي (خارج المجموعة)، فان الاجراءات تتم حسب القانون الوطني لدولة الاقامة، فالكثير من البلدان تسمح مثلا باستقدام اهل الزوج والزوجة (الوالد والوالدة). وتشترط المانيا ان يكون سن الابناء دون السادسة عشرة (في حين تعتمد كل البلدان الاخرى سن الثامنة عشرة). وتشترط المانيا ان يكون رب العائلة قد اشتغل اكثر من ثلاث سنوات، وتشترط هولندا ان يقدم اب العائلة عقد عمل يتواصل على الاقل لمدة سنة من تاريخ استقدام العائلة، الخ. هناك اذن تشريعات مختلفة حول الشمل العائلي ويفترض ان تبدأ المجموعة الاوروبية في محاولة توحيدها او على الاقل التقريب منها حتى تتمكن من صياغة السياسة الاوروبية المشتركة في مجال الهجرة، وهنا ايضاً يرجح ان تميل اجراءات الشمل العائلي نحو التشدد.

الاقامة والعمل بصفة غير شرعية

ظاهرة الاقامة والعمل بصفة غير شرعية منتشرة كثيراً في بلدان المجموعة الاوروبية. ويخشى المسؤولون الامنيون ان تكون عملية الغاء الحدود سبباً اضافياً لتفاقم هذه الظاهرة، اولاً لان حدود بعض البلدان هي اسهل اختراقاً من البلدان الاخرى، ثانياً لان الغاء الحدود يمكن المقيمين بصفة غير شرعية من فرص اكبر للعمل من دون رخصة، ثالثاً لان تنقل هؤلاء بين البلدان سيزيد من الصعوبات التي تجدها مصالح الامن في محاصرتهم. لتفادي هذه الانعكاسات اتفقت دول المجموعة على انشاء نظام معلوماتي تطرح فيه كل الحالات من هذا القبيل، ويكون بامكان مصالح الشرطة في كل دولة ان تحصل آنياً على معلومات حول اي شخص مشتبه فيه تقوم بالتثبت من هويته وفي حال القاء القبض على شخص مقيم بصفة غير شرعية فاما ان يسلم الى البلد الذي سافر منه على ان تتولى مصالح الشرطة تطبيق القانون عليه، واما ان يطبق عليه قانون بلد الايقاف اذا لم يكن لديه ما يثبت اقامته في بلد آخر، وذلك منعاً لان يختار البلد الاقل تشدداً. واهم متغير في الوضع الجديد هو انه لن يسمح مستقبلاً لاي بلد ان يقرر تسوية اوضاع مهاجرين غير شرعيين بصفة جماعية، كما اقدمت على ذلك فرنسا في ١٩٨١ و١٩٨٢ (تسوية وضع ١٣٠ الف شخص) وايطاليا سنة ١٩٨٧، كما ان قرارات المعاملات الاستثنائية يجب ان تخضع مستقبلاً لاتفاق كل دول المجموعة (اللبنانيون والكمبوديون وحالياً اليوغوسلافيون يحظون مثلاً بمعاملات خاصة في بعض البلدان). اما حالات التسوية الفردية لاسباب انسانية فتظل واردة.

الملاحقات العدلية وحالات الطرد

اذا كان المقيم مقيماً بصفة غير شرعية فانه يطرد من كل البلدان الاوروبية ولن يتمكن بعد ذلك من الدخول الى اي بلد في المجموعة. لكن المهاجر المقيم بصفة شرعية يمكن ايضاً ان يشمله اجراء الطرد، ولاسباب تختلف هنا حسب التشريعات الوطنية. وعموماً ان المقيمين لمدة طويلة (بين ٨ و١٠ سنوات حسب البلدان) يمكن ان يقعوا تحت طائلة هذه العقوبة اذا ما تورطوا في قضايا جنائية (قتل، مخدرات...)، والمقيمون لمدة قصيرة يمكن ان يطردوا لاسباب اخرى ايضاً مثل مخالفة قوانين العمل.

وفي هذا المجال ايضاً ينتظر ان تعمل اوروبا بسرعة على تقريب تشريعاتها والا فان هناك فراغاً قانونياً سيحدث في بعض الحالات. فالشخص الذي يطرد من فرنسا مثلاً لمخالفته قوانين العمل يمكن ان يتجه الى بريطانيا او اي بلد آخر لا تشمله قوانين العمل الفرنسية، ويتحول بذلك من مقيم شرعي الى مقيم بصفة غير شرعية لكنه لا يغادر اوروبا. والعديد من المختصين انتقدوا هذه الثغرة القانونية واعتبروا انها ستؤدي الى ارتفاع عدد المقيمين بصفة غير شرعية في بلدان دون اخرى.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ اكتوبر ١٩٩٢

اما الملاحقات القانونية التي لا تصل الى حد الطرد فإنها ستكون مستقبلاً على مستوى اوروبي، وذلك عبر جهاز «اوروبول» الذي نصت معاهدة «ماستريخت» على انشائه.

حق الاعتراض على القرارات الحكومية

يحق للمقيمين الاجانب، كما هو الحال بالنسبة لمواطني المجموعة، ان يعترضوا على الاحكام الادارية لدى المحاكم الوطنية المختصة، كما يحق لهم ايضاً الالتجاء الى محكمة العدل الاوروبية، وقد دفعت هذه المحكمة في بعض المرات الادارة الفرنسية والبلجيكية الى مراجعة قرارات بحق اشخاص اعتبرت المحكمة الاوروبية انهم وقعوا ضحية الظلم. وجديد ماستريخت في هذا المجال يتمثل في تدعيم القيمة الرمزية لهذه المحكمة، اذ يشير الفصل ١٧١ ان بإمكانها مستقبلاً ان تحكم على الدول التي لا تمتثل الى قراراتها «بدفع مبالغ رمزية». الا ان مجالات هذه المحكمة محدودة جداً. فهي لا يمكن ان تقضي الا في المسائل التي تشملها المعاهدات الاوروبية، لكن بإمكان المهاجرين ان يجدوا مدخلاً لطرح قضاياهم على هذه المحكمة وذلك بتقديمها على انها قضايا تمييز عنصري، وانذاك تدخل في باب المحافظة على حقوق الانسان، وهو موضوع تشمله المعاهدات الاوروبية.

بالمقابل لا يمكن لجمعيات المهاجرين او المنظمات الانسانية المهتمة بالهجرة ان تتظلم لدى المحكمة الاوروبية من اجراءات تتخذها الحكومات الاوروبية مستقبلاً في ما يتعلق بالهجرة، لان المحكمة غير مؤهلة للنظر في الاجراءات التي تتخذ على مستوى المجلس الاوروبي وباتفاق الحكومات الاوروبية. وقد بينا في البداية ان الفصل (K1) من معاهدة ماستريخت ينص على ان كل المسائل المتعلقة بالهجرة لا تدخل في صلاحيات البرلمان او المفوضية وانما يتولاه فقط المجلس الاوروبي.

النشاطات التجارية

يحق للمهاجرين المقيمين بصفة شرعية، الذين يديرون مؤسسات تجارية خاضعة لقانون احد بلدان المجموعة، ان يتمتعوا بكل الامتيازات الجديدة التي تضمنتها معاهدة ماستريخت، لكن ايضاً الخضوع، ككل المؤسسات الاخرى، لمزاحمة اكبر.

والواقع ان هذه المؤسسات اذا كانت كبيرة ولها امكانات ضخمة فانها ستستفيد من الوضع الجديد، لان معاهدة ماستريخت تقلص من دور الدولة في تدعيم المؤسسات، وبما ان المؤسسات التي يقيمها اجانب لا تحظى بدعم الدولة فهي قد تتخلص من بعض التدخلات المريبة احياناً التي تخضع لعوامل ايديولوجية اكثر منها سياسية، وكمثال على ذلك يمكن ان نذكر ما وقع لرجل الاعمال التونسي لطفي بن حسين الذي رفضت السلطات الفرنسية منح شركة الطيران التي يمتلكها حق استغلال بعض الخطوط الدولية، مما اضعف موقع شركته امام الشركات الفرنسية. كما ستستفيد المؤسسات الكبرى والصغرى من فتح السوق لترويج منتوجاتها، وستستفيد مستقبلاً من توحيد العملة لعدم الرضوخ لتقلبات الصرف وللفوائد المرتفعة التي تاخذها البنوك على عمليات التحويل بالعملة الاجنبية، وبما ان الكثير من هذه المؤسسات لها معاملات مع البلدان غير الاوروبية فانها ستستفيد ايضاً من استقرار العملة الاوروبية الموحدة. كما ستستفيد هذه المؤسسات من الامتيازات العامة مثل حرية التنقل وتخفيض الضرائب غير المباشرة وتخفيف سعر المكالمات الهاتفية عبر المدن الاوروبية، الخ.

الحقوق السياسية

ينص الفصل B8 من المعاهدة على ان كل مواطن من دول المجموعة يمكن ان يشارك في انتخاب اعضاء المجالس المحلية (المحافظات) ونواب البرلمان الاوروبي وذلك من البلد الذي يقيم فيه، اي ان بريطانياً يقيم في المانيا او برتغالياً يقيم في ايرلندا يمكنهما المشاركة في الانتخابين.

وباعتبار ان هذا الاجراء لم يسبق له مثيل في اوروبا فان بلداً مثل فرنسا اضطر الى تعديل دستوره حتى ينسجم مع هذا الفصل. وكما هو واضح فان هذا الاجراء لا يشمل المقيمين الاجانب، ومن جهة يعتبر هذا منطقياً لان الاجانب لا تمثلهم صفة المواطنة الاوروبية، ومن جهة اخرى يعتبر غير منطقي خصوصاً بالنسبة للمجالس المحلية، اذ كيف يمكن ان يمنح بريطاني يقيم في فرنسا مثلاً منذ سنة هذا الحق ويحرم منه جزائري يقيم فيها منذ عشرين سنة؟

ويعتقد البعض ان الدول الاوروبية ستتجه في النهاية الى توسيع دائرة الحقوق السياسية للمهاجرين، ولو ان الرأي العام يظل حالياً معارضاً هذا الاتجاه، وللعلم فان هولندا سمحت منذ ١٩٨٥ للمقيمين الاجانب بالمشاركة في الانتخابات المحلية.

وهناك العديد من الحقوق السياسية الاخرى التي تظل الى حد الآن موضع خلافات بين التشريعات الاوروبية، نذكر منها: حق تكوين الجمعيات، حق الترشح لمناصب المسؤولية في النقابات، حق التظلم امام المحاكم باسم جماعي، الخ.

اي مستقبل؟

بعد اشهر ستدخل السوق الاوروبية الموحدة حيز التنفيذ. وستبدأ البلدان الاوروبية في تطبيق المعاهدة، سواء تم هذا التطبيق ببطء او بسرعة. وكما بينا، فان هذا المعطى الجديد من شانه ان يغير الكثير من اوضاع المهاجرين، سلباً ام ايجاباً، حسب الحالات. والاهم هو ان ندرك ان المجموعة لم تتفق بعد على كل معالم «سياسة الهجرة» التي اوصت معاهدة ماستريخت بانشائها، وان ما تم الاتفاق عليه الى حد الآن كان يميل الى التشدد، وانه تقرر من دون استشارة احد، لا البرلمانات الوطنية، ولا البرلمان الاوروبي، ولا جمعيات المهاجرين، ولا اللجنة العليا للاجئين، ولا منظمات حقوق الانسان.

وكرست المعاهدة هذا التوجه بقصر الصلاحيات في هذا الشأن بالمجلس الاوروبي، اي بالحكومات. والمجلس هو الذي سيتولى مستقبلاً، وعبر سنوات من التفاوض والدرس، تحديد «السياسة الاوروبية للهجرة». ينبغي اذن على المهاجرين ومنظماتهم ان لا يقفوا موقف المتفرج اثناء ذلك، وان يعملوا على متابعة الاجتماعات التي ستخصص لهذا الموضوع، وان يحاولوا ايصال وجهات نظرهم، والضغط للمحافظة على مكاسبهم. ذلك ان الوحدة الاوروبية ستدفع البرتغاليين والاسبانيين والايطاليين واليونانيين والايرلنديين الى التوجه نحو فرنسا وبريطانيا والمانيا طلباً للشغل والاقامة، مما يقلل من حاجة هذه البلدان الغنية لليد العاملة

اللاأوروبية، ويدفع الرأي العام الى مزيد من التذمر من وجود الاجانب، كما ان الحكومات الاكثر تشدداً في مواقفها من الهجرة ستكون في موقع اقوى عند التفاوض.

والواقع ان مسالة الهجرة تطرح - اكثر من ذلك - صورة اوروبا الموحدة، هل ستكون قلعة محصنة ضد فقراء الداخل والخارج ام ستكون فضاء منفتحاً على قضايا الآخرين؟ وكيفما كانت النوايا، فان الوضع الاقتصادي سيكون حاسماً في هذا المجال. ان التشدد نحو المهاجرين يعني ان الاقتصاد الاوروبي هو في حال خوف من المستقبل (البطالة، التضخم...)، وهذا بدوره يعني ان اوروبا غير متأكدة من ربح رهان الوحدة، ذلك الرهان الذي تمثل في انشاء اكبر سوق عالمية لتصبح اوروبا قوة اقتصادية ضاربة، فمصير المهاجرين هو الى حد ما احد مؤشرات النجاح او الفشل.

---

* كاتب تونسي مقيم في باريس.

☐ وزراء خارجية المجموعة الاوروبية يبحثون اليوم مصير ماستريخت :

ميجور يؤكد حرصه على عدم إفساد العلاقات مع ألمانيا

تدهور شعبية رئيس وزراء بريطانيا إلى أدنى مستوى منذ ٢٣ شهرا

لندن ـ وكالات الانباء ـ قبل يوم واحد من اجتماع وزراء خارجية دول الجماعة الاوروبية اليوم فى لوكسمبورج لوضع الخطوط العريضة لانقاذ اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية والاعداد لاجتماع قمة المجموعة فى ١٦ اكتوبر الحالى الذى سيبحث تزايد الاتجاه المعارض لاتفاقية ماستريخت داخل دول المجموعة اعلن جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى انه لن يسمح للخلاف القائم بين بريطانيا والبنك المركزى الالمانى «البوندس بنك» حول تحمل مسئولية انهيار سعر الجنيه الاسترلينى وخروجه من نظام ضبط اسعار العملات الاوروبية بافساد العلاقات مع الحكومة الالمانية.

وقال ميجور فى أول تعليق له حول دور «البوندس بنك» فى تفجير الأزمة النقدية التى شهدتها أسواق المال الاوروبية مؤخرا انه يجب التفريق بين الحكومة الالمانية وبين البنك المركزى الالمانى المستقل.

وأضاف ميجور الرئيس الحالى للمجموعة الاوروبية انه سوف يلتقى بالمستشار الالمانى هيلموت كول قبل انعقاد اجتماع القمة الطارئة بمدينة برمنجهام لبحث ازمة نظام أسعار الصرف الاوروبية.

ودافع رئيس الوزراء البريطانى ـ فى حديث نشرته صحيفة «صنداى اكسبريس» ـ عن وزير خزانته نورمان لامونت مؤكدا ان استقالته او اقالته من منصبه غير واردة على الاطلاق.

واوضح ميجور ان الاستراتيجية الاقتصادية والمالية التى صاغها لامونت لم تكن خاطئة الا ان الاحداث التى سبقت انهيار الاسترلينى منذ ثلاثة أسابيع والتى غيرت هذه الاستراتيجية لم تكن متوقعة على الاطلاق.

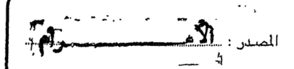
وكان لامونت قد اتهم «البوندس بنك» بتحمل مسئولية الاضطرابات التى شهدها نظام أسعار صرف العملات الاوروبية جزئيا الا ان «البوندس بنك» نفى هذه الاتهامات وأعلن انه تصرف بالطرق المناسبة.

وقد تراجع سعر صرف الجنيه فور الاعلان عن هذه الاتهامات الى رقم قياسى جديد وهو ٢.٤٣ مارك مساء الجمعة الماضى وتوقع المتعاملون تراجع سعر الاسترلينى مرة أخرى عندافتتاح التعاملات اليوم اذا لم ينه البوندس بنك والحكومة البريطانية تبادل الاتهامات العلنية بينهما.

يأتى ذلك فى الوقت الذى انهارت فيه شعبية رئيس الحكومة البريطانى بنسبة كبيرة ووصلت الى ادنى مستوى لها منذ تقلده زعامة حزب المحافظين والسلطة فى نوفمبر عام ١٩٩٠.

وكشف استطلاع جديد للراى العام البريطانى نشرته صحيفة «صنداى تايمز» أمس أن عدد مؤيدى سياسة ميجور قد انخفض من ٤٧٪ خلال الشهر الماضى الى ٣٣٪ حاليا وان المتذمرين من هذه السياسة ارتفع من ٤٦٪ الى ٦٠٪ بينما اعرب ٥٢٪ ممن شملهم الاستطلاع عن اعتقادهم بأن الازمة الاقتصادية سوف تزداد سوءا فى بريطانيا.





ميجور يؤكد تمسكه باتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية

انتقادات عنيفة لرئيس وزراء بريطانيا لتدهور الوضع الاقتصادى

برايتون «انجلترا» . وكالات الانباء . بعد يوم واحد من مناشدته البريطانيين بعدم الانزعاج بسبب تدهور قيمة الجنيه الاسترلينى والاسهم البريطانية الى مستويات متدنية أمس الأول، تلقى رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور صفعة جديدة أمس عندما أظهر استطلاع للرأى نشرته صحيفة «صن» أمس مزيدا من التدهور فى شعبيته وتفضيل ٤٥٪ من البريطانيين لرئيسة الوزراء السابقة مارجريت ثاتشر وذلك فى الوقت الذى استعد فيه لمواجهة المعارضين للوحدة الأوروبية فى الاجتماع السنوى لحزب المحافظين الحاكم أمس بمدينة برايتون .

وأكد ميجور عشية افتتاح الاجتماع السنوى لحزب المحافظين الذى يستمر لمدة اربعة أيام انه لن يتنازل عن بوصة واحدة لمعارضى اتفاقية ماستريخت للوحدة النقدية والاقتصادية وقال انه ليست لديه اية نية لكى يحنث بوعده بشأن اتفاقية ماستريخت التى وقع عليها العام الماضى .

وقد تفجرت الانقسامات علنا بين مؤيدى ومعارضى اتفاقية ماستريخت فى اليوم الأول لمؤتمر الحزب، وصدق المؤتمر فى نهاية المناقشة العاصفة على سياسة الحكومة ازاء الاتفاقية، غير أن بعض أعضاء مجلس العموم من الحزب هددوا بالتصويت ضد الاتفاقية عندما يقدمها ميجور للبرلمان خلال الأشهر القليلة القادمة .

وقد تزايدت حدة الانتقادات ضد ميجور عشية اجتماع الحزب حيث اتهم اتحاد الصناعات البريطاني ميجور بعدم وجود سياسة اقتصادية يتعامل بها مع المشاكل الاقتصادية التى يواجهها ووصفه بأنه فعل كمن «يرقص فى الظلام»!



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ اكتوبر ١٩٩٢

ميتران وهل يترك قصر الاليزيه فى بداية ٩٣

● رسالة باريس :
د . وليم ويصا

هل يترك الرئيس الفرنسى الحكم قبل انتهاء فترة ولايته الثانية فى مايو ١٩٩٥ ؟ .. وبالتحديد فى مطلع العلم القادم .. ام يظل فى الرئاسة حتى نهاية هـذه الفترة وفقـا للدستور ؟

وإذا كان هذا السؤال قد تردد من قبل .. إلا انه طرح نفسه .. بإلحاح شديد .. خلال الأيام التى سبقت الاستفتاء على معاهدة ماستريخت .

وينقسم المراقبون .. والمقربون من الرئيس إلى قسمين .. احدهما يرى .. انه قد يترك الحكم فى مطلع العلم القادم .. والثانى يرى انه سوف يظل داخل قصر الإليزيه .. لتوفير افضل الفرص الممكنة .. لنجاح المرشح الاشتراكى القادم .

الفرنسيون هم شعب متبرم دائما .. يتمل سريعا من رجال السياسة .. وحتى من الابطال الذين قادوا نضاله .. حيث لم يستطع ديجول الذى حرر فرنسا من الاحتلال النازى .. ان يكمل فترة رياسته الثانية .. وغادر رئاسة الجمهورية .. بعد ان جاءت نتيجة احد الاستفتاءات على غير ما يريد .

وقد ضرب الرئيس ميتران الرقم القياسى فى عدد السنوات التى احتل فيها قصر الإليزيه حتى الآن .

وكثيرا ما يتعرض الرئيس ميتران فى مؤتمراته الصحفية للسؤال الذى اصبح تقليديا .. متى تترك الحكم ؟ .

وقد اصبح هذا السؤال .. مطروحا .. بشكل لم يسبق له مثيل .. خلال الحملة التى سبقت الاستفتاء على معاهدة الوحدة الأوربية .. وبخاصة بعد الإعلان عن مرضه منذ اسبوعين .

وكان الجميع يخشون .. من رفض الشعب الفرنسى للمعاهدة .. من خلال رفضهم للرئيس ميتران .. وحصلت على اغلبية ضئيلة للغاية .. بعد ان وقف إلى جانبه زعماء المعارضة الرئيسيين .. الذين انقذوا المعاهدة .. ومعها ميتران . ولكن إلى كم من الوقت .

وعندما يسأل الرئيس ميتران هذا السؤال .. يتعمد عدم الرد .. ويعطى إجابات .. تجعل الأبواب مفتوحة امام جميع الاحمالات .

وإذا عرفنا .. ان جميع استقصاءات الرأى تعطى للمعارضة الحالية .. فوزا كاسحا فى الانتخابات التشريعية القادمة فى شهر مارس القادم .. فإننا نعرف مدى جدية هذا السؤال .. الذى يطرح بدوره سؤالا آخر .. هو هل يقبل الرئيس ميتران مرة ثانية تجربة التعايش مع حكومة تشكلها المعارضة .. مثلما حدث عندما استدعى جاك شيراك لتشكيل الحكومة عقب هزيمة الاشتراكيين فى الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٦ ؟ .. وهل تقبل المعارضة .. مرة ثانية .. هذه التجربة .. التى ادت إلى استفادة ميتران منها .. وهزيمة جاك شيراك فى انتخابات الرئاسة الماضية .. وإعادته للاشتراكيين مرة ثانية إلى البرلمان والحكومة ؟

وهناك عنصر آخر .. يضفى وضوحا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٧ اكتوبر ١٩٩٢

شديدا على هذه القضية .. وهو رغبة الجميع فى فرنسا .. فى تقصير فترة الرئاسة .. من سبع إلى خمس سنوات .. بما فى ذلك الرئيس ميتران نفسه . وهو الأمر الذى يدعو الكثيرين إلى الاعتقاد .. بانه بعد ان نجح ميتران فى تمرير التصديق على المعاهدة .. فإنه سوف يقدم على طرح مشروع قانون أمام الجمعية الوطنية الحالية فى هذا الخصوص .. وينبثق من ذلك سؤال ثالث .. هو هل يطبق الرئيس ميتران على نفسه .. هذا القانون إذا صدر .. وبذلك تنتهى فترة ولايته فى مايو عام ١٩٩٣ ؟

هناك رأيان .. وإجابتان فى الرد على هذه الأسئلة مجتمعة :

● الأول : يرى ان ميتران .. بعد ان جعل من التصديق على معاهدة الوحدة الأوروبية .. القضية الأولى لولايته الثانية .. وبعد ان نجح فى عملية التصديق على المعاهدة .. فإنه بعد ذلك سيتجه إلى تعديل الدستور لتخفيض فترة الرئاسة .. ويغادر قصر الإليزيه .. بعد ان زهد من هذا السؤال المطروح عليه دائما .. متى تترك الرئاسة ؟ وهو بالإضافة إلى ذلك سيدخل التاريخ كرئيس .. ترك الحكم .. بعد ان وافق الشعب الفرنسى على الاستفتاء الذى طرحه .. وليس مثل ديجول الذى غادر الرئاسة بعد ان رفض الشعب الفرنسى الاستفتاء الذى كان قد طرحه عليه .. ويعزز هذا الاتجاه .. كبر سن الرئيس ميتران .. والإعلان عن مرضه بشكل لم يسبق له مثيل مع اى من الرؤساء السابقين .. وذلك رغم انه يمكنه مواصلة الحكم رغم إصابته بسرطان البروستاتا كما يقول الأطباء .

ويرى انصار هذا الرأى .. انه قد يقدم على تقديم مشروع تخفيض فترة رئاسة الجمهورية .. ثم ترك الحكم فى مطلع العام القادم .. وبذلك .. تدخل فرنسا فى انتخابات للرئاسة .. اولا .. ثم الانتخابات التشريعية بعد ذلك .

● والثانى : يرى ان ميتران .. لا يستطيع ان يترك الحكم فى وقت يمر فيه الاشتراكيون باسوأ مرحلة فى تاريخهم منذ وصولهم إلى الحكم .. حيث تتوقع جميع استقصاءات الرأى التى تتم بين وقت وآخر .. انتصارا كاسحا لأحزاب المعارضة فى الانتخابات التشريعية فى مارس القادم .. وذلك بعد أن حصل الاشتراكيون فى الانتخابات البلدية الأخيرة .. على اقل من عشرين فى المائة . وعلى الرغم من ان المؤشرات الاقتصادية طيبة الآن بسبب قوة الفرنك الفرنسى .. وانخفاض معدل البطالة لأول مرة ولو بنسبة ضئيلة .. فإن حكومة بيرجفوا لن تستطيع ان تصنع المعجزات خلال الشهور الخمسة الباقية . ولهذا فإن ميتران .. يحتاج إلى وقت اكبر لتحقيق عدة اهداف .. منها توفير افضل مناخ ممكن امام المرشح الاشتراكى القادم للرئاسة .. حتى يظل الاشتراكيون فى الحكم . وهو يحتاج لتحقيق هذا الهدف .. إلى تفتيت المعارضة اكثر مما هى مفتتة الآن .. وليس هناك وسيلة لتحقيق هذا الهدف .. سوى دعوتها إلى تشكيل الحكومة فى حالة فوزها فى الانتخابات التشريعية القادمة . وإذا عرفنا ان هناك من هو مستعد لقبول رئاسة الحكومة تحت رئاسة ميتران مثل إدوارد بالادير .. نائب رئيس وزراء شيراك السابق .. وإذا عرفت ان هناك من يرفض .. فإن ذلك سوف يزيد الصراعات داخل المعارضة .. التى تعانى من وجود اكثر من شخصية سياسية تصلح لرئاسة الجمهورية .. ورئاسة الحكومة .

كذلك .. ليس هناك وسيلة .. لتخفيض شعبية اى حزب افضل من دعوته إلى الحكم وتولى الوزارة .. لفترة سنتين .. وهى الفترة التى ستكون باقية لميتران فى رئاسة الجمهورية إذا واصل حتى النهاية .. وهذه الفترة قصيرة لن تستطيع خلالها اى حكومة حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها فرنسا مثل البطالة . وبذلك .. يعود الاشتراكيون من جديد إلى رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٥ .

إن البعض هنا فى باريس ينسب هذا السيناريو إلى الرئيس ميتران .. والبعض الآخر .. يرى ان افضل وقت لتركه الحكم سيكون فى مقتبل العام القادم .. وبعد ان حقق نجاحا تاريخيا بالتصديق على معاهدة الوحدة الأوروبية .. وبعد ان يكون هو الرئيس الذى خفض رئاسة الجمهورية .. وطبق ذلك على نفسه .

ويبقى فى النهاية ان نقول .. ان احدا لا يستطيع ان يرجح واحدا من هذه الاحتمالات .. حيث ان ميتران هو الوحيد الذى يعرف الإجابة على السؤال .. بل وقد يكون هو ايضا لا يعرف الإجابة عليه .. وينتظر التطورات المقبلة داخل الساحة السياسية الداخلية .. ليقرر ما إذا كان بإمكانه المواصلة حتى نهاية ولايته عام ١٩٩٥ .. او مغادرة قصر الإليزيه قبل ذلك ! .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ اكتوبر ١٩٩٢

ثاتشر تهاجم معاهدة ماستريخت

مدريد - ق.ن.ا: انتقدت مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة معاهدة «ماستريخت» واعتبرتها «معاهدة غير ديمقراطية»، ودعت دول المجموعة الاوروبية للتخلي عنها.

وقالت ثاتشر خلال اجتماع عقدته في مدريد الليلة قبل الماضية مع نخبة من اصحاب البنوك ورجال الاعمال الأسبان ان معاهدة ماستريخت «تعني تبديل السيادة بالبيروقراطية» وحثت الدول الاوروبية على احترام قرار الدنمارك برفض المعاهدة، والعودة الى فكرة السوق الموحدة التي نصت عليها معاهدة روما.

وأكدت انه اذا كانت هناك نية حقيقية لبناء اوروبا فانه لا بد من احترام حرية كل دولة من الدول الاعضاء في المجموعة واحترام حرية الراي لجميع المواطنين، مشيرة الى ان «الامبراطوريات الكبرى انهارت في الماضي لانها لم تتمكن من الوصول الى الجماهير».

وانتقدت ايضا النظام المالي الاوروبي ووصفته بانه نظام متحيز وفاشل واشادت بسياسات البنك المركزي الالماني (البوندزبنك) وقالت انه البنك الاوروبي الوحيد الذي استطاع المحافظة على التقليل من التضخم.

وقال مراقبون ان هذه الاشادة تعني انحياز ثاتشر الى جانب البنك المركزي الالماني في المواجهة بينه وبين الحكومة البريطانية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ اكتوبر ١٩٩٢

فى انتظار «قمة برمنجهام»

هل ينجح ميجور فى إنقاذ الوحدة الأوروبية؟

□ لندن- إبراهيم نوار

يبدو أن التطورات التى شهدتها أوروبا خلال الأسابيع القليلة الماضية، والتى وضعت معاهدة ماستريخت فى مهب الرياح فعلاً، قد دفعت زعماء أوروبا للتحرك بسرعة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المعاهدة، قبل أن تتعرض لخطر الانهيار.

وفى هذا الإطار تجيء القمة الطارئة لقادة الدول الأوروبية التى تقرر عقدها فى مدينة برمنجهام البريطانية يوم ١٦ أكتوبر الحالى، برئاسة رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور، باعتباره رئيس الدورة الحالية للمجموعة الأوروبية.

وقد بدأ ميجور حملة دبلوماسية واسعة النطاق لإنقاذ المعاهدة، وتدعيم دور بريطانيا الأوروبى.. فالتقى بالرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران منذ أيام فى باريس.. ثم التقى فى لندن مع رئيس الوزراء الدانماركى بول شلوتر، الذى يمثل استفتاء بلاده بالرفض على معاهدة ماستريخت عقبة أمام الوحدة الأوروبية.

وعلى طريق الإعداد لقمة برمنجهام يواجه جون ميجور تحدياً كبيراً لإعادة وضع قطار ماستريخت على الطريق السليم بعد الأحداث السلبية الكثيرة التى شهدتها أوروبا خلال الأسابيع القليلة الماضية.

انقسامات فى كل مكان

ويبدو التحدى الذى يواجهه ميجور متعدد المستويات فهناك الانقسام بين ممثلى حزب المحافظين الحاكم فى مجلس العموم، وهناك الانقسام داخل مجلس الوزراء بشأن معاهدة ماستريخت وشروط عودة بريطانيا إلى القطار الأوروبى.

وإضافة إلى ذلك فهناك الانقسام داخل أوروبا نفسها بين تلك الدول التى تريد التصديق على معاهدة ماستريخت وإدخالها حيز التنفيذ بسرعة، وتلك التى تريد التمهل من أجل إضافة «إيضاحات» أو «ملاحق تفسيرية» إلى المعاهدة.

وهذا التحدى ذو المستويات المتعددة يزيد من صعوبة الدور الذى يجب أن يلعبه جون ميجور لضمان نجاح جهوده.. لكن المسألة لا تتوقف عند هذا الحد، فحزب المحافظين يعقد مؤتمره السنوى والحزب مشغول بالقضايا التنظيمية والسياسية التى من شأنها ضمان ظهوره بصورة جيدة فى مؤتمره الأول بعد نجاحه فى الانتخابات العامة فى ابريل الماضى.

وأخطر ما يمكن أن يواجهه ميجور خلال الأيام المقبلة هو أن يؤدى الانقسام داخل الحكومة بشأن ماستريخت إلى خروج بعض الوزراء الحاليين، الأمر الذى يمكن أن يشعل فتيل التمرد داخل الحزب، وفى أوساط نوابه فى مجلس العموم، ويجعل من التصويت الإيجابى على المعاهدة فى حال تقديمها إلى المجلس مسألة شبه مستحيلة.

وحتى يضمن جون ميجور قدراً من التوازن داخل حكومته، وأيضاً قدراً من القوة التفاوضية بين شركائه الأوروبيين، فسيكون عليه العمل على حل ثلاث مشكلات رئيسية تعترض طريق التصديق على معاهدة ماستريخت، قبل الحديث عن أى شيء آخر.

وهذه المشكلات الثلاث هى:

أولا: تقديم حلول للتحفظات الدانماركية على معاهدة ماستريخت.

ثانيا: وضع مقترحات واضحة لاصلاح نظام أسعار الصرف الأوروبى.

ثالثا: وضع معايير للمحافظة على الطابع الديمقراطى للسلطة.

الدانمارك.. إصلاح ما أفسده الاستفتاء

وخلال لقائه مع رئيس وزراء الدانمارك، فإن الأوراق كانت تبدو مكشوفة حتى قبل انعقاد اللقاء، لقد طلبت بريطانيا - بوصفها الرئيس الحالى للمجموعة الأوروبية - من حكومة الدانمارك أن تقدم «كتاباً أبيض» إلى المجموعة يتضمن التحفظات التى تراها الحكومة، من أجل أخذها فى الاعتبار، حتى يتسنى إجراء استفتاء آخر فى الدانمارك لإلغاء القوة القانونية للاستفتاء الأول الذى أجرى فى يونيو الماضى، والذى أسفر عن رفض المعاهدة.. ولكن تقديرات المراقبين تشير إلى أن «الكتاب الأبيض» لن يكون جاهزاً قبل قمة برمنجهام.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٢

وسيكون البديل تقديم ورقة تتضمن التحفظات الأولية التي تراها الدانمارك ومعظم هذه التحفظات يتمثل في إضافة «حق الاختيار» لحكومة الدانمارك بالنسبة للالتزام ببنود المعاهدة، وهذا البديل المؤقت لن يغني عن تقديم الكتاب الأبيض بواسطة حكومة الدانمارك، ومن المتوقع أن يتم هذا قبل قمة ادنبره في ديسمبر القادم.

أزمة ثقة

وبالنسبة للمشكلة الثانية الخاصة بوضع مقترحات واضحة لاصلاح نظام أسعار الصرف الأوروبي، فإن المسئولين في وزارة الخزانة وفي البنك المركزي البريطاني عاكفون الان على صياغة هذه المقترحات التي يمكن تلخيص الهدف منها في عبارتين، الأولى توفير أقصى قدر من المرونة داخل نظام أسعار الصرف الأوروبي، والثانية توفير أقصى قدر من الالتزام من جانب البنوك المركزية والسلطات النقدية بالتعاون المتبادل لضمان استقرار النظام.

والصعوبة التي تواجه جون ميجور هنا هي أنه تعهد علنا أنه:

١ ـ لن يعود إلى نظام أسعار الصرف الأوروبي حالا.

٢ ـ أنه لن يعود إلى نظام أسعار الصرف الأوروبي بصورته القديمة..

إذن فمن الضروري أن يحصل ميجور على شيء ما، وإلا فإنه سيواجه أزمة ثقة حادة، خصوصا بعد أن تخلت الحكومة عن سياستها الاقتصادية التي دافعت عنها لمدة سنتين في أقل من ٢٤ ساعة وبدون أن تقدم تفسيرا مقنعا بهذا التحول.

الصراع بين الديمقراطية والبيروقراطية

أما فيما يتعلق بالمشكلة الثالثة التي يتعين على ميجور السعي لإيجاد حل لها خلال قمة برمنجهام، فإنها وضع القواعد والمعايير الكفيلة بالمحافظة على الطاقة الديمقراطية للسلطة.. وعدم التوسع في نقل السلطات الفعلية من مؤسسات قائمة على أساس الانتخاب العام في كل دولة إلى مؤسسات جماعية أوروبية قائمة على التعيين مثل اللجنة الأوروبية في بروكسل أو المفوضيات النوعية المتفرعة عنها.. وسيتعين هنا إضافة ملاحق إلى المعاهدة للحد من سلطات البيروقراطية وتأكيد سلطات المجالس المنتخبة.

وإذا لم ينجح جون ميجور في إيجاد حلول مقنعة لهذه المشاكل الثلاثة في قمة برمنجهام، فإن عصا قيادة الأوركسترا الأوروبية ستسقط من يده، وستتحول قمة برمنجهام إلى مظاهرة سياسية على أعلى مستوى ضد بريطانيا، الأمر الذي قد يؤدي إلى توسيع الشرخ السياسي الذي أخذ يفصل بين الجزيرة أو الجزر البريطانية وبين القارة التي تقودها ألمانيا وفرنسا سويا.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٢

ثاتشر تهاجم سياسة ميجور الأوروبية

برايتون (انجلترا) - وكالات الأنباء - قبل ساعات قليلة من الاستقبال الحماسى العاصف لدى دخولها الى قاعة الاجتماع السنوى لحزب المحافظين وجهت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت ثاتشر انتقادات لاذعة لخليفها جون ميجور وخططه الرامية الى تحقيق وحدة أوروبية.

ووصفت ثاتشر فى مقال نشرته صحيفة «يوربيان» لمعاهدة ماستريخت للوحدة الاقتصادية والسياسية والنقدية الأوروبية والتى أيدها مندوبو الحزب يوم الثلاثاء الماضى بأنها شيء عفا عليه الزمن مشيرة الى أن بريطانيا يجب أن تضع مصالحها الخاصة قبل كل شيء.

وأضافت ثاتشر أن تصميم ألمانيا على حماية قيمة المارك أوضح أن الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية أمر مستحيل.

وقد أطلقت مقالة ثاتشر - التى وافقت على عدم الحديث فى مؤتمر حزب المحافظين حتى تتجنب إحراج خليفها ميجور - العنان أمام أنصارها من قادة الجناح اليمينى بالحزب لتوجيه انتقاداتهم إلى الحكومة وإعادة الإنقسامات بين صفوف الحزب.

وقد رد ميجور على هجمات ثاتشر بقوله «إن هذه المسألة تخص ثاتشر وحدها» مشيرا إلى أنه يحظى بتأييد اجماعى بين أعضاء حكومته لسياسته الأوروبية التى تشمل التصديق على معاهدة ماستريخت.

واستبعد نورمان لامونت وزير المالية فى خطابه امام المؤتمر خفض سعر الفائدة للجنيه الاسترلينى فى الوقت الحالى وهو ما يطالب به عدد كبير من أعضاء الحزب وذلك لمواجهة الركود الاقتصادى الذى تعانيه بريطانيا منذ عامين. وأكد لامونت رفضه خروج بلاده من إطار الوحدة الأوروبية.

ومن ناحية اخرى أعلن بنك ايطاليا عن خفض اسعار الفائدة الثابتة لمؤشر لومبارد بنسبة النصف فى المائة لتصل الى ١٦٪ اعتبارا من اليوم الجمعة بينما يتبقى سعر الخصم المتغير عند معدله الحالى بنسبة ١٥ ٪



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٢

وزير الخزانة البريطاني يهاجم « ماستريخت »
وألمانيا تستعد للتصديق على الاتفاقية

لندن ـ وكالات الانباء : دافع نورمان لامونت وزير الخزانة البريطاني عن السياسة الاقتصادية لحزب المحافظين تجاه اتفاقية ماستريخت والوحدة الاوروبية .

ودعا لامونت حزب المحافظين الى التكاتف من اجل تحقيق مستقبل افضل لبريطانيا داخل اوربا مؤكدا ان سياسة حزب المحافظين هي التي تحقق مصالح بريطانيا واهدافها .

وذكر لامونت في كلمة على هامش المؤتمر السنوي العام لحزب المحافظين ان بريطانيا يجب ان تعمل من اجل الحفاظ على سيادتها ضد اية محاولات لاقامة دولة اوروبية عظمى من اجانب بعض دول اوروبا .

ومن المتوقع ان يلقى لامونت معارضة قوية داخل الحزب والمطالبة باستقالته نتيجة التطورات الاقتصادية في بريطانيا .

في الوقت نفسه عقد البوندستاج « البرلمان » الالماني جلسة للموافقة على اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية وسط تاييد كل الاحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة فيما وصف بانه بمثابة موافقة نهائية عليها .

٤٤٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٩ اكتوبر ١٩٩٢

اليوم .. ختام المؤتمر العام لحزب المحافظين

«لامونت» تطالب البريطانيين بالوقوف خلف «ميجور» وتأييد معاهدة ماستريخت

«تاتشر» تشعل الخلافات داخل الحزب وتطالب بالتخلي عن الوحدة الأوروبية

برايتون ـ لندن ـ وكالات الانباء :

يختتم حزب المحافظين البريطاني اليوم مؤتمره السنوي العام المنعقد في مدينة برايتون . شهدت جلسات المؤتمر امس خلافات حادة بين مؤيدي ومعارضي معاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية .

دافع نورمان لامونت وزير الخزانة البريطاني عن السياسة الاقتصادية التي تتبناها حكومة المحافظين تجاه معاهدة ماستريخت والوحدة الاوروبية . دعا وزير الخزانة البريطاني اعضاء الحزب الى التكاتف خلف جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني من اجل مستقبل افضل لبريطانيا داخل اوروبا . وقال لامونت في كلمته امام المؤتمر : ان بريطانيا يجب ان تحافظ على سيادتها ضد اية محاولات لاقامة دولة اوروبية عظمى من جانب بعض دول اوروبا .

ويواجه وزير الخزانة البريطاني ضغوطا متزايدة من اعضاء الحزب للاستقالة من منصبه بعدما قرر خروج بريطانيا والاسترليني من الية سعر الصرف الاوروبي . في الوقت نفسه شنت مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة هجوما حادا على معاهدة ماستريخت والوحدة النقدية الاوروبية . طالبت تاتشر الحكومة البريطانية باعادة ترتيب اولوياتها . واوضحت ان على حكومة ميجور الاعتراف بان معاهدة ماستريخت وآلية سعر الصرف الاوروبي هي اجزاء من افكار الامس وعلى الحكومة ان تنظر نحو المستقبل وتتجنب هذه الافكار .

لكن ادوارد هيث رئيس الوزراء البريطاني الاسبق شن هجوما مضادا على تاتشر واتهمها بكراهية اوروبا والاوروبيين . رفض هيث الذي اقصته بريطانيا عن زعامة الحزب عام ١٩٧٥ الجلوس الى جانب تاتشر على المنصة . وقال : انها تشجع الانقسام داخل الحزب بشأن الروابط مع اوروبا .

من ناحية اخرى بلغ حجم العاطلين في قطاع الصناعة البريطانية ٣٩ الف شخص خلال الشهور الثلاثة الماضية . ذكرت احصائية رسمية ان قطاع الصناعة فقد خلال العام الحالي ٩٤ الفا من العاملين به الذين تحولوا الى عاطلين .



لامونت وزير الخزانة البريطاني مع زوجته في استراحة بين الجلسات



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٢

ثاتشر تؤجج انقسام المحافظين حول وحدة المجموعة الأوروبية

برايتون (انجلترا) : «الشرق الاوسط» ووكالات الانباء

خيم ظل مارجريت ثاتشر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة بكثافة على اعمال مؤتمر حزب المحافظين الحاكم امس مما اعاق جهود الحكومة لحل الازمة الاقتصادية وحل نزاع حول الروابط مع اوروبا.

وكانت ثاتشر قد وافقت على عدم التحدث امام المؤتمر السنوي للحزب «حتى لا تضعف موقف خليفتها جون ميجر». لكن المؤتمر احس بحضورها المهيمن خاصة بعد مقال قصد منه احراج رئيس الوزراء بشدة بسبب توقيته على الاقل.

فقد قالت رئيسة الوزراء السابقة في مقال نشرته في صحيفة «يوروبيان» البريطانية امس ان التصديق على معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية «سيتجه ببريطانيا الى عملة اوروبية موحدة بشكل لا ارادي». وفي الوقت الذي تمكن فيه زعماء الحكومة البريطانية من احتواء التمرد الذي نظمه المتشككون في الوحدة الاوروبية داخل مؤتمر الحزب، اعادت ثاتشر بمقالها الانقسام الى صفوفه واعلنت لمؤيديها ان معاهدة ماستريخت ما هي الا «رؤية الامس».

وأدى تدخلها الى ظهور سلسلة من الانتقادات من جانب شخصيات بارزة في حزب المحافظين وحول الاهتمام بعيدا عن محاولات وزير المالية نورمان لامونت شرح توجهات السياسات المالية لحكومته بعد انهيار سعر الجنيه الاسترليني وخروجه من آلية ضبط اسعار الصرف الاوروبية.

وقال سياسيون واقتصاديون ان لامونت يجب ان يسلك خطا متوازنا على المدى البعيد (ذلك اذا ظل في منصبه). فهو يغامر باحباط اسواق مالية قلقة تحرص على معرفة مزيد من التفاصيل كما سيجد نفسه محاصرا بين الجناح المؤيد للروابط الاوروبية والمعارض لها داخل حزب المحافظين.

وقدم لامونت، الذي يواجه نداءات تطالبه بالاستقالة بعد خروج بريطانيا من نظام التبادل النقدي الاوروبي، امس الاول اقوى مساندة لسياسة ميجر التي تدعو الى التصديق على معاهدة ماستريخت وابقاء بريطانيا في قلب اوروبا.

وقال لامونت: «مسؤوليتنا هي الا ندير ظهورنا الى اوروبا وان ننضم الى رئيس الوزراء ونستخدم نفوذ امتنا الهائل ونفوذ حزبنا حتى نضمن ان تصبح المجموعة جهازا فاعلا وتحقق النجاح العملي الذي نترقبه».

وقالت ثاتشر في اطار هجومها على ماستريخت: «لقد آن الاوان لكي نضع اولوياتنا بشكل صحيح. وعلى الحكومة ان تعترف بأن ماستريخت - مثلها مثل نظام التبادل النقدي الاوروبي - ما هي الا جزء من رؤية الامس. وقد حان الوقت لكي نحدد رؤية الغد». يذكر ان «السيدة الحديدية» استقبلت بعاصفة مدوية لدى دخولها قاعة المؤتمر امس وهتف لها الكثير من الحضور مطالبين اياها بإلقاء كلمة امام المؤتمر.

من جهة اخرى انضم ادوارد هيث رئيس الوزراء البريطاني الاسبق الى شخصيات بارزة اخرى في الحزب هاجمت ثاتشر «لاحداثها انقساما بشأن الروابط مع اوروبا».

وقال هيث، الذي اقصته ثاتشر من زعامة الحزب عام ١٩٧٥، انه لن يجلس الى جوار ثاتشر على منصة الحزب (امس). وقال في حديث مع التلفزيون البريطاني: «لن اتورط في ما يجري. مارجريت ثاتشر تكره اوروبا والاوروبيين».



وجودها خيم بقوة على اعمال مؤتمر المحافظين

ثاتشر: ماستريخت هي رؤية الامس

لندن - «صوت الكويت» - رويتر: خيم ظل مارغريت ثاتشر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة بقوة على اعمال مؤتمر حزب المحافظين الحاكم امس مما اعاق جهود الحكومة لحل الازمة الاقتصادية وحل نزاع حول الروابط مع اوروبا.

وكانت ثاتشر قد وافقت على عدم التحدث امام المؤتمر السنوي للحزب حتى لا تضعف موقف خليفتها رئيس الوزراء البريطاني الحالي جون ميجور ولكن المؤتمر احس بحضورها بقوة.

وقالت ثاتشر في مقال كتبته لصحيفة «يوروبيان» ان التصديق على معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية سيتجه ببريطانيا الى عملة اوروبية موحدة بشكل لا ارادي.

وفي الوقت الذي تمكن فيه زعماء الحكومة البريطانية من احتواء التمرد الذي نظمه المتشككون في الوحدة الاوروبية داخل مؤتمر الحزب اعادت ثاتشر الانقسام الى صفوف المحافظين واعلنت لمؤيديها ان معاهدة ماستريخت هي «رؤية الامس».

وادى تدخلها الى ظهور سلسلة من الانتقادات من جانب شخصيات بارزة في حزب المحافظين وحول الاهتمام بعيدا عن محاولات نورمان لامونت وزير الخزانة البريطاني شرح توجهات السياسة المالية لحكومته بعد انهيار سعر الجنيه الاسترليني وخروجه من آلية ضبط اسعار الصرف الاوروبية.

جون ميجور (رويتر)

وشرح لامونت في خطابه امس الخطوط الرئيسية لسياسته الاقتصادية التي تخلت الان عن محور رئيسي هو الاستراتيجية المناهضة للتضخم.

وقال سياسيون واقتصاديون ان لامونت يجب ان يشكل خطا متوازنا. فهو يغامر باحباط اسواق مالية قلقة تحرص على معرفة مزيد من التفاصيل كما سيجد نفسه محاصرا بين الجناح المؤيد للروابط الاوروبية والمعارض لها داخل حزب المحافظين.

وقدم لامونت الذي يواجه نداءات تطالبه بالاستقالة بعد خروج بريطانيا من آلية ضبط اسعار الصرف الاوروبية اول من امس اقوى مساندة لسياسة ميجور التي تدعو الى التصديق على معاهدة ماستريخت وابقاء بريطانيا في قلب اوروبا.

وقال لامونت «مسؤوليتنا هي الا ندير ظهورنا الى اوروبا وان ننضم الى رئيس الوزراء ونستخدم نفوذ امتنا الهائل ونفوذ حزبنا حتى نضمن ان تصبح المجموعة جهازا فاعلا وتحقق النجاح العملي الذي نترقبه».

وقالت ثاتشر في اطار هجومها على ماستريخت «حان الاوان لكي نضع اولوياتنا بشكل صحيح. وعلى الحكومة ان تعترف بأن ماستريخت مثلها مثل الية ضبط اسعار الصرف الاوروبية هما جزء من رؤية الامس وحان الوقت لكي نحدد رؤية الغد».

وانضم رئيس الوزراء البريطاني الاسبق ادوارد هيث الى شخصيات بارزة اخرى في الحزب هاجمت ثاتشر لاحداثها انقسام بشأن الروابط مع اوروبا.

وقال هيث الذي اقصته ثاتشر من زعامة الحزب عام ١٩٧٥ انه لن «يجلس الى جوار ثاتشر على منصة الحزب» وقال في حديث مع التلفزيون البريطاني «لن اتورط في ما يجري.. انها تكره اوروبا والاوروبيين».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٢

عمال البترول في النرويج .. يحتجون على ماستريخت»

□ أوسلو - أ.ب «داوجونز»:

أعلن أحد اتحادات عمال البترول في النرويج أنه سوف يبدأ اضرابا شاملا عن العمل لمدة ساعة واحدة يوم الخميس المقبل تعبيرا عن مخاوف العمال من تسريح عدد منهم بسبب اتفاقية الوحدة الأوروبية.

وذكر رئيس الاتحاد اودليف تونيسن أن العمال المنضمون للاتحاد وعددهم ٣ الاف عامل سوف يضربون عن العمل من الساعة التاسعة إلى الساعة العاشرة في اليوم المحدد للإضراب.

ولم يتضح بعد الخسائر التي قد يتعرض لها قطاع انتاج البترول الغاز الطبيعي في النرويج بسبب هذا الاضراب القصير جدا الذي يدعو له اتحاد واحد لعمال البترول هناك.

ومما يذكر أن النرويج تنتج ٢ مليون برميل بترول يوميا بالاضافة إلى انتاجها من الغاز الطبيعي.

وقد أعرب الاتحاد الذي دعا للاضراب عن مخاوفه من أن تؤدي اتفاقية الوحدة الأوروبية التي ستفتح حدود أوروبا أمام الأوروبيين كلهم إلى وجود عمال اجانب يتقاضون أجورا أرخص من العامل النرويجي الذي يعمل في حقول البترول.

وطالب الاتحاد بحماية البرلمان للعمال النرويجيين من البطالة وقلة الأجور عند تنفيذ اتفاقية ماستريخت



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٢

شبح تاتشر يخيم على مؤتمر حزب المحافظين

رغم الانقسامات.. ميجور يحظى بتأييد الحكومة لماستريخت

□ برايتون - وكالات الأنباء:

دافع نورمان لامونت وزير الخزانة البريطاني عن السياسة الاقتصادية لحزب المحافظين تجاه ماستريخت والوحدة الأوروبية. ودعا لامونت حزب المحافظين إلى التكاتف من أجل تحقيق مستقبل أفضل لبريطانيا داخل أوروبا مؤكدا أن سياسة حزب المحافظين هي المحققة لمصالح بريطانيا وأهدافها.

وقال لامونت، في كلمة القاها أمام المؤتمر السنوي العام لحزب المحافظين إن بريطانيا يجب أن تعمل من أجل الحفاظ على سيادتها ضد أية محاولات أوروبية لإقامة دولة أوروبية عظمى من جانب بعض الدول. ومن المتوقع أن يلقى لامونت معارضة قوية داخل الحزب نتيجة للتطورات الاقتصادية في بريطانيا.

وفي الوقت الذي يشهد فيه المؤتمر السنوي لحزب المحافظين البريطاني مناقشات حادة حول معاهدة الوحدة الأوروبية «ماستريخت» خيم شبح مارجريت تاتشر، رئيسة الوزراء السابقة وأحد أبرز منتقدي الوحدة الأوروبية، على اجتماعات الحزب وأدى إلى زيادة حدة الانقسامات بين صفوفه. ورغم موافقة تاتشر على عدم الحديث أمام مؤتمر الحزب الذي يستمر لليوم الثالث على التوالي، بهدف الحفاظ على وحدة الحزب، إلا أن مجرد وجودها ألقى بمزيد من الوقود على المناقشات الحامية بين مؤيدي ومعارضي «ماستريخت»، الأمر الذي يؤثر على موقف جون ميجور رئيس الوزراء، رغم حصوله على الأغلبية المطلوبة للمضي قدما على طريق تنفيذ بنود الاتفاقية.

وكانت تاتشر قبل دخولها اجتماعات الحزب في برايتون قد كتبت مقالا مطولا في صحيفة «ذي ايروبيان» هاجمت فيه اتفاقية ماستريخت ونظام الية سعر الصرف الأوروبي. ووجهت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة انتقادا شديد اللهجة للخطط الرامية إلى الإسراع في تحقيق الوحدة الأوروبية.

ووصفت تاتشر اتفاقية ماستريخت بأنها مجرد شيء عفا عليه الزمن مشيرة إلى أن على بريطانيا النظر إلى المستقبل ووضع مصلحتها الخاصة قبل كل شيء. وقالت إن تصميم المانيا على حماية قيمة المارك أوضح أن الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية أمر مستحيل. وقد أشارت كلمات تاتشر رد فعل غاضب لدى عدد من الأعضاء البارزين في حزب المحافظين. وقال إدوارد هيث رئيس الوزراء الأسبق إن تاتشر تكره أوروبا وجميع الأوروبيين ولا تستطيع طرح رؤية بديلة لمستقبل أوروبا لأنه ليس لديها رؤية بهذا الخصوص. ومن جانبه صرح جون ميجور بأنه يحظى بتأييد جماعي بين أعضاء حكومته لسياسته الأوروبية التي تشمل التصديق على اتفاقية ماستريخت.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٢

الفرنسيون ضاق صدرهم والسياسيون نفذ صبرهم

ميتران يتردد بين الاستقالة المرضية والبقاء لحماية الوحدة الاوروبية!



رسمياً، لا يزال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران يقضي فترة نقاهة بعد عملية «البروستاتا» واكتشاف اصابته بسرطان «غير خبيث». هذا لم يمنعه من عقد لقاء قمة مع مستشار المانيا هيلموت كول (يوم ٩/٢٢) ولقاء قمة آخر مع رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور يوم الاربعاء من الاسبوع الماضي (٩/٣٠). الا ان الذين يعرفون الرئيس الفرنسي عن قرب يقولون انه «يعتكف ليفكر» وينتظرون، نتيجة لهذا التفكير، صدور قرار مهمّ قد يؤثر على مستقبل الوضع السياسي العام في فرنسا.

يتعرض ميتران حالياً لضغط مكثف من بعض رفاقه الاشتراكيين لاستغلال فرصة الانقسام الشديد في صفوف احزاب المعارضة، والذي تبينّ بوضوح في عملية الاستفتاء على معاهدة ماستريخت، للدعوة الى اجراء الانتخابات البرلمانية الشهر الحالي قبل موعدها المقرر في آذار (مارس) المقبل. وحجتهم في ذلك ان «الامور» (يقصدون شعبية الحزب وكذلك الوضع الاقتصادي) تسير من اسوأ الى اسوأ ولن تتحسن قبل موعد الانتخابات.

ولكن، في الوقت ذاته، يضغط فريق آخر من الاشتراكيين للانتظار حتى آذار لاعادة التماسك الى صفوف الاشتراكيين وكذلك لمحاولة الوصول الى تآلف مع حزب الخضر.

ايضاً، يواجه ميتران محاولة طرح التصويت بعدم الثقة في الحكومة بعد ان عاود البرلمان اجتماعاته يوم الجمعة الماضي (١٠/٢)، ونظرياً بامكان المعارضة ان تسقط الحكومة وتفرض حل البرلمان واجراء الانتخابات. الا ان المعارضة نفسها منقسمة، وقادتها قد يفضلون التمهل الى آذار لتتاح لهم فرصة تنظيم صفوفهم.

لا يشك اي من المراقبين الى الآن ان الانتخابات البرلمانية، ايا كان موعد عقدها، ستؤدي الى هزيمة الاشتراكيين، وهذا الامر يدركه الرئيس ميتران جيداً، وهو السبب الرئيسي في قضائه «فترة التفكير» الحالية. فامام الرئيس الفرنسي خيار الاستقالة الآن، قبل انتهاء فترة رئاسته في العام ١٩٩٥، وبهذا يريح نفسه من عذاب التعايش ثلاث سنوات مع حكومة يمينية كما حدث من قبل. كذلك، وبعد الموافقة الشعبية على معاهدة ماستريخت، برغم هزالها، يستطيع ميتران ان يعلن تحقيق اهدافه السياسية (وحدة اوروبا) ويطمئن الى دخوله سجل التاريخ الفرنسي.

لكن الاهم من تلك الاعتبارات هو ان استقالة ميتران الآن قد تنقذ الحركة الاشتراكية. فخروجه وسط هالة من الانجازات (وبسبب اصابته بالسرطان) يؤدي الى تراص صفوف الاشتراكيين حول المرشح المرجح للرئاسة، ميشال روكار. وفوز الاشتراكيين في انتخابات رئاسية يساعد بالتالي على الفوز على الانتخابات البرلمانية.

الا ان هناك ما يدفع ميتران (٧٥ سنة) لرفض فكرة الاستقالة الآن. فهو يرى، كما يقول بعض المقربين منه، ان من واجبه قضاء فترته الرئاسية الاخيرة بالكامل وذلك «لحماية الوحدة الاوروبية من اعدائها»، اذ لم يعد في اوروبا من يحمي وحدتها سواه، ومستشار المانيا الغربية هيلموت كول. اما الباقون فهم متخاذلون غارقون في تيارات اوضاع بلادهم الداخلية.

وفرنسا نفسها ليست محصنة ضد التيارات الداخلية. زعيم حزب التجمع من اجل الجمهورية جاك شيراك يعلن انه لن يقبل الدخول في حكومة تعايش مع رئيس اشتراكي، مما دفع الزعيم المعارض الآخر، فاليري جيسكار ديستان، الى تقريعه علانية وتصريحه ان لا يقبل «بمحاولة انقلاب» ضد الحكومة الحالية. واكد ذلك فداحة الانقسام الذي تعاني منه الاحزاب المعارضة.

بعض الخبثاء يقول ان ميتران قد نصب شرطاً محكماً لخصومه بالدعوة الى عقد استفتاء شعبي على معاهدة ماستريخت حتى بعد ان صدق عليها المجلس الوطني. فقد اظهر بذلك ان اليمين منقسم على نفسه، واظهر الخلاف بين قادته على الملأ. وهو لا يخشى فوز المعارضة في الانتخابات النيابية وتشكيلها الحكومة الجديدة، فباستطاعته وقتها تحميلها مسؤولية تردي الاوضاع الاقتصادية!

الازمة السياسية بدات فور قرار اجراء استفتاء شعبي حول معاهدة ماستريخب لاقامة الوحدة الاوروبية على اصعدة متقدمة، اي توحيد النقد في عملة اوروبية موحدة (الايكو)، وتوحيد القرار السياسي الخارجي لاوروبا.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 9 أكتوبر 1992

وتعميق الوحدة الاقتصادية وتوحيد التشريعات والخدمات والمعونات الاجتماعية. كانت استطلاعات الراي وقتها تعطي للموافقة على المعاهدة نسبة تراوح ٧٠ بالمائة من الناخبين.

تلك الاستطلاعات جعلت انصار اوروبا ينامون على حرير ويعتبرون ان لا حاجة للمزيد من الدعاية لان الشعب الفرنسي سيوافق على المعاهدة، دون بذل اي جهد لتفسير مضمونها وتفاصيلها، خصوصا وان الجمعية الوطنية الفرنسية باكثريتها الساحقة قد وافقت على تعديل الدستور لكي يتوافق مع بنود تلك المعاهدة، مما يعني ان جميع الفئات السياسية الممثلة في مجلس الشيوخ والنواب موافقة على ماستريخت. دفع ذلك الرئيس ميتران الى اقرار الاستفتاء بينما كان باستطاعته الاكتفاء بتصديق الجمعية الوطنية وابرامها للمعاهدة. فقد ظن الرئيس الفرنسي ان النسبة العالية من المؤيدين للوحدة الاوروبية ستشكل انتصاراً شخصياً له ولحزبه الذي يعاني من تراجع شعبيته بسبب امور متعددة اهمها فساد رجال السياسة واستخدامهم لمواقعهم من اجل تحقيق المكاسب المادية، وبسبب السياسة الاقتصادية التي يعتمدها الحزب الاشتراكي التي من شانها، حسب آراء المعارضة اليمينية، زيادة البطالة وضعف النمو الاقتصادي. وكذلك بسبب السياسة الخارجية للحكومة الفرنسية التي تتصف بالتردد في المسائل الجوهرية التي تهم فرنسا مثل الموقف الحازم من الازمة اليوغوسلافية وعلاقات فرنسا المتراخية مع اوروبا الشرقية وروسيا وبلدان القارة الافريقية، كل هذه المآخذ انعكست ازمات اجتماعية وسياسية اخذت تظهر بين الحين والآخر وتهدد المكاسب التي حصلت عليها الفئات الشعبية اثناء فترة الرخاء وحتى اثناء الحكم الديغولي، قبل العهد الاشتراكي. ومن اهم هذه الازمات ازمة البطالة التي تتزايد نسبها باستمرار منذ حرب الخليج حتى وصل عدد العاطلين عن العمل الى عتبة الثلاثة ملايين، اي حوالي ١٠ بالمائة من القوى العاملة.

وبعد ازمة البطالة وبالاهمية نفسها تاتي مشكلة المزارعين الذين قاموا بتحركات وتظاهرات متعددة للاحتجاج على التدابير التي اتخذتها المجموعة الاوروبية بتخفيض الانتاج الزراعي والاستعاضة عنه بتعويضات تدفع للمزارعين. وحجة هؤلاء ان هذه التدابير وان كانت سترفع الاسعار من خلال تخفيض العرض ستقضي على خصوبة الارض وبالتالي على المزارعين. هذا فضلاً عن ان الصادرات الزراعية الاميركية ستكون منافسة للمنتوجات الاوروبية لانها تباع باسعار ارخص. ولهذا يطالب المزارعون الفرنسيون بتدابير اوروبية لحماية المنتوجات الزراعية وهو ما تعترض عليه الولايات المتحدة لانه منافٍ لحرية السوق وللمفاهيم الليبرالية الاقتصادية.

اما الازمات الاجتماعية الاخرى، وان كانت اقل اهمية، فلا يجوز التغاضي عنها. هذه الازمات هي: اضرابات الممرضين والممرضات ومطالبتهم بضمانات ورفع اجورهم، اضراب سائقي الشاحنات احتجاجاً على رخصة السواقة الجديدة التي تفترض تسجيل المخالفات وتجميعها، مما يؤدي الى سحب هذه الرخصة من السائق الذي يرتكب عدداً معيناً من المخالفات. لقد عرقلت الشاحنات السير على الطرق والاوتوسترادات اكثر من عشرة ايام في بداية العطلة الصيفية، واخطرت الحكومة لاعطائهم مزيداً من الضمانات. ويجري حالياً اضراب حرّاس السجون اثر عمليتي هروب مسلح قام بها السجناء وقتل فيها اثنان من الحراس.

بالاضافة الى هذه الازمات الاجتماعية، هناك ازمات مالية تصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية وتجعل صناديق الضمان الاجتماعي كصندوق المرض وصندوق البطالة، وصندوق التقاعد تقع في عجز مالي، مما اضطر الدولة اما الى تمويلها من ميزانيتها، واما الى رفع نسب المساهمة من قبل العمال وارباب العمل، واما الى الحد من هذه الخدمات وفق الاتفاق الذي حصل مؤخراً، في مطلع الصيف بين ارباب العمل والعمال، والذي يخفض تعويضات البطالة او يخفض مدة الاستفادة منها.

هذه الازمات وان لم يكن لها علاقات مباشرة بمعاهدة ماستريخت، الا انها ارتبطت بها الى حد بعيد، ولم تقنع بنود المعاهدة لا الفلاحين ولا العمال بان هذه الوحدة الاوروبية الجديدة ستكون لصالحهم وصوّت منهم ضدها ٦٠ بالمائة ولكن نتيجة التصويت على المعاهدة لم تكن بسبب الانقسامات الفئوية او الطبقية بل نتيجة لاعتبارات اخرى لها علاقة بالانقسامات السياسية من جهة وبرفض المجتمع الفرنسي للطاقم السياسي القائم. والا كيف يمكن تفسير عجز معظم القادة الفرنسيين (رئيس الجمهورية وخلفه الحزب الاشتراكي الحاكم، مرشح المعارضة الديغولية جاك شيراك ومعه معظم قادة حزبه ماعدا شارل باسكوا وفيليب سيغال، وهما اقل اهمية داخل حزب التجمع من اجل الجمهورية، ورئيس الجمهورية السابق فاليري جيسكار ديستان ومعه كل قادة الوسط المتحمسين لاوروبا، بالاضافة الى رؤساء الحكومات السابقين امثال ريمون بار ورؤساء البلديات في المدن الكبرى) عن تجميع سوى ٢٥ و ٥٠ بالمائة فقط من الناخبين لصالح معاهدة ماستريخت؟

وعندما ظهر ان معارضة المعاهدة تتقدم في الاحصاءات، شعر الطاقم السياسي الفرنسي كله، يميناً ويساراً، بالخطر واستخدم كل الوسائل المتاحة لتعبئة المواطنين من اجل التصويت بنعم للمعاهدة. وهو بذلك اراد بشكل غريزي المحافظة على نفسه. فمعظم التشكيلات السياسية اصبحت منقسمة على ذاتها. ويقود الاتجاهات المعارضة لماستريخت قادة من الصف الثاني،



طموحها ان تنتقل الى الصف الاول للقيادة: مثل باسكوا وسيغان في الحزب الديغولي وجان بيار شوفينمان في الحزب الاشتراكي وفيليب دوفيلييه في تيارات احزاب الوسط. هذا طبعاً بالاضافة الى انقسام جماعة الخضر وحماة البيئة. والفئتان الوحيدتان اللتان بقيتا موحدتين في معارضتهما لمعاهدة ماستريخت هما الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة بزعامة جان ماري لوبن والحزب الشيوعي.

اذن من هذا الامتحان العسير خرجت جميع الفئات السياسية التقليدية منهكة منقسمة على نفسها وعليها ان تعيد بناء وحدتها لمواجهة الاستحقاقات الداخلية المقبلة، واهمها الانتخابات النيابية التي ستجري في آذار (مارس) المقبل حيث كانت تتوقع الاستطلاعات فوز اليمين المعتدل (الديغولي والوسط)، الامر الذي سيجبر الرئيس ميتران الاشتراكي على التعايش مع حكومة معارضة، او الاستقالة لتقديم موعد الانتخابات الرئاسية التي من المقرر ان تجري في العام ١٩٩٥.

ولكن قبل القاء الضوء على تركيبة الاحزاب السياسية وازماتها بعد الاستفتاء وانعكاس نتائج هذا الاستفتاء على وحدتها وامكانياتها المستقبلية، لا بد من اجراء قراءة في الارقام حول تركيب جماعة «اللا» وجماعة «النعم» وفقاً للخريطة السياسية السابقة: لقد انقسم الناخبون الفرنسيون الذين يبلغ عددهم حوالي ٣٨ مليون ناخب الى ثلاثة اقسام متساوية تقريباً: ٣٦ بالمائة صوتوا «نعم» و ٣٣ بالمائة صوتوا «لا» و ٣١ بالمائة امتنعوا عن التصويت او اعتبرت اوراقهم لاغية او صوتوا بورقة بيضاء. اما الاحزاب السياسية فقد كانت نسب ناخبيها على الشكل التالي: الحزب الشيوعي الفرنسي، صوت ٧ بالمائة من ناخبيه بنعم و ٧٧ بالمائة بلا، و ١٦ بالمائة امتنعوا. والحزب الاشتراكي كانت نسب تصويت ناخبيه ٥٦ بالمائة نعم و ١٨ بالمائة لا و ٢٦ بالمائة امتنعوا. حماة البيئة الذين يتزعمهم بريس لالوند القريب من الاشتراكيين (كان وزيراً في الحكومة السابقة) وهو يؤيد معاهدة ماستريخت توزعت اصواتهم على النحو التالي: ٤٧ بالمائة نعم و ٢٠ بالمائة لا و ٣٣ بالمائة امتناع. وجماعة الخضر الذين يتزعمهم انطوان فاشتير المؤيد للمعاهدة كانت اصواتهم كما يلي: ٢٩ بالمائة نعم و ٣٢ بالمائة لا و ٣٩ بالمائة امتناع. حزب الاتحاد الديمقراطي الفرنسي (الوسط) وزعيمهم فاليري جيسكار ديستان المتحمس كثيراً لاوروبا اقترع ناخبوه ٤٤ بالمائة نعم و ٣١ بالمائة لا و ٢٥ بالمائة امتنعوا. وحزب التجمع من اجل الجمهورية الديغولي الذي يرئسه جاك شيراك عمدة باريس كانت اصواته: ٢٦ بالمائة نعم و ٤٩ بالمائة لا و ٢٥ بالمائة امتناع (اي ان هناك بين المنتخبين الثلثين صوتوا بلا ضد آراء زعماء الحزب وضد ارادة شيراك بالذات). واخيراً حزب الجبهة الوطنية الذي يرئسه جان ماري لوبن صوت كما يلي: ٤ بالمائة نعم و ٧٢ بالمائة لا و ٢٤ بالمائة امتنعوا.

يتضح من هذه الارقام ان الانقسام قد طال كل الاحزاب والتنظيمات السياسية ما عدا الشيوعيين واليمينيين والمتطرفين. مما يدل ان قسماً من هذه الاحزاب قد فضل معارضة تعليمات حزبه والسير وراء شخصية ثانوية ارادت ان تميز نفسها، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لـ ١٨ بالمائة من ناخبي الحزب الاشتراكي الذي عارضوا تعليمات حزبهم وعملوا بدعوة جان بيار شوفينمان وزير الدفاع السابق الذي استقال من منصبه اثناء حرب الخليج وهو رئيس بلدية مدينة بلفور حيث نالت «اللا» زهاء ٥٦ بالمائة من الاصوات. فشوفينمان الذي كان احد الاجنحة الرئيسية التي شكلت الحزب الاشتراكي في مؤتمر ابيناي بزعامة ميتران هو اليوم معرض للطرد من الحزب الذي بات يقوده لوران فابيوس «الابن المدلل» للرئيس ميتران. هذا الطرد قد يؤدي الى انسحاب قسم من الاشتراكيين المتعاطفين مع شوفينمان وانضمامه الى حركته التي امّنها مؤخراً وتدعى «حركة المواطنين» وهي تتكون من الرافضين للسياسة الاشتراكية وللسياسة الستالينية السائدة في الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يتزعمه جورج مارشيه.

اما حماة البيئة والخضر فما كادوا يثبتون اقدامهم خلال الانتخابات المحلية التي جرت في آذار (مارس) الماضي، حتى دخل الانشقاق الى صفوفهم نتيجة هذا الاستفتاء فقام قسم منهم بمعارضة خط زعمائهم والتصويت بلا، وقد انضم البعض الى «حركة المواطنين» التي الفها شوفينمان.

وحزب الاتحاد الديمقراطي الفرنسي، بالرغم من حماس قادته لاوروبا، فقد فضل قسم لا يستهان به منهم (٣١ بالمائة التصويت) بلا والتعاطف مع فيليب دوفيلييه الذي انشق عن قادة الحزب متهماً اياهم بمسايرة الاشتراكيين والرئيس ميتران. هنا ايضاً من الصعب رأب الصدع الذي حصل، وسيسير دوفيلييه قدماً في سياسته المتميزة.

يبقى اخيراً حزب التجمع من اجل الجمهورية الذي انقسم فيه القادة المعروفون امثال رئيسه جاك شيراك والآن جوبيه وبادور، عن القاعدة الشعبية: فالقادة صوتوا «بنعم» بحماس ودعوا الناخبين للتصويت «بنعم» للمعاهدة بالرغم من معارضتهم للاشتراكيين ولفرانسوا ميتران، بينما القاعدة لم تلتزم بالقادة وصوتت بنسبة عالية «بلا» اذ فضلت الالتزام مع شارل باسكوا الذي كان وزيراً للداخلية في حكومة شيراك وهو الآن رئيس مجموعة حزب التجمع من اجل الجمهورية داخل مجلس الشيوخ، وكذلك مع فيليب وسيغان وهو من اشد المتحمسين ضد معاهدة ماستريخت وكان اول من اطلق النار عليها داخل المجلس النيابي بمطالعة سياسية طويلة دام القاؤها اكثر من ساعتين. وبعد انقضاء فترة الاستفتاء حاول جاك شيراك رأب الصدع داخل حزبه، فدعا الى اجتماع الهيئة التنفيذية التي تشمل معظم القادة ونال تأييد ٩٥ بالمائة منهم. ولكن باسكوا وسيغان لم يرضيا بذلك، وجاءت دعوتهما من اجل تغيير مسار الحزب الديغولي وتغيير برنامجه ليتوافق مع تطلعات الاجيال الصاعدة التي وضعت ثقتها في التيار الجديد وعبرت بتصويتها انها تريد التغيير من الداخل.

يبدو اذن مما تقدم ان الاحزاب السياسية خرجت منهكة من هذا الاستفتاء. وربما كانت ارادة ميتران احداث شرخ وانقسام داخل المعارضة اكبر مدى من الانقسام داخل الحزب الاشتراكي. لكن نجاحه في ذلك كان



نسبيا، لان مؤيدي معاهدة ماستريخت يصنفون سياسياً في الوسط وفي يسار الوسط حماة البيئة وهم لا يتمكنون من تشكيل اكثرية باستطاعتها ان تحكم البلاد خصوصاً وان قسماً من مؤيدي المعاهدة هم من يمين الوسط ويعارض بشدة الإتفاق مع الاشتراكيين الذين خسروا ايضاً قسماً كبيراً من اليسار ولا سيما الشيوعيين والخضر. اما الذين صوتوا «بلا» فهم ليسوا بأحسن حال، بل هناك تناقض شديد بين الشيوعيين والاشتراكيين اليساريين، امثال جان بيار شوفينمان ومن جهة، وبين اليمين المتطرف انصار الجبهة الوطنية. ولكن قد يظهر بعض التعاطف بين الديغوليين واليساريين على قاعدة تيار وطني ديمقراطي ـ جمهوري عريض بدا شوفينمان بوضع اسسه في «حركة المواطنين».

بالطبع هذه الملامح لا تزال اولية بانتظار الانتخابات النيابية المقبلة في آذار (مارس) ١٩٩٣. ولكن الواضح ان فرانسوا ميتران نجح في تاخير التكتل «المقدس» ضده، وهو بهذا الاستفتاء قد انتهج سياسة «فرق تسد» طالما لم يستطع ان يجمع الاكثرية حوله. وربما هذه التناحرات هي التي جعلت الفرنسيين يعبرون عن استيائهم من الطاقم السياسي الحاكم. ففي استطلاع للراي اجري مؤخراً اعتبر ٣١ بالمائة فقط من الفرنسيين بان قادتهم السياسيين يعملون لصالح الشعب والبلاد بينما ٦٥ بالمائة اعتبروا العكس تماماً. و ٣٠ بالمائة اعتبروا ان السياسيين شرفاء بينما ٤٩ بالمائة اعتبروا انهم فاسدون!

باريس ـ «الحوادث»



المصدر : الحياة (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ اكتوبر ١٩٩٢

في كلمة القاها في ختام اعمال مؤتمر المحافظين

ميجور: ماستريخت لا تفرض علينا الاختيار بين التحالف مع أميركا او مع أوروبا

□ لندن - من سمير ناصيف:

■ اكد امس رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور في خطابه الختامي امام مؤتمر حزب المحافظين في مدينة برايتون انه «يخطئ من يعتقد ان اتفاقية ماستريخت تدعو الى الخيار بين التحالف مع اوروبا او مع الولايات المتحدة». وقال ان بريطانيا كانت وستبقى «عقدة الربط الاساسية بين اوروبا والولايات المتحدة. فنحن نرتبط بالاولى بعلاقات اقتصادية وتجارية وثيقة وبالثانية عن طريق صلات الدم واللغة والحضارة المشتركة التي دفعت بها الى دعمنا تاريخياً في الحروب الكبرى».

وكانت رئيسة الوزراء السابقة مارغريت ثاتشر انتقدت سياسة الحكومة «المتوجهة نحو الفيدرالية الاوروبية على حساب العلاقة مع الولايات المتحدة». واكد ميجور ان «بريطانيا والولايات المتحدة تقفان جنباً الى جنب، وستظلان كذلك في المستقبل ولا شيء سيبدل ذلك».

وتجنب ميجور انتقاد الليدي ثاتشر واللورد نورمان تيبيت والوزير السابق كينيث بيكر الذين اعترضوا في مواقفهم خلال هذا الاسبوع على ابرام اتفاقية ماستريخت. وفضل الا يذكرهم بالاسم والا يثخن جروحاً فتحوها في جسد الحزب الحاكم، بل على العكس اعتبر ميجور ان النقاش الذي جرى في الايام الاخيرة كان «اكبر تعبير على الديموقراطية في الحزب».

وركز على نجاح حزبه في الفوز في الانتخابات الاشتراعية في نيسان (ابريل) الماضي بسبب وحدته. ولكنه اشار الى «استحالة العيش في الماضي. فالعالم تبدل واشتد فيه التنافس. واذا ارادت بريطانيا ان تكون بين الدول القائدة والرائدة فعليها القيام بالخيارات الصعبة».

ووعد بأن بريطانيا «لن تتخلى عن هويتها الحضارية لا الآن ولا في المستقبل، طالما يرأس هو الحكومة ويتزعم الحزب الحاكم».

وقال ان الداعين الى الفيدرالية الاوروبية لا يفهمون رغبات الشعب البريطاني مؤكداً ان اتفاقية ماستريخت، في قالبها البريطاني بدلت مجرى التطورات ووضعت حداً للتوجه الفيدرالي الاوروبي. ووعد بأن يسير في الوجهة نفسها مؤتمر القمة الاوروبي في برمنغهام في ١٦ الجاري والمؤتمر الاوروبي في ادنبره (اسكوتلندا) في نهاية العام.

واكد انه من الصعب جداً فرض رغبات اي كان على الشعب البريطاني بالقوة. ونبّه من سماهم بـ «الذين لم يعوا هذه الحقيقة بعد» الى أن بريطانيا تدخل اوروبا بشروطها هي وليس بشروط الآخرين. وقال ان سبب دخول بريطانيا المجموعة الاوروبية كان ولا يزال كونه في مصلحتها الاقتصادية والسياسية.

واوضح ان الناس يتناقشون ويتخذون المواقف في شأن اتفاقية «تختلف كلياً عن الاتفاقية التي وقعناها في ماستريخت»، مشيراً الى ان كثيرين لم يفهموا المغزى الفعلي لهذه الاتفاقية.

واكد ان ماستريخت «لا تفرض على بريطانيا الانضمام الى عملة موحدة ولا توجب اتباع بريطانيا سياسة دفاعية او خارجية او داخلية موازية للسياسة المتبعة في اوروبا اذا لم ترغب هي في ذلك». وقال انه لو كان الوضع كذلك لما وقّع عليها.

واعتبر انه لو لم توقع بريطانيا على الاتفاقية لقضت على دورها في اوروبا في المستقبل ولتركت سياسة اوروبا في يد المانيا وفرنسا.

سياسة الدعم

وهنا وزير خزانته نورمان لامونت على نجاحه في خفض نسبة التضخم. وقال ان الحكومة ستدعم العاملين في الحقول التجارية والصناعية في بريطانيا وستحول دون رفع الضرائب وستحارب البيروقراطية، ولن تضع العوائق في طريق الذين اعتبرهم «ركيزة النمو في البلاد».

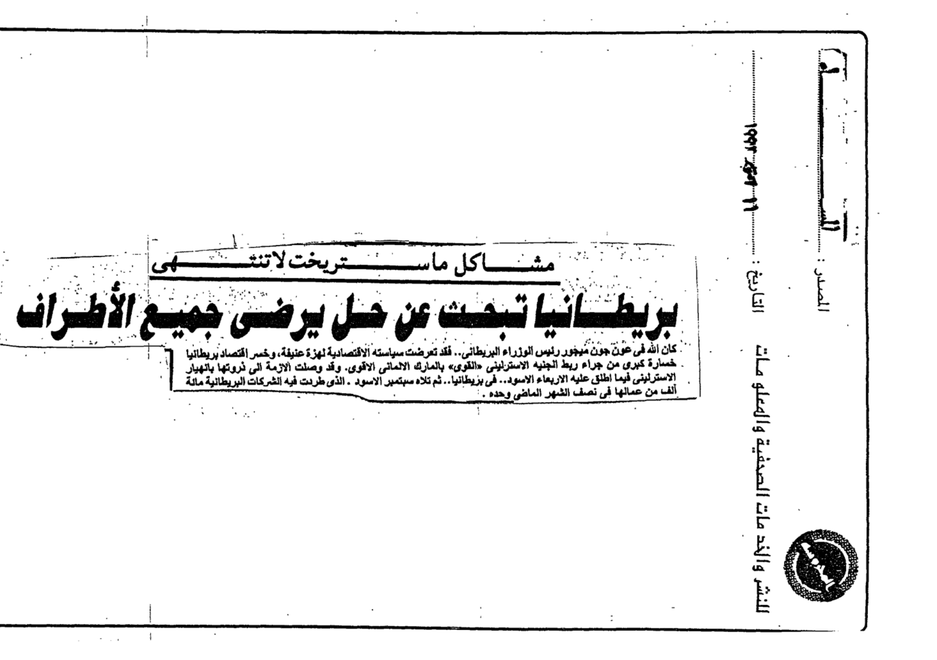
واشار الى مقدرة وزير التجارة والصناعة مايكل هيزلتاين «على ازالة هذه العوائق كما كان طرزان يفعل في الغابة»، علماً ان هيزلتاين ملقب بطرزان لانه يشبهه في شكله وشجاعته.

واكد ان الانخراط في اوروبا والسياسات الاخرى التي يتبعها حزبه هي سياسات بعيدة المدى تقطف ثمارها لاحقاً وان الفارق بين حزب المحافظين والاحزاب الاخرى كونه يعتمد خططاً بعيدة المدى.

وختم مكرراً دعوته الى «اللحمة في الحزب وفي البلاد ليس في سبيل مصالح آنية بل لاجل الاطفال وابناء الاجيال القادمة».

ولوحظ جلوس رئيس الوزراء السابق السير ادوارد هيث الى المنصة الرئيسية الى جانب الوزراء، وكان هيث غاب عن جلسة اول من امس التي حضرتها ثاتشر.

ووقف الحضور لدى دخول ميجور الى القاعة برفقة الرئيس الاداري للحزب نورمان فاولر، وعُرض في اللحظة نفسها شريط فيديو اظهر ميجور في نشوة الفوز لدى اعلان انتصار المحافظين في الانتخابات الاشتراعية في نيسان الماضي.



مشـــاكل ماســـتريخت لاتنتـــهى

بريطـانيا تبحث عن حل يرضى جميع الأطراف

كان الله فى عون جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى.. فقد تعرضت سياسته الاقتصادية لهزة عنيفة، وخسر اقتصاد بريطانيا خسارة كبرى من جراء ربط الجنيه الاسترلينى «القوى» بالمارك الالمانى الاقوى. وقد وصلت الازمة الى ذروتها بانهيار الاسترلينى فيما اطلق عليه الاربعاء الاسود.. فى بريطانيا.. ثم تلاه سبتمبر الاسود . الذى طردت فيه الشركات البريطانية مائة ألف من عمالها فى نصف الشهر الماضى وحده .

والحقيقة هى ان جون ميجور يجد اللوم فى كل مكان، سواء فى بريطانيا أو خارجها خصوصا بعد ان اخطأ مرة اخرى فى الاسبوع قبل الماضى فى سياسته الخارجية ومع من؟ مع المانيا التى سعى الى اقامة علاقات أوثق معها، وهى التى تسببت فى هبوط سعر الجنيه الاسترلينى وخروجه من الية سعر الصرف الاوربى .

فبعد ساعات من اعلان حكومته ان العلاقات الانجلو- جيرمانية «البريطانية- الالمانية» عادت الى سابق عهدها، ثم تبادل الاتهامات بين البوندسبنك- البنك المركزى «الالمانى» ووزارة الخزانة البريطانية والقى كل منهما باللوم على الاخر قائلا انه السبب فيما حدث .

وفى نهاية الاسبوع الماضى عقد حزب المحافظين مؤتمره السنوى فى مدينة برايتون. ووقف اعضاء الحزب يصفقون لمارجريت بحرارة شديدة مدة تزيد على ثلاث دقائق فى الوقت الذى وجهت فيه عاصفة من النقد لميجور بسبب سياسته الاوربية وهو ذات الموضوع الذى اطاح بمرجريت ويتهدد ميجور الساعى الى الوحدة الاوربية .

ومع ان جون ميجور اكد فى المؤتمر على انه سيحافظ على هوية بريطانيا والحيلولة دون ذوبانها فى اوربا وقال ان بريطانيا ستبقى كما هى بمثابة القلب من اوربا. الا ان هناك اكثر من ٥٠ عضوا من حزب المحافظين نفسه يناصبون معاهدة ماستريخت العداء.



● جون ميجور

طارق عجلان

ويرفضون اى تقارب اوربى. يشجعهم على ذلك نتيجة الاستفتاء الفرنسى وما اسفرت عنه من موافقة الشعب الاوربى على الاتفاقية بها مش ضئيل، بالاضافة الى تحرر الجنيه الاسترلينى من الية سعر الصرف الاوربى والانعتاق من عبودية المارك الالمانى .

على العموم معاهدة ماستريخت أصبح مصيرها الان فى يد مجلس العموم البريطانى ومن المرجح ان يطرح التصديق عليها بحلول السنة الميلادية الجديدة، ولايعنى ذلك ان ميجور سيخسر موقفه السياسى تجاه اوربا، فهو لايعدم بعض المؤيدين على المستوى الشخصى وعلى المستوى السياسى فهناك من يذكر اعضاء حزبه بأنه هو الذى كسب لهم الانتخابات خلافا لكل استطلاعات الرأى .

مخاطرة كبرى

اما حزب العمال المنافس الذى تغرب عن الوزارة أربع فترات متتالية فهو المستفيد مما حدث. وفى مؤتمر الحزب السنوى الذى عقد فى مدينة بلاكبول وقف جون سميث زعيم الحزب ليتهكم على جون ميجور ووزير ماليته هنرى لامونت مشبها كليهما بشخصيتى لوريل وهارى «الكوميديين» فى السياسة البريطانية وقال انهما معا وضعا بريطانيا فى موقف جديد محير لاتحسد عليه. والان يحس قادة الحزب الذين حضروا مؤتمر بلاكبول ان غيبتهم عن الساحة السياسية فى بريطانيا لن تطول خمسة اعوام اخرى بعد أن تجرى الانتخابات القادمة لان ميجور كما وصفه سميث رئيس وزارته تقريبا ويترأس حكومة لاتفعل شيئا على الساحة الاوربية.

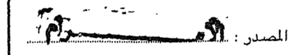
ومع ذلك فان امال جون ميجور للتصديق على بنود معاهدة ماستريخت تتوقف على «نعم» يقولها بعض اعضاء حزب العمال المؤيدين للوحدة الاوربية لكن هؤلاء لايمكن التعويل عليهم الى ما لانهاية. فالاغلبية التى يتمتع بها حزب المحافظين فى مجلس العموم تزداد بـ ٢١ مقعدا فقط، أى اكثر مرتين من عدد اعضاء الحزب الذين صاروا ضد اوربا والوحدة معها



نفى نبـأ الاتفـاق السـرى لاقامة مجموعة اوروبية مصغرة

بروكسل - وكالات الانباء - نفى المتحدث الرسمي باسم جاك ديلور رئيس اللجنة الاوروبية النبأ الذى نشرته صحيفة التايمز البريطانية عن اتفاق سرى بين الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والمستشار الالماني هيلموت كول على تكوين مجموعة اوروبية تضم فرنسا والمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج في حالة عدم التصديق علي معاهدة ماستريخت



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ [illegible] ١٩٩٢

دنيا السياحة والسفر

○ استعدادا لعام ٢٠٠٠ : اوروبا توحد انظمة الملاحة الجوية

○ يؤكد خبراء الملاحة الجوية الاوروبية ان المصاعب التى تواجهها شبكات الرادار فى مطارات العواصم والمدن الاوروبية الغربية حاليا وتسبب يوميا تاخير اقلاع الطائرات او هبوطها او تنظيم حركة الطيران بصورة دقيقة سوف تختفى نهائيا مع حلول علم ١٩٩٨ .

وخلال الاعوام المقبلة سيتم توحيد جميع انظمة وشبكات المراقبة الجوية فى المطارات الاوروبية الغربية ، الامر الذى سينهى تماما اختناقات ومصاعب حركة الملاحة الجوية التى تعانى منها هذه المطارات حاليا .

وكخطوة اولى بدات هيئة الرقابة الاوروبية فى اقامة احدث انظمة البرمجة التكنولوجية التى تنسق عمليات الملاحة الجوية فى بلجيكا ولوكسمبورج وهولندا والمانيا تمهيدا لالغاء اكثر من ٢٢ نظاما من انظمة الملاحة الجوية الموجهة من ٤٥ مركزا فى انحاء اوروبا الغربية .

ورغم هذا العدد الكبير من مراكز المراقبة الجوية الا انها مازالت قاصرة عن فرض خطتها على جميع حركات المرور الجوى فى الفضاء الاوروبى الامر الذى يطرح عديدا ، من المصاعب امام المراقبين الجويين فى المطارات المختلفة وتوجيه الطائرات وتامين سلامة الملايين من ركابها سنويا

وتقول مصادر هيئة الرقابة الاوروبية على حركة الملاحة الجوية ، ان ممرات الطيران رغم كثافة الحركة الحالية عليها الا انها وفى غضون الاعوام المتبقية وحتى مطلع علم ٢٠٠٠ سوف تتضاعف فيها الحركة وبما يهدد سلامة الطائرات .. وكانت الحكومة الالمانية قد وافقت مع مجموعة بلجيكا ولوكسمبورج وهولندا منذ علم ١٩٨٥ على وضع مراكز المراقبة الجوية بها تحت مظلة واحدة هى مظلة ، الرقابة الاوروبية ، والتى تاسس مقرها فى مدينة ، ماستريخت ، حيث عكف خبراء الهيئة على دراسة مراحل توحيد اجهزة وشبكات الملاحة الجوية فى الدول الاربع اولا ، وطرح عملهم فى العامين المقبلين كنموذج ينهج على منواله خبراء الطيران المدنى فى دول السوق الاوروبية المشتركة فى غضون اعوام خمسة . ولبلوغ هدف المرحلة الثالثة والاخيرة سيجرى توحيد كافة انظمة المراقبة الجوية فى جميع انحاء اوروبا الغربية وعبر مراكز فى كل من بروكسل ، وامستردام ، وماستريخت ، وبرلين ، ودوسلدورف ، وفرانكفورت ، وكارلسروه ، وميونيخ □

